مُغْنِي اللَّبِيب

عَنْ كُتُبِ الأَعَارِيب

للإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام
المتوفى سنة ٧٦١ هـ

وقد وضعنا كتاب

السَّبْك العجيب في نظم مغني اللبيب

لمولاي عبد الحفيظ سلطان المغرب الأقصى
في أعلى الكتاب

تحقيق
أ. د صلاح عبد العزيز علي السيد
أستاذ اللغويات في كلية اللغة العربية بالمنصورة
جامعة الأزهر

المجلد الثاني

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ، ٢٠٠١م هي عمر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر

القاهرة - جمهورية مصر العربية
الإدارة : ١٩ شارع عمر لطفي موازٍ لشارع عباس العقاد خلف مكتب مصر للطيران عند الحديقة الدولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشربيني - مدينة نصر
هاتف : ٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +) فاكس : ٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)
المكتبة : فرع الأسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجانب جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٤ - ٥٩٣٢٢٠٥ (٠٣ +)
بريديًا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية الرمز البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com
موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

بسم الله الرحمن الرحيم

حرف النون [٥٥٢ - ٥٦٣]

[والنون في الكلام خذ تبياني ... خمسة أقسام بلا نقصان
نون لتوكيد وتنوين كذا ... نون أناث فارعين وخذا
وقاية زائدة وأكدوا ... فعلا بأول كما قد قيدوا
وكونها توصل باسم الفاعل ... شذ وفي ضرورة ذا ينجلي
وأكدوا صيغ فعل أمر ... مهما أتت ولا اسمها فلتدر
أما التعجب وماض ذكروا ... مجيئها بذين شذ قرروا
ونفيها من المضارع أتى ... وافى بمعنى الحال ذا لها أتى
وإن يكن مضارعًا مُسْتَقْبَلا ... أكد في المسموع عند النبلا
كذاك بعد طلب وأما ... وفي الحقيقة افهمن حكما
فنفيها من المثنى جمع ... مؤنث لعلة في المنع
وأبدلوها ألفًا في الوقف ... نحو قفا لدي قفن في العرف]

النون المفردة (١) تأتي على أربعة أوجه :

أحدها : نون التوكيد ، وهي خفيفة وثقيلة ، وقد اجتمعتا في قوله تعالى : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾ (٢) وهما أصلان عند البصريين (٣) ، وقال الكوفيون : الثقيلة أصل (٤) ، ومعناهما التوكيد ، قال الخليل : والتوكيد بالثقيلة أبلغ (٥) ، ويختصان (٦) بالفعل ، وأما قوله :

٥٥٢ - * أَقَائِلُنَّ أحضِرُوا الشُّهُودَا (٧) *

---

(١) المفردة : هي مالم ينضم إليها شيء من غير جنسها .
(٢) [يوسف : ٣٢] وقبلها : ﴿ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ ﴾ .
(٣) قال سيبويه : « فلا يدخلان والخفيفة في الكلام على حدة ، والثقيلة على حدة » الكتاب (١٥٦/٢) .
(٤) الإنصاف (١٥٠/٢) .
(٥) لأن زيادة الحروف تدل على زيادة .
(٦) أي جنس الفعل فلا يدخلان على الماضي ، وإنما على المضارع بتفصيل وعلى الأمر مطلقًا .
(٧) هذا بيت من مشطور الرجز لشاعر من هذيل ، أو لرؤبة في زيادات ديوانه ، والشاهد فيه : أن توكيد اسم الفاعل بنون التوكيد ضرورة شعرية ، وأقائلن خبر لمبتدأ محذوف ؛ أي أو أفأنتم قائلن ، والجملة جواب للشرط في البيت قبله . أرأيت إن جاءت به أملودًا . وانظر الشمني (٩٥/٢) ، والخزانة (٣٢/٦) والمحتسب (١٩٣/١) .

فضرورة سَوَّغها شِبْهُ الوصفِ بالفعل .

ويؤكد بهما صيغ الأمر مطلقًا ، ولو كان دعائيًا كقوله :

٥٥٣ - * فأنزلَن سَكِينَةً علَينا (١) *

إلا أَفْعِل في التعجب ، لأن معناه كمعنى الفعل الماضي ، وشذ قولُهُ :

٥٥٤ - * فأحْرِن بطُولِ فَقْرٍ وَأحْرِيَا (٢) *

ولا يؤكد بهما الماضي مطلقًا ، وشذَّ قولُه :

٥٥٥ - دَامَنَّ سَعْدُكِ لَو رَحِمْتِ متيمًا لَوْلَاكِ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا (٣)

والذي سَهَّله أنه بمعنى أَفْعَلْ ، وأما المضارع : فإن كان حالًا لم يؤكد بهما ، وإن كان مستقبلًا أكد بهما وجوبًا في نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ (٤) وقريبًا من الوجوب بعد إما في نحو : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ ﴾ (٥) ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ ﴾ (٦) وذكر ابن جني أنه قرئ (فإمَّا تَرَيِنَ) (٧) بياء ساكنة بعدها نون الرفع على حد قوله :

* يوم الصليفاء لَمْ يُوفُونَ بِالجارِ (٨) *

ففيها شذوذان : ترك نون التوكيد ، وإثبات نون الرفع مع الجازم . وجوازًا كثيرًا (٩) بعد الطلب نحو : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا ﴾ (١٠) وقليلًا في مواضع كقولهم :

---

(١) البيت من رجز لعامر بن الأكوع وقد ارتجزه الرسول ﷺ في مسيره إلى خيبر ، وقيل لابن رواحة ، ونسبه سيبويه لكعب بن مالك في الكتاب (٢/١٥٠) . وفي المقتضب (٣/١٣) ، والهمع (٢/٧٨) ، والشاهد فيه : توكيد فعل الأمر مطلقًا بعد شرط .

(٢) هذا عجز بيت من الطويل وصدره « ومستبدل من بعد غضبا صُرَيمةً » واستشهد به على أن توكيد فعل التعجب شاذ بالأصل ؛ فأحرن بنون التوكيد الخفيفة في الوقف ألفًا ، وغضبًا : نار عظيمة ، ورد غضبى ولا يعرف قائله وانظر شواهد المغني (٦/٣٩) ، والسيوطي (٢/٧٦٠) .

(٣) البيت أكد فيه الماضي شذوذًا ولا يعرف قائله وانظر شواهد المغني (٦/٤٣) والصبان (١/٤١) وهو من البسيط .

(٤) [الأنبياء : ٥٧] .

(٥) [الأنفال : ٥٨] وتكملة الآية ﴿ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ ﴾ .

(٦) [الأعراف : ٢٠٠] ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ .

(٧) [مريم : ٢٦] ﴿ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ ﴾ و(ترين) بدون توكيد ، والفعل مرفوع بالنون ، وهي قراءة طلحة . المحتسب (٢/٤٢) .

(٨) البيت من البسيط ، وشاهده : رفع المضارع بالنون كالآية مع تقدم أداة الجزم ، لم وإن ، والمضارع توكيده قريب من الوجوب بمعنى : أن توكيده أكثر استعمالًا له ، ولا يترك إلا نادرًا بعد إما .

(٩) المراد بالكثير : أن يكثر توكيد ، والقليل بخلاف ذلك ، وذلك بعد الطلب .

(١٠) [إبراهيم : ٤٢] ﴿ عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ﴾ وذلك على أن لا ناهية .

٥٥٦ - • وَمِنْ عِضَةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا (١) •

[ثانية تنوينهم وذكروا بأنه عشر على ما سطروا
مكن وقابل احك غال همزا رنم والاضطرار زيد أحرزا
تناسب والفرق من اقسامها وعوض نكر وذا أخبرها]

الثاني : التنوين : وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد ؛ فخرج نون « حَسَن » ؛ لأنها أصل ، ونون ضَيفن للطفيليّ ؛ لأنها متحركة ، ونون مُنْكَسر وانْكَسَرَ ؛ لأنها غير آخر ، ونون ﴿لَنَسْفَعًا﴾ (٢) لأنها للتوكيد .

وأقسامه خمسة :

تنوين التمكين : وهو : اللاحق للاسم المعرب المنصرف إعلامًا ببقائه على أصله ، وأنه لم يشبه الحرفَ فيبنى ، ولا الفعلَ فيمنع الصرف ، ويسمى تنوين الأمكنية أيضًا ، وتنوين الصرف (٣) ، وذلك كَزَيدٍ ، ورَجُلٍ ، ورِجَالٍ .

وتنوين التنكير : وهو : اللاحق لبعض الأسماء المبنيّة فَرْقًا بين معرفتها (٤) ونكرتها ، ويقع فى باب اسم الفعل بالسماع كصَهٍ ، ومَهٍ ، وإيهٍ (٥) ، وفي العَلَم المختوم بوَيهٍ بقياس نحو : « جاءني سِيبَوَيهِ وسيبويهٍ آخر » .

وأما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكين ، لا تنوين تنكير ، كما قد يتوهم بعض الطلبة (٦) ، ولهذا لو سميت به رجلًا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال (٧) التنكير .

وتنوين المقابلة : وهو : اللاحق لنحو : مسلمات ، جُعِلَ في مقابلة النون في « مُسْلِمينَ » ، وقيل : هو عوض عن الفتحة نصبًا ، ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر ، ثم الفتحة قد

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل ، وقد جاء على أن توكيد المضارع بعد (ما) الزائدة قليل ، والعضة : الشجرة ، والشكير : ما ينبت حول الشجرة من فروع ، والمعنى : الفرع من الأصل كما ينبت الشكير من الشجرة وصدر البيت « إذا مات منهم سيدٌ سُرق ابنهُ » فالابن يشبه الأب ، وانظر شواهد المغني (٦/٤٤) والسيوطي (٢/٧٦١) والكتاب (١٥٣/٢) ومجمع الأمثال (١٠٧/١ ، ٧٤/٢) .

(٢) [العلق : ١٥] ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ .

(٣) أي التمكن فهو دال على زيادة تمكن الاسم من الاسمية .

(٤) فما نُوِّن منها نكرة ، وما لم ينون معرفة .

(٥) فصهٍ : بمعنى : اسكت ، ومه : بمعنى : اكفف ، وإيه : بمعنى زدني ، فالتنكير فيها يدل على عموم معناها فهى نكرة ، وعدم التنوين فيها يدل على شيء خاص فيها فهي معرفة .

(٦) نظرًا لكون ذلك المنون نكرة ، تنوينه للتنكير .

(٧) لأن الأصل إبقاء ماكان على ما كان عليه حتى يحدث التغيير .

عُوِّضَ عنها الكسرة ، فما هذا العوض الثاني ؟ وقيل : هو تنوين التمكين ، ويرده ثبوتُهُ مع التسمية به كَعَرَفَاتٍ ، كما تبقى نون مُسْلِمِينَ مسمى به ، وتنوين التمكين لا يجامع العلَّتين ، ولهذا لو سُمِّي بمسلمة أو عَرَفَة زال تنوينهما ، وزعم الزمخشري أن عرفات مصروفٌ (1) ؛ لأن تاءه ليست للتأنيث ، وإنما هي والألف للجَمْع ، قال : ولا يصح أن يقَدَّر فيه تاء غيرها ؛ لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث تأبى ذلك ، كما لا تقدر التاء في بِنْتٍ مع أن التاء المذكورة مبدلة من الواو ، ولكن اختصاصها بالمؤنث يأبى ذلك ، وقال ابن مالك (2) : اختيار تاء نحو : عرفات في منع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو : عرفة ومسلمة ؛ لأنها لتأنيث معه جمعية ، ولأنها علامة لا تتغير في وصل ولا وقف .

وتنوين العوض : وهو اللاحق عِوَضًا من حرف أصلي ، أو زائد ، أو مضاف إليه : مفردًا ، أو جملة .

فالأول : كَجَوَارٍ وَغَوَاشٍ ؛ فإنه عوض من الياء وفاقًا لسيبويه (3) والجمهور ، لا عوض من ضمة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافًا (4) للمبرد ؛ إذ لو صح لعوض عن حركات نحو : حُبْلَى ، ولا هو تنوين التمكين والاسمُ منصرف خلافًا للأخفش (5) ، وقوله : « لما حذفت الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد كَسَلَامٍ وكَلَام فصُرِف » مردودٌ ؛ لأن حذفها عارض للتخفيف ، وهي مُنَوَنة ، بدليل أن الحرف الذي بقي أخيرًا لم يحرك بحسب العوامل ، وقد وافق على أنه لو سمي بِكَتِف امرأةٌ ثم سكن تخفيفًا لم يَجُزْ صرفه كما جاز صرف هند ، وأنه إذا قيل في جيأل علمًا لرجل جَيَل بالنقل ؛ لم ينصرف انصرافَ قَدَم علمًا لرجل ؛ لأن حركة تاء كَتِف وهمزة جَيَل منويًا الثبوتِ ، ولهذا لم تقلب ياء جَيَل ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها (6) .

والثاني : كَجَندل ، فإن تنوينه عوض من ألف جَنَادل ، قاله ابن مالك (7) ، والذي يظهر

---

(1) انظر في ذلك : الكشاف (١٢٣/١) فقد صرح بذلك فهو مصروف وتنوينه عنده للتمكين .

(2) يقول إنها للتأنيث اللفظي وهو كاف فعرفات سمي بها فممنوع من الصرف ، وتنوينه للمقابلة لا للتمكين . دسوقي (٤/٢) .

(3) فإن التنوين عنده عوض عن الياء وانظر في ذلك الكتاب (١٦/٢) بولاق .

(4) الذي يرى أن منع الصرف مقدم على الإعلال والأصل جواري وغواشي استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، والفتحة النائبة عن الكسرة فحذفت ، ثم عوض التنوين عن تلك الحركة ، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وغواش .

(5) وانظر السيرافي (١٦/٢) في كفاية سيبويه ، والأصل عنده جواري بالمنع من الصرف للصيغة ، واستثقلت الحركة على الياء فحذفت ، ثم حذفت الياء للتخفيف ، فالتحق الجمع بأوزان الأحاد فنون للتمكين وانظر في ذلك الدسوقي (٢ ، ٤ ، ٥) والأخير (٢١/٢ ، ٢٢) وأوضح المسالك (١١٧/٤) .

(6) لأن الحركة عارضة وليست أصلية .

(7) انظر التسهيل (٢١٧) .

خلافه ، وأنه تنوين الصرف ، ولهذا لم يجر بالكسرة ، وليس ذهاب الألف التي هي عَلَم الجمعية كذهاب الياء من نحو : جَوَارٍ وغَوَاشٍ .

والثالث : تنوين كُلٍّ وبَعْضٍ ، إذا قُطِعتا عن الإضافة نحو : ﴿ وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ [(١)] أو ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [(٢)] وقيل : هو تنوين التمكين ، رَجَعَ لزوال الإضافة التي كانت تعارضه .

والرابع : اللاحق لإذ ، في نحو : ﴿ وَٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ﴾ [(٣)] والأصل فهي يومَ إذ انشقت واهية ، ثم حذفت الجملة المضاف إليها للعِلْم بها ، وجيء بالتنوين عوضًا عنها ، وكسرت الذال للساكنين . وقال الأخفش [(٤)] : التنوين تنوين التمكين ، والكسرة إعراب المضاف إليه .

وتنوين الترنم : وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلًا من حرف الإطلاق ، وهو الألف والواو والياء ، وذلك في إنشاد بني تميم ، وظاهر قولهم أنه تنوين ، مُحَصِّل للترنم ، وقد صرح بذلك ابن يعيش كما سيأتي [(٥)] ، والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين [(٦)] أنه جيء به لقَطْع الترنم ، وأن الترنم وهو التَّغَنِّي يحصل بأحْرُف الإطلاق لقبولها لمد الصوت فيها ، فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون في مكانها ، ولا يختص هذا التنوين بالاسم ، بدليل قوله :

٥٥٧ - * وَقُولِي إنْ أصَبْتُ لَقَدْ أصَابَنْ [(٧)] *

وقوله :

*** لما تَزُل بِرِحَالِنَا وَكأن قَدِنْ [(٨)] ***

وزاد الأخفش والعروضيون تنوينًا سادسًا ، وسموه الغالي ، وهو : اللاحق لآخر القوافي المقيدة ، كقول رؤبة :

٥٥٨ - * وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الـمُخْتَرَقْنْ [(٩)] *

---

(١) [الفرقان : ٣٩] ﴿ وَكُلًّا تَبَّرْنَا تَتْبِيرًا ﴾ .

(٢) [الإسراء : ٢١] ﴿ وَلَلْءَاخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ﴾ .

(٣) [الحاقة : ١٦] .

(٤) انظر الجنى الداني (١٤٦) .

(٥) انظر (٢٩/١ ، ٣٣) .

(٦) انظر في ذلك الجنى الداني (١٤٦) والكتاب (٢٩٩/٢) والخزانة (٤٠٦/٣) .

(٧) هذا عجز بيت من الوافر لجرير للدلالة على أن تنوين الترنم قد يلحق الفعل (أصابَنْ) والاسم (العتابن) والبيت في الكتاب (٢٩٨/٢) والمقتضب (٢٤٠/١) والخزانة (٣٤/١) وفي ديوانه (٦٤) وصدره : أقلي اللوم عاذل والعتابًا .

(٨) البيت تَقَدَّم ذكره وهو للنابغة وفي ديوانه (٤٩) وفي شواهد المغني للبغدادي (٤٧/٦) وسابقه (٤٦) والشاهد فيه : دخول التنوين على الحرف وهو تنوين الترنم وأصل قدن : قدِي وكأن قدن معناها : وكأن قد زالت .

(٩) هذا البيت لرؤبة من الرجز وهو أول أرجوزة له ، في ديوانه (١٠٤) . وهو في شواهد البغدادي رقم (٤٧/٦) والسيوطي (٧٦٤) والكتاب (٣١٦/٢) وشرح المفصل (١١٨/٢) والتنوين كما يقول الأخفش هو التنوين الغالي ؛ لأنه لحق القوافي المقيدة .

وسمي غاليًا لتجاوزه حدَّ الوزن ، ويسمِّي الأخفش الحركة التي قبله غلوًّا ، وفائدته الفرق بين الوقف والوصل [١] ، وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم ، زاعمًا أن الترنم يحصل بالنون نفسها ؛ لأنها حرف أغَنُّ ، قال : وإنما سمي [٢] المغني مغنيًا ؛ لأنه يُغَنِّنُ صوته : أي يجعل فيه غُنَّة ، والأصل عنده مغنن بثلاث نونات فأبدلت الأخيرة ياء تخفيفًا ، وأنكر الزجاج والسيرافي ثبوتَ هذا التنوين البتة ؛ لأنه يكسر [٣] الوزن ، وقالا : لعل الشاعر كان يزيد « إن » في آخر كل بيت ، فضعف صوته بالهمزة ، فتوهم السامع أن النون تنوين ، واختار هذا القول ابن مالك [٤] ، وزعم الحجاج بن معزوز [٥] أن ظاهر كلام سيبويه في المسمى تنوين الترنم أنه نون عوض من المدة ، وليس بتنوين ، وزعم ابن مالك في التحفة أن تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنوينًا مجاز ، وإنما هو نون أخرى زائدة ، ولهذا لا يختص بالاسم ، ويجامع الألف واللام ، ويثبت في الوقف [٦] .

وزاد بعضهم تنوينًا سابعًا ، وهو تنوين الضرورة ، وهو : اللاحق لما لا ينصرف كقوله :

٥٥٩ - * ويومَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عنيزَةٍ [٧] *

وللمنادى المضموم كقوله :

٥٦٠ - * سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيهَا [٨] *

وبقوله : أقول في الثاني دون الأول ؛ لأن الأول تنوين التمكين ؛ لأن الضرورة أباحت الصرف ، وأما الثاني فليس تنوين تمكين ؛ لأن الاسم مبني على الضم .

---

(١) وانظر المرادي في جناه (١٤٧) . أراد المخترقن ، فزاد التنوين ، وكسر الحرف قبله لالتقاء الساكنين ، وسمى الأخفش الحركة التي قبله الغلو ، كما سماه الغالي .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش بن علي بن يعيش موفق الدين (٦٤٣) وانظر في ذلك شرح المفصل (٩/ ٣٣ ، ٣٤) .

(٣) انظر الجنى الداني (١٤٧ ، ١٤٨) .

(٤) وقال : فهذا ذهب إليه أبو سعيد ، تقدير صحيح فخلص من زيادة ساكن بعد تمام الوزن الجنى الداني (١٤٨) .

(٥) هو أديب نحوي أندلسي توفي بمرسيه ، وتلقى عن ابن ملكون ، وله شرح الإيضاح للفارسي ، ورد على المفصل للزمخشري (ت : ٦٢٥هـ) .

(٦) انظر في ذلك الجنى الداني (١٤٨) حيث نقل ما في التحفة المنطوقة في المقصور والممدود لابن مالك .

(٧) هذا صدر بيت من الطويل لامرئ القيس ، على أن عنيزة لا ينصرف وقد نون للضرورة الشعرية ، وعجزه : فقالت لك الويلات إنك مرجلي . والخدر : الهودج ، وعنيزة : اسم محبوبته وهي ابنة عمه ، وانظر في ذلك ديوانه (١٤٦) ، والزوزني (٨٥) ، وشواهد المغني للسيوطي (٧٦٦) ، والبغدادي (٦/ ٥٢) .

(٨) هذا صدر بيت للأحوص ، وعجزه (وليس عليك يامطرُ السلام) وهو شاهد على أن تنوين مطر لضرورة الشعر ، والبيت من الوافر ، وانظر في ذلك سيبويه (١/ ٣١٣) والإنصاف (١٩٥) والهمع (٢/ ٨٠) والبغدادي (٦/ ٥٣) .

وثامنًا ، وهو التنوين الشَّاذُّ ، كقول بعضهم « هؤُلَاءِ قَوِمُكَ » حكاه أبو زيد [١] ، وفائدته مجرد تكثير اللفظ ، كما قيل في ألف قَبَعْثَرَى ، وقال ابن مالك : الصحيح أن هذه نونٌ زيدت في آخر الاسم كنون ضَيفَن ، وليس بتنوين [٢] ، وفيما قاله نظر ؛ لأن الذي حكان سَمَّاه تنوينًا ؛ فهذا دليل منه على أنه سمعه في الوَصْل دون الوقف ، ونون ضيفن ليست كذلك [٣] .

وذكر ابن الخباز في شرح [٤] الجزُولية أن أقسام التنوين عشرة ، وجعل كلًّا من تنوين المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف قسمًا برأسه ، قال : والعاشر : تنوين الحكاية ، مثل أن تسمي رجلًا بعاقلة لبيبة ؛ فإنك تحكي اللفظ المسمى به ، وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصرف ؛ لأن الذي كان قبل التسمية حكى بعدها [٥] .

[ثالثة نون الإناث فاعلمن	إلى اثنتين قسمت لتفهمن
خفيفة ولحقت مضارعا	ماضيًا أمرًا كاسعين لمن سعى
ثانية وهي التي قد شددت	واتصلت بالاسم فاحفظ ما ثبت]

الثالث : نون الإناث : وهي اسم في نحو « النِّسْوَةُ يَذْهَبْنَ » خلافًا للمازني [٦] ، وحرف في نحو « يَذْهَبْنَ النِّسْوَةُ » في لغة مَنْ قال : « أكلوني البراغيثُ » خلافًا لمن زَعَم أنها اسم وما بعدها بَدَل منها ، أو مبتدأ مؤخر ، والجملة قبله خبره .

[رابعة نون الوقاية وتي	في جامد وغيره فأثبت
ووصلت دراك ثم حرفا	كأنّ لكن بعرف يلفى
وإن أن ثم هم قد جوزوا	حذفًا وذكرًا أينما قد تبرزُ
أعني كأنَّ والتي من بعدها	ثم لعل ليت فلتنتبها
والحذف من لعل قل كثير	والعكس في ليت أيا تحرير]

الرابع : نون الوقاية : وتسمى نون العِمَاد [٧] أيضًا ، وتلحق قبل ياء المتكلم المنتصبة بواحد

---

(١) انظر نوادره (٣٦٨) .

(٢) فهي زائدة لتكثير اللفظ وانظر الجنى الداني (١٤٩) .

(٣) أي النون ، الأولى فهي ليست كذلك بل تثبت وصلًا ووقفًا .

(٤) هو عيسى بن عبد العزيز الجذولي نحوي بارع ، تتلمذ عليه الشلوبين وابن معط ، أخذ عن ابن بري وقرأ عليه جمل الزجاجي ثم علق عليه بالجزولية (ت : ٦٠٧هـ) .

(٥) والذي قبل التسمية تنوين تمكين ، فيكون الحاصل بالحكاية تنوين تمكين فلا وجه لجعل تنوين الحكاية زائدًا .

(٦) القائل بأن نون الإناث حرف فالفاعل عنده ضمير فقوله ضعيف . دسوقي (٢/٧) .

(٧) أي يعتمد عليها لتقي الفعل من الكسر .

من ثلاثة : أحدها : الفعل ، متصرفًا كان نحو : « أَكْرَمَني » أو جامدًا نحو : « عَسَاني ؛ وقاموا ما خَلَاني ، وما عَدَاني ، وحَاشَاني » إن قُدِّرت فعلًا ، وأما قوله :

* إِذْ ذَهَبَ القَومُ الكِرَامُ لَيسِي (١) *

فضرورة ، ونحو : « تأمُرُونِي » (٢) يجوز فيه الفك ، والإدغام ، والنطق بنون واحدة ، وقد قرئ بهن في السبع (٣) ، وعلى الأخيرة فقيل : النون الباقية نون الرفع .

وقيل : نون الوقاية ، وهو الصحيح (٤) .

الثاني : اسم الفعل ، نحو : « دَرَاكِني » و « تَرَاكِني » و « عَلَيكَني » بمعنى أدركني ، واتركني ، والزمني .

الثالث : الحرف ، نحو « إِنَّني » وهي جائزة الحذف مع إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ ، وغالبة الحذف مع لعلَّ ، وقليلتُهُ مع ليت .

[وألحقن لمن لدن وقد وعن	قط ونحو تأمرونيّ اعلمن
وبجلى أخوفني قد وردا	فاحفظ لما بنظمنا قد قيدا
خامسة زائدة ولحقت	مضارعا بعيد مضمر وفت
وحذفها للجزم والنصب بدا	كذاك في غيرها قد عهدا
والنون في جمع له الفتح وفي	تثنية كسر وعكس قد يفي
ثم لفعل الأمر من ونى ترد	أنث وثن أجمعن كما عهد]

وتلحق أيضًا قبل الياء المخفوضة بِمِنْ وَعَنْ إلا في الضرورة ، وقبل المضاف إليها لَدُنْ أو قَدْ أو قَطْ إلا في قليل من الكلام ، وقد تلحق في غير ذلك (٥) شذوذًا كقولهم « بَجَلْني » بمعنى حَسْبِي . وقوله :

٥٦١ - * امُسْلِمُني إلَى قَومِي شَرَاحِي (٦) *

---

(١) هذا عجز بيت تقدم ذكره . والشاهد فيه : دخول نون الوقاية على الجامد لضرورة الشعر .

(٢) [الزمر : ٦٤] ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ .

(٣) قال في السبعة (٥٦٣) : قرأ نافع وابن عامر (تأمروني) بتخفيف النون ، غير أن نافعًا فتح الياء ، ولم يفتحها ابن عامر ، قال ابن ذكوان : وجدتها (تأمرونني) بنونين ، وقال هشام عن ابن عامر : بنونين ، وقرأ ابن كثير (تأمرونِّيَ) ، مشددة النون ، مفتوحة الياء ، وقرأ الباقون تأمروني مشددة النون ساكنة الياء .

(٤) لأن حذف نون الرفع بخلاف نون الوقاية فلم يعهد حذفها .

(٥) قد تلحق نون الوقاية غير ما سبق شذوذًا نحو (بجلني) .

(٦) هذل عجز بيت ليزيد من مخرم الحارثي من الوافر وصدره (وما أدري وظني كل ظن) وجيء للدليل على أن لحاق نون الوقاية للوصف المضاف إلى الياء شاذ ، وشراحِ : شراحيل . وانظر الهمع (٦٥/١) والدرر (٦٣/١) والبغدادي (٥٦/٦) والسيوطي (٧٧٠) .

يريد شراحيل ، وزعم هشام أن الذي في « أَمُسْلِمني » ونحوه تنوينٌ [١] لا نون ، وبنى ذلك على قوله في ضاربني إن الياء منصوبة ، ويرده قول الشاعر :

٥٦٢ - * وَلَيسَ المُوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا [٢] *

وفي الحديث : « غَير الدَّجَّالِ أخوَفُني عليكم [٣] » والتنوين لا يجامع الألف واللام ولا اسْمَ التفضيل لكونه غير منصرف ، وما لا ينصرف لا تنوين فيه ، وفي الصحاح أنه يقال « بَجَلِي » ولا يقال : « بَجَلْنِي » وليس كذلك [٤] .

[نعم بفتح العين كسرها أتي وأبدلت هاء لديها يا فتى
وربما قد نطقوا للنون بالكسر إتباعًا بدون مين]

« **نعم** » بفتح العين ، وكنانة تكسرها ، وبها قرأ الكسائي ، وبعضهم يبدلها حاء ، وبها قرأ ابن مسعود ، وبعضهم يكسر النون إتباعًا لكسرة العين تنزيلًا لها منزلة الفعل في قولهم : نِعِمَ وشِهِدَ بكسرتين ، كما نُزِّلتْ بَلَى منزلة الفعل في الإمالة ، والفارسيُّ لم يطلع على هذه القراءة وأجازها بالقياس [٥] .

[تصديقها من بعد لفظ خَبَرَ وعن بعيد الأمر والنهي جرى
إعلامها من بعد الاستفهام تفسيرها حظل للإعلام]

وهي حرفُ تصديقٍ وَوَعْد وإعلام ؛ فالأول بعد الخبر كقام زيد ، وما قام زيد ، والثاني بعد افْعَلْ ولا تَفْعَلْ وما في معناهما نحو : هَلَّا تفعل ، وهَلَّا لم تَفْعَلْ ، وبعد الاستفهام في نحو : هَلْ تُعْطِينِي ، ويحتمل أن تفسر في هذا بالمعنى الثالث . والثالث ، بعد الاستفهام في نحو : هَلْ جاءك زيد ، ونحو : ﴿ فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ﴾ [٦] ﴿ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا ﴾ [٧] وقول صاحب المغرب [٨] : « إنها بعد الاستفهام للوَعْدِ » غيرُ مطرد ؛ لما بيناه قبل .

---

(١) يرى هشام أن مسلم مبتدأ والياء مفعوله ، وليست مضافة لأن التنوين يمنع فيها والأصل عنده أتسلم لي ، ثم حرك التنوين بالكسر لمناسبة الياء وليس فيه نون الوقاية . دسوقي (٢/٨) .

(٢) البيت من الطويل ولا يعرف قائله ، وجيء به على أن لحاق نون الوقاية للوصف المضاف إلى الياء شاذ ، والرِّفد : العطية والإحسان ، وانظر شواهد البغدادي (٦/٥٨) والهمع (١/٦٥) والأشموني (١/١٢٦) وتكملته « فإن له أضعاف ما كان أملًا » .

(٣) انظر صحيح مسلم . كتاب الفتن وأشراط الساعة .

(٤) فقد ورد بقلة أو شاذًّا بجلني بنون الوقاية .

(٥) أي قراءة ابن مسعود ، وقال بجوازها قياسًا وإن كان لم يسمعها .

(٦) [الأعراف : ٤٤] ﴿ قَالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ .

(٧) [الشعراء : ٤١] ﴿ فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ ﴾ .

(٨) كتاب المقرب لابن عصفور وله المجتمع والشرح الكبير .

[وقيل للتوكيد في الصدر أتت   والحق إعلام لها فيما بدت]

قيل : وتأتي للتوكيد إذا وقعت صدرًا نحو : « نَعَمْ هذِهِ أَطْلَالُهُمْ » والحق أنها في ذلك حرف إعلام ؛ وأنها جواب لسؤال مُقَدَّر (١) ، ولم يذكر سيبويه معنى الإعلام البتة (٢) ، بل قال : وأما نَعَمْ فعِدَةٌ وتصديق ، وأما بَلَى فيوجَبُ بها بعد النفي ، وكأنه رأى أنه إذا قيل : « هل قام زيد » فقيل : نعم ؛ فهي لتصديق ما بعد الاستفهام ، والأولى ما ذكرناه من أنها للإعلام ، إذ لا يصح أن تقول لقائل ذلك : صَدَقْتَ ؛ لأنه إنشاءٌ لا خبر (٣) .

[إن قيل فاز القوم فالصدق نعم   تكذيبه لفظة لا ذا ملتزم
وامنع بلى لدى الجواب إن منع   تقديم الايجاب عليها فاستمع
وإن لنفي قدموا فحرروا   لفظ بلى لا غيره قد قرروا
وقد تقدمت لها أحكام   في الهمز راجعها أيا همام
فبان أن لفظ لا جواب   من بعد إيجاب وذا صواب
وأعكسه في بلي وما فيها ورد   أجيب عنه بجواب معتمد
وقد حكى الأصل هنا ما وقعا   عن ابن عباس ومن قد تبعا]

واعلم أنه إذا قيل : « قام زيدٌ » فتصديقُهُ نَعَمْ ، وتكذيبه لا ، ويمتنع دخول بلى لعدم النفي . وإذا قيل : « ما قام زيد » فتصديقه : نعم ، وتكذيبه : بلى ، ومنه ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي ﴾ (٤) ويمتنع دخول « لا » ؛ لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي ، وإذا قيل : « أقامَ زَيد » فهو مثل : قام زيد ، أعني أنك تقول إن أثبت القيام : نعم ، وإن نفيته : لا ، ويمتنع دخول بَلَى (٥) ؛ وإذا قيل « ألم يقم زيد » فهو مثل لم يقم زيد ، فتقول إذا أثبتَّ القيام : « بلى » ، ويمنع دخول « لا » (٦) ، وإن نفيته قلت : نعم ، قال الله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۞ قَالُواْ بَلَىٰ ﴾ (٧) ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰ ﴾ (٨)

---

(١) لأن المتكلم بها يعلم المخاطب بجواب استفهامه بها .

(٢) انظر الكتاب (٢٣٤/٤) . حيث قال وأما « نعم » فعدة وتصديق ، تقول قد كان كذا وكذا ، فيقول نعم ؛ وليسا اسمين مراده ، نعم وبلى . في أنهما حرفان للعدة والتصديق ، لا للإعلام .

(٣) ولو كانت في ذلك للتصديق لصح ذلك .

(٤) [التغابن : ٧] ﴿ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ .

(٥) أي لعدم النفي ، لأنها لا تُقال إلا في جوابه .

(٦) أي لأنها لنفي الإثبات لا لنفي النفي .

(٧) [الملك : ٨] ﴿ كُلَّمَآ أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴾ .

(٨) [الأعراف : ١٧٢] .

﴿ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ ﴾ (١) وعن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - أنه لو قيل : نعم في جواب ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ لكان كفرًا .

والحاصل أن « بلى » لا تأتي إلا بعد نفي ، وأن « لا » لا تأتي إلا بعد إيجاب ، وأن « نعم » تأتي بعدهما (٢) ، وإنما جاز ﴿ بَلَىٰ قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي ﴾ (٣) مع أنه لم يتقدم أداة نفي ؛ لأن ﴿ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي ﴾ يدلُّ على نفي هدايته ، ومعنى الجواب حينئذٍ : بلى قد هَدَيتكَ بمجيء الآيات ، أي قد أرشدتك بذلك ، مثل : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ (٤) .

وقال سيبويه ، في باب النعت ، في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين : فيقال له : ألست تقول كذا وكذا ؟ فإنه لا يجد بدًّا من أن يقول : نعم ، فيقال له : أفلست تفعل كذا ؟ فإنه قائل : نعم ، فزعم ابن الطراوة أن ذلك (٥) لحن .

وقال جماعة من المتقدمين والمتأخرين منهم الشلوبين : إذا كان قبل النفي استفهام ، فإن كان على حقيقته ؛ فجوابه كجواب النفي المجرد ، وإن كان مُرَادًا به التقرير ؛ فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي رَعْيًا للفظه (٦) ، ويجوز عند أَمْنِ اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب رَعْيًا لمعناه (٧) ، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخولُ أحد ، ولا الاستثناء المفرغ (٨) ، لا يقال : أليس أحد في الدار ، ولا أليس في الدار إلا زيد ، وعلى ذلك قول الأنصار - رضي الله تعالى عنهم - للنبيِّ ﷺ وقد قال لهم : « ألستم ترون لهم ذلك ؟ » : نعم (٩) ، وقول جَحْدَر :

٥٦٣ - أَلَيسَ اللَّيْلُ يَجْمَعُ أُمَّ عَمْرٍو ... وَإِيَّانَا فَذَاكَ بِنَا تَدَانِي
نَعَمْ وَأَرَى الهِلَالَ كَمَا تَرَاهُ ... وَيَعْلُوهَا النَّهَارُ كَمَا عَلَانِي (١٠)

---

(١) [البقرة : ٢٦٠] ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ ... ﴾ .

(٢) لأن نعم تقرر ما قبلهما إيجابًا أو نفيًا ؛ ولذلك قال ابن عباس : لو قالوا : نعم لكان كفرًا أي : نعم لست ربنا .

(٣) من سورة الزمر الآية (٥٩) ﴿ فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ وقبلها «لو أن الله هداني لكنت من المتقين » وهي الآية (٥٨) من الزمر ، وهي تدل على نفي الهداية .

(٤) [فصلت : ١٧] .

(٥) القصد من كلام سيبويه المعارضة به لما سبق ، وتفيد أن نعم تقرر ما قبلها نفيًا أو إثباتًا ، وابن الطراوة يرى أن ما قاله سيبويه لحن ، وكان الواجب بلى بدل نعم .

(٦) بأن يجاب ببلى لا بنعم ليحصل الإقرار بما بعد النفي . دسوقي (٢/ ٩ ، ١٠) .

(٧) فحينئذ يجاب بنعم لا ببلى . (٨) لأنهما لا يقعان أي أحد والمفرغ إلا بعد نفي .

(٩) رواه أبو عبيد في كتابه (غريب الحديث) وموجود في المغني وأمالي السهيلي (٤٦) .

(١٠) البيتان من الوافر لجحدر بن مالك ، وقيل للمعلوط ، بدون نعم ، ولا بلى كما روي ببلى وعليه لا شاهد فيها ، وقد استشهد به هنا على أنه قد أجيب فيه بنعم ما يجاب به الإيجاب رعيًا للمعنى عند اللبس ، وهذا ما جرى عليه كلام سيبويه ، وردُّ تلحين ابن الطراوة له ؛ فانظر الأمالي للقالي (١/ ٢٨) والخزانة (٤/ ٤٨٠) والسمط (٦١٧) =

وعلى ذلك جرى كلامُ سيبويه ، والـمُخَطِّئ مُخْطِئ .

وقال ابن عصفور : أجرت العربُ التقريرَ في الجواب مَجْرَى النفي المحض ، وإن كان إيجابًا في المعنى ، فإذا قيل : « أَلَمْ أُعْطِكَ دِرْهَمًا » قيل في تصديقه : نعم ، وفي تكذيبه : بلى ، وذلك لأن المقرَّرَ قد يوافقك فيما تدعيه ، وقد يخالفك ، فإذا قال : نعم لم يعلم هل أراد نعم لَمْ تُعْطني على اللفظ ، أو نعم أَعْطَيتني على المعنى ؛ فلذلك أجابوه على اللفظ ، ولم يلتفتوا إلى المعنى [١] ، وأما نعم في بيت جَحْدر فجوابٌ لغير مذكور ، وهو ما قدَّره في اعتقاده من أن اللَّه يجمعه وأم عمرو [٢] ، وجاز ذلك لأَمْنِ اللبس ؛ لعلمه أن كل أحد يعلم أن الليل يجمعه وأم عمرو ، أو هو جواب لقوله : « وأرى الهلال – البيت » وقدمه عليه . قلت : أو لقوله : « فذاك بنا تدانٍ » وهو أحسن .

وأما قول الأنصار ؛ فجاز لزوال اللَّبْس لأنه قد عُلم أنهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك ، وعلى هذا يُحْمَل استعمال سيبويه لها بعد التقرير [٣] . اهـ .

ويتحرر على هذا أنه لو أجيب ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ بـ « نعم » لم يَكْفِ في الإقرار [٤] ؛ لأن اللَّه ﷻ أوجب في الإقرار بما يتعلق بالربوبية العبارةَ التي لا تحتمل غير المعنى المراد من المُقِرّ ، ولهذا لا يدخل في الإسلام بقوله : « لا إلهُ إلَّا اللَّه » [٥] برفع إله ؛ لاحتماله لنفي الوحدة فقط ، ولعل ابن عباس ﵄ إنما قال : إنهم لو قالوا نعم لم يكن إقرارًا كافيًا [٦] ، وجوز الشلوبين أن يكون مُرَادُه أنهم لو قالوا : نعم جوابًا للملفوظ به على ما هو الأفصح لكان كفرًا [٧] ؛ إذ الأصلُ تطابُقُ الجوابِ والسؤال لفظًا ، وفيه نظر ؛ لأن التكفير لا يكون بالاحتمال .

= وشواهد البغدادي (٥٦٣) والسيوطي لم يذكره .

(١) أراد ابن عصفور توضيحًا لما سبق وليس زائدًا عليه ، فمنع الاحتمال بين اللفظ والمعنى أجابوا على اللفظ مراعاة للفظ السؤال ، لا المعنى وهو الإيجاب .

(٢) نعم ليست جوابًا للسؤال المتقدم بل جواب لمقدر حتى لا يراعى في ذلك المعنى .

(٣) أي يحمل كلام سيبويه على مراعاة المعنى لأمن اللبس ؛ لأن فيه قرينة مزيلة للبس ، وهو كون القصد إلزام الخصم ، وجواب : نعم لألست بربكم تحتمل احتمالين : لست بربنا إن كان متعلقًا باللفظ ، أو أنت ربنا نظرًا لأن الجواب منوط بالمعنى ، فالاحتمالان موجودان . ومراعاة المعنى جائزة عند أمن اللبس كما يرى سيبويه .

(٤) والآية ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ لابد فيها من الإقرار بالكامل بالربوبية ، وهذا ما تفيده بلى لا نعم بدون احتمال .

(٥) بخلاف « لا إلهَ » بالفتح لنفي الجنس الشامل لكل إله ، وهذا هو المراد .

(٦) وذلك لكون اللفظ محتملًا للكفر وعدمه فنفى الكفر صراحة ببلى دون نعم .

(٧) أي إجابة الملفوظ به ، وهذا احتمال لا يتناسب مع تعبدهم فهم نظروا إلى اللفظ .

حَرْفُ الهَاءِ [٥٦٤ - ٥٧٠]

[والهاء في فحواهم أقسام وخمسة أوجهها ترام
ضمير غائب وتي قد وردت للجر والنصب وكسرها ثبت
بعيد كسرة أو الياء كما ضم لها أتى بقول من سما
وحرف غائب بلا إشكال وذاك في ضمير الإنفصال]

الهاء المفردة على خمسة أوجه :

أحدها : أن تكون ضميرًا للغائب : وتستعمل في مَوضِعَي الجر والنصب ، نحو : ﴿ قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ ﴾ (1) .

والثاني : أن تكون حرفًا للغيبة : وهي الهاء في « إياهُ » والتحقيق أنها حرف لمجرد معنى الغيبة (2) ، وأن الضمير « إيَّا » وحدها .

[وهاء سكت وقعت في الطَّرَف وبينت تحريكًا أو حرفًا يفي]

والثالث : هاء السكت : وهي اللاحقة لبيان حركة أو حرفٍ نحو : ﴿ مَا هِيَهْ ﴾ (3) ونحو : « هاهُنَاه ، ووا زيداه » (4) وأصلها أن يوقف عليها ، وربما وُصلت بنية الوقف .

[رابعها ما أبدلت من همزة نحو هذا الذي ببيت مثبت]

والرابع : المبدلة من همزة الاستفهام : كقوله :

٥٦٤ - وَأتى صَوَاحِبُهَا فَقُلْنَ هَذَا الذِي منع المَوَدَّةَ غَيرَنَا وَجَفَانَا (5)

والتحقيق أن لا تُعَدَّ هذه ؛ لأنها ليست بأصلية ، على أن بعضهم زعمَ أن الأصل « هذَا » (6) فحذفت الألف .

[وقل لتأنيث أتت ونقلوا بأنها أصل وقد تبدل]

(1) [الكهف : ٣٧] ﴿ أَكَفَرْتَ بِٱلَّذِى خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا ﴾ .
(2) يرى المحققون أن الضمير (إيا) والهاء حرف للدلالة على الصيغة ، وقيل الضمير إياهما .
(3) [القارعة : ١٠] ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ﴾ .
(4) هذا نداء الندبة وزيداه مندوب .
(5) البيت من الكامل ولم يعرف قائله ، وقد استشهد بالبيت على أن الأصل أَذَا الذي ، فقلبت همزة الاستفهام هاء ، وانظر في ذلك شواهد البغدادي (٥٦٤) وابن يعيش (١٠ ، ٤٢) ، وشواهد الشافية (٤٧٧) والصحاح (ها) وروى الزجاج وأتوا والبيت في اللسان (ذا ، ها) لجميل .
(6) فالهاء للتنبيه داخلة على اسم الإشارة ، وحذفت الألف بعد الهاء وقبل اسم الإشارة .

والخامس : هاء التأنيث : نحو « رَحْمَهْ » في الوقف ، وهو قول الكوفيين ، زعموا أنها الأصْلُ ، وأن التاء في الوصل بدلٌ منها ، وعَكَسَ ذلك البصريون [١] ، والتحقيق أنْ لا تعدَّ ، ولو قلنا بقول الكوفيين ؛ لأنها جزء كلمة لا كلمة .

[وها بمعنى خذ ومد الألفِ	والكاف فيهما وحذفها يفي
وربما استغني في الممدوده	عنها بصرف الهمزة المعدوده]

(ها) على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون اسمًا لفعل ، وهو خُذْ ، ويجوز مدُّ ألفها ، ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها ، ويجوز في الممدودة أن يُسْتَغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف ، فيقال « هَاءَ » للمذكر بالفتح و « هَاءِ » للمؤنث بالكسر ، و« هاؤُمَا » و « هاؤُنَّ » و « هاؤم » [٢] ومنه ﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴾ [٣] .

[وقد أتت ضميرَ أنثى فاجرر وانصب إلى المحل فلتحرر]

والثاني : أن تكون ضميرًا للمؤنث ، فتستعمل مجرورة الموضع ومنصوبته نحو : ﴿ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴾ [٤] .

[ثم لتنبيه وتي قد أدخلت	في نحو هذا هكذا عنهم جلت
أو مضمر الرفع الذي قد أخبرا	عنهم أخي باسم إشارة جرى
ونعت أي في النداء وكذا	اسم الجلالة لدي اليمين ذا]

والثالث : أن تكون للتنبيه ، فتدخل على أربعة : أحدها : الإشارة غير المختصة بالبعيد نحو : « هذَا » بخلاف ثَمَّ وَهَنَّا بالتشديد [٥] وهُنَالك . والثاني : ضمير الرفع المخبرُ عنه باسم إشارة نحو : ﴿ هَٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ ﴾ [٦] وقيل : إنما كانت داخلة على الإشارة فقدمت ، فرد بنحو : ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ [٧] فأجيب بأنها أعيدت توكيدًا ، والثالث : نعتُ أيٍّ في النداء نحو :

---

(١) لأن الأصل في الكلام عدم الوقف ، فأبدلت التاء في الوقف هاء ، فالتاء أصل والهاء فرع ، وقد نص الرضي على أن هاء التأنيث كلمة ركبت مع ما دخلت عليه فصارا لشدة الامتزاج كلمةً واحدة ومثلها ياء النسب ، دسوقي (١٢/٢) .

(٢) وهاؤم لجمع المذكر ، وهاؤن لجمع المؤنث .

(٣) [الحاقة : ١٩] ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ ﴾ .

(٤) [الشمس : ٨] .

(٥) فهي جميعًا للبعيد .

(٦) [آل عمران : ١١٩] ﴿ هَٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ ... ﴾ .

(٧) [آل عمران : ٦٦] ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ... ﴾ والآية رد على من قال إن ها الداخلة على الضمير المرفوع داخلة في الأصل على اسم الإشارة ؛ فهذا يلزم عليه أن اسم الإشارة وصل عليه ها أن وهو لا يصح .

« يا أيها الرَّجُلُ » وهي في هذا واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء ، قيل : وللتعويض عما تضاف إليه أيّ [١] ، ويجوز في هذه في لغة بني أسد [٢] أن تُحْذَفَ ألفُها ، وأن تضم هاؤها إتباعًا ، وعليه قراءة ابن عامر [٣] (أَيُّهُ المؤمنون) [٤] ، (أَيُّهُ الثقلان) [٥] ، (أَيُّهُ الساحر) [٦] بضم الهاء في الوصل ، والرابع : اسم اللَّه تعالى في القَسَم عند حذف الحرف ، يقال : « هَا اللَّه » بقطع الهمزة ووصلها ، وكلاهما مع إثبات ألف « ها » وحذفها [٧] .

[وهل لتصديق نعم إيجاب | دون تـصـور أيـا صـحـاب
لطلب التصديق مطلقًا إذا | ما أدخلت عن موجب يا حبذا
وكل ما أتى للاستفهام | فللتصور بلا إحجام]

(هَلْ) : حرفٌ موضوعٌ لطلب التصديق الإيجابي [٨] ، دون التصور ، ودون التصديق [٩] السلبي ، فيمتنع نحو : « هَلْ زَيْدًا ضَرَبْتَ » لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة ، ونحو : « هَلْ زَيْدٌ قائم أم عَمْرٌو » إذا أريد بأم المتصلة [١٠] ، و« هَلْ لَمْ يقُمْ زَيْدٌ » ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق أم المنقطعة [١١] ، وعكسها أم المتصلة ، وجميع أسماء الاستفهام فإنهن لطلب التصور [١٢] لا غير ، وأعمُّ من الجميع الهمزة ؛ فإنها مشتركة بين الطلبين .

[وفارقت لهمزة من عشره | معدودة محصورة مقرره
خصت بتصديق وبالإيجاب | مستقبل الآتي بلا ارتياب]

وتفترق « هل » من الهمزة من عشرة أوجه :

---

(١) أي فأي منادى مبني على الضم ، وها للتنبيه ، والرجل نعت لأيُّ ، ويرى الأخفش أن الرجل هذا مبتدأ محذوف ، ولا يصح أن يكون نعتًا لأنه غير مشتق ، وأي اسم موصول ، والجملة صلة ، وها للتنبيه وللتعويض معًا .
(٢) فتقول : يا يه الرجل بحذف الألف من أيُّ ، أو تضمها يا أيُهُ اتباعًا للياء .
(٣) انظر السبعة (٤٥٥) قال وقرأ ابن عامر (أَيُّهُ) بضم الهاء فيهن ، وفي آية الرحمن والزخرف .
(٤) [النور : ٣١] ﴿ وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ .
(٥) [الرحمن : ٣١] ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ ... ﴾ .
(٦) [الزخرف : ٤٩] ﴿ وَقَالُواْ يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ ﴾ .
(٧) أي ها اللَّه أو هـ اللَّه مع قطع الهمزة من اللَّه ووصلها .
(٨) أي طلب إدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها . (٩) أي لا تدخل على سلب .
(١٠) لأن أم المتصلة لتعيين أحد الأمرين فهي خاصة بالمقصور .
(١١) فهي للإضراب ، والاستفهام بها مقدر .
(١٢) أي للتعيين لا لإدراك النسبة بالتصديق .

أحدها : اختصاصُها بالتصديق .

والثاني : اختصاصها بالإيجاب ، تقول : « هل زيد قائم » ويمتنع « هل لم يقم » بخلاف الهمزة ، نحو : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ (١) ﴿ أَلَن يَكْفِيَكُمْ ﴾ (٢) ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ (٣) وقال :

* أَلَا طِعَانَ أَلَا فرْسَان عَادِيَة (٤) *

والثالث : تخصيصها المضارعَ بالاستقبال ، نحو : « هل تسافر ؟ » بخلاف الهمزة نحو : « أتظنه قائمًا » وأما قول ابن سِيدة في شرح الجمل : لا يكون الفعل المستفهم عنه إلا مستقبلًا ؛ فسَهْو (٥) ، قال اللَّه سبحانه وتعالى : ﴿ فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ﴾ (٦) وقال زهير :

٥٦٥ – فَمَنْ مُبلغُ الأَحْلَافِ عَنِّي رِسَالَةً وَذُبْيَانَ هَلْ أَقْسَمْتُم كُلَّ مُقْسَمِ (٧)

[وما أتت داخلة عن شرط او إن أو اسم بعده فعل رووا]

الرابع والخامس والسادس : أنها لا تدخل على الشَّرْطِ ، ولا على إنَّ ، ولا على اسم بعده فعل ، في الاختيار ، بخلاف الهمزة ، بدليل ﴿ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ﴾ (٨) ﴿ أَإِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴾ (٩) ﴿ أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ ﴾ (١٠) ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ ﴾ (١١) .

[ووقعت بعيد عاطف وأم قبيلها وذان قسمان انحتم]

والسابع والثامن : أنها تقع بعد العاطف ، لا قبله وبعد أم ، نحو : ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ (١٢) وفي الحديث : « وَهَلْ تَرَكَ لَنَا عَقِيل مِنْ رباع » (١٣) وقال :

---

(١) [الشرح : ١] .

(٢) [آل عمران : ١٢٤] ﴿ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ ﴾ .

(٣) [الزمر : ٣٦] .

(٤) هذا صدر بيت تقدم ذكره وجيء به بهمزة الاستفهام بعدها نفي مخالفة لهل .

(٥) لأن المستفهم عنه قد يكون ماضيًا وقد يكون حاليًا نحو : أتظن زيدًا قائمًا ، فكلام ابن سيده غير دقيق .

(٦) [الأعراف : ٤٤] .

(٧) البيت لزهير من الطويل ، في ديوانه رقم (١٨) والزوزني (١٨٦) واستشهد به على أن هل دخلت على الماضي كما في آية الأعراف ، وفيهما رد على ابن سيدة في زعمه أن الفعل المستفهم عنه لا يكون إلا مستقبلًا ، وانظر شواهد البغدادي ص (٦/٦١) ، والبيت من معلقة زهير .

(٨) [الأنبياء : ٣٤] .

(٩) [يس : ١٩] .

(١٠) [يوسف : ٩٠] .

(١١) [القمر : ٢٤] .

(١٢) [الأحقاف : ٣٥] .

(١٣) هذا الحديث موجود في كتاب الحج عند البخاري ومسلم ، وعقيل أخو علي وقد أسلم جعفر وعلي فلم يرثا أبا طالب ، وإنما ورثه طالب وعقيل في الرباع . أي : المنازل .

٥٦٦ – لَيتَ شِعْرِي هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنْهُمْ أو يَحُولَنَّ دُون ذَاكَ حِمَامُ (١)

وقال تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ (٢) .

[مدخولها مرادنا النفي به ومثل قد تأتي مع الفعل عه]

التاسع : أن يراد بالاستفهام بها النفي ، ولذلك دخلت على الخبر بعدها ألا في نحو : ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾ (٣) والباء في قوله :

٥٦٧ – * أَلَا هَلْ أخو عَيشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمِ (٤) *

وصح العطف في قوله :

٥٦٨ – وَإِنَّ شِفَائِي عَبرَةٌ مُهرَاقَة وهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ (٥)

إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر .

فإن قلت : قد مر لك في صدر الكتاب أن الهمزة تأتي لمثل ذلك مثل : ﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ ﴾ (٦) ألا ترى أن الواقع أنه سبحانه لم يُصْفِهم بذلك .

قلت : إنما مر أنها للإنكار على مُدَّعِي ذلك ، ويلزم من ذلك الانتفاء ، لا أنها للنفي ابتداء ، ولهذا لا يجوز (٧) « أقام إلا زيد » كما يجوز « هل قام إلا زيد » ﴿ فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴾ (٨) ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ ﴾ (٩) وقد يكون الإنكار مقْتضيًا لوقوع الفعل ، على العكس من هذا ، وذلك إذا كان بمعنى ما كان ينبغي لك أن تفعل (١٠) ، نحو « أَتَضرِبُ زيدًا وهو أخوك ؟ » .

---

(١) البيت للكميت بن زيد من قصيدة مدح بها رسول الله ﷺ ، وقيل للكميت بن معروف كما ذكره السيوطي (٧٧١) واستشهد به على التزام حذف الخبر في ليت شعري مرادفًا باستفهام نحو : ليت شعري أتأتيني أم لا ، وهو في شواهد البغدادي بالضبط السابق (٦٤/٦) وعند السيوطي تكملته (أم يحولن دون ذاك حمام) .

(٢) [الرعد : ١٦] . (٣) [الرحمن : ٦٠] .

(٤) هذا عجز بيت لجرير هجا به الفرزدق من الطويل صدره (يقول إذا اقلولى عليها وأقررت) في ديوانه (٨٦٣) والبغدادي (٦٦/٦) والسيوطي (٧٧١) والمنصف (٦٧/٣) والشاهد فيه : أن الاستفهام فيه بمعنى النفي ، ولذا زيدت الباء في خبر المبتدأ .

(٥) البيت من الطويل لامرئ القيس من معلقته والشاهد فيه أن هل لو أنها للنفي ؛ كانت الجملة خبرية بعدها ، وصح عطفها على الخبرية التي قبلها انظر ديوانه (١٤٤) والكتاب (٢٨٤/١) والخزانة (٦١/٤ ، ٣٨٩) .

(٦) [الإسراء : ٤٠] ﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ﴾ .

(٧) لأن الاستثناء المفرغ لا يكون إلا بعد النفي .

(٨) [النحل : ٣٥] .

(٩) [الزخرف : ٦٦] ﴿ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ .

(١٠) وهو إنكار لوقوع الفعل فهو بمعنى النفي ، وهو ما تنفرد به هل عن الهمزة .

ويتلخص أن الإنكار على ثلاثة أوجه : إنكارٌ على من ادعى وقوعَ الشيء ، ويلزم من هذا النفيُ ، وإنكارٌ على مَنْ أوقع الشيء ، ويختصان بالهمزة ، وإنكارٌ لوقوع الشيء ، وهذا هو معنى النفي ، وهو الذي تنفرد به هَلْ عن الهمزة [١] .

والعاشر : أنها تأتي بمعنى قد ، وذلك مع الفعل ، وبذلك فَسَّر قولَه تعالى : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ ﴾ [٢] جماعةٌ منهم ابن عباس ﷺ ، والكسائي ، والفراء ، والمبرد قال في مقتضبه [٣] : هل للاستفهام ، نحو : هل جاء زيد ، وقد تكون بمنزلة قد نحو قوله جلَّ اسمه : ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ ﴾ [٤] اهـ . وبالغ الزمخشري فزعم أنها أبدًا بمعنى قد [٥] ، وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة مُقَدرة معها ، ونقله في المفصل عن سيبويه [٦] ، فقال : وعند سيبويه أن هَلْ بمعنى قد ، إلا أنهم تركوا الألف قبلها ؛ لأنها لا تقع إلا في الاستفهام ، وقد جاء دخولهَا عليها في قوله :

٥٦٩ – سائِلْ فَوَارِس يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا أَهل رَأَونَا بِسَفْحِ القَاعِ ذِي الأُكَمِ ا.هـ [٧]

ولو كان كما زعم لم تدخل إلا على الفعل كقد ، وثبت في كتاب سيبويه ﷺ ما نقله عنه ، ذكَرَه في باب [٨] أم المتصلة ، ولكن فيه أيضًا ما قد يخالفه ، فإنه قال في باب عِدَّةِ ما يكون عليه الكلمُ ما نصه [٩] : وهل وهي للاستفهام ، ولم يزد على ذلك . وقال الزمخشري في كشافه [١٠] : ﴿ هَلْ أَتَىٰ ﴾ أي : أقد أتى ، على معنى التقرير والتقريب جميعًا ، أي : أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيئًا مذكورًا ، بل شيئًا منسيًا [١١] نطفة في الأصلاب ، والمراد بالإنسان الجنسُ بدليل ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ ﴾ [١٢] اهـ . وفسرها غيره

---

(١) سبق ذكره . (٢) [الإنسان : ١] .
(٣) انظر الجنى الداني ص٣٤٤ والمقتضب (١/٤٤ ، ٣/٢٩١) .
(٤) [الإنسان : ١] .
(٥) انظر الكشاف (٤/١٦٦) فقد صرح بذلك بأن هل بمعنى قد أبدا .
(٦) (٣١٩) فقد قال (فصل) وعند سيبويه أن هل بمعنى قد إلا أنهم تركوا الألف قبلها لأنها لا تقع إلا في الاستفهام ، فابن هشام نقل نص المفصل في دقة وأمانة .
(٧) البيت لزيد الخيل في ديوانه (١٠٠) وهو من البسيط ، وجيء به على أن هل فيه بمعنى قد وانظر الخصائص (٢/٤٦٣) والهمع (٢/٧٧) ، والخزانة (٤/٥٠٦) ، ويربوع اسم قبيله ، والسفح ، جبل غير مرتفع .
(٨) انظر الكتاب (٢/١٦٩ ، ٣/١٦٩) هذا بعد استفهام وبعد همزة التسوية ، انظر الكتاب (٣/١٧٠ ، ١٧٢) .
(٩) انظر الكتاب (٣/١٨٩) .
(١٠) أشرنا أنه ذكر ذلك في الكشاف (٤/١٦٦) والمفصل (٣١٩) وصرح بذلك فيهما بأن هل بمعنى قد أبدًا .
(١١) أي متروكًا على حال النطفة وذلك قبل ولادته .
(١٢) [الإنسان : ٢] ﴿ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ .

بقد خاصة ، ولم يحملوا قد على معنى التقريب ، بل على معنى التحقيق ، وقال بعضهم : معناها التوقع ، وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الإنسان وهو آدم عليه الصلاة والسلام ، قال : والحين زمنُ كونِهِ طينًا ، وفي تسهيل [1] ابن مالك : أنه يتعين مرَادفةُ هل لقد إذا دخلت عليها الهمزة ؛ يعني كما في البيت ، ومفهومه أنها لا تتعين لذلك إذا لم تدخل عليها ، بل قد تأتي لذلك كما [2] في الآية ، وقد لا تأتي له ، وقد عكس قومٌ ما قاله الزمخشري ، فزعموا أن هل لا تأتي بمعنى قد أصلًا .

وهذا هو الصواب عندي ؛ إذ لا متمسك لمن أثبت ذلك إلا أحد ثلاثة أمور :

أحدها : تفسير ابن عباس ﭭ، ولعله إنما أراد أن الاستفهام في الآية للتقرير ، وليس باستفهام حقيقي ، وقد صرح بذلك جماعة من المفسرين ، فقال بعضهم : هل هنا للاستفهام التقريري ، والمقرر به من أنكر البعث ، وقد علم أنهم يقولون : نعم قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه ، فيقال لهم : فالذي أَحْدَثَ الناس بعد أن لم يكونوا ، كيف يمتنع عليه إحياؤهم [3] بعد موتهم ؟ وهو معنى قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [4] أي : فهلا تذكرون فتعلمون أَنَّهُ مَنْ أنشأ شيئًا بعد أن لم يكن ، قادرٌ على إعادته بعد عدمه .. انتهى . وقال آخر مثل ذلك ، إلا أنه فسر الحين بزمن التصوير في الرحم ، فقال : المعنى : ألم يأت على الإنسان حينٌ [5] من الدهر كانوا فيه نُطَفًا ثم عَلَقًا ثم مُضَغًا إلى أن صاروا شيئًا مذكورًا . وكذا قال الزَجاجُ [6] ، إلا أنه حمل الإنسان على آدم عليه الصلاة والسلام ، فقال : المعنى : ألم يأت على الإنسان حينٌ من الدهر كان فيه ترَابًا وطِينًا إلى أن نُفخ فيه الروح ؟ اهـ . وقال بعضهم : لا تكون « هل » للاستفهام التقريري ، وإنما ذلك من خصائص الهمزة [7] ، وليس كما قال . وذكر جماعة من النحويين أن « هَلْ » تكون بمنزلة « إنَّ » في إفادة [8] التوكيد والتحقيق ، وحملوا على ذلك ﴿ هَلْ فِى ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِى حِجْرٍ ﴾ [9] وقدَّرُوهُ جوابًا للقسم ، وهو بعيد .

---

(١) التسهيل (٢٤٣) . (٢) وهي (هل أتى) .

(٣) هذا دليل على أن البعث للأموات هين على الله تعالى ، وأن من أوجدهم أولًا من العدم قادر على إعادتهم بعد موتهم . (٤) [الواقعة : ٦٢] .

(٥) هذا تفسير آخر للحين في الآية بأنه زمن التصوير في الرحم وهو ما يشغل مدة من الزمن .

(٦) كذلك فسر الزجاج الحين بزمن التصوير في الرحم ، وبين أن الإنسان المراد به آدم ﷺ ، وقد ذكر ذلك في تفسيره .

(٧) انظر في ذلك الجنى الداني صـ٣٤٥ حيث قال : « وذكر بعض النحويين أن هل لم تستعمل للتقرير ، وأن ذلك مما انفردت به الهمزة » .

(٨) هذا ما قاله المرادي (٣٤٥) بدليل أنه يتلقى بها القسم وقال : إن هذا قول ضعيف .

(٩) [الفجر : ٥] وبعده عن جواب القسم في الآية أنه لا تتم به الفائدة ، ولم يعهد أن هل بمعنى إنَّ ، فالحق كما قال الدسوقي أنها جملة معترضة لتقوية القسم (١٦/٢) .

والدليلُ الثاني : قولُ سيبويه الذي شافَهَ العرب وفَهِمَ مقاصدهم ، وقد مضى أن سيبويه لم يقل ذلك .

والثالث : دخول الهمزة عليها في البيت ، والحرفُ لا يدخل على مثله في المعنى ، وقد رأيت عن السيرافي أن الرواية الصحيحة [(١)] « أمْ هَل » وأم هذه منقطعة بمعنى بل ؛ فلا دليل ، وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيتُ شاذ ؛ فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل [(٢)] التوكيد ، كقوله :

* ولَا لِلِمَا بِهِمْ أبَدًا دَوَاء [(٣)] *

بل الذي في ذلك البيت أسهلُ ، لاختلاف اللفظين ، وكون أحدهما على حرفين فهو كقوله :

٥٧٠ – فأصْبَحَ لَايَسْألُنَهُ عَنْ بِمَا بِهِ أصَعَّد في عُلْو الهَوَى أمْ تَصَوَّبَا [(٤)]

[هو مع الفروع جاءت اسما وأحرفًا فافهم رزقت علما]

(هو وفروعه) : تكون أسماء وهو الغالب ، وأحْرفًا [(٥)] في نحو : « زيدٌ هُوَ الفَاضِلُ ؟ » إذا أعرب فَصْلًا وقلنا : لا موضع له من الإعراب ، وقيل : هي مع القول [(٦)] بذلك أسماء كما قال الأخفش [(٧)] في نحو : صَهْ ونَزَالِ : أسماء لا محل [(٨)] لها ، وكما في الألف واللام في نحو : « الضَّارِب » إذا قدرناهما اسمًا [(٩)] .

* * *

---

(١) في بيت زيد الخيل السابق (أهل) وكلام السيرافي نقله البغدادي (٦٩/٦) بنصه وقال أن المبرد يرويه « أم هل رأونا » والقول ما ذكرناه عن سيبويه من أن هل بمنزلة قد .

(٢) بمعنى أن حرف الاستفهام قد دخل على ما سبيله في معناه وهو أم وهل . وعلى ذلك فالبيت شاذ .

(٣) البيت تقدم ذكره والشاهد فيه : دخول الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، فهو شاذ .

(٤) البيت من الطويل قيل للأسود بن يعفر ، ولم يسم قائله البغدادي (٧٤/٦) ونسبه العيني في المقاصد النحوية (١٠٣/٤) للأسود بن يعفر ، ولم ينسبه السيوطي (٧٧٤) والشاهد فيه : أن الباء الأولى مؤكدة لـ « عن » لأنها بمعناها وصعد : وصعد : انحدر أو ارتفع ، والتصوب : النزول والانحدار ، والهوى : الحب ، وانظر في ذلك أوضح المسالك (٣١/٣) والصبان (٨٣/٣) ، واللسان صعد ، وخزانة الأدب (١٦٣/٤) .

(٥) وتسميتها ضميرًا مجاز للصورة .

(٦) أي ضمير فصل لا محل له من الإعراب .

(٧) فقال : هي مبتدأ سد مرفوعها مسدَّ الخبر ، أو مفعول مطلق .

(٨) وقيل إن لضمير الفصل محلٌ باعتبار ما قبله أو ما بعده .

(٩) أي اسم موصول عام .

حَرْفُ ٱلوَاوِ: الواو المفردة [٥٧١ - ٥٩٧]

[لواوهم ستة عشر قسما	فاسمع وقيت ضررًا وضيما
عاطفة لمطلق الجمع ترى	من غير ترتيب على ما حررا
فاعطف بها شيئا وصاحبًا له	هو ولا حقًا حقيقي معه
كذاك عطف سابق عن لاحق	فاحتملت لكل معنى سابق
وزد لها معية ترتيبا	وعكسه أتي لها غريبا]

الواو المفردة : انتهى مجموع ما ذكر من أقسامها إلى خمسة عَشَرَ [١] :

الأول : **العاطفة** ، ومعناها مُطْلق الجمع ؛ فتعطف الشيء على مُصَاحبه نحو : ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ ﴾ [٢] وعلى سابقِهِ نحو : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ ﴾ [٣] وعلى لاحقِهِ نحو : ﴿ كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ﴾ [٤] ، وقد اجتمع هذان في ﴿ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ﴾ [٥] فعلى هذا إذا قيل : « قام زيد وعمرو » . احتمل ثلاثة معان ، قال ابن مالك : وكونُها للمعية راجحٌ ، وللترتيب كثير ، ولعكسه قليل [٦] ، اهـ .

ويجوز أن يكون بين متعاطفيها تقاربٌ أو تَرَاخٍ نحو : ﴿ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [٧] فإن الرد بُعَيدَ إلقائه في اليم ، والإرسال على رأس أربعين سنة ، وقولُ بعضهم : « إن معناها الجمع المطلق » [٨] غيرُ سديدٍ ؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق ، وإنما هي للجمع لا بقيد ، وقولُ السيرافي : « إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب » مردودٌ [٩] ، بل قال بإفادتها إياه قُطْرُب والرَّبَعِيُّ والفراء وثعلب وأبو عمرو الزاهد [١٠] وهشام

---

(١) هذا في نسختنا وقد ذكر الدسوقي والأمير أن معانيها أحد عشر بإسقاط بعض معانيها ولا أرى بأسًا بالحديث عما ذكره ابن هشام هنا .

(٢) [العنكبوت : ١٥] .

(٣) [الحديد : ٢٦] ﴿ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ فَمِنْهُم مُّهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴾ .

(٤) [الشورى : ٣] .

(٥) [الأحزاب : ٧] ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّۦنَ مِيثَٰقَهُمْ ﴾ .

(٦) انظر التسهيل (١٧٨) وما بعدها .

(٧) [القصص : ٧] .

(٨) الحق أن الجمع المطلق ومطلق الجمع شيء واحد ، وهما عبارة عن الماهية لا يفيد شيئًا ، وهذا اصطلاح طارئ للفقهاء ومن هنا نشأ هذا الوهم ، فهو سديد بخلاف قول ابن هشام عنه .

(٩) أي فقط أي أنها غير موضوعة لذلك ، أما إن أراد أنها لا تفيد الترتيب فقال كثير بخلاف ذلك .
وانظر فيما سبق للأئمة الجنى الداني (١٥٩) .

(١٠) هذا كلام ثعلب شرح الفصيح ، وتفسير أسماء الشعراء ، وغريب مسند الإمام أحمد وهو محمد بن عبد الواحد (ت : ٣٤٥هـ) .

والشافعي [١] ، ونقل الإمام [٢] في البرهان عن بعض الحنفية أنها للمعية .

[وخصصت بخمسة وعشره حكمًا رواه جلة ومهره
أحدها معطوفها يحتمل ثلاث أحكام على ما نقلوا
واقرن بإما أو بلا إن سبقت بالنفي أو بشبهه قد عقلت
والقصد والصحبة في ذاك اقتفى وقرنها أيضًا بلكن مصطفى]

وتنفرد عن سائر أحرُفِ العطف بخمسة عشر حكمًا :

أحدها : احتمالُ معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة [٣] .

والثاني : اقترانها بإمَّا ، نحو : ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [٤] .

والثالث : اقترانها بلا إن سبقت بنفي ولم تقصد المعية ، نحو : « ما قَامَ زَيدٌ ولا عَمْروٌ » لتفيد أن الفعل منفيٌّ عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق ، ومنه ﴿ وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ ﴾ [٥] والعطف حينئذٍ من عطف الجمل عند بعضهم على إضمار العامل [٦] ، والمشهور أنه من عطف المفردات ، وإذا فُقِد أحَدُ الشرطين امتنع دخولها ؛ فلا يجوز نحو : « قام زيدٌ ولا عمرو » وإنما جاز ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [٧] لأن في ﴿ غَيْرِ ﴾ معنى النفي ، وإنما جاز قولُهُ :

٥٧١ – فاذْهَبْ فأيُّ فَتًى في النَّاسِ أحْرَزَهُ مِنْ حَتْفِهِ ظُلَم دُعْجٌ وَلَاجَبَلُ [٨]

لأن المعنى : لا فتى أحْرَزَه ، مثل : ﴿ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [٩] ، ولا يجوز « ما

---

(١) محمد بن إدريس الشافعي إمام لايشق له غبار في الفقه واللغة ، وهو واضع أصول الفقه في الرسالة (ت : ٢٠٤هـ) .
(٢) هو عبد الملك بن عبد الله الجويني أبو المعالي إمام الحرمين ، وهو فقيه شافعي ، ولد في نيسابور ، وله البرهان في أصول والإرشاد وغيرهما (ت : ٤٧٨هـ) .
(٣) وهي الدلالة على المعية أو السابقية أو اللاحقية .
(٤) [الإنسان : ٣] ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ ﴾ .
(٥) [سبأ : ٣٧] .
(٦) أي فيقدر للثاني عامل تقول (ما أموالكم تقربكم ولا تقربكم أولادكم) .
(٧) [الفاتحة : الآية السابعة] .
(٨) البيت من البسيط للمنخل مالك بن عويمر ، جيء به للاستشهاد على أن « أيًا » للاستفهام الإنكاري بمعنى النفي ، ومعنى البيت لا أحرز الفتى من موته ظلم ولا جيل أي ظلام الليل ، وهو الدعج ، والدعجاء إحدى ليالي المحاق الثلاثة الأخيرة من الشهر ، وانظر شواهد البغدادي (٧٧/٦ ، ٧٨) وأهله السيوطي وأشعار الهذليين (٢٤٩/٣) ومعاني القرآن (١٦٤/١) وغيرها » .
(٩) [الأحقاف : ٣٥] .

اختصم زيد ولا عمرو » لأنه للمعية لا غير ، وأما ﴿ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۝ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ۝ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ۝ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ﴾ (١) فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس .

والرابع : اقترانها بلكن ، نحو : ﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾ (٢) .

[وعطف فرد سببي قل على ما أجنبي ذا لأمر يجتلي]

والخامس : عطف المفرد السببي على الأجنبي (٣) عند الاحتياج إلى الربْطِ ، كمَرَرتُ برَجُل قائم زيدٌ وَأخوهُ ، ونحو : « زَيد قائم عَمْرٌو وَغُلَامه » وقولك في باب الاشتغال : « زَيدًا ضَرَبْت عَمْرًا وَأخاه » .

[والعطف للعقد على النيّف أو عطف الصفات ذات تعريف حكوا]

والسادس : عطف العقد على النيف (٤) ، نحو : أحَد وعِشْرُونَ .

[ولاجتماع جاء للنعوت فهكذا ذكر في المثبوت]

والسابع : عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله :

٥٧٢ - بَكَيتُ وَمَا بُكا رَجُلٍ حَزِينٍ عَلَى رَبْعَينِ مَسلُوبٍ وَبَالِ (٥)

[وعطف ما حقه جمع كذا ما حقه تثنية يا حبذا
واخصص بلا عطف الذي لا يغني نحو تفاضل أخيّ وابني]

والثامن : عطف ما حَقه التثنية أو الجمع ، نحو قول الفرزدق :

٥٧٣ - إنَّ الرَّزِيةَ لَا رَزِيَّةَ مِثْلُهَا فُقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ (٦)

وقول أبي نواسٍ :

---

(١) [فاطر : من ١٩ - ٢٢] .
(٢) [الأحزاب : ٤٠] ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ... ﴾ .
(٣) الأجنبي الذي لا ضمير فيه ، والسببي ما فيه ضمير .
(٤) النيف من ناف ينوف زاد يزيد ، وهو ما زاد من الآحاد على عقد حتى يبلغ العقد الآخر ، والعقد عشرات أو مئات أو ألوف .
(٥) البيت من الوافر لابن ميادة والشاهد : على أن عطف الصفات المفرقة أي المنفردة مع اجتماع منعوتها لا يكون إلا بالواو ، فقد جر مسلوب وبال على ربعين نعتًا ، وانظر سيبويه (١/ ٢١٤) والبغدادي (٦/ ٧٨) والسيوطي (٧٧٤) .
(٦) البيت للفرزدق يرثي محمد بن يوسف ومحمد بن الحجاج ماتا في جمعة ، وهو من الكامل ، الرزية : المصيبة ، والشاهد فيه : أن من خصائص الواو عطف ما حقه التثنية ، والقياس تثنيتهما .

٥٧٤ - أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا ويومًا وَثَالِثًا وَيَومًا لَهُ يَومُ الترحُّلِ خَامِسُ [١]

وهذا البيت يتساءل عنه أهل الأدب ، فيقولون : كم أقاموا ؟ والجواب : ثمانية ؛ لأن يومًا الأخير رابع ، وقد وصف بأن يوم الترحل خامس له ، وحينئذ فيكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبة إلى أول يوم [٢] .

التاسع : عطف ما لا يستغنى عنه ، كاخْتَصَمَ زَيدٌ وَعَمْرو ، واشْتَرَكَ زَيدٌ وعَمْروٌ ، وهذا من أقوى الأدلة على عدم إفادتها الترتيب [٣] ، ومن ذلك : جَلَسْتُ بَينَ زَيدٍ وَعَمْرو ، ولهذا كان الأصمعي يقول الصواب :

* بَينَ الـدَخُـول وَحَـومَــلِ [٤] *

لا فحومل ، وأجيب بأن التقدير : بين نواحي الدخول [٥] ، فهو كقولك : « جَلَسْتُ بين الزَّيدِينَ فَالعَمْرِين » أو بأن الدَّخُولَ مشتمل على أماكن .

[وشاركتها أم بذا فتصله مثاله يعرف في ذي المسألة]

وتشاركها في هذا الحكم أم المتصلة [٦] في نحو : « سَوَاءٌ عليَّ أَقُمْتَ أم قَعَدْتَ » فإنها عاطفة ما لا يستغنى عنه .

[وعطفت عمومهم على الخصوص واعكس وفي الأخير حتى بالنصوص]

والعاشر والحادي عشر : عطف العام على الخاص ، وبالعكس ؛ فالأول نحو : ﴿ رَبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ﴾ [٧] والثاني نحو : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ ﴾ الآية [٨] .

---

(١) البيت من الطويل لأبي نواس ، وهو لا يستشهد بشعره ، وجاء تمثيلًا على أن الواو قد عطف ما حقه الجمع ، فيقال أقمنا أيامًا ، مكان التفرق والإفراد ، وانظر شواهد المغني للبغدادي (٨٣/٦) وهو في ديوان أبي نواس الحكمي (ص ٣٦١) وابن الشجري (١١/١) والهمع (١٢٩/٢) وياسين (١٢٨/٢) .

(٢) قال الدسوقي (١٨/٢ ، ١٩) « والذي يذكرونه أن الإقامة كانت أربعة أيام ورحلوا في الخامس ، وهذه الجماعة مرت بمدائن فارس فرأوا مكانًا ظريفًا فمكثوا فيه أربعة أيام » . وهذا هو منطوق البيت .

(٣) لأنه لا يعقل الفعل هنا إلا معًا فلا ترتيب فيه .

(٤) البيت تقدم ذكره بلفظ : فحوملِ ، بالفاء لا بالواو .

(٥) بين نواحي الدخول أي أطرافه ، فلم تدخل بين على مفرد بل على جمع متعدد .

(٦) لأن المتصلة هي التي تكون بعد همزة التسوية أو التعيين ، فلا يستغنى بالمعطوف عن المعطوف عليه ، فهي شريكة للواو في هذا الحكم .

(٧) [نوح : ٢٨] .

(٨) [الأحزاب : ٧] ﴿ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا ﴾ .

ويشاركها في هذا الحكم الأخير حتى كـ « مات الناسُ حتى الأنْبياءُ ، وَقَدِمَ الحاج حتى المشاة » فإنها عاطفة خاصًّا [1] على عام .

[وهي لعطف عامل أزيلا نعم ومعمول لها قد قيلا]

والثاني عشر : عطفُ عامل حُذف وبقي معمولُهُ على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد ، كقوله :

٥٧٥ - * **وَزَجَّجْنَ الحَوَاجِبَ والعُيونَا** [2] *

أي وكَحلْن العيونا ، والجامع بينهما التحسين ، ولولا هذا التقييد لورد « اشْتَرَيْتُهُ بدرهم فصاعدًا » اذ التقدير فذَهَب الثمن صاعدًا .

[جديرة قد وردت بعطف شيء على ردفه دون خلف
وعمم ابن مالك فذكرا بأن أو مثله فيما قررا]

والثالث عشر : عطف الشيء على مرادفه ، نحو : ﴿ إِنَّمَآ أَشْكُوا۟ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [3] ونحو ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾ [4] ونحو : ﴿ عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا ﴾ [5] وقوله - عليه الصلاة والسلام - : « ليلني منكم ذَوُو الأحْلاَم [6] وَالنُّهى » وقول الشاعر :

٥٧٦ - * **وَألفى قَولَهَا كَذِبًا وَمَينا** [7] *

وزعم بعضُهم أن الرواية « كذبًا مبينًا » فلا عطف ولا تأكيد ، ولك أن تقدر الأحلام في الحديث جمع حُلُم بضمتين ، فالمعنى : ليلني البالغون العقلاء [8] ، وزعم ابن مالك أن ذلك قد

---

(١) فالأنبياء ، والمشاة خاص بعد العام : الناس والحجاج .

(٢) البيت صدره : « إذا ما الغانيات برزن يومًا » وهو من قصيدة للراعي النميري في ديوانه (١٥٦) والخصائص (٤٣٢/٢ ، ١٧٣/٤) والهمع (١٢٢/١ ، ١٣٠/٢) والأشموني (١٤٠/٢) وشواهد البغدادي (٩٢/٦) والسيوطي (٧٧٥) ، والشاهد : أن الواو عطفت عاملًا محذوفًا بقي معموله والأصل : وكحلن ، وقيل عطفت عامل غير مذكور على معمول آخر يجمعها معنى واحد وهو التحسين .

(٣) [يوسف : ٨٦] . (٤) [البقرة : ١٥٧] .

(٥) [طه : ١٠٧] ﴿ لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا ﴾ .

(٦) انظر كتاب الصلاة من صحيح مسلم .

(٧) هذا عجز بيت من الوافر لعدي بن زيد العبادي وصدره « وقدَّمت الأديم لراهشين » والراهشان عرقان ظاهران في الذراع ، والمين : الكذب . والشاهد فيه : على أن العطف المراد إنما يكون بالواو ، والبيت يحكي غدر الزباء بجذيمة الأبرشي ، ووعظ النعمان بذلك .

(٨) هذا معنى حديث الرسول ﷺ السابق أي ليلني في الصلاة عند الجماعة إلخ .

يأتي في أو ، وأن منه ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓئَةً أَوْ إِثْمًا ﴾ (١) .

[عطف مقدم لمتبوع جرى لها بشعر قد روي لمن درى]

والرابع عشر : عطف المقدَّم على متبوعه للضرورة ، كقوله :

٥٧٧ - ألَا يانَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرق عَلَيكِ وَرَحْمَةُ اللَّه السَّلامُ (٢)

[وعطفت مخفوضهم على الجوار وذا بنص محكم له يصار]

والخامس عشر : عطف المخفوض على الجِوَارِ ، كقوله تعالى : ﴿ وأمسحوا برؤُسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ ﴾ (٣) فيمن خفض الأرجل ، وفيه بحث سيأتي .

[وذكروا خروجها عن مطلق جمع لها بأوجه كالفلق

منها إذا أتت لتقسيم كذا يزاد تخيير إباحة خذا]

تنبيه : زعم قوم أن الواو قد تخرج عن إفادة مطلق الجمع (٤) ، وذلك على أوجه :

أحدها : أن تستعمل بمعنى أو ، وذلك على ثلاثة أقسام : أحدها : أن تكون بمعناها في التقسيم كقولك : « الكلمة اسم وفعل وحرف » وقوله :

* كما النَّاسِ مَجْرومٌ عَلَيهِ وَجَارِمُ (٥) *

ومن ذكر ذلك ابن مالك في التحفة (٦) ، والصوابُ أنها في ذلك على معناها الأصلي ؛ إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس ، ولو كانت « أو » هي الأصل في التقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو .

والثاني : أن تكون بمعناها في الإباحة ، قاله الزمخشري (٧) ، وزعم أنه يقال : « جالِسِ الحَسَنَ وابْنَ سيرين » أي : أحدهما ، وأنه لهذا قيل : ﴿ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ (٨) بعد ذكر ثلاثة

---

(١) [النساء : ١١٢] ﴿ ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ .

(٢) البيت للأحوص من الوافر . ذات عرق : موضع بالحجاز ، والنخلة . مهد أحبابه ، وملعبه مع أترابه أو كناية عن المحبوبة ، وجاء بالبيت شاهدًا على أن عطف المقدم على متبوعه في الضرورة لا يكون إلا بالواو وأصله : وعليك السلام ورحمة الله ، وانظر الخزانة (١٩٢/١ ، ٣١٢ ، ٣١٣) .

(٣) [المائدة : ٦] فجر الأرجل لمجاورة الرؤوس المجرورة ، وهي من الأعضاء المغسولة .

(٤) بأن تخرج إلى الإباحة والتخيير والتقسيم .

(٥) هذا عجز بيت تقدم ذكره ، والشاهد فيه : دلالة الواو على التقسيم فالناس قسمان مجروم وجارم .

(٦) التحفة وهو كتاب منظوم لابن مالك في المنقوص والمقصور .

(٧) انظر شرح المفصل (٣٠٤) .

(٨) [البقرة : ١٩٢] قال تعالى : ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَـٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ . وانظر الكشاف فيما سبق (١٢١/١) .

وسبعة ، لئلا يتوهم إرادة الإباحة ، والمعروف من كلام النحويين أنه لو قيل : « جالس الحَسَنَ وابْنَ سيرين » كان أمرًا بمجالسة كل منهما ، وجعلوا ذلك فرقًا بين العطف بالواو [1] والعطف بأو .

والثالث : أن تكون بمعناها في التخيير ، قاله بعضهم في قوله :

٥٧٨ – وَقَالُوا نَأَتْ فَاخْتَرْ لَهَا الصَّبْرَ وَالبُكَا فقلت البكا أشْفَى إذًا لِغَلِيلِي [2]

قال : معناه أو البكاء ، إذ لا يجتمع مع الصبر . ونقول : يحتمل أن الأصل : فاختر من الصبر والبكاء أي : أحدهما ، ثم حذف مِنْ كما في ﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾ [3] ويؤيده أن أبا علي القالي رواه بمن [4] ، وقال الشاطبي رحمه الله في باب البسملة :

٥٧٩ – * وصِلْ واسْكُتَنْ [5] *

فقالَ شارحو كلامه : المراد التخيير ، ثم قال محققوهم : ليس ذلك من قِبَلِ الواو ، بل من جهة أن المعنى وَصِلْ إن شئت واسكت إن شئت ، وقال أبو شامة : وزعم بعضهم أن الواو تأتي للتخيير مجازًا [6] .

[كذا لتعليل ومعنى البا أتت في ذا خروجها ومع ما ثبتت]

والثاني : أن تكون بمعنى باء الجر ، كقولهم : « أنْتَ أعلم وَمَالُك » و « بِعْتُ الشَّاء شَاة ودرْهَمًا » قاله جماعة ، وهو ظاهر [7] .

والثالث : أن تكون بمعنى لام التعليل ، قاله الخَارَزَنْجِيُّ [8] ، وحمل عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة في قوله تعالى : ﴿ أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ۝ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ ﴾ [9] ، ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [10] ﴿ يَٰلَيْتَنَا

---

(١) هذا كلام الزمخشري في الكشاف (١٢١/١) نقله ابن هشام ، لأن الواو عنده للإباحة هنا .

(٢) البيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه (٢٥١/٢) وجيء به للدلالة على الواو بمعنى أو للتخيير أي الصبر أو البكا ، وهو في الشذور (٣٧٢) والأشموني (١٠٩/٣) وشواهد البغدادي (١٠٩/٦) والسيوطي (٧٧٨) .

(٣) [الأعراف : ١٥٥] والآية تؤيد أن المعنى من .

(٤) كما روى القالي البيت بمن ، وتخرج الواو عن التخيير .

(٥) قيل إن الواو في بيته بمعنى أو وقيل المعنى « من » كما سبق والبيت :

ووصلك بين السورتين فصاحة كلٌّ جلاياه حصَّلا

والقالي : هو إسماعيل بن القاسم بغدادي رحل إلى الأندلس وذاع صيته وله الأمالي والبارع والأمثال وغيرها (ت : ٣٥٦هـ) .

(٦) انظر الجنى الداني (١٦٠) .

(٧) ويرى أن الواو تأتي للتمييز مجازًا من فحوى الكلام ومعناه .

(٨) الخارزنجي : هو أحمد بن محمد العيسي ، كمَّل كتاب العين ، وشرح أبيات أدب الكاتب (ت : ٣٤٨هـ) .

(٩) [الشورى : ٣٤] .

(١٠) [آل عمران : ١٤٢] .

نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ ﴾ [١] والصوابُ أن الواو فيهن للمعية كما سيأتي .

[ورفعوا من بعد واوين هما واو استئنافهم وحال فاعلما]

الثاني والثالث من أقسام الواو : واوان يرتفع ما بعدهما .

إحداهما : واو الاستئناف [٢] ، نحو : ﴿ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ ﴾ [٣] ونحو : « لا تأكل السمك وتَشْرَبُ اللبن » فيمن رفع ، ونحو : ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمْ ﴾ [٤] فيمن رفع أيضًا ، ونحو ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ ﴾ [٥] إذ لو كانت واو العطف لانتصب الـ ﴿ نقر ﴾ ولانتصب أو انجزم ﴿ تشرب ﴾ ولجزم (يذر) كما قرأ الآخرون [٦] ، وللزم عطف الخبر على الأمر ، وقال الشاعر :

٥٨٠ – عَلَى الحكَم المَأتِيِّ يومًا إذا قَضَى قَضِيَّتَهُ أن لَا يَجُورَ ويَقْصِدُ [٧]

وهذا متعين للاستئناف ؛ لأن العطف يجعله شريكًا في النفي ، فيلزم التناقض [٨] وكذلك قولهم ، « دَعْني وَلَا أعودُ » ؛ لأنه لو نصب كان المعنى : ليجتمع تركُكَ لعقوبتي وتركي لما تنهاني عنه ، وهذا باطل ؛ لأن طلبه لترك العقوبة إنما هو في الحال ؛ فإذا تقيَّد تَرْكُ المنهي عنه بالحال لم يحصل غرض المؤدب ، ولو جزم فإما بالعطف ولم يتقدم جازم ، أو بـ « لا » على أن تقدر ناهيه ، ويرده أن المقتضي لترك التأديب إنما هو الخبر عن نفي العَود ، لا نهيه نفسه عن العَود ؛ إذ لا تناقض بين النهي عن العود وبين العَود بخلاف العَود والإخبار بعدمه ، ويوضحه أنك تقول : «أنا أنْهَاهُ وهو يفعل » ولا تقول : « أنا لا أفعل وأنا أفعل » معًا [٩] .

والثانية : واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية ، نحو « جاء زيد والشَّمْسُ طالعة » وتسمى واو الابتداء ، ويقدرها سيبويه والأقدمون [١٠] بإذ ، ولا يريدون أنها بمعناها ؛ إذ لا يرادفُ الحرفُ الاسمَ ، بل إنها وما بعدها قَيدٌ للفعل السابق كما أن إذ كذلك ، ولم يقدروها بإذ ؛

---

(١) [الأنعام : ٢٧] ﴿ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٢) وهو ابتداء الكلام .

(٣) [الحج : ٥] .

(٤) [الأعراف : ١٨٦] ﴿ فِي طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ .

(٥) [البقرة : ٢٨٢] .

(٦) قرأ حمزة والكسائي ﴿ ويذرهم ﴾ بالياء مع الجزم ، وقرأ أبو عمرو ﴿ وَيَذَرُهُمْ ﴾ بالياء والرفع ، وكذا قرأ عاصم ، انظر السبعة (٢٩٨ ، ٢٩٩) .

(٧) البيت لأبي اللَّحَّام التغلبي في البغدادي (١٠٧/٦) والأعلم في يحاسبه سيبويه (٤٣١/١) نسبه لعبد الرحمن ابن أم الحكم ، وهو من الطويل ، وانظر ابن يعيش (٣٧/٧ ، ٣٩) والمحتسب (١٤٩/١ ، ٢١/٢) والسيوطي (٧٧٨) والشاهد فيه : أن الواو للاستئناف .

(٨) أي المنافاة بين انقطاع الكلام بالاستئناف ، والعطف بجعله شريكًا في النفي فيلزم التناقض .

(٩) لأن الجهة واحدة فلا يتجه إليها الأمر والنهي في وقت واحد فيلزم التناقض .

(١٠) انظر الجنى الداني (١٦٤) قال : وقدرها النحويون بـ (إذ) من جهة أن الحال في المعنى ، ظرف للعامل فيها .

لأنها لا تدخل على الجمل الاسمية ، ووهم أبو البقاء في قوله تعالى ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ (١) فقال : الواو للحال ، وقيل : بمعنى إذ ، وسبقه إلى ذلك مكي (٢) ، وزاد عليه فقال : الواو للابتداء ، وقيل : للحال ، وقيل : بمعنى إذ .. اهـ . والثلاثة بمعنى واحد ؛ فإن أراد بالابتداء ، الاستئناف فقولهما سواءٌ . ومن أمثلتها داخلةً على الجملة الفعلية قولُهُ :

٥٨١ – بأيدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ ... ولَمْ تَكْثُرِ القَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ (٣)

ولو قُدِّرت للعطف لانقلب المدح ذمًّا .

وإذا سُبقت بجملة حالية احتملت – عند مَنْ يجيز تعدد الحال – العاطفةَ والابتدائية نحو : ﴿ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ ﴾ (٤) .

[ونصبوا من بعد واوين سمع ... كسرت والنيل وآت قد تبع
اسمًا صريحًا أو مؤولًا به ... والثاني ذو شرطين فلتنتبه
تقدم الطلب أو نفي وسم ... ذا الواو بالصرف لدى بعض حتم]

الرابع والخامس : واوان ينتصب ما بعدهما ، وهما واو المفعول معه كسِرْتُ والنِّيلَ ، وليس النصب بها خلافًا للجرجاني ، ولم يأت في التنزيل بيقين ، فأما قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ (٥) في قراءة السبعة (٦) ﴿ فَأَجْمِعُوا ﴾ بقطع الهمزة ﴿ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ بالنصب ، فتحتمل الواو فيه ذلك ، وأن تكون عاطفة مفردًا على مفرد بتقدير مضاف أي : وأمر شركائكم ، أو جملة على جملة بتقدير فعل أي : واجمَعُوا شركاءكم بوصل الهمزة ، ومُوجِبُ التقدير في الوجهين أن «أجمَع» لا يتعلق بالذوات ، بل بالمعاني كقولك : «أجمَعُوا على قول كذا» بخلاف جَمَعَ فإنه مشترك ؛ بدليل ﴿ فَجَمَعَ كَيْدَهُ ﴾ (٧) ﴿ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ ﴾ (٨) ويقرأ (فاجمَعُوا) بالوصل فلا إشكال ، ويقرأ برفع الشركاء عطفًا على الواو للفصل بالمفعول (٩).

---

(١) [آل عمران : ١٥٤] ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِّنكُمْ ... ﴾ .

(٢) وانظر إملاء ما منَّ به الرحمن (١/١٥٤) ، والدر المصون (٢/٢٣٧) قال : الثالث ؛ أنها بمعنى إذا ، ذكره مكي وأبو البقاء وهو ضعيف ، فنقل ابن هشام السمين الحلبي بنصه .

(٣) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه (١/١٩٣) والإنصاف (٢/٦٦٧) وابن يعيش (٢/٦٧) وشواهد البغدادي (٦/١٠٨) لم يشيموا : لم يغمدوا ، سلَّت : خرجت للقتال ، والشاهد فيه : أن الواو دخلت على الجملة الحالية الفعلية . ولو كانت للعطف لكان عيبًا فيهم وذمًّا لهم بأن القتلى لم تكثر من قتلهم .

(٤) [الأعراف : ٢٤] ﴿ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ .

(٥) [يونس : ٧١] ﴿ يَا قَوْمِ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِي وَتَذْكِيرِي بِآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ ... ﴾ .

(٦) انظر السبعة (٣٢٨) . (٧) [طه : ٦٠] ﴿ ثُمَّ أَتَىٰ ﴾ .

(٨ ، ٩) وهي قراءة نافع ، ورفع الشركاء بالعطف على واو الجماعة في «فأجمعوا» للفصل بالمفعول به . السبعة (٣٢٨) .

والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعَطْفه على اسم صريح .

أو مؤول ؛ فالأول : كقوله :

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيني	أَحَبُّ إلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشفوفِ [1]

والثاني : شَرْطُهُ أن يتقدم الواوَ نفيٌ أو طلب ، وسمى الكوفيون هذه الواو وَاوَ الصَّرف ، وليس النصب بها خلافًا لهم ، ومثالها : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ [2] وقوله :

٥٨٢ - * لَاتَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَه [3] *

والحق أن هذه واو العطف كما سيأتي .

[وجرهم من بعد واوين أتى	إحداهما في قسم قل يا فتى
وخص واو قسم بمضمر	تعليقها إذا بمحذور حري
وإن تلاها الواو قل للعطف	والثاني واو رب دون خلف
باسم منكر وبالتأخير	لما به التعليق في التحرير]

السادس والسابع : واوان ينجرُّ ما بعدهما .

إحداهما : واو القسم ، ولا تدخل إلا على مُظْهَر ، ولا تتعلَّقُ إلا بمحذوف ، نحو : ﴿ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ﴾ [4] فإن تلتها واوٌ أخرى نحو : ﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ﴾ [5] فالتالية واو العطف ، وإلا لاحتاج كل من الاسمين إلى جواب .

الثانية : واو رُبَّ ، كقوله :

٥٨٣ - * وَلَيلٍ كَمَوجِ البَحْرِ أرْخَى سُدُولَهُ [6] *

---

(١) هذا البيت تقدم ذكره والواو فيه للمعية ، والمضارع بعدها منصوب جوازًا بأن مضمرة وهي عاطفة أيضًا على اسم مؤول خالص من تأويل الفعل وهو لبس .

(٢) [آل عمران : ١٤٢] .

(٣) هذا صدر بيت من الكامل ، قيل لأبي الأسود الدؤلي أو المتوكل الليثي أو البربري وقيل لغيرهم وقد نسبه سيبويه للأخطل (٤٢٤/١) وعجزه « عار عليك إذا فعلت عظيم » والشاهد فيه : على أن تأتي منصوب بأن مضمرة بعد واو العطف ، قال سيبويه : واعلم أن الواو ، وإن جرت هذا المجرى ، فإن معناها ومعنى الفاء مختلفان ، وانظر المقتضب (١٦/٢) وحماسة البحتري (١٧٤) والخزانة (٦١٧/٣) والأشموني (٢٠٧/٢) .

(٤) [يس : ١، ٢] ﴿ يس ۞ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ﴾ .

(٥) [التين : ١] .

(٦) هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس (١٥١) في ديوانه ، وفي الشذور (٣٢١) ، وأوضح المسالك (١٦٣/٢) والصبان (٢٣٣/٢) وتكملته « عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي » وجيء به على أن ليلًا مجرورًا برب المضمرة بعد الواو .

ولا تدخل إلا على مُنَكَّرٍ ، ولا تتعلق إلا بمؤخر ، والصحيح أنها واو العطف ، وأن الجرَّ بِرُبَّ محذوفة خلافًا للكوفيين (١) والمبرد ، وحجتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤبة :

* وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْ (٢) *

وأجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم ، ويوضح كونَها عاطفة أن واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم قال :

٥٨٤ - * وَوَالله لَوْلاَ تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ (٣) *

[وقد أتت زائدة وجودها كعدم لدى الجميع فعها

وزيد بعد إلا للإنكار مثالها يعلم عند القاري]

والثامن : واو دخولُهَا كخروجها ، وهي الزائدة ، أثبتها الكوفيون والأخفش (٤) . وجماعة ، وحُمِلَ على ذلك ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ (٥) بدليل الآية الأخرى (٦) ، وقيل : هي عاطفة ، والزائدة الواو في ﴿ وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا ﴾ (٧) وقيل : هما عاطفتان ، والجواب محذوف أي : كان كيت وكيت ، وكذا البَحْثُ في ﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۝ وَنَٰدَيْنَٰهُ ﴾ (٨) الأولى أو الثانية زائدة على القول الأول ، أو هما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني ، والزيادةُ ظاهرة في قوله :

٥٨٥ - فَمَا بَالُ مَنْ أَسْعَى لأَجْبُرَ عَظْمَهُ حِفَاظًا وَيَنْوِي مِنْ سَفَاهَتِهِ كَسْرِي (٩)

وقوله :

---

(١) انظر الجنى الداني (١٦٣) .

(٢) تقدم ذكره وجيء به شاهدًا على أن الجرّ بربَّ محذوفة لافتتاح القصائد بالواو الغائبة عن رب .

(٣) البيت من الطويل لعيلان بن شجاع النهشلي ، وعجزه « ولا كان أدنى من عُبيد ومُشرق » وروي : ولو كان إلخ ... وعليه فلا شاهد ، مثل : أقسم لولا تمره . أما الشاهد : فعلى الأولى وهو أن الواو الأولى للعطف ، والثانية للقسم ، وانظر الخزانة (٣٩/١) والاقتصاب ٢٨٣ والبغدادي (١١٦/٦) .

(٤) انظر الجنى الداني (١٦٤ ، ١٦٥) . (٥) [الزمر : ٧٣] .

(٦) [الزمر : ٧١] ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ بدون الواو ، فهي زائدة .

(٧) [الزمر : ٧٣] ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَٱدْخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ .

(٨) [الصافات : ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥] ﴿ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۝ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ... ﴾ .

(٩) البيت من الطويل لابن الذئبة وقيل لوعلة ابن الحارث ، على أن الواو زائدة ، لأن جملة « ينوي » حال مِنْ مَنْ ، والجملة المضارعة المثبتة أو المنفية بلا إذا وقعت حالًا استغنت بالضمير عن الواو ، وانظر شواهد البغدادي (١١٩/٦) والسيوطي (٧٨١) .

٥٨٦ - وَلَقَدْ رَمَقْتُكَ في المَجَالِسِ كُلِّهَا فَإِذَا وَأَنْتَ تُعِينُ مَنْ يَبْغِينِي [١]

والتاسع : واوُ الثمانية [٢] ، ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري ، ومن النحويين الضعفاء ، كابن خَالَوَيهِ ، ومن المفسرين كالثعلبي [٣] ، وزعموا أن العرب إذا عَدُّوا قالوا ستة ، سبعة ، وثمانية ، إيذانًا بأن السبعة عدد تام ، وأن ما بعدها عَدَدٌ مستأنفٌ واستدلوا على ذلك بآيات :

إحداها : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَـٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [٤] إلى قوله سبحانه : ﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ وقيل : هي في ذلك لعطف جملة على جملة ؛ إذ التقدير هم سبعة ، ثم قيل : الجميع كلامهم ، وقيل : العطف من كلام اللّٰه تعالى ؛ والمعنى نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم ، وأن هذا تصديق لهذه المقالة كما أن ﴿ رَجْمًا بِالْغَيْبِ ﴾ تكذيبٌ لتلك المقالة [٥] ، ويؤيده قول ابن عباس ﷺ : حين جاءت الواو انقطعت [٦] العدَة ، أي : لم تبق عدة عادٌ يلتفت إليها .

فإن قلت : إذا كان المراد التصديق فما وجه مجيء ﴿ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [٧] .

قلت : وجه الجملة الأولى توكيد صحة التصديق بإثبات عِلْم المصدق ، ووجه الثانية الإشارة إلى أن القائلين تلك المقالة الصادقة قليل ، أو أن الذي قالها منهم عن يقين قليل [٨] ، أو لما كان التصديق في الآية خفيًا لا يستخرجه إلا مثل ابن عباس قيل ذلك ، ولهذا كان يقول : أنا من ذلك القليل ، هم سبعة وثامنهم كلبهم .

وقيل : هي واوُ الحال وعلى هذا فيقدر المبتدأ اسم إشارة أي : هؤلاء سبعة ؛ ليكون في الكلام ما يعمل في الحال ، ويرد ذلك أن حذف عامل الحال إذا كان معنويًا ممتنع ، ولهذا ردوا

---

(١) البيت من الكامل لأبي العيال الهذلي في ديوانه (٢٥٩) وأشعار الهذليين (١/ ٤١٠ ، ٤١٢) والبغدادي (٦/ ١٢٦) والشاهد فيه : الواو زائدة ؛ لأن إذا الفجائية لا تد حل إلا على جملة اسمية مبتدؤها مجرور بمن بحرف العطف .

(٢) انظر الجنى الداني (١٦٧) .

(٣) والثعلبي : هو أبو سحاق أحمد بن محمد النيسابوري ، له الكشف والبيان في التفسير .

(٤) [الكهف : ٢٢] .

(٥) [الكهف : ٢٢] ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَـٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ... ﴾ .

(٦) أي انقطع العدد عند السبعة ، والبدء : بثامنهم فهي سبعة .

(٧) أي اعلم أن المصدق بذلك هو العالم بكل شيء وإن كان المصدق بذلك عالمًا بكل شيء تأكد التصديق . دسوقي (٢/ ٢٤) .

(٨) منهم ابن عباس . والراسخون في العلم الذين يعلمون مواقع الكلام ، بأن تقولوا إن هذه الواو لنكتة هي أنها داخلة على محذوف تصديق لهم أي نعم هم سبعة وثامنهم إلخ .

على المبرد قوله في بيت الفرزدق :

* وإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ (١) *

أن مثلهم حال ناصبها خبر محذوف ، أي : وإذا ما في الوجود بشر مماثلًا لهم .

الثانية : آية الزمر ؛ إذ قيل : ﴿ فُتِحَتْ ﴾ في آية النار ؛ لأن أبوابها سبعة ، ﴿ وَفُتِحَتْ ﴾ في آية الجنة إذ أبوابها ثمانية (٢) ، وأقول : لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها ، إذ ليس فيها ذكر عَدَدٍ البتة ، وإنما فيها ذكر الأبواب ، وهي جمع لا يدل على عدد خاص ، ثم الواو ليست داخلة عليه ، بل على جملة هو فيها (٣) ، وقد مَرَّ أن الواو في ﴿ وَفُتِحَتْ ﴾ مُقْحَمة (٤) عند قوم وعاطفة عند آخرين ، وقيل : هي واو الحال ، أي : جاؤوها مُفَتَّحَة أبوابهَا كما صُرِّحَ بمفتحة حالًا في ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾ (٥) وهذا قول المبرد والفارسي وجماعة (٦) ، قيل : وإنما فتحت لهم قبل مجيئهم إكرامًا لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم .

الثالثة : ﴿ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ (٧) فإنه الوصفُ الثامنُ ، والظاهر أن العطف في هذا الوصف بخصوصه إنما كان من جهة أن الأمر والنهي من حيث هما أمر ونهي متقابلان ، بخلاف بقية الصفات ، أو لأن الآمِرَ بالمعروف ناهٍ عن المنكر ، وهو ترك المعروف ، والناهي عن المنكر آمر بالمعروف ؛ فأشير إلى الاعتداد (٨) بكل من الوصفين وأنه لا يكتفي فيه بما يحصل في ضمن الآخر ، وذهب أبو البقاء (٩) على إمامته في هذه الآية مذهب الضعفاء وقال : إنما دخلت الواو في الصفة الثامنة إيذانًا بأن السبعة عندهم عدد تام ، ولذلك قالوا : سبع في ثمانية ، أي : سبع أذرع في ثمانية أشبار ، وإنما دخلت الواو على ذلك ؛ لأن وضعها على مغايرة ما بعدها لما قبلها .

الرابعة : ﴿ وَأَبْكَارًا ﴾ (١٠) في آية التحريم ، ذكرها القاضي الفاضل ، وتبجح (١١)

---

(١) تقدم ذكره وسيتكرر .

(٢) سبق الحديث وذكر الآية .

(٣) لأن الحديث في قوله تعالى : ﴿ فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا ﴾ عن الأبواب ، والجمع لا يدل على عدد خاص لا على سبعة أو ثمانية أو قليل أو كثير ، والواو دخلت على جملة (هو فيها) هذا العدد الذي لم يحدد .

(٤) أي زائدة دخولها كخروجها .

(٥) [ص : ٥٠] .

(٦) انظر الجنى الداني (١٦٣) .

(٧) [التوبة : ١١٢] ﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْأٓمِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٨) فهما متضادان فقد امتازا عن الصفات السابقة بالتضاد فناسب أن يمتازا في الظاهر بواو ، وليست شرطًا في صحة العطف ولا في حسنه .

(٩) انظر إملاء ما منَّ به الرحمن (٢/٢٣) .

(١٠) [التحريم : ٥] ﴿ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ .

(١١) هو عبد الرحيم بن علي البيساني من وزراء صلاح الدين ، وخلف رسائل ومسائل وانظر حاشية الكشاف (٤/٤٥٤) =

باستخراجها ، وقد سبقه إلى ذكرها الثعلبي ، والصوابُ أن هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيمٌ لمن اشتمل على جميع الصفات السابقة ، فلا يصح إسقاطها ، إذ لا تجتمع (١) الثيوبة والبكارة ، وواو الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط ، وأما قول الثعلبي أن منها الواو في قوله تعالى : ﴿ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ (٢) فسهو بيِّن ، وإنما هذه واو العطف ، وهي واجبة الذكر ، ثم إن ﴿ أَبْكَارًا ﴾ صفة تاسعة لا ثامنة ؛ إذ أول الصفات ﴿ خَيْرًا مِّنكُنَّ ﴾ لا ﴿ مُسْلِمَٰتٍ ﴾ فإن أجاب بأن مسلمات وما بعده تفصيلٌ لخيرًا منكن فلهذا لم تُعَدَّ قسيمةً لها ، قلنا : وكذلك ﴿ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ تفصيلٌ للصفات السابقة فلا نعدُّهما معهن .

[كما أتت في جملة قد وجدت وعلة الإتيان وصف قد ثبت]

العاشر : الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها وإفادتها أن اتصافه بها أمرٌ ثابت ، وهذه الواو أثبتها الزمخشري (٣) ومَنْ قَلَّدَه ، وحملوا على ذلك مواضع الواو فيها كلّها واوُ الحالِ نحو : ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ (٤) ، الآية ﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ (٥) ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾ (٦) ، ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ (٧) ، والمسوغ لمجيء الحال من النكرة في هذه الآية أمران : أحدهما : خاص بها ، وهو تقدم النفي ، والثاني : عام في بقية الآيات وهو امتناع الوَصْفِية ؛ إذ الحال متى امتنع كونُها صفةً جاز مجيئها من النكرة ، ولهذا جاءَتْ منها عند تقدمها عليها نحو : « في الدَّارِ قَائمًا رَجُلٌ » ، وعند جمودها نحو هذا خاتَمٌ حديدًا ، ومررت بماءٍ قَعْدَةَ رَجُل ، « ومانع الوصفية في هذه الآية أمران : أحدهما خاص بها ، وهو اقتران الجملة بإلَّا ؛ إذ لا يجوز التفريغ في الصفات ، لا تقول « ما مررت بأحد إلا قائم » نص على ذلك أبو علي وغيره (٨) ، والثاني عام في بقية الآيات ، وهو اقترانها بالواو .

[وللمذكور وردت كقاموا حرفًا واسمًا عمموا ما لا موا
لغير عامل أتت تنزيلا منزلة العاقل ذا قد قيلا]

= ومعنى تبجح : فرح وافتخر باستخراجها لأنها زائدة .

(١) فهما متضادان متقابلان كما ذكرت ، فالواو مناسبة للمغايرة منهما .

(٢) [الحاقة : ٧] ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ ... ﴾ وكانت سهوًا لأنه لا يتأتى إسقاط الواو هنا لأن أيام الحسومات ثمانية أيام بلياليها .

(٣) انظر المفصل (٣٠٣ ، ٣٠٤) ، والكشاف (١/ ١٣٠) .

(٤) [البقرة : ٢١٦] ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ .

(٥) سبقت .

(٦) [البقرة : ٢٥٩] .

(٧) [الحجر : ٤] .

(٨) انظر الجنى الداني (١٦٨) .

الحادي عشر : واو ضمير الذكور ، نحو : « الرِّجَالُ قَامُوا » وهي اسم ، وقال الأخفش والمازني : حرف [١] ، والفاعل مستتر ، وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نُزلُوا مَنْزِلَتهم ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ ﴾ [٢] وذلك لتوجيه الخطاب إليهم ، وشذَّ قولُهُ :

٥٨٧ – شَرِبْتُ بِهَا وَالدِّيكُ يَدْعُو صَبَاحه ... إِذَا مَا بَنُو نَعْشٍ دَنَوا فَتَصَوَّبُوا [٣]

والذي جرَّأه على ذلك قوله : « بنو » لا بنات ، والذي سَوَّغ ذلك أن ما فيه من تغيير نَظْمِ الواحد شَبَّهه [٤] بجمع التكسير ، فسهل مجيئه لغير العاقل ، ولهذا جاز تأنيث فعلِهِ نحو : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓا۟ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [٥] مع امتناع « قامت الزيدون » .

[ثـم أتـت عـلامـة المذكـر ... نحـو يلومـونني أنـني لبـري]

الثاني عشر : واو علامة المذكرين في لغة طيئ أو أزد شنوأة أو بَلْحارث ، ومنه الحديث : « يَتَعَاقَبُونَ فيكُمْ مَلَائِكَةٌ بالليل وملائكة [٦] بالنَّهَارِ » وقوله :

٥٨٨ – يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النخيــ ... ــل أَهْـلِي فَكُـلُّـهُـم أَلْـوَمُ [٧]

وهي عند سيبويه حرف [٨] دال على الجماعة كما أن التاء في « قالت » حرفٌ دال على التأنيث ، وقيل : هي اسم مرفوع على الفاعلية ، ثم قيل : إن ما بعدها بدل منها ، وقيل : مبتدأ والجملة خبر مقدم ، وكذا الخلاف في نحو : « قَامَا أَخَوَاكَ » و « قُمْنَ نِسْوَتُكَ » وقد تستعمل

---

(١) قال ذلك الأخفش والمازني ، نقله المرادي في الجنى (١٧٣) .

(٢) [النمل : ١٨] ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمْلُ ٱدْخُلُوا۟ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ .

(٣) البيت من الطويل للنابغة الجعدي في ديوانه (صـ٤) وانظر المقتضب (٢٢٦/٢) ، وابن يعيش (١٠٥/٥) ، والخزانة (٤٢١/٣) ، وشواهد البغدادي (١٣٠/٦) ، والسيوطي صـ٧٨٢ ، والشاهد فيه : أنه استعمل الواو في غير ضمير العقلاء ؛ لأنه حمل بنو نعش على ما يعقل لما كان دورها على مقدار لا يتغير ، فكأنها تقدر ذلك الدور وتعقله فقال : دنوا فتصوبوا ، وكان ينبغي أن يقول : دنون فتصوبن ، وانظر الكتاب (٢٤٠/١) .

(٤) لأن مفرده ابن فلما جمع على (بنو) غير فيه نظم واحدة في الجمع ولم يسلم فألحق بجمع المذكر ، وشبه بجمع التكسير ، وسهل مجيئه لغير العاقل .

(٥) [يونس : ٩٠] .

(٦) الذي يلحقون علامة التثنية والجمع عند إسناد الفعل إلى الظاهر نحو : قاما المحمدان ، قاموا المحمدون ، وهي ظاهرة لغوية عندهم . انظر كتاب البخاري في باب التوحيد ، وبدء الخلق ، وكتاب الصلاة في صحيح مسلم .

(٧) البيت من المتقارب لأحيحة بن الجلاح المشهور بالبخل الشديد . والعذل اللوم والشاهد فيه : أن الواو في (يلومونني) حرف يدل على الجمع عند سيبويه وانظر العيني (١٣٣/١) ، والهمع ، (١٦٠/١) وشواهد البغدادي (١٣٢/٦) والأشموني (٤٧/٢) وابن الشجري (١٣٣/١) .

(٨) انظر الكتاب (٢٣٦/١ ، ٢٣٨) في لغة « أكلوني البراغيث » .

لغير العقلاء إذا نزلوا منزلتهم ، قال أبو سعيد : نحو : « أَكَلُوني البَرَاغِيثُ » إذ وصفت بالأكل لا بالقَرْص ، وهذا سَهْو منه [1] ؛ فإن الأكل من صفات الحيوانات عاقلة وغير عاقلة ، وقال ابن الشجري : عندي أن الأكل هنا بمعنى العُدْوَان [2] والظلم كقوله :

٥٨٩ - أكلْتِ بَنِيكِ أكْلَ الضَّبِّ حَتَّى وَجَدْتِ مَرَارَةَ الكَلأ الوَبِيل [3]

أي ظلمتهم ، وشبه الأكل المعنوي بالحقيقي ، والأحْسَنُ في الضب في البيت أن لا يكون في موضع نصب على حذف الفاعل أي : مثل أكلك [4] الضبَّ ، بل في موضع رفع على حذف المفعول : أي : مثل أكل الضَّب أولادَه ، لأن ذلك أدخل في التشبيه ، وعلى هذا فيحتمل الأكل الثاني أن يكون معنويًا ؛ لأن الضب ظالم لأولاده بأكله إياهم ، ففي المثل « أعقُّ مِنْ ضَبٍّ » [5] وقد حمل بعضهم على هذه اللغة ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ [6] ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [7] وحملُها على غير هذه اللغة أولى لضعفها [8] ، وقد جُوِّز في ﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ أن يكون بدلًا من الواو في ﴿ وَأَسَرُّوا ﴾ أو مبتدأ خبره إما ﴿ وَأَسَرُّوا ﴾ أو قولٌ محذوفٌ عاملٌ في جملة الاستفهام ، أي : يقولون هل هذا ، وأن يكون خبرًا لمحذوف : أي : هم الذين ، أو فاعلًا بأسروا والواو علامة كما قدمنا ، أو بيقول محذوفًا ، أو بدلًا من واو ﴿ اسْتَمَعُوهُ ﴾ وأن يكون منصوبًا على البدل من مفعول ﴿ يأتيهم ﴾ أو على إضمار أذمُّ أو أعني ، وأن يكون مجرورًا على البدل من الناس وهو في قوله : ﴿ اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ﴾ [9] أو من الهاء والميم في ﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ﴾ [10] فهذه أحدَ عَشَرَ وجهًا ، وأما الآية الأولى فإذا قدرت فيها الواوان علامتين فالعاملان قد تنازعا الظاهر ؛ فيجب حينئذٍ أن تقدر في أحدهما

---

(١) قوله : « الحيوانات إذ وصفت بالأكل لا بالقَرص سهو منه » لأن الأكل من صفاتها عاقلة وغير عاقلة فالكلام استعارة .

(٢) تبعية حيث شبه الظلم والعدوان بالأكل .

(٣) البيت من الوافر لأرطاة ابن سهية ، واستعمل الأكل هنا بمعنى العدوان والظلم ، وانظر الحيوان (١٩٧/١ ، ٦ ، ٤٩) ، الأغاني (٧١/١٢) والوبيل : الرخيم .

(٤) هذا مثل لظلم الضب والصدر مضاف إلى المفعول أي : أكلت بنيك أكلًا مثل أكلك الضبَّ أو مضاف إلى الفاعل أي مثل : أكل الضبِّ أولاده .

(٥) لأنه يؤثر أكل أولاده والمثل في مجمع الأمثال (٤٧/٢) والمستقصى للزمخشري (٢٥٠/١) .

(٦) [المائدة : ٧١] ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ .

(٧) [الأنبياء : ٣] ﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ ﴾ .

(٨) طالما ثبت أنها لغة عن العرب يحتج بها ، وتمثل ظاهرة لغوية لقبيلة ضخمة هي طيء فلا يصح وصفها بالضعف ، بل نجد آثارها على اللسان ظاهرًا ، وتأويلها بهذه الصورة تعسف .

(٩) هذه هي الآية الأولى من الأنبياء .

(١٠) هي الآية الثانية من السورة نفسها .

ضميرًا مستترًا راجعًا إليه ، وهذا من غرائب العربية [١] ، أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين ، ويجوز كون كثير مبتدأ وما قبله خبرًا ، وكونه بدلًا من الواو الأولى مثل : « اللَّهُمَّ صَلِّ عليه الرءوفِ الرحيم » فالواو الثانية حينئذٍ عائدةٌ على متقدم رتبةً ، ولا يجوز العكس ، لأن الأولى حينئذ لا مُفَسِّر لها .

ومنع أبو حيان أن يقال على هذه اللغة « جَاءُونِي مَنْ جَاءَكَ » [٢] لأنها لم تُسْمَع إلا مع ما لفظُهُ جمع ، وأقول : إذا كان سببُ دخولها بيانَ أنَّ الفاعل الآتي جمع كان لحاقها هنا أولى ، لأن الجمعية خفية [٣] .

وقد أوجب الجميعُ علامَةَ التأنيث في « قامت هند » [٤] كما أوجبوها في « قامت امرأة » وأجازوها في « غَلَتِ القِدْرُ ، وانْكَسَرَتِ القَوسُ » كما أجازوها في « طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، وَنَفَعَتِ المَوعِظَةُ » [٥] .

وجوز الزمخشري في ﴿ لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَنِ ٱتَّخَذَ عِندَ ٱلرَّحْمَٰنِ عَهْدًا ﴾ كونَ مَنْ فاعلًا [٦] والواو علامة .

وإذا قيل : « جَاءُوا زَيدٌ وَعَمْروٌ وبَكْرٌ » لم يجز عند ابن هشام [٧] أن يكون من هذه اللغة ، وكذا تقول في « جاءا زيد وعمرو » وقول غيره أولى ، لما بينا من أن المراد بيان المعنى – وقد ردَّ عليه بقوله :

٥٩٠ – * وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ [٨] *

وليس بشيء لأنه إنما يمنع التخريجَ لا التركيب ، ويجب القطع بامتناعها في نحو : « قَامَ زَيدٌ أو عمرو » لأن القائم واحد ، بخلاف « قام أخواك أو غلَاماك » لأنه اثنان ، وكذلك تمتنع في

---

(١) وذلك نظرًا لأن الفاعل الضمير يستتر وجوبًا في فعل المخاطب وفعل المتكلم ، وفعل النائب المفرد كما في فعل التعجب والاستثناء .

(٢) لأن الجمع في المعنى لم يسمع في هذه اللغة وإنما سمع الجمع في اللفظ .

(٣) أي لأنه لا يعلم الجمع إلا من الواو .

(٤) لأنها مؤنثة في المعنى ، واتصلت بالفعل فوجب التأنيث .

(٥) قياسًا على الأخيرين ؛ لأن التأنيث فيها لفظي .

(٦) فهي من لغة أكلوني البراغيث ، والواو علامة الجمع وانظر الكشاف (٢/٤٢٤) والآية من سورة مريم رقم (٨٧) .

(٧) ابن هشام الخضراوي ؛ لأن التنزيل لا يجوز أن يحمل على هذه اللغة الضعيفة في نظرهم .

(٨) هذا عجز بيت من الطويل لعبد اللّه بن قيس الرقيات في رثاء مصعب بن الزبير في ديوانه (١٩٦) وانظر شواهد البغدادي (٦/١٣٨) والعيني (٢/٤٦١) وابن الشجري (١/١٣٣) والجنى الداني (١٧٥) والشاهد فيه : على أن الألف علامة وصدره : « تولَّى قتال المارقين بنفسه » .

« قام أخواك أو زيد » وأما قوله تعالى : ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ (١) فمن زعم أنه من ذلك فهو غالط ، بل الألف ضمير الوالدين في ﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴾ (٢) و ﴿ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ بتقدير يبلغه أحدهما أو كلاهما ، أو ﴿ أَحَدُهُمَآ ﴾ بدل بعض ، وما بعده بإضمار فعل ، ولا يكون معطوفًا ، لأن بدل الكل لا يعطف (٣) على بدل البعض ، لا تقول : « أعْجَبَنِي زَيدٌ وجهُهُ وأخُوك » على أن الأخ هو زيد ، لأنك لا تعطف المبين على المخصص .

فإن قلت : « قام أخَوَاكَ وزيد » جاز « قاموا » بالوَاو ، إن قَدَّرته من عطف المفردات ، و « قاما » بالألف إن قدرته من عطف (٤) الجمل .

كما قال السهيلي (٥) في ﴿ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ أن التقدير ولا يأخذه نوم .

[وقد أتت لنكر قول مثبت وذاك نحو الرجلوه ما فتي]

الثالث عشر : واو الإنكار ، نحو « آلرجلُوهْ » (٦) بعد قول القائل : قام الرجلُ والصواب أن لا تعدَّ هذه ، لأنها إشباع (٧) للحركة ، بدليل « آلرَّجُلَاه » في النصب ، و« آلرَّجُليه » في الجر ، ونظيرها الواو في « مَنُو » في الحكاية ، وفي « أَنْظُورُ » من قوله :

٥٩١ – * مِنْ حَوثُمَا سَلكوا أدْنُو فَأَنْظُورُ (٨) *

وواو القوافي كقوله :

٥٩٢ – * سُقِيتِ الغَيثَ أيَّتهَا الخِيَامُو (٩) *

[ثم أتت في قولهم تذكرا كقلبها من همزة فحررا
كذا أتت للفصل والثمانية قد زادها بعض بقول رضيه]

(١ ، ٢) [الإسراء : ٢٣] ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ... ﴾ .

(٣) وهو « أو كلاهما » على أحدهما وهذا ممنوع .

(٤) يكون من عطف المفردات على أن زيد معطوف على أخواك فلا يصح تسلطه على زيد لإفراده ، وإن قدرت زيد فاعل الفعل المحذوف أي : وقام زيد فهو جائز وهو من عطف الجمل .

(٥) هذا تنظير في عطف الجمل ، والآية من البقرة : (٢٥٥) آية الكرسي وانظر نتائج الفكر (٢٧٤) .

(٦) فقد أنكرت عليه كون القائم رجلًا بل القائم إنما هو امرأة ، والواو زيادة إنكار وأصل الإنكار من الهمزة .

(٧) فهي جزء كلمة وليست كلمة مستقلة ، فهي تتمة للحرف الذي قبلها .

(٨) هذا عجز بيت من البسيط أنشده الفراء ، وهو في شواهد المغني (٦/١٤٠) ، والإنصاف (١/٢٣) ، والخصائص (١/٤٢) ، والخزانة (١/٥٨) ، والصاحب (ص٢١) والشاهد : أن الواو فيه تولدت من إشباع ضمة الظاء وصدره : وإنني حوثما يثني الهوى بصري .

(٩) هذا عجز بيت لجرير وصدره « متى كان الخيام بذي طلوح » وانظر المنصف (١/٢٢٤) ، وابن يعيش (٩/٧٨) ، والجنى (١٧٣) ، وشواهد البغدادي (٦/١٤١) ، وأنشده سيبويه في باب وجوه القوافي في الإنشاء من أواخر كتابه (٣/٢٩٨) .

الرابع عشر : واو التذكر [١] ، كقول مَنْ أراد أن يقول : « يقوم زيد » فنسِيَ زيد ، فأراد مَدَّ الصوت ليتذكر ، إذ لم يرد قطع الكلام « يَقُومو » والصوابُ أن هذه كالتي قبلها .

الخامس عشر : الواو المُبْدَلَة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها ، كقراءة قنْبُل [٢] (إليه النشور وأمنتم) [٣] (قال فرعون وآمنتم به) [٤] والصواب أن لا تعدَّ هذه أيضًا ، لأنها مُبْدَلَة ، ولو صح عَدُّها لصحَّ عدّ الواو من أحرف الاستفهام .

(وا) على وجهين :

[وقد أتت لندبة واصاح ... وللنداء فزت بالنجاح]

أحدهما : أن تكون حرف نداء مختصًّا بباب [٥] **النُّدْبة** ، نحو : « وَازَيْدَاه » **وأجاز بعضُهم** استعماله في النداء الحقيقي [٦] .

[وقد أتت زجرا وللتعجب ... فافهم كما ببيت شعر تصب
وبأبي أنت وفوك الأشنب ... كأنما ذر عليه الزرنب
ثم أتت في رجز بعيدها ... واو فحقق نقل من أثبتها
واهًا لسلمي ثم واها واها ... هي المنى لو أننا نلناها]

والثاني : أن تكون اسمًا لأعجب [٧] ، كقوله :

٥٩٣ – وَابأبِي أنْتِ وَفُوكِ الأشْنَبُ ... كَأنما ذُرَّ عَلَيهِ الزَّرْنَبُ
*** أو زَنْجَبِيلٌ ، وَهوَ عِندِي أطْيَب** [٨] *****

وقد يقال « وَاهًا » كقوله :

---

(١) هي مثل سابقتها جزء كلمة وتتمة لها ، والحديث عن الكلمة المستقلة .

(٢) قارئ مجيد مكي نشر قراءة ابن كثير وهو أبو عمر محمد بن عبد الرحمن المكي (ت : ٢٩١هـ) .

(٣) [الملك : ١٥، ١٦] ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ۝ ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ ﴾ .

(٤) [الأعراف : ١٢٣] ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ... ﴾ .

(٥) وهو نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه . (٦) نحو وازيد تريد نداءه .

(٧) اسم فعل بمعنى أعجب .

(٨) هذا الرجز لبعض بني تميم ، وجيء به على أن : وا اسم بمعنى أعجب ، والزرنب : نبت طيب الرائحة ، والأشنب : برد الأسنان وعذوبة مذاقها . وانظر في ذلك شواهد المغني للسيوطي (٧٨٦) ، والبغدادي (١٤٣/٦) ، والصبان (١٩٨/٣) ، وأوضح المسالك (١١٧/٣) ، والهمع (١٠٦/٢) .

٥٩٤ - * وَاهًا لِسَلْمى ثمَّ وَاهًا وَاها [١] *

« وَوَي » كقوله :

٥٩٥ - وَي كأنَّ مَنْ يَكنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ ، وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ [٢] عَيشَ ضُرِّ

وقد تلحق هذه كافُ الخطاب كقوله :

٥٩٦ - وَلَقَدْ شَفَى نَفْسي وَأبرأ سُقْمَها قِيلُ الفَوَارِسِ : وَيكَ عَنْتَرَ ، أَقْدِمِ [٣]

وقال الكسائي : أصل ويك ويلك فالكاف ضمير مجرور ، وأما ﴿ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ ﴾ [٤] فقال أبو الحسن : وَي : اسم فعل ، والكاف : حرف خطاب ، وأنَّ : على إضمار اللام ، والمعنى أعجبُ لأن اللّه ، وقال الخليل : وَي وحدها كما قال :

وَي كَأنَّ مَن يَكُنْ ، البيت [٥]، فكأنَّ للتحقيق ، كما قال :

٥٩٧ - كأنَّني حِينَ أَمْسِي لاتُكَلِّمُني مُتَيَّم يَشْتَهي مَا لَيسَ مَوجُودا [٦]

أي إنني حين أمسي على هذه الحالة .

* * *

---

(١) هذا رجز منسوب لأبي النجم العجلي ، وجيء به على أن واها بمعنى أعجب ، وانظر البغدادي (١٤٤/٦) ، والسيوطي (٧٨٦) ، وابن يعيش (٧٢/٤) ، والخزانة (٣٣٨/٣) ، والأشموني (١٩٨/٣) ، والصحاح (ووه) .

(٢) البيت قيل لزيد بن نفيل ، وقيل لابنه سعيد أحد المبشرين بالجنة ، وقيل : لنبيه بن الحجاج ، ويكأنه : مركبة من وي للتنبيه ، وكأن للتشبيه ، وقيل : ويك دخلت عليها أن بمعنى ألم تر . وانظر في ذلك شواهد البغدادي (١٤٤/٦) والسيوطي (٧٨٦) والخصائص (٤١/٣ ، ١٦٩) والكتاب (٢٩٠/١) .

(٣) هذا البيت لعنترة من الكامل في ديوانه (٢١٩) والخزانة (٩٥/٣ ، ١٠١) ، والمحتسب (١٦/١ ، ١٥٦/٢) ، وابن يعيش (٧٧/٤) والشاهد : أنه قد تلي كأن لـ « وي » بمعنى أتعجب .

(٤) [القصص : ٨٢] ﴿ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ .

(٥) هو السابق برقم (٥٩٦) .

(٦) البيت ليزيد الثقفي ، وقيل لعمر بن أبي ربيعة كما قال السيوطي (٧٨٨) ، والبغدادي (١٤٩/٦) ، وابن يعيش (٧٧/٤) ، والخزانة (٩٦/٣) ، والشاهد فيه : أن كأن للتحقيق ، وقال ابن جني : وكأن هنا إخبار عارٍ عن معنى التشبيه ، وانظر المحتسب (١٥٥/٢) .

حَرْفُ الأَلِفِ [٥٩٨ - ٦٠٧]

[وألف في عرفهم قسمان	هاوية وغيرها فالثاني
أصلية زائدة ووصل	عاملة مجهولة لتتلو
كأكرم ابني آخذًا للقوم	وفاعل أنا خصال الحزم
ثم يكون عوضًا من نون	كذا لحذف النون في التنوين
ثم لتثنيتهم والجمع	والفصل والتقصير فادر صنعي
وزيد تأنيثًا وندبة ومد	والنصب والتعايي هكذا ورد
وعوضًا عن واو او ياءٍ فقل	هذي معاني ألف كما نقل
هاوية وهي ما قد منعا	بها ابتدًا للينها وسمعا
وقوعها من بعد عدِّ الأحرف	توصلًا للنطق صاح فانصف]

والمراد به هنا الحرف الهاوي [1] الممتنعُ الابتِداءُ به ؛ لكونه لا يقبل الحركة ، فأما الذي يراد به الهمزة فقد مر في صَدْر الكتاب .

وابن جني يرى أن هذا الحرف اسمه « لا » وأنه الحرف الذي يذكر قبل الياء عند عَدِّ الحروف ، وأنه لما لم يمكن أن يتلفظ به في أول اسمه كما فعل في أخواته إذ قيل صاد جيم تُوُصِّل إليه باللَّام كما توصل إلى اللفظ بلام التعريف بالألف حين قيل في الابتداء : « الغلام » ليتقارضا [2] ، وأن قول المعلمين لام ألف خطأ [3] لأن كُلًّا من اللام والألف قد مضى ذكره ، وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف ، بل سَرْد أسماء الحروف البسائط .

ثم اعترض على نفسه بقول أبي النجم :

٥٩٨ - أقْبَلْت مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كالْخَرِفْ تَخُطُّ رِجْلَايَ بِخَطٍّ مُخْتَلِفْ

*** تكَتبَانِ في الطَّرِيقِ لَامَ أَلِفْ [4] ***

---

(١) وفي نسخة « الهوائي » أي الصوت الممتد في الهواء المعدود من حروف العلة كألف موسى .

(٢) أي فلام التعريف توصل لها بالألف ، والألف توصل لها باللام فكل منهما قارض الآخرَ .

(٣) وإنما الصواب أن يقولوا « لا » لأن الألف الهاوي إنما يلحق إيلاء لا بما ذكروه ، ولأن كلًّا من اللام والألف مضى ذكره .

(٤) هذا من الرجز ، والمراد : كأنهما تخطان حروف المعجم ، لا يريد بعضها دون بعض ، واستشهد سيبويه بهذا البيت على أنه ألغى حركة ألف على ميم لام ، في الكتاب (٣٤/٢ ، ٣٥) ، والخزانة (٤٨/١) ، والهمع (٦٩/٢) ، والدرر (٨٥/٢) ، وشرح شواهد الشافية (١٥٦) والبغدادي (١٥١/٦) . والخرف : الكبير المضطرب في المشي ، وقال الشمني : إن أبا النجم لما دخل الحاضرة وجد العامة يقولون شائعًا فنطق نطقهم ، وهذا لا يؤثر في الفصاحة .

وأجاب بأنه لعله تلقاه من أفواه العامة [١] ؛ لأن الخط ليس له تعلق بالفصاحة .

وقد ذكر للألف تسعة أوجه :

أحدها : أن تكون للإنكار ، نحو : « أَعَمْرَاه » لمن قال : لقيت عمرًا .

الثاني : أن تكون للتذكر ، كرأيت الرَّجُلا . وقد مضى أن التحقيق أن لا يُعَدَّ هذان .

الثالث : أن تكون ضمير الاثنين ، نحو : « الزيدانِ قَامَا » ، وقال المازني : هي حرف ، والضمير مستتر .

الرابع : أن تكون علامة الاثنين ، كقوله :

٥٩٩ - * **أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ القَفَا** [٢] *

وقوله :

* وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ [٣] *

وعليه قول المتنبي :

٦٠٠ - **وَرَمَى وَمَارَمَتَا يَدَاهُ فَصَابَنِي ... سَهْمٌ يُعَذِّبُ والسِّهَامُ تُرِيحُ** [٤]

الخامس : الألف الكافة ، كقوله :

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالأَمْرُ أَمْرُنَا ... إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ ليس نُنْصَفُ [٥]

وقيل : الألفُ بعضُ ما الكافة ، وقيل : إشباعٌ ، وبين مضافة إلى الجملة ، ويؤيده أنها قد أضيفت إلى المفرد في قوله :

٦٠١ - **بَيْنَا تَعَانُقِهِ الكُمَاةَ وَرَوْغِهِ ... يَومًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ** [٦]

---

(١) لأنهما تتمة حروف ، وهما جزء من الكلمة ، ونحن نتكلم عن الكلمات المستقلة .

(٢) هذا صدر بيت من لعمروبن ملقط الطائي ، والشاهد فيه : أنه أسند الفعل إلى مثنى ظاهر وهو عيناك ، فألحق به علامة التثنية ، يصفه بالهروب . والتفاف عينيه عند هروبه كأنها أصبحت في قفاه ، وانظر شواهد البغدادي (١٥٤/٦) ، والسيوطي (٧٥٠) ، وعجزه « أولى فأولى لك ذا واقية » واقية مصدر بمعنى الوقاية .

(٣) تقدم ذكره .

(٤) البيت من الكامل للمتنبي ، وجيء به تمثيلًا للحاق ألف التثنية بالفعل ، وفاعله ظاهر مثنى « رمتا يداه » وهو في ديوانه (٣٤٥/١) ، وأمالي ابن الشجري (١٣٣/١) والمغني للبغدادي (١٥٥/٦) ، ومعناه : رماني بعينه فلم أمت وبقيت بذلك مقدمًا ، وعادة السهام تقتل .

(٥) تقدم ذكره .

(٦) البيت لأبي ذؤيب الهذلي يرثي أولاده ، وهو من الكامل وهو في أشعار الهذليين (٣٧/١) ، والمفضليات (٤٢٨) ، والخصائص (١٢٣/٣) ، والبغدادي (١٥٦/٦) ، وجيء به على أن بينا قد أضيفت إلى المفرد في معنى الفعل ، وهو المصدر حملًا على معنى حين .

السادس : أن تكون فاصلة بين الهمزتين ، نحو : ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ [١] ودخولُهَا جائز ، لا واجب ، ولا فرق بين كون الهمزة الثانية مسهلة أو محققة .

السابع : أن تكون فاصلة بين النونين نون النسوة ونون التوكيد ، نَحو : « اضْرِبْنَانِّ » وهذه واجبة .

الثامن : أن تكون لمدّ الصوت بالمنادى المستغاث ، أو المتعجَّبِ منه ، أو المندوب ، كقوله :

٦٠٢ – يَا يَزِيدَا الآمِلِ نَيلَ عِزٍّ وَغِنًى بَعدَ فَاقَةٍ وَهَوَانِ [٢]

وقوله :

٦٠٣ – يَا عَجَبًا لِهَذِهِ الفَلِيقَهْ هَلْ تُذْهِبَنَّ القُوَبَاء الرِيقَهْ [٣]

وقوله :

٦٠٤ – حُمِّلْتَ أمْرًا عَظيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ وَقمتَ فِيهِ بأمْرِ اللَّه يَاعُمَرا [٤]

التاسع : أن تكون بدلًا من نون ساكنة ، وهي إما نون التوكيد أو تنوين المنصوب .

فالأول : نحو : ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ [٥] (وَلَيَكُونًا) وقوله [٦] :

٦٠٥ – * وَلَا تَعْبُدِ الشَّيطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا [٧] *

ويحتمل أن تكون هذه النون من باب « يا حَرَسِيَّ اضْرِبَا عُنُقَه » [٨] .

والثاني : كرأيت زيدًا ، في لغة غير ربيعة [٩] .

---

(١) [يس : ١٠] ﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ .

(٢) البيت لم يعرف قائله وهو في البغدادي (١٥٨/٦) ، والسيوطي (٧٩١) ، والعيني (٢٦٣/٤) ، والأشموني (١٦٦/٣) ، وجيء به على أن الألف في يزيدا لمد الصوت بالمنادى المستغاث .

(٣) البيت لأعرابي أصابته القوباء ، وقيل رجز لابن كنان . الفليقة : الداهية ، القوباء : مرض جلدي تقشيره ، والشاهد : أن الألف في ياعجبا لمد الصوت . وانظر السيوطي (٧٩١) ، والبغدادي (١٥٩/٦) ، والمصنف (٦١/٣) وعجبًا بالتنوين منادى وبعدمه بالنصب على المصدر .

(٤) البيت من البسيط لجرير يرثي عمر بن العزيز في ديوانه (٣٠٤) ، والعيني (٢٢٩/٤ ، ٢٧٣) ، والهمع (١٨٠/١) ، والصبان (١٤٣/٣) ، والبغدادي (١٦١/٦) ، والسيوطي (٧٩٣) ، وجيء به على أن الألف في يا عمرا لمدِّ الصوت بالمندوب .

(٥) [العلق : ١٥] . (٦) [يوسف : ٣٢] وتقدمتا .

(٧) البيت للأعشى وصدره : « وإيَّاك والمنيات لا تقربنَّها » في ديوانه (١٣٧) ، والبغدادي (١٦٢/٦) والكتاب (١٤٩/٢) ، والسيوطي (٧٩٣) ، والشاهد على أن الألف في (اعبدا) بدل من نون التوكيد الخفيفة .

(٨) فيكون خاطب المفرد بخطاب المثنى .

(٩) أما لغة ربيعة فيقفون على النون المنصوب بالسكون .

ولا يجوز أن تعدَّ الألف المبدلة من نون إذَنْ ، ولا ألف التكثير كألف قَبَعْثَرَى [١] ، ولا ألف التأنيث كألف حُبْلَى ، ولا ألف الإلحاق كألف أرْطَى [٢] ، ولا ألف الإطلاق كالألف في قوله :

٦٠٦ - * مِنْ طَلَلٍ كالأتْحَمِيِّ أنْهَجَا [٣] *

ولا ألف التثنية كالزيدان ، ولا ألف الإشباع الواقعة في الحكاية نحو : « مَنَّا » ، أو في غيرها في الضرورة كقوله :

٦٠٧ - * أعُوذُ بِالله مِنَ العَقْرَابِ [٤] *

ولا الألف التي تبين بها الحركة في الوقف وهي ألف « أنا » عند البصريين ، ولا ألف التصغير نحو : ذَيَّا واللَّذَيَّا ، لما قدمنا [٥] .

* * *

---

(١) الألف زائدة لتكثير حروفها وهي العظيم الشديد .

(٢) ملحقة بحصفر وهي نبت .

(٣) من أرجوزة للعجاج ، والأتحمي هو ضرب من البرود . أنهج : أخلق وبلى ، وانظر الكتاب (٣٩٤/٢) ، والخصائص (١٧١/١) ، والبغدادي (١٦٧/٦) .

(٤) البيت من مشطور السريع المكسوف وبعده : الشائلات عُقَدَ الأذناب وانظر البغدادي (١٦٨/٦) ، على أن الألف في العقراب زائدة لضرورة الشعر .

(٥) في هاء التأنيث من أنها جزء كلمة .

حَرْفُ اليَاءِ [٦٠٨ - ٦٠٩]

[ضمير أنثى متكلم كذا — تثنية جمع وحرف اليا خذا
إطلاقٌ إشباع ونسبة ويا — للناء أو كالناء فيما رويا
وللقريب وإذا ما وردا — اسم غدا فقدرنها في الندا
وقد أتت لاحقة أسماء — معلومة أظنها سماء
لفظ الجلالة ومستغاث قل — وأيها أيتها أيضًا عقل
ثمت أن وليها ما قد حظل — من الندا فالاسم حذفه نقل]

(الياء المفردة) : تأتي على ثلاثة أوجه ، وذلك أنها تكون ضميرًا للمؤنثة نحو : « تَقُومِينَ ، وقُومِي » وقال الأخفش والمازني : هي حرف تأنيث [١] والفاعل مستتر ، وحرفَ إنكارٍ نحو : « أزَيْدَنِيه » وحرفَ تذكار نحو : قدي ، وقد تقدم البحثُ فيهما [٢] ، والصوابُ أن لا يُعَدَّا كما لا تعدُّ ياء التصغير ، وياء المضارعة ، وياء الإطلاق ، وياء الإشباع ، ونحوهُنَّ ، لأنهن أجزاء الكلمات ، لا كلمات .

(يا) : حرفٌ موضوع لنداء البعيد حقيقة [٣] أو حكمًا [٤] ، وقد يُنادى بها القريب توكيدًا ، وقيل : هي مشتركة بين القريب والبعيد ، وقيل : بينهما وبين المتوسط ، وهي أكثر أحرف النداء استعمالًا [٥] ؟ ولهذا لا يُقَدَّر عند الحذف سواها نحو : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ [٦] ولا ينادى اسم اللَّه ﷻ ، والاسم المستغاثُ ، وَأَيُّها وأيتها ، إلا بها ، ولا المندوب إلا بها أو بـ (وا) ، وليس نصب المنادى بها ، ولا بأخواتها أحرفًا ، ولا بهنَّ أسماء « لأدعو » متحملة لضمير الفاعل ، خلافًا لزاعمي [٧] ذلك ، بل بأدعو محذوفًا لزومًا ، وقولُ ابن الطراوة :

النداء إنشاء ، وأدعو خبر ، سَهْوٌ منه [٨] ، بل أدعو المقدر إنشاء كبِعْتُ وأقْسَمتُ .

وإذا ولي « يا » ما ليس بمنادى كالفعل في ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾ [٩] وقوله :

---

(١) فهي مثل تاء قامت هندُ ، والفاعل مستتر تقديره : أنتِ .
(٢) أنهما من تتمة الحروف وليستا كلمة .
(٣) حقيقة في مسافة .
(٤) وحكمًا كالنائم والساهي والفاعل .
(٥) لأنها أم الباب .
(٦) [يوسف : ٢٩] .
(٧) الذين يقولون بأنها اسم فعل مضارع .
(٨) فالمحذوف المقدر أدعو وهو إنشاء .
(٩) [النمل : ٢٥] .

٦٠٨ - * ألَا يَا اسْقِيَانِي قبل غَارَةِ سِنجَالِ [(١)] *

[كذاك رب جملة اسميه	فاحفظ لما ذكرت في القضيه
وقيل للتشبيه كي لا يلزما	للجملة الإجحاف ثم التزما
ندا إذا أتى بعيدها دعا	أو أمر والتنبيه في الغير اسمعا
وقد اتى النداء للتعجب	برجز فيه لديهم معجب
يالك من قنبرة بمعمر	خلالك الجو فبيضي واصفري]

والحرف في نحو : ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ ﴾ [(٢)] « يا ربَّ كاسِيَةٍ في الدُّنْيا عارِيَةٌ يومَ القِيَامَةِ » [(٣)] والجملةِ الاسميةِ كقوله :

٦٠٩ - يَا لَعْنَةَ اللّه وَالأَقْوَامِ كلهمُ والصَّالِحِين على سِمْعَانَ مِن جَار [(٤)]

فقيل : هي للنداء والمنادى محذوف ، وقيل : هي لمجرد التنبيه ، لئلا يلزم الإجحاف بحذف الجملة كلها ، وقال ابن مالك : إن وليها دعاء كهذا البيت أو أمر نحو : (ألا يا اسجدوا) فهي للنداء ، لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو : ﴿ يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ ﴾ [(٥)] ﴿ يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ ﴾ [(٦)] ونحو : ﴿ وَنَادَوۡاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ ﴾ [(٧)] وإلّا فهي للتنبيه ، واللّه سبحانه وتعالى أعلم .

* * *

---

(١) هذا صدر بيت للشماخ وعجزه : وقبل منايا باكراتٍ وآجال . وسنجال اسم موضع بأذريجان ، وانظره في ديوانه (٤٥٦) ، والكتاب (٣٠٧/٢) ، وابن يعيش (١١٥/٨) . على أن يا قد تدخل على الفعل واختلف في ذلك .

(٢) [النساء : ٧٢] .

(٣) انظر كتاب التهجد للبخاري وتقدم .

(٤) البيت من البسيط ولم يعرف قائله وانظر إلى كتاب (٣٢٠/١) ، وابن الشجري (٢٩٢/١) ، والعيني (٢٦١/٤) وابن يعيش (٣٤/٢ ، ٤٠ ، ١٢٠/٨) ، والشاهد فيه : دخول ياء على الاسمية وتؤول بأن المنادى محذوف يا قوم ، أو يا للتنبيه وهذا ما صرح به سيبويه وروى سمعان بكسر السين وفتحها .

(٥) [البقرة : ٣٥] .

(٦) [هود : ٤٨] .

(٧) [الزخرف : ٧٧] .

الباب الثاني
من الكتاب
في تفسير الجملة ، وذكر أقسامها ، وأحكامها [٦١٠ - ٦١٣]

شرح الجملة ، وبيان أن الكلام أخَصُّ منها ، لا مُرَادِفٌ لها .

[لفظ مركب مفيد كامتثل ... هو كلام القوم فافهم ما نقل
في جملة خلو الإفادة أتى ... وهي التي تركيبها قد ثبتا]

الكلام : هو القَول المفيدُ بالقَصْد .

والمراد بالمفيد : ما دل على معنى يحسن السكوت عليه .

[من مبتدا قد جا بعيده الخبر ... أو فاعل أغنى على ما قد ذكر
كذاك من فعل وفاعل وما ... ينوب عنه باتفاق العلما
لأجل ذا قد جوزوا بأن يقع ... سبع في الاعتراض لكن ما نفع
والأصل جاء بثمان قد غدت ... مشهورة لديهم كذا ثبت]

والجملة عبارة عن الفعل وفاعله ، كقام زَيد « والمبتدأ والخبر كزيد قَائِمٌ » ، وما كان بمنزلة أحدهما نحو : « ضُرِبَ اللّصُّ » و« أَقَائِم الزَّيدَانِ » و « كان زَيدٌ قَائمًا » و « ظننته قائمًا » .

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير [1] من الناس ، وهو ظاهرُ قولِ صاحب المفصل ، فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال : ويسمى جملة .

والصواب أنها أعَمُّ منه ؛ إذ شرطه الإفادة ، بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيدًا ، فليس بكلام [2] .

وبهذا التقرير يتضح لك صحةُ قولِ ابن مالك في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا۟ وَّقَالُوا۟ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ۝ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ۝ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴾ [3] أن

---

(١) من أن الكلام والجملة متساويان ، والواقع أنهما مختلفان ؛ إذ الجملة لا يشترط فيها الإفادة ، أما الكلام فهو القول المفيد قصدًا فبينهما خلاف .

(٢) وهو الزمخشري الذي لم يفرق بين الجملة والكلام وانظر إلى المفصل صـ٦ حيث قال بعد تعريف الكلام وتسمى جملة .

(٣) [الأعراف : ٩٥، ٩٧] .

الزمخشري [١] حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل ، إذ زعم أن ﴿ أَفَأَمِنَ ﴾ معطوف على ﴿ فَأَخَذْنَٰهُم ﴾ وردَّ عليه مَنْ ظن أن الجملة والكلام مترادفان فقال : إنما اعترض بأربع جمل ، وزعم أن مِنْ عند ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾ إلى ﴿ وَٱلْأَرْضِ ﴾ جملة ، لأن الفائدة إنما تتم بمجموعه [٢] .

وبعد ، ففي القولين نظر .

أما قول ابن مالك فلأنه كان من [٣] حقه أن يعدها ثماني جمل ، إحداها : ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ وأربعة في حيز لو - وهي : آمنوا ، واتقوا ، وفتحنا . والمركبةُ من أنَّ وصلتها مع ثَبَتَ مقدرًا ، أو مع ثابت مقدرًا ، على الخلاف في أنها فعلية أو اسمية ، والسادسة : ﴿ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ ﴾ والسابعة ﴿ فَأَخَذْنَٰهُم ﴾ والثامنة ﴿ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ اهـ .

فإن قلت : لعله بنى ذلك على ما اختاره ونقله عن سيبويه من كون أن وصلتها مبتدأ لا خبر له ، وذلك لطوله وجريان الإسناد في ضمنه .

قلت : إنما مراده أن يبين ما لزم على إعراب الزمخشري ، والزمخشري يرى أنَّ أنَّ وصلتها هنا فاعل بثبت [٤] .

[وقيل جا الجمل معدوده ... ثلاث حجة أتت محدوده]

أما قول المعترض فلأنه كان من حقه أن يعدها ثلاث جمل ؛ وذلك لأنه لا يعدُّ ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ جملة ؛ لأنها حال مرتبطة بعاملها ، وليست مستقلة برأسها ، ويعدُّ « لو » وما في حيزها جملة واحدة : إما فعلية إن قَدَّر و « لو ثبت أن أهل القرى آمنوا واتقوا » ، أو اسمية إن قدر « ولو أن إيمانهم وتَقْوَاهم ثابتان » ، ويعدُّ ﴿ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ ﴾ جملة ، و ﴿ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ كله جملة ، وهذا هو التحقيق [٥] ، ولا ينافي ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة ، لأن الكلام هنا

---

(١) الزمخشري يرى أن قوله : ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾ إلى قوله : ﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ اعتراض بين المعطوف والمعطوف وهذا وجيه ، لأن فرق بين الجملة والكلام ، ومن قال أربع جمل لم يفرق بينهما » .

(٢) أي الشرط والجواب .

(٣) هذا كلام المعترض على ابن مالك الذي عدها سبعًا ، وترك الثامنة وهي ﴿ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ ويظهر أنه نقل ما قاله عن سيبويه الذي عدها سبعة .

(٤) إنما سار ابن مالك على إعراب الزمخشري حيث أعرب أن وصلتها فاعل لفعل مقدر « ثبت » فكان العد بذلك سبعة .

(٥) يعني أنه لا ينبغي عد جملة ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ وعد جمل الاعتراض على ذلك في هذه الآية ثلاثة ، وهذا عد ابن هشام واعتبر ذلك تحقيقًا ، وقد اعترض عليه الدماميني بأن ذلك لا تحقيق فيه والتحقيق أن يقال إن قوله تعالى ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾ إلى قوله : ﴿ يَكْسِبُونَ ﴾ جملة واحدة ، لأن معترضة ، لأن هذا هو الكلام التام ، فالعبرة بمجموعه لارتباط =

ليس في مطلق الجملة ، بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض ، وتلك لا تكون إلا كلامًا تامًّا .

انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية

[وإن يك اسم صدر جملة ذكر فاسمية فيما لديهم قد شهر]

فالاسمية هي : التي صَدْرُها اسم ، كزيد قائم ، وهيهات العقيق ، وقائم الزيدان ، عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون (١) .

[وإن أتاك الفعل فالفعلية أو ظرف أو ما جر فالظرفية]

والفعلية هي : التي صَدْرها فعل ، كقام زيد وضُرِب اللص ، وكان زيد قائمًا ، وظننته قائمًا ، ويقوم زيد ، وقُمْ (٢) .

والظرفية هي : المُصَدَّرة بظرف أو مجرور ، نحو : أعِنْدَكَ زيد ، وأفي الدار زيد ، إذا قدرت « زيدًا » فاعلًا بالظرف والجار والمجرور ، لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدأ مخبرًا عنه بهما ، ومَثَّلَ الزمخشريُّ لذلك « بفي الدار » من قولك : « زيد في الدار » وهو مبني على أن الاستقرار المقدر فعلٌ لا اسم ، وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه .

وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية (٣) ، والصواب أنها من قبيل الفعلية لما سيأتي .

[بنحو قد والهمز لا يعتبر بل ما ذكرته هو المعتبر]

تنبيه : مرادُنا بصَدْر الجملة المسنَدُ أو المسنَدُ إليه ، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف ، فالجملة من نحو : « أقائم الزيدان ، وأزيد أخوك ، ولعل أباك منطلق ، وما زيد قائمًا » اسمية ، ومن نحو : « أقامَ زيد ، وإن قام زيد ، وقَدْ قام زيد ، وهَلَّا قُمْتَ » فعلية .

والمعتبر أيضًا ما هو صَدْرٌ في الأصل ، فالجملة من نحو : « كَيفَ جاء زيد » ومن نحو : ﴿ فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ (٤) ومن نحو : ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ (٥) و ﴿ خُشَّعًا

= بعضه ببعض ، وأما كل واحد من قوله تعالى : ﴿ وَلَـٰكِن كَذَّبُوا۟ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَخَذْنَـٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴾ فهو جزء كلام لا كلام تام ضرورة اقترانه بالعاطف المفيد لمعنى مقصود فيفوت بترك اعتباره ، انظر الدسوقي (٢/٣٥) .

(١) يرى الأخفش والكوفيون جواز عمل اسم الفاعل بدون أن يعتمد على نفي أو استفهام فتقسيم الجملة إلى ثلاثة تقسيم أصلي لها ، ولكن الظرفية ترجع إما إلى الاسمية أو الفعلية على حسب تقدير المتعلق .

(٢) فالعبرة بالفعل في صدرها رفع فاعلًا أو نائبه أو اسمًا وخبرًا ، أو نصب مفعولين ماضيًا أو مضارعًا أو أمر كالأمثلة .

(٣) وعدد الأقسام أربعة .

(٤) [غافر : ٨١] .

(٥) [البقرة : ٨٧] .

﴿ أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ (١) فعلية ؛ لأن هذه الأسماء في نية التأخير ، وكذا الجملة في نحو : « يا عبد الله » (٢) ونحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ (٣) ﴿ وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا ﴾ (٤) ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾ (٥) فعلية ، لأن صدورها في الأصل أفعال ، والتقدير : أدعو زيدًا ، وإن استجارك أحد ، وخلق الأنعام ، وأقسم والليل .

[باب ما يجب على المسؤول في المسؤول] (٦) عنه أن يَفصلَ فيه

[ثم إذا سئلت عن نحو إذا   على اختلاف حسن لن ينبذا]

لاحتماله الاسميةَ والفعليةَ ، لاختلاف التقدير ، أو لاختلاف النحويين ولذلك أمثلة :

[إن قلت ما في صدرها فاسمية   أوقات فعل الشرط فالفعلية

وهكذا ليدر ما المقصود   ويحصل العلم لمن يريد]

أحدها : صَدْر الكلام من نحو « إذَا قَامَ زَيدٌ فأنا أُكرِمُهُ » وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل إذا ، فإذا قلنا جوابها فَصَدْرُ الكلام جملة اسمية ، وإذا مُقَدَّمة من تأخير ، وما بعد إذا مُتَمِّم لها ؛ لأنه مضاف إليه ، ونظيرُ ذلك قولُكَ :

« يَومَ يُسافِرُ زَيدٌ أَنَا مسَافِر » وعكسه قوله (٧) :

٦١٠ - * فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا (٨) *

إذا قدَّرْتَ ألف بينا زائدة وبين مضافة للجملة الاسمية ؛ فإن صدر الكلام جملة فعلية ، والظرف مضاف إلى جملة اسمية ، وإن قلنا : العاملُ في إذا فعلُ الشرط ، وإذا غير مضافة فصدْرُ الكلام جملة فعلية قُدِّم ظرفُها كما في قولك : « مَتَى تَقُمْ فَأَنَا أَقُومُ » .

الثاني : نحو : « أفِي الدَّارِ زَيدٌ » ، و « أَعِنْدَكَ عَمْرو » فإنا إن قدرنا المرفوعَ مبتدأ أو مرفوعًا

---

(١) [القمر : ٧] .   (٢) لأن (يا) نائبة عن الفعل « أدعو » .

(٣) [التوبة : ٦] .

(٤) [النحل : ٥] ﴿ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَـٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴾ .

(٥) [الليل : ١] .

(٦) ما بين المعكوفتين زيادة على المخطوطة ، ونقلت عن الدسوقي والأمير للتوضيح .

(٧) صدر الكلام يختلف في الجمل على حسب التقدير ، فمن قدر العامل في الظرف « إذا » الجواب كان صدر الجملة اسمية ، ومن قدَّره الشرط ، كان صدرها فعلًا وكان الجملة فعلية ، وهكذا ...

(٨) البيت من الوافر لنصيب وعجزه : معلق وفضة وزناد راع في ديوانه (١٠٤) ، وقيل لرجل من قيس عيلان ، وجيء به على أن تعيين كون البيت جملة اسمية أو فعلية متوقفة على العامل في بينا ، وانظر البغدادي (٦/١٧٢) ، وسر صناعة الإعراب (١/٢٧) ، وابن يعيش (٤/٩٧) والهمع (١/٢١١) .

بمبتدأ محذوف تقديره : كائن أو مستقر ، فالجملة اسمية ذاتُ خبرٍ في الأولى وذاتُ فاعلٍ مُغْنٍ عن الخبر في الثانية ، وإن قدرناه فاعلًا باسْتَقَرَّ ففعلية ، أو بالظرف فظرفية .

الثالث : نحو [١] : « يومان » في نحو : « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ » فإن تقديره عند الأخفش والزجاج : بيني وبين لقائه يومان ، وعند أبي بكر وأبي علي : أَمَدُ انتفاء الرؤية يومان ، وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها ، ومنذ خبر على الأول ومبتدأ على الثاني ، وقال الكسائي وجماعة : المعنى منذُ كان يومان ، فمنذ ظرف لما قبلها ، وما بعدها جملة فعلية فعلُها ماض حذف فعلها ، وهي في محل خفض ، وقال آخرون : المعنى من الزمن الذي هو يومان ، ومنذ مركبة من حرف الابتداء وذو الطائية واقعة على الزمن ، وما بعدها جملة اسمية حُذف مبتدؤها ، ولا محل لها لأنها صلة .

الرابع : « مَاذَا صَنَعْتَ [٢] » فإنه يحتمل معنيين : أحدهما : ما الذي صنعته ؟ فالجملة اسمية قدِّم خبرُها عند الأخفش ومبتدؤها عند سيبويه ، والثاني : أيَّ شيءٍ صَنَعْتَ ، فهي فعلية قُدِّم مفعولُهَا ، فإن قلت : « مَاذَا صَنَعْتَه » فعلى التقدير الأول الجملةُ بحالها ، وعلى الثاني تحتمل الاسمية بأن تقدر « ماذا » مبتدأ ، و« صنعته » الخبر ، والفعلية بأن تقدره مفعولًا لفعل محذوف على شريطة التفسير ، ويكون تقديره بعد ماذا ؟ لأن الاستفهام له الصَّدْر .

الخامس : نحو : ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ [٣] فالأرجح تقدير بشر فاعلًا ليهدي محذوفًا ، والجملة فعلية ، ويجوز تقديره مبتدأ ، وتقديرُ الاسمية في ﴿ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ ﴾ [٤] أرْجَحُ منه في ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ لمعادلتها الاسمية ، وهي ﴿ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾ ، وتقديرُ الفعلية في قوله :

* فَقُلْتُ : أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ [٥] *

أَكْثَرُ رجحانًا من تقديرها في ، ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ لمعادلتها الفعلية .

السادس : نحو : « قَامَا أَخَوَاك » فإن الألف إن قدرت حرفَ تثنيةٍ كما أن التاء حرف تأنيث في « قامَتْ هِنْدٌ » أو اسمًا وأخواك بدل منها فالجملة فعلية ، وإن قدرت اسمًا وما بعدها

---

(١) مذ يومان : الجملة اسمية بعد مذ إن قدرت اسمًا ، وفعلًا إن قدرت فعلًا ، كان يومان أو أمد انتفاء الرؤية يومان .

(٢) ماذا صنعت : إن قدرت ما الذي .. كانت جملة اسمية ، وإن قدرت أي شيء صنعت فهي فعلية ، فعلى حسب التقدير .

(٣) ﴿ أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا ﴾ ، من التغابن (٦) فإن قدرت ﴿ أَبَشَرٌ ﴾ فاعلًا لفعل محذوف فهي جملة فعلية ، أو مبتدأ فهي جملة اسمية .

(٤) [الواقعة : ١٥٩] إن قدرت « أنتم » فاعلًا فهي فعلية ، أو مبتدأ فهي اسمية ، وهذا أرجح لمعادلتها لما بعدها ﴿ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾ .

(٥) تقدم الحديث عنه والتقدير أَسَرَتْ هي لمعادلتها ما بعدها في الفعلية .

مبتدأ فالجملة اسمية قدم خبرها [١] .

السابع : نحو : « نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » فإن قدر « نعم الرجل » [٢] خبرًا عن زيد فاسمية ، كما في « زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُل » وإن قدر (زيد) خبرًا لمبتدأ محذوف فجملتان فعلية واسمية .

الثامن : جملة البسملة ، فإن قدر [٣] : ابتدائي باسم اللَّه فاسمية ، وهو قول البصريين ، أو أبدأ باسم اللَّه ففعلية ، وهو قول الكوفيين ، وهو المشهور في التفاسير والأعاريب ، ولم يذكر الزمخشري غيره ، إلا أنه يقدر الفعل مؤخرًا ومناسبًا لما جعلت البسملة مبتدأ له فيقدر باسم اللَّه أقرأ ، باسم اللَّه أحلُّ ، باسم اللَّه أرْتَحِلُ ، ويؤيده الحديث [٤] « بِاسْمِكَ رَبِّي وَضَعْتُ جَنْبِي » .

التاسع : قولهم : « مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ » [٥] فإنه يروى برفع حاجتك فالجملة فعلية ، وبنصبها فالجملة اسمية ، وذلك لأن « جاء » بمعنى صار فعلى الأول « ما » خبرها ، و« حاجتك » اسمها ، وعلى الثاني ما مبتدأ واسمها ضمير ما وأنِّث حَمْلًا على معنى ما [٦] ، وحاجتك خبرها .

ونظيرُ « ما » هذه « ما » في قولك : « مَا أَنْتَ وَمُوسَى [٧] » فإنها أيضًا تحتمل الرفع والنصب ، إلا أن الرفع على الابتدائية أو الخبرية ، على خلاف بين سيبويه والأخفش ، وذلك إذا قدرت موسى عطفًا على أنت ، والنصب على الخبرية أو المفعولية ، وذلك إذا قدرته مفعولًا معه ، إذ لا بدَّ من تقدير فعل حينَئِذٍ ، أي ما تكون ، أو ما تصنع .

ونظير « ما » هذه في هذين الوجهين على اختلاف التقديرين « كيف » في نحو : « كَيفَ أَنْتَ وَمُوسَى » [٨] إلا أنها لا تكون مبتدأ ولا مفعولًا به ، فليس للرفع إلا توجيه واحد ، وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية أو الحالية .

---

(١) إن قدرت الألف حرف تثنية أو أخواك بدل منها تكون فعلية ، وإن قدرتها مبتدأ ، وجملة قاما خبر مقدم فهي جملة اسمية .

(٢) تقدير ابن هشام فيها واضح .

(٣) بسم اللَّه ، إن قدرت أن المبتدأ محذوف ابتدائي كانت جملة اسمية ، وإن قدرت فعلًا أبدًا كانت فعلية .

(٤) قدم الجار والمجرور وأخر الفعل بعده ، وانظر كتاب الدعوات في صحيح البخاري .

(٥) هذا مثل جاء عن العرب ، واشتهر أمره رفعًا لحاجتك ، ونصبًا لها على التقدير الذي ذكره ابن هشام .

(٦) وهو حاجة . فهو مؤنث .

(٧) ما أنت مبتدأ وخبر عند سيبويه أو خبر مقدم ومبتدأ عند الأخفش ، وموسى معطوف على أنت فهي جملة اسمية ، وإن كانت ما خبرًا أي لتكون أو مفعولًا أي لتصنع وموسى مفعول معه تكون جملة فعلية .

(٨) كيف خبر مقدم ، وأنت مبتدأ مؤخر ، وموسى معطوف على أنت ، فهي اسمية ، والفعلية على تقدير أنت فاعل لتكون محذوفة ، وكيف حال ، وموسى معطوف على أنت .

العاشر : الجملة المعطوفة من نحو : « قعد عمرو وزيد قائم » فالأرجح الفعلية [١] للتناسب ، وذلك لازم عند مَنْ يوجب توافُقَ الجملتين المتعاطفتين .

ومما يترجح فيه الفعليةُ نحو : « موسَى أكْرِمْهُ » ونحو : « زَيدٌ لِيَقُمْ ، وعَمْرٌو لَا يَذْهَبْ » بالجزم ؛ لأن وقوع الجملة الطلبية [٢] خبرًا قليل ، وأما نحو : « زَيدٌ قام » فالجملة اسمية لا غير لعدم ما يطلب الفعل . هذا قول [٣] الجمهور ، وجوز المبرد وابنُ العريف وابنُ مالك فعليتها على الإضمار والتفسير ، والكوفيون على التقديم [٤] والتأخير فإن قلت : « زَيدٌ قَامَ وَعَمْرٌو قَعَدَ عِنْدَه » فالأولى اسمية عند الجمهور ، والثانية محتملة لهما على السواء عند الجميع .

انقسام الجملة إلى صُغرى وكُبرى

[وإن يجي لاسم بوقت الخبر مطلق جملة فكبرى قرر]

الكبرى هي : الاسمية التي خبرها جملة نحو : « زَيدٌ قَامَ أبوه ، وزَيدٌ أبوه قائم » **والصغرى هي** : المبنية على المبتدأ ، كالجملة المخبر بها في المثالين .

[وهذه الصغرى وهي المبنيه عن مبتدأ فهي به جليه
وإن يك الخبر مفردا فلا تسمى بصغرى أو بكبرى مسجلا
وذات وجهين تكون باعتبار وذات حشو باعتبارين تصار]

وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين ، نحو : « زَيدٌ أَبُوه غُلَامُه منْطَلِقٌ » فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير ، و « غلامه منطلق » صغرى لا غير ؛ لأنها خبر ، و « أَبُوهُ غلَامُهُ مُنْطَلِقٌ » كبرى باعتبار « غلامه منطلق » صغرى باعتبار جملة الكلام ، ومثله : ﴿ لَٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ [٥] إذ الأصل « لكن أنا هو اللَّه ربي » ، ففيها أيضًا ثلاث مبتدآت إذا لم يقدر « هو » ضميرًا له سبحانه ولفظ الجلالة بدل منه أو عطف بيان عليه كما جزم به ابن الحاجب ،

---

(١) وذلك بجعل زيد فاعلًا لفعل محذوف .

(٢) لأن الجملة الفعلية تقع خبرًا ولكنه قليل .

(٣) الجمهور يرى أن زيدٌ مبتدأ خبره الجملة الفعلية بعده ، وجوز غيرهم مع ما سبق أن يكون زيدٌ فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور قام زيد قام .

(٤) الكوفيون قالوا بجواز تقديم الفاعل ، فزيد فاعل لقام مقدم فهي اسمية عند الجمهور ، ومحتملة لهما عند غير جمهور البصريين .

(٥) [الكهف : ٣٩] وإعراب الآية : أصلها لكن أنا هو اللَّه ربي .. فأنا هو اللَّه . ثلاثة مبتدآت ، والخبر ربي ، وابن الحاجب يرى أن « اللَّه » بدل من هو أو عطف بيان على أن « هو » ضمير للفظ الجلالة وقدر ضمير الشأن في الجملة هنا ، ثم حذفت همزة أنا ثم أدغمت النون في نون لكنْ .

بل قدر ضمير الشأن وهو الظاهر ، ثم حذفت همزة أنا حَذْفًا اعتباطيًا ، وقيل : حذفًا قياسيًا بأن نقلت حركتها ثم حذفت ، ثم أدغمت نون لكن في نون أنا .

تنبيهان : **الأول** : ما فَسَّرْتُ به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم ، وقد يقال : كما تكون مُصَدَّرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل نحو : « ظننت زيدًا يقوم أبوه » .

الثاني : إنما قلت : صغرى وكبرى موافقة لهم ، وإنما الوجه استعمال فعلَى أفعَلَ بأل أو بالإضافة ؛ ولذلك لحن مَنْ قال :

٦١١ – كأنَّ صُغرَى وَكُبرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا حَصْبَاء درٍّ عَلَى أرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ (١)

وقول بعضهم إن مِنْ زائدة ، وإنهما مُضَافان على حد قوله :

٦١٢ – * بَيْنَ ذِرَاعَي وَجَبْهَةِ الأسَدِ (٢) *

يردُّه أن الصحيح أن « مِنْ » لا تُقْحَم في الإيجاب ، ولا مع تعريف المجرور ، ولكن ربما استعمل **أفْعَلُ** التفضيل الذي لم يُرَدْ به المفاضلة مطابقًا مع كونه مجردًا قال :

٦١٣ – إذَا غَابَ عَنْكُمْ أسْوَدُ العَيْنِ كُنْتُمْ كِرَامًا ، وأنْتُمْ مَا أقَامَ ألائِمُ (٣)

أي لِئَام ، فعلى هذا يتخرج البيت ، وقولُ النحويين صغرى وكبرى وكذلك قول العروضيين : فاصلةٍ صغرى ، وفاصلة كبرى .

وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها . ولهذا النوع أمثلة :

أحدها : نحو : ﴿ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ ﴾ (٤) إذ يحتمل (آتيك) أن يكون فعلًا مضارعًا ومفعولًا ، وأن يكون اسم فاعلٍ ومضافًا إليه مثل : ﴿ وَإِنَّهُمْ ءَاتِيهِمْ عَذَابٌ ﴾ (٥) ﴿ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ

---

(١) البيت من البسيط لأبي نواس ويتمثل به على أنه قد لحن فيه باستعمال فُعْلى دون أل ودون إضافة ، وأول من نبّه على ذلك الزمخشري في المفصل (٢٣٦) ، والواجب أصغر وأكبر بالإفراد والتذكير ، وانظر ابن يعيش (٦/١٠٠ ، ١٠٢) والعيني (٥٤/٤) ، والأشموني (٤٨/٣ ، ٥٢) ، والبغدادي (١٧٤/٦) ، وفي ديوانه (٤٠) .

(٢) هذا عجز بيت للفرزدق من البسيط في ديوانه (٢١٥/١) وصدره : « يا من رأى عارضًا أُسَرُّ به » والشاهد : أنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله « وجبهة الأسد » وانظر الكتاب (٩٢/١) ، والبغدادي (١٧٧/٦) ، والخزانة (٣٦٩/١) ، والخصائص (٤٠٧/٢) .

(٣) البيت من الطويل للفرزدق وجيء به على أن واحد ألائم وهو ألأم ليس أفعل تفضيل ، وإنما هو وصف بمعنى لئيم ، وانظر الأمالي للقالي (١٦٩/١) ، والعيني (٥٧/٤) ، والتصريح (١٠٢/٢) ، والأشموني (٥١/٣) ، والبغدادي (١٧٨/٩) وعلى ذلك يتخرج بيت أبي نواس وغيره ، وأسود العين : جبل بنجد .

(٤) [النمل : ٤٠] ﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ﴾ .

(٥) [هود : ٧٦] ﴿ غَيْرُ مَرْدُودٍ ﴾ .

فَرْدًا ﴾ (١) ويؤيده أن أصل الخبر الإفراد ، وأن حمزة يُمِيلُ الألف من ﴿ ءَاتِيكَ ﴾ وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من الهمزة .

الثاني : نحو : « زيد في الدَّار » ؛ إذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر .

الثالث : نحو : « إنما أَنت سَيرًا » إذ يحتمل تقدير تسير وتقدير سائر ، وينبغي أن يجري هنا الخلاف الذي في المسألة قبلها .

الرابع : « زيد قائم أبوه » إذ يحتمل أن يقدر أبوه مبتدأ ، وأن يقدر فاعلًا بقائم .

تنبيه : يتعين في قوله :

* أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رجوعُهُ (٢) *

تقدير رجوعه مبتدأ ومستطاع خبره والجملة في محل نصب على أنها صفة ، لا في محل رفع على أنها خبر ، لأن « ألا » التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه لا لفظًا ولا تقديرًا ، فإذا قيل « ألا ماء » كان ذلك كلامًا مؤلفًا من حرف واسم ، وإنما تَمَّ الكلام بذلك حملًا على معناه وهو أتمنى ماء ، وكذلك يمتنع تقدير مستطاع خبرًا ورجوعه غير فاعلًا (٣) لما ذكرنا ، ويمتنع أيضًا تقدير مستطاع صفة على المحل ، أو تقدير « مستطاع رجوعه » جملة في موضع رفع على أنها صفة على المحل إجراء لألَا مجرَى « ليت » في امتناع مراعاة محل اسمها ، وهذا أيضًا قول سيبويه في الوجهين ، وخالفه في المسألتين المازني والمبرد .

* * *

(١) [مريم : ٩٦] وانظر إملاء ما من به الرحمن ص (٢/١١٨) .

(٢) هذا صدر بيت تقدم ذكره يقول ابن هشام في إعرابه : يتعين إعراب رجوعه مبتدأ مؤخر ومستطاع خبر مقدم ، والجملة في محل نصب صفة لعمر ، والهمزة للاستفهام ولا نافية للجنس وعمر اسمها وألا بمعنى أتمنى ، ولا خبر للا هنا والتقدير : أتمنى عمرًا موصوفًا بكونه رجوعه مستطاع ، والأولى رأي سيبويه الذي راعى أمورًا ثلاثة : فراعى معنى ألا وهو أتمنى فقال : لا خبر لها ، واعتبر أصل لا وهو أنها نافية للجنس فجعل لها اسمًا نظرًا لكونها في معنى ليت ، وأن لها اسمًا فمنع الوصف مراعاة لمحل اسمها ، ولكن المازني والمبرد أجاز جعل جملة مستطاع رجوعه خبرًا للا أو صفة لعمر على المحل .

(٣) الأولى نائب فاعل لأن اسم المفعول يرفع نائب فاعل ، وقال ذلك ابن هشام . دسوقي (٢/٤٠) .

انقسام الكبرى
إلى ذات وجه ، وإلى ذات وجهين

[وأن يكن بصدرها اسم وأتى فعل لدى الآخر وجهين اثبتا]

ذات الوجهين : هي اسمية الصَّدْر فعلية العجز ، نحو : « زَيدٌ يَقوم أبوه » كذا قالوا ، وينبغي أن يراد عكس ذلك في نحو : « ظَنَنْتُ زَيدًا أَبُوهُ قائم » بناء على ما قدمنا .

وذات الوجه نحو « زَيدٌ أبوه قائم » ومثله على ما قدمنا نحو : « ظَنَنْتُ زَيدًا يقومُ أبوهُ »

الجمل التي لا محل لها من الإعراب [٦١٤ - ٦٤٩]

[والأصل قال قد بدأنا بالجمل ما منعوا محلها وما حصل
لأنه لم يأت في موضعها في السبك مفرد كذاك فعها
أولها ذات استئناف وافت قسمين في ابتداء لفظ جاءت
أو وقعت ثانية ما قبلها قطع عنها فاعلمن مالها]

وهي سبع ، وبدأنا بها لأنها لم تحل محلَّ المفرد ، وذلك هو الأصل في الجمل .

فالأولى : الابتدائية ، وتسمى أيضًا المستأنفة [١] ، وهو أوضح ؛ لأن الجملة الابتدائية تُطْلَقُ أيضًا على الجملة المَصدَّرة بالمبتدأ ، ولو كان لها محل ، ثم الجمل المستأنفة نوعان :

أحدهما : الجملة المُفْتَتَحُ بها النطق ، كقولك ابتداء : « زيد قائم » ومنه الجمل المفتتح بها السُّور [٢] .

والثاني : الجملة المنقطعة عما قبلها [٣] نحو : « مات فلان ، رحمه اللَّه » وقوله تعالى : ﴿قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ۝ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾ [٤] ومنه جملة العامل الملغى لتأخره نحو : « زَيدٌ قائم أظن » فأما العامل الملغي لتوسُّطه نحو : « زيد أظن قائم » فجملته لا محل لها ، إلا أنها من باب جُمَل الاعتراض [٥] .

---

(١) أي لاستئناف حكم جديد ، بعد انتهاء معنى الحكم الأول ، سواء أكان في أول الكلام أو انقطعت عما سبق .

(٢) نحو : إنا فتحنا لك فتحًا مبينًا ، إنا أنزلناه إلخ .

(٣) المنقطعة عما قبلها لفظًا أو معنى مثل : كيف يبدأ اللَّه الخلق ثم يعيده .

(٤) [الكهف : ٨٤] .

(٥) علماء البيان قالوا الاستئناف ما كان جوابًا بالسؤال مقدر ، وأما النحويون فقالوا : هي المنقطعة عما قبلها سواء كانت جوابًا عن سؤال أم لا فالاستئناف عندهم أعم .

ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابًا لسؤال مقدر نحو قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ۝ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ (١) فإن جملة القول الثانية جوابٌ لسؤالٍ مقدر تقديره : فماذا قال لهم ؟ ولهذا فُصِلَتْ عن الأولى فلم تعطف عليها ، وفي قوله تعالى : ﴿ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ (٢) جملتان حذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية ، إذ التقدير : سلام عليكم ، أنتم قوم منكرون ، ومثله في استئناف جملة القول الثانية ﴿ وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ ۝ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ إِنَّا مِنكُمْ وَجِلُونَ ﴾ (٣) وقد استؤنفت جملتا القول في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾ (٤) . ومن الاستئناف أيضًا قولُهُ :

٦١٤ – زَعَمَ العَوَاذِلُ أَنَّنِي في غَمْرَةٍ ... صَدَقُوا ، وَلكِنْ غَمْرَتِي لاتَنْجَلِي (٥)

فإن قوله : « صدقوا » جوابٌ لسؤالٍ مقدر ، تقديره : أصدقوا أم كذبوا ؟ ومثله قوله تعالى : ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۝ رِجَالٌ ﴾ (٦) فيمن فتح باء (يسبح) .

[وربما ذا الاستئناف يخفي ... لذا هنا الأصل الغليل أشفى]

تنبيهات – الأول : من الاستئناف ما قد يخفى ، وله أمثلة كثيرة .

أحدها : ﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ۝ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَىٰ ﴾ (٧) فإن الذي يتبادر إلى الذهن أنه صفة لكل شيطان ، أو حال منه ، وكلاهما باطل ، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يَسَّمَّع ، وإنما هي للاستئناف النحوي ، ولا يكون استئنافًا بيانيًّا لفساد المعنى أيضًا ، وقيلْ يحتمل أن الأصل « لئلا يسمعوا » ثم حذفت اللام كما في « جئتك أن تكرمني » ثم حذفت أن فارتفع الفعل كما في قوله :

(١ ، ٢) [الذاريات : ٢٤ – ٢٥] .

(٣) [الحجر : ٥١، ٥٢] . فأنت ترى أن آيات الذاريات والحجر السابقة فيها جواب لسؤال مقدر ، إجابته مذكورة في الآيات ، فجملة ﴿ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ جواب لسؤال نصه : ماذا قالوا له ؟ ﴿ وإنا منكم وجلون ﴾ جواب لسؤال هو : ماذا قال إبراهيم للرسل عندما دخلوا عليه ؟.

(٤) [هود : ٦٩] . فجملة قال : ردًّا لسؤال مقدر تقديره : ماذا قال الرسل لإبراهيم ؟

(٥) البيت من الكامل ، ولا يعرف قائله ، وقد استشهد به على أن قوله : صدقوا . استئناف بياني ، كأنه قيل : هل صدقوا ؟ فقال : صدقوا ، وهو من شواهد علماء البيان ذكر في الفصل والوصل ، والعواذل : جمع عاذلة . المراد فرقة عاذلة أي لائمة ، والغمرة : الشدة ، وانظر البغدادي (٦/١٨٠) ، والإيضاح (٣/١٣٥) ، والدلائل (١٨٢) والمفتاح (١١٤) .

(٦) [النور : ٣٧] والتقدير : من يسبح فيها فقيل رجال .

(٧) [الصافات : ٦، ٨] . وقد انقطع ما قبل لا يسمعون عنها فهذا استئناف نحوي ، وقيل أو بيان .

٦١٥ - * ألَا أيهَذا الزَّاجِرِي أحضرُ الوَغَى [(١)] *

فيمن رفع « أحضر » واستضعف الزمخشري ، الجمع بين الحذفين [(٢)] .

فإن قلت : اجعلها حالًا مقدرة ، أي وحفظًا من كل شيطان مارد ، مُقَدَّرًا عدمُ سماعه ، أي بعد الحفظ .

قلت : الذي يقدِّر وجودَ معنى الحال هو صاحبها ، كالممرور به في قولك : « مررْتُ برجلٍ معه صَقْرٌ صائدًا به غدًا » أي مقدرًا حال المرور به أن يصيد به غدًا ، والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه .

الثاني : ﴿ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [(٣)] بعد قوله تعالى : ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ﴾ فإنه ربما يتبادر إلى الذهن أنه محكي بالقول ، وليس كذلك ؛ لأن ذلك ليس مَقولًا لهم .

الثالث : ﴿ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ بعد قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ﴾ [(٤)] وهي كالتي قبلها ، وفي جمال القراء [(٥)] للسخاوي أن الوقف على قولهم في الآيتين واجب ، والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب .

الرابع : ﴿ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ ﴾ بعد ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ﴾ [(٦)] لأن إعادة الخلق لم تقع بعدُ فيقروا برؤيتها ، ويؤيد الاستئناف ما فيه قوله تعالى على عقب ذلك : ﴿ قُلْ سِيرُوا فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ۚ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْآخِرَةَ ﴾ [(٧)] .

الخامس : زعم أبو حاتم أن من ذلك ﴿ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ ﴾ [(٨)] اهـ . فقال : الوقف على ﴿ ذلول ﴾ جيدٌ ، ثم يبتدئ ﴿ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ ﴾ على الاستئناف ، وردَّه أبو البقاء بأن « لا » إنما تعطف [(٩)] على النفي ، وبأنها لو أثارت الأرض كانت ذَلُولًا . ويردُّ اعتراضَه الأول صحةُ

(١) البيت لطرفة في ديوانه (٣١) ، وفي سيبويه (٤٥٢/١) ، والمقتضب (٨٥/٢ ، ١٣٦) ، والمحتسب (٣٣٨/٢) ، والخزانة (٥٧/١ ، ٥٩/٣ ، ٦٢٥) ، والبغدادي (١٨١/٦) ، وابن عقيل (١٢٨/٢) ، على أن الأصل أن أحضر فلما حذفت أن ، ارتفع الفعل وهو القياس ، وروي بنصب أحضرَ أيضًا ، وهو ضعيف في القياس .

(٢) لأن الأصل عن أن أحضر ، فحذف عن وأن ورفع الفعل بعد ذلك ، وهذا استضعفه الزمخشري للحذفين ، عن ، وأن .

(٣) [يس : ٧٦] ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ... ﴾ .

(٤) قال في الدسوقي (٤٢/٢) والمغني والمخطوط ﴿ فَلَا يَحْزُنكَ ﴾ بالفاء وفي أكثر نسخ المغني والمصحف بالواو قال تعالى الآية [يونس : ٦٥] ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ .

(٥) هو كتاب للسخاوي في القراءات والتجويد والناسخ والمنسوخ والوقف والابتداء وهو لعلم الدين علي بن محمد السخاوي (ت : ٦٤٣هـ) .

(٦ ، ٧) [العنكبوت : ١٩، ٢٠] .

(٨) [البقرة : ٧١] ﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَّا شِيَةَ فِيهَا ... ﴾ .

(٩) انظر إملاء ما منَّ به الرحمن (٤٣/١) والنقل بالنص منه . لأن « لا » إذا أريد بها النفي ، وجب تكرارها حتى =

«مررتُ برجلٍ يصلي ولا يلتفت» والثاني أن أبا حاتم زعم أن ذلك من عجائب هذه البقرة ، وإنما وَجهُ الرد أن الخبر لم يأت بأن ذلك من عجائبها ، وبأنهم إنما كلفوا بأمر موجود ، لا بأمر خارق للعادة ، وبأنه كان يجب تكرار «لا» في «ذَلُول» إذ لا يقال : «مَرَرت برجل لا شاعر» حتى تقول : «ولا كاتب» لا يقال قد تكررت بقوله تعالى ﴿ وَلَا تَسْقِي ٱلْحَرْثَ ﴾ لأن ذلك واقع بعد الاستئناف على زعمه .

[أو مع غيره يري محمولا وذا بنوعين أتى معمولا]

الثاني : قد يحتمل اللفظُ الاستئنافَ وغيرَه ، وهو نوعان :

أحدهما : ما إذا حُمِلَ على الاستئناف احتيج [1] إلى تقدير جزء يكون معه كلامًا نحو «زيد» من قولك : «نعم الرجل زيد» .

والثاني : ما لا يحتاج فيه إلى ذلك ، لكونه جملة تامة ، وذلك كثير جدًّا نحو الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا۟ مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾ [2] قال الزمخشري [3] : الأحسن والأبلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ، ويجوز أن يكون ﴿ لَا يَأْلُونَكُمْ ﴾ و ﴿ قَدْ بَدَتِ ﴾ صفتين ، أي بطانةً غيرَ ما نعتكم فسادًا باديةً بغضاؤهم . ومنع الواحديُّ هذا الوجه ، لعدم حرف العطف بين الجملتين ، وزعم أنه لا يقال «لا تتخذْ صاحبًا يؤذيك أحب مفارقتك» والذي يظهر أن الصفة تتعدد بغير عاطف وإن كانت جملة كما في الخبر ، نحو : ﴿ ٱلرَّحْمَـٰنُ ۝ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ ۝ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴾ [4] وحصل للإمام فخر الدين في تفسير هذه الآية سَهْو [5] ، فإنه سأل : ما الحكمة في تقديم ﴿ مِّن دُونِكُمْ ﴾ على ﴿ بِطَانَةً ﴾ وأجاب بأن مَحَطَّ النهي هو ﴿ مِّن دُونِكُمْ ﴾ لا ﴿ بِطَانَةً ﴾ فلذلك قدم الأهم ، وليست التلاوة كما ذكر ، ونظير هذا أن أبا حيان فسر في سورة الأنبياء [6] كلمة ﴿ زُبُرًا ﴾ بعد قوله تعالى : ﴿ وَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ ﴾ وإنما هي في

= تفيد ذلك ، والمبرد يقول : لا تكرر في الصفات على سبيل الوجوب ، والسخاوي يرى أن قد تستعمل بمعنى غير فلا يجب تكرارها ، وانظر الدسوقي (٢/٤٣) .

(١) أي فيُعرب «زيدٌ» خبر لمبتدأ محذوف هو زيد حتى تنشأ الجملة المستأنفة .

(٢) [آل عمران : ١١٨] .

(٣) انظر الكشاف (١/٢١٢ ، ٢١٣) .

(٤) [الرحمن : ١ - ٤] وقد تعددت الصفات بغير عاطف مما يدل على ضعف رأي الواحدي المانع لذلك في الآية السابقة .

(٥) انظر التفسير الكبير (٤/٤٢٠) وتجد رأي الواحدي في نفس الصفحة .

(٦) هذا موجود في البحر المحيط (٦/٣٣٨) والآية من [الأنبياء : ٩٣] ﴿ وَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ كُلٌّ إِلَيْنَا رَٰجِعُونَ ﴾ .

سورة المؤمنون [١] ، وترك تفسيرها هناك ، وتبعه على هذا السهو رجلان [٢] لخصا من تفسيره إعرابًا .

الثالث من الجمل : ما جرى فيه خلاف ، هل هو مستأنف أم لا ؟ وله أمثلة :

أحدها : « أقوم » من نحو قولك : « إنْ قَامَ زَيدٌ أقومُ » وذلك لأن المبرد يرى أنه على إضمار الفاء [٣] ، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم [٤] ، وأن الأصل أقوم إن قام زيد ، وأن جواب الشرط محذوف ، ويؤيده التزامُهم في مثل ذلك كونَ الشرط ماضيًا [٥] .

وينبني على هذا مسألتان :

إحداهما : أنه هل يجوز « زَيدًا إنْ أتَانِي أكْرِمُهُ » بنصب زيدًا ، فسيبويه يجيزه [٦] كما يجيز « زَيدًا أكْرِمُهُ إنْ أتَانِي » والقياس أن المبرد يمنعه ، لأنه في سياق أداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط ، فلا يفسر عاملًا فيه ، والثانية : أنه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف ، هل يُجْزَمُ أم لا ؟ فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم [٧] ، وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز [٨] الرفعُ بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها .

الثاني : مذ ومنذ وما بعدهما في نحو : « مَا رأَيتُه مُذْ يَومَانِ » فقال السيرافي : في موضع نصب على الحال ، وليس بشيء ، لعدم الرابط ، وقال الجمهور [٩] : مستأنفة جوابًا لسؤال تقديره عند مَنْ قَدَّره مذ مبتدأ : ما أمد ذلك ، وعند من قدرها خبرًا : ما بينك وبين لقائه .

الثالث : جملة أفعال الاستثناء ليس ، ولا يكون ، وخلا ، وعدا ، وحاشا ، فقال السيرافي : حال ، إذا المعنى : قام القوم خالينَ عن زيد ، وجوز الاستئناف ، وأوجبه ابن عصفور ، فإن قلت : « جَاءَنِي رِجَالٌ لَيسُوا زَيدًا » فالجملة صفة ، ولا يمتنع عندي أن يقال : « جاءني ليسوا زيدًا »

---

(١) وهي الآية رقم (٥٤) ﴿ وَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا ﴾ أي جماعات وفرقًا .

(٢) وهما السفاقسي إبراهيم بن محمد (ت : ٧٤٢هـ) والسمين الحلبي أحمد بن يوسف (ت : ٧٥٦هـ) .

(٣) ومبتدأ كذلك والتقدير : فأنا أقوم ، فالجملة اسمية فهي جواب الشرط وليست مستأنفة .

(٤) فهو دليل الجواب المحذوف والتقدير : أقم دل عليه أقوم والجملة مستأنفة عنده .

(٥) أن معنى الشرط يكثر معه حذف الجواب .

(٦) لأن محله التقديم فهو مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور .

(٧) لأن محله التقديم فهو مرفوع وليس محله التأخير على أنه جواب حتى يجزم .

(٨) قال الدسوقي (٤٤/٢) فيه تسمح حيث جعل المحل للجملة والفاء وأدخل الفاء في المحل مع أن المحل إنما هو الجملة التي بعدها فقط ، كما يدخلون حرف الجر مع المجرور مع أن المحل للمجرور فقط .

(٩) الجملة مستأنفة استئنافًا بيانيًا عند الجمهور وعند السيرافي في محل نصب حال وهذا ضعيف .

على الحال (١) .

الرابع : الجملة بعد حتى الابتدائية ، كقوله :

* حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ (٢) *

فقال الجمهور : مستأنفة ، وعن الزجاج وابن دُرُسْتُوَيه أنها في موضع جر بحتى ، وقد تقدم .

[ثانية ذات اعتراض تاتي سبعة عشر العد في الأبيات]

الجملة الثانية : المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقويةً وتسديدًا أو تحسينًا ، وقد وقعت في مواضع :

[من بين فاعل وفعله كما من بين فاعل ومفعول سما]

أحدها : بين الفعل ومرفوعه كقوله :

٦١٦ – * شَجَاكَ أَظُنُّ رَبْعُ الظَّاعِنِينَا (٣) *

ويروى بنصب ربع على أنه مفعول أول ، و « شجاك » مفعوله الثاني ، وفيه ضمير مستتر راجع إليه ، وقوله :

٦١٧ – وَقَدْ أدرَكَتْنِي وَالحَوَادِثُ جَمَّةٌ أَسِنَّةُ قَومٍ لَا ضِعَافٍ وَلَا عُزْلِ (٤)

وهو الظاهر وقوله :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاء تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ (٥)

---

(١) جملة أفعال الاستثناء ، يرى السيرافي جواز الحالية أو الاستئناف ، وأوجبه ابن عصفور ، فإن وقعت بعد نكرة فهي صفة ، أو معرفة فهي حال .

(٢) هذا عجز بيت تقدم الحديث عنه والشاهد فيه : هنا : أن الجملة بعد حتى يجوز أن تكون مستأنفة أو في موضع جر بحتى .

(٣) الحديث هنا عن الجملة المعترضة بين شيئين متلازمين لتفيد الكلام تأكيدًا أو تحسينًا ، ولها مواضع : والبيت عجزه : ولم تعبأ بعذل العاذلينا » ولم يعرف قائله ، وهو من الوافر ، وانظر إليه في شواهد البغدادي (١٨٢/٦) ، والسيوطي (٨٠٦) ، والعيني (٤١٩/١) ، والهمع (١٥٣/١) ، والأشموني (٢٨/٢) ، والخصائص (٣٣٥/١) والشاهد فيه: أن جملة أظن معترضة بين الفعل والفاعل على راوية رفع ربع ، وشجاك : أحزنك ، الظاعن : المرتحل .

(٤) البيت من الطويل لجريرة بن زيد ، هو يرشد ابن بدر . أو لرجل من بني دارم ، وأسنة : جمع سنان ، عزل : لا رماح معهم ، وجمّة : كثيرة ، وانظر شواهد البغدادي (١٨٣/٦) ، والسيوطي (٨٠٧) ، وبلوغ الأرب (٣٨٥/١) ، ويوم الوقيط في النقائض (٣٠٥/١) ، وجيء به : على أن جملة « الحوادث جمة » معترضة بين الفعل والفاعل .

(٥) البيت سبق الحديث عنه وجيء به على أن جملة « **والأنباء تنمى** » معترضة بين الفعل والفاعل ، والفاعل هنا « **ما** » من بما ، والباء زائدة .

على أن الباء زائدة في الفاعل ، ويحتمل أنَّ يأتي وتنمي تنازعا ما فأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول ، فلا اعتراض ، ولا زيادة ، ولكنَّ المعنى على الأول أوجه ، إذ الأنباء من شأنها أن تنمي بهذا وبغيره .

الثاني : بينه وبين مفعوله كقوله :

٦١٨ - وبدلَت وَالدَهر ذُو تَبَدُّل   هَيفًا دَبُورًا بالصَّبَا وَالشَّمْأَلِ (١)

والثالث : بين المبتدأ وخبره ، كقوله :

٦١٩ - وَفِيهِن وَالأَيَّامُ يَعْثِرْنَ بِالفَتَى   نَوَادِبُ لَا يَمْلِكْنَهُ وَنَوَائِح (٢)

ومنه الاعتراض بجملة الفعل المُلْغَى في نحو : « زَيدٌ أَظُنُّ قائم » وبجملة الاختصاص في نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنبِيَاء لَا نورَثُ » (٣) وقول الشاعر :

٦٢٠ - نَحْنُ بَنَات طَارِقْ   نَمْشِي عَلَى النَّمَارِق (٤)

وأما الاعتراض بكان الزائدة في نحو قوله : « أو نَبِيٌّ كان مُوسَى » فالصحيحُ أنها لا فاعل لها ، فلا جملة (٥) .

[والمبتدأ في الأصل أو في الحال   ومثله خبره يا تالي]

والرابع : بين ما أَصْلُهُ المبتدأ والخبر كقوله :

٦٢١ - وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي   لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزورُها (٦)

---

(١) البيت من الرجز لأبي النجم العجلي في البغدادي (١/١٨٥) ، والهيف : ريح نكباء تهب من الجنوب ، وهي حارة ، قيل : أو باردة . والدبور : ريح تأتي من المغرب . والصبا : من المشرق . الشمأل : ريح تهب من جانب القطب . وجيء به على أنه فصل بجملة « والريح ذو تبدل » بين الفاعل ومفعوله لتسديد الكلام وتوكيده وانظر الهمع (١/٢٤٨) ، والخزانة (١/٤٠١) ، والخصائص (١/٣٣٦) ، والسيوطي (٨٠٨) .

(٢) البيت من الطويل لمعن بن أوس على أن جملة « والأيام يعثرن بالفتى » معترضة بين المبتدأ والخبر . وانظر البغدادي (٦/١٨٦) ، والسيوطي (٨٠٨) ، والخصائص (١/٣٩٩) ، والهمع (١/٢٤٧) ، والدرر (١/٢٠٤) نوادب : عدَّدن محاسن الميت ، نوائح : باكيات صارخات جمع نادبة وصارخة .

(٣) انظر مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢/٤٦٣) ، ومعاشر الأنبياء . مفعول لأخص ، وهذه جملة الاختصاص .

(٤) هذا من الرجز لهند بنت بياضة ، وتمثلت به يوم أحد هند بنت عتبة ، والطارق : النجم وجيء به على أنَّ « بناتِ طارق » منصوب بأخص محذوفًا ، والجملة اعتراض بين المبتدأ والخبر ، انظر الهمع (١/١٧١) ، والأغاني (١٢/٣٤٢ ، ٣٤٤) ، وشواهد البغدادي (٦/١٨٨) والسيوطي (٨٠٩) .

(٥) فنبي خبر مقدم ، وموسى مبتدأ ، وكان زائدة لا فاعل لها فليست جملة ، ولا اعتراض .

(٦) البيت من الكامل للفرزدق في مدح بلال به بردة ، وجيء به على جملة (وإن شطت نواها) معترضة بين لعلي وخبرها ، والصلة محذوفة ، والتقدير : التي أقول لعلي . وانظر البغدادي (٦/١٩١) ، والسيوطي (٨١٠) ، والخزانة =

وذلك على تقدير أزورها خبر لعل ، وتقدير الصلة محذوفة ، أي : التي أقول لعلي ، وكقوله :

٦٢٢ – لَعَلَّكَ والمَوعودُ حَقٌّ لِقَاؤه بَدَا لَكَ في تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ (١)

وقوله :

٦٢٣ – يَا لَيتَ شِعْرِي وَالمُنَى لا تَنْفَعُ هَلْ أَغْدُوَنْ يَومًا وأمرِي مُجْمَعُ (٢)

إذا قيل بأن جملة الاستفهام خبر على تأويل شِعْرِي بَمشْعوري ، لتكون الجملة نفسَ المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط ، وأما إذا قيل بأن الخبر محذوف أي : موجود ، أو أن ليت لا خبر لها ههنا إذ المعنى ليتني أشعر ، فالاعتراضُ بين الشعر ومعموله الذي عُلق عنه بالاستفهام ، وقول الحماسي :

٦٢٤ – إنَّ الثَّمَانِينَ وَبُلِّغْتُهَا قَدْ أحوَجَتْ سَمْعِي إلى تَرْجُمَان (٣)

وقول ابن هَرْمَةَ :

٦٢٥ – إنَّ سُلَيمَى والله يَكْلَؤُهَا ضَنَّتْ بِشَيءٍ مَاكَانَ يَرْزَؤُها (٤)

وقول رؤبة :

٦٢٦ – إنّي وَأسْطَار سطِرْنَ سَطْرًا لَقَائِل يَا نَصرُ نَصرٌ نَصْرَا (٥)

وقول كُثَيِّر :

= (٢/ ٤٨١، ٤٨٢ ، ٥٥٩) ، والهمع (١/٨٥) ، والأشموني (١/٦٣) والدرر (١/٦٢) .

(١) البيت من الطويل لمحمد بن بشير الخارجي ، وجيء به على أن جملة « والموعود حق لقاؤه » معترضة بين لعلك وخبرها وهو : بدا لك ، والقلوص : الناقة الشابة ، وعد بها ثم لم ينفذ وعده وانظر البغدادي (٦/١٩٣) ، والسيوطي (٨١٠) ، والخصائص (١/٣٤٠) ، وأمالي الشجري (١/٣٠٦) ، والشذور (١٦٧) .

(٢) البيت من الرجز ولا يعرف قائله وأورده أبو زيد في نوادره (١٣٣) ، وانظر الخصائص (٢/١٣٦) والهمع (١/٢٤٧) ومعاني القرآن للفراء (١/٤٧٣) والبغدادي (٦/١٩٦) والسيوطي (٨١١) وجيء به على أن قوله : « والمنى لا تنفع » جملة معترضة بين ليت شعري أي علمي وبين هل أغْدُوَن .

(٣) البيت لعوف بن المحلِّم الخزاعي (ت : ٢٢٠هـ) وانظر البغدادي (٦/١٩٩) ، والأمالي (١/٥٠) ، وابن الشجري (١/٢١٥) ، وشرح التلخيص (٣/١٨٠) ، والترجمان : هو المبلغ مطلقًا وجيء بالبيت على أن جملة « وبلغتها » معترضة بين اسم إن وخبرها .

(٤) البيت لإبراهيم بن هرمة آخر الشعراء المحتج بكلامهم (ت : ١٧٠هـ) ، وجيء به على أن جملة « واللّٰه يكلؤها » اعتراضية بين اسم إنَّ وخبرها ، ويكلؤها : يحرسها ، وضنت : بخلت ، يرزؤها : ينقضها . وانظر البغدادي (٦/٢٠٣) والوفيات (٣/٨٣) ، وتاريخ بغداد (٩/٤٨٣) .

(٥) هذا بيت من الرجز لرؤبة جيء به على أن قوله « وأسطار سطرن » وهي جملة قسمية اعترض بها بين اسم إن وخبرها وهو قوله لقائل ، وانظر البغدادي (٦/٢٠٣) ، والمقتضب (٣/٢٠٩) ، والخصائص (١/٣٤٠) ، والخزانة (١/٣٢٥) ، والعيني (٤/١١٦) . وأسطار جمع سطر وهي سطور المصحف ، ونصر بالرفع : توكيد لفظي رفع تبعًا للفظ الأول ، ونصب الثالث اتباعًا لمحل الأول ، وروي بنصب نصرًا نصرًا حملًا على موضع الأول ، ونصر الأول هو صاحب نصر بن سيار أمير خراسان الأموي ، وعلى ذلك : روي ضم ونصب نصر الأول والثاني روي ضمه ورفعه ونصبه وجره على =

٦٢٧ - وَإني وَتَهْيَامِي بِعَزَّةَ بَعْدَمَا تَخَلَّيتُ مِمَّا بَيْنَنَا وَتَخَلَّتِ (١)
لَكَالمُرْتَجِي ظِلَّ الغَمَامَةِ كُلَّما تَبَوَّأَ مِنهَا لِلْمَقِيلِ اضْمَحَلَّتِ

قال أبو علي : تهيامي بعزةَ : جملة معترضة بين اسم إن وخبرها ، وقال أبو الفتح : يجوز أن تكون الواو للقسم كقولك : « إنِّي وَحُبِّكِ لَضَنِينٌ بِكِ » فتكون الباء متعلقة بالتَّهْيَام لا بخبر محذوف (٢) .

[وبين شرط وجواب وقسم مع جوابه كما قد ارتسم]

الخامس : بين الشرط وجوابه ، نحو : ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍ ﴾ (٣) ونحو : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ﴾ (٤) ونحو : ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ (٥) قاله جماعة منهم ابن مالك ، والظاهر أن الجواب (٦) ﴿ فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ ولا يردُ ذلك تثنية الضمير كما توهموا لأن « أو » هنا للتنويع ، وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة ، نص عليه الآمدي ، وهو الحق ، أما قول ابن عصفور إن تثنية الضمير في الآية شاذة فباطل كبطلان قوله مثل ذلك في إفراد الضمير في ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾ (٧) **وفي ذلك ثلاثة أوجه** :

أحدها : أن ﴿ أَحَقُّ ﴾ خبر عنهما ، وسَهَّلَ إفراد الضمير أمران : معنوي وهو أن إرضاءَ اللّه سبحانه إرضاءٌ لرسوله - عليه الصلاة والسلام - وبالعكس ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ ﴾ (٨) ولفظي وهو تقديم أفراد أحق ، ووَجْهُ ذلك أن اسم التفضيل المجرد من أل والإضافة واجب الإفراد نحو : ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ ﴾ (٩) ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ أَحَبَّ إِلَيْكُم ﴾ (١٠) .

= الإضافة ، ونصب الثالث فقط .

(١) البيت من الطويل ، وجيء على أن « تهيامي بعزة بعدما تخليت مما بيننا وتخلَّتِ » معترضة بين اسم إنَّ وخبرها ، وهو قوله « كالمرتجي » في ديوانه (٥٧/١) ، وانظر البغدادي (٢٠٥/٢) ، والسيوطي (٨١٣) ، والخصائص (٣٤٠/١) وسر الصناعة (١٥٥ ، ١٥٦) والتهيام : الحب الشديد . تبوأ : اتخذ سكنًا . المقيل : نام بعد الظهر . اضمحلت : تلاشت .

(٢) بعزة : متعلقة بتهيامي والواو فيها للقسم على رأي ابن جني ، والفارسي يرى أنها مبتدأ وخبر .

(٣) [النحل : ١٠١] .

(٤) [البقرة : ٢٤] ﴿ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾ .

(٥) [النساء : ١٣٥] .

(٦) يرى الدسوقي أن ذلك في الحقيقة دليل الجواب ، والجواب محذوف أي إن يكن المشهود عليه غنيًا أو فقيرًا فلا تكتموا الشهادة . دسوقي (٤٧/٢) .

(٧) [التوبة : ٥٢] ﴿ إن كانوا مؤمنين ﴾ .

(٨) [الفتح : ١٠] .

(٩) [يوسف : ٨] ﴿ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ .

(١٠) [التوبة : ٢٤] .

والثاني : أن ﴿ أَحَقُّ ﴾ خبر عن اسم الله سبحانه ، وحُذف مثله خبرًا عن اسمه عليه الصلاة والسلام ، أو بالعكس .

والثالث : أن ﴿ أَن يُرْضُوهُ ﴾ ليس في موضع جر أو نصب بتقدير بأن يرضوه ، بل في موضع رفع بدلًا عن أحد الاسمين ، وحذف من الآخر مثل ذلك ، والمعنى وإرضاء الله وإرضاء رسوله أحَقُّ من إرضاء غيرهما .

والسادس : بين القسم وجوابه كقوله :

٦٢٨ – لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ لَقَدْ نطقَتْ بُطْلًا عَلَيَّ الأقارِعُ (١)

وقوله تعالى : ﴿ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ۝ لَأَمْلَأَنَّ ﴾ (٢) الأصْلُ أقسم بالحق لأملأن وأقول الحق ، فانتصب الحق الأول – بعد إسقاط الخافض – بأقسم محذوفًا ، والحق الثاني بأقول ، واعترض بجملة « أقول الحق » وقدم معمولها للاختصاص ، وقرئ برفعهما بتقدير (٣) فالحقُّ قَسَمِي والحقُّ أقوله ، وبجرهما على تقدير واو القسم في الأول والثاني توكيدًا كقولك « واللَّه واللَّه لأفعَلنَّ » ، وقال الزمخشري : جر الثاني على أن المعنى (٤) وأقول والحق ، أي : هذا اللفظ ، فأعمل القول في لفظ واو القسم مع مجرورها على سبيل الحكاية ، قال : وهو وجه حسن دقيق جائز في الرفع والنصب ، اهـ . وقرىء برفع الأول ونصب (٥) الثاني ، قيل : أي فالحق قسمي أو فالحق مني أو فالحق أنا ، والأول أولى ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ (٦) الآية .

[وبين موصوفهم وصفته وبين أجزا صلة فلتنتبه]

والسابع : بين الموصوف وصفته كالآية (٧) فإن فيها اعتراضين : اعتراضًا بين الموصوف وهو (قسم) وصفته وهو ﴿ عَظِيمٌ ﴾ بجملة ﴿ لَّوْ تَعْلَمُونَ ﴾ ، واعتراضًا بين ﴿ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ وجوابه وهو ﴿ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴾ بالكلام الذي بينهما ، وأما قول ابن عطية ليس

---

(١) البيت من الطويل للنابغة في ديوانه (١١١) ، وجيء به على أن جملة « وما عمري عليّ بهين » معترضة بين القسم وجوابه ، وانظر شواهد البغدادي (٦/٢١٠) ، والسيوطي (٨١٦) ، والكتاب (٢٥٢/١) ، والخزانة (٤٢٦/١ ، ٤٣٦) والأقارع : هم بنو قريع بن عوف ، وهي من اعتذارت النابغة .

(٢) [ص: ٨٥] ﴿ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ .

(٣) انظر السبعة (٥٥٧) . (٤) انظر الكشاف (٣٣٦/٣) .

(٥) وهي قراءة عاصم وحمزة . السبعة (٥٥٧) .

(٦) [الواقعة: ٧٥: ٧٧] ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ﴾ .

(٧) وهي السابقة (٧٥ ، ٧٧) .

فيها إلا اعتراض واحد وهو ﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ ﴾ لأن ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ توكيد لا اعتراض فمردود (١) ، لأن التوكيد والاعتراض لا يتنافيان ، وقد مضى ذلك في حد جملة الاعتراض .

[وبين موصولهم وصلته بين مضاف وإليه فاقتده]

والثامن : بين الموصول وصلته كقوله :

٦٢٩ - * ذَاكَ الذِي وَأَبِيكَ يَعْرِفُ مَالِكًا (٢) *

ويحتمله قوله :

٦٣٠ - وَإِنّي لَرَام نَظْرَةً قبل التي لعلّي وإن شطّت نواها أزورها (٣)

وذلك على أن تقدر الصلة « أزورها » ويقدر خبر لعل محذوفًا ، أي : لعليّ أفعل ذلك .

والتاسع : بين أجزاء الصلة نحو : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ الآيات (٤) ، فإن جملة ﴿ وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ معطوفة على ﴿ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ فهي من الصلة ، وما بينهما اعتراض بُيِّنَ به قدرُ جزائهم وجملة : ﴿ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ﴾ خبر ، قاله ابن عصفور ، وهو بعيد (٥) لأن الظاهر أن ترهقهم لم يؤت به لتعريف الذين فيعطف على صلته ، بل جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاءً على كَسْبهم السيئات ، ثم إنه ليس بمتعين ، لجواز أن يكون الخبر ﴿ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا ﴾ فلا يكون في الآية اعتراض ، ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي كما ذكر ، وما قبلها جملتان معترضتان ، وأن يكون الخبر ﴿ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ ﴾ فالاعتراض

---

(١) لأنه سبق أن عرف الاعتراض بأنه الوقوع بين شيئين متلازمين لقصد التوكيد والاستحسان ، فلا منافاة بينهما ، وكلام ابن عطية غير دقيق في ذلك .

(٢) هذا صدر بيت لجرير في ديوانه (٤٣٠) « تعرف مالكًا » كما ذكرها البغدادي في شواهد المغني (٢١٣/٦) وعجزه « والحق يدفع ترّهات الباطل » والبيت من الكامل ، وجيء به على أن جملة « وأبيك » القسمية اعترض بها بين الموصول وصلته ، مما يجوز الاعتراض بجملة غير قسمية مثل (فأنت طلاق والطلاق عزيمة) ، والفارسي لا يجوزه إلا بجملة القسم ، وانظر الخصائص (٣٣٦/١) والمغرب (٦٢/١) ، والهمع (٨٨/١ ، ٢٤٧) ، برواية : يعرف مالكًا، والسيوطي (٨١٧) .

(٣) تقدم الحديث عنه .

(٤) [يونس : ٢٦، ٢٧] ﴿ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝٢٦ وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ ۖ كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مُظْلِمًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾ .

(٥) عن المبتدأ وهو ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ فالخبر جزاء سيئة مثلها ، ولأن العطف يفصل الخبر عن المبتدأ .

بثلاث جمل ، أو ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ﴾ فالاعتراض بأربع جمل (١) ، ويحتمل – وهو الأظهر – أن الذين ليس مبتدأ ، بل معطوف على الذين الأولى ، أي : للذين أحسنوا الحسنى وزيادة ، والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها ، فمثلها هنا في مقابلة الزيادة هناك ، ونظيرها في المعنى قوله تعالى : ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ (٢) . وفي اللفظ قولهم : « في الدَّارِ زَيدٌ والحُجْرَةِ عَمْرٌو » وذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين (٣) عند الأخفش ، وعلى إضمار الجار عند سيبويه والمحققين (٤) ، ومما يرجح هذا الوجه أن الظاهر أن الباء في (بمثلها) متعلقة بالجزاء ؛ فإذا كان جزاء سيئة مبتدأ احتيج إلى تقدير الخبر ، أي : واقع ، قاله أبو البقاء (٥) ، أو لهم قاله الحوفي ، وهو أحسن ، لإغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها وهو ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ وعلى ما اخترناه يكون جزاء عطفًا على الحسنى ، فلا يحتاج إلى تقدير آخر ، وأما قول أبي الحسن وابن كيسان إن « بمثلها » (٦) هو الخبر ، وإن الباء زيدت في الخبر كما زيدت في المبتدأ في « بحَسْبِكَ دِرْهم » فمردود عند الجمهور ، وقد يؤنس قولهما بقوله : ﴿ وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا ۖ ﴾ (٧) .

والعاشر : بين المتضايفين كقولهم : « هَذَا غُلامُ وَالله زَيدِ » و « لَا أخا فَاعلَمْ لِزَيدٍ » وقيل : الأخ هو الاسم والظرف الخبر ، وأن الأخ حينئذٍ جاء على لغة القصر ، كقوله : « مكرهٌ أخَاكَ لَا بَطل » (٨) فهو كقولهم : « لَا عَصَا لَكَ » (٩) .

الحادي عشر : بين الجار والمجرور كقوله : « اشْتَرَيتُهُ بأَرَى أَلْفِ دِرْهَم » (١٠) .

[وبين حرف ناسخ وما دخل عليه أو جار ومجرور حصل]

الثاني عشر : بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله :

كأنَّ وَقَدْ أتَى حَولٌ كَمِيلُ ... أثافِيهَا حَمَامَاتٌ مُثُولُ (١١)

(١) بين المبتدأ والخبر في الآية : (٢٧) . (٢) [القصص : ٨٤] .
(٣) فالدار مجرور بفي ، والحجرة بالعطف فهما عاملان مختلفان .
(٤) وسيبويه يقدر حرف الجر أي : في الحجرة وبذلك ابتعد عن هذا المحذور .
(٥) انظر إملاء ما من به الرحمن (٢/١٨٠) . (٦) معاني القرآن للأخفش (٤٣٤ ، ٢) .
(٧) [الشورى : ٤٠] .
(٨) هذا المثل تقدم ذكره ، سابقًا وجاء أخاك على لغة القصر مثل لا أخا فاعلم لزيد فأخا اسم لا منصوب بالألف ، وأخا مضاف ولزيد مضاف إليه ، واللام زائدة ، وفاعلم اعتراض والخبر محذوف موجود .
(٩) أنه نظير من جهة أن اسم لا منصوب مبني على فتح مقدر على الألف للتعذر ، ولك خبر .
(١٠) اعترض بين الجار الباء والمجرور بألف درهم بأرى بمعنى أظن .
(١١) البيت لأبي الغول الطهوي من الوافر ، وجيء به على أن جملة « وقد أتى حولٌ كميلُ » معترضة بين كأنَّ =

كذا قال قوم ، ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها ، وهو اسم كأن ، على حد الحال في قوله :

كأنَّ قُلُوبَ الطَّيرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا العُنَّابُ وَالحَشَفُ البَالي (١)

[ومثله الحرف وتوكيد كذا والحرف للتنفيس والفعل خذا]

الثالث عشر : بين الحرف وتوكيده كقوله :

٦٣١ - ليت وَهَل يَنْفَعُ شَيْئًا لَيتُ لَيتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيتُ (٢)

الرابع عشر : بين حرف التنفيس والفعل كقوله :

وَمَا أَدْرِي وَسَوفَ إِخَال أَدْرِي أَقَومٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ (٣)

وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر ، فإن سوف وما بعدها اعتراض بين أدري وجملة الاستفهام .

[وبين قد والفعل بين ما نفى والمنتفي أيضًا على ما عرفا]

الخامس عشر : بين قد والفعل كقوله :

* أَخَالِد قَدْ وَالله أوطَاتَ عَشْوَةً (٤) *

السادس عشر : بين حرف النفي ومنفيه كقوله :

٦٣٢ - * وَلَا أَرَاهَا تَزَالُ ظَالِمَةً (٥) *

= واسمها ، وانظر النوادر (١٥١ ، ١٨٦) ، والمنصف (١٨٥/٢ ، ٨٢/٣) ، والهمع (٢٤٨/١) وشواهد المغني للبغدادي (٢١٦/٦) ، وكميل : كامل ، مثول : المنتصبة ، أثافيها : جمع أثفية ، وهي أحجار القدر اسودت من النار والدخان .

(١) تقدم ذكره وذكره على أن رطبًا ويابسًا حال من كان ، والعامل كأن .

(٢) البيت لرؤبة من الرجز ، وجيء به على أن جملة : « وهل ينفع شيئًا ليت » معترضة بين المؤكد والمؤكَّد ، فإن ليت الثالثة مؤكدة لليت الأولى ، وليت الثانية أريد لفظها فهي فاعله لينفع ، وانظر ابن يعيش (٧٠/٧) ، والعيني (٥٢٤/٢) والبغدادي (٢١٩/٦) ، والهمع (٢٤٨/١) ، والصبان (٦٣/٢) ، وفي ملحقات ديوانه (١٧١) .

(٣) تقدم الحديث عنه وجيء به اعتراض في أثناء اعتراض آخر ، فإن سوف وما بعدها اعتراض بين أدري وجملة الاستفهام .

(٤) تقدم الحديث عنه فهذا اعتراض بالقسم .

(٥) البيت لابن هرمة من البسيط وعجزه « تحدث لي قرحةً وتنكؤها » والشاهد : أنه جاء بجملة « أراها » معترضة بين « لا » وبين تزال ، والأصل : وأراها لاتزال ظالمة ، وهو في البغدادي (٢٢١/٦) ، والهمع (١١١/١ ، ٢٤٨) والدرر (٨١ ، ٢٠٧) ، والقرحة : الجراحة ، تنكؤها : تقشرها .

وقوله :

٦٣٣ - • فَلَا وَأَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةً (١) •

[كذاك بين جملتين ثبتا عدم الاحتياج فيهما أتى]

السابع عشر : بين جملتين مستقلتين نحو : ﴿ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ۝ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾ (٢) فإن ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾ تفسيرٌ لقوله تعالى : ﴿ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ .

أي : أن المأتيَّ الذي أمركم اللَّه به هو مكان الحَرْثِ ، ودلالة على أن الغرض الأصلي في الإتيان طلب النسلِ لا مَحْض الشَّهْوة ، وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة ، ومثلها في ذلك قوله تعالى : ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴾ (٣) وقوله تعالى : ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ ﴾ (٤) فيمن قرأ بسكون تاء (٥) ﴿ وَضَعَتْ ﴾ إذ الجملتان المُصَدَّرتان بإني من قولها عليها السلام ، وما بينها اعتراضٌ ، والمعنى : وليس الذكر الذي طَلَبَتْه كالأنثى التي وُهِبَتْ لها ، وقال الزمخشري (٦) : هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾ انتهى ، وفي التنظير نظر ، لأن الذي في الآية الثانية اعتراضان كل منهما بجملة ، لا اعتراض واحد بجملتين (٧) .

وقد يعترض بأكثر من جملتين كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يَشْتَرُونَ الضَّلَالَةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ ۝ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ۝ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ ﴾ (٨) إنْ قُدِّر ﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا ﴾ بيانًا للذين أوتوا وتخصيصًا لهم إذا كان اللفظ عامًّا في اليهود والنصارى والمراد اليهود ، أو بيانًا لأعدائكم ، والمعترض به على هذا التقدير جملتان ، وعلى التقدير الأول ثلاث جمل (٩) ، وهي والله أعلم وكفى بالله

(١) البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله ، وجيء به على أنه اعترض بالجملة القسمية بين لا وبين زالت ، والأصل : فوأبي دهماء لازالت عزيزة ، وعجزه « على قومها ما فتل الزند قادح » وانظر البغدادي (٦/٢٢٣) ، والخزانة (٤/٤٥ ، ٥٣٤) ، والهمع (٢/١٥٦) ، والدرر (٢/٢١٠) .

(٢) [البقرة : ٢٢٢، ٢٢٣] ﴿ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ ﴾ .

(٣) [لقمان : ١٤] . (٤) [آل عمران : ٣٦] .

(٥) انظر السبعة (٢٠٤) وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة .

(٦) انظر الكشاف (١/١٨٦ ، ١٨٧) .

(٧) أي هو اعتراض واحد بجملتين لا اعتراضان .

(٨) [النساء : ٤٤، ٤٥، ٤٦] .

(٩) وهي الجمل التي من الكتاب إلى من الذين هادوا .

مرتين ، وأما يشترون ويريدون فجملتا تفسير لمقدر ، إذ المعنى : ألم تر إلى قصة الذين أوتوا ، وإن علقت ﴿ مِنَ ﴾ بـ ﴿ نَصِيرًا ﴾ مثل : ﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ﴾ (١) أو بخبر محذوفٍ على أن ﴿ يُحَرِّفُونَ ﴾ صفة لمبتدأ محذوف ، أي : قوم يحرفون كقولهم « مِنَا ظَعَنَ وَمِنَّا أقامَ » أي : منا فريقٌ فلا اعتراض البتة ، وقد مرّ أن الزمخشريَّ أجاز في سورة الأعراف (٢) الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك .

وزعم أبو علي أنه لا يعترض بأكثر (٣) من جملة ، وذلك لأنه قال في قول الشاعر :

٦٣٤ - أراني وَلَا كفرَانَ لله أيَّةً لِنَفْسِيَ قَدْ طَالَبْت غيرَ مُنِيلِ (٤)

إن أية وهي مصدر « أوَيتُ له » إذا رَحِمْتَه وَرَقَقْتَ به لا ينتصب بأوَيتُ محذوفة ، لئلا يلزم الاعتراض بجملتين ، قال : وإنما انتصابه باسم « لا » أي : ولا أكفر اللّه رحمة مني لنفسي ، ولزمه من هذا تركُ تنوين الاسم المطول ، وهو قول البغداديين أجازوا « لا طالِعَ جَبَلًا » أجروه(٥) في ذلك مُجْرَى المضاف كما أجري مجراه في الإعراب ، وعلى قولهم يتخرج الحديث « لَا مَانِعَ لِمَا أعْطَيتَ وَلاَ مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ » (٦) وأما على قول البصريين فيجب تنوينُهُ ، ولكن الرواية إنما جاءت (٧) بغير تنوين .

وقد اعترض ابنُ مالك قولَ أبي علي بقوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ فَسْـَٔلُوٓا أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝ بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ﴾ (٨) وبقول زهير :

٦٣٥ - لَعَمْرِي وَالخُطُوبُ مُغَيِّرَاتٌ وَفي طُولِ المُعَاشَرَةِ التَّقَالِي
لَقَدْ بَالَيت مَظْعَنَ أمِّ أوفَى وَلَكِنْ أمُّ أوفَى لا تبَالِي (٩)

---

(١) [الأنبياء : ٧٧] .

(٢) فقد تقدمت وهي الآيات من [الأعراف : ٩٥، ٩٧] .

(٣) ما سبق من الآيات والنصوص الشعرية ، وغيرها تبطل زعمه .

(٤) البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله ، وجيء به ردًّا على أبي علي الفارسي الذي قال : لا يعترض بأكثر من جملة ، وهذا البيت فيه اعتراضان ، أحدهما : ولا كفران للّه ، والثاني : أيّة أي أويت لنفي أدية أي رحمتها ، وانظر البغدادي (٢٢٥/٦) ، والهمع (١٤٧/١) ، والدرر (١٢٧/١) ، وابن الشجري (١٥٤) ، والخصائص (٣٣٧/١) .

(٥) حيث حذفوا تنوين الشبيه بالمضاف ، إجراء له مجرى المضاف الذي يحذف فيه التنوين لإضافته .

(٦) الحديث موجود في باب الأذان من صحيح البخاري .

(٧) أي وردت الرواية بحذف التنوين على رأي البغدادين .

(٨) [النحل : ٤٣، ٤٤] .

(٩) البيت من الوافر وهو في ديوانه (٢٤٢) وجيء به على الاعتراض رفع فيه بجملتين كالآيتين السابقتين دين القسم وجوابه اعتراض بجملتين ، وأم أوفى : امرأته ، والتقالي : البغض ، وانظر الأمالي (٣٢١) ، والبغدادي (٢٢٦/٦) .

وقد يجاب عن الآية بأن جملة الأمر دليلُ (١) الجوابِ عند الأكثَرين ونفسه عند قوم : فهي مع جملة الشرط كالجملة الواحدة ، وبأنه يجب أن يقدر للباء متعلق محذوف ، أي : أرسلناهم بالبينات ، لأنه لا يستثنى بأداة واحدة شيئان ، ولا يعمل ما قبل إلا فيما بعدها إلا إذا كان مستثنًى نحو : « ما قام إلا زَيد » أو مستثنى منه نحو : « ما قام إلا زيدًا أحدٌ » أو تابعًا له نحو : « ما قام أحَدٌ إلا زَيدًا فاضل » .

[وربما ذات اعتراض أشبهت حالية فميزها إذا عرت]

مسالة : كثيرًا ما تشتبه المعترضة (٢) بالحالية ، ويميزها منها أمور :

[إتيانها بلفظ غير الخبر كالأمر والدعاء في المقرر]

أحدها : أنها تكون غير خبرية كالأمْرِيَّةِ في ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ ﴾ (٣) كذا مثل ابن مالك وغيره ، بناء على أنَّ ﴿ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ ﴾ متعلقٌ بتؤمنوا ، وأن المعنى ولا تظهروا تصديقكم بأن أحدًا يؤتى من كتب اللّٰه مثل ما أوتيتم ، وبأن ذلك الأحد يحاجّونكم عند اللّٰه يوم القيامة بالحق فيغلبونكم ، إلا لأهل دينكم لأن ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين ، فإن ذلك يزيدهم ثباتًا ، وبخلاف المشركين ، فإن ذلك يدعوهم إلى الإسلام ، ومعنى الاعتراض حينئذٍ أن الهدى بيد اللّٰه ، فإذا قَدَّره لأحد لم يضره مكرهم .

والآية محتملة لغير ذلك ، وهي أن يكون الكلام قد تمَّ عند الاستثناء ، والمراد ولا تظهروا الإيمانَ الكاذبَ الذي توقعونه وَجْهَ النهار وتنقضونه آخره إلا لمن كان منكم كعبد اللّٰه بن سلام (٤) ثم أسلم ، وذلك لأن إسلامهم كان أغْيَظَ لهم ورجوعهم إلى الكفر كان عندهم أقرب ، وعلى هذا ﴿ أَن يُؤْتَىٰٓ ﴾ من كلام اللّٰه تعالى ، وهو متعلق بمحذوف مؤخر ، أي : لكراهية أن يؤتى أحد دَبَّرْتم هذا الكيد ، وهذا الوجه أرجح لوجهين :

---

(١) لأن البصريين لا يقولون بتقديم الجواب بخلاف الكوفيين الذين يقولون بذلك ، وهذا الشرط في قوله : إن كنتم .

(٢) أي بأن توجد الجملة مقرونة بالواو فاصلة بين أمرين متلازمين فلا يُدرى حينئذ أن الواو للحال أو للاعتراض .

(٣) [آل عمران : ٧٣] ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ۝ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ فالآية تحتمل الاعتراض بقوله : ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ ﴾ أو الحالية في قوله : ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوٓاْ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ ﴾ والأمر بعدها يحددها بأنها اعتراضية .

(٤) هذا رجل يهودي من المدينة ، ومن أحبارهم ، رأى النبي ﷺ فرآه صادقًا في دعوته ، وسأله وتأكد أنه نبي فأسلم وسماه الرسول بعبد اللّٰه (ت : ٤٣هـ) .

أحدهما : أنه الموافق لقراءة ابن كثير (آأن يؤتى) (١) بهمزتين ، أي : ألكراهية أن يؤتى قلتم ذلك .

والثاني : أنَ في الوجه الأول عمل ما قبل إلا فيما بعدها ، مع أنه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفًا .

وكالدعائية في قوله :

إنَّ الثَّمَانِينَ وَبُلِّغْتَهَا قَدْ أحْوَجَتْ سَمْعِي إلَى تَرْجُمَانْ (٢)

وقوله :

إنَّ سلَيمَى وَاللّه يَكْلَؤُها ضَنَّتْ بِشَيءٍ مَاكَانَ يَرْزَؤُهَا (٣)

وكالقَسَمِيَّة في قوله :

* إنِّي وَأسْطَارٍ ... البيت (٤) *

وكالتنزيهية في قوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ (٥) كذا مثل بعضهم .

وكالاستفهامية في قوله تعالى : ﴿ فَٱسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ ﴾ كذا مثل (٦) ابن مالك .

فأما الأولى (٧) فلا دليل فيها إذا قدر لهم خبرًا ، وما مبتدأ ، والواو للاستئناف لا عاطفة جملة على جملة ، وقُدِّر الكلام تهديدًا كقولك لعبدك : لك عندي ما تختار ، تريد بذلك إيعاده أو التهكم به ، بل إذا قدر « لهم » معطوفة على « للّه » و « ما » معطوفة على « البنات » ، وذلك ممتنع في الظاهر ، إذ لا يتعدى فعلُ الضمير المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظن وفقد وعدم نحو ﴿ فَلَا تَحْسِبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ﴾ (٨) فيمن ضم الباء ، ونحو : ﴿ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴾ (٩) ولا يجوز

---

(١) قال في السبعة (٢٠٧) كلهم قرأ ﴿ أَن يُؤْتَىٰٓ ﴾ لا غير ممدود إلا ابن كثير فإنه قرأ « ءان يؤتى » ممدودًا » قال في الحاشية رقم (٣) كأنه عدَّ الأصل : آأن يؤتى على الاستفهام فسهلت الثانية .

(٢) هذا البيت تقدم الحديث عنه وهو من الأمور التي تشتبه فيه المعترضة بالحالية ، وكالدعائية عطف على الدعائية في أحدها .

(٣) تقدم الحديث عنه والبيت مما تشتبه فيه المعترضة بالحالية في قوله « واللّه يكلؤها » هل هي دعاء أوخبر .

(٤) تقدم الحديثة عنه وهو يحتمل الأمرين في (وأسطار سطرن سطرًا) .

(٥) [النحل : ٥٧] والتنزيهة في سبحانه أي أسبحه .

(٦) [آل عمران : ١٣٥] . (٧) وهي آية : ويجعلون إلخ .

(٨) [آل عمران : ١٨٨] وهي قراءة ابن كثير وأبى عمرو . وانظر الإتحاف (١٨٣) .

(٩) [العلق : ٧] .

مثل : « زَيدٌ ضَرَبَهُ » تريد ضرب نفسه .

فإنما يصح في الآية العطف [1] المذكور إذا قدر أن الأصل ولأنفسهم ثم حذف المضاف ، وذلك تكلف [2] ، ومن العجب أن الفراء والزمخشري والحوفي قدروا العطف المذكور ولم يقدروا المضاف المحذوف ، ولا يصح العطف [3] إلا به .

وأما الثانية [4] فنصَّ هو وغيرُهُ على أن الاستفهام فيها بمعنى النفي ، فالجملة خبرية .

وقد فهم مما أوردته من أن المعترضة تقع طلبية أن الحالية لا تقع إلا خبرية ، وذلك بالإجماع [5] ، وأما قول بعضهم [6] في قول القائل :

٦٣٦ – * اطْلُبْ وَلَا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبِ [7] *

إن الواو للحال ، وإن لا ناهية ؛ فخطأ ، وإنما هي عاطفة إما مصدرًا يسبك من أنْ والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق ، أي : ليكن منك طلب وعدمُ ضجر ، أو جملةً على جملة ، وعلى الأول ففتحة تَضْجَرَ إعرابٌ ، ولا نافية ، والعطف مثله في قولك : « ائْتِنِي ولا أجْفُوَكَ » [8] بالنصب وقوله :

٦٣٧ – فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدعُوَ إنَّ انْدَى لِصَوتٍ أنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ [9]

وعلى الثاني فالفتحة للتركيب ، والأصل ولا تضجرنْ بنون التوكيد الخفيفة ، فحذفت للضرورة ، ولا ناهية ، والعطف مثله في قوله تعالى : ﴿ وَٱعْبُدُوا ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ [10] .

---

(١) [النحل : ٥٧] .

(٢) لأن فعل فاعل الضمير المتصل إنما تعدى إلى ظاهر لا إلى ضمير متصل والأولى عدمه . وتجعل الآية من غير الاعتراض .

(٣) حتى يتحدد بالعطف على البنات بتقدير هذا المضاف .

(٤) وهي آية ﴿ فَٱسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ إلخ ﴾ .

(٥) أي عند النحويين والطلبية لا تقع حالًا إلا بإضمار القول نحو جذب الليالي أبطئي أو أسرعي .

(٦) هو لأمين المحلي العروضي كما يقول الدسوقي (٥٤/٢) .

(٧) البيت لبعض المولدين كما يقول البغدادي في شواهده على المغني (٢٢٨/٦) ، قال : شرط الحالية أن تكون خبرية وقد غلط من قال ذلك ، وانظر العيني (٢١٧/٣) ، والهمع (٢٤٦/١) ، والأشموني (١٨٦/٢) ، وأوضح المسالك (١٠١/٢ ، ١٠٣) ، فلا ناهية ، والواو للحال ، والصواب أنها عاطفة والعجز : « فآفة الطالب أن يضجرا » .

(٨) فأجفوك : منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية ، وهي عاطفة مصدر مسبوك على مصدر متوهم .

(٩) البيت من الوافر لدثار بن شيبان النمري كما اعتمده البغدادي في الشواهد (٢٣٠/٦) والسيوطي (٨٢٧) ونسبه للحطيئة أو لربيعة بن جشم ، والشاهد فيه : نصب أدعو في جواب الأمر بأن مضمرة بعد واو المعية ، وأندى : أذهب لبعد الصوت ، وانظر الإنصاف (٥٣١/٢) ، وابن يعيش (٣٣/٧) ، والأشموني (٢٠٧/٣) .

(١٠) [النساء : ٣٦] .

الثاني : أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال كالتنفيس في قوله :

* وما أدري وَسَوفَ إخَالُ أدْرِي (١) *

وأما قول الحوفي في ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ (٢) : أن الجملة حالية فمردود ، وكلَنْ في ﴿ وَلَن تَفْعَلُوا ﴾ (٣) وكالشرط في ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ (٤) ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ﴾ (٥) ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذًى مِّن مَّطَرٍ أَوْ كُنتُم مَّرْضَىٰ أَن تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ ﴾ (٦) ﴿ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ (٧) ﴿ فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا ﴾ (٨) ﴿ فَلَوْلَا إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ۝ تَرْجِعُونَهَا ﴾ (٩) وإنما جاز « لأضربنه إن ذهب وإن مكث » لأن المعنى لأضربنه على كل حال إذ لا يصح أن يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد .

[واقترنت بالفا كذا بالواو وذكر الأصل هنا يا راوي]

والثالث : أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله :

٦٣٨ - وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوفَ يَأتِي كلُّ مَا قُدِرَا (١٠)

وكجملة : ﴿ فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾ (١١) في قولٍ وقد مضى ، وكجملة : ﴿ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ (١٢) الفاصلة بين ﴿ فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً ﴾ (١٣) وبين الجواب وهو : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ ﴾ (١٤) والفاصلة بين ﴿ وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴾ (١٥) وبين ﴿ فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ ﴾ وبين صفتيهما ، وهي ﴿ مُدْهَامَّتَانِ ﴾ في الأولى و ﴿ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ ﴾ في الثانية (١٦) ، ويحتملان تقدير مبتدأ ؛ فتكون الجملة إما صفة وإما مستأنفة .

---

(١) تقدم ذكره وهذا من الأمور التي تميز الجمل المعترضة من الحالية .

(٢) [الصافات : ٩٩] .

(٣) [البقرة : ٢٤] وتقدمت .

(٤) [محمد : ٢٢] .

(٥) [البقرة : ٢٤٦] .

(٦) [النساء : ١٠٢] .

(٧) [الأنعام : ١٥] .

(٨) [المزمل : ١٧] .

(٩) [الواقعة : ٨٦ : ٨٧] .

(١٠) البيت من الرجز ولا يعرف قائله : وجاء على أن جملة الاعتراض يجوز اقترانها بالفاء وهي « فعلم المرء ينفعه » وانظر الشذور (٢٨٣) والهمع (١/١٤٨) ، والبغدادي (٦/٢٣١) ، والسيوطي (٨٢٨) والصبان (١/٢٩٢) .

(١١) [النساء : ١٣٥] .

(١٢ ، ١٣، ١٤) [الرحمن : ٣٧، ٣٨، ٣٩] ﴿ فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ۝ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۝ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾ .

(١٥) [الرحمن : ٦٢، ٦٣، ٦٤] ﴿ وَمِن دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ۝ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۝ مُدْهَامَّتَانِ ﴾ .

(١٦) [الرحمن : ٧٠، ٧١، ٧٢] ﴿ فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ ۝ فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ۝ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ ﴾ .

الرابع : أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي :

٦٣٩ - يَا حَادِيي عِيرِهَا ، وَأَحْسَبُنِي أوجَدُ مَيتًا قُبَيلَ أفقِدُهَا
قِفَا قَلِيلًا بِهَا عَلَيَّ فَلَا أَقَلُّ مِنْ نَظْرَةٍ أزودُهَا [1]

قوله « أفقدها » على إضمار أن ، قوله « أقل » يروى بالرفع والنصب .

[في الاعتراض للبيانيينا ما اصطلحوا عنه ونحويِّينا]

تنبيه : للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين ، والزمخشريُّ يستعمل بعضها كقوله في قوله تعالى : ﴿ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ [2] : يجوز أن يكون حالًا من فاعل ﴿ نَعْبُدُ ﴾ أو من مفعوله لاشتمالها على ضميريهما ، وأن تكون معطوفة على ﴿ نَعْبُدُ ﴾ وأن تكون اعتراضية مؤكدة ، أي : مِنْ حالنا أنا مُخْلِصُون له التوحيد ، ويرد عليه مثل ذلك مَنْ لا يعرف هذا العلم كأبي حيان [3] توهمًا منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين .

[ثالثة ما فسرت ما أجملا وكم لها من مثل فحصلا]

الجملة الثالثة : التفسيرية ، وهي الفَضْلَة الكاشفة لحقيقة ما تليه ، وسأذكر لها أمثلة توضحها :

أحدها : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [4] فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى ، وهل هنا للنفي ، ويجوز أن تكون بدلًا منها إن قلنا إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل ، وهو قول الكوفيين ، وأن تكون معمولة لقول محذوف ، وهو حال مثل : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝ سَلَامٌ عَلَيْكُم ﴾ [5] .

الثاني : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [6] فخلقه وما بعده تفسيرٌ لمثل آدم ، لا باعتبار ما يُعْطِيه ظاهرُ لفظِ الجملة من كونه قدرَ جَسَدًا من

---

(١) البيت من البسيط يتمثل به ، وجيء به للدلالة على أن الجملة المعترضة يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت ، وهو في ديوان المتنبي (١/١٩٦) ، والبيت الثاني تقدم في بحث لا وانظر شواهد المغني للبغدادي (٦/٢٣١) ، وأقلُّ بالنصب على أنها اسم لا النافية للجنس والرفع على أن لا عاملة عمل ليس .

(٢) [البقرة : ١٣٣] ﴿ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَٰهًا وَاحِدًا ﴾ .

(٣) عرف الاعتراض بأنه الإتيان في أثناء الكلام أو في آخره أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو بأكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة أعم من أن تكون لدفع الإلباس ، وهذا الكلام تعريض من ابن هشام بشيخه أبي حيان بأنه لا يعرف علم البيان ؛ فإنه قال لا يصح أن تكون معترضة لأنه لا يقع في الآخر .

(٤) [الأنبياء : ٣] .

(٥) [الرعد : ٢٣، ٢٤] ﴿ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾ .

(٦) [آل عمران : ٥٩] .

طين ثم كُوِّنَ ، بل باعتبار المعنى ، أي : إن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمرِّ العادة وهو التولد بين أبوين .

والثالث : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ (1) فجملة تؤمنون تفسير للتجارة ، وقيل : مستأنفة معناها الطلب ، أي : آمنوا ، بدليل ﴿ يَغْفِرْ ﴾ بالجزم كقولهم : « اتقى اللَّه امرؤ فعل خيرًا يُثَبْ عليه » أي : ليتق اللَّه وليفعل يُثَبْ ، وعلى الأول فالجزم في جواب الاستفهام (2) ، تنزيلًا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال .

الرابع : ﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا ﴾ (3) وَجَوَّز أبو البقاء كونَهَا حالية على إضمار قد ، والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا .

الخامس : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ (4) إن قُدِّرت « إذا » (5) غير شرطية فجملة القول تفسير ليجادلونك ، وإلا فهي جواب إذا ، وعليهما فيجادلونك حال .

تنبيه : (6) المفسرة ثلاثة أقسام : مجردة من حرف التفسير كما في الأمثلة السابقة ، ومقرونة بأي كقوله :

* وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أي أَنْتَ مُذْنِبٌ (7) *

ومقرونة بأن ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾ (8) وقولك : « كَتَبْتُ إليه أنْ افْعَلْ » إن لم تقدر الباء قبل (9) أنْ .

السادس : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾ (10) فجملة ليسجننه قيل : هي مفسرة للضمير في بدا الراجع إلى البَدَاء المفهوم منه ، والتحقيقُ أنها جوابٌ لقسم مقدر ، وأن المفسر مجموع الجملتين ، ولا يمنع من ذلك كَونُ القسم إنشاء ، لأن المفسر هنا إنما هو المعنى المتحصل من الجواب ، وهو خبري لا إنشائي ، وذلك المعنى هو سَجْنُه عليه الصلاة والسلام ،

---

(1) [الصف : ١٠، ١٢] ﴿ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ... ﴾ .

(2) وهو ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ ﴾ ومثل : يُثَب بعد اتقى اللَّه وهي بمعنى الطلب .

(3) [البقرة : ٢١٤] ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ ... ﴾ .

(4) [الأنعام : ٢٥] .

(5) إذا كانت إذا ظرفية ويقول وما بعدها تفسير ، وإن كانت شرطية كانت جواب إذا ، ويجادلونك حال .

(6) هذا تنبيه كان من الواجب أن يتقدم أو يتأخر ليكون تلخيصًا لما سبق .

(7) تقدم ذكره والجملة المفسرة فيه بعد أي .

(8) [المؤمنون : ٢٧] والجملة مفسرة بعد أن وهي ﴿ اصْنَعِ الْفُلْكَ ﴾ .

(9) فإن قدرت الباء كانت أن مصدرية .

(10) [يوسف : ٣٥] .

فهذا هو البَدَاء [١] الذي بَدَا لهم .

ثم اعلم أنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مُفَسِّرَةً بنفسها ، ويقع ذلك في موضعين :

أحدهما : أن يكون المفسَّرُ إنشاء أيضًا ، نحو : « أَحْسِنْ إِلَى زَيدٍ أعطِهِ أَلفَ دِينَارٍ » .

والثاني : أن يكون مفردًا مؤدِّيًا معنى جملة نحو : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾ الآيَةَ [٢] .

وإنما قلنا فيما مضى أن الاستفهام مرادٌ به النفي تفسيرًا لما اقتضاه المعنى ، وأوجبته الصناعة لأجل الاستثناء المفرغ ، لا أن التفسير أوجَبَ ذَلكَ ، ونظيره « بَلَغَنِي عَنْ زَيدٍ كَلَامٌ واللَّه لأَفْعَلَنَّ كَذَا » .

ويجوز أن يكون ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾ جوابًا ﴿ لبَدَا ﴾ [٣] لأن أفعال القلوب لإفادتها التحقيقَ تجابُ بما يجاب به القَسَم ، قال :

٦٤٠ - * وَلَقَدْ عَلِمتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي [٤] *

وقال الكوفيون : الجملة فاعل ، ثم قال هشام وثعلب وجماعة : يجوز ذلك في كل جملة نحو « يُعْجِبُنِي تقوم » وقال الفراء [٥] وجماعة : جوازه مشروط بكون المسند إليها قلبيًّا ، وباقترانها بأداة مُعَلِّقة نحو : « ظَهَرَ لِي أَقَامَ زَيدٌ ، وعُلِمَ هَلْ قَعَدَ عَمْرٌو » وفيه نظر ؛ لأن أداة التعليق بأن تكون مانعةً أشبهُ من أن تكون مجوزة ، وكيف تعلق الفعل عما هو [٦] منه كالجزء؟ وبعد فعندي أن المسألة صحيحةٌ ، ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات ، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة الأخرى ، ألا ترى أن المعنى ظهر لي جوابُ أقام زيد ، أي : جواب قول القائل ذلك وكذلك في « علم أقعد عمرو » وذلك لا بُدَّ من تقديره دَفْعًا للتناقض ؛ إذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به .

---

(١) البداء : الأمر الخفي الذي يظهر بعد طلب ، وهو هنا سجن يوسف ﷺ .

(٢) [الأنبياء : ٣] وقد تقدمت و ﴿ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ ﴾ : استثناء مفرغ : وهو ما يوجب أن يكون الاستفهام هنا بمعنى النفي أي ما هذا إلا بشر .

(٣) وهو الجواب المقرون باللام المؤكد بالنون ، لأن القسم يدل على التحقيق وكذلك أفعال القلوب وهي هنا : بدا .

(٤) البيت للبيد من الكامل وانظر الخزانة (١٣/٤ ، ٣٣٢) ، والشذور (٣٥٦) والعيني (٤٠٥/٢) ، وأوضح المسالك (٣١٦/١) والكتاب (٤٥٦/١) وصدره : « صادفن منها غرة فأصبنه » ، وعجزه : « إن المنايا لا تطيش سهامها » والشاهد : أن علم نزل منزلة القسم ، وجملة لتأتين جوابه ، ولا تقتضي معمولًا .

(٥) اختلف العلماء في جواز مجيء الفاعل جملة فأجازها الكسائي ، والفراء بشرط كونه فعلًا قلبيًّا جازمًا ، وباقترانها بتعليق ، أما البصريون فيمنعون ذلك ، وانظر الأشموني (١٦٨/١) .

(٦) يجوز ذلك ابن هشام مع الاستفهام بخاصة مثل ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ ، والإسناد مضاف إلى محذوف جواب ذلك .

فإن قلت : ليس هذا مما تصح فيه الإضافة إلى الجمل (١) .

قلت : قد مضى ، عن قريب أن الجملة التي يرَاد بها اللفظُ يحكم لها بحكم المفردات .

السابع : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ (٢) زعم ابنُ عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل في قيل ، ضميرَ المصدرِ ، وجملة النهي مفسرة لذلك الضمير ، وقيل : الظرف نائب عن الفاعل فالجملة في محل نصب ، ويردّ بأنه لا تتم الفائدة بالظرف ، وبعدمه في ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ (٣) والصواب أن النائبَ الجملة ؛ لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ، فكيف انقلبَتْ مفسرة ؟ ، والمفعول به متعين للنيابة ، وقولهم : الجملة لا تكون فاعلًا ولا نائبًا عنه ، جوابه أن التي يراد بها لفظُها يحكم لها بحكم المفردات ، ولهذا تقع مبتدأ نحو : « لَا حَولَ ولَا قُوَّةَ إلَّا بالله كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الجنة » (٤) وفي المثل : « زَعَمُوا مَطِية الكَذِبِ » (٥) ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابط في نحو : « قولي لا إلهَ إلا اللّه » (٦) كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد .

الثامن : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ (٧) لأن وعد يتعدى لاثنين ، وليس الثاني هنا ﴿ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ ﴾ لأن ثاني مفعولي كَسَا لا يكون جملة ، بل هو محذوف ، والجملة مفسرة له ، وتقديره خيرًا عظيمًا أو الجنة ، وعلى الثاني فوجه التفسير إقامة السبب مقام المسبب ؛ إذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والأجر .

وقولي في الضابط « الفضلة » (٨) احترزتُ به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن ، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد ، ولها موضع بالإجماع ؛ لأنها خبر عن الحال أو في الأصل ، وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال في نحو « زَيدًا ضَرَبْتُهُ » ، فقد قيل : إنها تكون ذاتَ محل كما سيأتي ، وهذا القيد أهملوه ولا بدّ منه .

---

(١) الجملة مع الاستفهام يقصد بها المضاف المحذوف فهي من قبيل المفردات مثل الجملة المضافة لإذ وإذا يحكم لها بحكم المفردات .

(٢) [البقرة : ١١] ﴿ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ .

(٣) [الجاثية : ٣٢] ﴿ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ ﴾ .

(٤) انظر صحيح البخاري ، كتاب الدعوات ، وهي نصيحة الرسول ﷺ لعبد اللّه بن عباس رضي الله عنهما .

(٥) انظر مسند أحمد (١١٩/٤) ، وجامع الأصول (٣٤٤/١٢) ، وكل منهما مبتدأ قصد لفظه ، وما بعدها الخبر .

(٦) لأن الخبر نفس المبتدأ في المعنى .

(٧) [المائدة : ٩] .

(٨) سبق أن بين أن من الجمل التي لا محل لها من الإعراب الجملة المفسرة وهي الفضلة : وهي التي لا محل لها من الإعراب ، فخرج المفسرة لضمير الشأن فلها موضع من الإعراب معه ، وكذلك الجملة المفسرة في الاشتغال فهي ذات محل ، الكاشفة لحقيقة ما تليه خرج جملة الصلة ؛ لأنها كاشفة لحال ما تليه لا لحقيقته ، على أنها ليست فضلة لتوقف المعنى عليها فهي خارجة عن الجنس . انظر الدسوقي (٥٦/٢) .

مسالة : قولنا إن الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين (١) ، فزعم أنها بحسب ما تفسره فهي في نحو : « زيدًا ضربته » لا محل لها ، وفي نحو : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ (٢) ونحو : « زيد الخُبْزَ يأكله » بنصب الخبز – في محل رفع ، ولهذا يظهر الرفع إذا قلت آكِلُهُ ، وقال :

٦٤١ – * فَمَنْ نَحْنُ نؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ (٣) *

فظهر الجزمُ ، وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بَدَل ، ولم يُثْبِت الجمهورُ وقوعَ البيان والبدل جملة (٤) ، وقد بينت أن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة (٥) وإن حصل فيها تفسير ، ولم يثبُتْ جواز حذفِ المعطوف عليه عَطْفَ بيان ، واختلف في المبدل منه ، وفي البغداديات لأبي علي أن الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة فإنه قال ما ملخصه (٦) : إن الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله :

* لَا تَجْزَعِي إنْ مُنفِسًا أهْلَكْتُهُ (٧) *

مجزومان في التقدير ، وأنَّ انجزام الثاني ليس على البدلية ، إذ لم يثبت حذفُ المبدَل منه ، بل على تكرير إنْ ، أي : إنْ أهلكت مُنْفِسًا إن أهلكته (٨) ، وساغ إضمار إنْ وإن لم يجز إضمار لام الأمر إلَّا ضرورة لاتّساعهم فيها ، بدليل إيلائهم إياها الاسمَ ، ولأن تقدمها مُقَوٍّ للدلالة عليها ، ولهذا أجاز سيبويه (٩) « بمن تَـمْـرُر أمْرُرْ » ومنع « مَنْ تَضْرِبْ أنْزِلْ » لعدم دليل على المحذوف ، وهو « عليه » ، حتى تقول « عليه » وقال فيمن قال : « مَرَرْتُ برجلٍ صالح إنْ لا صالح فطالِح » بالخفض : إنه أسْهَل من إضمار رُبَّ بعد الواو .

---

(١) يرى الشلوبين أن الجملة المفسرة على حسب ما تفسره إن كان محل فلها محل والعكس صحيح .

(٢) [القمر : ٤٩] وخلقناه مفسرة لخبر إن الذي له محل فلتكن الجملة تبعًا له لها محل كذلك .

(٣) البيت لهشام المري وعجزه (ومن لا نُجِرهُ يمس منا مفزَّعًا) وهو من الطويل ، وجيء به على أن الشلوبين يزعم أن الجملة التفسيرية بحسب ما تفسره ، فجزم الجزم في نؤمنه تبعًا للمفسرة المجزومة والأصل فمن نؤمنه نحن نؤمن ، فحذف الفعل الأول . وانظر البغدادي (٢٣٣/٦) ، والمقتضب (٧٥/٢) ، والإنصاف (٦١٩) والخزانة (٦٤٠/٣) والهمع (٥٩/٢) ، والسيوطي (٨٢٩) .

(٤) كلام ابن هشام في عطف البيان سليم ، ولكن في البدل خطأ فيقع في الجملة مثل أقول ارحل لا تقيمن وأمدكم بما تعلمون أمدكم ، وانظر باب البدل في شرح الأشموني (٤٤٠/٢) .

(٥) أوضح المسالك (٥/٢) .

(٦) انظر البغداديات (١٨٢) .

(٧) تقدم الحديث عنه .

(٨) هذا التقدير يوضح ما ذهب إليه في التقدير ، وهو ما يقوم على التكرير لا على حذف المبدل منه .

(٩) أجازها لوجود الدال على المحذوف في الأولى ، وعدم جواز ذلك لعدم الدليل في المثال الثاني ، انظر الكتاب (١١٥/٣) .

ورب شيء يكون ضعيفًا [١] ثم يحسن للضرورة ، كما في « ضَرَب غلامه زيدًا » فإنه ضعيف جدًّا ، وحسن في نحو : « ضَرَبُوني وَضَرَبْتُ قَومَكَ » واستغنى بجواب الأولى عن جواب الثانية كما استغنى في نحو : « أزيدًا ظَنَنْتَه قائمًا » بثاني مفعول ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي ظننت المقدرة .

[رابعة ما وردت جوابا لقسم فحقق الصوابا]

الجملة الرابعة [٢] : **المجاب بها القسم** ، نحو : ﴿ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [٣] ونحو : ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ [٤] ومنه : ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ ﴾ [٥] ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ ﴾ [٦] يقدر لذلك ولما أشبهه القسم .

ومما يحتمل جواب القسم ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ [٧] وذلك بأن تقدرَ الواو عاطفة على ﴿ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ ﴾ فإنه وما قبله أجوبة لقوله تعالى : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ ﴾ [٨] وهذا مراد ابن عطية [٩] من قوله : هو قسم ، والواو تقتضيه ، أي : هو جواب قسم والواو هي المحصلة لذلك ؛ لأنها عطفت ، وتوهم أبوحيان عليه ما لا يتوهم على صغار [١٠] الطلبة ، وهو أن الواو حرف قسم ، فردَّ عليه بأنه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منفيًّا بإن .

[ومنه ما يخفى على الطلاب جدًّا فراجعه بذي الأبواب]

تنبيه : من أمثلة جواب القسم ما يخفى نحو : ﴿ أَمْ لَكُمْ أَيْمَٰنٌ عَلَيْنَا بَٰلِغَةٌ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ ﴾ [١١] ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [١٢] ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ

---

(١) الضرورات تبيح المحظورات فضرب غلامه زيدًا . لا يجوز لأن في الفاعل ضميرًا يعود على المفعول المتأخر لفظًا ورتبة ، وفيه إضمار قبل الذكر وجاز الإضمار في باب التنازع ، واستغنى بجواب الأولى عن جواب الثانية .

(٢) هذا من الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، وهي الجملة التي تقع جوابًا للقسم .

(٣) [يس : ٢، ٣] .

(٤) [الأنبياء : ٥٧] ﴿ بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ ﴾ .

(٥) [الهمزة : ٤] .

(٦) [الأحزاب : ١٥] ﴿ لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَٰرَ وَكَانَ عَهْدُ ٱللَّهِ مَسْـُٔولًا ﴾ .

(٧) [مريم : ٧١] ﴿ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴾ .

(٨) [مريم : ٦٨] ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا ۝ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ۝ ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِٱلَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا ﴾ .

(٩) جواب قسم .

(١٠) وتأثر أبو حيان بكلام ابن عطية ، وسار على طريقه ، وهذا أمر لا يجهله صغار الطلبة ، لأن ذلك يلزم حذف المجرور وبقاء الجار ، وحذف القسم والجواب منفي .

(١١) [القلم : ٣٩] .

(١٢) [البقرة : ٨٣] .

لَا تَسۡفِكُونَ دِمَآءَكُمۡ ﴾ [١] وذلك لأن أَخْذَ الميثاق بمعنى الاستخلاف ، قاله كثيرون منهم الزجاج ، ويوضحه ﴿ وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ ﴾ [٢] وقال الكسائي والفراء ومَنْ وافقهما : التقديرُ بأن لا تعبدوا [٣] إلا اللّه ، وبأن لا تسفكوا ، ثم حذف الجار ، ثم أن فارتفع الفعل ، وجوز الفراء أن يكون الأصل النهي ، ثم أخرج مخرج الخبر ، ويؤيده أن بعده ﴿ وَقُولُواْ ﴾ ﴿ وَأَقِيمُواْ ﴾ و ﴿ أُوتُواْ ﴾ . ومما يحتمل الجواب وغيره قولُ الفرزدق :

٦٤٢ – تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي ... نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ [٤]

فجملة النفي إما جواب لعاهدتني كما قال :

٦٤٣ – أَرَى مُحْرِزًا عَاهَدْتُهُ لَيُوافِقَنْ ... فَكَانَ كَمَنْ أَغْرَيْتُه بِخِلَافِ [٥]

فلا محل لها ، أو حال من الفاعل أو المفعول أو كليهما فمحلها النصب ، والمعنى شاهد للجوابية ، وقد يحتج للحالية بقوله أيضًا :

٦٤٤ – أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنَّنِي ... لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامِ [٦]

عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا ... وَلَاخَارِجًا مِنْ فِيَّ زُورُ كَلَامِ

وذلك أنه عطف « خارجًا » على محل جملة « لا أشتم » فكأنه قال : « حلفْتُ غيرَ شاتم ولا خارجًا » والذي عليه المحققون أن « خارجًا » مفعول [٧] مطلق ، والأصل ولا يخرج خروجًا ، ثم حذف الفعل وأناب الوصف عن المصدر ، كما عكس في قوله تعالى : ﴿ إِنۡ أَصۡبَحَ مَآؤُكُمۡ غَوۡرًا ﴾ [٨] لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلمًا في

---

(١) [البقرة : ٨٤] . (٢) [آل عمران : ١٨٧] .

(٣) فتكون أن هنا على رأيهم مصدرية لهذا التقدير .

(٤) البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه (٨٧٠) وانظر الكتاب (٤٠٤/١) ، والمقتضب (٢٩٥/٢ ، ٢٥٣/٣) والخصائص (٤٢٢/٢) ، وابن يعيش (١٣٢/٢) ، والبغدادي (٢٣٧/٦) ، والشاهد : أن جملة لا تخونني يحتمل أن تكون جواب القسم الذي هو عاهدتني ويحتمل أن تكون حالًا .

(٥) البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله ، والشاهد فيه : أن جملة ليوافقن جواب لعاهدته المنزل منزلة القسم لاغير وجملة (عاهدته ليوافقن) في موضع المفعول الثاني لأرى وانظر شواهد المغني للبغدادي (٢٤٠/٦) .

(٦) البيت من الكامل للفرزدق في ديوانه (٧٦٩/٢) ، والبغدادي (٢٤١/٦) ، والسيوطي (٨٢٩) ، والكتاب (١٧٣/١) والمقتضب (٢٦٩/٣ ، ٣١٣/٤) والخزانة (١٠٨/١ ، ٢٧٠/٢) والشاهد فيه : أن خارجًا معطوف على محل جملة لا أشتم الواقعة ، والرتاج : غلق الباب ، والحلفة : المرة الواحدة من الحلف .

(٧) على أن خارجًا مصدر بمعنى خروجًا أي لا يخرج خروجًا .

(٨) [الملك : ٣٠] ﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِنۡ أَصۡبَحَ مَآؤُكُمۡ غَوۡرًا فَمَن يَأۡتِيكُم بِمَآءٖ مَّعِينِۭ ﴾ وهنا أناب المصدر « غورًا » عن الوصف وهو (غائر) .

المستقبل ولا يتكلم بزور ، لا أنه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين على شيء آخر .

[وقال بعض لا يجوز أن ترى في خبر وردّ ذا فحررا]

مسألة : قال ثعلب : لا تقع جملة القَسَم خبرًا [1] ، فقيل في تعليله :

لأن نحو « لأفعلنّ » لا محل له ، فإذا بني على مبتدأ فقيل : « زَيدٌ ليفعلن » صار له موضع ، وليس بشيء ؛ لأنه إنما مَنَعَ وقوع الخبر جملة قسمية ، لا جملة هي جواب القسم ، ومُرَاده أن القسم وجوابه لا يكونان خبرًا ، إذ لا تنفكُّ إحداهما عن الأخرى ، وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل من الإعراب ، [2] كقولك : « قال زيدٌ : أقسم لأفعَلَنَّ » وإنما المانعُ عنده إما كونُ جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرًا ؛ لأن الجملتين ههنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء ، لأن الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى ، ولهذا منع بعضهم وقوعَهَا صِلة ، وأما كون الجملة - أعني جملة القسم - إنشائية ، والجملة الواقعة خبرًا لا بدّ من احتمالها للصدق والكذب ، ولهذا منع قوم من الكوفيين - منهم ابن الأنباري - أن يقال : « زَيدٌ اضْرِبه [3] ، وَزَيدٌ هَلْ جاءك » . وبعد فعندي أن كلًّا من التعليلين ملغي [4]

أما الأول : فلأن الجملتين مرتبطَتان ارتباطًا صارتا به كالجملة الواحدة ، وإن لم يكن بينهما عمل ، وزعم ابن عصفور أن السماع قد جاء [5] بوَصْل الموصول بالجملة القَسَمية وجوابها ، وذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ [6] قال : فما موصولة لا زائدة ، وإلا لزم دخولُ اللام على اللام ، انتهى . وليس بشيء ، لأن امتناع دخول اللام على اللام إنما هو لأمر لفظي ، وهو ثقل التكرار ، والفاصل يزيله ولو كان زائدًا ، ولهذا اكتفى بالألف فاصلة بين النونات [7] في « اذْهَبْنَانِّ » وبين الهمزتين في ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ [8] وإن كانت زائدة ، وكان الجيد أن يستدلَّ بقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾ [9] فإن قيل : تحتمل مَنْ الموصوفية ، أي : لفريقًا ليبطئن ، قلنا :

---

(١) أي جواب القسم فقط .

(٢) الذي يجوز هو جملة القسم وجوابه حقًّا حتى يكون لهما محل من الإعراب أما جملة القسم فقط فلا تجوز لعدم اشتمالها على الضمير .

(٣) لأنها ليست خبرية فلا يحتملان الصدق والكذب عندهم .

(٤) وهما : جملة القسم لعدم الضمير فيها ، أو كونها إنشائية فلا تحتمل الصدق والكذب .

(٥) هذا زعم ابن عصفور أن الجملة القسمية جاءت مع جوابها صلة للموصول بدليل الآية .

(٦) [هود : ١١١] ﴿ رَبُّكَ أَعْمَـٰلَهُمْ ﴾ .

(٧) الألف فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد في « اذهبنانِّ وهنا نونات ثلاث » .

(٨) [البقرة : ٦] ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ فالألف فاصلة بين الهمزتين .

(٩) [النساء : ٧٢] فمن موصولة في محل نصب أو اسم إنَّ وجمله ليبطئن قسميته صلة .

وكذا ما في الآية [١] ، أي : لقومٌ ليوفينهم ، ثم إنه لا يقع صفة إلا ما يقع صلة ، فالاستدلال ثابت ، وإن قدرت صفة ، فإن قيل : فما وَجْهه والجملة الأولى إنشائية ؟ قلت : جاز لأنها غير مقصودة ، وإنما المقصود جملة الجواب ، وهي خبرية ، ولم يُؤْتَ بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد ، لا للتأسيس .

وأما الثاني : فلأن الخبر الذي شَرْطُهُ احتمالُ الصدق والكذب الخبر الذي هو قَسيم الإنشاء ، لا خبر المبتدأ ، للاتفاق على أن أصله الإفراد ، واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام ، وعلى جواز « أين زيد ؟ وكيف عمرو ؟ » وزعم ابن مالك أن السماع ورد بما مَنَعه ثعلب وهو قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِى ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [٢] ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم ﴾ [٣] ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ ﴾ [٤] وقوله :

٦٤٥ - *جشأتْ فقلتُ : اللَّذْ خَشِيتِ ليأتِيَنْ [٥]*

وعندي لما استدل به تأويل لطيف ، وهو أن المبتدأ في ذلك كله ضمن معنى الشرط ، وخبره منزل منزلة الجواب ، فإذا قدر قبله قسم كان الجواب له ، وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفًا للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله [٦] ، ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة [٧] نحو : ﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾ [٨] التقدير : والله ليمسنَّ إن لم ينتهوا يمسس .

تنبيه : وقع لمكي وأبي البقاء وَهْم في جملة الجواب ، فأعربَاها إعرابًا يقتضي أن لها موضعًا .

فأما مكي فقال في قوله تعالى : ﴿ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ ﴾ [٩] إن ليجمعنكم بدل من الرحمة ، وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره ، ولكنه زعم أن اللام بمعنى أن المصدرية

---

(١) بخلاف (ما) في لما ليوفينهم حيث يحتمل أن تكون زائدة أو موصولة ، فتطرق الاحتمال في دليل ابن عصفور ، وبذلك يسقط به الاستدلال .

(٢) [العنكبوت : ٩] . (٣) [العنكبوت : ٥٨] .

(٤) [العنكبوت : ٦٩] .

(٥) البيت من الكامل ولا يعرف قائله وجشأت : نهضت . مناص : هرب ، وتتمته : « وإذا أتاك ثلاث حين مناص » وانظر : شواهد البغدادي (٦/٢٤٥) ، والسيوطي (٨٣٠) فقد جاءت الجملة القسمية خبرًا وهذا رد على ثعلب .

(٦) وأصبح حكمه حكم من يستغنى عنه لدليل مسبق .

(٧) أي التمهيد والإعلان على أن الجواب للقسم .

(٨) [المائدة : ٧٣] ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(٩) [الأنعام : ١٢] ﴿ قُل لِّمَن مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُل لِّلَّهِ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ ﴾ وفي حاشيتي الأمير والدسوقي ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ ... إلخ ﴾ [الأنعام : ٥٤] والاستدلال بها قائم ولا ضرر .

وأن من ذلك ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ﴾ [1] أي : أن يسجنوه ، ولم يثبت مجيء اللام مصدرية ، وخلط مكي فأجاز البدلية مع قول أن اللام لامُ جواب القسم ، والصواب [2] أنها لام الجواب ، وأنها منقطعة مما قبلها إن قدر قسم أو متصلة به اتصال الجواب بالقسم إن أجرى « بَدَا » مجرى أقسم كما أجرى علم في قوله :

* وَلَقَدْ عَلِمْتُ لتأتينَّ مَنِيَّتِي [3] *

وأما أبو البقاء فإنه قال في : ﴿ لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ ﴾ الآية [4] مَنْ فتح اللام ففي « ما » وجهان :

أحدهما : أنها موصولة مبتدأ ، والخبر إما ﴿ مِّن كِتَٰبٖ ﴾ أي : للذي آتيتكموه من الكتاب ، أو ﴿ لَتُؤۡمِنُنَّ بِهِۦ ﴾ ، واللام جواب القسم ، لأن أخذ الميثاق قسم ، وجاءكم عطف على « آتيتكم » ، والأصل ثم جاءكم به ، فحذف عائد ما ، أو الأصل مصدِّق له ، ثم ناب الظاهرُ عن المضمر ، أو العائد ضمير استقر الذي تعلقت به مع .

والثاني : أنها شرطية ، واللام موطئة ، وموضع « ما » نصب بآتَيتُ ، والمفعول الثاني ضمير المخاطب ، ومن كتاب مثل من آية في ﴿ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ ﴾ [5] اهـ . ملخصًا ، وفيه أمور :

أحدها : أن إجازته كون ﴿ مِّن كِتَٰبٖ ﴾ خبرًا فيه الإخبار عن الموصول قبل كمال صلته ، لأن ﴿ ثُمَّ جَآءَكُمۡ ﴾ عطف على الصلة .

الثاني : أن تجويزه كون ﴿ لَتُؤۡمِنُنَّ ﴾ خبرًا مع تقديره إياه جوابًا لأخذ الميثاق يقتضي أن له موضعًا ، وأنه لا موضع [6] له ، وإنما كان حقه أن يقدر جوابًا لقسم محذوف ، ويقدر الجملتين خبرًا ، وقد يقال : إنما أراد بقوله : « اللام جواب القسم لأن أخذ الميثاق قسم » ، أن أخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة ، ومجموع الجملتين الخبر ، وإنما سَمَّى ﴿ لَتُؤۡمِنُنَّ ﴾ خبرًا ؛ لأنه الدال على المقصود بالأصالة ، لا أنه وحده هو الخبر بالحقيقة وأنه لا قسم مقدر ، بل أخذ اللّه

---

(١) [يوسف : ٣٥] وقد تقدمت .

(٢) أي لام جواب القسم وليست مصدرية بمن أن .

(٣) تقدم الحديث عنه واللام فيه جواب القسم ، ولذلك أكد الفعل لتأتينَّ .

(٤) [آل عمران : ٨١] ﴿ وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ ثُمَّ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مُّصَدِّقٞ لِّمَا مَعَكُمۡ لَتُؤۡمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ... ﴾ وانظر إلى كتابه إملاء ما منَّ به الرحمن حيث ذكر ذلك فيه ، ونقله ابن هشام (١٤٢/١) بتصرف جيد .

(٥) [البقرة : ١٠٦] ﴿ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآ ﴾ .

(٦) لأن جواب القسم لا موضع له من الإعراب .

ميثاق النبيين هو جملة القسم [١] ، وقد يقال : لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكره للاتفاق على أن وجود المضارع مفتتحًا بلام مفتوحة ، مختتمًا بنون مؤكدة دليلٌ قاطع على القسم ، وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه .

والثالث : أن تجويزه كون العائد ضمير استقر يقتضي عود ضميرٍ مفرد إلى شيئين معًا ، فإنه عائد إلى الموصول [٢] .

والرابع : أنه جوز حذف العائد المجرور مع أن الموصول غير مجرور [٣] ، فإن قيل : اكتفى بكلمة به الثانية فيكون كقوله :

٦٤٦ – وَلَوَ أنَّ مَا عَالَجْتُ لِينَ فُؤَادِها فَقَسَا اسْتُلِينَ بِهِ لَلآنَ الجَنْدَلُ [٤]

قلنا : قد جوز على هذا الوجه عَود به المذكورة إلى الرسول ، لا إلى ما .

والخامس : أنه سمى ضمير ﴿ ءَاتَيْتُكُم ﴾ مفعولًا ثانيًا ، وإنما هو مفعول أول .

مسألة : زعم الأخفش في قوله :

إذَا قَالَ : قَدْنِي ، قَالَ : بِالله حَلْفَةً لَتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إنَائِكَ أجْمَعَا [٥]

أنَ « لتغني » جواب القسم ، وكذا قال في : ﴿ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾ [٦] لأن قبله ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا ﴾ الآية [٧] ، وليس فيه ما يكون ﴿ وَلِتَصْغَىٰٓ ﴾ معطوفًا ، والصواب خلاف قوله ؛ لأن الجواب لا يكون إلا جملة ، ولام كي وما بعدها في تأويل المفرد ، وأما ما استدل به فمتعلَّق اللام فيه محذوف ، أي : لتشربَنَّ لِتُغْني

---

(١) فأخذ الميثاق قسم ، ولتؤمنن به جواب لهذا القسم .

(٢) وهما موصولان ما في قوله ﴿ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم ﴾ ، وما في قوله ﴿ لِّمَا مَعَكُمْ ﴾ مع أنه عائد على الموصول الثاني فقط وهو لما معكم .

(٣) لأنه أعرب (ما) في ﴿ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم ﴾ مبتدأ فهو محل رفع ، أو أنها في موضع نصب تأنيث على أن ما شرطية . فهذا كلام غير سليم .

(٤) البيت للأحوص الأنصاري وهو من الكامل في ديوانه (١٥٢) وشواهد البغدادي (٢٤٦/٦) ، والسيوطي (٨٣٠) والخزانة (٢٤٨/١) ، والهمع (٩٠/١) ، والدرر (٦٨/١) ، والشاهد : أن الأصل : لو أن ما عالجت به ، فحذف العائد المجرور على خلاف القياس اكتفاء بالمذكور بعد استلين ، فإنه عائد على ما الموصولة أيضًا .

(٥) تقدم الحديث عنه حيث زعم الأخفش أن لتغني جواب القسم .

(٦) وذلك مثل قوله في الآية الكريمة لتصغى الآية رقم (١١٣) من الأنعام ﴿ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾ .

(٧) [الأنعام : ١١٢] ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾ .

عني ، وفعلنا ذلك لتصغى .

[خامسة ما وقعت جوابا لغير شرط جازم لوتابا
أو جازم خال من الفا أو لذا كلو إذا لولا وكيف يحتذى]

الجملة الخامسة [١] : **الواقعة جوابًا لشرطٍ غير جازم مطلقًا ، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية** ، فالأول جواب لو ولولا ولمَّا وكيف ، والثاني نحو « إنْ تَقُمْ أَقُمْ ، وإنْ قمْتَ قمْتُ » أما الأول : فلظهور الجزم في لفظ الفعل ، وأما الثاني : فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل ، لا الجملة بأسرها [٢] .

[سادسة ما وقعت صلة أي حرف أو اسم مطلقًا أيا أخي]

الجملة السادسة [٣] : **الواقعة صلةً لاسم أو حرف** ؛ فالأول نحو : « جَاءَ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ » فالذي في موضع رفع ، والصلة لا محل لها ، وبلغني عن بعضهم أنه كان يُلقِّن أصحابه أن يقولوا : إن الموصول وصلته في موضع كذا ، محتجًا بأنهما ككلمة واحدة ، والحق ما قدمتُ لك ، [٤] بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو : « لِيَقُمْ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ ، وَلأَلْزمَنَّ أَيَّهمْ عِنْدَكَ ، وامْرُرْ بِأَيِّهِمْ هُوَ أَفْضَلُ » وفي التنزيل ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾ ، [٥] وقرئ ﴿ أيهُمْ أَشَدُّ ﴾ [٦] بالنصب ، وروي :

* فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ [٧] *

بالخفض ، وقال الطائي :

٦٤٧ – * فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا [٨] *

وقال العقيلي :

---

(١) من الجمل التي لا محل لها من الإعراب كسابقاتها الأربعة .

(٢) إن قلت : إن ذاكرت نحجت . ففعل الشرط « ذاكر » في محل جزم لا الجملة وأما الجواب فالجملة كلها وهي في محل جزم .

(٣) أي من الجمل التي لا محل لها من الإعراب كذلك .

(٤) من أن الصلة لا محل لها ، والموصول له محل أما مجموعها فلا يقال إن له محلًا أو ليس له محل .

(٥) [فصلت : ٢٩] .

(٦) [مريم : ٦٩] والنصب قراءة طلحة بن مصرف ، وعن معاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء ، انظر الكشاف (٤١٩/٢) .

(٧) تقدم الحديث عنه .

(٨) هذا عجز بيت لمنظور بن سحيم الفقعسي ، كما قال البغدادي (٢٥٠/٦) ، والسيوطي (٨٣٠) وابن يعيش (١٤٨/٣) ، والعيني (١٢٧/١ ، ٤٣٦) ، وصدره : « فإما كرام موسرون لقيتهم » وجاءت ذو معربة عند طيئ .

٦٤٨ - * نَحْنُ الَّذون صَبَّحُوا الصَّبَاحَا [١] *

وقال الهذيلي :

٦٤٩ - * هُمُ اللَّاؤُونَ فَكُّوا الغلَّ عَنِّي [٢] *

والثاني نحو : « أعجَبَنِي أن قُمْتَ ، أو مَا قُمْتَ » إذا قلنا بحرفية ما المصدرية ، وفي هذا النوع يقال : الموصول وصلته في موضع كذا ، لأن الموصول حرف فلا إعراب له ، لا لفظًا ولا محلًا ، وأما قول أبي البقاء في ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ [٣] أن ما مصدرية ، وصلتها ﴿ يَكْذِبُونَ ﴾ وحكمه مع ذلك بأن يكذبون في موضع نصب خبرًا لكان ، فظاهِرُهُ متناقض ، ولعل مراده أن المصدر إنما ينسبك من ما ويكذبون ، لا منها ومن كان ، بناء على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي [٤] ، وأبي الفتح وآخرين إن كان الناقصة لا مصدر لها .

[سابعة إن تبعت مالا محل له وتم حكمها كما حصل]

الجملة السابعة [٥] : **التابعة لما لا محل له** ، نحو : « قام زيد ولم يقم عمرو » إذا قدرت الواو عاطفة ، لا واو الحال .

* * *

(١) البيت لرؤبة وقيل لليلى الأخيلية وعجزه « يوم النخيل غارة ملحاحًا » حيث جاز إعراب الذين على حد إعراب الجمع المذكر فرفع بالواو ، وانظر إليه في شواهد المغني (٢٥٣/٦) ، والسيوطي (٨٣٢) والعيني (٤٢٦/١) ، والهمع (٦١/١ ، ٨٣) ، والأشموني (١٤٩/١) وفي النوادر قائله أبو حرب بن الأعلم .

(٢) هذا صدر بيت للهذلي وعجزه : « بمَرْوَ الشاهجان وُهمْ جناحي » من الوافر وانظر البغدادي (٢٥٥/٦) والسيوطي (٨٣٣) مكتفيًا بصدره ، واللاؤون في الرفع واللائين في النصب والجر لغة هذيل ، ومرو الشاهجان من بلاد فارس .

(٣) [البقرة : ١٠] .

(٤) انظر ابن يعيش باب كان وأخواتها .

(٥) نلخص لك مواضع الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، وهي التي لا تقع موقع المفرد ، وهي سبعة :-
١ - الابتدائية أو المستأنفة . ٢ - المعترضة . ٣ - المفسرة . ٤ - المجاب بها القسم . ٥ - الواقعة جوابًا للشرط .
٦ - الواقعة صلة . ٧ - التابعة لما لا محل له .

الجمل التي لها محل من الإعراب [(١)] [٦٥٠ - ٦٧٢]

[موضعها رفع في الابتدا وإنَّ والنصب في كان وفي كاد زكن]

وهي أيضًا سبع :

الجملة الأولى : الواقعة خبرًا ، وموضعها رفع في بابي المبتدأ وإنَّ ، ونصب في بابي كان وكاد ، واختلف في نحو : « زَيدٌ اضربْهُ ، وعَمْرٌو هَلْ جَاءَكَ » فقيل : محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية ، وهو صحيح ، وقيل : نصب بقول مضمر هو الخبر ، بناء على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبرًا ، وقد مرَّ إبطاله [(٢)] .

[أو وقعت حالًا كذا مفعولا فمنه ما حكوا كذا قد قيلا]

الجملة الثانية : الواقعة حالًا ، وموضعها نصب ، نحو : ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ [(٣)] ونحو : ﴿ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ ﴾ [(٤)] ﴿ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴾ [(٥)] ومنه ﴿ مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ [(٦)] فجملة استمعوه حال من مفعول يأتيهم ، أو من فاعله ، وقرئ [(٧)] (محدثًا) لأن الذكر مختص بصفته مع أنه قد سبق بالنفي .

فالحالان على الأول – وهو أن يكون استمعوه حالًا من مفعول يأتيهم – مثلهما في قولك : « ما لقي الزَّيدَين عَمْرٌو مُصْعِدًا إلَّا مُنْحَدِرَين » وعلى الثاني – وهو أن يكون جملة ﴿ ٱسْتَمَعُوهُ ﴾ حالًا من فاعل ﴿ يَأْتِيهِم ﴾ – مثلُهما في قولك : « ما لقي الزَّيدَينِ عَمْروٌ راكبًا إلا ضَاحِكًا » وأما ﴿ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ فحال من فاعل ﴿ ٱسْتَمَعُوهُ ﴾ فالحالان متداخلتان ، ولاهية حال من فاعل ﴿ يَلْعَبُونَ ﴾ وهذا من التداخل أيضًا ، أو من فاعل ﴿ ٱسْتَمَعُوهُ ﴾ فيكون من التعدد لا من التداخل [(٨)] .

ومن مثل الحالية أيضًا قولُهُ عليه الصلاة [(٩)] والسلام : « أَقْرَب مَا يَكُون العَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهوَ

---

(١) وهي التي يحل محلها المفرد بخلاف التي لا محل لها من لا يحل المفرد محلها .
(٢) أي لأن الخبر المحتمل للصدق والكذب إنما هو المقابل للإنشاء لا خبر المبتدأ على ما ذكر .
(٣) [المدثر : ٦] . (٤) [النساء : ٤٣] .
(٥) [الشعراء : ١١١] .
(٦) [الأنبياء : ٢] ﴿ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ ﴾ .
(٧) وهي قراءة زيد بن علي نصبًا على الحال ، انظر البحر المحيط (٦/٢٩٦) .
(٨) جملة استمعوه في محل نصب حال من المفعول في يأتيهم ، أو من فاعله وهو الضمير المستتر ، وجملة ﴿ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ حال من فاعل استمعوه ، ﴿ لَاهِيَةً ﴾ من واو الجماعة في ﴿ يَلْعَبُونَ ﴾ فهي أحوال متداخلة ، فإن كان الحال من فاعل ﴿ ٱسْتَمَعُوهُ ﴾ فلا تداخل وإنما تعدد .
(٩) هذا الحديث الشريف موجود في كتاب الصلاة من صحيح مسلم .

سَاجِدٌ » وهو من أقوى الأدِلَةِ على انتصاب « قائمًا » في « ضَرْبِي زَيدًا قائمًا » على الحال ، لا على أنه خبر لكان محذوفة ، إذ لا يقترن الخبر بالواو ، وقولك : « مَا تَكَلَّمَ فُلَانٌ إلاَّ قَالَ خَيرًا » ، كما تقول : « ما تكلم إلا قائلًا خيرًا » ، وهو استثناء مفرغ من أحوال عامة محذوفة [١] ، وقول الفرزدق :

بِأَيدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سيُوفَهمْ وَلَمْ تَكْثُرِ القَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ [٢]

لأن تقدير العطف مفسد للمعنى ، وقول كعب ﷺ :

٦٥٠ - « صَافٍ بِأَبْطَحَ أضْحَى وَهْوَ مَشْمُولُ [٣] » .

وأضحى تامة [٤] .

الجملة الثالثة : الواقعة مفعولًا ، ومحلها النصب إن لم تَنُبْ عن فاعل ، وهذه النيابة مختصة بباب القول نحو : ﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾ [٥] لما قدمناه من أن الجملة التي يُرَاد بها لفظُها تنزل منزل الأسماء المفردة .

قيل : وتقع أيضًا في الجملة المقرونة بمعلَّقٍ ، نحو : « عُلِمَ أَقَامَ زَيدٌ » وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلًا ، وحملوا عليه ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ [٦] ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ [٧] ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾ [٨] والصواب خلاف ذلك ، وعلى قول هؤلاء فيزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلًا .

فإن قلت : وينبغي زيادتها على ما قدمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبي [٩] المعلق

---

(١) الخبر لا يقترن بالواو وقوله ﷺ : « **وهو ساجد** » حال ، وقائلًا في المثال حال أيضًا وهو استثناء من عام محذوفه ، أي ما تكلم في حالاته إلا قائلًا خيرًا .

(٢) هذا البيت تقدم ذكره والشاهد فيه : دخول الواو على الجملة الفعلية الحالية .

(٣) هذا عجز بيت لكعب بن زهير وصدره « شجَّت ندى شبم من ماء محنية » شجت : مزجت . شبم : الماء البارد ، مشمول هبت عليه ريح الشمال وهذا وصف للخمر وجيء على أن جملة « وهو مشمول » حال وقد اقترنت بالواو الحالية ، وهو في ديوانه (٧) والبغدادي (٢٥٨/٦) والسيوطي (٨٣٣) .

(٤) أي تحتاج إلى مرفوع فقط وهو فاعلها .

(٥) [المطففين : ١٧] .

(٦) [إبراهيم : ٤٥] وجملة كيف فعلنا بهم فاعل لتبين لأنها علقت بالاستفهام .

(٧) [السجدة : ٢٦] وجملة ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ ﴾ فاعل ؛ لأنها علقت كسابقتها بالاستفهام .

(٨) [يوسف : ٣٥] وجملة ﴿ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾ فاعل لبدا ، وقصد في الجميع لفظه ، فنزل منزلة المفردات .

(٩) الفعل القلبي : الذي لا تردد فيه ، وإنما فيه حسم .

بالاستفهام فقط نحو : « ظَهَرَ لي أَقَامَ زَيدٌ » (١) .

قلت : إنما أَجَزْتُ ذلك على أن المسند إليه مضاف محذوف ، لا الجملة . وتقع الجملة مفعولًا في ثلاثة أبواب :

أحدها : باب الحكاية بالقول أو مرادفه فالأول نحو : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ (٢) وهل هي مفعول به أو مفعول مطلق نَوعِيٌّ كالقُرْفُصَاء في « قَعَدَ القُرْفُصَاء » ، إذ هي دالة على نوع خاص من القول ، فيه مذهبان ، ثانيهما : اختيار ابن الحاجب ، قال : والذي غَر الأكثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في « علمت لَزَيدٌ مُنْطَلِقٌ » وليس كذلك ؛ لأن الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا (٣) ، اهـ . والصوابُ قولُ الجمهور ؛ إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة كما يخبر عن زيد من « ضَرَبْتُ زَيدًا » بأنه مضروب (٤) ، بخلاف القرفصاء في المثال ، فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة ، لأنها نفس القعود ، وأما تسمية النحويين الكلام قولًا فكتسميتهم إياه لفظًا ، وإنما الحقيقة أنه مقول وملفوظ .

والثاني : نوعان : ما معه حرف التفسير كقوله :

وَتَرْمِينَنِي بالطَّرْفِ أي أنْتَ مذهبٌ وَتَقْلِينَنِي لكِنَّ إيَّاكِ لَا أَقْلِي (٥)

وقولك : « كَتَبْتُ إليه أنِ افْعَلْ » إذا لم تقدر باء الجر ، والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا موضع لها ، وما ليس معه حرف التفسير ، نحو : ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ ﴾ (٦) ونحو : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَٰبُنَيَّ ٱرْكَب مَّعَنَا ﴾ (٧) وقراءة بعضهم ﴿ فَدَعَا رَبَّهُۥٓ إني مَغْلُوبٌ ﴾ (٨) بكسر الهمزة ، وقوله :

٦٥١ - رَجُلَانِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا إنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا عُرْيَانَا (٩)

---

(١) أي الحقيقة الفاعل مضاف محذوف أي ظهر لي جواب أقام زيدًا إلخ ، مثل الجمل المضافة إلى ظروف الزمان المبهمة مثل إذ فنصص الإضافة إلى مصدر الفعل .

(٢) [مريم : ٣٠] .

(٣) هذا تعليل لاختيار الأكثرين المفعول المطلق والأولى المفعول به ؛ لأنهما مفترقان ، فالجملة نفس القول والعلم غير المعلوم .

(٤) أي وقع عليه الضرب .

(٥) تقدم الحديث عنه والجملة قد اقترنت بأي وهي حرف تفسير .

(٦) [البقرة : ١٣٢] . (٧) [هود : ٤٢] .

(٨) [القمر : ١٠] والقراءة بالكسر على أنها مقول القول ، أي قال : إني مغلوب .

(٩) هذا رجز لا يعرف قائله على أنه روي بكسر همزة إنا لأنه محكي بقول محذوف تقديره : وقالا إنا رأينا ، وانظر البغدادي (٢٥٨/٦) ، والخصائص (٣٣٨/٢) ، والخزانة ، (٢٣/٤) ، والسيوطي (٨٣٣) والرجل العريان النذير بالشر على عادة العرب .

روي بكسر « إنَّ » فهذه الجمل في محل نصب اتفاقًا ، ثم قال البصريون : النصب بقول مقدر ، وقال الكوفيون : بالفعل المذكور (١) ، ويشهد للبصريين التصريحُ بالقول في نحو : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى ﴾ (٢) ونحو : ﴿ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا ۝ قَالَ رَبِّ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى ﴾ (٣) وقول أبي البقاء في قوله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ ۖ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ (٤) إن الجملة الثانية في موضع نصب بيوصي ، قال : لأن المعنى يفرض لكم أو يشرع لكم في أمر أولادكم ، إنما يصح هذا على قول الكوفيين ، وقال الزمخشري (٥) : إن الجملة الأولى إجمال ، والثانية تفصيل لها ، وهذ يقتضي أنها عنده مفسرة ولا محل لها ، وهو الظاهر .

تنبيهات – الأول : من الجمل المحكية ما قد يخفى ، فمن ذلك في المحكية بعد القول ﴿ فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَآ ۖ إِنَّا لَذَآئِقُونَ ﴾ (٦) والأصل إنكم لذائقون عذابي ، ثم عدل إلى التكلم ، لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم ، كما قال :

٦٥٢ – **ألم ترَ أنِّي يومَ جَوِّ سُوَيقَةٍ ... بَكَيتُ فَنادَتْنِي هنَيدَةُ مَالِيَا** (٧)

والأصل مالك ، ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى القول ﴿ أَمْ لَكُمْ كِتَٰبٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ۝ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ ﴾ (٨) أي : تدرسون فيه هذا اللفظ ، أو تدرسون فيه قولنا هذا الكلام، وذلك إما على أن يكونوا خُوطِبُوا بذلك في الكتاب على زعمهم ، أو الأصل إن لهم لما يتخيرون ، ثم عدل إلى الخطاب عند مواجهتهم ، وقد قيل في قوله تعالى : ﴿ يَدْعُوا۟ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ﴾ (٩) إن يدعو في معنى يقول مثلها في قول عنترة :

٦٥٣ – **يَدْعُونَ عَنترُ وَالرِّمَاحُ كَأنَّها ... أشْطَانُ بِئرٍ في لَبَانِ الأدْهَمِ** (١٠)

---

(١) يجعلون الجمل في محل نصب بالفعل المذكور كالبيت السابق .

(٢) [هود : ٤٥] .

(٣) [مريم : ٣، ٤] ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ .

(٤) [النساء : ١١] وانظر إملاء ما من به الرحمن (١/١٦٩) .

(٥) انظر الكشاف (١/٢٥١) .

(٦) [الصافات : ٣١] .

(٧) البيت من الطويل للفرزدق ، وهو في ديوانه (٨٩٥) وجيء به على أن الأصل في القصد : مالك لأنه خطاب فيها له ، ولكنه عدل عنه ، فحكى قولها بالمعنى ؛ لأن المخاطب هو المتكلم ، وجو سويقة : موضع ، وهي قرية من المدينة ، وانظر البغدادي(٦/٢٦٢) ، والسيوطي(٨٣٣) ، وقال : إن البيت مطلع قصيدة يهجو فيها جريرًا ، وهي أول قصيدة هجاه بها .

(٨) [القلم : ٣٧، ٣٨] .

(٩) [الحج : ١٣] ﴿ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ وَلَبِئْسَ ٱلْعَشِيرُ ﴾ .

(١٠) البيت من معلقة عنترة وهو من الكامل ، والشاهد فيه : أن جملة (ياعنترُ) بضم الراء ، وتقدير يا عنتر محكية بقول محذوف ومفهومه أن فيمن فتح الراء لا بكونه كذلك ، وليس الأمر كذلك ، بل يحتمل وجهين وانظر شواهد =

فيمن رواه « عَنْتَرُ » بالضم على النداء ، وإن مَنْ مبتدأ ، و ﴿ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ ﴾ خبره ، وما بينهما جملة اسمية صلة ، وجملة مَنْ وخبرها محكية بيدعو ، أي أن الكافر يقول ذلك في يوم القيامة ، وقيل : مَنْ مبتدأ حذف خبره : أي : إلهه ، وإن ذلك حكاية لما يقول في الدنيا ، وعلى هذا فالأصل يقول : الوثنُ إلهُه ، ثم عبر عن الوثن بمَنْ ضرُّه أقرب من نفعه ، تشنيعًا على الكافر .

الثاني : قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو : « أتَقُولُ مُوسى في الدَّارِ » فلك أن تقدر موسى مفعولًا أول ، وفي الدار مفعولًا ثانيًا على إجراء القول مجرى الظن ، ولك أن تقدرهما مبتدأ وخبرًا على الحكاية كما في قوله تعالى : ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ ﴾ الآية [1] ، ألا ترى أن القول قد استوفى شروط إجرائه مجرى الظن ومع هذا جيء بالجملة بعده محكية .

الثالث : قد يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها ، وذلك نحو : « أوَّلُ قَولي [2] : إنِّي أحْمَدُ اللَّه » إذا كسرت إنَّ ؛ لأن المعنى أول قولي هذا اللفظ ، فالجملة خبر لا مفعوله ، خلافًا لأبي علي ، زعَمَ أنها في موضع نصب بالقول [3] ، فبقي المبتدأ بلا خبر فقدر موجودٌ أو ثابت ، وهذا المقدَّر يستغنى عنه ، بل هو مفسد للمعنى ؛ لأن « أول قولي : إني أحمد اللَّه » باعتبار الكلمات إن وباعتبار الحروف الهمزة ، فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأن ذلك الأول ثابت ، ويقتضي بمفهومه أن بقية الكلام غير ثابت ، اللهم إلا أن يقدر أول زائدًا ، والبصريون لا يجيزونه [4] ، وتبع الزمخشري أبا علي في التقدير المذكور ، والصوابُ خلاف قولهما [5] ، فإن فتحت فالمعنى حمدُ اللَّه ، يعني بأي عبارة كانت [6] .

= البغدادي (٦/١٦٦) والسيوطي (٨٣٤) والكتاب (١/٣٣٢) والمحتسب (١/١٠٩) والهمع (١/١٨٤) وابن الشجري (٢/٩٠ ، ١٧٠) وهو في ديوانه (٢١٦) .

(١) هو الثاني من التنبيهين ، [البقرة : ١٤٠] ﴿ أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ ۗ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ﴾ ويتعين فيها الحكاية ، وأجري القول فيها مجرى الظن ؛ لاجتماع شروط من مضارع مبدوء بالخطاب ، مسبوق بالاستفهام ، والجملة محكية بدليل كسر إن ، ومعنى حكاية بالقرآن أن الجملة المذكورة هي عين المقول وإن لم يكن القول عاملًا فيها قبل .

(٢) أول قولي إني أحمد اللَّه بكسر همزةً إن دليلًا على الحكاية .

(٣) ذهب الفارسي أنها في محل نصب بالقول ، ويلزمه تقدير خبر أي موجود .

(٤) أي لا يجيزون زيادة الأسماء .

(٥) وهو القول بأنها محكية ولا عمل للقول فيها .

(٦) فالخبر غير محذوف والقول عام ، وهذا مراد المتكلم من هذه العبارة .

الرابع : قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به (١) ، وهي نوعان :

محكية بقول آخر محذوف كقوله تعالى : ﴿ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ (٢) بعد ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴾ (٣) لأن قولهم تم عند قوله : ﴿ مِّنْ أَرْضِكُمْ ﴾ ثم التقدير : فقال فرعون ، بدليل ﴿ قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾ (٤) وقول الشاعر :

٦٥٤ – قَالَتْ لَهُ وَهْوَ بِعَيْشٍ ضَنْكِ　　لَا تُكْثِرِي لَومِي وَخَلِّي عَنْكِ (٥)

التقدير قالت له : أتذكر قولك لي إذ ألومك في الإسراف في الإنفاق : لا تكثري لومي ، فحذف المحكية بالمذكور ، وأثبت المحكية بالمحذوف .

وغير محكيّة ، وهي نوعان : دالة على المحكية ، كقولك : « قَالَ زَيدٌ لِعَمْرٍو فِي حَاتِمٍ ، أَتَظُنُّ حَاتِمًا بخيلًا » فحذف المقول وهو « حاتم بخيل » مدلولًا عليه بجملة الإنكار ، التي هي من كلامك دونه ، وليس من ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ ۖ أَسِحْرٌ هَٰذَا ﴾ (٦) وإن كان الأصل والله أعلم : أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر ، ثم حذفت مقالتهم مدلولًا عليها بجملة الإنكار ؛ لأن جملة الإنكار هنا محكية بالقول الأول ، وإن تكن محكية بالقول الثاني ، وغير دالة عليه نحو : ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ (٧) ، وقد مر البحث فيها .

الخامس : قد يوصل بالمحكية غير محكي (٨) ، وهو الذي يسميه المُحَدِّثُونَ مُدْرَجًا (٩) ، ومنه ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ (١٠) بعد حكاية قولها ، وهذه الجملة ونحوها مستأنفة لا يقدر لها قول .

الباب الثاني من الأبواب التي تقع فيها الجملة مفعولًا : باب ظن وأعلم ، فإنها تقع مفعولًا ثانيًا لظن وثالثًا لأعلم ؛ وذلك لأن أصلهما الخبر ، ووقوعه جملة سائغٌ كما مر ، وقد اجتمع وقوعُ خبرَي كان وإن والثاني من مفعولي باب ظن جملة في قول أبي ذؤيب :

(١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) الجملة تقع محكية بقول محذوف غير المذكور في المثال مثل قوله تعالى : ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ۝ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ ۖ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ۝ قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴾ [الأعراف : ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١] لأن قوله : قالوا أرجه ، أي : أنزله وأخاه جواب لفرعون حين قال لهم : ماذا تأمرون .

(٥) البيت من الرجز وصاحبه مجهول ، والأصل أنها قالت له : أتذكر قولك لي ، إذ ألومك على الإسراف والإنفاق لا تكثري لومي ، فحذف الجملة المحكية بالمذكور ، وأثبت المحكية بالمحذوف ، والبيت في البغدادي (٢٦٧/٦) ، والسيوطي (٨٣٤) .

(٦) [يونس : ٧٧] .　(٧) [يونس : ٦٥] .

(٨) مثل قولك : قال ﷺ : كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل ، وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء ، وإذا أمسيت فلا تنتظر الصباح ؛ فإن قولك : إذا أصبحت ... إلخ غير ممكن لأنه ليس مقولًا للنبي ﷺ بل من كلام ابن عمر .

(٩) هو أن يأتي المحدث في المتن بكلام من عنده فيوهم أنه من الحديث أو يذكر حديثين بسند واحد على أنهما حديث واحد ويحذف سند الثاني . وهما حرام .

(١٠) [النمل : ٣٤] ﴿ قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا ... إلخ ﴾ .

٦٥٥ - فَإنْ تَزْعُمِينِي كُنتُ أجهَلُ فِيكُمُ فَإنِّي شَرِيتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بِالجَهْلِ (١)

[أو ظن أو أرى وما قد علقت عن عمل في لفظها كذا ثبت]

الباب الثالث : باب التعليق ، وذلك غير مختص بباب ظن ، بل هو جائز في كل فعل قلبي (٢)، ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار ، نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ ﴾ (٣) ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾ (٤) ﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ (٥) لأنه يقال : تفكرت فيه ، وسألت عنه ، ونظرت فيه ، ولكن علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول ، وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف .

وزعم ابن عصفور أنه لا يُعَلَّق فعلٌ غير عَلِم وَظَنَّ حتى يضمن معناهما ، وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسد المفعولين (٦) .

واختلف في قوله تعالى : ﴿ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ﴾ (٧) فقيل : التقدير ينظرون أيهم يكفل مريم ، وقيل : يتصرَّفون ، وقيل : يقولون ، فالجملة على التقدير الأول مما نحن فيه (٨) ، وعلى الثاني في موضع المفعول به (٩) المُسَرَّح ، أي : غير مقيد بالجار ، وعلى الثالث ليست من باب التعليق ألبتة (١٠) .

والثاني : أن تكون في موضع المفعول المسرح ، نحو : « عَرَفْتُ (١١) مَنْ أبوك » وذلك لأنك تقول : عرفت زيدًا ، وكذا « علمت من أبوك » إذا أردت علم بمعنى عرف ، ومنه قول بعضهم :

* أَمَا تَرَى أَيُّ بَرْقٍ هـهـنـا (١٢) *

---

(١) البيت من الطويل لأبي ذؤيب في ديوان الهذليين (١/٣٦) والبغدادي (٦/٢٦٨) والعيني (٢/٣٨٨) والهمع (١/١٤٨) والكتاب (١/٦١) ، والشاهد فيه : اجتماع وقوع خبري كان وإن والثاني من مفعولي باب ظن جملة .

(٢) قلبي أي دال على معنى قائم بالقلب ، والتعليق فيه جائز .

(٣) [الأعراف : ١٨٤] .

(٤) [الكهف : ١٩] .

(٥) [الذاريات : ١٢] .

(٦) انظر المقرب لابن عصفور (١/١١٩ ، ١٢٠) .

(٧) [آل عمران : ٤٤] .

(٨) أي في موضع المفعول المقيد بالجار أي : يكفل لهم مريم فقيدت بالجار وكفلت له .

(٩) أي يتعرفون من يكفل مريم فهو في موضع المفعول غير المقيد بالجار .

(١٠) أي من باب القول الذي ينصب الجمل .

(١١) فهي في موضع المفعول الذي لم يقيد بالجار .

(١٢) هذا عجز بيت لا يعرف صدره ، وهو من مجزوء البسيط ، هذا في تحقيق الأستاذ مازن ووضع له رقمًا في الشواهد ، ولكن في تحقيق الشيخ محيي الدين : وهو الموجود في المخطوطة ، وفيه قول بعضهم : « أما ترى أي برق هاهنا » وليس شعرًا في حاشية الأمير والدسوقي كذلك والمقري (١/١١٩) .

لأن رأى البصرية وسائرَ أفعالِ الحواسّ إنما تتعدّى لواحد بلا خلاف ، إلا « سمع » المعلقة باسم عين نحو : « سَمِعْت زَيْدًا يَقْرَأُ » فقيل : سمع متعدية لاثنين ثانيهما الجملة ، وقيل : إلى واحد والجملة حال ، فإن علقت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقًا ، نحو : ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ ﴾ (١) .

وليس من الباب ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ (٢) خلافًا ليونس (٣) ؛ لأن « ننزع » ليس بفعل قلبي ، بل أي : موصولة لا استفهامية ، وهي المفعول ، وضَمَّتُها بناء لا إعراب ، وأشد : خبر لهو محذوفًا ، والجملة صلة .

والثالث : أن تكون في موضع المفعولين ، نحو : ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا ﴾ (٤) و ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ (٥) ومنه ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ (٦) لأن أيا مفعول مطلق لينقلبون ، لا مفعول به ليعلم ؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب بفعل العلم .

ومما يوهمون في إنشاده وإعرابه :

٦٥٦ – سَتَعْلَم لَيْلَى أيَّ دَيْنٍ تَدَايَنَتْ وَأيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا (٧)

والصوابُ فيه نصبُ « أي : » الأولى على حد انتصابها في ﴿ أَيَّ مُنقَلَبٍ ﴾ إلا أنها مفعول به ، لا مفعول مطلق (٨) ، ورَفْعُ « أي : » الثانية مبتدأ ، وما بعدها الخبر ، والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية .

واختلف في نحو : « عَرَفْتُ زَيْدًا مَنْ هُوَ » فقيل : جملة الاستفهام حال ، ورُدَّ بأن الجمل الإنشائية لا تكون حالًا ، وقيل : مفعول ثانٍ على تضمين عَرَف معنى علم ، ورُدَّ بأن التضمين لا ينقاس ، وهذا التركيب مَقيس ، وقيل : بدل مِن المنصوب ، ثم اختلف ، فقيل : بدل اشتمال ،

---

(١) [ق : ٤٢] . (٢) [مريم : ٦٩] ﴿ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ .

(٣) القائل بأنه من باب التعليق بناء على أن التعليق عنده لا يختص بأفعال القلوب ، وجملة أيهم أشد في محل نصب وأي استفهامية معلقة ، دسوقي (٧٢/٢) .

(٤) [طه : ٧١] . (٥) [الكهف : ١٢] ﴿ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾ .

(٦) [الشعراء : ٢٢٧] .

(٧) البيت من الطويل ولا يعرف قائله ، وانظر إليه في شواهد البغدادي (٢٧٠/٦) والسيوطي (٨٣٤) والشاهد فيه : أن الصواب في إنشاده نصب « أي » الأولى بتداينت على أنها مفعول به ، ورفع (أي) الثانية بجعل جملتها معلقة على الجملة السابقة المعلقة على الفعل فيها ، والأولى يجوز نصبها على المفعولية المطلقة ، والأصل : أيَّ تدائنٍ تداينت فحذف الزائدان .

(٨) لقد أجاز البغدادي (٢٧٠/٦) نصب (أيَّ) الأولى على أنها مفعول مطلق ، والجملة الثانية بعد أي معلقة بالاستفهام عن مستعلم ، ولها محل فقط .

وقيل : بدل كل ، والأصل عرفت شأن زيد ، وعلى القول بأن عرف بمعنى علم فهل يقال : إن الفعل مُعَلَّقٌ أم لا ؟ قال جماعة من المغاربة : إذا قلت « علمتُ زَيدًا لأَبُوه قائم » أو « ما أبوه قائم » فالعامل معلق عن الجملة ، وهو عامل في محلها النصب على أنها مفعول ثانٍ ، وخالف في ذلك بعضهم ؛ لأن الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب ، وألَّا يؤثر [1] العامل في لفظها ، وإن لم يوجد معلق ، وذلك نحو : « علمتُ زَيدًا أَبُوهُ قائم » واضطرب في ذلك كلامُ الزمخشري فقال في قوله تعالى : ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [2] في سورة هود ، إنما جاز تعليق فعل البَلْوَى لما في الاختبار من معنى العلم ، لأنه طريق إليه ، فهو ملابس له ، كما تقول : « انْظُرْ أَيُّهُمْ أَحْسَن وَجْهًا ، وَاسْتَمِعْ أَيُّهمْ أَحْسَنُ صَوتًا » لأن النظر والاستماع من طرق العلم ، اهـ . ولم أقف على تعليق النظر البَصَرِي [3] والاستماع إلا من جهته ، وقال في تفسير [4] الآية في سورة الملك : ولا يسمى هذا تعليقًا ، وإنما التعليق أن يوقَعَ بعد العامل ما يسدُّ مَسَدَّ منصوبيه جميعًا كـ « علمت أيهما عمرو » ألا ترى أنه لا يفترق الحال - بعدما تقدم أحد المنصوبين - بين مجيء ما له الصَّدْر وغيره ، ولو كان تعليقًا لافترقا كما افترقا في « علمت زيدًا منطلقًا ، وعلمتُ أزيد منطلق » .

تنبيه : فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهورُ ذلك في التابع ، فتقول : « عَرَفْتُ مَنْ زَيدًا وغَيرَ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِهِ » واستدل ابن عصفور بقول كُثَيِّر :

٦٥٧ - وَمَا كُنْتُ أدرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا البُكَا ... وَلَا مُوجِعَاتِ القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ [5]

بنصب « موجعات » ولك أن تدعي أن البكَا مفعول ، وأن « ما » زائدة ، أو أن الأصل « ولا أدري موجعات » فيكون من عطف [6] الجمل ، أو أن الواو للحال وموجعات اسم لا أي : وما كنت أدْرِي قبل عزة ، والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة ، ما البكاء ، ورأيت

---

(١) عرفت زيدًا من هو . جملة (من هو) حال أو مفعول على أن عرف بمعنى علم ، أو بدل من زيدًا ، وهي جملة علقت بالاستفهام ، على أن عرف هنا بمعنى علم ، وقيل : لا تعليق ، وأنها في محل نصب .

(٢) [هود : ٧] وانظر الكشاف (٢٠٨/٢) فأجاز هنا التعليق ، ولأن النظر والاستماع من طرق العلم ، فتعليق ما بعدها للعلم . ثم جوز أن تكون الجملة في محل نصب بدون تعليق ، وأن هذا من قولهم : ائت السوق عنك تشتري لنا لحمًا .

(٣) يريد ابن هشام أن الزمخشري هو الذي جعل النظر بالبصر والاستماع تفيد العلم .

(٤) انظر الكشاف (١٢٠/٤) وقال : لا ، إنما التعليق أن توقع بعده ما يسد مسد المفعولين جميعًا ، وهي من الآية رقم (٢) من سورة الملك .

(٥) البيت من الطويل لكُثير عزة في ديوانه (٣٧/١) والخزانة (٣٧٨/٢) وشواهد البغدادي (٢٧١/٦) والسيوطي (٨٣٤) والشاهد : نصب موجعات على محل (ما البكا) المعلق بالاستفهام وعمل الفعل في المحل .

(٦) فإن قلت : إن (ما) ليست استفهامًا وإنما ، هي زائدة ، والبكا مفعول ، والأصل : ولا أدري موجعات ؛ فيكون من عطف الجمل .

بخط الإمام بهاء الدين [1] بن النحاس رحمه الله : أقمت مدة أقول : القياسُ جوازُ العطف على محل الجملة المعلقِ عنها بالنصب ، ثم رأيته منصوصًا ، اهـ . وممن نص عليه ابنُ مالك ، ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم : إن المعلق عامل في المحل .

[وإن تضفها لكحيث فاجرر وفي جواب جازم أيضًا حرى]

الجملة الرابعة : المضاف إليها ، ومحلها الجر ، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية :

أحدها : أسماء الزمان ، ظروفًا كانت [2] أو أسماء ، نحو : ﴿ وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ ﴾ [3] ونحو: ﴿ وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ٱلْعَذَابُ ﴾ [4] ونحو : ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ۝ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ ﴾ [5] ونحو : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾ [6] ألا ترى أن اليوم ظرف في الأولى ، ومفعول ثان في الثانية ، وبدل منه في الثالثة ، وخبر في الرابعة ، ويمكن في الثالثة أن يكون ظرفًا ليخفى من قوله تعالى : ﴿ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ ﴾ [7] .

ومن أسماء الزمان ثلاثة : إضافتُها إلى الجملة واجبةٌ ؛ إذ باتفاق ، وإذا عند الجمهور ، ولمَّا عند من قال باسميتها [8] ، وزعم سيبويه [9] أن اسم الزمان المبهم إن كان مستقبلًا فهو « كإذا » في اختصاصه بالجمل الفعلية ، وإن كان ماضيًا فهو كإذْ في الإضافة إلى الجملتين فتقول : « آتيكَ زَمَنَ يقدم الحاج » ولا يجوز « زمن الحاجُّ قادم » وتقول : « أتيتك زَمَن قَدِمَ الحاج ، وزَمَنَ الحاج قادم . ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ ﴾ [10] .

ويقول الشاعر :

٦٥٨- وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ [11]

---

(١) هو العلامة أبو عبد الله محمد بن النحاس الحلبي بهاء الدين ، تعلم علي ابن عمرون ، وابن يعيش وبرع في التفسير والعربية (ت : ٦٩٨هـ) .

(٢) الظروف أسماء منصوبة على الظرفية مضمنة معنى في مثل يوم أما الأسماء فهي التي تضاف إلى الجملة وجوبًا في إذ ، إذا ، لما ، أو جوازًا في غيرها .

(٣) [مريم : ٣٣] . (٤) [إبراهيم : ٤٤] .

(٥) [غافر : ١٥، ١٦] ﴿ يُلْقِي ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ۝ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ ... ﴾ . (٦) [المرسلات : ٣٥] .

(٧) [غافر : ١٦] .

(٨) وهو ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة أنها ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك : بمعنى إذ .

(٩) انظر الكتاب (١/١١٧ ، ١١٨) . (١٠) [غافر : ١٦] .

(١١) البيت من الطويل لسواد بن قارب صحابي من اليمن ، والشاهد فيه : أن يوم قد أضيفت إلى الجملة الاسمية كالآية وانظر العيني (٢/١٤٤ ، ٤١٧) والجنى الداني (٥٤) ، والصبان (١١/٢٥١ ، ٢/٢٥٦) والبغدادي (٦/٢٧١) .

وأجاب ابن عصفور عن الآية [١] بأنه إنما يشترط حَمْلُ الزمان المستقبل على « إذا » إذا كان ظرفًا ، وهي في الآية بدل من المفعول به لا ظرف ، ولا يتأتى هذا الجواب في البيت ، والجواب الشامل لهما أن يوم القيامة لما كان محقق [٢] الوقوع جعل كالماضي ، فحمل على إذْ ، لا على إذا ، على حد ﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ ﴾ [٣] .

الثاني : حيث ، وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان ، وإضافتها إلى الجملة لازمة ، ولا يشترط لذلك كونها ظرفًا ، وزعم المهدويُّ شارحُ الدُّرَيدية – وليس بالمهدوي المفسر المقرئ – أن « حيث » في قوله :

٦٥٩ – ثُمَّتَ رَاحَ فِي المُلَبِّينَ إلى حَيثُ تَحَجَّى المأزمانِ وَمِنَى [٤]

لما خرجت عن الظرفية بدخول إلى عليها خرجت عن الإضافة إلى الجمل ، وصارت الجملة بعدها صفة لها ، وتكلف تقديرَ رابطٍ لها ، وهو فيه ، وليس بشيء ، لما قدمناه في أسماء الزمان .

الثالث : آية بمعنى علامة ، فإنها تضاف جوازًا إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتًا أو منفيًّا بما ، كقوله :

٦٦٠ – * بآيَةِ يُقْدِمُونَ الخَيلَ شُعْثًا [٥] *****

وقوله :

٦٦١ * – بآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عُزْلًا [٦] *****

---

(١) انظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور (٣٣٣/١) وما بعدها .

(٢) لأنه إخبار من الله فكأنه وقع ؛ لأنه لا يتخلف شيء عما أخبر قبل .

(٣) ﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَجَمَعْنَٰهُمْ جَمْعًا ﴾ [الكهف : ١٠٠] فهو واقع ولذلك أخبر عنه بالماضي مثل أمر أمر فلا تستعجلوه .

(٤) البيت من مقصورة أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (٥٦) ألف الجمهرة والاشتقاق (ت : ٣٢١هـ) ، وقد شرحها المهدوي شرحًا جيدًا وهو أبو عبد الله محمد بن جعفر القيرواني (ت : ٤١٢هـ) ، وله كتب أخرى مثل الجامع في اللغة وضرائر الشعر ، وما أخذ على المستنى ، وجاءت هنا حيث متجردة عن الظرفية إلى الاسمية وثمّت ، خاصة بعطف الجمل ، وسار من بعد الزوال إلى الليل ، وتحجّى : أقام . والمأزمان : جبلان من المزدلفة وعرفة ، وانظر البغدادي (٢٧٥/٦) والإصابة (٩٥/٢) والروض الأنف (١٣٩/١) .

(٥) هذا صدر بيت وعجزه « كأن على سنابكها مُداما » ، على أن آية عند سيبويه مضاف إلى الجملة الفعلية ، وانظر الكتاب (٤٦٠/١) والبيت من الوافر ، قيل للأعشى ، أو ليزيد بن عمرو بن الصعق على أنه العجز ، وانظر الخزانة (١٣٥/٣) وابن يعيش (١٨/٣) والبغدادي (٢٧٧/٦) والهمع (٥١/٢) والدسوقي (٧٥/٢) والدرر (٦٣/٢) .

(٦) هذا عجز بيت لعمرو بن شاس وصدره : « ألكني إلى قومي السلام رسالة » . والشاهد أن : « آية » مضافة إلى الجملة الفعلية المنفية وانظر سيبويه (١٠١/١) والمصنف (١٠٣/٢) والعيني (٥٩٦/٣) والهمع (٥٠/٢) والبغدادي (٢٨١/٦) والسيوطي (٨٣٥) وهو من بحر الطويل .

هذا قول سيبويه ، وزعم أبو الفتح أنها إنما تضاف [١] إلى المفرد نحو : ﴿ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلتَّابُوتُ ﴾ [٢] وقال : الأصل بآية ما يقدمون ، أي : بآية إقدامكم كما قال :

٦٦٢ - * بآيَةِ ما يُحِبُّونَ الطَّعَامَا [٣] *

وفيه حذف موصول حرفي غير « أنْ » وبقاء صلته ، ثم هو غير متأتّ في قوله :

* بآية ما كانوا ضعافًا ولاعُزْلًا *

الرابع : ذو في قولهم « اذْهَبْ بِذِي تَسْلم » [٤] والباء في ذلك ظرفية ، وذي صفة لزمن محذوف ، ثم قال الأكثرون : هي بمعنى صاحب ، فالموصوف نكرة ، أي اذهب في وقتٍ صاحب سلامة ، أي : في وقت هو مَظِنَّة السلامة ، وقيل : بمعنى الذي فالموصوف معرفة ، والجملة صلة فلا محل لها ، والأصل : اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ، ويضعفه أن استعمال ذي موصولة مختص بطيِّئ [٥] ، ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم ، وأن الغالب عليها في لغتهم البناء ، ولم يسمع هنا إلا الإعراب ، وأن حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو : ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ [٦] والمتعلق هنا مختلف ، وأن هذا العائد لم يذكر في وقت ، وبهذا الأخير يضعف [٧] قولُ الأخفش في ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾ [٨] أن أيا موصولة ، والناسُ خبر لمحذوف ، والجملة صلة وعائد ، أي : يا مَنْ هُمُ الناس ، على أنه قد حذف العائد حذفًا لازمًا في نحو :

* وَلاَ سِيَّمَا يَوْمُ [٩] *

فيمن رفع ، أي : لا مثل الذي هو يوم ، ولم يسمع في نظائره ذكر العائد ، ولكنه نادر ، فلا يحسن الحمل عليه .

---

(١) هذا رأي لأبي الفتح خالف فيه رأي سيبويه السابق بأنها تضاف إلى المفرد كالآية .

(٢) [البقرة : ٢٤٨] .

(٣) هذا عجز بيت من الوافر لابن الصعق يُعيِّر تميمًا بحب الطعام ، وصدره « ألا منْ مبلغ عني تميمًا » وجيء به على أن ما مصدرية عند ابن جني ، وسيبويه يرى أنها زائدة ، وأن آية مضافة إلى الجملة وانظر شواهد البغدادي (٢٨٥/٦) ، والكامل (١٤٧) ، والهمع (٥١/٢) ، ومجمع الأمثال (٤٦٠/١) ، وحاشية الأمير (٦٢/٢) ، والكافية الشافية (٤٢٥/١) .

(٤ ، ٥) ذي بمعنى الذي عند طيئ وبمعنى صاحب عند غيرهم .

(٦) [المؤمنون : ٣٣] .

(٧) أي بأن هذا العائد لم يصرح به في تركيب أصلًا .

(٨) وهذا قد صرح به في القرآن منها أول الحج ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ... ﴾ إلخ .

(٩) تقدم الحديث عنه وحذف العائد بعد لا سيما لازم وموجود بخلاف بعد أيها فلم يعهد هذا الحذف .

والخامس ، والسادس : لدُنْ وَرَيْثَ (١) ، فإنهما يضافان جوازًا إلى الجملة الفعلية التي فعلُها متصرف ، ويشترط كونُه مثبتًا ، بخلافه مع آية .

فأما (لَدُن) فهي اسم لمبْدَأ الغاية ، زمانية كانت أو مكانية ، ومن شواهدها قوله :

٦٦٣ – لَزِمْنَا لَدُن سَالمْتُمُونَا وِفَاقَكُمْ فَلَايَكُ مِنكُمْ لِلخلَافِ جُنوحُ (٢)

وأما « رَيْثَ » فهي مصدر رَاثَ إذا أبطأ ، وعوملت معاملَة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة ، كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت كقولك : « جِئْتُكَ صَلَاةَ العَصْرِ » قال :

٦٦٤ – خَلِيلَيَّ رِفْقًا رَيثَ أقضي لبَانَة مِنَ العَرَصَاتِ المُذْكِرَاتِ عُهُودَا (٣)

وزعم ابن مالك في كافيته (٤) وشرحها أن الفعل بعدهما على إضمار أنْ ، والأول قوله في التسهيل وشرحه (٥) ، وقد يعذر في رَيثَ (٦) لأنها ليست زمانًا ، بخلاف لَدُنْ ، وقد يجاب بأنها لما كانت لمبدأ الغايات مطلقًا لم تخلص للوقت ، وفي الغرة (٧) لابن الدهان أن سيبويه لا يرى جواز إضافتها إلى الجملة ، ولهذا قال في قوله :

٦٦٥ – * مِــنْ لَــدُ شَــولًا (٨) *

إن تقديره من لد أن كانت شَولا ، ولم يقدر « من (٩) لد كانت » .

والسابع والثامن : قول وقائل كقوله :

٦٦٦ – قَولُ « يَا لَلرِّجَال » يُنهِضُ مِنَّا مُسْرِعِينَ الكُهُولَ وَالشُّبَّانا (١٠)

---

(١) هذا مصدر من الفعل راث بمعنى أبطأ ، ثم عند الإضافة إلى الجملة تعامل معاملة أسماء الزمان السابقة .

(٢) البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله ، وقد ذكره السيوطي (٨٣٦) ، وكذلك البغدادي (٢٨٦/٦) ولم ينسبه إلى أحد ، وذكر فيه أن لدن مضاف إلى الجملة الفعلية ، جنوح : الميل .

(٣) هذا البيت من الطويل ذكره البغدادي (٢٨٧/٦) بدون نسبه والسيوطي (٨٣٦) كذلك والشاهد فيه : « أن « ريث » مضافة إلى الجملة الفعلية ، لبانة : غرضًا . المعرصات الأماكن المتسعة أمام الدار ، وانظر الهمع (٢١٣/١) والدرر (١٨٣/١) .

(٤) انظر (٤٢٥/١) من الكافية الشافية .

(٥) التسهيل (١٥٩) . (٦) يعذر بالبناء للمجهول في النسختين .

(٧) الغرة كتاب نحوي لابن الدهان شرح لمع ابن جني .

(٨) هذا بيت من مشطور الرجز لا يعرف قائله وتتمته « فإلى إتلائها » قال الأعلم : الشاهد فيه نصب شول على إضمار كان لوقوعها في مثل هذا كثيرًا والتقدير : من لدُ أن كانت شولا وانظر الكتاب (١٣٤/١) وابن يعيش (١٠١/٤ ، ٣٥٨) والخزانة (٨٤/٢) والبغدادي (٢٨٧/١) .

(٩) لأن سيبويه لا يجيز إضافتها إلى الجملة ، الشول : النوق التي خف لبنها ، وارتفع ضرعها ، وبعضها ولدها .

(١٠) البيت من الخفيف ولا يعرف قائله ، والشاهد فيه : أن جملة الاستغاثة وهي ياللرجال بفتح اللام مضاف إليها ، وفي محل =

وقوله :

٦٦٧ - وَأَجَبْتُ قائِلَ « كَيفَ أَنْتَ » بِصَالِحٍ حَتَى مَلِلْتُ وَمَلَّنِي عُوَّادِي (١)

[بعيد فا إذا كأن تبدُ لنا فإنك المنى إذا اللب اعتنى]

الجملة الخامسة : الواقعة بعد الفاء أو إذا جوابًا لشرط جازم ؛ لأنها لم تُصَدَّر بمفرد يقبل الجزم لفظًا كما في قولك : « إنْ تَقُمْ أَقُمْ » أو محلًّا (٢) كما في قولك : « إنْ جِئْتَنِي أَكْرَمْتُكَ » مثال المقرونة بالفاء ﴿ مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ ﴾ (٣) ولهذا قرئ بجزم يذر (٤) عطفًا على المحل ، ومثال المقرونة بإذا ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ (٥) والفاء المقدرة كالموجودة كقوله :

* مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّه يَشْكُرُهَا (٦) *

ومنه عند المبرد (٧) نحو : « إن قمت أقوم » وقول زهير :

٦٦٨ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لا غَائِبٌ مَالِي وَلا حَرِمُ (٨)

وهذا أحد الوجهين عند سيبويه (٩) ، والوجه الآخر على التقديم والتأخير ، فيكون دليل الجواب لا عينه ، وحينئذ فلا يجزم ما عطف عليه ، ويجوز أن يفسر ناصبًا لما قبل الأداة نحو : « زَيْدًا إنْ أَتَانِي أُكْرِمهُ » ومنع المبرد (١٠) تقدير التقديم ، محتجًّا بأَنَّ الشيء إذا حل في موضعه لا ينوي به غيره ، وإلا لجاز « ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا » وإذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء وإذا نحو : « إنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو » فمحل الجزم محكوم به للفعل (١١) لا للجملة ، وكذا

= نصب لكونها محكية بالقول ، وانظر البغدادي (٢٨٨/٦) والهمع (١٥٧/١) والدرر (١٣٩/١) والسيوطي (٨٣٧) .

(١) البيت من الكامل ولا يعرف قائله ، والشاهد فيه : إضافة جملة « كيف أنت » إلى قائل وانظر البغدادي (٢٨٩/٦) والشمني (١٣٩/٢) والعيني (٥٠٣/٤) والهمع (١٥٧/١) والدرر (١٣٩/١) والسيوطي (٨٣٧) .

(٢) المضارع يجزم ظاهره بالأداة ، فإن كان ماضيًا فالجزم للمحل فعلًا في الشرط وجملة في الجواب .

(٣) [الأعراف : ١٨٥] .

(٤) وهي قراءة حمزة والكسائي ، السبعة (٢٩٩) .

(٥) [الروم : ٣٦] .

(٦) تقدم ذكره .

(٧) انظر المقتضب للمبرد (٧٠/٢) .

(٨) البيت لزهير من بحر البسيط في ديوانه (١٥٣) وهو ما حذف فيه الفاء وهو من شواهد سيبويه (٤٢١/٢) وانظر الإنصاف (٦٢٥) وابن يعيش (١٥٧/٨) والأشموني (١٧/٤) والمحتسب (٦٥/٢) والبغدادي (٢٩٠/٦) والسيوطي (٨٣٨) والخليل : الفقير . والشاهد رفع يقول على نية التقدير ؛ لأن (إنْ) غير عامله في اللفظ وعند المبرد على حذف الفاء .

(٩) أي تقديم أقوم على أنه دليل الجواب ، والجواب محذوف أقوم إن قمت أقم .

(١٠) المبرد يرى أن المضارع على حذف الفاء ، والجملة في محل جزم : إن قمت فأنا أقوم .

(١١) أي فعل الشرط ، وأما جوابه فالجملة كلها في محل جزم .

القول في فعل الشرط ، قيل : ولهذا جاز نحو : « إنْ قَامَ وَيَقْعُدَا أَخَوَاكَ » على إعمال الأول ، ولو كان محل الجزم للجملة بأسْرِها لزم العطف على الجملة [1] قبل أن تكمل .

تنبيه : قرأ غير أبي عمرو [2] ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾ [3] بالجزم ، فقيل : عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء وجزم « أصدق » ويسمَّى العطف على المعنى [4] ، ويقال له في غير القرآن : العطف على التوهم ، وقيل : عطف على محل الفاء وما بعدها وهو ﴿ أَصَّدَّق ﴾ ومحله الجزم ؛ لأنه جواب التحضيض ، ويجزم بأن مقدرة وأنه كالعطف على ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرْهُم ﴾ [5] بالجزم ، وعلى هذا فيضاف إلى الضابط المذكور أن يقال : أو جواب طلب ، ولا تقيد هذه المسألة بالفاء لأنهم أنشدوا على ذلك قوله :

٦٦٩ - فأبلُوني بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجْ نَوَيًّا [6]

وقال أبو علي [7] : عطف « استدرج » على محل الفاء الداخلة في التقدير على لعلي وما بعدها ، قلت : فكأن هذا هنا ، بمنزلة :

* مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّه يَشْكُرُهَا [8] *

في باب الشرط ، وبعدُ فالتحقيق أن العطف في الباب من العطف على المعنى ؛ لأن المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم ، فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم [9] ؟ وسأوضح ذلك في باب أقسام العطف .

[أو تبعت لمفرد كما ذكر وبعد جملة كما أيضًا سطر]

الجملة السادسة : التابعة لمفرد ، وهي ثلاثة أنواع :

---

(١) أي على جملة الشرط ، والكلام لا يكتمل إلا بالجواب ، فلا يجوز العطف على جملة الشرط لذلك .

(٢) انظر السبعة (٦٣٧) . (٣) [المنافقون : ١٠] .

(٤) أي معنى الشرط أو بمعنى الجواب لا عطف التوهم لأن هذا لا يناسب جلال القرآن وإعجازه ، وهو من عند الحكيم العليم .

(٥) [الأعراف : ١٨٥] . وقد مضى بيان القراءة .

(٦) البيت لأبي دؤاد فيما عزاه الثعلبي في تفسيره ، والبغدادي في شواهده (٦/٣٠٠) وانظر السيوطي (٨٣٩) والخصائص (١/١٧٦ ، ٢/٣٤١) وابن الشجري (١/٢٨٠) والشاهد فيه : لعلي واستدرج عطف على محل لعلي من غير تقدير فاء .

(٧) أبو علي تقدر الفاء وقال الدسوقي : الشاعر رجل من هذيل (٢/٧٨) : والبلية الناقة التي تربط على القبر حتى تموت نويا . نواي . (٨) تقدم ذكره .

(٩) يرى ابن هشام أن هذا من باب العطف على المعنى ، ولا يجوز أن يكون الفعل والفاء في محل جزم .

أحدها : المنعوت بها ، فهي في موضع رفع في نحو : ﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ ﴾ [(١)] ونصب في نحو : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ ﴾ [(٢)] وجر في نحو : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [(٣)] ومن مثل المنصوبة المحل ﴿ رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا ﴾ [(٤)] ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ ﴾ الآية [(٥)] فجملة ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا ﴾ صفة لمائدة ، وجملة ﴿ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم ﴾ صفة لصَدَقة ، ويحتمل أن الأولى حال [(٦)] من ضمير مائدة المستتر في ﴿ مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ على تقديره صفة لها لا متعلقًا بأنزل ، أو من ﴿ مَائِدَةً ﴾ على هذا التقدير ؛ لأنها قد وصفت ، وأن الثانية حال من ضمير خذ ، ونحو ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۞ يَرِثُنِي ﴾ [(٧)] أي : وليًّا وارثًا ، وذلك فيمن رفع (يرث) وأما مَنْ جزمه فهو جواب للدعاء ، ومثل ذلك ﴿ فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي ﴾ [(٨)] قرئ برفع يصدق [(٩)] وجزمه .

والثاني : المعطوفة بالحرف ، نحو : « زيد منطلق وأبوه ذاهب » إن قدرت الواو عاطفة على الخبر ؛ فلو قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها ، أو قدرت الواو واوَ الحال فلا تبعية ، والمحل نصب .

وقال أبو البقاء [(١٠)] في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ [(١١)] الأصلُ فهي تصبح ، والضمير للقصة ، وتصبح خبره ، أو تصبح بمعنى أصبحت ، وهو معطوف على ﴿ أَنزَلَ ﴾ فلا محل [(١٢)] له إذن ، اهـ .

وفيه إشكالان : أحدهما أنه لا مُحْوِج في الظاهر لتقدير ضمير القصة ، والثاني تقديره الفعلَ المعطوفَ على الفعل المخبرِ به فلا محل له .

---

(١) [البقرة : ٢٥٤] .
(٢) [البقرة : ٢٨١] .
(٣) [آل عمران : ٩] .
(٤) [المائدة : ١١٤] .
(٥) [التوبة : ١٠٣] ﴿ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ .
(٦) أي صدقة حال من الضمير المستتر في خذ .
(٧) [مريم : ٥، ٦] ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا ﴾ .
(٨) [القصص : ٣٤] .
(٩) قرأ عاصم وحمزة يصدقني بضم القاف ، وقرأ الباقون يصدقْني به جزمًا ، انظر السبعة (٤٩٤) فمن رفع فعلى الاستئناف ، ومن جزم ؛ لأنه مضارع في جواب الأمر أرسله . وردءًا : أي معينًا ومساعدًا .
(١٠) انظر إملاء ما من به الرحمن (٢/١٤٦) .
(١١) [الحج : ٦٣] .
(١٢) هذا إعراب أبي البقاء الذي جعل الجملة المعطوفة على الجملة التي لها محل وهو الخبر لا محل لها ، فهو عند من عطف الجمل على الجمل ، وكلامنا في عطفها على المفرد .

وجواب الأول : أنه قد يكون قَدَّرَ الكلام مستأنفًا ، والنحويون يقدرون في مثل ذلك مبتدأ كما قالوا في « وتَشْرَبُ اللَّبَنَ » فيمن رفع : إن التقدير : وأنت تشرب اللبن ، وذلك إما لقصدهم إيضاح الاستئناف ، أو لأنه لا يستأنف إلا على هذا التقدير (١) ، وإلا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر .

وجواب الثاني : أن الفاء نَزَّلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ، ولهذا اكتفى فيهما بضمير (٢) واحد ، وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبرًا ، والمحل لذلك المجموع ، وأما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له (٣) ، فافهمه فإنه بديع .

ويجب على هذا أن يدعي أن الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو : « زَيدٌ يَطِيرُ الذُبَابُ فَيَغْضَبُ » قَد أُخْلصت لمعنى السببية ، وأُخرجت عن العطف ، كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط (٤) ، وفي نحو : « أَحْسَنَ إِلَيكَ فلَان فَأَحْسِنْ إِلَيهِ » ويكون ذكر أبي البقاء للعطف تجوزًا أو سهوًا (٥) .

ومما يلحق بهذا البحث أنه إذا قيل : « قَالَ زَيدٌ : عَبْدُ اللَّه مُنْطَلِقٌ ، وَعَمْروٌ مُقِيمٌ » فليست الجملة الأولى في محل نصب والثانية تابعة لها ، بل الجملتان معًا في موضع نصب ، ولا محل لواحدة منهما ، لأن المقول (٦) مجموعهما ، وكل منهما جزء للمَقول ، كما أن جزأي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول ، فتأمله .

الثالث : المبدلة كقوله تعالى : ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (٧) فإنَّ وما عملت فيه بدل من ما وصلتها ، وجاز إسناد يقال إلى الجملة كما جاز في ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾ (٨) هذا كله إن كان المعنى ما يقول اللّه لك إلا ما قد قيل ، فأما إن كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قد قال الكفار الماضُونَ لأنبيائهم ، وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري ، فالجملة استئناف (٩) .

---

(١) الاستئناف في يشرب بالرفع على تقدير مبتدأ أي فأنا ؛ لإيضاح الاستئناف ، وهذا أمر متفق عليه عند النحويين .

(٢) لأن الفاء لمجرد السببية فهي للربط فقط ، فالمحل حينئذ محكوم به للمجموع ، وكل واحد لا محل له على انفراده .

(٣) كل جملة من الشرط أو الجواب على الانفراد ولا محل لها ومجموعها له محل من الإعراب .

(٤) أي للسببية لا للعطف .

(٥) كلام أبي البقاء العكبري في أنها مع ذلك للعطف كلام غير دقيق قائم على التجوز أو السهو .

(٦) فالذي له محل نصب مقول للقول هو مجموعهما لا كل جملة على انفرادها .

(٧) [فصلت : ٤٣] .

(٨) [الجاثية : ٣١] ﴿ قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ .

(٩) انظر الكشاف (٣/٤٤٠) رد الجملة استؤنف بها كلام جديد .

ومن ذلك ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ﴾ [١] ثم قال اللّٰه تعالى : ﴿ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ ٱلسِّحْرَ ﴾ قال الزمخشري [٢] : هذا في موضع نصب بدلًا من النجوى ، ويحتمل التفسير : وقال ابن جني في قوله :

إِلَى اللّٰه أَشْكُو بِالمَدِينَةِ حَاجَة وَبِالشَّام أُخْرَى كَيفَ يَلْتَقِيَانِ [٣]

جملة الاستفهام بدل من حاجة وأخرى ، أي : إلى اللّٰه أشكو حاجتين تعذَّرَ التقائهما .

الجملة السابعة : التابعة لجملة لها محل ، ويقع ذلك في بابي النَّسَق والبدل خاصة [٤] .

فالأول : نحو : « زَيدٌ قَامَ أَبُوه وَقَعَدَ أَخُوه » إذا لم تقدر الواو للحال ، ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى [٥] .

والثاني : شرطه كون الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد ، نحو : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۝ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ۝ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾ [٦] فإن دلالة الثانية على نعم اللّٰه مفصلة ، بخلاف الأول ، وقوله :

٦٧٠ - « أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا [٧] »

فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة [٨] ، بخلاف الأولى .

قيل : ومن ذلك قولُهُ :

٦٧١ - ذَكَرتُكِ وَالخَطِّيُّ يَخطِرُ بَينَنَا وَقَدْ نَهِلَتْ مِنَّا المُثَقَّفَة السُّمْرُ [٩]

---

(١) [الأنبياء : ٣] .

(٢) انظر الكشاف (٣/٣) أي جملة ﴿ هَلْ هَٰذَآ ﴾ كلها بدل من النجوى أو منصوب بقول محذوف ، ويحتمل أن تكون جملة تفسيرية .

(٣) تقدم الحديث عنه .

(٤) فلا يقع في النعت لأن الذي ينعت إنما هو المفرد .

(٥) فإن قدرت الواو للحال ضاعت التبعية أو العطف على الجملة الكبرى ، وإلا لم يكن لها محل فتعطف على جملة « قام أبوه » وهي الصغرى .

(٦) [الشعراء : ١٣٢ - ١٣٤] والثاني أوضح من الأول وأو في بتأدية المعنى المراد ، وليس تابعًا لما قبلها .

(٧) البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله ، وجيء به شاهدًا على أن جملة « لا تقيمنَّ عندنا » بدل من جملة ارحل ، والثانية أوفى منها . وعجزهُ : « والأمكن في السهو والجهر مسلمًا » وانظر العيني (٢٠٠/٤) والأشموني (١٣٢/٣) والتصريح (١٦٢/٢) والبغدادي (٣٠٠/٦) والسيوطي (٨٣٩) .

(٨) لأن ارحل فيها إظهار الكراهة ولا تقيمن بدل بالمطابقة على طلب الكف عن الإقامة .

(٩) البيت لأبي عطاء السندي وهو من الطويل ، حيث أبدل « وقد نهلت » من قوله : « والخطي يخطر بيننا » بدل اشتمال : وانظر البغدادي (٣٠١/٦) ، وابن يعيش (٦٧/٢) ويس (٣٩١/١) والخطي : منسوب إلى الخط وهو موضع باليمامة ، يخطر : يهتز والمثقفة المعدَّلَة . والسمر جمع أسمر من صفات الرمح .

فإنه أبدل « وقد نهلت » من قوله : « والخطي يخطر بيننا » بدل اشتمال ، اهـ . وليس متعينًا لجواز كونه من باب النسق [١] ، على أن تقدر الواو للعطف ، ويجوز أن تقدر واوَ الحال ، وتكون الجملة حالًا ، إما من فاعل ذكرتك على المذهب الصحيح في جواز تَرَادُف الأحوال ، وإما من فاعل يخطر فتكون الحالان متداخلتين ، والرابط على هذا الواو ، وإعادة صاحب الحال بمعناه ، فإن المُثقفة السُّمْر هي الرماح .

ومن غريب هذا الباب قولك : « قلت لهم : قوموا أُولُكم وآخِرُكم » .

زعم ابن مالك أن التقدير : ليقم أولكم وآخركم ، وأنه من باب بدل الجملة من الجملة [٢] لا المفرد من المفرد ، كما قال في العطف في نحو : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [٣] و ﴿ لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى ﴾ [٤] و ﴿ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ﴾ [٥] .

تنبيه : هذا الذي ذكرته – من انحصار الجمل التي لها محل في سبع [٦] – جارٍ على ما قَرَّرُوا ، والحق أنها تسع ، والذي أهملوه : الجملة المستثناة ، والجملة المسند إليها .

أما الأولى : فنحو : ﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۝ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۝ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ﴾ [٧] قال ابن خروف : من مبتدأ ، ويعذبه الله الخبر ، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع [٨] ، وقال الفراء في قراءة بعضهم ﴿ فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قليلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [٩] : إن قليلٌ مبتدأ حذف خبره أي : لم يشربوا ، وقال جماعة في [١٠] (إِلَّا ٱمْرَأَتُكَ) بالرفع : إنه مبتدأ والجملة بعده خبر ، وليس من ذلك نحو « ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٌ خير منه » [١١] لأن الجملة هنا حال من أحد باتفاق ، أو صفة له عند الأخفش ، وكل منهما قد مضى ذكره ، وكذلك الجملة في

---

(١) ويجوز أن تكون الواو حرف عطف والجملة معطوفة على ما قبلها .

(٢) على أن أولكم وآخركم فاعل لفعل محذوف فهو من باب بدل الجمل .

(٣) [البقرة : ١٩] .

(٤) [طه : ٥٨] ﴿ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ ... ﴾ .

(٥) [البقرة : ٢٣٣] وجاءت الآية من باب عطف الجمل .

(٦) وهي ١ – الواقعة خبرًا . ٢ – الواقعة حالًا . ٣ – الواقعة مفعولًا . ٤ – المضاف إليها . ٥ – الواقعة بعد الفاء أو إذا جوابًا لشرط جازم . ٦ – التابعة لمفرد . ٧ – التابعة لجملة لها محل وألحق بها الجملة المستثناة ، والمسند إليها .

(٧) هذه هي الجملة المستثناه والآية من سورة [الغاشية ٢٢: ٢٤] .

(٨) لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه وهي : ﴿ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴾ .

(٩) [البقرة : ٢٤٩] وهي قراءة ابن مسعود وغيره وانظر البحر المحيط (٢/٢٦٦) ومعاني القرآن للفراء (١/١٦٦) .

(١٠) [هود : ٨١] ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ إِنَّهُۥ مُصِيبُهَا مَآ أَصَابَهُمْ ... ﴾ .

(١١) هذا المثال « ما مررت بأحد إلا زيد خير منك » فجملة « زيدٌ خير منك » في محل نصب حال من أحد ، لأن من أحد جار ومجرور متعلق بمررت ، وقال بعضهم : صفة .

﴿ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾ (١) فإنها حال ، وفي نحو : « ما علمت زيدًا إلا يفعل الخير » فإنها مفعول ، وكل ذلك قد ذكر .

وأما الثانية : فنحو : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ ﴾ (٢) الآية إذا أعرب سواء خبرًا ، وأنذرتهم مبتدأ ، ونحو : « تَسْمَع بالمعيديِّ خَيرٌ من أن تراه » (٣) إذا لم تقدر الأصل أن تسمع ، بل يقدر تسمع قائمًا مقام السماع كما أن الجملة بعد الظرف في نحو : ﴿ وَيَوۡمَ نُسَيِّرُ ٱلۡجِبَالَ ﴾ (٤) وفي نحو : ﴿ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ ﴾ في تأويل المصدر ، وإن لم يكن معها حرف سابك .

واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا ؟ فالمشهور المنع مطلقًا ، وأجازه هشام وثعلب مطلقًا نحو : « يعجبني قام زيد » وَفَصَّل (٥) الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا :

إن كان الفعلُ قلبيًا ووجد مُعَلِّق عند الفعل نحو : « ظهر لي (٦) أقام زيد » صح ، وإلا فلا ، وحملوا عليه ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾ (٧) ومنعوا « يعجبني يقوم (٨) زيد » وأجازهما هشام وثعلب ، واحتجا بقوله :

٦٧٢ - * وَمَا رَاعَنِي إِلَّا يَسِيرُ بِشُرْطَةٍ *

ومنع الأكثرون ذلك كله ، وأولوا ما ورد مما يوهمه ، فقالوا : في بدا ضمير (٩) البَدَاء ، وتسمع ويسير على إضمار أنْ (١٠) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ (١١) وقوله - عليه الصلاة والسلام - : « لا حَولَ ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة (١٢) » وقول العرب : « زَعَمُوا

---

(١) [الفرقان : ٢٠] ﴿ وَيَمۡشُونَ فِي ٱلۡأَسۡوَاقِۗ ... ﴾ . (٢) [البقرة : ٦] .

(٣) هذا مثل وقد تقدم ذكره .

(٤) [الكهف : ٤٧] ﴿ وَتَرَى ٱلۡأَرۡضَ بَارِزَةٗ وَحَشَرۡنَٰهُمۡ فَلَمۡ نُغَادِرۡ مِنۡهُمۡ أَحَدٗا ﴾ .

(٥) والفراء لم يمنعها مطلقًا أو يجزها مطلقًا وإنما اشترط للإجازة أن يكون الفعل قلبيًا ، وفيه معلق .

(٦) فجملة أقام زيد فاعل ظهر ؛ لأنه قلبي وعلق بحرف الاستفهام .

(٧) [يوسف : ٣٥] وقد تقدمت ، على أن فاعل بدا جملة ليسجننه .

(٨) منعوا هذه الجملة لأنه ليس فيه معلق .

(٩) البيت لرجل من بني أسد هو معاوية بن خليل النصري ، وجيء به على أن جملة يسير فاعل راعني وليس فيها معلق ، فقيل : هذا خاص بضرورة الشعر ، وعجزه : « وعهدي به قينًا يسير » بكير والقين : الحداد ، وكير : آلة لنفخ النار ، وانظر البغدادي (٣٠٤/٦) والسيوطي (٨٤٠) والخصائص (٤٣٤/٢) وابن يعيش (٢٧/٤) والعيني (٤٠٠/٤) .

(١٠) هذا رد الجمهور من أن الجملة لا تكون ، وأن فاعل بدا هو ضمير مستتر يعود على البداء ، وتسمع وتسير على إضمار أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر هو الفاعل .

(١١) [البقرة : ١١] ﴿ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ﴾ .

(١٢) تقدم ذكره سابقًا وأنه في كتاب الدعوات من صحيح البخاري .

مطية الكذب» [1] فليس من باب الإسناد إلى الجملة لما بينا في غير هذا الموضع [2] .

* * *

(١) هذا ما ذكره في اللسان حيث قال : قال شريح « زعموا كُنْيَةُ الكذب » وفي مسند أحمد تقدم ذكره .
(٢) هذا من باب المراد لفظه فيكون في حكم المفردات .

حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات [٦٧٣ - ٦٧٥]

[وأن أتتك جملة وهي خبر ما طلبت فيما قبيلها استقر
وصفة بعيد محض النكره والحال إن محض المعرَّف تره
واحتملتها إذا المحض انتفى والشرط معلوم على ما يصطفى]

يقول المعربون على سبيل التقريب : الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد المعارف أحوال .

وشرح المسألة مستوفاة أن يقال : الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها [١] : إن كانت مرتبطة بنكرة محضة [٢] فهي صفة لها ، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها ، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما [٣] ، وكل ذلك بشرط وجود المقتضي [٤] وانتفاء المانع .

مثال النوع الأول : وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة - قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ ﴾ [٥] ﴿ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ ﴾ [٦] ﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ ﴾ [٧] ومنه ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ٱسْتَطْعَمَآ أَهْلَهَا ﴾ [٨] وإنما أعيد ذكر الأهل ؛ لأنه لو قيل استطعماهم مع أن المراد وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف ، ولو قيل : استطعماها كان مجازًا .

ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تقدر الجملة جوابًا لإذا ، [٩] لأن تكرار الظاهر تَعْرَى حينئذٍ عن هذا المعنى ، وأيضًا لأنَ الجواب في قصة الغُلام ﴿ قَالَ أَقَتَلْتَ ﴾ لا قوله [١٠] : ﴿ فَقَتَلَهُۥ ﴾ لأن الماضي المقرون بالفاء لا يكون جوابًا ، فليكن « قال » في هذه الآية أيضًا جوابًا .

ومثال النوع الثاني : وهو الواقع حالًا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة - ﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ [١١] و ﴿ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾ [١٢] .

---

(١) أي لم يحتج إليها ما قبلها ، والا فالحكم له .
(٢) النكرة المحضة هي التي تكون غير موصوفة والمعرفة المحضة هي التي لم تعرف بأل الجنسية .
(٣) أي للتعريف والتنكير .
(٤) المقتضي وهو صحة عمل العامل في صاحب الحال أو في الموصوف في الحال أو الصفة ، والمانع : الذي يمنع من الوصفية أو الحالية .
(٥) [الإسراء : ٩٣] .
(٦) [الأعراف : ١٦٤] .
(٧) [البقرة : ٢٥٤] .
(٨) [الكهف : ٧٧] .
(٩) لأن إذا تدل على المستقبل ، وقد لتحقق الوقوع .
(١٠) [الكهف : ٧٤] ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ ﴾ .
(١١) [المدثر : ٦] والجملة تستكثر في محل نصب حال من الضمير المستتر في تمنن .
(١٢) [النساء : ٤٣] .

ومثال النوع الثالث : وهو المحتمل لهما بعد النكرة - ﴿ وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ [١] فلك أن تقدِّر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر ، ولك أن تقدرها حالًا منها لأنها قد تخصصت [٢] بالوصف وذلك يقربها من المعرفة ، حتى إن أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى : ﴿ فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ ﴾ [٣] إن الأَوْلَيَانِ صفة لآخران لوصفه بيقومان ، ولك أن تقدرها حالًا من المعرفة وهو الضمير في ﴿ مُّبَارَكٌ ﴾ إلا أنه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال ، أما الأول فلأن الإشارة إليه لم تقع في حالة الإنزال كما وقعت الإشارة إلى البَعْل في حالة الشيخوخة في ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾ [٤] وأما الثاني فلاقتضائه تقييدَ البركة بحالة الإنزال ، وتقول : « ما فيها أحَدٌ يقرأ » فيجوز الوجهان أيضًا [٥] ، لزوال الإبهام عن النكرة بعمومها .

ومثال النوع الرابع : وهو المحتمل لهما بعد المعرفة - ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴾ [٦] فإن المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة ، فيصح تقدير ﴿ يَحْمِلُ ﴾ حالًا أو وصفًا ومثله ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ [٧] وقوله :

* **وَلَقَدْ أمرّ عَلَى اللئِيم يسبني** [٨] *

وقد اشتمل الضابطُ المذكور على قيود :

أحدها : كون الجملة خبرية ، واحترزت بذلك من نحو : « هذَا عَبْدٌ بِعْتُكه » يريد بالجملة الإنشاء ، و « هذا عَبْدِي بِعْتُكه » كذلك ، فإن الجملتين مستأنفتان ؛ لأن الإنشاء لا يكون نعتًا ولا حالًا ، ويجوز أن يكونا خبرين [٩] آخرين إلا عند مَنْ منع تعدد الخبر مطلقًا ، وهو اختيار ابن عصفور ، وعند من منع تعدده مختلفًا بالإفراد والجملة ، وهو أبو علي ، وعند من منع وقوع الإنشاء خبرًا ، وهم طائفة من الكوفيين .

ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف التقدير ، وله أمثلة :

---

(١) [الأنبياء : ٥٠] فالجملة ﴿ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ وقعت بعد نكرة موصوفة ﴿ ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ ﴾.

(٢) بمعنى أنها ابتعدت عن الشيوع إلى التحديد .

(٣) [المائدة : ١٠٧] ولما كان الوصف يحدد الشيوع أجاز الأخفش وصف المعرفة بها مثل الآية السابقة .

(٤) [هود : ٧٢] ﴿ قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى ﴾ والإشارة إلى وقعت عليه .

(٥) جملة يقرأ يجوز أن تكون صفة لأحد أو حال ؛ لأن أحد أصبحت عامة بالنفي فكان إبهامها قد زال .

(٦) [الجمعة : ٥] ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ ﴾ .

(٧) [يس : ٣٧] .

(٨) تقدم الحديث عنه وجملة يسبني يجوز أن تكون صفة أو حالًا لوقوعها بعد اسم معرف بأل الجنسية .

(٩) على رأي الجمهور الذي يجيز تعدد الخبر قال ابن مالك : وأخبروا باثنين أو بأكثر عن واحد كهم سراة شعرا .

منها : قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾ [١] فإن جملة ﴿ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾ تحتمل الدُّعاء فتكون معترضة ، والإخْبَارَ فتكون صفة ثانية ، ويضعف من حيث المعنى [٢] أن تكون حالًا ، ولا يضعف في الصناعة لوصفها بالظرف [٣] .

ومنها : قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [٤] فذهب الجمهور إلى أن ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ جملة خبرية ، ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الأخفش : هي حال من فاعل جاء على إضمار قد ، ويؤيده قراءة الحسن (حصرةً صدورهم) [٥] وقال آخرون : هي صفة لئلا يحتاج إلى إضمار قد ، ثم اختلفوا فقيل : الموصوف منصوب محذوف ، أي : قومًا حصرت صدورهم ، ورأوا أن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى .

وقيل : مخفوض مذكور وهم قوم المتقدم ذكرهم ، فلا إضمار البتة ، وما بينهما اعتراض ، ويؤيده أنه قرئ بإسقاط [٦] « أو » وعلى ذلك يكون ﴿ جَآءُوكُمْ ﴾ صفة لقوم ، ويكون « حصرت » صفة ثانية ، وقيل : بدل اشتمال من ﴿ جَآءُوكُمْ ﴾ لأن المجيء مشتمل على الحَصْرِ ، وفيه بُعْد [٧] ؛ لأن الحصْرَ من صفة الجائين ، وقال أبو العباس المبرد : الجملة إنشائية [٨] معناها الدعاء ، مثل : ﴿ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ [٩] فهي مستأنفة ، ورد بأن الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾ [١٠] فإنه يجوز أن تقدر « لا » ناهية ونافية ، وعلى الأول فهي مَقُولة لقول محذوف هو الصفة ، أي : فتنة مَقولًا فيها ذلك ، ويرجحه أن توكيد الفعل بالنون بعد لا الناهية قياسٌ ، نحو : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَافِلًا ﴾ [١١] وعلى الثاني فهي صفة لفتنة ، ويرجحه سلامته من تقدير .

---

(١) هذه الجمل تحتمل أن تكون خبرية أو إنشائية على حسب التقدير [المائدة : ٢٣] فجملة أنعم الله عليهما إما دعاء فهي معترضة ، أو إخبار فتكون صفة ثانية .

(٢) لأن المعنى ليس على التقييد .

(٣) ويجوز أن تكون حالًا من جهة الصناعة النحوية لوصفها بالظرف .

(٤) [النساء : ٩٠] .

(٥) وهي قراءة الحسن دسوقي (٢/٨٤) ، وإملاء ما من به الرحمن (١/١٨٩ ، ١٩٠) .

(٦) فكأنها حذفت الفصل بين الصفة والموصوف . (٧) لأن ذلك من صفة الجائية لا المجيء .

(٨) انظر المقتضب (٤/١٢٠ ، ١٢٥) .

(٩) [المائدة : ٦٤] ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ ﴾ .

(١٠) [الأنفال : ٢٥] فيحتمل جملة ﴿ لَّا تُصِيبَنَّ ﴾ أن تكون إنشائية على أن لا ناهية ، أو خبرية على أن لا نافية .

(١١) [إبراهيم : ٤٢] ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ ﴾ وجملة =

القيد الثاني : صلاحيتها للاستغناء عنها [١] ، وخرج بذلك جملة الصلة ، وجملة الخبر ، والجملة المحكية بالقول ، فإنها لا يستغنى عنها ، بمعنى أن معقولية القول متوقفة عليها وأشباه ذلك [٢] .

القيد الثالث : وجود المقتضي ، واحترزت بذلك عن نحو : ﴿ فَعَلُوهُ ﴾ من قوله تعالى : ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ [٣] فإنه صفة لكل أو لشيء ، ولا يصح أن يكون حالًا من « كل » مع جواز الوجهين في نحو : « أكرم كل رجل جاءك » لعدم ما يعمل في الحال ، ولا يكون خبرًا ؛ لأنهم لم يفعلوا كل شيء ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ ﴾ [٤] يتعين كون ﴿ سَبَقَ ﴾ صفة ثانية ، لا حالًا من الكتاب ، لأن الابتداء لا يعمل في الحال ، ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ، لأن أبا الحسن حكى أن الحالَ لا يذكر [٥] بعد لولا كما لا يذكر الخبر ، أو لا يكون خبرًا ، لما أشرنا إليه ، ولا ينقض الأول بقولهم : « لَولاَ رَأْسُكَ مَدْهُونًا » [٦] ولا الثاني بقول الزبير ﷺ :

٦٧٣ - • وَلَولاَ بَنُوهَا حَولَهَا لَخَبَطْتُهَا [٧] •

لندورهما ، وأما قول ابن الشجري في ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [٨] أن عليكم [٩] خبر ، فمردود ، بل هو متعلق بالمبتدأ ، والخبر محذوف .

القيد الرابع : انتفاء المانع ، والمانع أربعة أنواع ، أحدها : ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده ، ويتعين حينئذٍ الاستئنافُ نحو : « زارني زيد سأكافئه » أو « لن أنسى له ذلك » فإن الجملة بعد المعرفة المحضة حال ، ولكن السين وَلَنْ مانعان ؛ لأن الحالية لا تُصدّر بدليل

= لا تحسبن تحتمل الوجهين السابقين تبعًا لـ « لا » فيها .

(١) لأن ما قبلها لايستلزمها وبذلك يستغنى عنها .

(٢) لأن الموصول لا يستغنى عن صلة وكذلك المبتدأ لا يستغنى عن الخبر وأشباه ذلك .

(٣) [القمر : ٥٢] .

(٤) [الأنفال : ٦٨] ﴿ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ .

(٥) في الآية ولا الخبر أيضًا ﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ ﴾ فسبق يتعين أن تكون صفة ثانية ، كما يكون خبرًا لكتاب لأن الخبر لا يكون بدلًا .

(٦) لأن مدهونًا حال من المبتدأ فلا ينتقض كلام الأخفش .

(٧) البيت من الطويل لكعب بن مالك الأنصاري . والشاهد فيه : ذكر الخبر « حولها » بعد لولا ، والخبط : الضرب أتلعثم : أتأنى في الأمر وانظر البغدادي (٣٠٩/٦) والعيني (٥٧٢/١) والسيوطي (٨٤١) وعجزه : كخبطة عصفور ولم أتلعثم .

(٨) [النور : ١٠] ﴿ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ .

(٩) فليس عليكم هو الخبر بل متعلق بفضل الله والخبر محذوف تقديره موجود .

استقبال ، وأما قول بعضهم في ﴿ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ [١] أن ﴿ سَيَهْدِينِ ﴾ حال كما تقول « سأذهب مَهْدِيًّا » فسهو [٢] . والثاني : ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع ، ويمتنع فيه الاستئناف ؛ لأن المعنى على تقييد المتقدم ، فيتعين الحالية بعد أن كانت ممتنعة [٣] ، وذلك نحو : ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ﴾ [٤] ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ ﴾ [٥] وقوله :

٦٧٤ – « مَضَى زَمَنٌ والنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي [٦] » .

والمعارض فيهن الواو ، فإنها لا تعترض بين الموصوف [٧] وصفته ، خلافًا للزمخشري ومَنْ وافقه . والثالث : ما يمنعهما معًا ، نحو : ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝ لَّا يَسَّمَّعُونَ ﴾ [٨] وقد مضى البحث فيها ، والرابع : ما يمنع أحدهما دون الآخر ، ولولا المانع لكانا جائزين ، وذلك نحو : « ما جاءني أحد إلا قال خيرًا » فإن جملة القول كانت قبل وجود « إلا » محتملة للوصفية والحالية ، فلما جاءت إلا امتنعت الوصفية . ومثله : ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ [٩] وأما ﴿ وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [١٠] فللوصفية مانعان : الواو وإلا ، ولم ير الزمخشري وأبو البقاء واحدًا منهما [١١] مانعًا ، وكلام النحويين بخلاف ذلك ، قال الأخفش : لا تفصل إلا بين الموصوف وصفته ، فإن قلت : « ما جاءني رجل إلا راكب » فالتقدير إلا رجل راكب ، يعني أن راكبًا صفة لبدل محذوف ، قال : وفيه قبح ، لجعلك الصفة كالاسم ، يعني في إيلائك إياها العامل ، وقال الفارسي : لا يجوز « ما مررت بأحد إلا قائم » فإن قلت : « إلا قائمًا » جاز ، ومثل ذلك قوله :

٦٧٥ – وَقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ أَظُنُّه سيودى بِهِ تَرْحَالُهُ وَجَعَائِلُهُ [١٢]

---

(١) [الصافات : ٩٩] .
(٢) لأن هذا لا يصح جعله نظيرًا فالسين في المثال داخلة على عامل الحال وفي الآية داخلة على الحال .
(٣) لأن الجملة الخبرية بعد النكرة المحضة متعين جعلها صفة لا حالًا .
(٤) [البقرة : ٢١٦] . (٥) [البقرة : ٢٥٩] .
(٦) هذا صدر بيت لقيس بن ذريح في ديوانه (١١٤) والهمع (٢٤٠/١) والدرر (٢٠١/١) والبغدادي (٣١١/٦) والسيوطي (٨٤١) والشاهد : أن الواو في البيت وفي الآيتين تتعين أن تكون للحال .
(٧) والصفة لا يفصل بينها وبين موصوفها « والناس يستشفعون بي » وعجزه : « فهل لي إلى ليلى الغداة شفيعُ » . وهو من الطويل .
(٨) [الصافات : ٧، ٨] ﴿ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ وَيُقْذَفُونَ ﴾ .
(٩) [الشعراء : ٢٠٨] . (١٠) [الحجر : ٤] .
(١١) فهما يجوز أن الصفة معهما ، وأنهما يزيدان لصون الصفة بالموصوف . انظر إملاء ما من به الرحمن (٧٢/٢) والكشاف (٣١٠/٢) والنقل بالمعنى .
(١٢) البيت لذي الرمة في ديوانه (٨٢١/٢ ، ٨٥٨) ولكن القافية بائية لا لامية ، وذكر البغدادي البيت باللام في =

فإن جملة « تخشى عليّ » حال من الضمير في قائلة ، ولا يجوز أن يكون صفة لها ، لأن اسم الفاعل لا يوصَفُ قبل العمل ، والله أعلم .

* * *

= شواهده (٣١٤/٦) والسيوطي (٨٤٢) وقائلة تنحني ... وحوامله بدلًا من جعائله ، والفارس بالباء حيث قال : ترحاله ومذاهبه ، وهو من الطويل ، وانظر في حاشية الأمير (٧٤/٢) والدسوقي (٨٦/٢) والجعائل جمع جعالة بمعنى الجعل على الفعل .

الباب الثالث

من الكتاب

في ذكر أحكام ما يشبه الجملة ، وهو الظرف والجار والمجرور

ذكر حكمهما في التعلق [1] [٦٧٦ - ٦٨٩]

[ومشبه الجملة في الأمور   الظرف والجار مع المجرور
والظرف والمجرور أبدا   بالفعل أو بشبهه فقيدا]

لا بُدَّ من تعلقهما بالفعل ، أو ما يُشْبِهه ، أو ما أُوِّلَ بما يُشْبِهه ، أو ما يشير إلى معناه فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة [2] موجودًا قدِّرَ ، كما سيأتي .

وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخروف أنه لا تقدير في نحو : « زيد عندك ، وعمرو في الدار » ثم اختلفوا ، فقال ابنا طاهر وخروف : الناصب المبتدأ ، وزعما أنه يرفع الخبرَ إذا كان عَيْنَه نحو : « زيدٌ أخوك » وينصبه [3] إذا كان غيره ، وأن ذلك مذهبُ سيبويه ، وقال الكوفيون : الناصب [4] أمر معنوي ، وهو كونهما مخالفين للمبتدأ . ولا مُعَوَّلَ على هذين المذهبين .

مثالُ التعلق بالفعل وما يشبهه ، قوله تعالى : ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [5] وقول ابن دريد :

٦٧٦ – **واشْتَعَلَ المُبْيَضُّ في مُسْوَدِّهِ   مِثْلَ اشْتِعَالِ النار في جَزْلِ الغَضَا** [6]

وقد تقدر « في » الأولى متعلقةً بالمبيض فيكون تعلق الجارين بالاسم ، ولكن تعلق الثاني بالاشتعال يرجح تعلق الأول بفعله ؛ لأنه أتم لمعنى التشبيه ، وقد يجوز تعلق « في » الثانية بكونٍ محذوفٍ حالًا من النار ، ويُبعده أن الأصل عدم الحذف .

---

(١) التعلق هو الارتباط بين العامل ومعموله ، ومنه تتقدم المعاني النحوية من فاعل ومفعول وغير ذلك فهو المحور الأساسي للعلاقات بين أجزاء الجملة .

(٢) هذه الأربعة هي : الفعل ، وما يشبهه وهو المشتق العامل عمل الفعل ، وما أول به وهو الاسم الجامد المؤول بالمشتق ، وما يشير إلى معناه ، أي إلى معنى الفعل كحاتم فإنه يشير إلى معنى الفعل وهو الحتم وهكذا كل علم مشتهر مسماه بوصف .

(٣) يقول ابنا طاهر وخروف : المبتدأ يرفع الخبر إذا كان عينه نحو : محمد أبوك ، وينصبه إن كان غيره نحو : علي عندك .

(٤) وهو المخالفة التي بين المبتدأ والخبر .   (٥) [الفاتحة : ٧] .

(٦) من مقصورة ابن دريد إمام اللغة والأدب وصاحب الاشتقاق والجمهرة والملاحق (ت : ٣٢١) ، اشتعل . انتشر . الجزل : الغليظ ، والغضا : ضرب من الشجر ناره طويلة ، وقد علق الجار والمجرور بالفعل اشتعل . وانظر شواهد البغدادي (٣١٦/٦) والمعنى : اشتعل المبيض في مسودّه اشتعالًا مثل اشتعال النار في شجر الغضا .

[كذا بما أول مما أشبها فعلًا وما يشير للمعنى عها]

ومثالُ التعلق بما أول بمُشبِه الفعل، قولُه تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ أي : وهو الذي هو إلهٌ في السماء ، ففي متعلقة بإله ، وهو اسم غير صفة ، بدليل أنه يوصف فتقول : « إلهٌ واحد » ولا يوصف به لا يقال : « شيء إلهٌ » وإنما صح التعلق به لتأوله بمعبود ، وإله خبر لهو [١] محذوفًا ، ولا يجوز تقدير إله مبتدأ مخبرًا عنه بالظرف أو فاعلًا بالظرف [٢] ؛ لأن الصلة حينئذٍ خاليةٌ من العائد، ولا يحسن تقدير الظرف صلة ، وإله بدلًا من الضمير المستتر فيه ، وتقدير ﴿وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ [٣] معطوفًا كذلك ، لتضمنه الإبدالَ من ضمير العائد مرتين ، وفيه بُعْدٌ [٤]، حتى قيل بامتناعه ، ولأن الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلص به من محذور، وأما أن يكون هو مُوقِعًا فيما يحتاج [٥] إلى تأويلين فلا ، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون ﴿ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ مبتدأ وخبرًا ، لئلا يلزم فساد المعنى [٦] إن استؤنف ، وخلو الصلة من عائد إن عطف .

ومن ذلك أيضًا قولُهُ :

٦٧٧ – **وَإنَّ لِسَاني شُهْدَةٌ يُشْتَفى بِهَا وَهوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللّه عَلْقَمُ** [٧]

أصله « علقم عليه » فعلى المحذوفة متعلقة بصبه ، والمذكورة متعلقة بعَلْقَم ، لتأوله بصعب ، أو شاق ، أو شديد . ومن هنا كان الحذف شاذًّا ، لاختلاف متعلقي جار الموصول وجار العائد [٨] . ومثال التعلق بما فيه رائحته قوله :

٦٧٨ – * **أنَا أبُو المِنْهَالِ بَعْضَ الأحْيَان** [٩] *

(١) [الزخرف : ٨٤] .
(٢) أي : إله : خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو .
(٣) لا يجوز هذا الإعراب لأن الصلة تكون خالية من العائد ؛ إذ لا عائد في الجملة .
(٤) لأنه سيترتب عليه الإبدال من ضمير العائد في إله مرتين ، وهذا فيه بعد .
(٥) يترتب على الإبدال السابق الوقوع فيما يحتاج إلى تأويلين ، وهو الإبدال من ضميرين ، وكل واحد منهما يحتاج إلى تأويل وتقدير .
(٦) لأن يلزم عليه تعدد الآلهة كأنه قيل : في السماء إله ، وأخبركم أن في الأرض إلهًا كذلك .
(٧) البيت لشاعر من بني همدان ، من الطويل ، وانظر ابن يعيش (٣/٩٦) والأشموني (١/١٧٤) والخزانة (٢/٤٠٠) والبغدادي (٦/٣١٧) ، وقد علق فيه الجار والمجرور بعلقم لتأويله بصعب ، وشدد واو هوَّ ، وقدَّم معمولة ، وحذف العائد المجرور بحرف مع اختلاف المعلق .
(٨) أي فعلى المذكورة متعلقة بعلقم ، والمحذوفة متعلقة بصب .
(٩) هذا البيت من الرجز وهو لابن دارة وبعده « ليس على حسبي بِضُؤلان » وتعلق بعض بأبي المنهال كافية من رائحة الفعل والمنهال : كثير العطاء وانظر الهمع (٢/١٠٧) والدرر (٢/١٤١) والبغدادي (٦/٣١٨) .

وقوله :

٦٧٩ - * أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ [١] *

فتعلق بعض وإذ بالاسمين العلميين ، لا لتأولهما باسم يشبه الفعل ، بل لما فيهما من معنى قولك : الشجاع أو الجواد . وتقول : « فلان حاتم في قومه » فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود، ومن هنا رُدَّ على الكسائي في استدلاله [٢] على إعمال اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم « أظنني مُرْتَحِلًا وَسُوَيِّرًا فَرْسَخًا » وعلى سيبويه في استدلاله على إعمال فَعِيلٍ [٣] بقوله :

٦٨٠ - * حَتَّى شَآها كَلِيلٌ مَوهِنًا عَمِلٌ [٤] *

وذلك أن « فرسخًا » ظرف مكان و « مَوهنًا » ظرف زمان ، والظرف يعمل فيه روائح الفعل ، بخلاف المفعول به ، ويوضح كون المَوهِن ليس مفعولًا به أن كليلًا من كَلَّ ، وفعلُهُ لا يعدّى ، واعْتُذر عن سيبويه بأن كليلًا [٥] بمعنى مُكِل ، وكأن البرق يُكِلُّ الوقْتَ بدوامه فيه ، كما يقال « أَتْعَبْتَ يَومَك » أو بأنه إنما استشهد به على أن فاعلًا يُعْدَل إلى فعيل للمبالغة ، ولم يستدل به على الإعمال ، وهذا أقرب ، فإن في الأول حَمْل الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة ، وقال ابن مالك في قول الشاعر :

* وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وإِعْلَانِ [٦] *

يجوز كون مَنْ موصولة فاعلة بنعم ، وهو : مبتدأ خبرُه هو أخرى مقدرة ، وفي : متعلقة بالمقدرة ؛ لأن فيها معنى الفعل ، أي الذي هو مشهور [٧] ، انتهى . والأولى أن يكون المعنى الذي هو مُلَازم لحالة واحدة في سر وإعلان ، وقَدَّر أبو علي مَنْ هذه [٨] تمييزًا ، والفاعل مستتر ، وقد أجيز في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [٩] تعلقُه باسم اللَّه

---

(١) البيت من الرجز لفدكي المنقري وقيل لغيره ، وقد تعلق إذ بماويَّة لما فيه من رائحة الفعل وهو الشجاع ، وهو الرجل المشهور وانظر الكتاب (٢/٢٨٤) والبغدادي (٦/٣٢١) والكامل (٢/٥٠٨) والعيني (٤/٥٥٩) .

(٢ ، ٣) استدلال الكسائي بذلك ضعيف ؛ لأنه لم يأت بعمل اسم الفاعل المصغر في المفعول به صراحة ، وسيبويه كذلك ، إعمال فعيل لأن فرسخًا ظرف مكان ، وموهنًا ظرف زمان ، والظرف يعمل فيه روائح الفعل .

(٤) هذا صدر بيت لساعده بن جؤية : وعجزه : « باتتْ طرابًا وبات الليل لم ينم » وهو من البسيط ، في ديوان الهذليين (١/١٩٨) وسيبويه ، والأعلم (١/٥٨) ، والمقتضب (٢/١١٥) المنصف (٢/٧٦) والخزانة (٣/٤٥٠) والبغدادي (٦/٣٢٤) شآها : شاقها أي بقر الوحش . كليل برق ضعيف . موهنًا : منتصف الليل ، وهو ظرف لكليل لا مفعول به خلافًا لسيبويه .

(٥) وحينئذ يكون متعديًا .

(٦) تقدم ذكره .

(٧) فكأنه أول بما يشبه الفعل وهو مشهور .

(٨) والتقدير : نعم هو شخصًا ، أي نعم الممدوح شخصًا ، هو ملازم لحالة واحدة في سر وإعلان .

(٩) [الأنعام : ٣] .

تعالى ، وإن كان عَلَمًا ، على معنى وهو المعبود ، أو وهو المسمى بهذا الاسم ، وأجيز تعلقه بيعلم ، وبسركم وجهركم ، وبخبر محذوف قدره الزمخشري بعالم [١] ، ورد الثاني بأن فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين في متقدم ، وليس بشيء ؛ لأن المصدر هنا ليس مقدرًا بحرف مصدري وصلته ، ولأنه قد جاء نحو : ﴿ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [٢] والظرف متعلقٌ بأحد الوصفين قطعًا ، فكذا هنا ، وردَّ أبو حيان الثالث [٣] بأن « في » لا تدل على عالم ونحوه من الأكوان الخاصة ، وكذلك ردَّ على تقديرهم في ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ [٤] مستقبلات لعدتهن ، وليس بشيء ؛ لأن الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم [٥] ، فإن بعده ﴿ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ وليس الدليل حرف الجر ، ويقال له : إذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوي مع عدم ما يسد مسده ، فكيف تمنع مع وجود ما يسد [٦] ؟ وإنما اشترطوا الكونَ المطلقَ لوجوب الحذف ، لا لجوازه .

ومثال التعلق بالمحذوف : ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ﴾ [٧] بتقدير وأرسلنا ، ولم يتقدم ذكر الإرسال ، ولكن ذكر النبيّ والمرسَلِ إليهم يدل على ذلك ، ومثله ﴿ فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ ﴾ [٨] ففي وإلى متعلقان باذْهَبْ محذوفًا ﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴾ [٩] أي وأحسنوا بالوالدين إحسانًا مثل : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ ﴾ [١٠] أو وصيناهم بالوالدين إحسانًا مثل : ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ﴾ [١١] ومنه باء البسملة .

هل يتعلقان بالفعل الناقص ؟

[واختلفوا هل يتعلقان	بناقص أو لا فخذ بياني
من قال لا عن حدث يدل	منعه في مهيع قد يجلو
وبعضهم قال له الدلاله	مستثنيًا ليس بذي المقاله]

(١) فتعلق بما يشبه الفعل وهو اسم الفاعل .

(٢) [التوبة : ١٢٨] ﴿ لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم ... ﴾ .

(٣) بل تدل عنده « في » وعلى كون عام .

(٤) [الطلاق : ١] ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾ فرأى أن مستقبلان لعدتهن مردود .

(٥) ويرد ابن هشام علي أبي حيان ، فإن الدليل مذكور ﴿ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ وهذا كون خاص .

(٦) منع أبي حيان مع وجود الدليل الخاص بالآية مردود عليه ، والكون العام إنما يقدر لوجوب الحذف فقط .

(٧) [الأعراف : ٧٣] ، [وهود : ٦١] .

(٨) [النمل : ١٢] .

(٩) [النساء : ٣٦] ، [والأنعام : ١٥١] .

(١٠) [يوسف : ١٠٠] .

(١١) [العنكبوت : ٨] .

مَنْ زعم أنه لا يدلُّ على الحدث مَنَعَ [(١)] من ذلك ، وهم المبرد ، فالفارسي ، فابن جني فالجرجاني ، فابن برهان ، ثم الشلوبين ، والصحيح أنها كلها دالة عليه [(٢)] إلا ليس .

واستدل لمثبتي ذلك التعلق بقوله تعالى : ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾ [(٣)] فإن اللام لا تتعلق بعجبًا ؛ لأنه مصدر مؤخر ، ولا بأوحينا لفساد المعنى ، ولأنه صلة لأنْ ، وقد مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصوله ولا صلته لا يمتنع التقديم عليه ، ويجوز أيضًا أن تكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجبًا على حد قوله :

* لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ [(٤)] *

هل يتعلقان بالفعل الجامد ؟

[واختلفوا في جامد إذا عرى هل يتعلق به حرف جرى]

زعم الفارسي في قوله :

ونعم مَزْكأً مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ ونعم مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ [(٥)]

أن مَنْ نكرة تامة تمييز لفاعل نعم مستترًا ، كما قال هو وطائفة في « ما » من نحو : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [(٦)] إن الظرف متعلق بنعم ، وزعم ابن مالك أنها موصولة فاعل ، وأن هو مبتدأ خبرُهُ هو أخرى مقدرة على حد :

* شِعْرِي شِعْرِي [(٧)] *

وأن الظرف متعلق بهو المحذوفة لتضمنها معنى الفعل ، أي ونعم الذي هو باقٍ على وده في سره وإعلانه ، وإن المخصوص محذوف ، أي بشر بن مروان ، وعندي أن يقدر المخصوص هو لتقدم - ذكر بشر في البيت قبله ، وهو :

وَكَيفَ أَرْهَبُ أَمْرًا أو أُرَاعُ بِهِ وَقَدْ زَكَأْتُ إِلَى بِشْرِ بْنِ مَرْوَانِ [(٨)]

---

(١) أي على الزمان فقط .

(٢) وجميعها دال على الحدث إلا ليس .

(٣) [يونس: ٢] .

(٤) تقدم الحديث عن هذا البيت .

(٥) تقدم الحديث عن هذا البيت .

(٦) [البقرة: ٢٧١] ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ ... ﴾ .

(٧) تقدم الحديث عن هذا البيت .

(٨) ذكر هذا البيت ليدل به على المخصوص وأنه محذوف ، وهو بشر بن مروان وهو أمير أموي أخو عبد الملك بن مروان ، واشتهر بالجود ، وولي أمر البصرة والكوفة في عهد أخيه ، ومات شابًا سنة (ت : ٧٥هـ) . وزكأ : لجأ واستعان بأمير شجاع جواد وهو بشر بن مروان ، وهو الأولى مبتدأ ، وهو الثانية خبر ، وهو الثالثة هو المخصص بالمدح ، وعلى تقدير أن المخصص بعد خبر يقدر له مبتدأ هو رابعة .

فيبقى التقدير حينئذ : هوهو هو .

هل يتعلقان بأحرف المعاني ؟

[وجـوزوا بـأحـرف المعـانـي والمنع والتفصيل جا يا عاني
إن ناب عن فعل أجزه مطلقًا إن لا فلا والفارسي بذا ارتقي]

المشهور مَنْعُ ذلك [1] مطلقًا ، وقيل بجوازه [2] مطلقًا ، وفَصَّل بعضُهم [3] فقال : إن كان نائبًا عن فعل حُذِفَ ، جاز ذلك على سبيل النِّيَابة لا الأصالة ، وإلا فلا ، وهو قول أبي علي وأبي الفتح ، زَعَمَا في نحو : « يا لزيد » أن اللام متعلقة بيا ، بل قالا في « يا عبد اللّه » إن النصب بيا ، وهو نظير قولهما في قوله :

* أبا خُرَاشَةَ أمَّا أنْتَ ذَا نَفَرٍ [4] *

إن « ما » الزائدة هي الرافعة الناصبة ، لا كان المحذوفة .

وأما الذين قالوا بالجواز مطلقًا ، فقال بعضهم في قول كعب بن زهير – رضي اللّه تعالى عنه – :

٦٨١ – وَمَا سُعَادُ غَدَاةَ البَيـنِ إذْ رَحَلُوا إلَّا أغَنُّ غَضِيضُ الطَّرْفِ مكحول [5]

غداة البين : ظرف للنفي ، أي انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأَغَنَّ .

وقال ابن الحاجب في : ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾ [6] إذ بدل من اليوم ، واليوم إما ظرف للنفع المنفي ، وإما لما في « لن » من معنى النفي ، أي انتفى في هذا اليوم النفعُ ، فالمنفي نفي مطلق ، وعلى الأول نفع مقيد باليوم . وقال أيضًا : إذا قلت : « ما ضَرَبْتُهُ للتأديب »

فإن قصدت نفي ضربٍ مُعَلل بالتأديب ، فاللامُ متعلقة بالفعل ، والمنفي ضرب مخصوص ، وللتأديب : تعليل للضرب المنفي ، وإن قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليلُ له ، أي أن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب ؛ لأنه قد يؤدَّبُ بعض الناس [7] بترك

---

(١) منع ذلك مطلقًا سواء كان الحرف نائبًا عن فعل حذف أو كان غير نائب عن فعل .

(٢) لما فيها من معنى الفعل .

(٣) بجوازه إن كان نائبًا عن فعل حذف على أنه نائب عنه ، وإلا منع .

(٤) تقدم الحديث عنه ، أما أنت ذا نفر أصله لأن كنت ذا نفر فحذفت اللام وكان وعوض عنهما « ما » فانفصل الضمير .

(٥) البيت من البسيط لكعب بن زهير في ديوانه (٦) والهمع (١٠٨/٢) ، والدرر (١٤١/٢) ودلائل الإعجاز (١٩) والبغدادي (٣٢٧/٦) والسيوطي (٨٤٤) وجيء به على رأى بعضهم أن « غداة البين » ظرف للنفي ، وفي شرح ابن هشام للقصيدة ، علق غداة بكاف التشبيه المحذوفة ، والغداة ضد العشي ، أغن في صوته غنة .

(٦) [الزخرف : ٣٩] وإذ فيها بدل من اليوم .

(٧) بمعنى يكفيهم كلمة أدب فقط بدون ضرب .

الضرب ، ومثله في التعلق بحرف النفي « ما أكْرَمْتُ المسيءَ لتأديبه ، وما أهنت المحسن لمكافأته »[1] ، إذ لو علق هذا بالفعل فسد المعنى المراد ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾[2] الباء متعلقة بالنفي ؛ إذ لو علقت بمجنون لأفاد نفي جنون خاص ، وهو الجنون الذي يكون من نعمة اللَّه تعالى ، وليس في الوجود جنون هو نعمة ، ولا المراد نفي جنون خاص ، اهـ . ملخصًا .

وهو كلام بديع ، إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة[3] التعلق بالحرف ، فينبغي على قولهم أن يقدر أن التعلق بفعل دل عليه النافي ، أي انتفى ذلك بنعمة ربك .

وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب - رضي اللَّه تعالى عنه - أن المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت ، وذلك على أن الأصل[4] : وما كسعاد إلا ظبي أَغَنُّ ، على التشبيه المعكوس للمبالغة[5] ، لئلا يكون الظرف متقدمًا في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه ، وهذا الوجه هو اختيار ابن عَمْرُون[6] ، وإذا جاز لحرف التشبيه أن يعمل في الحال في نحو قوله :

كأنَّ قُلُوبَ الطَّيرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا العُنَّاب والحَشَفُ البالي[7]

مع أن الحال شبيهة بالمفعول به ، فعملُه في الظرف أجْدَر .

فإن قلت : لا يلزم من صحة إعمال المذكور صحة إعمال المقدر ، لأنه أضعف .

قلت : قد قالوا : « زَيدٌ زهَيرٌ شِعْرًا وَحَاتمٌ جودًا » وقيل في المنصوب فيهما : إنه حال أو تمييز ، وهو الظاهر ،[8] وَأَيًّا كان فالحجة قائمة به ، وقد جاء أبلغ من ذلك ، وهو إعماله في الحالين ، وذلك في قوله :

٦٨٢ - تُعَيِّرنَا أَنَّنَا عَالَةٌ وَنَحْنُ صَعَاليك أَنْتُمْ مُلوكًا[9]

(١) فالجار والمجرور في المثالين متعلق بمعنى حرف النفي النائب عن الفعل .

(٢) [القلم : ٢] والباء متعلقة بالنفي ، ولو تعلقت بمجنون لكان النفي منصبًا إلى جنون خاص وهذا فاسد .

(٣) جمهور النحاة يرون التعليق بالحرف غير سليم ، وإنما بفعل دل عليه حرف النفي أي ينتفي عنك الجنون بنعمة ربك عليك .

(٤ ، ٥) هذا رأي ابن هشام في شرحه للقصيدة والتشبيه معكوس ، بمعنى أن الشبه أصبح مشبهًا به للمبالغة أي وما كسعاد إلا ظبي أغن .

(٦) عالم نحوي أندلسي يرى الفارسي أنه ممنوع من الصرف للعلمية وشبه العجمة واختار العمل للحرف لمعنى التشبيه .

(٧) البيت من الطويل لامرئ القيس ، وقد تقدم ذكره والشاهد فيه : عمل كأن في الحال لما فيه من معنى التشبيه .

(٨) لأن على تبين وجه الشبه لا على القيد .

(٩) البيت للنابغة ، والشاهد فيه : أن صعاليك وملوك حالان وعاملهما كاف التشبيه المحذوفة ، والعالة جمع عائل وهو الفقير ، والصعاليك جمع صعلوك وهو الفقير وانظر البغدادي (٣٢٩/٦) والسيوطي (٨٤٤ .

إن المعنى تعيرنا أننا فقراء ، ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم .

فإن قلت : قد أوجَبْتَ في بيت كعب بن زهير ﷺ أن يكون من عكس التشبيه لئلا تقدم الحالُ على عاملها المعنوي ، فما الذي سَوَّغ تقدمَ صعاليك هنا عليه ؟

قلت : سَوَّغه الذي سوغ تقدم بُسْرًا في « هذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْه [1] رُطَبًا » وإن كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه فى نحو : « لَهُوَ أَكْفَؤُهُمْ نَاصِرًا » وهو خشية اختلاط المعنى ، إلا أن هذا مُطَّرِد ثمَّ لقوة التفضيل . ونادر هنا لضعف حرف التشبيه .

وهذا الذي ذكرته في البيت أجود ما قيل فيه [2] ، وفيه قولان آخران ، أحدهما : ذكره السخاوي في كتابه سِفْر السعادة ، وهو أن عَالَةً من عَالَنِي الشيء » إذا أثقلني ، و « ملوكًا » مفعول ، أي أننا نُثْقِلُ الملوكَ [3] بِطَرْح كَلِّنا عليهم ، ونحن أنتم أي مثلكم في هذا الأمر ، فالإخبار هنا مثله في ﴿ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾ [4] والثاني قاله الحريري ، وقد سئل عن البيت [5] ، وهو أن التقدير : إنا عالة صعاليك نحن وأنتم ، وقد خطئ في ذلك ، وقيل : إنه كلام لا معنى له ، وليس كذلك بل هو متجه على بُعْدٍ فيه ، وهو أن يكون صعاليك مفعول عالة ؟ أي إنا نَعُول صعاليكَ ، ويكون نحن توكيدًا لضمير عالة ، وأنتم توكيدًا لضميرٍ مستتر في صعاليك ، وحصل في البيت تقديم وتأخير للضرورة ، ولم يتعرض لقوله : « ملوكًا » وكأنه عنده حال من ضمير عالة ، والأولى على قوله أن يكون صعاليك حالًا من محذوف ، أي نَعُولكم صعاليك ويكون الحالان بمنزلتهما في « لقيته مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا » فإنهم نصوا على أنه يكون الأول للثاني والثاني للأول ؛ لأن فَصْلًا أسهلُ من فصلين ، ويكون أنتم توكيدًا للمحذوف لا لضمير صعاليك لأنه ضمير غيبة ، وإنما جوزناه أولًا لأن الصعاليك هم المخاطبون ، فيحتمل كونه رَاعَى المعنى .

ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر [6]

[وامنع من التعليق لولا رُبَّما لعل كافًا والمزيد كالبا]

---

(١) قوة أفعل التفضيل . (٢) وهو العمل لحرف التشبيه .

(٣) ملوكًا مفعول به لعالة ، أي تعيرنا أننا مثقلون للملوك بطرح كلنا أي تعبنا عليهم .

(٤) أي إنه على معنى التشبيه أي : مثل أمهاتهم ، [الأحزاب : ٦] .

(٥) حيث ساوى بين العالة والملوك بالعطف على عالة . ولكن عالة خبر أنَّ ، وصعاليك مفعول لعالة ، ونحن توكيد لضمير محذوف لا لضمير صعاليك ، لأنه ضمير ، أو راعى المعنى وهم المخاطبون .

(٦) وهي التي لا تحتاج إلى متعلق .

يستثنى من قولنا : « لابدَّ لحرف الجر من متعلق » ستة أمور :

أحدها : الحرف الزائد (١) كالباء ومن في ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (٢) ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ (٣) وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي ، والأصل أن أفعالًا قصُرت عن الوصول إلى الأسماء فأعِينَتْ على ذلك بحروف الجر ، والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدًا ، ولم يدخل للربط .

وقولُ الحوفي إن الباء في ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ ﴾ (٤) متعلقة وَهَمٌ ، نعم يصح في اللام المقوية أن يقال إنها متعلقة بالعامل المقوى نحو : ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ (٥) وَ ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ (٦) و ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ (٧) لأن التحقيق أنها ليست زائدة محضة ، لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر ، ولا معدية محضة لاطراد صحة إسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين (٨) .

الثاني : لَعَل في لغة عُقَيل ؛ لأنها بمنزلة الحرف (٩) الزائد ، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع على الابتداء ، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية ، قال :

* لَعَلَّ أبي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيب (١٠) *

ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل ، بل لإفادة معنى التوقُّع ، كما دخلت « ليت » لإفادة معنى التمني ، ثم إنهم جروا بها منبهة على أن الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الإعراب المختص به كحروف الجر (١١) .

الثالث : لولا ، فيمن قال « لولاي ، ولولاك ، ولولاه » على قول سيبويه (١٢) : إن لولا جارة للضمير ؛ فإنها أيضًا بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوعُ المحلِّ بالابتداء ، فإن لولا الامتناعية تستدعي جملتين كسائر أدوات التعليق . وزعم أبو الحسن أن لولا غير جارة ، وأن الضمير

---

(١) ماليس له معنى ولا متعلق .
(٢) [الرعد : ٤٣، والإسراء : ٩٦] . (٣) [فاطر : ٣] .
(٤) [التين : ٨] .
(٥) [البقرة : ٩١] ﴿ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ ... ﴾ .
(٦) [هود : ١٠٧] ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ . (٧) [يوسف : ٤٣] .
(٨) أي ما بين منزلة الزائد المحض والمقوى المحض .
(٩) فليست بزائدة محضة لإفادتها النهي والزائد لا يفيد معنى غير التوكيد .
(١٠) تقدم الحديث عنه ، على أن لعل في لغة عقيل يجربها الاسم وعند غيرهم لا يجربها بل تعمل عمل ليت .
(١١) لأن الحرف المختص يعمل الإعراب المختص به . (١٢) انظر الكتاب (٢/٣٧٣ ، ٣٧٤) .

بعدها مرفوع ، ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع [١] ، كما عكسوا في قولهم : «ما أنا كأنْتَ » [٢] وهذا كقوله في « عَسَايَ » : ويردّهما أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الإعراب إنما ثبتت في المنفصل ، وإنما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط : كون المَنُوبِ عنه منفصلًا ، وتوافقهما في الإعراب ، وكون ذلك في الضرورة ، كقوله :

٦٨٣ – * أن لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ [٣] *

وعليه خَرَّج أبو الفتح قوله :

٦٨٤ – نَحْنُ بِغَرْسِ الوَدِيِّ فِيَ أَعْلَمنَا   مِنَّا بِرَكْضِ الجِيَادِ فِي السُّدَفِ [٤]

فادعى أن « نا » مرفوع مؤكِّدٌ للضمير في أعلم ، وهو نائب عن نحن ليتخلَّص بذلك من الجمع بين إضافة أَفْعَلْ وكونه بِمِنْ [٥] ، وهذا البيت أشكل على أبي علي حتى [٦] جعله من تخليط الأعراب .

والرابع : رب ، في نحو : « رُبَّ رَجلٍ صَالِحٍ لَقِيتُهُ ، أو لقيت » لأن مجرورها مفعول في الثاني ، ومبتدأ في الأول [٧] ، أو مفعول على حد « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار ؛ لأن رُبَّ لها الصَّدْر من بين حروف الجر ، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل ، لا لتعدية عامل . هذا قول الرماني [٨] وابن طاهر . وقال الجمهور : هي فيهما حرف جر مُعَد ، فإن قالوا : إنها عَدَت [٩] العاملَ المذكور فخطأ ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، ولاستيفائه معمولَه في المثال الأول ، وإن قالوا : عَدت محذوفًا تقديره حصل أو نحوه كما صرح به

---

(١) انظر الجنى الداني (٦٠٤) .

(٢) بأن وضعوا الضمير المنفصل مكان المتصل « ما أنا كأنت ولا أنت كأنا » والأصل : لك .

(٣) البيت لم يعز إلى أحد وهو من البسيط ، وجيء به على أنه لا يلي إلا الضمير المنفصل وصدره : «وما نبالي إذا ما كنت جارتنا » وانظر الخصائص (١/٣٠٧ ، ٢/١٩٥) والخزانة (٢/٤٠٥) والعيني (١/٢٥٣) والأشموني (١/١٠٩) والبغدادي (٦/٣٣٣) والسيوطي (٨٤٤) والمبرد رواه : سواك كان إلا ، ولا شاهد فيه حينئذ .

(٤) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه (١٧٠ ، ١٧١) . وجيء به على أن ابن جني ادَّعى أن (نا) مؤكدة للضمير المستتر في أعلم ، وقيل : إنه تأكيد الاسم المخفوض بالإضافة باسم مخفوض بمن ، حملًا على المعنى : والودي : النخلة الصغيرة ، والسدف في لغة تميم الظلمه وفي لغة قيس : الضوء ، وانظر شواهد البغدادي (٦/٣٣٧) والسيوطي يروي البيت : نحن نفوس الودي أعلمنا (٨٤٥) .

(٥) لأن أفعل التفضيل إذا كان مفردًا تجرد من الإضافة ومن « مِنْ » .

(٦) من حيث أنه جمع فيه بين الإضافة ومن ، فعده من أخطاء الإعراب .

(٧) فرجل يعرب مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة .

(٨) انظر الجنى الداني (٦٠٣) وحروف المعاني للرماني (١٠٧) .

(٩) والمتعدى لا يحتاج إلى معد ومقو لينقل معناه إلى الاسم المجرور ، وإنما ينصب به .

جماعة ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغنٍ عنه ، ولم يُلْفَظْ به في وقت .

الخامس : كاف التشبيه ، قاله الأخفش وابن عصفور [١] ، مستدلين بأنه إذا قيل : « زَيْدٌ كَعَمْرٍو » فإنْ كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه ، بخلاف نحو في من نحو : « زيد في الدار » وإن كان فعلًا مناسبًا للكاف - وهو أشبه - فهو متعد بنفسه لا بالحرف .

والحق أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار [٢] .

[وحرف الاستثناء أيضا ذكروا عن الجميع ستة قد قرروا]

السادس : حرف الاستثناء ، وهو خلا وعدا وحاشا ، إذا خَفَضْنَ فإنهن لتنحية الفعل عما دخَلْنَ عليه ، كما أن [٣] إلّا كذلك ، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصالُ معنى الفعل إلى الاسم ، ولو صح أن يقال إنها متعلقة لصح ذلك في إلا ، وإنما خُفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بإلا لئلا يزول الفرق بينهن أفعالًا وأحرفًا .

حكمهما بعد المعارف والنكرات

[حكمهما بعد المعرف كما قدم في غيرهما فلتعلما]

حكمهما بعدهما حكم الجمل ، فهما صفتان في نحو : « رَأيتُ طائرًا فَوقَ غُصْن ، أو عَلَى غُصْنٍ » لأنهما بعد نكرة محضة [٤] ، وحالان في نحو : « رَأيتُ الهِلَالَ بَينَ السَّحَابِ ، أو في الأُفُقِ » لأنهما بعد معرفة محضة [٥] ، ومحتملان لهما [٦] في نحو : « يُعْجِبُنِي الزَّهْرُ فِي أَكمَامِهِ ، والثمر عَلَى أغصَانِهِ » لأن المعرَّفَ الجنسيَّ كالنكرة ، وفي نحو : « هذَا ثمرٌ يانعٌ على أغصانه » لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة .

حكم المرفوع بعدهما

[وإن يفي الرفع لما بعدهما ففصلن وذاك فيما علما

فإن يقدم نفي أو موصوف او موصول او فهم على ما قد رووا

---

(١) انظر الجنى الداني (٧٩ ، ٨٤) وكاف التشبيه متعلقة باستقرار محذوف أو كائن أو استقر .

(٢) وهو المتعلق الذي عليه مناط الإفادة أي مستقر أو استقر .

(٣) أي إن حروف الجر ومنها : خلا وعدا وحاشا تعدي الفعل وتوصله على جهة النفي وأما « إلّا » فمعدية له على جهة الثبوت .

(٤) أي نكرة خالصة من معنى المعرفة .

(٥) معرفة خالصة من معنى التنكير .

(٦) أي للتنكير بعد نكرة موصوفة أو مقترنة بأل الجنسية فهي في معنى النكرة .

أو صاحب الخبر أو حال يفي ذاك ثلاثة مذاهب تفي
أحدها مبتدأ قد أخبروا عنه بذاك الظرف فيما شهروا
أو فاعل بذلك المذكور أو فعل ذا الظرف أو المجرور]

إذا وقع بعدهما مرفوع ؛ فإن تقدَّمهما نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو : « ما في الدارِ أحد » و « أفي الدار زيد » و « مررت برجل معه صقر » و « جاء الذي في الدار أبوه » و « زيد عندك أخوه » و « مررت بزيد عليه جبة » **ففي المرفوع ثلاثة مذاهب :**

أحدها : أن الأرْجَحَ كونُهُ مبتدأ مخبرًا عنه [١] بالظرف أو المجرور ، ويجوز كونه فاعلًا .

والثاني : أنَّ الأرجح كونه فاعلًا ، واختاره ابن مالك ، وتوجيهه أن الأصل عدمُ التقديم والتأخير .

والثالث : أنه يجب كونه فاعلًا ، واختاره ابن هشام [٢] عن الأكثرين .

وحيث أعرب فاعلًا فهل عاملُه الفعلُ المحذوفُ ، أو الظرف أو المجرور لنيابتهما عن استقر ، وقربهما من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف ، والمذهب المختار : الثاني ، لدليلين : أحدهما : امتناع تقديم [٣] الحال في نحو : « زَيد في الدارِ جَالِسًا » ولو كان العاملُ الفعلَ لم يمتنع ، ولقوله :

٦٨٥ - * فَإِنَّ فُؤَادِي عندَكِ الدَّهرَ أجْمَعُ [٤] *

فأكَّدَ الضمير المستتر في الظرف ، والضمير لا يستتر إلا في عامله ، ولا يصح أن يكون توكيدًا لضمير محذوف مع الاستقرار ، لأن التوكيد والحذف [٥] متنافيان . ولا لاسم إنَّ على مَحَلِّه من الرفع بالابتداء ، لأن الطالب للمحل [٦] قد زال .

---

(١) أي إن الجار والمجرور في محل رفع خبر عن المبتدأ ، والخبر في الحقيقة هو الاستقرار المحذوف وجوبًا لأنه كون عام وهم يقدرون هذا المتعلق اسمًا ويجوز فاعلًا .

(٢) لأنهم يقدرون المتعلق فعلًا فقط ، ولو أعرب مبتدأ مخبر عنه بالظرف ، لزم عليه تقديم الخبر الفعلي ، والواجب أن يؤخر نحو زيدٌ قام ، وهذا ما نقله ابن هشام الخضراوي ، فالواجب عندهم أن يكون فاعلًا ، أما من رأى الأرجحية فنظر فيه إلى المتعلق فعلًا استقر وهذا هو الكثير ، والقليل تقديره : اسمًا مستقر .

(٣) لئلا يتقدم الحال على عاملها المعنوي وهو الجار والمجرور وهو ممنوع ، ولو كان فعلًا لجاز .

(٤) هذا عجز بيت من الطويل ، لجميل بثينة (١١٧ ، ١١٨) من الديوان ، وصدره : «فإن يك جثماني بأرض سواكم »حيث أكد الضمير المستتر في الظرف ، والضمير لا يستتر إلا في عامله عندك «هو »أجمع . وانظر الدسوقي (٩٥/٢) والبغدادي (٣٣٨/٦) والسيوطي (٨٤٦) والخزانة (١٩٠/١) .

(٥) إن الضمير المستتر لا يصح أن يكون توكيدًا للضمير الموجود في استقر محذوفًا فتعين أن يكون للموجود .

(٦) لأن محله قد زال بدخول الناسخ عليه وهو إن .

واختار ابنُ مالك المذهَبَ الأول ، مع اعترافه بأن الضمير مستتر في الظرف ، وهذا تناقض ، فإن الضمير لا يستكن إلا في عامله [١] .

وإن لم يعتمد الظرف أو المجرورُ نحو : « في الدار – أو عندك – زيد » فالجمهور يوجبون الابتداء ، والأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين [٢] ، لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط ، ولذا يجيزون في نحو : « قائم زيد » أن يكون قائم مبتدأ ، وزيد فاعلًا ، وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير [٣] .

تنبيهات : يحتمل قول المتنبي يذكر دار المحبوب :

٦٨٦ – **ظَلْتَ بِهَا تَنْطَوِي عَلَى كَبِدٍ نضيجَةٍ فَوقَ خَلْبِهَا يَدُهَا** [٤]

أن تكون اليدُ فيه فاعله نضيجة ، أو بالظرف ، أو بالابتداء ، والأول أبلغ ، لأنه أشد للحرارة ، والخلب : زيادة الكبد ، أو حجاب القلب ، أو ما بين الكبد والقلب ، وأضاف اليد إلى الكبد للملابسة بينهما ؛ فإنهما في الشخص .

ولا خلاف في تعين الابتداء في نحو : « في داره زَيد » لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة .

فإن قلت : « في دارِهِ قيام زيد » لم يجزها الكوفيون ألبتة ، أما على الفاعلية فلما قدمنا ، وأما على الابتدائية فلأن الضمير لم يعد على المبتدأ ، بل على ما أضيف إليه المبتدأ ، والمستحق للتقديم إنما هو المبتدأ ، وأجازه البصريون [٥] على أن يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلًا ، كقولهم : « فِي أَكفَانِهِ درج الميت » وقوله :

٦٨٧ – * **بِمَسْعَاتِهِ هُلْك الفَتَى أَونَجَاتُهُ** [٦] *

وإذا كان الاسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك .

---

(١) المذهب الأول وهو أن العامل في المرفوع بعد الظرف الفعل المحذوف ، واعترف بأن الضمير الذي في الظرف المستتر قد حذف مع الفعل المحذوف وهذا تناقض من ابن مالك في الحكم .

(٢) أي الابتداء أو الفاعلية وانظر في ذلك شرح الأشموني (٩٤/١ ، ٩٥) محيي الدين .

(٣) أي الجمهور لا يرى أنه لابد أن يعتمد الوصف على أو استفهام ، وإلا أعرب الوصف خبرًا مقدمًا ، وما بعده مبتدأ مؤخرًا .

(٤) هذا البيت يتمثل به للمتنبي ، وهو من المنسرح ، ويجوز فيه أن يكون يدها فاعل نضيجة وهو المناسب لحرارة العاطفة أو بالظرف ، أو يدها مبتدأ مؤخر وفوق هو الخبر . وانظر البغدادي (٣٣٩/٦) وانظر ديوانه بشرح البكري (٢٩٤/١) ، والبرقوقي (١٩/٢) ، وظلْتَ أصلها : ظللت وهو خطاب للناقة والضمير في بها للدار ، يصف حرارة عاطفته في دار أحبته بأنها تكاد تمزق كبده .

(٥) حتى لا يلزم عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة .

(٦) البيت لا يعرف قائله ، والمسعاة هي السعي ، وجيء به على أن هلك الغني مبتدأ لا فاعلًا كقولهم : في أكفانه درج الميت ، وانظر البغدادي (٣٤١/٦) والسيوطي (٨٤٧) .

والأرْجَحُ تعين الابتدائية في نحو : « هل أَفْضَلُ منك زيدٌ » لأن اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الأكثر على هذا الحد ، وتجوز الفاعلية في لغة قليلة [1] .

ومن المشكل قوله :

* فَخَيرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ [2] *

لأن قوله : « نحن » إن قدر فاعلًا لزم إعمال الوصف غير معتمد ، ولم يثبت ، وعمل أفعل في الظاهر في غير مسألة الكحل [3] وهو ضعيف ، وإن قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو أجنبي بين أفعل ومِنْ . خَرجه أبو علي [4] - وتبعه ابن خروف - على أن الوصف خبر لنحن محذوفة ، وقدر نحن المذكورة توكيدًا للضمير في أفعل .

ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف

[في صفة حال ووصل وخبر   وربما أظهر هذا للضرر]

وهو ثمانية :

أحدها : أن يقعا صفة ، نحو : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [5] .

الثاني : أن يقعا حالًا ، نحو : ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ﴾ [6] وأما قوله سبحانه وتعالى : ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾ [7] فزعم ابن عطية أن ﴿ مُسْتَقِرًّا ﴾ هو المتعلّق الذي يقدر في أمثاله قد ظَهَر ، والصواب ما قاله أبو البقاء [8] وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك ، لا مطلق الوجود والحصول ، وهو كَون خاص .

الثالث : أن يقعا صلة ، نحو : ﴿ وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ [9] .

الرابع : أن يقعا خبرًا ، نحو : « زيد عندك ، أو في الدار » وربما ظهر في الضرورة كقوله :

---

(١) يتعين أن يكون زيدٌ مبتدأ مؤخرا ، ولا يجوز أن يكون فاعلًا ، لأن اسم التفضيل لا يرفع فاعلًا إلا في مسألة الكحل ، وهي ليست في هذا المثال ، ولغة حكاها يونس ونقلها سيبويه فقال : مررت برجل أكرم منه أبوه . دسوقي (٢/٩٦) .

(٢) تقدم ذكره .

(٣) لا يرفع اسم التفضيل ظاهرًا إلا في مسألة الكحل ، وليست هنا .

(٤) وخرجه الفارسي على أن خير خبر لنحن محذوفة ، وأما نحن المذكورة فهي توكيد للضمير في أفعل ، انظر شرح الأشموني (٢/٣٨٩) .

(٥) [البقرة : ١٩] .

(٦) [القصص : ٧٩] .

(٧) [النمل : ٤٠] .

(٨) انظر إملاء ما من به الرحمن (٢/١٧٣) .

(٩) [الأنبياء : ١٩] .

٦٨٨ - لَكَ العِزُّ إنْ مَولَاكَ عَزَّ وَإن يَهُنْ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كَائِنُ (١)

وفي شرح ابن يعيش : متعلق الظرف (٢) الواقع خبرًا ، صرح ابن جني بجواز إظهاره ، وعندي أنه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره ؛ لأنه قد صار أصلًا مرفوضًا (٣) ، فأما إن ذكرته أولًا فقلت : « زيد استقر عندك » فلا يمنع مانع منه ، اهـ . وهو غريب .

[أو يرفع الظاهر أو يستعمل في مثل محذوف أو شبه فسل]

الخامس : أن يرفعا الاسم الظاهر ، نحو : ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ (٤) ونحو : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ ﴾ (٥) ونحو : « أعندك زيد » .

السادس : أن يستعمل المتعلق محذوفًا في مَثَلٍ أو شبهه ، كقولهم لمن ذكر أمرًا قد تقادم عهده : « حِينَئِذٍ الآنَ » أصله : كان ذلك حينئذ واسمع الآن ، وقولهم للمُعْرِسِ « بالرِّفَاءِ والبَنِينَ » بإضمار أعْرَسْتَ .

السابع : أن يكون المتعلق محذوفًا على شريطة (٦) التفسير ، نحو : « أيومَ الجمعة صُمْتَ فِيهِ » ونحو : « بزَيدٍ مَرَرْت به » عند من أجازه مستدلًا بقراءة بعضهم (وللظالمين أعد لهم) (٧) والأكثرون يوجبون في [مثل] ذلك إسقاط الجار ، وأن يرفع الاسم بالابتداء ، أو ينصب بإضمار جاوزت أو نحوه ، وبالوجهين قرئ في الآية (٨) ، والنصب قراءة الجماعة ، ويرجحها العطف على الجملة الفعلية ، وهل الأولى أن يقدر المحذوف مضارعًا ، أي ويعذب ، لمناسبة يدخل ، أو ماضيًا ، أي وعذب ، لمناسبة المفسر ؛ فيه نظر (٩) . والرفع بالابتداء ، وأما القراءة بالجر (١٠) فمن توكيد الحرف بإعادته داخلًا على ضمير ما دخل عليه المؤكَّدُ ، مثل : « إنَّ زَيدًا أنَّهُ فَاضِلٌ » ولا

---

(١) البيت من الطويل وجيء على الدلالة على ظهور المتعلق لضرورة الشعر ولم يعرف قائله ، بحبوحة الدار : وسطها ، الهون : الذل . وانظر السيوطي (٨٤٧) والبغدادي (٣٤١/٦) وابن عقيل (١٠٢/١) والهمع (٩٨/١ ، ١٠٨/٢) والعيني (٥٤٤/١) والدرر (٧٥/١ ، ١٤٢/٢) .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش (٩٠/١) .

(٣) هذا رأي ابن يعيش ولا يوافقه أحد عليه ، وإنما يجوز إظهار متعلق الظرف الواقع خبرًا .

(٤) [إبراهيم : ١٠] ﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ .

(٥) [البقرة : ١٩] ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ ﴾ .

(٦) يحذف المتعلق على شريطة التفسير بأن يكون المفسر من لفظ المفسر أو معناه .

(٧) [الإنسان : ٣١] والقراءة لابن مسعود الكشاف (١٧٢/٤) .

(٨) وقرأ ابن الزبير والظالمون على الابتداء وغيرها أولى لذهاب الطباق بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها فيها مع مخالفتها للمصحف . وانظر الكشاف (١٧٢/٤) ففيه قراءة الوجهين وقراءة الجماعة بالنصب .

(٩) أي وهو أعد لهم فيه نظر وتردد .

(١٠) فـ « لهم » توكيد للظالمين في الآية ، وهذا ممنوع .

يكون الجار والمجرور توكيدًا للجار والمجرور ، لأن الضمير لا يؤكد الظاهر (١) ، لأن الظاهر أقوى ، ولا يكون المجرورُ بدلًا من المجرور بإعادة الجار ؛ لأن العرب لم تُبدل مضمرًا من مظهر ، لا يقولون « قام زيد هو » وإنما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس (٢) .

[أو قسم لكن بغير البا أتى وفي اشتغال عامل ذا يا فتى]

الثامن : القَسَمُ بغير الباء ، نحو : ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾ (٣) ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ (٤) وقولهم : « اللّٰه لا يؤخر الأجل » ولو صرح بالفعل في نحو ذلك لوجبت الباء .

هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف ؟

[في قسم وصلة فعل وجب كصفة قبيل فاء تجتلب]

لا خلاف في تعيين الفعل في بابي القَسمِ (٥) والصِّلَة ؛ لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين .

قال ابن يعيش (٦) : وإنما لم يجز في الصلة أن يقال إن نحو : « جاء الذي في الدار » بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على حد قراءة (٧) بعضهم (تماما على الذي أحسن) بالرفع ، لقلة هذا واطراد هذا ، اهـ .

وكذلك يجب في الصفة نحو : « رَجُلٌ في الدار فله درهم » لأن الفاء تجوز في نحو : « رجل يأتيني فله درهم » وتمتنع في نحو : « رَجُلٌ صالح فله درهم (٨) » فأما قولُه :

٦٨٩ – كُلُّ أمرٍ مبَاعَدٍ أو مُدَانِ فَمَنُوطٌ بِحِكْمَةِ المُتَعَالِي (٩)

فنادر (١٠) .

---

(١) في لهم مع الظالمين ؛ لأن الظاهر أقوى .

(٢) بعض النحويين – هو ابن عصفور فقد قال بأن اللام الأولى متعلقة بأعد ، ولهم بدل من الظالمين ، وهو ممنوع وفيه الخلاف المأثور .

(٣) [الليل : ١] . (٤) [الأنبياء : ٥٧] .

(٥) لأن جواب القسم والصلة لابد أن يكونا جملتين : فتعين أن يكون المتعلق « استقر » .

(٦) انظر شرح المفصل لابن يعيش .

(٧) [الأنعام : ١٥٤] وانظر الكشاف (٤٩/٢) فهذه قراءة يحيى بن يعمر على (الذي أحسنُ) بالرفع .

(٨) هذا ممتنع لأنه خبر المبتدأ النكرة الموصوف بمفرد .

(٩) البيت من الخفيف ولم يعرف قائله ، وجيء به على أن المبتدأ نكرة موصوفة بمفرد جاء في ضرورة الشعر فقط ، فهو نادر كهذا البيت ، وانظر البغدادي (٣٤٣/٦) والسيوطي (٨٤٧) والهمع (١١٠/١) والدرر (٧٩/١) ، وكل مبتدأ ، ومباعد صفة لأمر ، والخبر منوط ، والفاء زائدة .

(١٠) لأنه جاء على أمر محظور قد ذكرناه في البيت للضرورة .

[والخلف في خبر وصفٍ حال والكل صالح بالاشتغال]

واختلف في الخبر والصفة والحال ، فمن قَدَّر الفعل - وهم الأكثرون - فلأنه الأَصْلُ في العمل [١] ، ومن قدَّر الوصف فلأن الأصل في الخبر والحال والنعت الإفراد ، ولأن الفعل في ذلك لابدَّ من تقديره [٢] بالوصف ، قالوا : ولأن تقليل المقدر أولى ، وليس بشيء لأن الحق أنا لم نحذف الضمير ، بل نقلناه إلى الظرف ، فالمحذوف فعل أو وصف ، وكلاهما مفرد .

وأما في الاشتغال : فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحو : « أيومَ الجمعة تعتكف فيه » والوصف في نحو : « أيومَ الجمعة أنْتَ مُعْتَكِف فيه » والحق عندي أنه لا يترجح تقديره [٣] اسمًا ولا فعلًا ، بل بحسب المعنى كما سأبينه .

كيفية تقديره باعتبار المعنى

أما في القَسَم : فتقديره أقسم ، وأما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو : « يوم الجمعة صمت فيه » [٤] .

واعلم أنهم ذكروا في باب الاشتغال أنه يجب أن لا يقدر مثل المذكور إذا حصل مانع صناعي كما في « زَيدًا مررتُ به » أو معنوي كما في « زَيدًا ضَرَبْتُ أخاه » إذ تقدير المذكور يقتضي في الأول تعدي القاصر بنفسه ، وفي الثاني خلاف الواقع ، إذ الضرب لم يقع بزيد ؟ فوجب أن يقدر جاوزت في الأول ، وأهنت [٥] في الثاني ، وليس المانعان [٦] مع كل متعد بالحرف ، ولا مع كل سببي ، ألا ترى أنه لا مانع في نحو : « زَيدًا شكَرْتُ له » لأن شكر يتعدى بالجار وبنفسه ، وكذلك الظرف نحو : « يَومَ الجمعة صمت فيه » لأن العامل لا يتعدَّى إلى ضمير الظرف بنفسه ، مع أنه يتعدى إلى ظاهره بنفسه ، وكذلك لا مانع في نحو : « زَيدًا أَهَنْتُ أخاه» لأن إهانة أخيه إهانة له ، بخلاف الضرب .

---

(١) فأصل العمل الفعل .

(٢) ومن اختار الوصف فلأن الأصل الإفراد ، والفعل يقدر بالوصف .

(٣) في باب الاشتغال يقدر العامل على حسب المعنى المراد في المثال ، وما يقتضيه المقام سواء أكان فعلًا أم اسمًا .

(٤) يقدر المتعلق بحسب المعنى ففي القسم تقدر أقسم ، وفي الاشتغال على حسب المنطوق به نحو محمدًا فهمته أي فهمت محمدًا فهمته .

(٥) تقدر مثل المنطوق به ما لم يمنع مانع صناعي أو معنوي وإلا قدر المناسب له في المعنى .

(٦) والمانعان ؛ الصناعي مثل : زيدًا مررت ، فلا يصح تقدير فعل من مثل : مررت ؛ لأنه فعل لازم ، والمعنوي مثل : زيدًا ضربت أخاه ، فلو قدرت ضربت لوقع الضرب على زيد ، ولم يقع عليه بذلك ، فيقدر فعل يناسب المعنى وهو أهنت .

وأما في المثل : فيقدَّرُ بحسب المعنى [١] ، وأما في البواقي نحو : « زَيْدٌ فِي الدَّارِ » فيقدر كونه مطلقًا وهو كائن أو مستقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال [نحو : « الصومُ اليوم » أو « في اليوم » و « الجزاء غَدًا » أو « في الغد » ويقدر كان] أو استقر أو وصفهما إن أريد المضي ، هذا هو الصواب [٢] ، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو : « ضَرْبِي زيدًا قائمًا » : أن التقدير إذ كان إن أريد المضي أو إذا كان إن أريد به المستقبل ، ولا فرق ، وإذا جهلت المعنى فقدر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها ، وإن كانت حقيقته الحال ، وقال الزمخشري [٣] في قوله تعالى : ﴿ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ ﴾ إنهم جُعِلوا في النار الآن لتحقق الموعود به ، ولا يلزم ما ذكره ؛ لأنه لا يمتنع تقدير المستقبل ، ولكن ما ذكره أبلغ وأحسن .

ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس إلا لدليل [٤] ، ويكون الحذف حينئذ جائزًا لا واجبًا ، ولا ينتقل الضمير من المحذوف إلى الظرف والمجرور ، وتوهم جماعةٌ امتناعَ حذف الكونِ الخاص ، ويُبْطِلهُ أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل ، وعدم وجود معمول ، فكيف يكون وجود المعمول مانعًا من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقويًا للدليل واشتراطُ النحويين الكونَ المطلق إنما هو لوجوب الحذف ، لا لجوازه .

ومما يتخرج على ذلك قولُهم : « مَنْ لِي بِكَذا » أي من يتكفَّلُ لي به وقوله تعالى : ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ [٥] أي مستقبلاتٍ لعدتهن ، كذا فسره جماعة من السلف ، وعليه عَوَّلَ الزمخشري ، وردَّه أبو حيان توهمًا منه أن الخاص لا يحذف ، وقال : الصواب أن اللام للتوقيت ، وأن الأصل لاستقبال عدتهن ، فحذف المضاف ، اهـ . وقد بينا فساد تلك الشبهة ، ومما يتخرَّجُ على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى : ﴿ ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ﴾ [٦] التقدير مقتول أو يقتل ، لا كائن ، اللهم إلا أن نقدر - مع ذلك مضافين ، أي قتل الحر كائن بقتل الحر ، وفيه تكلف تقدير ثلاثة الكون والمضافان ، بل تقدير [٧] خمسة ؛ لأن كلًّا من المصدرين لابدَّ له من فاعل ، ومما يبعد ذلك أيضًا أنك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام ، وإنما يحسن الحذف أن يعلم عند موضع تقديره نحو : ﴿ وَسْـَٔلِ

---

(١) وغير المانعين يقدر المتعلق بحسب المعنى .

(٢) ويقدر المتعلق في نحو : محمد في المسجد بكائن ونحوه على حسب ما تريد مناسبًا المعنى .

(٣) [الزمر : ١٩] وانظر الكشاف (٣٤٣/٣) .

(٤) الأصل في تقدير المتعلق أن يكون كونًا عامًا ، ولا يقدر خاصًّا إلا بدليل ويحذف جوازًا .

(٥) [الطلاق : ١] ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾ .

(٦) [البقرة : ١٧٨] ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِصَاصُ فِي ٱلْقَتْلَى ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ ... ﴾ .

(٧) أي خمسة مضافات أي قتل الحر كائن بقتل الحر مع فاعل المصدرين .

ﭐﻟۡﻘَﺮۡﻳَﺔَ ﴾ (١) ونظير هذه الآية قولُهُ تعالى : ﴿ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ ﴾ (٢) الآية ، أي أن النفس مقتولة بالنفس ، والعين مفقوءة بالعين ، والأنف مجدوع بالأنف ، والأذن مصلومة بالأذن ، والسن مقلوعة بالسن ، هذا هو الأحسن ، وكذلك الأرْجَحُ في قوله تعالى : ﴿ ٱلشَّمۡسُ وَٱلۡقَمَرُ بِحُسۡبَانٖ ﴾ (٣) أن يقدر يجريان ، فإن قدرت الكون قدرت مضافًا ، أي جَرَيَانُ الشمس والقمر كائن بحسبان ، وقال ابن مالك في قوله تعالى : ﴿ قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ ﴾ (٤) : إن الظرف ليس متعلقًا بالاستقرار ، لاستلزامه إما الجمع بين الحقيقة والمجاز ؛ فإن الظرفية المستفادة من « في » حقيقة بالنسبة إلى غير الله سبحانه وتعالى ومجاز بالنسبة إليه تعالى ، وأما حَمْلُ قراءة السبعة على لغة مرجوحة ، وهي إبدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري ؛ فإنه زعم أن الاستثناء منقطع ، والمخلِّصُ من هذين المحذورين (٥) أن يقدر : قل لا يعلم (٦) مَنْ يذكر في السموات والأرض ، ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة ، واحتج بقولهم : « القَلَمُ أحَدُ اللِّسَانَينِ » ونحوه لم يَحتَجْ إلى ذلك ، وفي الآية وجه آخر ، وهو أن يقدر مَنْ مفعولًا به ، و﴿ ٱلۡغَيۡبَ ﴾ بدل اشتمال ، والله فاعل ، والاستثناء مفرغ (٧) .

* * *

(١) [يوسف : ٨٢] .

(٢) [المائدة : ٤٥] ﴿ وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ ... ﴾ .

(٣) [الرحمن : ٥] ويقدر الكون الخاص في الآية : جريان الشمس والقمر كائن بحسبان .

(٤) [النمل : ٦٥] والظرفية مستفادة من ﴿ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ حقيقة بالنسبة إلى غير الله ومجاز بالنسبة إلى الله تعالى ، أو تقول : إنه من باب المستثنى المنقطع كما ارتآه الزمخشري في الكشاف (١٥٠/٣ ، ١٥١) .

(٥) المحذوران : إما الجمع بين الحقيقة والمجاز ، أو إبدال المستثنى المنقطع عند تميم .

(٦) ولزم على هذا التقدير : أن يكون استثناء متصلًا ، وهو من يذكر في السموات والأرض .

(٧) من جوز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة مثل « القلم أحد اللسانين » فاللسان بمعنى الجارحة وهو حقيقة ، واللسان بمعنى القلم وهو مجاز . وكذلك الخال أحد الأبوين ، ويجوز في الآية : ﴿ مَن ﴾ مفعول به ، و ﴿ ٱلۡغَيۡبَ ﴾ بدل اشتمال ، و ﴿ ٱللَّهُۚ ﴾ فاعل ، والاستثناء مفرغ لعدم وجود المستثنى منه ، وهذا المثل في مجمع الأمثال (٧٦/٢) .

تعيين موضع التقدير

الأصل أن يقدر مُقدمًا عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها ، وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرًا ، وما يقتضي إيجابه .

فالأول ، نحو : « في الدار زيد » لأن المحذوف هو الخبر ، وأصله أن يتأخر عن المبتدأ [١] .

والثاني ، نحو : « إنَّ في الدار زيدًا » لأنَّ إنَّ لا يليها مرفوعُها .

ويلزم من قَدَّر المتعلق فعلًا أن يقدره متأخرًا في جميع المسائل ، [٢] لأن الخبر إذا كان فعلًا لا يتقدم على المبتدأ .

تنبيه : ردَّ جماعة منهم ابن مالك على مَنْ قدَّر الفعل بنحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِيٓ ءَايَاتِنَاۚ ﴾ [٣] وقولك : « أمَّا في الدَّارِ فَزَيدٌ » لأن « إذا » الفجائية لا يليها الفعلُ ، و « أمَّا » لا يقع بعدها فعل إلا مقرونًا بحرف الشرط نحو : ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾ [٤] وهذا على ما بيناه غيرُ واردٍ لأن الفعل يقدر مؤخرًا .

* * *

---

(١) يقدر المتعلق الواقع خبرًا في الدار زيدٌ بعد المبتدأ أي في الدار زيد كائن أو استقر .

(٢) يقدر المتعلق مؤخرًا في جميع المسائل ، لأن الخبر مكانه أن يكون بعد المبتدأ فتقدير : إنَّ في الدار زيدًا : يقدر الخبر بعد اسم إنَّ أي إن في الدار زيدًا كائن أو مستقر .

(٣) [يونس : ٢١] ﴿ وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم ... ﴾ فلا يجوز هنا تقدير فعل هنا ، لأن إذا الفجائية لا يليها إلا الاسم .

(٤) [الواقعة : ٨٨، ٨٩] ﴿ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴾ وهذه الآية ترد على من قدر الفعل ، لأن أمَّا لا يقع بعدها فعل إلا مقرونًا بحرف الشرط .

الباب الرابع

من الكتاب

في ذكر أحكام يكثر دورها (١)

ويقبح بالمعرب جهلها ، وعدم معرفتها على وجهها [٦٩٠ - ٦٧٢]

[وحكموا في المبتدأ والخبر   بذكر أول على المقرر
أن يتساويا بتعريف بدا   أو نكّرا ما يصلحا للابتدا]

فمن ذلك : ما يعرف به المبتدأ من الخبر .

يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكونا معرفتين ، تساوَتْ رتبتهما ، نحو : « اللَّه ربنا » أو اختلفت نحو : « زَيد الفاضِلُ ، والفاضِلُ زيد » هذا هو المشهور ، وقيل : يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرًا مطلقًا ، وقيل : المشتق خبر وإن تقدم نحو : « القائمُ زَيدًا » .

والتحقيقُ أن المبتدأ ما كان أعرف (٢) كزيد في المثال ، أو كان هو المعلوم (٣) عند المخاطب كأن يقول : مَنِ القائم ؟ فتقول : « زَيدٌ القائمُ » فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدَّمُ المبتدأ .

الثانية : أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما ، نحو : « أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مني » .

[كذا في الاختلاف قدم ما أتى   معرفة فحققن ما أثبتا
ذو النكران مسوغ يبدا اجعلا   مبتدأ وقيل لا فلتعقلا]

الثالثة : أن يكونا مختلفين تعريفًا وتنكيرًا والأول هو المعرفة ، « كَزَيدٌ قائم » وأما إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يُسَوِّغُ الابتداء به فهو خبر اتفاقًا نحو : « خَزٌّ ثَوبُكَ » و « ذَهَب خاتَمُكَ » وإن كان له مسوغ فكذلك - عند الجمهور (٤) ، وأما سيبويه فيجعله المبتدأ نحو : « كَمْ مَالُكَ » و « خَير مِنْكَ زَيدٌ » و « حسبُنَا اللَّهُ » ووجهه أن الأصل عدمُ التقديم (٥) والتأخير ، وأنهما شبيهان بمعرفتين تأَخُّرَ الأخص منهما نحوَ : « الفاضل أنت » ويتَّجه عندي جواز الوجهين إعمالًا للدليلين (٦) .

---

(١) أي معرفة أحكام هذه الأحكام التي تتعلق بهذه المتعلقات ، والقبح جهلها وعدم معرفتها .

(٢ ، ٣) يعرف المبتدأ بأنه أكثر علمًا عند المخاطب أو أعرف من الخبر فيحكم بأنه هو المبتدأ .

(٤) إن كان له ما يسوِّغ الابتداء به إن كان نكرة فهو الذي يبتدأ به عند الجمهور .

(٥) وذلك نحو قوله : كم مالُك ونحوه ، سيبويه يجعل الأول مبتدأ والثاني خبر إتباعًا للأصل في التقديم والتأخير .

(٦) أي دليل سيبويه ، ودليل الجمهور وهو أن الأصل عدم التقديم والتأخير .

ويشهد لابتدائية النكرة قولُهُ تعالى : ﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ ﴾ (١) ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ ﴾ (٢) وقولهم : « إنَّ قَرِيبًا مِنْكَ زَيْدٌ » وقولهم : « بحسبك زيد » والباء لا تدخل في الخبر في الإيجاب ، ولخبريتها قولُهم : « ما جَاءَتْ حَاجَتُكَ » بالرفع ، والأصل ما حاجتك ، فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ ، ولولا هذا التقدير لم يدخل ؛ إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ، وأما مَنْ نصب فالأصل ما هي حاجتك ، بمعنى أيُّ حاجةٍ هي حاجتك ، ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه (٣) ، ونظيره أن تقول : « زيد هو الفاضلُ » وتقدر هو مبتدأ ثانيًا لا فَصْلًا ولا تابعًا فيجوز لك حينئذ أن تُدْخِلَ عليه كان فتقول : « زَيدٌ كَانَ الفَاضِلَ » .

ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو : « أبو حنيفة (٤) أبو يُوسُفَ » .

٦٩٠ - * وبَنُونَا بنو أبنائنا (٥) *

رَعْيًا للمعنى ، ويضعف أن تقدر الأول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة ؛ لأن ذلك نادر الوقوع ، ومخالف للأصول ، اللهم إلا أن يقتضي (٦) المقامُ المبالغة ، والله أعلم .

* * *

ما يعرف به الاسم من الخبر

[إذا أتى التعريف فيهما فإن مخاطب علم فالاسم زكن]

اعلم أن لهما ثلاث حالات :

إحداها : أن يكونا معرفتين ، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر ، فالمعلومُ الاسمُ والمجهول الخبر فيقال : « كان زيدٌ أخا عمرٍو » لمن علم زيدًا وجهل إخوته لعمرو ، و « كان أخو عمرو زيدًا » لمن يعلم أخًا لعمرو ويجهلُ أن اسمه زيد ، وإن كان يعلمهما ويجهل انتسابَ أحدهما إلى الآخر ؛ فإن كان أحدُهما أعرفَ فالمختار جعله الاسمَ ، فتقول : « كان زيد القائم

(١) [الأنفال : ٦٢] . (٢) [آل عمران : ٩٦] .

(٣) أي اسم كان ضمير مستتر وحاجتك الخبر .

(٤) أبو يوسف صاحب أبي حنيفة وتلميذه ، أما أبو حنيفة : فهو النعمان بن ثابت إمام فقيه وصاحب مذهب مشهور ، وله الرأي والقياس الذي نشره وسار عليه الكثير .

(٥) هذا صدر بيت من الطويل ، يقول البغدادي ما عزاه أحد لقائل ، وقال الخيمصي : قائله الفرزدق (٣٤٤/٦) وأصل الكلام فيه : بنو أبنائنا مثل أبنائنا ، فقدم وأخر ، وهذا البيت شاهد على تقدم الخبر جوازًا ، وعند أهل البيان على التشبيه ، والفرضيون على دخول أبناء الأبناء في الميراث والوصية ، والوقف ، والانتساب وانظر الإنصاف (٦٦/١) والخزانة (٢١٣/١) وعجزه هو : وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد .

(٦) هو من التشبيه المعكوس لأجل المبالغة .

لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم ، فعرف كلًّا منهما بقلبه ، ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر [١] ، ويجوز قليلًا « كانَ القائمُ زيدًا » . وإن لم يكن أحدُهما أعرفَ فأنت مخير نحو : « كانَ زَيد أخا عمرو » و « كان أخُو عمرو زيدًا » ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو « هذا » [٢] فإنه يتعين للاسمية لمكان التنبيه المتصل به ، فيقال : « كان هذَا أخاك ، وكان هذا زيدًا » إلا مع الضمير ، فإن الأفصح في باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ وتدخل التنبيه عليه ، فتقول : « ها أنَذَا » [٣] ولا يتأتى ذلك في باب الناسخ ؛ لأن الضمير متصل بالعامل ، فلا يتأتى دخول التنبيه عليه ، على أنه سمع قليلًا في باب المبتدأ [٤] « هذا أنا » .

واعلم أنهم حكموا لأنّ وأنْ المقدرتين [٥] بمصدر معرف بحكم الضمير ؛ لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك فلهذا قرأت السبعة ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا ﴾ [٦] ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا ﴾ [٧] والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف .

[أمـا إذا نـكـرتـين جـاءا مـع مـسـوغ ولا خـفـاء
فـأنـت بـالخيـار فيهـمـا تـرى عند الجميع ليس في ذاك مرا]

الحالة الثانية : أن يكونا نكرتين ؛ فإن كان لكل منهما مُسَوِّغ للإخبار عنها فأنت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر فتقول : « كان خَير مِنْ زَيدٍ شَرًّا مِنْ عَمْرٍو أو تعكس ، وإن كان المسوغ لإحداهما فقط جعلتها الاسم نحو : كَانَ خَيرٌ مِنْ زَيد امْرَأَة » .

[وإن يفي الخلف فالابتدا بدا للعرف والخبر للنكر اقصدا]

الحالة الثالثة : أن يكونا مختلفين ، فتجعل المعرفةَ الاسمَ والنكرة الخبر ، نحو : « كان زَيدٌ قائمًا » ولا يعكس إلا في الضرورة كقوله :

٦٩١ - « وَلَا يَكُ مَوقِفٌ مِنْكِ الوَدَاعَا [٨] »

---

(١) أي لم يعرف حكم القيام خاصًّا بزيد ، فلما عرف ذلك بقلبه قدم صاحب الحكم وهو زيد ، ويجوز العكس .
(٢ ، ٣) اسم الإشارة لمكان التنبيه المتصل به يقدم ويجعل مبتدأ ، إلا إذا اتصل به الضمير أخر نحو : ها أنا ذا بتقديم ها .
(٤) سُمِع جَعْلُ اسم الإشارة مبتدأ ، والضمير الخبر .
(٥) حكم النحاة بأن المصدر المؤول بأنْ وأنَّ بأنه في حكم الضمير وهو معرف .
(٦) [الجاثية : ٢٥] ﴿ ٱئْتُوا بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ .
(٧) [النمل : ٥٦] ﴿ أَن قَالُوٓا أَخْرِجُوٓا ءَالَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴾ .
(٨) البيت من الطويل للقطامي التغلبي ، وجيء به على أن فيه اسم « يك » نكرة وخبرها معرفة ، لضرورة الشعر ، وجوز ابن مالك والرضي الإخبار عن النكرة بالمعرفة في باب إن وكان في اختيار الكلام ، وصدره « قفي قبل التفرق يا ضباعا » وهو مرخم ضباعة . وانظر الكتاب (١/٣٣١) ، والمقتضب (٤/٩٣) ، والخزانة (١/٣٩١) ، والبغدادي (٦/٣٤٥) .

وقوله :

٦٩٢ - • يَكونُ مِزَاجَهَا عَسَل وَمَاءُ [١] •

وأما قراءة ابن عامر ﴿ أَوَلَمْ تكن لَهُمْ آيَةٌ أَن يَعْلَمَهُ ﴾ [٢] بتأنيث تكن ورفع آية ، فإن قدرت تكن تامة فاللام متعلقة بها ، وآية فاعلها ، و ﴿ أَن يَعْلَمَهُ ﴾ بدل من آية ، أو خبر لمحذوف أي هي أن يعلمه ، وإن قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة ، و ﴿ أَن يَعْلَمَهُ ﴾ مبتدأ ، وآية خبره ، والجملة خبر كان ، أو آية اسمها ، ولهم خبرها ، و ﴿ أَن يَعْلَمَهُ ﴾ بدل أو خبر لمحذوف ، وأما تجويزُ الزجاج كون آية اسمها و ﴿ أَن يَعْلَمَهُ ﴾ خبرها فردُّوه [٣] لما ذكرنا ، واعتذر له بأن النكرة قد تخصصت بلهم .

* * *

ما يعرف به الفاعل من المفعول

[وأن يك الفاعل نقصه بدا	والتم للمفعول أو عكس غدا
فاجعل بموضع الذي قد ينسب	إلى التمام بعد رفع يجلب
ضمير رفع إن يجي منصوبا	فاجعل كذا وحقق التصويبا
وأبدلن من ناقص فإن يصح	فهو كلام جيد فيما يضح]

وأكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسمًا ناقصًا والآخر اسمًا تامًّا .

وطريق معرفة ذلك أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعًا ضميرَ المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوبًا ضميرَه المنصوب ، وتُبْدِل من الناقص اسمًا بمعناه في العقل وعدمه ، فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله ، وإلا فهي فاسدة ، فلا يجوز : « أَعْجَبَ زَيْدٌ مَا كَرِهَ عَمْرو » إن أوقعت « ما » على ما لا يعقل ؛ فإنه لا يجوز « أَعْجَبْت الثوبَ » ويجوز النصبُ ، لأنه يجوز «أَعْجَبَنِي الثوب » فإن أوقعت « ما » على أنواع مَنْ يعقل [٤] جاز ؛ لأنه يجوز « أَعْجَبْتُ النسَاء » وإن كان الاسم الناقص مَنْ أو الذي جاز الوجهان [٥] أيضًا .

---

(١) هذا عجز بيت من الوافر لحسان بن ثابت ، وجيء به كسابقه « يكون مزاجها عسل وماء » وصدره « كأن سبيئة من بيت رأس » وهو في الديوان (٨) ، والمحتسب (٢٧٩/١) ، والخزانة (٤٠/٤ ، ٦٣) ، والبغدادي (٣٤٩/٦) . والسبيئة : الخمر ، وبيت الرأس : بلدة عرفت بصنع الخمر . (٢) [الشعراء : ١٩٧] وانظر السبعة (٤١/٣) .

(٣) لأن المصدر بأن معرفة ولا يجوز الإخباو بالمعرفة عن النكرة .

(٤) نحو أعجبني محمدٌ ، وأعجبت الرجال .

(٥) أي رفع زيد ونصبه ، تقول : أعجب زيد من كره خالد ، ولكن تعبيره بالذي غير سليم وصوابه الذين ؛ لأنه يطلق =

فروع : تقول أمْكَنَ المُسَافِرَ السَّفَر بنصب المسافر ؛ لأنك تقول : « أمكنني السفر » ولا تقول : « أمكنت السَّفَرَ » وتقول « مَا دَعَا زَيدا إلَى الخروج » و « ما كره زيد من الخروج » بنصب زيد في الأولى مفعولًا ، والفاعل ضمير « ما » مستترًا ، وبرفعه في الثانية فاعلًا والمفعول ضمير ما محذوفًا ؛ لأنك تقول : « ما دَعَانِي إلَى الخُروج » و « ما كَرِهْت منه » ويمتنع العكس ؛ لأنه لا يجوز [1] « دَعَوتُ الثوبَ إلَى الخروج » و « كره من الخروج » وتقول : « زيدٌ في رِزْقِ عَمْرو عِشْرُونَ دِينارًا » برفع العشرين لا غير [2] ، فإن قدمت عمرًا فقلت : «عَمْرٌو زيدَ في رِزْقِهِ عِشْرُون » جاز رفع العشرين [3] ونصبه ، وعلى الرفع فالفعل خالٍ من الضمير ، فيجب توحيده مع المثنى والمجموع ، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ ، وعلى النصب فالفعلُ متحملٌ للضمير ، فيبرز في التثنية ، والجمع ، ولا يجب ذكر الجار والمجرور .

ما افترق فيه عطف البيان والبدل

[فالعطف لا يضمر ثم لا يقع من بعد ما أضمر فيما يتبع]

وذلك ثمانية أمور :

أحدها : أن العطف لا يكون مضمرًا ولا تابعًا لمضمر ؛ لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق ، وأما إجازة الزمخشري في ﴿ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾ [4] أن يكون بيانًا للهاء من قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ ﴾ فقد مضى رَدُّه ، نعم أجاز الكسائي أن يُنْعت الضميرُ بنعت مدح أو ذم أو ترحم ، فالأول نحو : « لَا إلهَ إلَّا هُوَ الرَّحمنُ الرَّحِيمُ » ونحو : ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ [5] وقولهم : « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيهِ الرؤُوفِ الرحِيمِ » والثاني نحو : « مَرَرْتُ بِهِ الخَبِيثِ » والثالث نحو قوله :

٦٩٣ - * فَلَا تَلُمْهُ أنْ يَنَامَ البَائِسَا [6] *

= على من يعقل فقط أما الذي فيطلق عليهما . دسوقي (٢/١٠٤) .

(١) لعدم صحة المعنى .

(٢) على أن (عشرون) نائب فاعل لزيد وكلمة لا غير لحن من ابن هشام .

(٣) على أن عشرون نائب فاعل ، ونصبها على أنها مفعول ثان لزاد التي تتعدى مرة لمفعولين ومرة لواحد .

(٤) [المائدة : ١١٧] ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ﴾ . ومضى رده في أنْ المفسرة : بأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النصب في المشتقات ، وهذا سهو من الزمخشري .

(٥) [سبأ : ٤٨] .

(٦) هذا عجز بيت لم يعرف قائله ؛ لأنه من الخمسين المجهولة في الكتاب ، وصدره : « قد أصبحت بقرقري كوانسا » وقرقري : موضع ، وانظر سيبويه (١/٢٥٥) والهمع (١/٦٦ ، ٢/١١٧ ، ١٢٧) ، والبغدادي (٦/٣٥١) ، وهو من الرجز . والشاهد : جواز وصف الضمير للترحم والتوجع كما يرى الكسائي ، والبائسا صفة للهاء في تلمه .

وقال الزمخشري في ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ ﴾ (١) : إن ﴿ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ ﴾ عطف بيان على جهة المدح كما في الصفة ، لا على جهة التوضيح ، فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي .

وأما البدل فيكون تابعًا للمضمر بالاتفاق ، نحو : ﴿ وَنَرِثُهُۥ مَا يَقُولُ ﴾ (٢) ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ ﴾ (٣) وإنما امتنع الزمخشري من تجويز كون ﴿ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾ بدلًا من الهاء في به توهمًا منه أن ذلك يخل بعائد الموصول ، وقد مضى رَدُّه (٤) .

وأجاز النحويون أن يكون البدل مضمرًا تابعًا لمضمر (٥) كـ « رأيته إياه » أو الظاهر كـ « رَأَيتُ زَيدًا إياه » وخالفهم ابن مالك فقال : إن الثاني لم يسمع (٦) ، وإن الصواب في الأول قول الكوفيين إنه توكيد كما في « قمت أنت » .

[ولم يخالف أولا في النكر كذاك في العرف بدون نكر]

الثاني : أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره ، وأما قول الزمخشري : إن ﴿ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ عطفٌ على ﴿ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ ﴾ فسهو (٧) ، وكذا قال في ﴿ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ ﴾ (٨) : إن ﴿ أَن تَقُومُواْ ﴾ عطف على واحدة ، ولا يختلف في جواز ذلك في البدل ، نحو ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾ (٩) ونحو : ﴿ بِٱلنَّاصِيَةِ ۝ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ ﴾ (١٠) .

[ولا يكون جملةً أو تابعا لجملة ولا لفعل واقعا]

الثالث : أنه لا يكون جملة ، بخلاف البدل ، نحو : ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (١١) ونحو : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ (١٢) وهو أصح الأقوال في « عرفت زيدًا أبو مَنْ هُوَ » وقال :

٦٩٤ – لَقَدْ أَذْهَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو بِكِلْمَةٍ أَتَصْبِرُ يَومَ البَينِ أَمْ لَسْتَ تَصْبِرُ (١٣)

(١) [المائدة : ٩٧] . (٢) [مريم : ٨٠] . (٣) [الكهف : ٦٣] .

(٤) في أن المفسرة إذ المضمر خلو الصلة من العائد في اللفظ .

(٥ ، ٦) أجاز النحويون الحالتين ، وأيد ابن مالك الكوفيين في منع الثانية على البدلية ، وجعلها توكيدًا .

(٧) لأن عطف البيان يجب موافقته لمتبوعه ، ولكن الزمخشري أطلق العطف وأراد البدل مجازًا ، ولذلك كان من سهوه .

(٨) [سبأ : ٤٦] مع أنَّ (إن تقوموا) مصدر مؤول معرفة فهو سهو منه .

(٩) [الشورى : ٥٢ ، ٥٣] ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ... ﴾ فجاز إبدال المعرفة من النكرة .

(١٠) [العلق : ١٥ ، ١٦] .

(١١) [فصلت : ٤٣] . (١٢) [الأنبياء : ٣] .

(١٣) البيت من الطويل وانظر البغدادي (٣/٧) والسيوطي (٨٥٧) وجيء به على أن الكلام الاستفهامي كلمة لإطلاقها على الكلام .

الرابع : أنه لا يكون تابعًا لجملة ، بخلاف البدل ، نحو : ﴿ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ۞ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا ﴾ (١) ونحو : ﴿ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۞ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴾ (٢) وقوله :

* أَقُولُ لَه ارحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا (٣) *

الخامس : أنه لا يكون فعلًا تابعًا لفعل ، بخلاف البدل ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۞ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾ (٤) .

[أو نية التكرار للعوامل أو هو في التقدير من أخرى تلى]

السادس : أنه لا يكون بلفظ الأول ، ويجوز ذلك (٥) في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب ﴿ وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰٓ إِلَىٰ كِتَٰبِهَا ﴾ (٦) بنصب كل الثانية فإنها قد اتصل بها ذِكْرُ سبب الجثو ، وكقول الحماسي :

٦٩٥ – رويدَ بَني شَيبَانَ بَعضَ وَعِيدِكمْ تُلَاقُوا غَدًا خَيلِي عَلَى سَفَوَانِ
تُلَاقُوا جِيَادًا لا تَحِيدُ عَنِ الوَغَى إِذَا مَا غَدَتْ في المَأزِقِ المُتَدَانِي (٧)
تُلَاقُوهُمُ فَتَعْرِفُوا كَيفَ صَبْرُهمْ عَلَى مَاجَنَتْ فِيهِمْ يَدُ الحَدَثَانِ

وهذا الفرق إنما هو على ما ذهب إليه ابن الطراوة من أن عطف البيان لا يكون من لفظ الأول ، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه ، وحجتُهم (٨) أن الشيء لا يبين بنفسه ، **وفيه نظر من أوجه ، أحدها** : أنه يقتضي أن البدل ليس مبينًا للمبدل منه ، وليس كذلك ، ولهذا منع سيبويه « مَرَرْت بي المسكين ، وبك المسكين » دون « به المسكين » (٩) وإنما يفارق البدلُ عطفَ البيان في أنه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين ، والعطف تبيينٌ بالمفرد المحض .

والثاني : أن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول كما قدمناه اتجه كونُ الثاني بيانًا

---

(١) [يس : ٢٠، ٢١] . (٢) [الشعراء : ١٣٢، ١٣٣] .

(٣) تقدم الحديث عنه برقم (٧٨٩) والبدل فيه لا يقيمن وقع جملة من ارحل بخلاف عطف البيان .

(٤) [الفرقان : ٦٨، ٦٩] فيضاعف بدل من ﴿ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ ، لأن لقيا الآثام تلزم مضاعفة العذاب .

(٥) عطف البيان لا يكون بلفظ عين بخلاف البدل مع زيادة بين .

(٦) [الجاثية : ٢٨] وهي قراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمي إمام البصرة ، وأحد العشرة (ت : ٢٠٥هـ) والقراءة موجودة في إملاء ما من به الرحمن (٢٣٣/٢) بدون نسبة .

(٧) هذه الأبيات يقول البغدادي (٣/٧) إنها لودَّاك بن ثميل المازني ، والسيوطي نسبها أيضًا لابن سنان المازني (٨٥٤) وفي شرح التبريزي (١٢٢/١) والمرزوقي (١٢٧/١)والشاهد : تلاقوا حيادًا أنها بدل من الأولى لأن فيها زيادة . وسنوان : ماء قرب البصرة ، وهي من الطويل .

(٨) فهم يرون أن عطف البيان لابد أن يكون مخالفًا لفظًا للمبين ؛ لأن الشيء لا يبين نفسه .

(٩) لأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف من المعرف بأل ، لذلك منع سيبويه البدل ، وأجاز في ضمير الغيبة .

بما فيه من زيادة الفائدة ، وعلى ذلك أجازوا الوجهين في نحو قوله :

٦٩٦ - * يَا زَيْدَ زَيْدَ اليَعْمَلَاتِ الذُّبَّلِ [(١)] *

٦٩٧ - يَاتَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ [(٢)] *

إذا ضممتَ المنادى فيهما .

والثالث : أن البيان يتصور مع كون المكرر مجردًا ، وذلك في مثل قولك : « يا زَيد زيد » إذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل منهما زيد ، فإنك لما [(٣)] تذكر الأول يتوهم كل منهما أنه المقصود ، فإذا كررته تكرر خطابك لأحدهما وإقبالك عليه فظهر المراد [(٤)] ، وعلى هذا يتخرج قول النحويين في قول رؤبة :

* لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرَا *

إن الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحل ، وَخَرَّجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فيهما أو في الأول فقط ، فالثاني إما مصدر دُعَائيٌ مثل : « سَقْيًا لك » أو مفعول به بتقدير عليك ، على أن المراد إغْرَاء نَصْر بن سَيار بحاجب له اسمه نصر على ما نَقَلَ أبو عبيدة ، وقيل : لو قُدِّر أحدهما توكيدًا لضُمَّا بغير تنوين كالمؤكد [(٥)] .

السابع : أنه ليس في نية إحلاله محل الأول ، بخلاف البدل ، ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو : « يا زيدُ الحارثُ » وفي نحو : « يا سعيدُ كرْز » بالرفع أو « كرزًا » بالنصب ، بخلاف « يا سعيدُ كُرْزُ » بالضم [(٦)] فإنه بالعكس ، وفي نحو « أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ » وفي نحو : « زَيدٌ أفضلُ النّاس الرجالِ والنساءِ ، أو النساءِ والرجالِ » وفي نحو : « يا أيها الرجلُ

---

(١) البيت من الرجز ، لابن رواحة ، يخاطب زيد بن أرقم وعجزه (تطاول الليلُ عليك فانزل) وزيدٌ الأول فيه وجهان : بناؤه على الضم ونصبه ، والثاني : منصوب فقط . وانظر الكتاب (٣١٥/١) والمقتضب (٣٧٦/٢) والخزانة (٣٦٢/١) والبغدادي (١٠/٧) واليعملة : الناقة القوية ، والذبّل : الضامرة .

(٢) البيت لجرير يهجو عمر من لجأ في ديوانه (٢٨٥) والبغدادي (١١/٧) والكتاب (٢٦/١ ، ٣١٤) والمقتضب (٢٢٩/٤) والخصائص (٣٤٥/١) والشاهد فيه : كسابقة هو ضم المنادى الأول والثاني بدل . والبيت :

يا تيمُ تيمَ عدي لا أبالكم لا يلقينكم في سوءة عمرو

(٣) كلمة (لمَّا) موجودة في الأولى .

(٤) « فظهرا المراد » هذا في النسخة الأولى أيضًا ، وهذا مخالف لقصد النحاة حيث يشترطون الزيادة لا التكرار اللفظي .

(٥) وتنوين الثاني « نصرٌ » يمنع التوكيد .

(٦) أي فهو بدل ؛ لأنه يجوز ياكرز .

غلام زيد » وفي نحو : « أيُّ الرجلين زيد وعمرو جاءك » وفي نحو : « جاءني كلا أخويك زيدٍ وعمروٍ » [١] .

الثامن : أنه ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البدل ؛ ولهذا امتنع أيضًا البدلُ وتعين البيان في نحو قولك : « هندٌ قام عمرو [٢] أخوها » ونحو : « مررتُ برجلٍ قام عمرو أخوه » ونحو : « زَيدٌ ضَرَبْتُ عَمْرًا أخاه » .

* * *

ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة

[وصوغه من قاصر وغيره   مزيد أو مجرد فلتدره]

وذلك أحد عشر أمرًا :

أحدها : أنه يُصَاغ من المتَعَدِّي والقاصر ، كضارب وقائم ومستخرج ومستكبر ، وهي لا تصاغ إلا من القاصر كحَسَن وجَميل .

[لما مضى والحال واستقبال   وللمضارع مجُارٍ تالي]

الثاني : أنه يكون للأزمنة الثلاثة ، وهي لا تكون إلا للحاضر ، أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر .

الثالث : أنه لا يكون إلا مُجَاريًا للمضارع في حركاته [٣] وسكناته ، كضارب ويَضْرِب ، ومُنْطَلِق ويَنْطَلق ، ومنه يَقُوم وقائم ؛ لأن الأصل يَقْوم ، بسكون القاف وضم الواو ، ثم نَقَلُوا ، وأما توافق أعيان الحركات [٤] فغير معتبر ، بدليل ذَاهِب ويَذْهَب ، وقاتل ويَقْتُل ، ولهذا قال ابن الخشاب : هو وزن عَرُوضي لا تصريفي [٥] ، وهي تكون مُجَارية له كمُنْطَلِق اللسان ومُطْمَئِن النفس وطاهر العِرْضِ ، وغيرَ مجارية وهو الغالب نحو ظَرِيف وجَميل ، وقولُ جماعة « إنها لا تكون إلا غير مجارية » مردودٌ باتفاقهم على أن منها قوله :

---

(١) فزيد وعمرو بيان لأخويك لابدل منه ؛ لأنه لو حلا محله لزم إضافة كلًّا لمتعدد مفرق من غير ضرورة .

(٢) لأن البدل على نية إحلاله محل الأول ، والمبدل منه على نية الطرح والترك ، ولو أعرب أخوها بدل لخلت الجملة من رابط يربط الخبر بالمبتدأ ، وعطف البيان ليس على هذه الصورة فجاز أن تعرب عطف بيان فقط ، ومثلها الجملتان الأخريان دسوقي (١٠٨/٢) .

(٣) حركات اسم الفاعل من المتعدي واللازم تكون مساوية للمضارع في نوع حركته لا في أعيانها .

(٤) ننظر إلى مطلق الحركة منهما فنقول حركات ضارب مثل يضرب حركة فسكون فحركة وهكذا .

(٥) انظر كتاب المرتجل (٢٣٦) .

٦٩٨ – مِنْ صَدِيقٍ أو أخِي ثِقَةٍ أو عَـدُوٍّ شَـاحِـطٍ دَارًا [١]

[معمولة قدم جوازًا ويرى أجنبيا وسببيا ان جرى]

الرابع : أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه ، نحو : « زَيدٌ عَمْرًا ضاربٌ » ولا يجوز « زَيدٌ وَجْهَه حَسَن » [٢] .

الخامس : أن معموله يكون سببيًا وأجنبيًا ، نحو : [٣] « زيدٌ ضاربٌ غُلَامَهُ وَعَمْرًا » ولا يكون معمولها إلا سببيًا تقول : « زَيدٌ حَسَنٌ وَجْهه » أو « الوجه » ويمتنع « زَيدٌ حَسَن عَمْرًا » .

[ولم يجبى مخالفًا للفعل في عمله المعهود ذا فلتعرف]

السادس : أنه لا يخالف فعله في العمل ، وهي تخالفه ، فإنها تنصب مع قصور فعلها ، تقول : « زَيدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » ويمتنع « زَيد حَسُنَ وَجْهَه » بالنصب ، خلافًا لبعضهم ، فأما حديث « أن امرأة كانت تُهَرَاق الدماء » [٤] فالدماء تمييز على زيادة أل ، قال ابن مالك : أو مفعول على أن الأصل تُهريق [٥] ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفًا ، كقولهم : جَارَاةٌ ونَاصَاة وبَقا ، وهذا مردود [٦] ؛ لأن شرط ذلك تحرك الياء كجارية وناصية وَبَقِيَ .

[وحذفه مع بقا المعمول كحذف موصوف على المقول]

السابع : أنه يجوز حَذْفُهُ وبقاء معموله ، ولهذا أجازوا « أنا زَيد ضَارِبه » و « هذا ضارب زيدٍ وعمرًا » بخفض زيد ونصب عمرو بإضمار فعل أو وصف منون ، وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند مَنْ شَرَط وجودَ المحرِزِ [٧] كما سيأتي ، ولا يجوز « مررْتُ برجلٍ حَسَن الوجهِ والفِعْلَ » بخفض الوجه ونصب الفعل ، ولا « مررْتُ برجلٍ وَجْهَهَ حَسَنِهِ » بنصب الوجه وخفض الصفة ؛ لأنهما لا تعمل محذوفة ، ولأن معمولها لا يتقدمها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا .

الثامن : أنه لا يقبح حذفُ موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره نحو :

(١) البيت لعدي بن زيد العبادي ، وهو من المديد ، وشاحط : بعيد وجيء به أن شاحط صفة مشبهة جاءت على وزن المضارع يسخط في الحركة والسكون ، وليس هذا بلازم دائمًا وانظر البغدادي (١٢/٧) والعيني (٦٢١/٣) والتصريح (٨٢/٢) وفي ديوان عدي (١٠١) وفي الكتاب (١٠١ ، ١٠٢) .

(٢) بتقديم معمول الصفة المنصوب .

(٣) المراد بالسببي أن يتصل به ضميره علامة ، وما خلا من ضميره فهو أجنبي .

(٤) انظر سنن أبي داود : كتاب الطهارة .

(٥) يرى ابن مالك أن الصفة تهراق كانت في الأصل تهريق فحدث قلب الياء ألفًا ، بعد قلب الكسرة ألفًا .

(٦) وتُهريق ياؤه ساكنة ، فقلبها ألفًا شاذ .

(٧) المراد بالمحرز : هو طالب المحل ، وهو غير موجود هنا ؛ لأن اسم الفاعل لا يعمل عمل فعله إلا إذا كان بأل أو مقويًا وهنا ليس بواحد منهما حتى يكون عاملًا في محل زيد النصب ، وعلى ذلك لا يصح العطف على محله بالنصب .

« مررْتُ بقاتل أبيه » ويقبح « مررت بحسن وجهه » [1] .

[وافصل المرفوع والمنصوبا وأتبع المعمول لن تخيبا]

التاسع : أنه يُفْصَل مرفوعه ومنصوبه ، كـ« زيدٌ ضَارِبٌ فِي الدَّارِ أبُوهُ عمرًا » ويمتنع عند الجمهور « زَيدٌ حَسَنٌ في الحرب وَجْهه » رفعت أو نصبت [2] .

العاشر : أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع ، ولا يتبع معمولها بصفة ، قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة ، ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال « أعْوَر عَينِهِ اليُمْنَى » [3] .

[وأتبع المحل في المجرور وليس ذا ينسب للجمهور
وكلما قرر فيه قد حظل وقوعه فيها على ما قد نقل]

الحادي عشر : أنه يجوز إتباع مجروره على المحل عند مَنْ لا يشترط المحرز ، ويحتمل أن يكون منه ﴿ وجاعلُ الليلِ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ ﴾ [4] ولا يجوز « هو حَسَنُ الوَجْهِ والبَدَنَ » بجر الوجه ونصب البدن ، خلافًا للفراء [5] ، أجاز « هو قوي الرَّجْلِ وَاليَدُ » برفع المعطوف ، وأجاز البغداديون إتباعَ المنصوب بمجرور في البابين [6] كقوله :

٦٩٩ – فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيـنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ [7]

القديرُ : المطبوخُ في القدر ، وهو عندهم عطف على صَفِيف ، وخرِّج على أن الأصل « أو طابخَ قدر » ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف إليه كقراءة بعضهم ﴿ وَٱللَّهُ يُرِيدُ الآخرةِ ﴾ [8] بالخفض ، أو أنه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار ، أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة كما قال :

* وَلَا سَابِقٍ شَيئًا إذا كان جائيا *

---

(١) هذا قبيح لأن الصفة فرع أي برجل حسن وجهه فلا تتساوى مع اسم الفاعل في ذلك .

(٢) لأنها أدون رتبة من اسم الفاعل ، فلا تساوية في ذلك .

(٣) انظر فتح الباري (٣١٢/٦) ، والبخاري : كتاب بدء الخلق ، وتعرض السهيلي لها في أماليه (١١٥) .

(٤) [الأنعام : ٩٦] وانظر الكتاب (١٧٨/١) .

(٥) لأنها ضعيفة فلا يجمع لها في العمل جرًا ولا نصبًا ؛ لأنها حملت عليه في العمل ، وأجاز الفراء سماعًا .

(٦) أي اسم الفاعل والصفة المشبهة .

(٧) البيت من معلقة امرئ القيس ، من بحر الطويل في ديوانه (٢٢) وشرح القصائد السبع الطوال (٩٧) وانظر العيني (١٤٦/٤) والأشموني (١٠٧/٣) وجيء به على أن البغداديين أجازوا إتباع المنصوب بمجرور مثل الآية السابقة .

(٨) وهي قراءة ابن جمَّاز بجر ﴿ الآخرةِ ﴾ أي عرض الآخرة ، وانظر المحتسب (٢٨١/١) .

[واتفقا لدي الدلالة على حدث أو صاحبه فيما جلا
تأنيثه تذكيره وجمعه تثنية أفراده فلتعه]

ما افترق فيه الحال والتمييز ، وما اجتمعا فيه

اعلم أنهما قد اجتمعا في خمسة أمور ، وافترقا في سبعة .

[واجتمعا في الاسم والتنكير والنصب والفضلة خذ تقريري
والرفع للإبهام قل يا صاح فافهم هداك اللَّه للفلاح]

فأوجُهُ الاتفاق أنهما اسمان ، نكرتان ، فَضْلَتَانِ ، منصوبتان ، رافعتان للإبهام .

[في سبعة يفترقان فنقل وقوع حال جملة كما عقل]

وأما أوجُهُ الافتراق فأحدها : أن الحال تكون جملة : كـ « جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ » وظرفًا نحو : « رَأَيتَ الهِلَالَ بَينَ السحَابِ » وجارًّا ومجرورًا نحو : ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦٓ ﴾ (1) والتمييز لا يكون إلا اسمًا .

[توقف الكلام عنها حينا تعدادها وافى وزد تبيينا]

والثاني : أن الحال قد يتوقَّفُ معنى الكلام عليها ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ (2) ﴿ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾ (3) وقاله :

٧٠٠ - إنَّمَا المَيتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبًا كَاسِفًا بالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ (4)

بخلاف التمييز .

والثالث : أن الحال مُبَينة للهيئات ، والتمييز مبين للذوات (5) .

والرابع : أن الحال يتعدد (6) كقوله :

---

(1) [القصص : ٧٩] في زينته جار ومجرور بعد المعرفة الخالصة يكون في محل نصب حال ، والحال تأتي جملة وشبه جملة ، بخلاف التمييز فلا يكون إلا اسمًا مفردًا .

(2) [الإسراء : ٣٧] فالحال لازم للمعنى ، ويتوقف معنى الكلام عليه .

(3) [النساء : ٤٣] فجملة ﴿ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾ في محل نصب حال من واو الجماعة .

(4) البيت من الخفيف ، لعدي بن الرعلاء النسائي كما يقول البغدادي (١٦/٧) وانظر الأشموني (١٦٩/٢) والشاهد : « أن الحال قد يتوقف عليها معنى الكلام مثل كئيبًا كاسفًا باله » .

(5) إن الحال : يوضح ما انبهم من الهيئات ، وقد يتوقف عليه معنى الكلام ، أما التمييز : يوضح ما انبهم من الذوات ولا يتوقف عليه معنى الكلام .

(6) لأن الحال مبين لهيئة الشيء والهيئات تتعدد ، ولأنه صفة في المعنى لصاحبه ، والشيء قد يوصف بأوصاف =

٧٠١ - عَلَيَّ إذَا مَا زُرْتُ لَيْلَى بِخُفية   زِيَارَةُ بَيتِ اللَّه رَجْلَانَ حَافِيَا [١]

بخلاف التمييز ، ولذلك كان خطأ قول بعضهم في :

* تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوئِلًا [٢] *

إنهما تمييزان ، والصواب : أن رحمانًا بإضمار أَخُصُّ أو أَمدَح ، ورحيمًا حال منه ، لا نعت له ؛ لأن الحق قول الأعلم وابن مالك : إن الرحمن ليس بصفة بل عَلم ، وبهذا أيضًا يبطل كونه تمييزًا [٣] ، وقول قوم إنه حال .

وأما قول الزمخشري : إذا قلت « اللَّه رحمن » أتصرفه أم لا ، وقول ابن الحاجب : إنه اختلف في صرفه ، فخارج عن كلام العرب من وجهين ؛ لأنه لم يستعمل صفة ولا مجردًا من أل ، وإنما حذفت في البيت للضرورة ، وينبني على عَلَميته أنه في البسملة ونحوها بدل لا نعت ، وأن الرحيم بعده نعت له ، لا نعت لاسم اللَّه سبحانه وتعالى ، إذ لا يتقدم البدل على النعت ، وأن السؤال الذي سأله الزمخشري وغيرُهُ لم قدم الرحمن مع أن عادتهم تقديم غير الأبلغ كقولهم : عالم نِحْرِير ، وجواد فَيَّاض ، غيرُ متجه .

ومما يوضح لك أنه غير صفة مجيئه كثيرًا غير تابع نحو : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ ۝ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [٤] ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ﴾ [٥] ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا۟ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُوا۟ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾ [٦] .

[تقديمها على العوامل إذا   تصرف الجميع يبدو فخذا]

والخامس : أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلًا متصرفًا ، أو وصفًا يشبهه ، نحو : ﴿ خاشعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ [٧] وقوله :

٧٠٢ - * نَجَوتِ وَهذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ [٨] *

= متعددة ، أما التمييز فهو مبين للذات ، والمبين لها لا يتعدد .

(١) البيت من قصيدة لقيس العامري ، وجيء به على أن رجلان وحافيًا حالان متعددتان من فاعل لمصدر المحذوف ، والأصل : زيارتي ببيت اللَّه ، وانظر ، رجلان : راجلًا ، حافيًا : غير منتعل وانظر ديوانه (٣٠١) والبغدادي (١٨/٧) والأشموني (١٨٤/٢) والسيوطي (٨٥٩) .

(٢) والعلم لا يصح أن يكون تمييز .

(٣) تقدم برقم (٧٨) .

(٤) [الرحمن : ١، ٢] .

(٥) [الإسراء : ١١٠] .

(٦) [الفرقان : ٦٠] والرحمن علم فهو غير صفة ، وهو أبلغ من الرحيم في صفة الرحمن ، وجاء الرحمن غير تابع في الآيات التي مرت ، وحذف تنوينه في البيت للضرورة ، لأنه علم غير تابع لغيره .

(٧) [سورة القمر : ٧] .

(٨) هذا عجز بيت من الطويل ليزيد بن ربيعة الحميري وصدره : « عدس ما لعبّاد عليك إمارة » وعدس : كلمة زجر البغال ، وعباد بن يزيد أمير سجستان كان قد سجن الشاعر لشعر قاله ، وانظر البغدادي (٢٠/٧) والسيوطي (٨٥٩) =

أي وهذا طليق محمولًا لك ، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح ، فأما استدلالُ ابن مالك على الجواز بقوله :

٧٠٣ – رَدَدْتُ بِمِثْلِ السّيدِ نَهْد مُقَلّص كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلّبَا [(١)]

وقوله :

٧٠٤ – إِذَا المَرْءُ عَينًا قَرّ بِالعَيْشِ مُثْرِيًا وَلَمْ يُعْنَ بِالإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا [(٢)]

فسهو ؛ لأن عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور ، والناصبُ للتمييز هو المحذوف ، وأما قوله :

٧٠٥ – * وَمَا ارْعَوَيتُ وَشَيبًا رَأسِيَ اشْتَعَلَا [(٣)] *

وقوله :

٧٠٦ – أَنفسًا تَطِيبُ بِنَيلِ المُنَى وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارًا [(٤)]

فضرورتان .

[وربما جمود في الحال يرى والأصل الاشتقاق فلتحررا
خلو تمييز بما قبل ولي وقد أتى توكيدها لعامل]

السادس : أن حق الحال الاشتقاق ، وحق التمييز الجمود ، وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو : « هذَا مَالُكَ ذَهَبًا » ﴿ وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ﴾ [(٥)] ويقع التمييز مشتقًّا نحو : « للّه دَرُّهُ

= والمحتسب (٩٤/٢) والإنصاف (٧١٧) والشذور (١٤٧) والهمع (٨٤/١) والشاهد : الحال يجوز تقديمها على عاملها بشرطه ، وجملة تحملين حال من ضمير طليق .

(١) ابن مالك جواز التمييز على عاملها مستدلًا بالبيت المذكور ، وهو لربيعة بين مقروم العيني وهو من الطويل ، وانظر البغدادي (٢١/٧) والسيوطي (٨٦٠) والأشموني (٢٠٢/٢) والعيني (٢٢٩/٣) والسيد : الذئب ، والنهد : الضخم ، والمقلص : الطويل القوائم ، وكميش : الجار في عدوه ، عطفاه : جانباه .

(٢) البيت من الطويل لحسان بن ثابت وهو كسابقه : قرّ عينًا : سكنت ، مثريا : كثر ماله ، مذممًا : مذموم وانظر البغدادي (٢٥/٧) والسيوطي (٨٦٠) والصبان (٢٠٢/٢) ، وحكم ابن هشام علي رأى ابن مالك بالسهو وأوله .

(٣) هذا عجز بيت من البسيط ولا يعرف قائله ، وجيء به على جواز تقديم التمييز على عامله ضرورة ، وانظر البغدادي (٢٥/٧) والسيوطي (٨٦٠) والعيني (٢٤٠/٣) والصبان (٢٠١/٢) وابن عقيل (٥٦٦/١) وصدره : « ضيَّعتُ حزمى في إبْعادي الأملا » .

(٤) البيت لا يعرف قائله وهو من المتقارب ، والشاهد فيه : كسابقه وانظر البغدادي (٢٦/٧) والعيني (٢٤١/٣) والصبان (٢٠١/٢) والخصائص (٣٨٤/٢) .

(٥) [الأعراف : ٧٤] .

فَارِسًا » وقولك : « كَرُمَ زَيْدٌ ضَيفًا » إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم ، فإن كان زيد هو الضيف احتمل الحالَ والتمييزَ ، والأحسن عند قصد التمييز إدخال مِنْ عليه ، واختلف [1] في المنصوب بعد « حبذا » فقال الأخفش والفارسي والرَّبَعي : حال مطلقًا ، وأبو عمرو بن العَلاَء : تمييز مطلقًا ، وقيل : الجامد تمييز والمشتق حال ، وقيل : الجامد تمييز والمشتق إن أريد تقييد [2] المدح به كقوله :

٧٠٧ - * يَا حَبَّذَا المَالَ مَبْذُولاً بِلَا سَرَفٍ [3] *

فحال ، وإلا فتمييز نحو : « حبذا راكبًا زيد » .

والسابع : أن الحال تكون مؤكدة لعاملها ، نحو : ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾ [4] ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾ [5] ﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [6] اهـ ولا يقع التمييز كذلك ، فأما ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [7] فشهرًا : مؤكد لما فُهِم من ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ ﴾ وأما بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين ، وأما ما إجازة المبرد ومَنْ وافقه من : « نعم الرَّجلُ رَجُلًا زيد » فمردود [8] ، وأما قوله :

٧٠٨ - تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّاد زَادُ أَبِيكَ زَادَا [9]

فالصحيح أن « زادًا » معمول لتزود : إما مفعول مطلق إن أريد به التزود ، أو مفعول به إن أريد به الشيء الذي يتزوده من أفعال البر ، وعليها فمثل نعت له تقدم فصار حالًا [10] ، وأما قوله :

---

(١) نحو حبذا زيدًا ، فقال بعضهم عن المنصوب : إنه حال مطلقًا سواء كان مشتقًّا أو جامدًا ونحو حبذا راكبًا ، وبعضهم أعربه تمييزًا يبين إبهام الذات مطلقًا ، وقيل : إن كان المنصوب جامدًا فهو تمييز ، وإن كان مشتقًّا فهو حال وهذا رأي جيد .

(٢) أي جعل المدح خاصًّا به لا يتعداه فهو يمتد سواء كان جامدًا أو مشتقًّا .

(٣) هذا البيت من البسيط وتمامه « في أوجه البر إسرارًا وإعلانًا » وجيء به على أن مبذولًا حال لا تمييز ، وانظر البغدادي (٢٦/٧) والسيوطي (٨٦٢) والسرف : الإسراف .

(٤) [النمل : ١٠] . (٥) [النمل : ١٩] .

(٦) [البقرة : ٦٠] . (٧) [التوبة : ٣٦] .

(٨) لأن النكرة لا تبين المعرفة ، والتمييز مبين وهنا لا تبيين فلا يصح هذا التركيب . وانظر الدسوقي (١١٢/٢) .

(٩) البيت لجرير من الوافر ، في ديوانه (١٣٥) والمقتضب (١٥٠/٢) والخصائص (٨٣/١) والمقرب (٦٩/١) والخزانة (١٠٨/٤) والعيني (٣٠/٤) والأشموني (٢٠٣/٢ ، ٣٤/٣) وهذا شاهد للمبرد على جواز مجيء التمييز مع نعم وبئس وفاعله اسم ظاهر ، فرده ابن هشام وأوله بما يخرج زادًا عن كونه تمييزًا بما ذكره في الشرح .

(١٠) ومثل : في البيت كان نعتًا لزادًا النكرة ، ولكنه قدمه عليه ، والقاعدة : أن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالًا ، فمثل حال .

٧٠٩ - نِعْمَ الفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَو بَذَلَتْ ... رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أو بإيمَاءِ [(١)]

ففتاة : حال مؤكدة .

* * *

اقسام الحال

تنقسم باعتبارات :

[الحال تارةً لها لزوم ... والانتقال تارة تروم

ثم اللزوم في ثلاث يجب ... إن أكدت وفي الجمود يجلب

كذا إذا العامل دل في الكلام ... على التحدد ودمت بسلام]

الأول : انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين : منتقلة [(٢)] **وهو الغالب ، وملازمة**[(٣)] **، وذلك واجب في ثلاث مسائل :**

إحداها : الجامدة غير المؤولة بالمشتق ، نحو : « هذَا مَالُكَ ذَهبًا » و« هذِهِ جُبَّتكَ خَزًّا » [(٤)] بخلاف نحو : « بِعْتهُ يَدًا بِيَدٍ » فإنه بمعنى متقابضين ، وهو وصف منتقل ، وإنما لم يؤول في الأول ؛ لأنها مستعملة في معناها الوضعي ، بخلافها في الثاني ، وكثير يتوهم أن الحال الجامدة لا تكون إلا مُؤَوَّلَةً بالمشتق ، وليس كذلك [(٥)] .

الثانية : المؤكدة ، نحو : ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾ [(٦)] اهـ قالوا : ومنه ﴿ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ [(٧)] لأن الحق لا يكون إلا مصدقًا ، والصواب أنه يكون مصدقًا ومكذبًا ، وغيرهما ، نعم إذا قيل : « هُوَ الحَقُّ صَادِقًا » فهي مؤكدة [(٨)] .

الثالثة : التي دلَّ عاملُها على تجدُّد صاحبها ، نحو : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [(٩)] ونحو : « خَلَقَ اللّه الزَّرَافَةَ يَدَيهَا أطوَلَ [(١٠)] مِنْ رِجْلَيهَا » الحالُ أطول ، ويديها : بدل بعض ، قال ابن

---

(١) البيت من البسيط ، لم يعرف قائله ، وانظر البغدادي (٢٩/٦) والعيني (٣٢/٤) والهمع (٨٦/٢) والأشموني (٣٤/٣) والتصريح (٩٥/٢) والدرر (١١٢/٢) والسيوطي (٨٦٢) . والشاهد فيه : كسابقه ، وفتاة : حال مؤكدة لا تمييز .

(٢) أي غير لازمة نحو جاء زيدٌ راكبًا .

(٣) أي ثابتة دائمة نحو دعوت اللّه سميعًا .

(٤) خز أي حرير .

(٥) بل تارة تكون مؤولة ، وتارة تكون غير مؤولة ، فليست مؤولة دائمًا .

(٦) [النمل : ١٠] .

(٧) [فاطر : ٣١] .

(٨) لأنها بمعنى الحق فهي مؤكدة لذلك .

(٩) [النساء : ٢٨] .

(١٠) هذا مثل يدل على الدوام ؛ لأن خلقه للزرافة ثابت لا يتغير .

مالك بدر الدين : ومنه ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلٗاۚ ﴾ (١) وهذا سهو منه ؛ لأن الكتاب قديم .

وتقع الملازِمَةُ في غير ذلك بالسماع ، ومنه ﴿ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ ﴾ (٢) إذا أعرب حالًا ، وقولُ جماعةٍ إنها مؤكدة وَهَمٌ (٣) ؛ لأن معناها غير مستفاد مما قبلها .

[وانقسمت بالقصد للذات كذا ... توطئة قسمان فيما يحتذى
مقصودة أولاهما موطئه ... ثانيهما نصرت في كل فئه]

الثاني : انقسامها – بحسَبِ قَصْدِها (٤) لذاتها وللتَّوطئة بها ، إلى قسمين : مقصودة وهو الغالب ، **ومُوَطِّئة** (٥) وهي الجامدة الموصوفة نحو : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرٗا سَوِيّٗا ﴾ (٦) فإنما ذكر بشرًا توطئة لذكر سويًّا ، وتقول : « جاءني زيد رَجُلًا محْسِنًا » .

[وانقسمت بحسب الزمان ... إلى ثلاثة أيا أخواني
مقارن مقدر محكيّ ... فاحفظ لما ذكرت يا أخيّ]

الثالث : انقسامها – بحسب الزمان – إلى ثلاثة : مُقَارِنة ، وهو الغالب ، نحو : ﴿ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًاۖ ﴾ (٧) **ومُقَدَّرة** ، وهي المستقبلة كَمَرَرْتُ برجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدًا بِهِ غَدًا ، أي مُقَدَّرًا ذلك ، ومنه ﴿ فَٱدۡخُلُوهَا خَٰلِدِينَ ﴾ (٨) ﴿ لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمۡ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ (٩) **ومحكية** ، وهي الماضية نحو : « جاء زَيدٌ أَمْسِ رَاكبًا » .

[وانقسمت بحسب التبيين قل ... كذا إلى التوكيد قسمين جعل
فأول يدعونه المؤسسا ... والثاني أن جا لثلاث ما أسا
لعامل وصاحب مضمون ... جملة ما مر فخذ تبييني]

الرابع : انقسامها – بحسب التبيين والتوكيد – إلى قسمين : مُبَيِّنة ، وهو الغالب ، وتسمى مؤسِّسَة (١٠)

---

(١) [الأنعام : ١١٤] وانظر شرح بدر الدين (٢٢٨) .

(٢) [آل عمران : ١٨] ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ ﴾ .

(٣) لأن المعنى مختلف فيها فليس في ذلك تأكيد .

(٤) مقصودة لذاتها ومجهدة لما بعدها .

(٥) أي تمهد لما بعدها .

(٦) [مريم : ١٧] فبشرًا تمهيد لسويًّا ؛ لأن الصفة بعد الموصوف .

(٧) [هود : ٧٢] « وشيخًا » حال مقارنة لعاملها في الزمان ، والعامل فيه ما في المبتدأ من الإشارة فالشيخوخة مقارنة للإشارة إليه .

(٨) [الزمر : ٧٣] .

(٩) [الفتح : ٢٧] .

(١٠) وهي التي لا يستفاد معناها بدونها ؛ لأنها أسست وبينت معنى غير مفاد من غيرها . دسوقي (١١٣/٢) .

أيضًا ، ومؤكدة ، وهي التي يستفاد معناها بدونها ، وهي ثلاثة : مؤكدة لعاملها نحو : ﴿ وَلَّى مُدْبِرًا ﴾ [١] ومؤكدة لصاحبها نحو : « جَاءَ القومُ طُرًّا » ونحو : ﴿ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [٢] ومؤكدة لمضمون الجملة نحو : « زَيدٌ أبوكَ عَطُوفًا » وأهمل النحويون المؤكدة لصاحبها ، ومَثَّل ابن مالك [٣] وولدُهُ بتلك الأمثلة للمؤكدة لعاملها ، وهو سَهْو .

ومما يشكل قولُهم في نحو : « جاء زَيدٌ والشمسُ طالعة » : إن الجملة الاسمية حال ، مع أنها لا تنحل إلى مفرد ، ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ، ولا هي حال مؤكدة ، فقال ابن جني : تأويلُها جاء زيد طالعة الشمسُ عند مجيئِهِ ، يعني فهي كالحال [٤] والنعت السببيين « كمرَرْتُ بالدار قائمًا سُكَّانُها ، وبرجل قائم غِلْمَانُه » وقال ابن عمرون [٥] : هي مؤولة بقولك مُبَكِّرًا ، ونحوه ، وقال صدر الأفاضل [٦] تلميذ الزمخشري : إنما الجملة مفعول معه ، وأثبت مجيء المفعول معه جملة ، وقال الزمخشري في تفسير [٧] قوله تعالى : ﴿ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ في قراءة من رفع البحر : هو كقوله :

٧١٠ - * وَقَدْ أَغْتَدِي والطَّيرُ في وُكُنَاتِهَا [٨] *

و « جئتُ والجَيشُ مُصْطَف » ونحوها من الأحوال التي حكمها حكم الظروف ، فلذلك عَرِيَتْ عن ضمير ذي الحال .

ويجوز أن يقدر « وبحرها » أي وبحر الأرض .

إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها

[أعرب أداة الشرط واستفهام أعني لها المحل في الكلام
وقد أتت إلى الزمان والمكان وحدث إذا إليها يستبان
إعرابها المفعول ذو الإطلاق كذا لمفعول به تلاقي
إذا بدا ما بعد ذينك حكم قل بتعديه على ما قد علم

(١) [النمل : ١٠] . (٢) [يونس : ٩٩] .
(٣) [والأمثلة تتنوع على حسب غرضها فجعلها كلها مؤكدة لعاملها سهو ، والواجب تمييز كل مثال بصاحبه] .
(٤) أي الذي يرفع ظاهر بعده ، ويدل على معنى في غيره .
(٥) وهذا اسم مفرد مبين لهيئة الفاعل فهي مؤسسة .
(٦) هو القاسم بن الحسين الخوارزمي ، عالم فقه ، نحوي ضليع له شروحه فيه ومات على يد التتار سنة (٦١٧هـ) .
(٧) انظر الكشاف (٢١٥/٣) ولقد ناظر للآية بالبيت في الكشاف ونقل ابن هشام دقيق .
(٨) البيت من معلقة امرئ القيس (١٥٣) من الديوان ، والجملة « والطير في وكناتها » حالية من ضمير أغتدي وتمامه « بمنجرد قيد الأوابد هيكل » ، وانظر البغدادي (٢٩/٧) والخصائص (٢٢٠/٢) والسيوطي (٨٦٢) .

وإن يكن من بعدها اسم نكره   أو عكس ذا في جملة مسطره
أو قاصر فهي للابتداء   خبرها بعد بلا امتراء
وإن يكن على ضميرها وقع   والرفع والنصب كلاهما وقع]

اعلم أنها إن دَخَل عليها جار أو مُضَاف فمحلُّها الجرُّ [١] نحو : ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾ [٢] ونحو : « صَبِيحَةَ أيِّ يومٍ سَفَرُكَ » و « غُلَامُ مَنْ جَاءَكَ » وإلَّا فَإنْ وقعت على زمان نحو : ﴿ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [٣] أو مكان نحو : ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ [٤] أو حَدَثٍ نحو : ﴿ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [٥] فهي منصوبة مفعولًا فيه ومفعولًا مطلقًا ، وإلا فإن وقع بعدها اسمٌ نكرة نحو : « مَنْ أَبٌ لك » فهي مبتدأة ، أو اسم معرفة نحو « مَنْ زَيدٌ » فهي خبر أو مبتدأ على الخلاف السابق ، ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط ، وإلَّا فإن وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدأة نحو : « مَنْ قَامَ » ونحو « مَنْ يَقُمْ أقمْ مَعَه » والأَصَحُّ [٦] أن الخبر فعلُ الشرط لا فعلُ الجواب ، وإن وقع بعدها فعل مُتَعَدٍّ فإن كان واقعًا عليها فهي مفعول به نحو : ﴿ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ [٧] ونحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ [٨] ونحو : ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ﴾ [٩] وإن كان واقعًا على ضميرها نحو : « مَنْ رَأيته » ، أو متعلقها نحو : « مَنْ رَأيتَ أخاه » فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوف مقدر بعدها يفسره المذكور .

[وهل إذا اسم شرطهم قد أعربا   مبتدأ على الذي قد صوبا
والخبر الشرط أو الجواب   أو ذان والأول هو الصواب]

تنبيه : وإذا وقع اسم الشرط مبتدأ ، فهل خبرُهُ فعلُ الشرط وحده لأنه اسم تام ، وفعل الشرط مشتمل على ضميره ، فقولك : « مَنْ يَقُمْ » لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك : « كل مِنَ النَّاسِ يقُومُ » أو فعلُ الجواب ؛ لأن الفائدة به تمت ، ولالتزامهم عَودَ ضميرٍ منه إليه على الأصح ؛ ولأن نظيره هو الخبر في قولك : « الذِي يَأتِينِي فَلَهُ دِرْهم » [١٠] أو مجموعهما ؛ لأن قولك « مَنْ يَقُمْ أقُمْ معه » بمنزلة قولك : « كل من الناس إنْ يَقُمْ أقم معه » ، والصحيح الأول ، وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق [١١] فقط ، لا من حيث الخبرية .

---

(١) أي يعرب اسم الشرط أو الاستفهام في محل جر بحرف الجر أو بالإضافة .
(٢) [النبأ : ١] .
(٣) [النحل : ٢١، ٦٥] .
(٤) [التكوير : ٢٦] .
(٥) [الشعراء : ٢٢٧] ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ... ﴾ .
(٦) أي جملة الشرط لا الفعل وحده .
(٧) [غافر : ٨١] .
(٨) [الإسراء : ١١٠] .
(٩) [الأعراف : ١٨٦] .
(١٠) لأن اسم الموصول لما فيه من العموم أشبه اسم الشرط فاقترن بالفاء كجواب الشرط .
(١١) في هذه الحالة فإن جواب الشرط له محلان باعتبار التعلق ، في محل جزم باعتباره جوابًا للشرط ، وفي محل رفع =

مسوغات الابتداء بالنكرة

[ولا يكون المبتدأ فيما اشتهر منكرًا وإن يفد فلا حذر]

لم يُعَوِّل المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة (١) ، ورأى المتأخرون (٢) أنه ليست كلُّ أحدٍ يهتدي إلى مواطن الفائدة ، فَتَتَبَّعُوها ، فمن مُقِل مُخِل ، ومن مُكْثِر مُورِد ما لا يصلح أو مُعَدِّد لأمور متداخلة ، **والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور :**

[كوصفها أو عمل أو عطف ما يصلح للبدء على ما علما]

أحدها : أن تكون موصوفة لفظًا أو تقديرًا أو معنًى ، فالأول : نحو : ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ﴾ (٣) ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ (٤) وقولك : « رَجُلٌ صَالِحٌ جاءني » ومن ذلك قولهم : « ضَعِيفٌ عَاذَ بِقَرْمَلَة (٥) » إذ الأصل : رجل ضعيف ، فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف ، وهو موصوف ، والنحويون يقولون : يبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة أو خلفًا من موصوف ، والصواب (٦) ما بينت . وليست كل صفة تُحَصِّل الفائدة ؛ فلو قلت : « رجل من الناس جاءني » لم يجز .

والثاني : نحو قولهم : « السَّمْنُ (٧) مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ » أي منوان منه بدرهم ، وقولهم : « شَرٌّ أَهَرَّ ذا نَابٍ » (٨) . و ...

٧١١ - * قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذَا المَجَازِ (٩) *

إذ المعنى شر أي شر ، وقدرٌ لا يغالَبُ ، والثالث نحو : « رُجَيلٌ جاءني لأنه في معنى رجل صغير ، وقولهم : « ما أَحْسَنَ زَيدًا » لأنه في معنى شيء عظيم حَسَّن زيدًا ، وليس في هذين النوعين صفة مقدرة فيكونان من القسم الثاني .

= باعتباره خبرًا للمبتدأ ، فتعلق الفائدة ، والخلاصة : إذا وقع اسم الشرط مبتدأ ، فخبره إما جملة فعل الشرط ، وإما جملة جواب ، أو مجموع جملة الشرط وجملة الجواب ؛ لأن الفائدة تتعلق بهما معًا ، فالمسألة يجوز فيها ما سبق ، وهذا أولى .

(١) فالعبرة بحصول الفائدة وتمام الكلام بها لدى المتكلم .

(٢) أي النحويون المتأخرون أكثروا من ذكر المواطن بما يترتب عليه الإكثار والإملال .

(٣) [الأنعام : ٢] . (٤) [البقرة : ٢٢١] .

(٥) هذا مثل رقم (١/٢٩٠) في مجمع الأمثال ويضرب لما استعان بضعيف ، والقرمل : الشجر الضعيف .

(٦) من أن المبتدأ محذوف ، وسوغ الابتداء به الوصف المذكور .

(٧) هذا مثل على الوصف المقدر ؛ أي منوان منه .

(٨) هذا مثل مشهور وانظر مجمع الأمثال (١/٣٨٤) .

(٩) هذا قطعة من بيت هو [قدر أحلَّك ذا المجاز وقد أرى ∴ وأبيَّ مَالَكَ ذو المجاز بدار] والشاهد أن (قدر) مبتدأ ، مسوغه مقدر وهو لا يغالب ، وهو المؤرخ السلمي الأموي ، ذو المجاز : ماء خلف عرفة وانظر البغدادي (٧/٣٠) وابن الشجري (٢/٣٧) وابن يعيش (٣/٣٦) والخزانة (٢/٢٧٢) .

والثاني : أن تكون عاملة : إما رفعًا نحو : « قائم الزَّيدَانِ » عند من أجازه [١] ، أو نصبًا نحو : « أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ » [٢] و « أَفْضَلُ مِنْكَ جاءني » إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف ، أو جرًّا نحو : « غلام امرأة جاءني » و « خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّه » [٣] وشَرْطُ هذه : أن يكون المضاف إليه نكرة كما مثلنا ، أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالإضافة نحو : « مِثْلُكَ لَا يَبْخَلُ » و « غَيْرُكَ لاَ يَجُودُ » وأما ما عدا ذلك فإن المضاف إليه فيه معرفة لا نكرة .

والثالث : العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به ، نحو : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ [٤] أي أمْثَل من غيرهما ، ونحو : ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى ﴾ [٥] وكثير منهم أطلق العطف وأهمل الشرط ، منهم ابن مالك ، وليس من أمثلة المسألة ما أنشده من قوله :

٧١٢ – عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي فَهَلْ بِأعْجَبَ مِنْ هذَا امْرؤٌ سَمعَا [٦]

إذ يحتمل أن الواو هنا للحال ، وسيأتي أن ذلك مسوغ ، وإن سُلِّم العطفُ فثَمَّ صفة مقدرة يقتضيها المقام ، أي وشكوى عظيمة ، على أنَّ لا نحتاج إلى شيء من هذا كله ، فإن الخبر هنا ظرف مختص ، وهذا بمجرده مُسَوِّغ كما قدمنا ، وكأنه توهم أن التسويغ مشروطٌ [٧] بتقدمه على النكرة ، وقد أسلفنا أن التقديم إنما كان لدفع توهم الصفة ، وإنما لم يجب هنا لحصول الاختصاص بدونه ، وهو ما قَدَّمْناه من الصفة المقدرة ، أو الوقوع بعد واو الحال ؛ فلذلك جاز تأخر الظرف كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ﴾ [٨] .

فإن قلت : لعل الواو للعطف ، ولا صفة مقدرة : فيكون العطف هو المسوغ .

قلت : لا يسوغ ذلك ؛ لأن المسوغ عطف النكرة ، والمعطوف في البيت [٩] الجملة لا النكرة .

فإن قيل : يحتمل أنَّ الواو عطفت اسمًا وظرفًا على مثليهما ، فيكون من عطف المفردات .

---

(١) وهم الأخفش والكوفيون .
(٢) صحيح مسلم ، صلاة المسافرين .
(٣) انظر الموطأ صلاة الليل .
(٤) [محمد : ٢١] .
(٥) [البقرة : ٢٦٣] .
(٦) البيت من الطويل ، وجيء به على أن ابن مالك قال : شكوى عطف على اصطبار ، ونسي أنه لابد في المعطوف عليه من مسوغ ولا مسوغ هنا ، ويجوز أن تكون الواو للحال وهي المسوغ للابتداء بالنكرة ، ولا يعرف للبيت قائل ذكره البغدادي في شواهد المغني (٣٢/٦) والسيوطي (٨٦٣) .
(٧) هذا رد على ابن مالك الذي نسي الشرط السابق في المسوغ بالابتداء للنكرة .
(٨) [الأنعام : ٢] .
(٩) والعطف للجملة لا يسوغ الابتداء بالنكرة .

قلنا : يلزم العطف على معمولَي عاملين [١] مختلفين ؛ إذ الاصطبار معمول للابتداء ، والظرف معمول للاستقرار .

فإن قيل : قَدِّرْ لكل من الظرفين استقرارًا ، واجعل التعاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين .

قلنا : الاستقرار الأول خبر ، وهو معمول للمبتدأ نفسه عند سيبويه [٢] ، واختاره ابن مالك فرجع الأمر إلى العطف على معمولي عاملين .

[أو ظرف او مجرور او بجملة   تقدمت فاحفظ لهذا كله]

والرابع : **أن يكون خبرها ظرفًا أو مجرورًا** ، قال ابن مالك : أو جملة ، نحو : ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [٣] اهـ ﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴾ [٤] و « قَصدَكَ غُلَامُهُ رجُل » وشرط الخبر فيهنَّ الاختصاصُ [٥] ، فلو قيل : « في دارٍ رجلٌ » لم يجز ، لأن الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجل ما في دار رجل ؛ فلا فائدة في الإخبار بذلك ، قالوا : والتقديم ، فلا يجوز « رَجُلٌ في الدار » وأقول : « إنما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة ، واشتراطُهُ هنا يوهم أن له مَدْخَلًا في التخصيص ، وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر ، وذاك موضعها [٦] .

والخامس : **أن تكون عامة** : إما بذاتها كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام ، أو بغيرها نحو : « ما رَجُل في الدار » و « هَلْ رَجُلٌ في الدار ؟ » و ﴿ أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ ﴾ [٧] وفي شرح منظومة ابن الحاجب له أن الاستفهام المسوغ للابتداء به هو الهمزة المعادلة [٨] بأم نحو : « أرَجُل في الدَّارِ أمِ امرَأة ؟ » كما مثل به في الكافية ، وليس كما قال .

[كذا إذا بها الحقيقة [٩] قصد   أو الدعا أو العموم فاستفد]

والسادس : **أن تكون مُرادًا بها صاحبُ الحقيقة من حيث هي** ، نحو : « رَجُل خَير مِنَ امرأة » و « تَمْرَةٌ خَيرٌ مِنْ جَرَادة » .

السابع : **أن تكون في معنى الفعل** ، وهذا شامل لنحو : « عَجَبٌ لزيد » وضبطوه بأن يراد

---

(١) والعطف على معمولي العاملين ممنوع عند البصريين ، وغيرهم أجازه ، وقد مضى الكلام في ذلك .

(٢) لأن المبتدأ هو العامل في الخبر عند سيبويه .   (٣) انظر التسهيل ، و [ق : ٣٥] .

(٤) [الرعد : ٣٨] .   (٥) أي إتمام الفائدة بالخبر بأن يكون تامًا مفيدًا .

(٦) وهو أن المبتدأ نكرة ، ولايجوز الابتداء بالنكرة ، فيجب تقديم الخبر لذلك .

(٧) [النحل : ٦٠ : ٦٣] .

(٨) يرى أن رجل مبتدأ في المثال : أرجل في الدار أم امرأة ؟ والمسوغ الهمزة ، وكلامه غير سليم ، والمسوغ التنويع أو التقسيم انظر شرح الكافية (٧٥) .

(٩) فتفيد العموم ويكون ذلك مسوغًا للابتداء بالنكرة .

بها التعجب ، ولنحو : ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ ﴾ (١) و ﴿ وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ﴾ (٢) وضبطوه بأن يراد بها الدعاء ، ولنحو : « قائمٌ الزَّيدَانِ » عند من جوزها ، وعلى هذا ففي نحو : « ما قائم الزيدان » مُسَوِّغانِ (٣) ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظُۢ ﴾ (٤) مسوغان ، وأما منع الجمهور لنحو : « قائم الزيدان » فليس لأنه لا مسوغ فيه للابتداء ، بل لفوات شرط العمل وهو الاعتماد ، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر ، وهو تقدم النفي أو الاستفهام ، **وهذا أظهر لوجهين أحدهما** : أنه لا يكفي مطْلَق الاعتماد ، فلا يجوز في نحو : « زَيد قائم أبوه » كونُ قائم مبتدأ ، وإن وجد الاعتماد على المخبر عنه ، **والثاني** : أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال ، إنما هو للعمل في المنصوب ، لا لمطلق العمل بدليلين : أحدُهما أنه يصح « زَيدٌ قائمٌ أبُوهُ أمْسِ » والثاني : أنهم لم يشترطوا لصحة نحو : « أقَائِمٌ الزيدَان » كونَ الوصفِ بمعنى الحال أو الاستقبال .

[أو خـارق لـعـادة في الخبـر كذا إذا فجاءة قبل حرى]

الثامن : أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة ، نحو : « شَجَرَةٌ سَجَدَتْ » و« بَقَرَة تَكلمت » إذ وقوعُ ذلك من أفراد هذا الجنس غيرُ معتاد ففي الإخبار به عنها فائدة ، بخلاف نحو : « رَجُلٌ مات » ونحوه .

والتاسع : أن تقع بعد إذا الفجائية (٥) ، نحو : « خَرَجْتُ فإذا أسد » أو « رَجَلٌ بالباب » ؛ إذ لا توجِبُ العادة أن لا يخلو الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسد أو رجل .

[أو وقعت أول جملة أتت حاليةً بواوها أو لا عرت]

العاشر : أن تقع في أول جملة حالية ، كقوله :

٧١٣ – سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكَ أخْفَى ضَوءُهُ كُلَّ شَارِقِ (٦)

وعلة الجواز ما ذكرناه في المسألة قبلها ، ومن ذلك قوله :

٧١٤ – الذئْبُ يَطْرُقُهَا في الدَّهرِ وَاحِدَةً وَكُلَّ يَوم تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَدِي (٧)

---

(١) [الصافات : ١٣٠] . (٢) [المطففين : ١] .

(٣) الاستفهام ، وما فيه من معنى الفعل . (٤) [سورة ق : ٤] .

(٥) التي تدل على مفاجأة ما بعدها لما قبلها ، وهي لا تدخل إلا على جملة اسمية .

(٦) البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله ، وجيء به شاهدًا على أن النكرة إذا دخل عليها واو الحالية ، « ونجم » كان مسوغًا للابتداء بها ، وانظر البغدادي (٧/٣٣٠) والسيوطي (٨٦٣) والأشموني (٢٠٦/١) ، وابن عقيل (١٠٤/١) ، والعيني (٥٤٦/١) سرينا : من السرى وهو السير ليلًا ، المحيّا : الوجه ، الشارق : النجم وكل مضيء .

(٧) البيت من البسيط ولم يعرف قائله ، وجيء به على أن مدية مبتدأ ، وبيدي : خبر ، وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها =

وبهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكرة [١] بعد واو الحال ليس بلازم .

ونظيرُ هذا الموضع قولُ ابن عصفور في شرح [٢] الجمل : تكسر إنَّ إذا وقعت بعد واو الحال ، وإنما الضابط أن تقع في أول جملة حالية ، بدليل قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾ [٣] ومن روى « مُدْيةً » بالنصب فمفعول لحال محذوفة ، أي حاملًا أو ممسكًا ، ولا يحسن أن يكون بدلًا [٤] من الياء ، ومثَّل ابن مالك بقوله تعالى : ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ [٥] وقول الشاعر :

٧١٥ – عَرَضْنَا فَسَلَّمْنَا فَسَلَّم كَارِهًا عَلَيْنَا وَتَبْرِيحٌ مِنَ الوَجْدِ خَانِقُهْ [٦]

ولا دليل فيهما ؛ لأن النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدرة في الآية ، أي : وطائفة من غيركم ، بدليل ﴿ يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ﴾ [٧] .

[أو وقعت محصورة أو فصلت أو بعد فا الجزاء مهما قد جلت]

[وفي الثلاث نظر الأصل هنا فقف به أعانكم إلا هنا]

ومما ذكروا من المسوغات : أن تكون النكرة محصورة نحو : « إنما في الدار رجل » أو للتفصيل نحو : « الناسُ رَجُلَانِ رَجُلٌ أكرمته ورجل أهنته » وقوله :

٧١٦ – فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَثَوبٌ نَسِيتُ وَثَوبٌ أَجُرّ [٨]

وقولهم : « شَهْر ثَرى ، وَشَهْرٌ ترى ، وشهر مَرْعًى » [٩] أو بعد فاء الجزاء ، نحو : « إنْ

= في أول جملة حالية ، وانظر البغدادي (٣٣/٧) والسيوطي (٨٦٤) والأشموني (٢٠٦/١) وشرح الحماسة للمرزوقي (١٥٧٠) والطروق : الإتيان ليلًا ، والمدية : السكين .

(١) لأن لابد أن تقع النكرة في أول جملة حالية .

(٢) (٤٥٩/١) .

(٣) [الفرقان : ٢٠] .

(٤) لأنه لا يحسن إبدال الظاهر من ضمير الحاضر إلا بشرط ، أن يكون بدل بعض أو اشتمال أو بدل كل مفيد للإحاطة نحو ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا ﴾ ، ويمتنع إن لم يكن كذلك خلافًا للأخفش . دسوقي (١١٨/٢) .

(٥) [آل عمران : ١٥٤] ﴿ ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ... ﴾ .

(٦) البيت من الطويل ، لابن الدمينة في ديوانه (٣٥) على أن ابن مالك لمثل ما تقدم قبله من الآية ، ولا دليل فيها على قوله ، وانظر البغدادي (٣٥/٧) والسيوطي (٨٦٥) والحماسة (٢٣٣/٣) والأمالي (١٥٦/١) .

(٧) [آل عمران : ١٥٤] .

(٨) البيت لامرئ القيس ، وقيل : لربيعة بن جشم ، من المتقارب ، وجيء بالنكرة مبتدأ ، والمسوغ التفصيل بعد الإجمال وانظر الكتاب (٤٤/١) والمحتسب (١٤٢/٢) والبغدادي (٣٧/٧) والسيوطي (٨٦٦) .

(٩) هذا مثل يقصد به حال أشهر الربيع الثلاثة فمطر على ثرى ، وعشب منه يرى ، ومواش ترعى قاله لرؤبة . انظر : مجمع الأمثال للميداني (٣٨٤/١) .

مَضَى عَيرٌ فعير في الرِّبَاطِ » [١] .

وفيهم نظر : **أما الأولى** : فلأن الابتداء فيها بالنكرة صحيحٌ قبل مجيء إنما .

وأما الثانية : فلاحتمال رجل الأولى للبدلية ، والثاني : عطف عليه ، كقوله :

٧١٧ - وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيـنِ رِجْلٍ صَحِيحَةٍ   وَرِجْلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ [٢]

ويسمى بَدَل التفصيل ، ولاحتمال شهر الأول الخبرية ، والتقدير : أَشْهُرُ الأرض الممطورة شهرٌ ذو ثرى ، أي ذو تراب نَدٍ ، وشهر ترى فيه الزرع ، وشهر ذو مرعى ، ولاحتمالِ نسيت وأُجر للوصْفِيِّة والخبر محذوف ، أي فمنها ثوب نسيته ومنها ثوب أجره ، ويحتمل [٣] أنهما خبران ، وثَمَّ صفتان مقدرتان ، أي فثوب لي نسيته وثوب لي أجره ، وإنما نسي ثوبه لشغل قلبه بها كما قال :

* لَعُوبٍ تُنَسِّينِي إِذَا قُمْت سِرْبَالِي [٤] *

وإنما جر الآخَرَ ليعفي الأثرَ عن القَافَةِ ، ولهذا زحف على ركبتيه .

وأما الثالثة : فلأن المعنى فعير آخَر ، ثم حذفت الصفة ، ورأيت في كلام محمد بن حَبِيبَ ، وحبيب ممنوع من الصرف لأنه اسم أمه [٥] ، قال يونس : قال رؤبة : المطر شهرٌ ثَرَى إلخ ، وهذا دليل على أنه خبر ، ولابدَّ من تقدير مضاف قبل المبتدأ [٦] لتصحيح الإخبار عنه بالزمان .

أقسام العطف

وهي ثلاثة :

[ثلاثة أقسامه لفظ محل   توهم وذا بمتبوع حصل
توجه العامل للمعمول   إمكانه للمبتدأ المجعول
وشرط ذي المحل كونه أبيح   ظهور ذلك المحل في الفصيح]

---

(١) العير الحمار ، وهو مثل موجود في مجمع الأمثال (٢٧/١) .

(٢) البيت من الطويل ، لكثير عزة في ديوانه (٥٣/١) وسيبويه (٢١٥/١) والمقتضب (٢٩٠/٤) وابن يعيش (٦٨/٣) والخزانة (٣٧٦/٢) وجيء به على أن رجل في الموضعين بالجر بدل من رجلين بدل متصل من محمل .

(٣) لمبتدأ محذوف بصفة له مقدرة كما ذكره ابن هشام .

(٤) هذا عجز بيت لامرئ القيس ، من الطويل ، وصدره : « ومثلك بيضاء العوارضِ طفلة » في ديوانه (٣٠) والعوارض : الأضراس ، الطفلة : الناعمة ، لعوب : ضحوك ، وجيء به على أن الفتاة لعوب شغلته عن نفسه وانظر المقتضب (٩٣/١) والبغدادي (٤٠/٧) .

(٥) فمنع من الصرف ، ونسب إليها ؛ لأن أباه لاعنها ، ومحمد بن حبيب هو أبو جعفر البغدادي ، أخذ عنه السكري والمرزباني وله كتب في أنساب الشعراء وغريب الحديث ، وهو علامة بهما وباللغة (ت : ٢٤٥هـ) .

(٦) أي أيام المطر حتى لا يخبر بالزمان عن الجثة .

أحدها : العطف على اللفظ ، وهو الأصل ، نحو : « لَيسَ زيد بقائم ولا قاعِدٍ » بالخفض ، وشرطُهُ إمكان تَوَجه العامل إلى المعطوف ، فلا يجوز في نحو : « ما جَاءَني من امرأة ولا زيد » إلا الرفع عطفًا على الموضع [١] ؛ لأن « من » الزائدة لا تعمل في المعارف ، وقد يمتنع العطفُ على اللفظ وعلى المحل جميعًا ، نحو : « مَا زَيد قائمًا لكن - أو بل - قاعِدٌ » لأن في العطف على اللفظ إعمال « ما » في الموجب ، وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله [٢] بدخول الناسخ ، والصواب الرفع على إضمار مبتدأ .

والثاني : العطفُ على المحل ، نحو : « لَيسَ زَيد بقائمٍ ولا قَاعِدًا » بالنصب ، **وله عند المحققين ثلاثة شروط :**

أحدها : إمكان ظهوره في الفصيح ، ألا ترى أنه يجوز في « ليس زيد بقائم » و « ما جاءني من امرأة » أن تسقط الباء فتنصب ، و « مِنْ » فترفع ، وعلى هذا فلا يجوز « مَرَرْتُ بزَيدٍ وَعَمْرًا » خلافًا لابن جني ؛ لأنه لا يجوز « مَرَرْت زَيدًا » وأما قوله :

٧١٨ - * تمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا [٣] *

فضرورة ، ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العاملُ في اللفظ زائدًا كما مثلنا ، بدليل قوله :

٧١٩ - فَإنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا ... وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ [٤]

وأجاز الفارسي في قوله تعالى : ﴿ وَأُتْبِعُوا فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [٥] أن يكون ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ عطفًا على محل هذه [٦] لأن محله النصب .

[وبالأصالة أي وجود المحرز ... أي طالب المحل فادر واجتز]

والثاني : أن يكون الموضع بحق الأصالة فلا يجوز ، « هذا ضارب زَيدًا وأخيه » لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصلُ إعمالُهُ لا إضافتهُ لالتحاقه [٧] بالفعل ، وأجازه البغداديون تمسكًا بقوله :

---

(١) لأن من زائدة ، وامرأة فاعل جاءني .

(٢) إذا دخل الناسخ أزال المحل ، وكان حكم الناسخ هو الموجود ؛ لأن الحكم للأخير .

(٣) هذا صدر بيت تقدم ، ونصب الديار بفعل لازم ضرورة ، كما رأى ذلك ابن جني .

(٤) البيت من الطويل للبيد ، في ديوانه (٢٥٥) وانظر الكتاب (٣٤/١) والمقتضب (٤٣/١) والإنصاف (٣٣٤/١) والخزانة (٣٣٩/١ ، ٦٦٩/٣) وجيء به على أن دون معطوف على موضع دون ، تزعك : تكفك ، العواذل هنا : حوادث الدهر وزواجره وإسنادها إلى الدهر مجاز .

(٥) [هود : ٦٠] .

(٦) لأن قوله « في هذه » جار ومجرور متعلق بـ ﴿وَأُتْبِعُوا﴾ فهو عامل في محله النصب .

(٧) لأن التحاقة بالفعل يجعل إعماله أولى من بعده عنه بالإضافة خلافًا للبغداديين في ذلك .

.... مُـنْـضِـجِ صَفِيفَ شواء أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ [1] *

وقد مرَّ جوابه .

والثالث : وجود المُحْرِزِ ، أي الطالب لذلك المحل ، وابتنى على هذا امتناع مسائل :

إحداها : « إن زَيدًا وعمرو قائمان » وذلك لأن الطالب لرفع زيد هو الابتداء ، والابتداء هو التجرد ، والتجرد قد زال بدخول إنَّ .

والثانية : « إنَّ زَيدًا قَائِمٌ وعمرٌو » إذا قدرت عمرًا معطوفًا على المحل ، لا مبتدأ ، وأجاز هذه بعض البصريين ؛ لأنهم لم يشترطوا المحرز ، وإنما منعوا الأولى لمانع آخر ، وهو توارد عاملين : « إن والابتداء » على معمول واحد وهو الخبر ، وأجازهما الكوفيون ، لأنهم لا يشترطون المحرز ، ولأن « إنَّ » لم تعمل عندهم في الخبر شيئًا ، بل هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها ، ولكن شَرَطَ الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء إعراب [2] الاسم ، لئلا يتنافر اللفظ ، ولم يشترطه الكسائي ، كما أنه ليس بشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ ؛ وحجتهما قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ [3] الآيَةَ ، وقولهم : « إنَّكَ وَزَيدٌ ذَاهِبَانِ » وأجيب عن الآية بأمرين ، أحدهما : أن خبر إن محذوف ، أي مأجورون أو آمنون أو فرحون ، والصابئون مبتدأ ، وما بعده الخبر ، ويشهد له قوله :

٧٢٠ – خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالهَوَى دَنِفَانِ [4]

ويضعفه أنه حَذف من الأول لدلالة الثاني عليه ، وإنما الكثيرُ العكسُ ، والثاني : أن الخبر المذكور لإنَّ ، وخبر ﴿ ٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ محذوف ، أي كذلك ، ويشهد له قوله :

٧٢١ – فَمَنْ يَكُ أمسَى بِالمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ [5]

إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتى يُقَدَّم ، نحو : « لَقَائم زيدٌ » ويضعفه تقديم الجملة

---

(١) هذا بيت لامرئ القيس .

(٢) انظر شرح الأشموني (١٤٤/١) ذكر رأي الفراء والكسائي .

(٣) [المائدة : ٦٩] ﴿ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ... ﴾ .

(٤) البيت لم يعرف قائله ، وهو من الطويل ، وأنشده ثعلب ، والدنف : الذي لازمه المرض ، وخليلي منادى مضاف حذف من الأول دون الثاني « فإني دنف وأنتما دنفان » . وانظر السيوطي (٨٦٦) والبغدادي (٤٢/٦) والعيني (٢٧٤/٢) والتصريح (٢٢٩/١) والأشموني (٣٨٦/١) .

(٥) البيت من الطويل لضابئ بن الحارث البرجمي ، وجيء به على أن قوله « لغريب » خبر إن ، وخبر قيار محذوف ، والتقدير : فإني لغريب وقيار كذلك . وانظر الكتاب (٣٨/١) والإنصاف (٩٤/١) وابن يعيش (٦٨/٨) والبغدادي (٤٣/٧) .

المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها ، وعن المثال بأمرين : **أحدهما** : أنه عطف على توهم عدم ذكر [١] إن ، **والثاني** : أنه تابع لمبتدأ محذوف ، أي إنك أنْتَ وَزيد ذاهبان ، وعليهما خرج قولهم : « إنَّهُمْ أجمَعُون ذاهبون » .

المسألة الثالثة : « هذا ضاربُ زيدٍ وعَمْرًا » بالنصب .

المسألة الرابعة : « أعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيدٍ وعمرٌو » بالرفع أو « وَعَمْرًا » بالنصب .

منعهما الحُذَّاق ؛ لأن الاسم المشبِهَ للفعل لا يعمل في اللفظ [٢] حتى يكون بأل أو منونًا أو مضافًا ، وأجازهما قوم تمسكًا بظاهر قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنًا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانًاۚ ﴾ [٣] وقول الشاعر :

٧٢٢ - • فلم تَخْلُ مِنْ تَمْهِيدِ مَجْدٍ وَسُودَدَا [٤] •

وأجيب بأن ذلك على إضمار عامل يدل عليه المذكور ، أي وجَعَل الشمسَ ، ومَهدْت سوددًا ، أو يكون سوددًا مفعولًا معه ، ويشهد للتقدير في الآية أن الوصف فيها بمعنى الماضي ، والماضي المجرد من أل لا يعمل النصب ، ويوضح لك مُضِيَّهُ قولُهُ تعالى : ﴿ وَمِن رَّحۡمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسۡكُنُواْ فِيهِ ﴾ [٥] الآيةَ ، وجوز الزمخشريُّ [٦] كونَ الشمس معطوفًا على محل الليل ، وزعم مع ذلك أن الجعل مراد منه فعل مستمر في الأزمنة ، لا في الزمن الماضي بخصوصيته مع نصه في ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [٧] على أنه إذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته إذا حمل على الماضي في أن إضافته محضة ، وأما قوله :

٧٢٣ - قَدْ كُنتُ دَايَنت بِهَا حَسَّاناَ ... مَخَافَةَ الإفْلَاسِ واللَّيَانَا [٨]

---

(١) فإن التوهم يجعل اسم إن يعود إلى الأصل وهو الرفع بالابتداء .

(٢) أي ينصب المفعول به بما ذكره ابن هشام . (٣) [الأنعام : ٦٧] .

(٤) البيت صدره « هويتَ ثناءً مستطابًا مُجرَّدًا » وهو من الطويل ولا يعرف قائله ، وجيء به على أن سوددًا معطوف على موضع مجد ؛ لأن تمهيد مصدر مضاف إلى مفعوله ، وفاعله محذوف أي : من تمهيدك مجدًا وسوددًا ، وانظر البغدادي (٤٦/٧) والمجد : الرفعة ، والسودد : السيادة ، وانظر السيوطي (٨٦٨) .

(٥) [القصص : ٧٣] ﴿ وَلِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﴾ .

(٦ ، ٧) انظر الكشاف (٢٨ ، ٢٩) ، و﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [الفاتحة : ٤] وانظر الكشاف في ذلك (٧/١ ، ٨) فقد نص على ما قاله ابن هشام .

(٨) البيت من الرجز لرؤبة ، من ملحقات ديوانه (١٨٧) وهو ما صرح به سيبويه (٩٨/١) والتصريح (٦٥/٢) والهمع (١٤٥/٢) والأشموني (٢٩١/٢) والبغدادي (٤٦/٧) والسيوطي (٨٦٩) وجيء به على أن الليان مفعول معه ، أو معطوف على مخافة على حذف مضاف ، أي ومخافة الليان وهي المماطلة . أنه داين حسان وباعه القينة ولم يخش إفلاسه ومماطلته ؛ لأنه موسر .

فيجوز أن يكون « اللَّيَانَ » مفعولًا معه ، وأن يكون معطوفًا على « مخافة » على حذف مضاف ، أي ومخافة الليان ، ولو لم يقدر المضاف لم يصح ، لأن الليان فعلٌ لغير المتكلم ؛ إذ المراد أنه دَاينَ حسانَ خشيةً من إفلاس غيره ومَطْله ، ولابد في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل .

ومن الغريب قولُ أبي حيان : إن من شرط العَطْف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فجعل صورة المسألة شرطًا لها [١] ، ثم إنه أسقط الشرطَ الأول الذي ذكرناه ، ولابدَّ منه .

[صحة أن يدخل ما توهما   من عامل شرط للآخر انتمى
وشرط حسنه بكثرة الدخول   كلست عالمًا ولا غمر جهول]

والثالث : العطف على التوهم [٢] ، نحو : « لَيسَ زَيدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدٍ » بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر ، وشَرْطُ جوازه صحةُ دخول ذلك العامل المتوهم ، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك ، ولهذا حسن قولُ زهير :

بَدَا لِيَ أَني لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى   وَلَاسَابِقٍ شَيئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا [٣]

وقولُ الآخر :

٧٢٤ – مَا الحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَامًا وَلَا بَطَلٍ   إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلهَوَى بِالحَقِّ غَلَّابَا [٤]

ولم يحسن قولُ الآخر :

٧٢٥ – وَمَاكُنْتَ ذَا نَيرَبٍ فِيهِمُ   وَلَا مُنْمِشٍ فِيهِمُ مُنْمِلِ [٥]

لقلة دخول الباء على خبر كان ، بخلاف خبر ليس وما ، والنَّيرَب : النميمة ، والمنمل : الكثير النميمة ، والمنمش : المفسد ذات البين .

---

(١) هذا من ضمن ما نقد به ابن هشام أبا حيان وتتبعه له ، ويظهر أن العلاقة بينهما لم تكن صفوًا كما ينبغي .

(٢) أي توهم أن العامل الموجود معدوم أو المعدوم موجود فالأول مثل : إنك وزيدٌ ذاهبان ، والثاني مثل : ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ على توهم دخول الباء على قائمًا .

(٣) تقدم ذكره برقم (١٤٣ ، ٥٣١ ، ٨٣٠) وسيتكرر ، وهو توهم المعدوم موجودًا .

(٤) البيت من البسيط ، ولا يعرف قائله ، وانظر إلى الهمع (١٤١/٢) والدرر (١٩١/٢) والسيوطي (٨٦٩) والبغدادي (٤٩/٧) وجيء به على أنه عطف بكل بالجر على مقدام المنصوب على توهم أنه مجرور بالباء الزائدة ، بعد ما النافية كالبيت السابق ، والحزم : ضبط الأمور . الشهم : الجلد الذكي الفؤاد ، المقدام الجريء ، البطل : الشجاع .

(٥) البيت من المتقارب ولا يعرف قائله ، وعطف فيه « منمش » بالجر على ذا نيرب بالنصب على توهم زيادة الباء في خبرها المنفي ، وانظر الهمع (١٤٢/٢) والدرر (١٩٦/٢) والبغدادي (٥٠/٧) والسيوطي (٨٦٩) والنيرب : النميمة ، والمنمش : المفسد ذات البين ، ومنمل : ذو نميمة .

وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في أخيه المجزوم ، ووقع أيضًا في المرفوع اسمًا ، وفي المنصوب اسمًا وفعلًا ، وفي المركبات .

فأما المجزوم : فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير أبي عمرو ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن ﴾ (١) فإن معنى لولا أخرتني فأصدق ومعنى إنْ أخرتني أَصَّدَّقْ واحدٌ ، وقال السيرافي والفارسي : هو عطف على محل فأصدق كقول الجميع (٢) في قراءة الأخوين ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرْهُم ﴾ (٣) بالجزم ، ويردُّه أنهما يُسَلمان أن الجزم في نحو : « ائتِنِي أُكْرِمْكَ » بإضمار الشرط ، فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم ؛ لأن ما بعد الفاء منصوب بأن مضمرة ، وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم ، فكيف تكون الفاء مع ذلك (٤) في موضع الجزم ؟ وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر ، ويأتي القولان في قول الهذلي :

فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي ... أُصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجْ نَوِيًّا (٥)

أي نَوايَ ، وكذلك اختلف في نحو : « قام القوم غير زيد وعمرًا » بالنصب ، والصواب أنه على التوهم ، وأنه مذهب سيبويه (٦) ؛ لقوله لأن « غير زيد » في موضع « إلا زيدًا » ومعناه ، فشبهوه بقولهم :

٧٢٦ – * فلسنا بالجبال ولا الحديدا (٧) *

وقد استنبط مَنْ ضَعُفَ فهمُهُ من إنشاد هذا البيت هنا أنه يراه عطفًا على المحل ، ولو أراد ذلك لم يقل : إنهم شبهوه به .

---

(١) [المنافقون : ١٠] .

(٢) انظر السبعة (٦٣٧) ، وقراءة أبي عمرو « وأكون » بواو ، وقراءة حمزة والكسائي وغيرها ما عدا أبا عمرو (أكن) بالجزم ، وانظر التعليق للفارسي (٢ /٢٠٨) وتقدير الآية : لولا أخرتني إلى أجل قريب أصدق ، ولولا حرف فيه معنى التخصيص ، فكذلك وجب أن يكون الفعل بعده منجزمًا كما انجزم بعد الأمر ، وأكن على موضع فأصدق . اهـ .

(٣) [الأعراف : ١٨٦] .

(٤) الواقع أن الجزم بعد الفاء على تقدير شرط متوهم لا محقق ، فالفاء مفرعة على محذوف ، ورد الدماميني كلام ابن هشام بأن الفاء توهم فيها الحذف حتى يأتي عطف المعنى .

(٥) سبق برقم (٧٨٦) .

(٦) انظر الكتاب (٣٣١/٢ ، ٣٤٨) .

(٧) البيت صدرة (معادي إننا بشر فأسجح) وهو لعقبة بن الحارث ، يخاطب معاوية بن أبي سفيان ، وأسجح : ترفق ، وعطف الحديد بالنصب على الجبال بالجر على توهم زيادة الباء وهو من الوافر . وانظر البغدادي (٥٣/٧) ، والخزانة (٣٤٣/١ ، ١٤٣/٢) ، والسيوطي (٨٧٠) .

رجع القول إلى المجزوم : وقال به الفارسي في قراءة [١] قنبل : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يتقي [٢] وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ ﴾ بإثبات الياء في (يتقي) وجزم « يصبرْ » فزعم أن من موصولة ، فلهذا ثبتت ياء يتقي ، وأنها ضمنت معنى الشرط ؛ وكذلك دخلت الفاء في الخبر ، وإنما جزم « يصبرْ » على توهم معنى مَنْ ، وقيل : بل وَصَل « يصبر » بنية الوقف كقراءة [٣] نافع ﴿ وَمَحۡيَايۡ وَمَمَاتِي ﴾ بسكون ياء ﴿وَمَحۡيَايۡ ﴾ وصلًا وقيل : بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين كما في ﴿ يَأۡمُرۡكُمۡ ﴾ [٤] و﴿ يُشۡعِرۡكُمۡ ﴾ [٥] وقيل : مَنْ شرطية ، وهذه الياء إشباع ، ولام الفعل حذفت للجازم ، أو هذه الياء لام الفعل ، واكتفى بحذف الحركة المقدرة .

وأما المرفوع : فقال سيبويه : واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون [٦] فيقولون : « إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيدٌ ذاهبان » وذلك على أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال هم ، كما قال :

* بدالي أنّي لَسْتُ مُدرِكَ مَامضَى [٧] .... *

ومراده بالغَلَط ما عبر عنه غيره بالتوهم ، وذلك ظاهر من كلامه ، ويوضحه إنشادُهُ البيت ، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ ، فاعترض عليه بأنا متى جَوَّزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم ، وامتنع أن نثبت شيئًا نادرًا لإمكان أن يقال في كل نادر : إن قائله غلط [٨] .

وأما المنصوب اسمًا : فقال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ ﴾ فيمن فتح الباء ، كأنه قيل : ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق [٩] يعقوبَ ، على طريقة قوله :

٧٢٧ – مَشَائِيمُ لَيسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إلَّا بِبَيـنٍ غُرَابُهَا [١٠]

وقيل : وهو على إضمار وَهَبْنَا ، أي ومن وراء إسحاق وَهَبْنَا يعقوبَ ، بدليل ﴿ فَبَشَّرۡنَٰهَا ﴾

---

(١) انظر الكشاف (٢/٢٧٤) . (٢) [يوسف : ٩٠] .
(٣) انظر السبعة (٢٧٥) ، والآية من [الأنعام : ١٦٢] .
(٤) [البقرة : ١٦٩] . (٥) [الأنعام : ١٠٩] .
(٦) انظر الكتاب (١/٢٩٠) بولاق ، حيث نقل ابن هشام نص سيبويه : حيث فهم أن بعض العرب يغلطون أي يتوهمون ؛ لأن العربي لا يغلط في لغته ، فأجمعون توكيد لما قبله على توهم سقوط إنَّ في المثالين ، وأن معنى الابتداء ملاحظ فصح العطف بالرفع والتوكيد كذلك ، والبيت تنظير لذلك حيث عطف المنصوب على المجرور توهمًا على سقوط الباء .
(٧) تقدم ذكره وسيتكرر .
(٨) ابن مالك لا يجيز كلامه سيبويه بالغلط على العرب وإلا ترتب على ذلك زوال الثقة بكل وارد عنهم كان نادرًا .
(٩) [هود : ٧١] وتمامها ﴿ فَضَحِكَتۡ فَبَشَّرۡنَٰهَا بِإِسۡحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ ... ﴾ وانظر الكشاف (٢/٢٢٥) .
(١٠) البيت من الطويل للأحوص ، ويروى ناعبًا بالنصب ، ونسبه سيبويه للفرزدق في ديوانه (١/١٢٣) وقد عطف ناعب بالجر على خبر ليس المنصوب على توهم أنه مجرور بالباء الزائدة ، وأنشده بروايتين (١/٨٣ ، ١٥٤ ، ٤١٨) والخصائص (٢/٣٥٤) والأشموني (٢/٢٣٥) والبغدادي (٧/٥٦) والسيوطي (٨٧١) .

لأن البشارة من اللّه تعالى بالشيء في معنى الهبة ، وقيل : هو مجرور عطفًا على ﴿ بِإِسْحَاقَ ﴾ أو منصوب عطفًا على محله [١] ، ويردُ الأولَ أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كمررت بزيدٍ واليوم عمرو ، وقال بعضهم في قوله تعالى : ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ ﴾ [٢] إنه عطف على معنى ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا ﴾ [٣] وهو إنا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينةً للسماء ، كما قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا ﴾ [٤] ويحتمل أن يكون مفعولًا لأجله ، أو مفعولًا مطلقًا ، وعليهما فالعامل محذوف : أي وحفظًا من كل شيطان زيناها بالكواكب ، أو وحفظناها حفظًا .

وأما المنصوب فعلًا : فكقراءة [٥] بعضهم (ودوا لو تدهن فيدهنوا [٦]) حملًا على معنى ودوا أن تدهن ، وقيل في قراءة حَفْص ﴿ لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ۝ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ ﴾ [٧] بالنصب : إنه عطف على معنى لَعلي [٨] أبلغ ، وهو لعلي أن أبلغ ، فإن خبر لعل يقترن بأنْ كثيرًا ، نحو الحديث « فَلَعَلَ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ [٩] بحجته مِنْ بَعْض » ، ويحتمل أنه عطف على الأسباب على حد :

* لَـلُـبْـس عَـبَـاءَةٍ وَتَـقَـر عَـيني *

ومع هذين الاحتمالين فيندفع قولُ الكوفي : إن هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجِّي حملًا له على التمني [١٠] .

وأما في المركبات : فقد قيل في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَن يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُم ﴾ [١١] إنه على تقدير ليبشركم وليذيقكم ، ويحتمل أن التقدير : وليذيقكم وليكون

---

(١) لأن محل المجرور نصب بالفعل .

(٢ ، ٣) [الصافات : ٦، ٧] وتمامها ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِزِينَةٍ الْكَوَاكِبِ ... ﴾ .

(٤) [الملك : ٥] .

(٥) [القلم : ٩] .

(٦) وهي قراءة هارون ، وزعم أنها في المصحف كذلك ، الكشاف (٤/١٢٧) .

(٧) [غافر : ٣٦، ٣٧] وهي قراءة حفص ، فقد قرأ عاصم في رواية حفص ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾ نصبًا ، وقرأ الباقون « فأطلعُ » رفعًا ، والكوفيون ينصبون المضارع بعد الترجي والبصريون يؤولون ؛ لأنهم لا ينصوب بعد الترجي .

(٨) قال الدسوقي (٢/١٢٥) : الأولى حذف لعلي من عبارة ابن هشام ، فهو عطف على أبلغ باعتبار معناه ، وهذا حق .

(٩) الحديث مشهور في صحيح البخاري ، في كتاب الأحكام .

(١٠) الواقع أن البصريين تشددوا في القضية ، فالتمني والترجي من واد واحد ، وهو الطلب ، فلا داعي إلى التأويل ، وجعل قراءة حفص حجة في ذلك ، فإن من لا يحتاج إلى التأويل أولى مما يحتاج إليه .

(١١) [الروم : ٤٦] .

كذا وكذا أرسلها ، وقيل في قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ ﴾ [١] أنه على معنى أرأيت كالذي حاجَّ أو كالذي مرَّ ، ويجوز أن يكون على إضمار فعل ، أي أرأيت مثل الذي ، فحذف لدلالة ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ ﴾ [٢] عليه ؛ لأن كليهما تعجب ، وهذا التأويلُ هنا وفيما تقدم أولى لأن إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهَلُ من العطف على المعنى ، وقيل : الكاف زائدة ، أي ألم تر إلى الذي حاج أو الذي مر ، وقيل : الكاف اسم ، بمعنى مثل معطوف على الذي ، أي ألم تنظر إلى الذي حاجَّ أو إلى مثلِ الذي مر .

تنبيه : من العطف على المعنى على قول البصريين نحو : « لألْزَمَنَّكَ أو تَقْضِيَنِي حَقِّي » إذ النصب عندهم بإضمار أنْ ، وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم ، أي ليكوننَّ لزومٌ مني أو قضاء منك لحقي ، ومنه (تُقَاتِلُونَهُمْ أو يُسْلِموا) [٣] في قراءة أبي بحذف النون وأما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ تقاتلونهم ، أو على القطع بتقدير أو هم يسلمون ، ومثله « ما تأتِينَا فَتُحَدِّثَنَا » بالنصب ، أي ما يكون منك إتيان فحديث ، ومعنى هذا نفي الإتيان فينتفي الحديث ، أي ما تأتينا فكيف تحدثنا ، أو نفي الحديث فقط حتى كأنه قيل : ما تأتينا محدثًا ، أي بل غير محدث ، وعلى المعنى الأول جاء قوله سبحانه وتعالى : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ [٤] أي فكيف يموتون ، ويمتنع أن يكون على الثاني ، إذ يمتنع أن يقضى عليهم [٥] ولا يموتون ، ويجوز رفعه فيكون إما عطفًا على تأتينا ، فيكون كل منهما داخلًا عليه حرف النفي ، أو على القطع فيكون موجبًا ، وذلك واضح في نحو : « ما تأتينا فتجهل أمرنا » و « لم تقرأ فتنسى » لأن المراد إثبات جهله ونسيانه ، ولأنه لو عطف لجزم تنسى وفي قوله :

٧٢٨ – غَيرَ أنَا لَمْ تَأتنا بيقين فَنُرَجِّي وَنُكْثِرُ التَّأمِيلَا [٦]

إذ المعنى أنه لم يأت باليقين ، فنحن نرجو خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين عما أتى به ، ولو

---

(١) [البقرة : ٢٥٩] وتمامها ﴿ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ... ﴾ .

(٢) [البقرة : ٢٥٨] وتمامها ﴿ ... إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ ... ﴾ .

(٣) [الفتح : ١٦] وتمامها ﴿ ... سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ ﴾ .

(٤) [فاطر : ٣٦] وتوجيه الآيتين : فالنصب في يسلموا بعد أو ، وفي فيموتوا بعد الفاء ، فالنصب : ويقضي فيها بإضمار أن ، وأن والفعل مصدر معطوف على مصدر متوهم ، والرفع فيها إما عطفًا على تقاتلونهم أو على الاستئناف ، أي هم يسلمون وهم يموتون ، وأو بمعنى إلا أو إلى ، والفاء للسببية .

(٥) أي توجيه النفي إلى الثاني دون الأول أي نفي المسبب فقط فالقطع لا يصح فيه .

(٦) البيت من الخفيف ، ولا يعرف قائله وجيء به على أن نرجي مبني على مبتدأ محذوف أي فنحن نُرَجِّي على أن الفاء للاستئناف ، وهذا ما ذكره سيبويه في الكتاب في باب الفاء (٤١٩/١) وابن يعيش (٣٦/٧) والمقرب (٢٦٥/١) والتصريح (٢٠٤/٢) والبغدادي (٥٩/٧) والسيوطي (٨٧٢) .

جزمه أو نصبه لفسد معناه ؛ لأنه يصير منفيًا على حِدَّتِهِ ، كالأول إذا جزم ، ومنفيًا على الجمع إذا نصب ، وإنما المراد إثباته ، وأما إجازتهم ذلك في المثال السابق فمشكلة [1] ؛ لأن الحديث لا يمكن مع عدم الإتيان ، وقد يوجه قولهم بأن يكون معناه ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدثنا الآن ، عوضًا عن ذلك ، وللاستئناف وجه آخر ، وهو أن يكون على معنى السببية ، وانتفاء الثاني لانتفاء الأول ، وهو أحد وجهي النصب [2] ، وهو قليل ، وعليه قولُهُ :

٧٢٩ – فَلَقَدْ تَرَكْتَ صَبِيَّةً مَرْحُومَةً لَمْ تَدْرِ مَا جَزَعٌ عَلَيْكَ فَتَجْزَعُ [3]

أي لو عرفَتِ الجزَعَ لجزعت ، ولكنها لم تعرفه فلم تجزع ، وقرأ [4] عيسى بن عمر (فيموتون) عطفًا على ﴿ يُقْضَىٰ ﴾ ، وأجاز ابن خروف [5] فيه الاستئناف على معنى السببية كما قدمنا في البيت ، وقرأ السبعة ﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ [6] وقد كان النصب ممكنًا مثله في ﴿ فَيَمُوتُوا ﴾ ولكن عدلَ عنه لتناسب الفواصل ، والمشهور في توجيهه ، أنه لم يقصد إلى معنى السببية ، بل إلى مجرد العطف على الفعل ، وإدخاله معه في سلك النفي ، لأن المراد بلا يؤذن لهم نفي الإذن في الاعتذار ، وقد نُهُوا عنه في قوله تعالى : ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾ [7] فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك ، وزعم ابن مالك بدر الدين أنه مستأنف بتقدير : فهم يعتذرون ، وهو مشكل على [8] مذهب الجماعة ، لاقتضائه ثبوتَ الاعتذار مع انتفاء الإذن كما في قولك : « ما تؤذينا فنحبُّكَ » بالرفع ، ولصحة الاستئناف يُحمَل ثبوتُ الاعتذار مع مجيء ﴿ لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ ﴾ [9] على اختلاف المواقف ، كما جاء ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾ [10] ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ ﴾ [11] ، وإليه ذهب ابن الحاجب ، [12] فيكون بمنزلة « ما تأتينا فتجهل أمورنا » ويردُّه أن الفاء غير العاطفة للسببية ، ولا يتسبب الاعتذار في وقتٍ عن نفي الإذن فيه في وقت آخر ، وقد صح الاستئناف بكون الاعتذار معه منفيًا ، وهو ما قدمناه ونقلناه عن ابن خروف من أن المستأنف قد يكون على معنى

---

(١) لأن المعنى ينحل أنت ما تأتيا فأنت تحدثنا ، فالحديث مسبب وسببه الإتيان والإتيان منفي ، ولا يمكن أن يوجد مسبب بدون سبب وحينئذ فالقطع لا يصح في هذا المثال .

(٢) أي نفي المسبب لانتفاء السبب .

(٣) البيت من الكامل ، لمويلك المزموم يرثي زوجته أم العلاء على أن معناه : لم تجزع لكونها لم تعرف الجذع لصغرها .

(٤) في آية [فاطر : ٣٦] وتمامها ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ .

(٥) استئناف على سبيل التعليل بسؤال مقدر . (٦) بالرفع عطفًا على يؤذن [المرسلات : ٣٦] .

(٧) [التحريم : ٧] فالنفي منصب على الثاني بدليل هذه الآية الكريمة .

(٨) يريد أنهم يعتذرون على سبيل الاستئناف ، وهذا مناقض لآية التحريم وانظر شرح ابن الناظم (٤٨٤) .

(٩) [التحريم : ٧] . (١٠) [الرحمن : ٣٩] .

(١١) [الصافات : ٢٤] .

(١٢) أي إلى كون ﴿ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ مستأنفًا بتقدير فهم ذهب إليه ابن الحاجب وضعفه .

السببية ، وقد صرح به هنا الأَعْلَمُ ، وأنه في المعنى مثل ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ [(١)] ورده ابن عصفور بأن الإذن في الاعتذار قد يَحصل ولا يحصل اعتذار ، بخلاف القضاء عليهم ؛ فإنه يتسبب عنه الموت جزمًا ، وردَّ عليه ابنُ الضائع بأن النصب على معنى السببية في « ما تأتينا [(٢)] فتحدثنا » جائز بإجماع ، مع أنه قد يحصل الإتيان ولا يحصل التحديث ، والذي أقول : إن مجيء الرفع بهذا المعنى قليلٌ جدًّا فلا يحسن حَمْلُ التنزيل عليه .

تنبيه : « لا تَأْكُلْ سَمَكًا وَتَشْرَب لَبَنًا » إن جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما ، وإن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى والنهي عند الجميع عن الجمع ، أي لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن ، وإن رفعت فالمشهور أنه نَهْيٌ عن الأول وإباحة للثاني ، وأن المعنى : ولك شربُ اللبن ، وتوجيهه أنه مستأنف [(٣)] ، فلم يتوجه إليه حرف النهي ، وقال بدر الدين بن مالك : إن معناه كمعنى [(٤)] وجه النصب ، ولكنه على تقدير : لا تأكل السمك وأنْتَ تشربُ اللبن ، اهـ . وكأنه قَدَّرَ الواو للحال ، وفيه بعد ، لدخولها في اللفظ على المضارع المثبَت ، ثم هو مخالف لقولهم ، إذ جعلوا لكل من أوجه الإعراب معنًى .

عطف الخبر على الإنشاء ، وبالعكس

[وعطفك الإنشا على الإخبار ... وعكسه فيه خطأ جاري
أهل البيان وابن مالك ابوا ... مثل ابن عصفور وبالجل اقتدوا
وجوزته فرقة جليله ... كسيبويه وارتضوا دليله
وخلفهم في جمل ليس لها ... محل إعراب فحصل عدها
أما التي حلت محل المفرد ... فالعطف سائغ بلا تردد]

منعه البيانيون ، وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب [(٥)] التسهيل ، وابن عصفور

(١) [فاطر : ٣٦] .
(٢) أي فأنت تحدثنا بسبب هذا الإتيان ، وابن عصفور يرى أن يأتي الإذن في الاعتذار ولا يحصل ، بخلاف ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ ، فإن القضاء عليهم يتسبب عنه الموت قطعًا ، وابن الضائع اعترض بأن النصب جائز على معنى السببية .
(٣) هذا مثال كثر فيه الحديث وبيان السر في أوجه إعرابه ، فالرفع على معنى الاستئناف والنهي منصب على الأول ، والإباحة للثاني على تقدير : فأنت تشرب لبنًا ، وصرف النهي غير موجه إلى الثاني ، ففي كل وجه سبب يختلف عن الآخر .
(٤) يرى بدر الدين أن معنى النصب كمعنى الرفع ؛ أي فالنهي منصب على الجمع بينهما ، وانظر شرحه (٤٩٣) .
(٥) قيد بعضهم المنع بالجمل التي لا محل لها وأما التي لها محل فيجوز فيها اتفاقًا ، ولهذا جاز حسبنا الله ونعم الوكيل ، وانظر كتاب التسهيل (٩٩) .

في شرح الإيضاح ، ونقله عن الأكثرين [١] ، وأجازهُ الصفار- بالفاء - تلميذ ابن عصفور ، وجماعة ، مستدلين بقوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ [٢] في سورة البقرة ﴿ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٣] في سورة الصف ، قال أبو حيان : وأجاز سيبويه « جاءني زيدٌ وَمَنْ عَمْرو العاقلان » على أن يكون العاقلان خبرًا لمحذوف ، ويؤيده قوله :

وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ   وَهَلْ عِنْدَ رَسْم دَارِس مِنْ مُعَوَّلِ [٤]

وقوله :

٧٣٠ - تُنَاغِي غَزَالًا عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ   وَكَحِّلْ أماقِيكَ الحِسَانَ بِإِثْمِدِ [٥]

واستدل الصفار بهذا البيت ، وقوله :

* وَقَائِلَةٍ خَولَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُم [٦] *

فإن تقديره عند سيبويه : هذه خولان .

وأقول : أما آية البقرة فقال الزمخشري [٧] : ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يُطْلَبْ له مشاكل ، بل المراد عطف جملة ثَوَاب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين ، كقولك : « زَيدٌ يُعَاقَبَ بِالقَيدِ وَبَشرْ فلانًا بالإطلاق » وجوز عطفه على اتقوا وأتمُّ من كلامه في الجواب الأول أن يقال : المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكر ، ويزاد عليه فيقال : والكلام مَنْظُور فيه إلى المعنى الحاصل منه ، وكأنه قيل : والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك ، وأما الجواب الثاني ففيه نظر [٨] لأنه لا يصح أن يكون جوابًا للشرط ، إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطًا بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل القرآن ، ويجاب بأنه قد عُلم أنهم غير المؤمنين ، فكأنه قيل : فإن

---

(١) (٥٦) .

(٢) [البقرة : ٢٤، ٢٥] وتمامها ﴿ فَٱتَّقُوا ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ .

(٣) [الصف : ١٣] وتمامها ﴿ وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

(٤) تقدم الحديث عنه وسيتكرر .

(٥) البيت من الطويل ، لحسان على أن بعضهم استدل به على عطف الإنشاء على الخبر ، كَحِّل أماقِيكَ على تناغي ، وهو في ديوانه (٢٥ ، ٢٦) والمناغاة : محادثة النساء والصغار باللين والرفق ، يناغي محبوبته التي تشبه الغزال حسنًا ، وانظر البغدادي (٦٣/٧) والسيوطي (٨٧٢) .

(٦) تقدم الحديث عنه وانظر الكتاب (٧٠/١ ، ٧١) .

(٧) انظر الكشاف (٥١/١) وابن هشام نقل كلام الزمخشري في الكشاف .

(٨) ثم اعترض على جواز الثاني بأنه لو عطف على اتقوا لكان جوابًا للشرط ؛ لأن العطف على الجواب جواب ، وهذا لا يصلح أن يكون جوابًا ؛ لأنه لا يتسبب عن الشرط حتى يكون جوابًا ؛ إذ المعنى فإن عجزوا فبشر إلخ فيكون التبشير سببًا عن العجز المذكور . دسوقي (١٢٨/٢) .

لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنات ، ومعنى هذا فبشر هؤلاء المُعَانِدين بأنه لا حَظَّ لهم من الجنة .

وقال في آية الصف [١] أن العطف على ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾ لأنه بمعنى آمِنُوا ، ولا يقدح في ذلك أن المخاطب بتؤمنون المؤمنون ، وبِبَشّره النبي عليه الصلاة والسلام ، ولا أن يقال في ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾ : إنه تفسير للتجارة لا طَلب ، وأن ﴿ يَغْفِرْ لَكُرْ ﴾ جواب الاستفهام تنزيلًا لسبب السبب منزلة السبب ، كما مرّ في بحث الجملة المفسرة ؛ لأن تخالف الفاعلين لا يقدح ، تقول : « قوموا واقْعُدُ يا زيد » ولأن ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾ لا يتعين للتفسير ، سَلمنا ، ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمرًا ، وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق اتجرُوا تجارةً تُنْجيكم من عذابٍ أليم كما كان ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾ [٢] في معنى انْتَهُوا ، أو بأنْ يكون تفسيرًا في المعنى دون الصناعة ؛ لأن الأمر قد يُسَاق لإفادة المعنى الذي يَتَحَصَّل من المفسرة ، يقول : هل أدلك على سبب نجاتك ؟ آمِنْ باللَّه ، كما تقول : هو أن تؤمن باللَّه ، وحينئذٍ فيمتنع العطفُ ، لعدم دخول التبشير في معنى التفسير .

وقال السكاكي : الأمران معطوفان على قُلْ [٣] مقدرة قبل « يأيها » ، وحَذْفُ القول كثيرٌ ، وقيل : معطوفان على أمر محذوف تقديرُهُ في الأولى فأنذر ، وفي الثانية فأبشر ، كما قال الزمخشري في ﴿ وَٱهْجُرْنِى مَلِيًّا ﴾ [٤] : إن التقدير : فاحْذَرْني واهجرني ، لدلالة ﴿ لَأَرْجُمَنَّكَ ﴾ على التهديد .

وأمّا :

* وهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ [٥] *

فَهَلْ فيه نافية ، مثلها في : ﴿ هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴾ [٦] .

وأما هذِهِ خَوْلَان ، فمعناه تنبه لخولان ، أو الفاء لمجرد السببية مثلها في جواب الشرط ، وإذ قد استدلَّا بذلك فهلا استدلَّا بقوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَـٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾ [٧] ونحوه في التنزيل كثير .

---

(١) وهي رقم (١٣) من السورة ، وانظر الكشاف (٩٤/٤ ، ٩٥) وقد نقل ابن هشام كلامه بدقة .

(٢) [المائدة : ٩١] وتمامها ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيْطَـٰنُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ فِى ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ .

(٣) فكلام السكاكي يخرج الآية عن الاستدلال بها وهو عطف الإنشاء على الخبر ، واختلاف ذلك ؛ لأنه يكون عطف إنشاء على إنشاء ، وحتى على القول بأنه معطوف على أمر محذوف أبصار .

(٤) [مريم : ٤٦] وانظر الكشاف (٤١٣/٢) وقول الزمخشري يكون كالسكاكي .

(٥) تقدم الحديث عنه والبيت عطف خبر على خبر ؛ لأن هل للنفي .

(٦) [الأحقاف : ٣٥] وهل نافية في الآية .

(٧) [الكوثر : ١، ٢] وعطف الإنشاء على الخبر ظاهر فضل على أعطيناك .

وأمَّا :

* وكَحِّلْ أماقيك [١] *

فيتوقف على النظر فيما قبله من الأبيات ، وقد يكون معطوفًا على أمر مقدر يدلُّ عليه المعنى ، أي فافعل كذا وكحل ، كما قيل في ﴿ وَٱهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾ [٢] .

وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه [٣] ، وإنما قال : واعلم أنه لا يجوز « مَنْ عَبْد اللَّه وهذا زيد الرجلين الصالحين » رفعت أو نصبت ، لأنك لا تثني إلا على مَنْ أثبته وعلمته ، ولا يجوز أن تخلط مَنْ تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة ، وقال الصفار : لما منعها سيبويه من جهة النعت علم أنَّ زوال النعت يُصَحِّحها فتصرَّفَ أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه [٤] ، ولا حجة فيما ذكر الصفار ، إذ قد يكون للشيء مانعان ، ويقتصر على ذكر أحدهما ؛ لأنه الذي اقتضاه المقام . واللَّه أعلم .

عطف الاسمية على الفعلية ، وبالعكس

فيه ثلاثة أقوال :

[قد جوزوه مطلقًا ووردا منعًا له وقيل بالواو بدا]

أحدها : الجواز مطلقًا ، وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل « قام زيدٌ وعَمْرًا أكرمته » إن نصب عمرًا أرجح ؛ لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما .

والثاني : المنع مطلقًا ، حكي عن ابن جني أنه قال في قوله :

٧٣١ – عَاضَهَا اللَّه غُلَامًا بَعْدَ مَا شَابَتِ الأَصْدَاغُ وَالضِّرْسُ نَقِدْ [٥]

إن الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور ، وليس بمبتدأ ، ويلزمه إيجاب النصب في مسألة

---

(١) ينظر فيه إلى ما قبله ليدخل في الباب أم يخرج .

(٢) [مريم : ٤٦] وقد سبقت أي فاحذرني واهجرني .

(٣ ، ٤) أي من نحو : جاءني زيد ومن عمرو العاقلان (٧٠/١ ، ٧٢) من الكتاب فغلط عليه أي كذب عليه أبو حيان ؛ لأن هذا كلام سيبويه ، وإنما هو كلام الصفار تلميذ ابن عصفور بتصرف من أبي حيان فيه وإنما قال سيبويه : رفعت الرجلين أو نصبتها على القطع أن نصبت على إضمار أعني أو رفعت على إضمار مبتدأ ، ويمتنع الرفع على الاتباع لأن العاملين مختلفين ، وهما من وهذا : فلا يتواردان على النصب « فهْمُ الصَّفَّار غير المطلوب » دسوقي (١٣٠/٢) .

(٥) البيت من الرمل ، لم نقف على قائله ، وانظر الخصائص (٧١/٣) والصحاح « نقد » البغدادي (٦٥/٧) والسيوطي (٨٧٣) على أن ابن جني منع عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية ، وجعل الضرس فاعلًا بفعل يفسره ما بعده ، نقد : تكسَّر .

الاشتغال السابقة ، إلا إن قال : أقدر الواو للاستئناف [(١)] .

والثالث : لأبي علي ، أنه يجوز في الواو فقط ، نقله عنه أبو الفتح في سرّ الصناعة ، وبنى عليه مَنْعَ كون الفاء في « خرجت فإذا الأَسَدُ حاضر » عاطفة .

وأضعف الثلاثة القول الثاني ، وقد لَهِجَ به الرازي في تفسيره [(٢)] ، وذكر في كتابه في مناقب الشافعي ﷺ أن مجلسًا جمعَهُ وجماعةً من الحنفية ، وأنهم زعموا أن قول الشافعي « يحل أكْل متروكِ التسمية مردودٌ [(٣)] بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾ [(٤)] فقال : فقلت لهم : لا دليلَ فيها ، بل هي حجة للشافعي [(٥)] ؛ وذلك لأن الواو ليست للعطف لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية ، ولا للاستئناف ؛ لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها ، فبقي أن تكون للحال ، فتكون جملة الحال مقيدة للنهي ، والمعنى : لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقًا ، ومفهومهُ جواز الأكل إذا لم يكن فسقًا ، والفسق قد فسره الله تعالى بقوله : ﴿ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ [(٦)] فالمعنى لا تأكلوا منه إذا سمي عليه غيرُ الله ، ومفهومه كلوا منه إذا لم يسم عليه غير الله » اهـ . ملخصًا موضحًا . ولو أبطل العطف لتخالف الجملتين ، بالإنشاء والخبر لكان صوابًا » .

العطف على معمولي عاملين

[وأجمعوا على وقوع العطف أن	يك لمعمولي لعامل زكن
كذا إذا المعمول أيضًا تعددا	والعامل اتحد فيما قيدا
وإن يك المعمول أيضًا عددا	والعاملان اثنان فيما اعتمدا
فامنعه إلا أن يرى الأخير	وافى له الجر وذا مشهور
وأن يجي الجر لما تقدما	فسيبويه عنده المنع انتمي
وبعضهم فصل في ذي المسألة	فقال أن يلي وإلا فامنعه]

وقولهم : « على عاملين » فيه تجوز ، أجمعوا على جواز العطف على معمولَي عامل واحد ،

(١) انظر سر الصناعة (٢٦٤ ، ٢٦٥) .
(٢) في مواضع مختلفة من مفاتيح الغيب .
(٣) أي هذا القول مردود على صاحبه .
(٤) [الأنعام : ١٢١] .
(٥) في عدم ترك أكل متروك التسمية وأنه حلال ؛ لأن الواو للحال وتكون جملة الحال مقيدة للنهي حالة كونه فسقًا ، والفسق هو الذي ذبح لغير الله فكانت الآية حجة للشافعي بهذه الصورة .
(٦) [الأنعام : ١٤٥] وتمامها ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ ... ﴾ .

نحو : « إن زيدًا ذاهبٌ وعمرًا جالس » وعلى معمولات عامل نحو : « أعْلَمَ زيدٌ عمرًا بكرًا جالسًا ، وأبو بكرٍ خالدًا سعيدًا منطَلِقًا » وعلى مَنْع العطف على معمولي أكثر [١] من عاملين نحو : « إنَ زيدًا ضاربٌ أبوه لِعَمْرٍو ، وأخاك غلامُهُ بكر » وأما معمولا عاملين ، فإن لم يكن أحدُهما جارًّا فقال ابن مالك : هو ممتنع إجماعًا نحو : « كان آكلًا طعامَكَ عمرٌو وتَمْرَك بكر » وليس كذلك ، بل نقل الفارسيُّ الجوازَ [٢] مطلقًا عن جماعة ، وقيل : إن منهم الأخفَش ، وإن كان أحدهما جارًّا فإن كان الجارُّ مؤخرًا نحو : « زَيدٌ في الدارِ والحجرةِ عمرٌو ، أو وعمرٌو الحجرةِ » فنقل المهدويُّ أنه ممتنع إجماعًا ، وليس كذلك ، بل هو جائز عند مَنْ ذكرنا ، وإن كان الجار مقدمًا نحو : « في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمرو » فالمشهور عن سيبويه المنع ، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام ، وعن الأخفش [٣] الإجازة ، وبه قال الكسائي والفراء والزجاج ، وفَصَّل قومٌ – منهم الأعلم – فقالوا : إن ولي المخفوضُ العاطفَ كالمثال جاز ، لأنه كذا سُمِع ، ولأن فيه تعادلت المتعاطفات ، وإلا امتنع نحو : « في الدارِ زيدٌ وعمرٌو الحجرةِ » .

[ورد هـذا بـالـذي قـد وردا في محكم التنزيل فلتعتمدا]

وقد جاءت مواضع يدلُّ ظاهرها على خلاف قول سيبويه ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [٤] آيات الأولى منصوبة إجماعًا ؛ لأنها اسم إن ، والثانية والثالثة قرأهما الأَخَوَانِ بالنصب ، والباقون بالرفع ، وقد استدل بالقراءتين في (آيات) الثالثة على المسألة [٥] ، أما الرفعُ فعلى نيابة الواو مناب الابتداء وفي ، وأما الثانية فعلى نيابتها مناب إنَّ وفي .

وأجيب بثلاثة أوجه :

أحدها : أن في مقدرة فالعمل لها ، ويؤيده أن في حرفِ عبد اللّٰه [٦] التصريح بفي ، وعلى

---

(١) أجمع النحاة على منع العطف على معمولي أكثر من عاملين كما ذكر ذلك في المثال بإجماع سيبويه وغيره ، لوجود الإبهام فيه .

(٢) أما العطف على معمولي عاملين ، ولم يكن أحدها جارًّا نحو كان آكلًا طعامك عمرو وتمرك بكر ، قال ابن مالك : ممنوع بالإجماع ، والفارسي نقل الجواز مطلقًا عن جماعة .

(٣) فإن الجار مقدمًا نحو « في الدار زيد والحجرة عمرو » فسيبويه منع وتبعه جماعة ، وأجاز المثال الأعلم وإلا امتنع مثل « في الدار زيد وعمرو الحجرة » بأن تأخر المجرور . انظر شرح الأشموني (٣) .

(٤) [الجاثية : ٣إلى ٥] .

(٥) بأنها من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين بناء على أنه عطف آيات الثالثة علىآيات الأولى والعامل إن .

(٦) حرف أي قراءة عبد اللّٰه بن مسعود .

هذا الواوُ نائبةٌ مَنَابَ عامل واحد ، وهو الابتداء أو إنَّ .

والثاني : أن انتصاب (آيات) على التوكيد للأولى ، ورفعها على تقدير مبتدأ ، أي هي آيات وعليهما فليست في مقدرة [١] .

والثالث : يَخُصُّ قراءةَ النصب ، وهو أنه على إضمار إنَّ وفي ، ذكره الشاطبي وغيره ، وإضمار إنَّ بعيد [٢] .

ومما يشكل على مذهب سيبويه [٣] قوله :

هَـوِّنْ عَـلَـيْـكَ فَـإِنَّ الأمُـو ... رَ بِـكَـفِّ الإلـهِ مَـقَـادِيـرُهَـا [٤]

فَـلَـيْـسَ بِـآتِـيـكَ مَـنْـهِـيُّـهَـا ... وَلَا قَـاصِـرٌ عَـنْـكَ مَـأْمُـورُهَـا

لأن « قاصر » عطف على مجرور الباء ، فإن كان مأمورها عطفًا على مرفوع ليس لزم العطف على معمولَي عاملين [٥] ، وإن كان فاعلًا بقاصرٍ لزم عدم [٦] الارتباط بالمخبر عنه ، إذ التقدير حينئذٍ فليس منهيها بقاصر عنك مأمورُها .

وقد أجيب عن الثاني بأنه لما كان الضميرُ في مأمورها عائدًا على الأمور كان كالعائد [٧] على المنهيَّاتِ لدخولها في الأمور .

واعلم أن الزمخشريَّ ممن منع العطف المذكور ، ولهذا اتجه له أن يسأل في قوله تعالى : ﴿ وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ﴾ [٨] الآيات ، فقال : فإن قلت : نصب إذا مُعْضِل ، لأنك إن جعلت الواو عاطفة وَقَعْتَ في العطف على عاملين ، يعني أنَّ إذا عَطْفٌ على إذا المنصوبة بأقسم ، والمخفوضات عطف على الشمس المخفوضة بواو القسم ، قال : وإن جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه [٩] على استكراهه ، يعني أنهما استكْرَهَا ذلك لئلا

---

(١) بناء على أنه العامل في المبتدأ والخبر معًا وإلا كان عطفًا على معمولي عاملين .

(٢) وعليه فيكون الجواب الثالث بعيدًا . (٣) القائل بمنع العطف على معمولي عاملين مطلقًا .

(٤) تقدم الحديث عنه برقم (٢٥٥) وسيتكرر .

(٥) فقاصر عطف على مجرور الباء (بآتيك ، ومأمورها عطف على اسم ليس فيكون العاملان مختلفين ليس ، والباء ، ويلزم عليه العطف على معمولي عاملين مختلفين .

(٦) وإن كان (مأمورها) فاعلًا باسم الفاعل « قاصر » فتكون الصلة مقطوعة بين المبتدأ قاصد ، وفسد المعنى كما ذكر في التقدير .

(٧) أي لا نسلم عدم ارتباط الخبر بالمخبر عنه .

(٨) [الشمس : ١إلى ٧] ﴿ وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ۝ وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا ۝ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰهَا ۝ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝ وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴾ .

(٩) وانظر الكشاف (٤/٢١٤) تجد كلامه نقله ابن هشام هنا .

يحتاج كل قَسَم إلى جواب يخصه ، ثم أجاب بأن فعل القَسَم لما كان لا يُذْكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هي الناصبة الخافضة (١) فكان العطف على معمولي عامل .

قال ابن الحاجب : وهذه قوة منه ، واستنباط لمعنى دقيق (٢) ، ثم اعترض عليه بقوله تعالى : ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ۝ ٱلْجَوَارِ ٱلْكُنَّسِ ۝ وَٱلَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ۝ وَٱلصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾ (٣) فإن الجار هنا الباء ، وقد صرح معه بفعل القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة ، اهـ .

وبَعْد ، فالحق جواز العطف على مَعمولَي عاملين في نحو : « في الدَّارِ زَيدٌ والحَجْرَةِ عَمْرٌو » ولا إشكال حينئذ في الآية (٤) .

وأخذ ابن الخباز جوابَ الزمخشري فجعله قولًا مستقلًّا فقال في كتاب النهاية : وقيل إذا كان أحَدُ العاملين محذوفًا فهو كالمعدوم ، ولهذا جاز العطف في نحو : ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾ (٥) وما أظنه وقَفَ في ذلك على كلام غير الزمخشري فينبغي له أن يقيد الحذف بالوجوب .

المواضع التي يعود الضمير فيها على متاخر لفظا ورتبة

وهي سبعة :

[ونعم بئس والتنازع بدل	ومضمر الشأن وقصة نقل
ومخبر عنه بمفرد بدا	أو ابدل الظاهر من رب أعضدا
أو وصله بفاعل مقدم	تفسيره المفعول فيما ينتمي]

أحدها : أن يكون الضمير مرفوعًا بنعم أو بئس ، ولا يفسر إلا بالتمييز ، نحو : « نِعْمَ رَجُلًا زَيدٌ ، وَبِئْسَ رَجلًا عَمْرٌو » ويلتحق بهما فَعَلَ الذي يُرَاد به المدح والذم نحو : ﴿ سَآءَ مَثَلًا

(١) وهذا ممنوع كما بين سابقًا ؛ لأنه يلزم عليه العطف على معمولها عاملين .

(٢) عرضه الزمخشري في كشافة ، ولكن ابن الحاجب اعترض عليه بمجامعة الباء لفعل القسم كما في الآية الكريمة .

(٣) [التكوير : ١٥إلى ١٨] ، وبذلك لا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة كما يدعي الزمخشري .

(٤) لأنك إن جعلت الواو عاطفة ، ولزم عليه العطف على معمولي عاملين فلا مشكلة في ذلك ، وهذا جائز مثل : «في الدار زيدٌ والحجرة عمرو » . قال الدسوقي (٢/١٣٢) : « إنا نختار الأول وهو كون الواوات عاطفات . ونمنع لزوم العطف على معمولي عاملين كأنها الناصبة ؛ لأنها قامت مقام الفعل الناصب ، ومن حيث نفسها هي الجارة فكأنه عامل واحد عمل عملين جرًا ونصبًا .

(٥) [الليل : ١، ٢] وابن الخباز يرى أن أحد العاملين إذا حذف اعتبر كالمعدوم أي وكان العطف على معمولي عامل واحد كآيتي الليل ، ثم اعترض عليه ابن هشام بأن ينبغي عليه أن يفيد الحذف في العامل بالوجوب حتى يتفق كلامه مع قول الزمخشري .

﴿ ٱلْقَوْمُ ﴾ [1] و ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ ﴾ [2] و « ظَرُفَ رَجُلًا زَيْدٌ » وعن الفراء والكسائي أن المخصوص [3] هو الفاعل ولا ضمير في الفعل ، ويرده « نِعْمَ رَجُلًا كَانَ زَيْدٌ » ولا يدخل الناسخ على الفاعل ، وأنه قد يحذف نحو : ﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾ [4] .

الثاني : أن يكون مرفوعًا بأول المتنازعين المُعْمَلِ ثانيهما ، نحو قوله :

٧٣٢ – جَفَوني وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلَّاءَ إِنَّنِي لِغَيرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَّ مُهْمِلُ [5]

والكوفيون يمنعون من ذلك ، فقال الكسائي : يحذف الفاعل ، وقال الفراء : يضمر ويؤخر عن المفسر ، فإن استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو : « قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ » فهو عنده فاعل بهما [6] .

الثالث : أن يكون مخبرًا عنه فيفسرهُ خبره ، نحو : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا ﴾ [7] قال الزمخشري : هذا ضمير لا يعلم ما يُعْنَى به إلا بما يتلوه [8] ، وأصله : إن الحياةُ إلا حياتنا الدنيا ، ثم وضع هي موضِعَ الحياة لأن الخبر يدل عليها ويبيِّنُها ، قال : ومنه :

٧٣٣ – * هِيَ النَّفْسُ تَحْمِلُ مَا حُمِّلَتْ [9] *

و « هي العربُ تقول ما شاءت » [10] قال ابن مالك : وهذا من جيد كلامه ، ولكن في تمثيله بهي النفس وهي العرب ضَعْف ، [11] لإمكان جَعْل النفس والعرب بَدَلَين وتحمل وتقول خبرين ، وفي كلام ابن مالك أيضًا ضعف ، لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره ، وهو

---

(١) [الأعراف : ١٧٧] .

(٢) [الكهف : ٥] والضمير فيها مفسر بتمييز نكرة لأجل أن يحصل في النفس انبساط به فالنفس تتشوف إليه بعد ذكره مجملًا ثم تفصيله فيكون أوقع في النفس .

(٣) انظر معاني القرآن للفراء (١٣٤/٢) .

(٤) [الكهف : ٥٠] .

(٥) البيت من الطويل ولم يعرف قائله . والجفاء : خلاف البر ، والأخلاء جمع خليل : وهو الصديق ، وجيء به شاهد على عمل الثاني ، واو الجماعة وهو ضمير عند عائد على متأخر لفظًا ورتبة وهو الأخلاء ، وانظر البغدادي (٦٨/٧) والعيني (١٤/٣) والسيوطي (٨٧٤) والهمع (٦٦/١ ، ١٠٩/٢) .

(٦) فيرى أن الفاعل للفعلين معًا بلا إضمار فرار من عود الضمير المحذوف .

(٧) [الأنعام : ٢٩] ومفسر الضمير هنا مفرد بخلاف ضمير الشأن فمفسره جملة .

(٨) انظر الكشاف (١٠/٢) أي فالذي يفسره الخبر .

(٩) هذا صدر بيت لعلي بن الجهم البغدادي وعجزه [وللدهر أيام تجور وتعدل] وروي الصدر الكشاف [هي النفس ما حمَّلتها تتحملُ] والاستشهاد به لمجرد البيان ، وهي ضمير القصة ، وهو من المقارب وانظر البغدادي (٦٨/٧) والأعلام (٣٥٣/٢) .

(١٠) هذا قول للعرب ، وهي يفسرها الخبر وهو العرب .

(١١) فليس متعينًا فيهما الخبرية حتى تكون تفسيرًا للضمير .

كون « هي » ضمير [١] القصة ، فإن أراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أنه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده .

[ثم ضمير الشأن فيما عرفا يخالف الضمير فيما ينتفى]

الرابع : ضمير الشأن [٢] **والقصة** ، نحو : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [٣] و نحو : ﴿ فَإِذَا هِىَ شَاخِصَةٌ أَبْصَـٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [٤] والكوفي يسمي ضمير المجهول [٥] .

وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه :

[عود له عما بعيده كما تفسيره بجملة تحتما]

أحدها : عَودُهُ على ما بعده لزومًا ، إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي ولا شيء منها عليه ، وقد غلط يوسف بن السيرافي إذ قال في قوله :

٧٣٤ - أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنُ المَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوْ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ [٦]

فيمن رفع سكران وابن المراغة : إن كان شأنية ، وابنُ المراغة سكرانُ : مبتدأ وخبر ، والجملة خبر كان . والصواب أن كان زائدة ، والأشهر في إنشاده نصب سكران ، ورفع ابن المراغة فارتفاع متساكر على أنه خبر لهو محذوفًا ، ويروى بالعكس ، فاسم كان مستتر فيها .

والثاني : أن مفسرة لا يكون إلا جملة ، ولا يشاركه في هذا ضمير ، وأجاز الكوفيون [٧] والأخفش تفسيره بمفردٍ له مرفوعٌ نحو : « كانَ قائِمًا زَيدٌ » ، وظننته قائمًا عمرو » وهذا إن سمع خرج على أن المرفوع مبتدأ ، واسمُ كان وضمير ظننته راجعان إليه ؛ لأنه في نية التقديم ، ويجوز كونُ المرفوع بعد كان اسمًا لها ، وأجاز الكوفيون « إنه قام » و « إنه ضُرِبَ » على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنيًا للفاعل أو للمفعول ، وفيه فسادانِ : التفسيرُ بالمفرد ، وحذف

---

(١) وعلى ذلك فالمفسر الجملة بعده وكلامنا في المفسر المفرد .

(٢) هما واحد وهو الضمير المفسر بالجملة بعده المتأخرة لفظًا وتقديرًا .

(٣) [الإخلاص : ١] . (٤) [الأنبياء : ٩٥] .

(٥) لأنه ضمير غيبة فلا يظهر إلا بالجملة بعده .

(٦) البيت للفرزدق في ديوانه (٤٨١) من الطويل ، وانظر الكتاب (٢٣/١) والخزانة (٦٥/٤) والهمع (٦٧/١) والخصائص (٣٧٥/٢) والبغدادي (٦٩/٧) والسيوطي (٨٧٤) . والمراغة أم جرير ، وكان في البيت زائدة ، وروي بنصب سكران ورفع ابن المراغة ، ومتساكر خبر لمبتدأ محذوف ويروى برفع سكران ونصب ابن المراغة ، وجملة كان وما بعدها خبر لسكران .

(٧) لقد أجازوا تفسيره بمفرد مرفوع ، واسم كان وضمير ظننته يرجعان إليه ؛ لأنه في معنى الجملة ، فالبصريون يقولون : إن سمع مثل ذلك أول ، حتى يكون تفسير ضمير الشأن جملة .

مرفوع الفعل [١] .

[لم تأت من بعد النوابع ذكر   لزومه الافراد فيما يشتهر]

والثالث : أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ، ولا يعطف عليه ، ولا يبدل منه .

[عامله يعرف وهو الابتدا   أو النواسخ له فقيدا

لأجل ذا إن أمكن الغير فلا   يعدل عنه في الذي لهم جلا]

الرابع : أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه .

الخامس : أنه ملازم للإفراد [٢] ، فلا يُثَنَّى ولا يجمع ، وإن فسر بحديثين أو أحاديث .

وإذا تقرر هذا عُلم أنه لا ينبغي الحملُ عليه إذا أمكن غيره ، ومنَ ثَمَّ ضعف قول الزمخشري في ﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ ﴾ [٣] إنَّ اسم « إنَّ » ضمير الشأن ، والأولى كونه ضمير الشيطان ، ويؤيده أنه قرئ [٤] (وقبيلَه) بالنصب ، وضمير الشأن لا يعطف عليه ، وقول كثير من النحويين إن اسم « أنَّ » المفتوحة المخففة ضمير شأن ، والأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن ، ويؤيده قول سيبويه [٥] في ﴿ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ﴾ إن تقديره أنك ، وفي « كتبتُ إليه أن لا يفعل » [٦] إنه يُجْزَم على النهي ، وينصب على معنى لئلا ، ويرفع على أنك .

الخامس : أن يجر برب مُفَسَّرًا بتمييز ، وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تمييزًا وكونه هو مفردًا ، وقال :

٧٣٥ – رُبَّهُ فِتْيَةً دَعَوتُ إلى ما   يُورِثُ المَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا [٧]

ولكنه يلزم أيضًا التذكير ، فيقال : « رُبَّهُ امرأة » لا رُبَّهَا [٨] ، ويقال « نعمت امرأةً هند »

---

(١) هذان المثالان جائزان عند الكوفيين ، وهما مبنيان على حذف المرفوع والتفسير بالفعل ، وما ترتب على ذلك فاسد على رأيهم .

(٢) أنه يكون ملازمًا لصورة المفرد ، ولو كان تفسيره قصة أو قصتين ، فلا تختلف صورته .

(٣) [الأعراف : ٢٧] وتمامها ﴿ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ﴾ انظر الكشاف (٥٩/٢) .

(٤) هذه قراءة اليزيدي بالنصب (٥٩/٢) الكشاف .

(٥) [الصافات : ١٠٣، ١٠٤] .

(٦) انظر الكتاب (١٦٣/٣) .

(٧) البيت من الخفيف ، ولا يعرف قائله ، وجيء به على أن رُبَّ فيه للتكثير والضمير المتصل بهم يفسره فتيةً ، وهذا مما جاء فيه التمييز جمعًا ، والمميز مفردًا وانظر الشذور (٢٢٣) والعيني (٢٥٩/٣) والتصريح (٤/٢) والبغدادي (٧١/٧) والأشموني (٦٠/٢ ، ٢٠٨) .

(٨) لأن ضمير رُب لا يكون إلَّا مفردًا مذكرًا .

وأجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع ، وليس بمسموع .

وعندي أن الزمخشري يفسر الضمير بالتمييز في غير بابي [1] نعم ورُبَّ ، وذلك أنه قال في تفسير ﴿ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍۚ ﴾ [2] الضميرُ في ﴿ فَسَوَّىٰهُنَّ ﴾ ضمير مبهم ، وسَبْعَ سموات تفسيره ، كقولهم : « رُبَّه رجلًا » وقيل : راجع إلى السماء ، والسماء في معنى الجنس ، وقيل : جمع سماءة والوجه العربي هو الأول ، اهـ . وتؤول على أن مراده أن سبع سموات بدل ، وظاهر تشبيهه برُبَّه رجلًا يأباه [3] .

والسادس : أن يكون مبدلًا منه الظاهر المفسر له ، كـ « ضربته زيدًا » قال ابن عصفور : أجازه الأخفش ومنعه سيبويه [4] ، وقال ابن كيسان : هو جائز بإجماع ، نقله عنه ابن مالك [5] ، ومما خرجوا على ذلك قولهم : « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ » وقال الكسائي : هو نعت ، والجماعة يأبون نعت [6] الضمير ، وقوله :

٧٣٦ – قَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا فَلَاتَلُمْهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا [7]

وقال سيبويه [8] : هو بإضمار أذمُّ ، وقولهم : « قَامَا أَخَوَاكَ ، وقَامُوا إِخْوَتكَ ، وقُمْنَ نِسْوَتُكَ » وقيل : على التقديم والتأخير وقيل : الألف والواو والنون أحرفٌ كالتاء في « قَامَتْ هند » وهو المختار .

السابع : أن يكون متصلًا بفاعل مقدم ، ومفسرهُ مفعول مؤخر ، كـ « ضرَبَ غُلَامهُ زَيدًا » أجازه الأخفش وأبو الفتح وأبو عبد الله الطُّوَال من الكوفيين [9] ، ومن شواهدِهِ قولُ حسان :

وَلَو أن مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا [10]

---

(١) وقال الزمخشري في الكشاف (٦٠/١) : الضمير في ﴿ فَسَوَّىٰهُنَّ ﴾ ضمير فيهم وتفسيره ﴿ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍۚ ﴾ كقولهم : ربه رجلًا ، وانظر شرح المفصَّل للزمخشري (٢٧٢ ، ٢٧٣) .

(٢) [البقرة : ٢٩] .

(٣) ولكن الزمخشري قال في الكشاف (٣٨٦/٣) بأن سبع سموات في سورة فصلت نصب على التمييز للضمير المبهم أو عائد على سماء باعتبار المعنى : فكلامه في أنه تمييز أو حال ، ويبعد التأويل ويظهر أن ابن هشام لم يطلع على كلامه في سورة فصلت .

(٤ ، ٥) انظر الجنى الداني (٣٥٠ ، ٣٥١) تجد الخلاف فيه واضحًا .

(٦) لأن الضمير أعرف المعارف بعد اسم الله تعالى فلا ينعت .

(٧) البيت تقدم الحديث عنه . (٨) انظر الكتاب بولاق (٢٥٥/١) .

(٩) انظر الجنى الداني (٣٥١) .

(١٠) البيت لحسان في رثاء مطعم بن عدي ، وهو من الطويل ، وجيء به على أن الضمير فيه عاد على متأخر لفظًا ورتبة ، ورواية الديوان : (فلو أن مجدًا أخلد اليوم واحدًا) في ديوانه (٢٣٩) وانظر في الضرائر للألوسي (١٨٥) وابن عقيل (٤٢٠/١) ، والعيني (٤٩٧/٢) والأشموني (٥٨/٢) والبغدادي (٧٢/٧) والسيوطي (٨٧٥) .

وقوله :

٧٣٧ - كسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أثوَابَ سُؤددٍ   وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى في ذُرَى المَجْدِ (١)

والجمهور يوجبون في ذلك في النثر تقديمَ المفعولِ ، نحو : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ (٢) ويمتنع بالإجماع نحو : « صَاحِبُهَا في الدار » (٣) لاتصال الضمير بغير الفاعل ، ونحو « ضَرَبَ غلامُهَا عَبْدَ هند » لتفسيره بغير المفعول (٤) ، والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول ، ولا خلاف في جواز نحو : «ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيدٌ » وقال الزمخشري في ﴿ لَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا ﴾ (٥) ، الآية في قراءة أبي عمرو ﴿ فَلَا يَحْسَبُنَّهُمْ ﴾ بالغيبة وضم آخر الفعل : إن الفعل مسند للذين يفرحون واقعًا على ضميرهم محذوفًا ، والأصل : لا يحسبُنَّهم الذين يفرحون بمَفَازة ، أي لا يحسَبُنَّ أنْفُسَهم الذين يفرحون فائزين ، و ﴿ فلا يحسبنهم ﴾ توكيد ، وكذا قال في قراءة هشام ﴿ وَلَا يحسبن ٱلَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا ﴾ (٦) بالغيبة : إن التقدير ولا يحسبنهم ، والذين فاعل ، ورده أبو حيان باستلزامه عَودَ الضمير (٧) على المؤخر ، وهذا غريب جدًّا (٨) ، بأن هذا المؤخر مقدم في الرتبة ، ووقع له نظير هذا في قول القائل : مررت برجل ذاهبة فرسهُ مكسورًا سَرْجُها ، فقال : تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة ممتنع ؛ لأن فيه تقديم (٩) الضمير على مفسره ، ولا شك أنه لو قدم لكان كقولك : «غُلَامَهُ ضَرَبَ زيد » ووقع لابن مالك سهو (١٠) في هذا المثال من وجه غير هذا ، وهو أنه منع من التقديم لكون العامل صفة ، ولا خلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف ، ومن الغريب (١١) أن أبا حيان صاحب هذه المقالة وقع له أنه منع عَودَ الضمير إلى ما تقدم لفظًا ، وأجاز عوده إلى ما تأخر لفظًا ورتبة ، أما الأول : فإنه منع في قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ ﴾ (١٢) كونَ

---

(١) البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله ، والشاهد في المطر عين حيث عاد الضمير فيها إلى متأخر لفظًا ورتبة ، وانظر العيني (٤٩٩/٢) والهمع (٦٦/١) والدرر (٤٥/١) والأشموني (٥٩/٢) والبغدادي (٧٥/٧) ، (٨٧٩) .

(٢) [البقرة : ١٢٤] لكن عاد الضمير من الفاعل المتأخر على المفعول به المتقدم .

(٣) لأن الضمير في صاحبها عاد على جزء الخبر وهو الدار .

(٤) لأن ضمير غلامها عائد على غير المفعول .

(٥) [آل عمران : ١٨٨] وانظر الكشاف (٢٣٦/١) الآية ﴿ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ .

(٦) [آل عمران : ١٦٩] وقراءة هشام بياء الغيبة موجودة في الكشاف (٢٣٠/١) .

(٧) في ﴿ تحسبنهم ﴾ يعود على الذين ، فضمير المفعول تقدم وعاد على الفاعل وهو لا شيء فيه .

(٨) من أبي حيان حيث منع ما هو جائز .   (٩) أي تقديم مكسورًا على سرجها وهي مفسرة .

(١٠) وهي منعه عود الضمير على ما تأخر لفظًا وتقدم رتبة في المثال .

(١١) هذا أمر غريب من أبي حيان وهو منع الجائز ، وإجازة الممنوع .

(١٢) [آل عمران : ٣٠] لأن الضمير في بينه عائد على متقدم في اللفظ متأخر في الرتبة (ما عملت من سوء) .

ما شرطية ؛ لأن ﴿ تَوَدُّ ﴾ حينئذ يكون دليل الجواب ، لا جوابًا ، لكونه مرفوعًا ، فيكون في نية التقديم ، فيكون حينئذٍ الضمير في ﴿وَبَيْنَهُۥ﴾ عائدًا على ما تأخر لفظًا ورتبة ، وهذا عجيب ؛ لأن الضمير الآن عائد على متقدم لفظًا ، ولو قدم ﴿ تَوَدُّ ﴾ لغير التركيب ، ويلزمه أن يمنع « ضَرَبَ زَيدًا غُلَامهُ » لأن زيدًا في نية التأخير ، وقد استشعر ورود ذلك ، وفرق بينهما بما لا معَوَّل عليه .

وأما الثاني : فإنه قال في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾ (١) إن فاعل بدا عائد على السَّجْن المفهوم من ليسجننه .

شرح حال الضمير المسمى فَصلًا وعمَادًا

والكلام فيه في أربع مسائل :

[ضمير فصل بين ما يعرف   من مبتدا وخبر يكتنف
في الحال أو في الأصل والخبر أن   منع أل اسمًا منكرا يعن]

الأولى : في شروطه ، وهي ستة ، وذلك أنه يشترط فيما قبله أمران :

أحدهما : كونُهُ مبتدأ في الحال أو في الأصل ، نحو ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ (٢) ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴾ (٣) الآية ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ (٤) ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ (٥) ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ (٦) وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها كجاء زيد هو ضاحكًا ، وجعل منه ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أطهرَ لَكُمْ ﴾ (٧) فيمن نصب (أطهر) ، ولحن أبو عمرو (٨) مَنْ قرأ بذلك ، وقد خُرِّجَتْ على أن ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى ﴾ جملة ، و ﴿هُنَّ ﴾ إما توكيد لضمير مستتر في الخبر ، أو مبتدأ ولكم الخبر ، وعليهما فأَطْهَرَ حال ، وفيهما نظر (٩) ، أما الأول : فلأن بناتي جامد غير مؤول بالمشتق ، فلا يتحمل ضميرًا عند البصريين ، وأما الثاني : فلأن الحال لا يتقدم على عاملها الظرفي عند أكثرهم .

---

(١) [يوسف : ٣٥] فجعل ضمير بدا عائد على السجن المفهوم من ليسجنه ، وهذا يترتب عليه محذور .
(٢) [الأعراف : ١٥٧] .
(٣) [الصافات : ١٦٥] .
(٤) [المائدة : ١١٧] .
(٥) [المزمل : ٢٠] .
(٦) [الكهف : ٤٠] .
(٧) [هود : ٧٨] .
(٨) لما يلزم عليه من توسط ضمير الفعل بين الحال وصاحبها وهي قراءة شاذه لابن مروان ونقلت عن سعيد بن جبير والحسن البصري وزيد بن علي .
(٩) وخرجت هذه القراءة على وجهين كل منهما جائز عربية فلا تكون لحنًا . دسوقي (١٣٨/٢) .

والثاني : كونه معرفة كما مثلنا ، وأجاز الفراء وهشام ومَنْ تابعهما من الكوفيين كونه نكرة ، نحو « ما ظننت أحدًا هو القائم » و « كان رجل هو القائم » وحملوا عليه ﴿ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ﴾ (١) فقدروا ﴿ أَرْبَىٰ ﴾ منصوبًا .

ويشترط فيما بعده أمران : كونه خبرًا لمبتدأ في الحال أو في الأصل ، وكونه معرفة أو كالمعرفة في أنه لا يقبل « أل » كما تقدم في « خيرًا » (٢) « وأقل » (٣) ، وشرط الذي كالمعرفة : أن يكون اسمًا كما مثلنا ، وخالف في ذلك الجرجاني فألحق المضارع بالاسم لتشابههما (٤) وجعل منه ﴿ إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴾ (٥) وهو عند غيره توكيد ، أو مبتدأ ، وتبع الجرجانيَّ أبو البقاء ، فأجاز الفصل في ﴿ وَمَكْرُ أُولَٰئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾ (٦) وابن الخباز فقال في شرح الإيضاح : لا فرق بين كون امتناع « أل » لعارض كأفعلَ مِنْ والمضاف كمثلك وغلام زيد ، أو لذاته كالفعل المضارع ، اهـ - وهو قول السهيلي ، قال في قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ۝ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ۝ وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ﴾ (٧) : وإنما أتى بضمير الفصل في الأولين دون الثالث ، لأن بعض الجهال قد يثبت هذه الأفعال لغير اللّٰه كقول نمروذ : أنا أحيي وأميت ، وأما الثالث فلم يَدَّعِهِ أحد من الناس ، اهـ .

وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى : ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي ﴾ (٨) فعطف (يهدي) على (الحق) الواقع خبرًا بعد الفصل ، اهـ .

ويشترط له في نفسه أمران :

أحدهما : أن يكون بصيغة المرفوع ، فيمتنع « زيد إيَّاه الفاضل ، وأنت إياك العالم » وأما «إنك إياك الفاضل » فجائز على البدل عند البصريين (٩) ، وعلى التوكيد عند الكوفيين .

[كون ضمير طبق ما تقدما بصيغة المرفوع أمر لزما]

والثاني : أن يطابق ما قبله ، فلا يجوز « كنت هو الفاضل » فأما قولُ جرير بن الخَطَفَى :

---

(١) [النحل : ٩٢] .
(٢) [المزمل : ٢٠] .
(٣) [الكهف : ٣٩] .
(٤) في الحركات والسكنات وهو اسم الفاعل .
(٥) [البروج : ١٣] .
(٦) [فاطر : ١٠] .
(٧) [النجم : ٤٣، ٤٤، ٤٥] وانظر نتائج الفكر (٣٠٨) .
(٨) [سبأ : ٦] .
(٩) لأنهم يجيزون إبدال الضمير المنصوب من غيره ، والكوفيون يمنعون ذلك ويجعلونه توكيدًا . انظر شرح الأشموني (٤٣٩/٢) .

٧٣٨ – وَكَائِنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هوَ المُصَابَا [١]

وكان قياسه « يراني أنا » مثل : ﴿ إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ ﴾ فقيل : ليس هو فَصلًا ، وإنما هو توكيد للفاعل ، وقيل : بل هو فَصْلٌ ، فقيل : لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان إذا أصيب كأن صديقه هو قد أصيب ، فجعل ضميرالصديق بمنزلة ضميره ، لأنه نفسه في المعنى ، وقيل : هو على تقدير مضاف إلى الياء ، أي يرى مصابي ، والمصَابُ حينئذٍ مصدرٌ كقولهم : « جَبَرَ اللّٰه مُصَابك » أي مصيبتك ، أي يرى مصابي هو المصاب العظيم ، ومثله في حذف الصفة ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [٢] أي الواضح ، وإلا لكفروا بمفهوم الظرف ﴿ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَزْنًا ﴾ [٣] أي نافعًا ، لأن أعمالهم تُوزن ، بدليل ﴿ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ ﴾ [٤] الآية ، وأجازوا « سِيرَ بزيد سَيْرٌ » بتقدير الصفة ، أي واحد ، وإلَّا لم يفد ، وزعم ابن الحاجب أن الإنشاد « لَو أُصيبَ » بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق ، وإنَّ « هو » توكيد له ، أو لضمير يرى ، قال : إذ لا يقول عاقل يراني مصابًا إذا أصابتني مصيبة ، اهـ . وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض ، ويروى « يراه » أي يرى نفسه ، و « تراه » بالخطاب ، ولا إشكال حينئذٍ ولا تقدير ، والمصاب حينئذ مفعولٌ لا مصدر ، ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال : ولو أنه قال يراه لكان حسنًا ، أي يرى الصديق نفسه مصابًا إذا أصبت .

المسألة الثانية : في فائدته ، وهي ثلاثة أمور :

[يفيد توكيدًا وتمييز الخبر من تابع ولاختصاص إن ظهر]

أحدها لفظي : وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع ، ولهذا سمي فَصْلًا ، لأنه فَصَلَ بين الخبر والتابع ، وعمادًا ، لأنه يَعْتَمد عليه معنى الكلام ، وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة ، وذِكْرُ التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة ، لوقوع الفصل في نحو : ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [٥] والضمائر لا توصف .

والثاني : معنوي ، وهو التوكيد ، ذكره جماعة ، وبَنَوا عليه أنه لا يجامع التوكيد ، فلا يقال : « زيد نفسه هو الفاضل » وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دِعَامَة ؛ لأنه يُدْعَمُ به الكلام ، أي يُقَوى وُيؤكد .

---

(١) البيت من الوافر لجرير وهو في ديوانه (٢٤٣) ، وجيء به على أن « هو » لو كان ضمير فعل كان قياسه أن يقال « أنا » فقيل ليس بضمير فصل ، وإنما هو توكيد للفاعل في « يراني » وقيل : هو ضمير فصل ، وانظر الخزانة (٤٥٤/٢) والبغدادي (٧٥/٧) والسيوطي (٨٧٥) وكائن لغة في كأين ، الأباطح : جمع أبطح وهي الأرض ذات الرمل المثبطة .

(٢) [البقرة : ٧١] . (٣) [الكهف : ١٠٥] .

(٤) [الأعراف : ٩] وتمامها ﴿ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا يَظْلِمُونَ ﴾ [والمؤمنون : ١٠٣] .

(٥) [المائدة : ١١٧] والضمير ﴿ أَنتَ ﴾ في الآية أفاد التوكيد في اللفظ ، والإعلام بأن الذي بعده خبر لا صفة له ففصل الأمر بين احتمال الخبر والصفة ، كما أفاد الاختصاص .

والثالث : معنوي أيضًا ، وهو الاختصاص ، وكثير من البيانيين يقتصر عليه ، وذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾ [1] فقال : فائدته الدلالة على أن الوارِدَ بعده خبر لا صفة ، والتوكيد ، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره .

[ولا يرى محله البصري فقيل حرف وقيل اسم وذا قول الخليل
وقال كوفي محل ما سبق محله وقيل لا بل ما التحق]

المسالة الثالثة : في محله .

زعم البصريون أنه لا محل له [2] ، ثم قال أكثرهم : إنه حرف ، فلا إشكال ، وقال الخليل : اسم ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء ، وأل الموصولة ، وقال الكوفيون : له محل ، ثم قال الكسائي : محلُّه بحسب ما بعده ، وقال الفراء [3] : بحسب ما قبله فمحله بين المبتدأ والخبر رفع ، وبين معمولي ظن نصب ، وبين معمولي كان رفع عند الفراء ، ونصب عند الكسائي . وبين معمولي إنَّ بالعكس .

[وقوله سبحانه أنت الرقيب يصح توكيد وفصل يا نجيب
وقوله إنا لنحن الابتدا والفصل والتوكيد يا منتقدا
إنك أنت قبل علام الغيوب يحتمل الثلاثة احذر العيوب
ولا يؤكد الضمير مضمرا والخلف في إبداله منه جرى]

المسالة الرابعة : فيما يحتمل من الأوجُهِ :

يحتمل في نحو : ﴿ كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ ﴾ [4] ونحو : ﴿ إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ﴾ [5] الفَصْلية والتوكيد ، دون الابتداء لانتصاب ما بعده ، وفي نحو : ﴿ وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴾ [6] ونحو : « زَيد هُوَ العالم ، وإنَّ عمرًا هو الفاضلُ » الفَصْلية والابتداء ، دون التوكيد لدخول اللام في الأولى ولكون ما قبله ظاهرًا في الثانية ، والثالثة . ولا يؤكَّدُ الظاهر بالمضمر ؛ لأنه ضعيف والظاهر قوي ، ووهم أبو البقاء فأجاز في ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ

(١) أفاد الزمخشري فائدة الضمير في الآية ٥ من البقرة قال : وفائدته الدلالة على الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد ، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره .

(٢) لأنه حرف يفيد ما سبق فهو مبني ولا محل له من الإعراب أو اسم مبني كما يرى الخليل .

(٣) لأن التابع يكون مؤكدًا لما قبله ، ولم يعهد أن يؤكد ما بعده ، ولكن يرد عليه بأن إذا تقدم اسم ظاهر لا يصح أن يكون توكيدًا له عند الجمهور ومنهم الفراء . دسوقي (١٤٠/٢) .

(٤) [المائدة : ١١٧] .

(٥) [الأعراف : ١١٣] .

(٦) [الصافات : ١٦٥] .

ٱلْأَبْتَرُ ﴾ (١) التوكيدَ ، وقد يريد أنه توكيدٌ لضمير مستتر في ﴿ شَانِئَكَ ﴾ لا لنفس شانئكَ ، ويحتمل الثلاثة في نحو : « إنكَ أَنْتَ الفَاضلُ » ونحو : ﴿ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ (٢) ومَنْ أجاز إبدال الضمير من الظاهر أجاز في نحو : « إن زيدًا هو الفاضل » البَدَلية ، ووهم أبو البقاء؛ فأجاز في ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾ (٣) كونَه بدلًا من الضمير المنصوب .

ومن مسائل الكتاب « قد جرَّبْتُكَ (٤) فَكُنْتَ أَنْتَ أَنْتَ » الضميرانِ مبتدأ وخبر ، والجملة خبر كان ، ولو قَدَّرْتَ الأول فَصْلًا أو توكيدًا لقلت « أنت إياك » .

والضمير في قوله تعالى : ﴿ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ﴾ (٥) مبتدأ لأن ظهور ما قبله يمنع التوكيد ، وتنكيره يمنع الفَصْل .

وفي الحديث « كلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ (٦) أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ أو يُنَصِّرَانِهِ » إن قُدِّر في « يكون » ضمير (٧) لكل فأَبَوَاهُ مبتدأ ، وقوله : « هما » إما مبتدأ ثان وخبره اللذان والجملة خبر أبواه ، وإما فَصْل ، وإما بدل من أبواه إذا أجزنا إبدال الضمير من الظاهر ، واللذان خبر أبواه ، وإنْ قُدِّر « يكون » خاليًا من الضمير فأبواه اسمُ يكون ، و « هما » مبتدأ أو فَصْل أو بدل ، وعلى الأول فاللذان بالألف ، وعلى الأخيرين هو بالياء .

روابط الجملة بما هو خبر عنه

وهي عشرة :

[وربطوها بالضمير وكذا باسم إلى إشارة فليحتذى]

أحدها : الضمير ، وهو الأصل ، ولهذا يُرْبَطُ به مذكورًا كزيد ضربته ، ومحذوفًا مرفوعًا نحو : ﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ (٨) إن قدر لهما ساحران ، ومنصوبًا كقراءة ابن عامر في سورة الحديد ﴿ وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ (٩) ولم يَقْرأ بذلك في سورة النساء ،

(١) [الكوثر : ٣] وانظر : إملاء ما منَّ به الرحمن (٢/٢٩٥) ، و ﴿ شَانِئَكَ ﴾ اسم فاعل .
(٢) [المائدة : ١٠٩، ١١٦] .
(٣) [المزمل : ٢٠] .
(٤) من باب التوكيد اللفظي وانظر الكتاب (٢/٣٥٠ ، ٣٥١) هارون .
(٥) [النحل : ٩٢] .
(٦) انظر : صحيح مسلم ، باب القدر .
(٧) هما ضمير يجوز أن يعرب مبتدأ وخبره اللذان ، أو ضمير فصل ، ويعرب بدلًا من أبواه على من أجاز إبدال الضمير من الظاهر ، أو لا ضمير في يكون ، وأبواه اسم يكون ، والجملة بعده خبر يكون .
(٨) [طه : ٦٣] .
(٩) [الحديد : ١٠] .

بل قرأ بنصب [١] (كل) كالجماعة ، لأن قبله جملة فعلية وهي ﴿ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ ﴾ فساوى بين الجملتين في الفعلية ، بل بين الجمل لأن بعده ﴿ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ ﴾ [٢] وهذا مما أغفلوه ، أعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة ، فإنهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال في نحو : « قامَ زيد وعمرًا أكرمته » للتناسب ، ولم يذكروا مثل ذلك في نحو : « زَيدٌ ضربته وأكرمت عمرًا » ولا فرق بينهما ، وقول أبي النجم :

* كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ [٣] *

ولو نصب « كل » على التوكيد لم يصح ؛ لأن « ذنبًا » نكرة ، أو على المفعولية كان فاسدًا [٤] معنًى ، لما بيناه في فصل كل ، وضعيفًا صناعةً ؛ لأن حق كل متصلة بالضمير أن لا تستعمل إلا توكيدًا أو مبتدأ نحو : ﴿ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ ﴾ قرئ بالنصب والرفع وقراءة جماعة ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾ [٥] بالرفع ، ومجرورًا نحو : « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَم » أي منه ، وقول امرأة : « زَوجِي المس مس أَرْنَبٍ والرِّيح ريحُ زَرْنَبٍ » [٦] إذا لم نقل أن أل نائبة عن الضمير ، وقولُهُ تعالى : ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾ [٧] أي إن ذلك منه ، لا بُدَّ من هذا التقدير ، سواء أَقَدَّرْنا اللام للابتداء ، ومَنْ موصولة أو شرطية أو قدرنا اللام مُوَطئة ومَنْ شرطية ، أما على الأول : فلأن الجملة خبر ، وأما على الثاني : فلأنه لابدَّ في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من أن يشتمل على ضمير ، سواء قلنا أنه الخبر ، أو أن الخبر فعل الشرط وهو الصحيح ، وأما الثالث ؛ فلأنها جواب القسم في اللفظ ، وجواب الشرط في المعنى ، وقولُ أبي البقاء والحوفي « إن الجملة جواب الشرط » مردودٌ لأنها اسمية ، وقولهما : « إنها على إضمار الفاء » مردودٌ [٨] لاختصاص ذلك بالشعر ، ويجب على قولهما أن تكون اللام للابتداء ، لا للتوطئة [٩] .

تنبيه : قد يوجد الضميرُ في اللفظ ولا يحصل الرَّبْطُ ، وذلك في ثلاث مسائل :

---

(١) انظر السبعة (٦٢٥) وكذلك في مصاحف أهل الشام .

(٢) [النساء : ٩٥] .

(٣) البيت تقدم .

(٤) [آل عمران : ١٥٤] وقرئ في كل بالنصب وبالرفع ، وانظر السبعة (٢١٧) قال : (فقرأ أبو عمرو وحده ... رفعًا وقرأ الباقون ... نصبًا) .

(٥) [المائدة : ٥٠] قرئ بالرفع وهي قراءة غير السبعة ، انظر السبعة (٢٤٤) .

(٦) هذا من حديث أم زرع ، وهو موجود في مسلم في فضائل الصحابة ، والبخاري : باب حسن المعاشرة في كتاب النكاح ، والزرنب : شجر رائحته طيبة .

(٧) [الشورى : ٤٣] .

(٨) لأن ذلك خاص بالشعر فلا يصح حمل التنزيل عليه ، ومردود أيضًا قول الحوفي وأبي البقاء ؛ لأن الجملة اسمية .

(٩) أي للتمهيد للقسم .

إحداها : أن يكون معطوفًا بغير الواو ، نحو : « زَيدٌ قَامَ عَمْرٌو فهو » أو « ثم هو » .

والثانية : أن يُعَادَ العامل ، نحو : « زَيدٌ قام عمرو وقام هو » .

والثالثة : أن يكون بدلًا ، نحو : « حُسْنُ الجارية الجَارِيَةُ أعجبتني هو » فَهُوَ : بدل اشتمال من الضمير المستتر العائدِ على الجارية ، وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى ، وقياس قول مَنْ جعل العاملَ في البدل نفسَ العامل في المبدل منه أن تصحَّ المسألة [1] ، ونحو ذلك مسألة الاشتغال فيجوز النصب والرفع في نحو : « زيد ضربت عمرًا وأباه » ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء وثم ومع التصريح بالعامل ، وإذا أبدلت « أخاه » ونحوه من عمرو لم يجوزوا ، على ما مر من الاختلاف في عامل البدل ، فإن قدرته بيانًا جاز باتفاق ، [أو بدلًا لم يجز] [2] ، ويجوز بالاتفاق «زَيدٌ ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحبه » رفعت زيدًا أو نصبته لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد .

الثاني : الإشارة ، نحو : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ﴾ [3] ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ ﴾ [4] ﴿ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ [5] ويحتمله ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ [6] وخص ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصولًا أو موصوفًا ، والإشارة إشارة البعيد فيمتنع نحو : «زَيد قام هذا » لمانعين ، و « زيد قام ذلك » لمانع ، والحجة عليه في الآية الثالثة ، ولا حجة عليه في الرابعة ، لاحتمال كون ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ فيها بدلًا أو بيانًا [7] ، وجوز الفارسي كونَهُ صفةً ، وتبعه جماعة منهم أبو البقاء ، وردَّه الحوفي بأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف [8] .

[كذاك عود المبتدا بلفظه ... وما بمعناه أعيد انتبه]

---

(١) لأن البدل على نية تكرار على الصحيح ، ومن جعل العامل في البدل هو العامل في المبدل معه جاز أن يكون بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية .

(٢) سقطت هذه الجملة من نسخة الدسوقي ، وفي ذكرها تكرار .

(٣) [الأعراف : ٣٦] والرابط اسم الإشارة « أولئك » .

(٤) [الأعراف : ٤٢] . (٥) [الإسراء : ٣٦] .

(٦) [الأعراف : ٢٦] والرابط فيما سبق من الآيات هو اسم الإشارة .

(٧) الآية الثالثة ﴿ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ وأما الآية الرابعة فيجوز أن تكون « ذلك » بدلًا أو بيانًا ، وتخرج الآية عن الاستدلال ؛ لأن الخبر يكون مفردًا .

(٨) لا تكون « ذلك » صفة ؛ لأنها أعرف من التقوى .

الثالث : إعادة المبتدأ بلفظه ، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم ، نحو : ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ (١) ﴿ وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ﴾ (٢) قال :

٧٣٩ – لَا أرَى المَوْتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شَيءٌ   نَغَّصَ المَوْتُ ذَا الغِنَى والفَقِيرَا (٣)

والرابع : إعادته بمعناه ، نحو « زَيدٌ جاءني أبو عبد الله » إذا كان أبو عبد الله كُنْية له ، أجازه أبو الحسن مستدلًّا بنحو قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾ (٤) وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ ، بل [هو] مجرور بالعطف على ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ ﴾ ولئن سلم ، فالرابطُ العموم ؛ لأن المصلحين أعم من المذكورين ، أو ضميرٌ محذوف ، أي منهم ، وقال الحوفي : الخبر محذوف ، أي مأجُورُونَ والجملةُ دليلهُ .

[ثم عموم وبفاء للسبب   في جملة فيها الضمير يجتلب]

والخامس : عموم يشمل المبتدأ ، نحو : « زَيدٌ نِعْمَ الرجُلُ » وقوله :

٧٤٠ – • فَأمَّا الصبر عَنها فَلا صَبْرَا (٥)

كذا قالوا ، ويلزمهم (٦) أن يجيزوا « زَيدٌ مات الناسُ ، وعَمْرٌو كُلّ الناس يموتون ، وخالد لا رَجُلَ في الدار » أما المثالُ فقيل : الربط إعادة المبتدأ بمعناه بناء على قول أبي الحسن في صحة تلك المسألة ، وعلى القول بأن أل في فاعلَي نعم وبئست للعهد لا للجنس ، وأما البيت : فالرابطُ فيه إعادة المبتدأ بلفظه ، وليس العموم فيه مرادًا ؛ إذ المراد أنه لا صَبْرَ له عنها ؛ أنه لا صبر له عن شيء .

والسادس : أن يعطف بفاء السببية جملةٌ ذاتُ ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس ، نحو ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ (٧) وقوله :

---

(١) [الحاقة : ١، ٢] .   (٢) [الواقعة : ٢٧] .

(٣) البيت لعدي بن زيد ، وهو من الخفيف في ديوانه (٦٣ ، ٦٦) وانظر الكتاب (٣٠/١) والخصائص (٥٣/٣) والخزانة (١٨٣/١) ويس (١٥٦/١) والبغدادي (٧٧/٧) والسيوطي (٨٧٦) وجيء به على أنه قد أقيم الظاهر موضع الضمير الرابط ، والأصل : لا أرى الموت يسبقه شيء .

(٤) [الأعراف : ١٧٠] .

(٥) البيت من مطلع قصيدة لابن ميادة ، أورده ابن الشجري (٣٥٠/٢) والكتاب (١٩٣/١) والعيني (٥٢٣/١) والهمع (٩٨/١) والبغدادي (٧٨/٧) والسيوطي (٨٧٦) وجيء به على أن جملة « لا صبر لي » خبر قوله : « فأما الصبر » والرابط العموم الذي في (لا) النافية للجنس والبيت كما يلي :

ألا ليت شعري هل إلى أم جعفر   سبيلٌ فأما الصبر عنها فلا صبرا

(٦) واللازم باطل لتفكيك الكلام وعدم التئامه .

(٧) [الحج : ٦٣] .

٧٤١ – وَإِنسَانُ عَيني يَحْسِرُ المَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجُمُّ فَيَغْرَقُ [١]

كذا قالوا ، والبيت محتمل لأن يكون أصلُهُ يحسر الماء عنه ، أي ينكشف عنه ، وفي المسألة تحقيق تقدم في موضعه .

[وأوكذا شرط على الضمير مشتمل فحررن تقريري]

والسابع : العطف بالواو ، أجازه هشام [٢] وَحْدَه ، نحو : « زَيدٌ قَامَتْ هندٌ وأكْرَمَهَا » ونحو « زَيدٌ قام وَقَعَدتْ هند » بناء على أن الواو للجمع ، فالجملتان كالجملة كمسألة الفاء ، وإنما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل ، بدليل جواز « هذَانِ قائمٌ وقاعد » دون « هذان يقوم ويقعد » .

[أو تلك نفس المبتدا وقد ورد نون ولفظهم على ما يعتمد]

والثامن : شرطٌ يشتمل على ضميرٍ مدلولٍ على جوابه بالخبر ، نحو : « زَيدٌ يَقُومُ عَمْروٌ إنْ قَامَ » .

[وأل عن الضمير قد تنوب فيقع الربط بها المطلوب
وربما جاء الضمير وحظل ذا الربط في أشيا ثلاثة عقل
أحدها كونه معطوفا بلا وأو وثان أن تعيد العاملا
وأن يكون بدلًا ثالثها فاحفظه دمت في الورى منتبها]

التاسع : أل النائبة عن الضمير ، وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ، ومنه ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ۝ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ [٣] الأصلُ : مأواه ، وقال المانعون : التقدير هي [٤] المأوى له .

والعاشر : كونُ الجملة نَفْسَ المبتدأ في المعنى ، نحو : « هِجِّيرَى أبي بَكْرٍ لَا إله [٥] إلَّا اللّه » ، ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقِصة ، نحو : ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [٦] ونحو : ﴿ فَإِذَا هِىَ

(١) البيت من الطويل لذي الرمة ، وجيء به على أن جملة (يحسر الماء) من الفعل والفاعل خبر عن قوله : « وإنسان عيني » وليس فيها ضمير يربطها بالمبتدأ ؛ لأن الجملة المعطوفة بالفاء من ضمير المبتدأ ، وانظر المحتسب (١٥٠/٤) والمقرب (٨٣/١) والهمع (٨٩/١) والأشموني (١٩٦/١ ، ٩٦/٣) والبغدادي (٧٩/٧) يَجُمُّ : يكثر .
(٢) وهو هشام الخضراوي ، وهو بالواو يجيزها فقط ، وغيره يمنع أن يكون الرابط الواو .
(٣) [النازعات : ٤٠ ، ٤١] .
(٤) بأن أل لا تنوب عن الضمير ، فقدر الرابط ضميرًا وهم البصريون أي هي المأوى له .
(٥) وهِجِّيري أي : وأنَّ عادته التي كان يستمر عليها في الهاجرة ؛ لأن شأن أبي بكر كان يقول في الهاجرة : لا إله إلا اللّه ، فالمقصود اللفظ فهو مفرد لا جملة .
(٦) [الإخلاص : ١] .

شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (١) .

تنبيه : الرابطُ في قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا يَتَرَبَّصْنَ ﴾ (٢) إما النون على أن الأصل وأزواجُ الذين ، وإما كلمة هم مخفوضة محذوفة هي وما أضيف إليه على التدريج ، وتقديرهما إما قبل يتربصْنَ ، أي أزواجُهُمْ يتربصن ، وهو قول الأخفش ، وإما بعده ، أي يتربصن بَعْدَهم ، وهو قول الفراء ، وقال الكسائي - وتبعه ابن مالك - الأصلُ يتربصُ أزواجُهم ثم جيء بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير ؛ لأن النون لا تضاف لكونها ضميرًا ، وحصل الرابط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير .

الأشياء التي تحتاج إلى الربط (٣)

وهي أحَدَ عَشَرَ :

[من ذلك الجملة أن أتت خبر أو تك موصوفًا بها فيما ظهر]

أحدها : الجملة المخبر بها ، وقد مضت ، ومن ثَمَّ كَانَ مردودًا قولُ ابن الطراوة في « لَوْلَا زيدٌ لأكرمتكَ » : أن لأكرمتك هو الخبر ، وقولُ ابن عطية في ﴿ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ۝ لَأَمْلَأَنَّ ﴾ (٤) إن لأملأن خبر الحق الأول فيمن قرأه بالرفع وقولُه : أن التقدير أنَّ املأُ مردودٌ ؛ لأن أنْ تُصَير الجملة مفردًا ، وجواب القسم لا يكون مفردًا ، بل الخبر فيهما محذوف ، أي لولا زيد موجود والحق قَسَمِي ، كما في « لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ » .

والثاني : الجملة الموصوف بها ، ولا يربطها إلا الضمير : إما مذكورًا نحو : ﴿ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ ﴾ (٥) أو مقدرًا إما مرفوعًا كقوله :

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ (٦)

أي هو عار ، أو منصوبًا كقوله :

٧٤٢ - * وَمَا شَيءٌ حَمَيتَ بِمُسْتَبَاحِ (٧) *

---

(١) [الأنبياء : ٩٧] . (٢) [البقرة : ٢٣٤] .

(٣) التي تحتاج إلى الربط ، وفي نسخة تحتاج إلى رابط .

(٤) [سورة ص : ٨٥] وهي قراءة عاصم وحمزة ، انظر السبعة (٥٥٧) .

(٥) [سورة الإسراء : ٨٥] . (٦) تقدم الحديث عنه .

(٧) هذا عجز بيت لجرير في ديوانه (٩٩) من الوافر وجيء به على أن جملة « حميت » صفة لشيء ، والرابط محذوف أي حميته ، وانظر الكتاب (٤٥/١) والعيني (٧٥/٤) والسيوطي (٨٧٧) والبغدادي (٧٤/٧) وصدره : « أبحث حمى تهامة بعد نجد » وسيتكرر أيضًا .

أي حَمَيتهُ ، أو مجرورًا نحو : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَـٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ (١) فإنه على تقدير فيه أربعَ مرات ، وقراءة الأعمش (فسبحان اللَّه حينًا تمسون وحينًا تصبحون) (٢) على تقدير فيه مرتين ، وهل حُذِف الجار والمجرور معًا أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال :

٧٤٣ - * وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا (٣) *

أي شهدنا فيه ، ثم حذف منصوبًا قولان : الأول : عن سيبويه ، والثاني : عن أبي الحسن ، وفي أمالي ابن الشَّجَرِي قال الكسائي (٤) : لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء ، أي أن الجار حُذف أولًا ، ثم حذف الضمير ، وقال آخر : لا يكون المحذوف إلا فيه ، وقال أكثر النحويين منهم سيبويه والأخفش : يجوز الأمران ، والأَقْيَسُ عندي (٥) الأول ، اهـ . وهو مخالف لما نقل غيره ، وزعم أبو حيان أن الأولى أن لا يقدر في الآية الأولى ضمير ، بل يقدر أن الأصل يومًا يوم لا تجزي ، بإبدال يوم الثاني من الأول ، ثم حذف المضاف ، ولا يعلم أن مضافًا إلى جملة حذف ، ثم إن ادعى أن الجملة باقية حل محلها من الجر فشاذ ، أو أنها أُنيبت عن المضاف ، تكون الجملة مفعولًا في مثل هذا الموضع (٦) .

[كذا إذا وصلْتها بالاسم أعني به الموصول دون لوم]

الثالث : الجملة الموصول بها الأسماء ، ولا يربطها غالبًا إلا الضمير : إما مذكورًا ، نحو : ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ﴾ (٧) ونحو : ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ ﴾ (٨) ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ ﴾ (٩) ونحو : ﴿ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ ﴾ (١٠) وإما مقدرًا ، نحو : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ (١١) ونحو : ﴿ وَمَا عَملت أيدِيهِمْ ﴾ ﴿ وَفِيهَا مَا تشتهي ٱلْأَنفُسُ ﴾ ونحو : ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ والحذف من

---

(١) [البقرة : ٤٨] .

(٢) [الروم : ١٧] وقراءة الأعمش (حينًا) بالتنوين وهو إمام في علوم القرآن والحديث والفقه وهو أبو محمد بن سليمان مهران (ت : ١٤٨هـ) .

(٣) البيت تمامه : قليلًا سوى الطعن النِّهال نوافله . وهو من الخمسين المجهول قائلها من بحر الطويل ، وانظر الكتاب (٩٠/١) والمقتضب (١٠٥/٣) والكامل (٣٣/١) والبغدادي (٨٤/٧) والسيوطي (٨٧٧) وجيء به على أن الأصل مشهدنا فيه محذوف في . والنهال : العطش ، والنوافل : الغنائم ووصف الرماح بالنهال .

(٤) أي وحدها ، فحذف أولًا حرف الجر ، ثم حذف الضمير ، وهذا مذهب سيبويه ونسبه ابن الشجري للكسائي .

(٥) وهو مذهب سيبويه .

(٦) فوقعت الجملة مفعولًا في موضع لبس لها ؛ لأنها ليست محكية .

(٧) [البقرة : ٣] .
(٨) [يس : ٣٥] .

(٩) [الزخرف : ٧١] .
(١٠) [المؤمنون : ٣٣] .

(١١) [مريم : ٦٩] .

الصلة أقوى منه من الصفة ، ومن الصفة أقوى منه من الخبر .

وقد يربطها ظاهرٌ بخُلْف الضميرَ كقوله :

فَيَارَبُّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوطِنٍ وَأَنْتَ الذِي فِي رَحْمَةِ اللّه أَطْمَعُ [١]

وهو قليل ، قالوا : وتقديره : وأنت الذي في رحمته ، وقد كان يمكنهم أن يقدروا في رحمتك ، كقوله :

٧٤٤ - « وَأَنْتَ الَّذِي أَخلَفْتِني مَا وَعَدْتَني [٢] »

وكأنهم كرهوا بناء قليل على قليل ؛ إذ الغالبُ « أَنْتَ الَّذِي فَعَلَ » وقولُهم : « فَعَلْتَ » قليلٌ . ولكنه مع هذا مَقِيسٌ ، وأما « أنتَ الَّذِي قَامَ زَيدٌ » فقليلٌ غير مقيس ، وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى [٣] : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ إنه يجوز كون العطف بثم على الجملة الفعلية ضعيف ؛ لأنه يلزمه أن يكون من هذا القليل ، فيكون الأصل كفروا به ؛ لأن المعطوف على الصلة صلة ؛ فلا بدَّ من رابط ، وأما إذا قدر العطف على الحمد للّه وما بعده فلا إشكال .

الرابع : الواقعة حالاً ، ورابطها إما الواو والضمير نحو : ﴿ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾ [٤] أو الواو فقط : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ [٥] ونحو « جاء زيد والشمس طالعة » أو الضمير فقط نحو : ﴿ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [٦] وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية أنه لابدَّ من تقدير الضمير ، أي طالعة وقت مجيئه ، وزعم الزمخشري في الثالثة أنها شاذة نادرة [٧] ، وليس كذلك ؛ لورودها في مواضع من التنزيل نحو : ﴿ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ [٨] ﴿ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ ﴾ [٩] ﴿ كَأَنَّهُمْ لَا

---

(١) تقدم وسيتكرر .

(٢) تمام البيت : « وأشمتَّ بي من كان فيك يلوم » من الطويل ، لأميمة تعتب على ابن الدمينة وانظر البغدادي (٧/٨٦) والحيوان (٣/٥٥) والبيان والتبيين (٣/٣٧٠) والحماسة (٣/٣١٧) والشاهد فيه : كسابقه ، أي رابط ظاهر يخالف الضمير .

(٣) [الأنعام : ١] وانظر الكشاف (٢/٢) وجعله الزمخشري مما سبق كفروا بربهم مكان به وهذا قليل .

(٤) [النساء : ٤٣] . (٥) [يوسف : ١٤] .

(٦) [الزمر : ٦٠] .

(٧) لأن الظاهر قد ناب عن الضمير فيها « على اللّه » عليه .

(٨) [البقرة : ٣٦] ، [الأعراف : ٢٤] .

(٩) هذه الآية أدخل فيها ابن هشام آية آل عمران ولم يكملها (١٨٧) وصحتها ﴿ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ وَٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴾ وآية البقرة ١٠١ وصحتها ﴿ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ وهذا النص بصورته موجود في المخطوطتين ونقله شيخنا محيي الدين كما هو .

يعلمون ﴾ ﴿ وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ ﴾ (١) ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ ﴾ (٢) ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ (٣) وقد يخلو منهما لفظًا ، فيقدر الضمير نحو : « مررت بالبر قَفيزٌ بدرهم » أو الواو كقوله يصف غائصًا لطلب اللؤلؤ ، انتصفَ النهارُ وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله :

٧٤٥ - نَصَفَ النَّهَارَ الْمَاءُ غَامِرُه وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي (٤)

[خامسها ما فسرت لعامل في الاشتغال موضعا لها نقل]

الخامس : المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو : « زيدًا ضربته ، أو ضربت أخاه ، أو عمرًا وأخاه ، أو عمرًا أخاه » إذا قدرت الأخ بيانًا ، فإن قدرته بدلًا لم يصحَّ نصب الاسم على الاشتغال ، ولا رفعه على الابتداء ، وكذا لو عطفت بغير الواو ، وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ ﴾ (٥) الذين : مبتدأ ، وتعسًا : مصدر لفعل محذوف هو الخبر ، ولا يكون الذين منصوبًا بمحذوف يفسره تعسًا ، كما تقول : « زيدًا ضَرْبًا إياه » وكذا لا يجوز « زَيدًا جَدْعًا له » ولا « عَمْرًا سَقْيًا له » خلافًا لجماعة منهم (٦) أبو حيان ؛ لأن اللام متعلقة بمحذوف ، لا بالمصدر ؛ لأنه لا يتعدى بالحرف ، وليست لام التقوية لأنها لازمة ، ولام التقوية غير لازمة ، وقوله تعالى : ﴿ سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ ﴾ (٧) إن قدرت ﴿ مِّنْ ﴾ زائدة ، فكم مبتدأ أو مفعول لآتينا مقدرًا بعده ، وإن قدرتها بيانًا لكَمْ كما هي بيان لما في ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ ﴾ (٨) لم يجز واحد من الوجهين ، لعدم الراجع حينئذ إلى كَمْ ، وإنما هي مفعول ثانٍ مقدم ، مثل « أعِشْرِينَ دِرْهَمًا أعْطَيْتُكَ » وَجَوَّز الزمخشري في كم الخبرية (٩) والاستفهامية .

ولم يذكر النحويون أن كم الخبرية تُعَلِّق العامل عن العمل ، وجَوَّز بعضُهم زيادة من كما قدمنا ، وإنما تزاد بعد الاستفهام بهَلْ خاصة ، وقد يكون تجويزه ذلك على قول مَنْ لا يشترط كونَ الكلام غيرَ مُوجَبٍ مطلقًا ، أو على قول مَنْ يشترطه في غير باب التمييز ، ويرى أنها في

---

(١) [الرعد : ٤١] . (٢) [الفرقان : ٢٠] .
(٣) [الزمر : ٦٠] .
(٤) البيت من قصيدة لأعشى ميمون ، وقيل : للمسيَّب بن علس الجماعي ، وانظر أسرار البلاغة (١٣٥) وابن يعيش (٦٥/٢) والهمع (٢٤٦/١) والأشموني (١٩٢/٢) ويس (٣٩١/١) والبغدادي (٨٨/٧) والسيوطي (٨٧٨) وجيء به على أن جملة «الماء غامره» حال من النهار ، ولا رابط من ضمير ، ولا واو يربطها فيجب أن تقدر الواو .
(٥) [سورة محمد : ٨] .
(٦) الذي رأى أن الذين منصوب بمحذوف تفسيره تعْسًا .
(٧) [البقرة : ٢١١] . (٨) [البقرة : ١٠٦] .
(٩) أي كم المذكورة في الآية بأنها تعلق مخالفًا لآراء النحاة الذي لا يرون هذا التعليق .

« رطل من زيت ، وخاتم من حديد » زائدة ، لا مبينة [1] للجنس .

[وبدل البعض والاشتمال وأول في غالب الأحوال]

السادس والسابع : بدلا البعض والاشتمال ، ولا يربطهما إلا الضمير ، ملفوظًا نحو : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ [2] ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [3] أو مقدرًا نحو : ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ ﴾ [4] أي منهم ، ونحو : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ۞ النَّارِ ﴾ [5] أي فيه ، وقيل : إن أل خَلَف عن الضمير ، أي ناره ، وقال الأعشى :

٧٤٦ – لَقَدْ كَانَ في حَولٍ ثَوَاءٍ ثَوَيتُهُ تَقَضَّى لُبَانَاتٍ وَيَسْأَمَ سَائِمُ [6]

أي ثويته فيه ، فالهاء من « ثويته » مفعول مطلق ، وهي ضمير الثوَاء ؛ لأن الجملة صفته ، والهاء رابط الصفة ، والضمير المقدر رابط للبدل – وهو ثواء – بالمبدل منه وهو حَول ، وزعم ابن سيده أنه يجوز كون الهاء من ثويته للحَول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة في ، وليس بشيء ، لخلو الصفة حينئذٍ من ضمير الموصوف ، ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك : « مَرَرْتُ بثلاثةٍ زيد وعمرو » القطع بتقدير منهم ؛ لأنه لو أتبع لكان بدلَ بعضٍ [7] من غير ضمير .

تنبيه : إنما لم يحتج بدلُ الكل إلى رابط ؛ لأنه نفس المبدل منه في المعنى ، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك .

الثامن : معمول الصفة المشبهة ، ولا يربطه أيضًا إلا الضمير : إما ملفوظًا به نحو : « زَيدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ » أو « وجهًا منه » أو مقدرًا نحو : « زَيدٌ حَسَنٌ وَجْهًا » أي منه ، واختلف في نحو : « زَيد حَسَنٌ الوَجْه » بالرفع فقيل : التقدير منه .

وقيل : أل خَلَف عن الضمير ، وقال تعالى : ﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ۞ جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ ﴾ [8] ﴿ جَنَّاتِ ﴾ بدل أو بيان ، والثاني يمنعه البصريون ، لأنه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان في النكرات ، وقول الزمخشري إنه معرفة ؛ لأن عَدْنًا عَلَم على الإقامة بدليل

---

(١) أي من زائدة ، وليس للتمييز فهي مفعول به لآتيناكم .

(٢) [المائدة : ٧١] . (٣) [البقرة : ٢١٧] .

(٤) [آل عمران : ٩٧] . (٥) [البروج : ٤ ، ٥] .

(٦) البيت من الطويل للأعشى في ديوانه (٧٧) ، وانظر الكتاب (٤٢٣/١) والسيوطي (٨٧٩) والبغدادي (٩١/٧) والمقتضب (٢٧/١) ، (٦٢/٢) ، (٢٩٧/٤) وجيء به على أن « ثواء » بالجر بدل من حول ، وهو بدل اشتمال .

(٧) فلابد من تقدير ضمير في بدل البعض والاشتمال .

(٨) [سورة ص : ٥٠] .

﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ عِبَادَهُۥ ﴾ [1] لو صح تعينت البدلية بالاتفاق ؛ إذ لا تبين المعرفة النكرة ، ولكن قوله ممنوع ، وإنما عَدْن مصدرُ عَدَن ، فهو نكرة ، والتي في الآية بدل لا نعت ، و ﴿ مُّفَتَّحَةً ﴾ حال من جنات لاختصاصها بالإضافة ، أو صفة لها ، لا صفة لحسن ؛ لأنه مُذَكر ؛ ولأن البدل لا يتقدم على النعت ، و ﴿ ٱلْأَبْوَٰبُ ﴾ مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله ، أو بدل من ضمير مستتر ، والأول أولى لضعف مثل : « مَرَرْتُ بامرأة حسنة الوجه » وعليهما فلابدَّ من تقدير أن الأصل الأبواب منها أو أبوابها ، ونابت أل عن الضمير ، وهذا البدل بدلُ بعضٍ لا اشتمال خلافًا للزمخشري :

[والعاملان في التنازع كما سمي لشرط ان يفي الرفع اعلما]

التاسع : جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ، ولا يربطه أيضًا إلا الضمير : إما مذكورًا نحو : ﴿ فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِّىٓ أُعَذِّبُهُۥ ﴾ [2] أو مقدرًا أو مَنُوبًا عنه نحو : ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ﴾ [3] أي منه ، أو الأصلُ في حجه ، وأما قوله تعالى : ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ وَٱتَّقَىٰ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [4] ﴿ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾ [5] وقول الشاعر :

٧٤٧ – فَمَنْ تَكُنِ الحَضَارَةُ أَعْجَبَتْهُ فَأيُّ رِجالِ بَادِيَةٍ تَرَانَا [6]

فقال الزمخشري في الآية الأولى [7] : إن الرابط عموم المتقين ، والظاهر أنه لا عموم فيها ، وأن المتقين مساوون لمن تقدم ذكره ، وإنما الجواب في الآيتين والبيت محذوف وتقديره في الآية الأولى : يحبه اللّه ، وفي الثانية : يغلب ، وفي البيت : فلسنا على صفته .

العاشر : العاملان في باب التنازع ، فلا بدَّ من ارتباطهما إما بعاطفٍ كما في « قام وَقَعَدَ أخوَاكَ » أو عَمل أوَّلهما في ثانيهما ، نحو : ﴿ وَأَنَّهُۥ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى ٱللَّهِ شَطَطًا ﴾ [8]

---

(١) [مريم : ٦١] وانظر الكشاف (٤١٥/٢) ، فقد رأى أن الجنة مشتملة على جنات فأبدلت منها ، فهي عنده بدل اشتمال ؛ لأن الجنة مشتملة على الباب ومستلزمة له ؛ لأن الباب هو الفرحة والجنات شامل لها وللأشجار وغيرها ، أما ابن هشام فلا يرى ذلك ، ويقول : إن ذلك بدل بعض ؛ لأن الباب جزء من الدار ، ولكن الزمخشري ذو نظر عميق ، ورأيه صواب جيد .

(٢) [المائدة : ١١٥] . (٣) [البقرة : ١٩٧] .

(٤) [آل عمران : ٧٦] . (٥) [المائدة : ٧٦] .

(٦) البيت للقُطامي من الوافر وانظر الكامل (٥٨/١) والحماسة (٣٣٠/١) والبغدادي (٩٥/٧) وجيء به على أن الرابط محذوف قدره الزمخشري بقوله : فلسنا على صنعته والمعنى : ترانا سادة البدو .

(٧) انظر الكشاف (١٩٦/١) . (٨) [الجن : ٤] .

﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾ [1] أو كون ثانيهما جوابًا للأول ، إما جوابية الشرط نحو : ﴿ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ [2] ونحو : ﴿ ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [3] أو جوابية السؤال نحو ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ [4] . اهـ ، أو نحو ذلك من أوجهِ الارتباط ، ولا يجوز « قام قعد زيد » ولذلك بطل قول الكوفيين إن من التنازع قولَ امرئ القيس :

* كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ [5] *

وأنه حجة على رجحان اختيار إعمال الأول ؛ لأن الشاعر فصيح وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني ، وتَرَك إعمال الثاني مع تمكنه منه وسلامته من الحذف . والصوابُ أنه ليس [6] من التنازع في شيء ، لاختلاف مطلوبي العاملين ، فإن كفاني طالب للقليل ، وأطلب طالبٌ للملك محذوفًا للدليل ، وليس طالبا للقليل ؛ لئلا يلزم فساد المعنى ؛ وذلك لأن التنازع يوجب تقدير قوله : ولم أطلب معطوفًا على كفاني ، وحينئذ يلزم كونُهُ مثبتًا ؛ لأنه حينئذ داخلٌ في حيز الامتناع المفهوم من لو ، وإذا امتنع النفي جاء الإثبات ، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعدما نَفَاه بقوله :

* وَلَو أن ما أسعى لأدنى معيشة *

وإنما لم يجز أن يقدر مستأنفًا ؛ لأنه لا ارتباط حينئذ بينه وبين كفاني ؛ فلا تنازع بينهما .

فإن قلتَ : لم لا يجوز التنازعُ على تقدير الواو [7] للحال ، فإنك إذا قلت : « لو دَعَوتُهُ لأجابني غيرَ مُتَوَانٍ » أفادت لو انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التواني ، حتى يلزم إثبات التواني ؟ .

قلتُ : أجاز ذلك قومٌ منهم ابن الحاجب في شرح المفصل ، ووجَّهَ به قولَ الفارسي

---

(1) [الجن : ٧] .
(2) [المنافقون : ٥] .
(3) [الكهف : ٩٦] .
(4) [النساء : ١٧٦] .
(5) هذا البيت تقدم الحديث عنه فالكوفيون يرون أن البيت من التنازع ، وأن العاملين ، كفاني ، أطلب قد توجها للعمل في قليل .
(6) هذا البيت ليس من التنازع بدليل قوله بعد ذلك : ولكنما أسعى لمجد مؤثل ، ويكون كفاني طالبًا للقليل ، وأطلب للملك ، فالارتباط بينهما غير موجود ولا تنازع لفساد المعنى به .
(7) يقدر الكوفيون ليدخلوا البيت في التنازع بأن الواو في قوله : ولم أطلب للحال ، وتفيد لو هنا حسن توجه العاملين للعاملين على قصد الحال مثل« لو دعوته لأجابني غير متوان » ؛ فإن لو تفيد انتفاء الدعاء والإجابة ، دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني ، فكأنه يطلب الملك لا غيره .

والكوفيين : إن البيت من التنازع وإعمال الأول ، وفيه نظر [١] ؛ لأن المعنى حينئذٍ لوثبت أني أسعى لأدنى معيشة لكفاني القليل في حالة أني غير طالب له ، فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفًا على طلبه له فيتوقف عدم الشيء على وجوده .

ولهذه القاعدة أيضًا بطل قولُ بعضهم [٢] في ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [٣] إن فاعل تبين ضميرٌ راجع إلى المصدر المفهوم من أن وصلتها بناء على أن ﴿ تَبَيَّنَ ﴾ و ﴿ أَعْلَمُ ﴾ قد تنازعاه كما في « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا » إذ لا ارتباط بين ﴿ تَبَيَّنَ ﴾ و ﴿ أَعْلَمُ ﴾ ، على أنه لو صح لم يحسن حملُ التنزيل عليه لضعف الإضمار قبل الذكر في باب التنازع ، حتى إن الكوفيين لا يجيزونه ألبتة [٤] ، وضعف حذف مفعول العامل الثاني إذا أهمل « كضَرَبَنِي وضربت زيد » حتى إن البصريين لا يجيزونه إلا في الضرورة .

والصوابُ أن مفعول أطلب « الملك » محذوفًا كما قدمنا ، وأن فاعل ﴿ تَبَيَّنَ ﴾ ضمير مستتر : إما للمصدر ، أي فلما تبين له تبيّنٌ كما قالوا في ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾ [٥] أو لشيء دل عليه الكلام ، أي فلما تبين له الأمر أو ما أشكل عليه ، ونظيره «إذا كَانَ غَدًا فَأْتِنِي » أي إذا كان هو ، أي ما نحن عليه من سلامة .

[كذلك الالفاظ في التوكيد وثم ذا الحكم بلا ترديد]

الحادي عشر : ألفاظ التوكيد الأولُ ، وإنما يربطها الضمير الملفوظ به نحو : « جاء زَيدٌ نَفْسُهُ ، والزيدان كِلَاهُمَا ، والقومُ كلُّهم » ومن ثَمَّ كان مردودًا قولُ الهروي [٦] في الذخائر تقول : « جاء القوم جميعًا » على الحال ، و « جميعٌ » على التوكيد ، وقول بعض مَنْ عاصرناه [٧] في قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [٨] : إن جميعًا توكيد لما ، ولو كان كذا لقيل جميعه ، ثم التوكيد بجميع قليل ، فلا يحمل عليه التنزيل ، والصوابُ أنه حال ، وقول الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم (إنا كلًّا فيها) [٩] : إن كلًّا

---

(١) يترتب على ذلك فساد المراد . والمعنى : لو ثبت أني أسعى لأدنى تعيسة لكفاني القليل في حالة أني غير طالب له ، ويتوقف عدم الشيء على وجوده .

(٢) المراد ببعضهم الزمخشري وانظر الكشاف (١٥٨/١) .

(٣) [البقرة : ٢٥٩] .

(٤) لا يجيزون عمل الثاني ؛ لأنه يترتب عليه الإضمار مثل الذكر عندهم .

(٥) [يوسف : ٣٥] .

(٦) لعدم وجود الضمير المطابق للمؤكد .

(٧) وهو الإمام بهاء الدين أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل الآمدي المصري الشافعي تلميذ أبي حيان ، وتولى القضاء ، وكان عالمًا جليلًا في اللغة والنحو (ت : ٧٦٩هـ) .

(٨) [البقرة : ٢٩] .

(٩) [غافر : ٤٨] .

توكيد ، والصواب أنها بدل ، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدلَ كُلٍّ جائز ، إذا كان مفيدًا للإحاطة ، نحو : « قُمْتُمْ ثَلَاثَتُكُمْ» وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير ، ويجوز لكل أن تلي العوامل (١) إذا لم تتصل بالضمير ، نحو : « جَاءَنِي كُلُّ القَومِ » فيجوز مجيئها بدلًا ، بخلاف «جاءني كلهم » فلا يجوز إلا في الضرورة ، فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة ، وخرَّجها ابنُ مالك على أن كلًّا حال ، وفيه ضَعْفَانِ : تنكير كل بقطعها عن الإضافة لفظًا ومعنى ، وهو نادر ، كقول بعضهم : « مَرَرْتُ بِهِمْ كُلًّا » أي جميعًا ، وتقديم الحال على عاملها الظرفي .

واحترزت بذكر الأول عن أجمع وأخواته ، فإنها إنما تؤكد بعد كل ، نحو : ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ (٢) .

الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة

وهي عشرة :

[يكتسب التخفيف والتعريفا كذلك التخصيص خذ تعريفا]

أحدها : التعريف ، نحو : « غُلَام زَيدٍ » .

الثاني : التخصيص ، نحو : « غُلَام امْرَاةٍ » والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فإن « غلام رَجلٍ » أخصُّ من غلام ، ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز « غلام زَيدٍ » .

الثالث : التخفيف (٣) ، « كضارب زَيدٍ ، وضاربًا عَمْرو ، وضاربُو بكرٍ » إذا أردت الحال أو الاستقبالَ ، فإن الأصل فيهن أن يعملْنَ النصبَ ، ولكن الخفض أخَفُّ منه ؛ إذ لا تنوين معه ولا نون ، ويدلُّ على أن هذه الإضافة لا تفيد التعريفَ قولُك : « الضاربا زَيدٍ ، والضاربو زَيد » ولا يجتمع على الاسم تعريفان ، وقولُه تعالى : ﴿ هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ (٤) ولا توصف النكرة بالمعرفة ، وقولُهُ تعالى : ﴿ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ ﴾ (٥) وقولُ أبي كَبير :

٧٤٨ - * فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الفُؤَادِ مُبَطَّنًا (٦) *

(١) بدل الكل لا يحتاج إلى رابط ؛ لأنه نفس المبدل منه في المعنى كالخبر كذلك ، وكل تلي العوامل عند عدم اتصال الضمائر بها . تقول : قام كلُّ الطلبة ، وشاهدتُ كل المدرس وهكذا .

(٢) [الحجر : ٣٠] .

(٣) أي تخفيف اسم الفاعل بزوال التنوين عند الإضافة منه أو ما قام مقام التنوين من الألف في التثنية والواو في جمع المذكر .

(٤) [المائدة : ٩٥] . (٥) [الحج : ١٠] .

(٦) البيت من قصيدة لأبي كبير الهذلي في ديوان الهذليين (١٠٧٣/٣) بشرح السكري وهو من الكامل ، وجيء به على أن إضافة حوش إلى الفؤاد لفظة لا تفيد تعريفًا ، بدليل أنه حال من الهاء ، وحوش الفؤاد : وحش الجنان ، مبطنًا : خميص البطن ، سهدًا : يقظًا لا ينام ، الهوجل : الوخم الثقيل . أتت به : ولدته أمه . وانظر العيني (٣٦١/٣) =

ولا تنتصب المعرفة على الحال ، وقولُ جرير :

٧٤٩ - * يَارُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ [(١)] *

ولا تدخل رُبَّ على المعارف ، وفي التحفة : أن ابن مالك [(٢)] رَدَّ على ابن الحاجب في قوله : « ولا تفيد إلا تخفيفًا » فقال : بل تفيد أيضًا التخصيص ؛ فإن « ضَارِبَ زَيْدٍ » أَخَصُّ من ضارب ، وهذا سَهْو [(٣)] ؛ فإن ضاربَ زَيْدٍ أصله « ضارب زَيْدًا » بالنصب ، وليس أصله ضاربًا فقط ، فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة .

فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال ؛ فإضافته مَحْضَة تفيد التعريف والتخصيص ؛ لأنها ليست على تقدير الانفصال .

وعلى هذا صَح وَصْفُ اسم اللّٰه تعالى بمالك يوم الدين [(٤)] ، قال الزمخشري : أريد باسم الفاعل هنا : إما الماضي ، كقولك : « هو مالكُ عبيدِهِ أمس » « أي مالك الأمور يوم الدين » ، على حد ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ ﴾ [(٥)] ولهذا قرأ أبو حنيفة ﴿ مِلك يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ [(٦)] وأما الزمان المستمر كقولك : « هو مالكُ العبيدِ » فإنه بمنزلة قولك : مولى العبيد ، اهـ . ملخصًا .

وهو حسن ، إلا أنه نَقَضَ هذا المعنى الثاني عندما تكلم على قوله تعالى : ﴿ جاعِلِ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ ﴾ [(٧)] فقال : قرئ بجر ﴿ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ ﴾ عطفًا على الليل ، وبنصبهما بإضمار جَعَل ، أو عطفًا على محل الليل ؛ لأن اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضي ، فتكون إضافته حقيقية ، بل هو دال على جَعْل مستمر في الأزمنة المختلفة ، ومثله ﴿ فَالِقُ ٱلۡحَبِّ

= والتصريح (٢٨/٢) والأشموني (٢٤٠/٣) والبغدادي (٩٨/٧) والسيوطي (٨٧٩) واللسان . « سهد وهجل » وتمامه : سُهُدًا إذا ما نام ليلُ الهوجل .

(١) البيت لجرير في ديوانه (٥٩٥) وهو من بحر البسيط وتمامه : (لاقي مباعدة منكم وحرمانًا) . وجيء به على أن إضافة غابط إلى الضمير للتخفيف لا تفيده تعريفًا بدليل دخول رب عليه ؛ وهي لا تدخل إلا على النكرة . وانظر الكتاب (٢١٢/١) وابن يعيش (٥١/٣) والبغدادي (١٠٠/٧) والهمع (٤٧/٢) والعيني (٣٦٤/٣) والسيوطي (٨٨٠) .

(٢) هذا كتاب لابن مالك شرح فيه كافية ابن الحاجب ، أو « تحفة المودود في شرح المقصور والممدود » له أيضًا .

(٣) لأنها لا تفيد المضاف إلا تخفيفًا بحذف التنوين ، وتخصصها بالمعمول قبل الإضافة .

(٤) أي ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ . مالك للماضي ونزل الملك الاستقبالي بمنزلة الماضي لتحقق الوقوع ، واستعمل اللفظ الدال على المضي فيه ، فاللفظ مستعمل في الماضي لكن تنزيلًا مثل : ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ ﴾ .

(٥) [الأعراف : ٤٤] .

(٦) أي مالك لهم في كل الأزمنة ، ونزل الماضي فيه منزلة المستقبل ومعناه عُمْرُ ملكه ، انظر إملاء ما منَّ به الرحمن (٥/١) ففيه قراءة أبي حنيفة .

(٧) [الأنعام : ٩٦] وانظر الكشاف (٣٠/٢) وليس الأمر كما قال الزمخشري هنا بل تكون إضافة حقيقية ولا =

﴿وَٱلنَّوَىٰ﴾ [1] و ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ كما تقول « زيد قادر عالم » ولا تقصد زمانًا دون زمان ، اهـ .

وحاصله : أن إضافة الوصف إنما تكون حقيقية إذا كان بمعنى الماضي ، وأنه إذا كان لإفادة حدث مستمر في الأزمنة كانت إضافته غير حقيقية ، وكان عاملًا ، وليس الأمر كذلك .

[إزالة القبح أو التجوز تذكير ما أنث للتحرز]

الرابع : إزالة القُبح أو التجوز [2] ، « كمرَرْتُ بالرجل الحَسَنِ الوَجْهِ » فإن الوجه إن رفع قَبُح الكلامُ ، بخلو الصفة لفظًا عن ضمير الموصوف ، وإن نُصب حصل التجوز بإجرائك الوصفَ القاصرَ مَجْرَى المتعدي .

الخامس : تذكير المؤنث ، كقوله :

٧٥٠ - إنَارَةُ العَقْلِ مَكْسُوف بِطَوعِ هَوًى ... وَعَقْلُ عَاصِي الهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا [3]

ويحتمل أن يكون منه ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ [4] ويبعده ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [5] فذُكِّرَ الوصف حيث لا إضافة ، ولكن ذكَرَ الفراء أنهم التزموا التذكير في ﴿قَرِيبٌ﴾ إذا لم يرد قرب النسب ، قَصْدًا للفرق ، وأما قول الجوهري : « إن التذكير لكون التأنيث مجازيًّا » [6] فوهم ، لوجوب التأنيث في نحو : « الشَّمْسُ [7] طالعة ، والموعظة نافعة » وإنما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين ، لا المضمرين .

[كذاك تأنيث المذكر نقل ظرفية ومصدرًا فيما عقل]

السادس : تأنيث المذكر ، كقولهم : « قطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ » وقرئ (تَلْتَقِطْهُ [8] بَعْضُ السيَّارَةِ) ويحتمل أن يكون منه ﴿فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [9] ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ

= يكون عاملًا مثل لو كان بمعنى الماضي كما ذكره في ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ .

(١) [الأنعام : ٩٥] .

(٢) بالإضافة حسن يزيل القبح من رفع الوجه بالصفة ، والبعد عن التجوز بارتكاب خلاف الأصل .

(٣) البيت قيل : إنه لأحد المولدين ، وفيه المعنى مليح ، وجيء به على أن المضاف اكتسب التذكير من المضاف إليه بدليل الإخبار عنه بقوله : مكسوف وهو من بحر البسيط ، وانظر الخزانة (١٦٩/٢) والعيني (٣٩٦/٣) والتصريح (٣٢/٢) والأشموني (٢٤٨/٢) والبغدادي (١٠١/٧) .

(٤) [الأعراف : ٥٦] . (٥) [الشورى : ١٧] .

(٦) لأن الضمير إن كان مؤنثًا وجب التأنيث سواء أكان مؤنثًا حقيقيًّا أم مجازيًّا .

(٧) مع أن الشمس مؤنث مجازي ، مثل الموعظة ويجب تأنيث الوصف ؛ لأن الضمير مؤنث ، والخلاف في الظاهر المجازي يجوز فيه الأمران مثل : طلعت الشمس وطلع .

(٨) [يوسف : ١٠] وانظر الكشاف (٢٤٤/٢) فقد قرئ (تلتقطه) بالتاء على المعنى ؛ لأن بعض السيارة سيارة .

(٩) [الأنعام : ١٠] وذكر عشرًا ؛ لأن أمثالها مذكر .

﴿فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا﴾ (١) أي من الشفا ، ويحتمل أن الضمير للنار ، وفيه بعد ؛ لأنهم ما كانوا في النار حتى يُنْقَذُوا منها ، وأن الأصل فله عشر حسنات أمثالها فالمعدود في الحقيقة الموصوف ، وهو مؤنث ، وقال :

٧٥١ – طولُ اللَّيالي أسرَعَتْ في نَقْضِي نَقَضْنَ كلي وَنَقَضْنَ بَعْضِي (٢)

وقال :

٧٥٢ – * وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي (٣) *

وأنشد سيبويه :

٧٥٣ – وَتَشْرَقُ بِالقَولِ الَّذِي قَدْ أذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ (٤)

وإلى هذا البيت يشير ابن حَزْم الظاهريُّ في قوله :

٧٥٤ – تَجَنَّبْ صَدِيقًا مثلَ مَا وَاحْذَرِ الَّذِي يَكُونُ كَعَمْرٍو بَينَ عُرْبٍ وأعْجَمِ (٥)

فَإِنَّ صَدِيقَ السُّوءِ يُزْرِي وشَاهِدِي كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

ومراده بما الكناية عن الرجل الناقص كنقص ما الموصولة ، وبعمرو الكناية عن الرجل المريد أخْذَ ما ليس له كأخذ عمرو الواو في الخط .

وشرط هذه المسألة والتي قبلها : صلاحيةُ المضاف للاستغناء عنه ، فلا يجوز « أَمَةُ زَيدٍ جَاء » ولا « غُلَامُ هِنْدٍ ذَهَبَتْ » ومن ثَمَّ ردَّ ابنُ مالك في التوضيح قولَ أبي الفتح في توجيه قراءةَ أبي العالية (لَا تَنْفَعُ نَفْسًا إيمانها) (٦) بتأنيث الفعل : إنه من باب « قُطِعَتْ بَعْضُ أصابعه » لأن المضاف لو سَقَط هنا لقيل نفسًا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي

---

(١) [آل عمران : ١٠٣] .

(٢) الرجز للأغلب العجلي ، وجيء به على أن المضاف اكتسب التأنيث من المضاف إليه . فقال : أسرعت ، وانظر الكتاب (٢٦/١) والمقتضب (١٩٩/٤) والخصائص (٤١٨/٢) والخزانة (١٦٨/٢) .

(٣) البيت من الوافر لمجنون ليلى ، في ديوانه (١٧٠) والخزانة (١٦٩/٢ ، ٢٣٦) والبغدادي (١٠٣/٧) وجيء به كسابقه وتتمته : ولكنْ حبُّ من سكنَ الدِّيارا .

(٤) البيت من الطويل للأعشى ، في ديوانه (١٢٣) وجيء به كسابقة . وانظر البغدادي (١٠٤/٧) والسيوطي (٨٨٢) والكتاب (٢٥/١) والمقتضب (١٩٧/٤ ، ١٩٩) والكامل (٤٨٥/٢) .

(٥) هذه إشارة من ابن حزم على أن ما كناية عن الرجل الناقص كنقص ما الموصولة ، وبعمرو عن الرجل الذي يأخذ ما ليس له ، كأخذ عمرو الواو في الخط وهذا تنظير جيد .

(٦) [الأنعام : ١٥٨] قال الزمخشري : وقرأ ابن سيرين : لا تنفع بالتاء ؛ لكون الإيمان مضافًا إلى ضمير المؤنث الذي هو بعضه كقوله : ذهبت بعض أصابعه ، الكشاف (٥٠/٢) .

ناب عن الإيمان في الفاعلية ، ويلزم من ذلك تعدِّي فعل الضمير المتصل إلى ظاهره نحو قولك « زَيدًا ظَلَم » تريد أنه ظلم نفسه ، وذلك لا يجوز [١] .

السابع : الظرفية ، نحو : ﴿ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ ﴾ [٢] وقوله :

* أنَا أبُو المنْهَالِ بَعْضَ الأَحْيانْ [٣] *

وقال المتنبي :

أيَّ يَـومٍ سَـرَرْتَـنِـي بِـوِصَـالٍ لَمْ تَـرُعْـنِي ثَـلاثَـةً بِـصُـدودِ [٤]

وأي في البيت استفهامية يراد بها النفي ، لا شرطية ؛ لأنه لو قيل مكان ذلك : « إنْ سررتني » انعكس المعنى ، لا يقال : يدلُّ على أنها شرطية أن الجملة المنفية إن اسْتُؤْنفت ولم تربط بالأولى فسد المعنى ، لأنا نقول : الرَّبْطُ حاصل بتقديرها صفة لوصال ، والرابط محذوف ، أي لم ترعني بعدهُ ، ثم حذفا دفعة أو على التدريج ، أو حالًا من تاء المخاطب ، والرابط فاعلها ، وهي حال مقدرة ، أو معطوفة بفاء محذوفة فلا موضع لها ، أي ما سررتني غيرَ مقدر أنك تَرُوعُني ، ومن روى ثلاثة بالرفع فالحالية ممتنعة ، لعدم الرابط [٥] .

الثامن : المصدرية ، نحو : ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [٦] فأيَّ : مفعول مطلق ، ناصبه ينقلبون ، ويعلم : معلقة عن العمل بالاستفهام ، وقال :

سَتَعْلَمُ لَيلَى أيَّ دَينٍ تَدَايَنَتْ وَأي غَرِيمٍ لِلتَقَاضِي غَرِيمُهَا [٧]

أيَّ الأولى واجبة النصب بما بعدها كما في الآية ، إلا أنها هنا [٨] ، مفعول به ، كقولك : « تداينت مالًا » لا مفعول مطلق ؛ لأنها لم تُضَفْ لمصدر ، والثانية واجبة الرفع بالابتداءِ مثلها في ﴿ لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ ﴾ [٩] ﴿ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا ﴾ [١٠] .

(١) وهو أن يكون الظاهر مفعولًا للفعل الرافع لضميره المتصل ، وهذا غير جائز .
(٢) [إبراهيم : ٢٥] . (٣) تقدم الحديث عنه .
(٤) تقدم الحديث عنه .
(٥) فإن رفع ثلاثة يجعلها فاعل تسؤني ، ولا ضمير في الجملة يربطها بصاحبها حتى يصح أن تكون حالية ، فيمتنع الحالية فيها لذلك .
(٦) [الشعراء : ٢٢٧] فأي مفعول مطلق بسبب إضافتها إلى المصدر الميمي ينقلب وعامله ينقلبون .
(٧) تقدم الحديث عن البيت والحديث في المصدرية حيث يكتسب المضاف من المضاف إليه المصدرية ، فأي في البيت الأول« أيَّ دين» واجبة النصب بما بعدها كآية الشعراء ، فإن أضيفت لغير مصدر أعربت مفعولًا به مثل : تداينت أي مال ، أما أي الثانية في البيت فهي واجبة الرفع على الابتداء .
(٨) لأنها لم تضف لمصدر . (٩) [الكهف : ١٢] .
(١٠) [طه : ٧١] وأي فيهما في محل رفع بالابتداء .

[وجوب تصدير وزد إعرابا كذا البنا حقق الصوابا]

التاسع : وجوب التصدير ، ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو « غُلَامُ مَنْ عِنْدَكَ » والخبر في نحو : « صَبِيحَةَ أَيِّ يومٍ سَفَرُكَ » والمفعول في نحو : « غُلَامَ أَيِّهِمْ أَكْرَمْتَ » ومن ومجرورها في نحو : « مِنْ غُلَامِ أَيِّهِمْ أنت أفْضَل » ووجب الرفع في نحو : « عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيدٌ » وإلى هذا يشير قول بعض الفضلاء :

٧٥٥ – عَلَيكَ بِأَرْبَابِ الصُّدُورِ فَمَنْ غَدَا مُضَافًا لأرْبَابِ الصُّدُورِ تَصَدَّرَا
وَإِيَّاكَ أَنْ تَرْضَى صَحَابَةَ نَاقِصٍ فَتَنْحَطَّ قَدْرًا مِن علاكَ وَتُحْقَرَا
فَرَفْعُ أبو مَنْ ثم خَفْضُ مُزَمَّلٍ يُبَيِّـنُ قَولِي مُغرِيًا وَمُحَذِّرَا (١)

والإشارةُ بقوله : « ثم خفض مُزَمَّل » إلى قول امرئ القيس :

٧٥٦ – كأَنَّ أبَانًا في عَرَانِينِ وَبْلِهِ كَبيرُ أنَاسٍ في بِجَادٍ مزَمَّلِ (٢)

وذلك أن « مُزَمّلًا » صفة لكبير ، فكان حقه الرفع ، ولكنه خفض لمجاورته للمخفوض .

والعاشر : الإعراب ، نحو : « هذِهِ خَمْسَة عَشر زَيدٍ » ، فيمن أعربه ، والأكثر البناء .

[وذا الأخير في ثلاث أثبتا وغير هذا منعهم له أتى]

والحادي عشر : البناء ، وذلك في ثلاثة أبواب :

أحدها : أن يكون المضاف مبهمًا ، كغير ومثل ودُون ، وقد استدل على ذلك بأمور : منها قولُهُ تعالى : ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ (٣) ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ (٤) قاله الأخفش ، وخولف ، وأجيب عن الأول بأن نائب الفاعل ضمير المصدر ، أي وَحِيلَ هو ، أي الحولُ ، كما في قوله :

٧٥٧ – وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيكَ وَيُعْتَلَلْ يَسُؤْكَ وَإنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ (٥)

---

(١) الأبيات الثلاثة لأمين الدين المحلي (ت : ٦٧٣) وليس فيها شاهد نحوي ، وإنما فيها إشارة إلى وجوب التصدير إذا أضيفت لمن له حق التصدير نحو : غلام من عندك ؟ أبو من حفر ؟ وعلمت أبو من زيدٌ ؟ قوله : مزمل مع أنها صفة لكبير ، إلا أنها جرت لمجاورتها لبجاد [وفي نسخة أخرى للمجاورة للمخفوض] وكلتاهما صحيحة .

(٢) البيت من معلقة امرئ القيس ، وجيء به على أن مزملًا حقه الرفع ؛ لأنه صفة لكبير ، لكنه خفض بمجاورته لبجاد المخفوض ، وروي كان كبيرًا وهو جعل مثل أبان وعرانين أوائل ، الوبل : ما عظم من المطر ، البجاد : كساء مخطط ، والمزمل : الملتف ، وانظر الخصائص (١٩٢/١ ، ٢٢١/٣) والمحتسب (١٣٥/٢) والخزانة (٣٢٧/٢ ، ٦٣٩/٣) والبغدادي (١١١/٧) والسيوطي (٨٨٣) .

(٣) [سبأ : ٥٤] . (٤) [الجن : ١١] .

(٥) البيت من الطويل لعلقمة بن عبدة التميمي ، وقيل : لامرئ القيس ، كما ذكر البغدادي (١١٣/٧) ويعتلل : يعتذر . =

أي ويعتلل هو ، أي الاعتلال ، ولا بُدَّ عندي من تقدير « عليك » مدلولًا عليها بالمذكورة ، وتكون حالًا من المضمر ليتقيد بها ، فتفيد ما لم يفده الفعل ، وعن الثاني بأنه [على] (١) حذف الموصوف ، أي ومنا قومٌ دون ذلك كقولهم : « مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ » أي منا فريق ظعن ، ومنا فريق (٢) أقام ، ومنها قولُهُ تعالى : ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ (٣) فيمن فتح بينا ، قاله الأخفش ، ويؤيده قراءة الرفع ، وقيل : بين ظرف ، والفاعل ضمير مستتر ، راجع إلى مصدر الفعل ، أي لقد وقع التقطع أو إلى الوَصْل ؛ لأن ﴿ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ﴾ (٤) يدل على التهاجر ، وهو يستلزم عدم التواصل ، أو إلى ﴿ مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ على أن الفعلين تنازعاه ، ويؤيد التأويلَ قولُه :

٧٥٨ – أَهُمُّ بِأَمْرِ الحَزْنِ لَو أَسْتَطِيعُهُ وَقَدْ حِيلَ بَيـنَ العَيرِ والنَّزَوَانِ (٥)

بفتح « بين » مع إضافته لمعرب ، ومنها قولُهُ تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ (٦) فيمن فتح مثلًا ، وقراءة بعض السلف (أن يُصيبكُم مِثلَ ما أصابَ) (٧) بالفتح ، وقول الفرزدق :

* إذْ هم قرين وإذ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ (٨) *

وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون في « مثل » لمخالفتها للمبهمات فإنها تثنى وتجمع كقوله تعالى : ﴿ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ (٩) وقول الشاعر :

* وَالشَّر بِالشرِّ عِنْدَ اللَّه مِثْلاَنِ (١٠) *

وزعم أن حقًّا اسمُ فاعلٍ من حَقَّ يحق ، وأصله حاقٌّ فقصِر ، كما قيل : بَرٌّ وَسَرٌّ وَنَمٌّ ، ففيه ضمير مستتر ، ومثل : حال منه ، وأن فاعل يصيبكم ضميره تعالى لتقدمه في ﴿ وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا

= تدرب . تعتاد . وقد صحح الدسوقي تذرب من ذرب أي يحتد لسانك ، ونقله عن الأيد (١٥٧/٢) وجيء به على أن نائب الفاعل لـ « يعتلل » ضمير المصدر المستتر ، وانظر العيني (٥٠٦/٢) ، والتصريح (٢٨٩/١) والأشموني (٦٥/٢) والسيوطي (٨٨٣) .

(١) في نسخة بزيادة (علي) .

(٢) وهو الموصوف وهو أيضًا محذوف في بعض النسخ .

(٣ ، ٤) [الأنعام : ٩٤] وفي قراءة عبد اللّه (تقطع ما بينكم) ، كما قرئ بالرفع (بينُكم) انظر الكشاف (٢٨/٢) والفعل مسند إلى الظرف .

(٥) البيت لصخر بن عمرو بن الشريد أخي الخنساء من الطويل ، وجيء به على التأويل تأييدًا للآية السابقة بأن النائب عن الفاعل ضمير مصدر مقرب معهود ، والمعنى : وقد حيل الحول بين العير والنزاون ، والعير : الحمار ، والنزوان : النهوض للجماع . وانظر الخزانة (٢٠٩/١) والمقتضب (٦٠/٣) والأصمعيات (١٤٦) والبغدادي (١١٦/٧) .

(٦) [الذاريات : ٢٣] .

(٧) [هود : ٨٩] .

(٨) تقدم الحديث عن البيت (١٢٧ ، ٦٧٧) وسيتكرر أيضًا .

(٩) [الأنعام : ٣٨] وتمامها ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ .

(١٠) تقدم الحديث عنه كثيرًا وسيتكرر أيضًا .

بِٱللَّهِ ﴾ (١) ومثل : مصدر .

وأما بيت الفرزدق ففيه أجوبة مشهورة ، ومنها قوله :

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوقَالِ (٢)

فغير : فاعل ليمنع وقد جاء مفتوحًا ، ولا يأتي فيه بحث ابن مالك ؛ لأن قولهم (٣) : « غَيرَانِ وأَغْيَارٌ » ليس بعربي .

ولو كان المضاف غير مبهم لم يبنَ ، وأما قول الجرجاني وموافقيه إن « غُلَامِي » ونحوه مبني فمردود (٤) ، ويلزمهم بناء « غلامك ، وغُلَامه » ولا قائل بذلك .

الباب الثاني : أن يكون المضاف زمانًا مبهمًا ، والمضاف إليه « إذْ » ، نحو ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾ (٥) و ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾ (٦) يقرآن بجر يوم وفتحه .

الثالث : أن يكون زمانًا مبهمًا والمضاف إليه فعل مبني ، بناء أصليًا كان البناء كقوله :

٧٥٩ – عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا وَقُلْتُ أَلـمَّا أَصْحُ وَالشَّيبُ وَازِعُ (٧)

أو بناء عارضًا كقوله :

٧٦٠ – لأَجْتَذِبَنْ منهنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ (٨)

رُوِيَا بالفتح ، وهو أَرْجَحُ من الإعراب عند ابن مالك ، ومرجوح عند (٩) ابن عصفور .

فإن كان المضاف إليه فعلًا معربًا أو جملة اسمية ، فقال البصريون : يجب الإعراب ، والصحيح جواز البناء (١٠) ، ومنه قراءة نافع ﴿ هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ (١١) بفتح يوم وقراءة

---

(١) [هود : ٨٨] . (٢) البيت تقدم الحديث عنه .

(٣) أي لم يرد تثنيتها ولا جمعها .

(٤) لأن غلام ليس من المبهمات ، ولأنه يلزمهم بناء غلامك وغلامه ولم يقل بذلك أحد .

(٥) [هود : ٦٦] وتمامها ﴿ فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا ... ﴾ .

(٦) [المعارج : ١١] ، وانظر في القراءة الكشاف (٢٢٤/٢ ، ٣٨/٤) .

(٧) البيت للنابغة الذبياني من الطويل ، في ديوانه (٤٤) ، وانظر الكتاب (٣٦٩/١) والمقتضب (٥٨/١) والإنصاف (٢٩٢) والبغدادي (١٢٣/٧) والسيوطي (٨٨٣) ، وبنى « حينًا » على الفتحة جوازًا ؛ لأنه مضاف إلى مبنى .

(٨) البيت من الطويل ولا يعرف قائله ، وبنى حينًا على الفتح ؛ لأنه مضاف إلى مبني ، وانظر العيني (٤١٠/٣) والبغدادي (١٢٥/٧) والسيوطي (٨٨٣) والتصريح (٤٢/٢) والهمع (٢١٨/١) والأشموني (٢٥٦/٢) .

(٩) وابن عصفور يرى أن الأولى الإعراب مع أنه مضاف في البيتين إلى مبني .

(١٠) يجوز مع الإعراب البناء بدليل قراءة نافع (يوم) بالبناء على البناء وانظر السبعة (٢٥٠) ، فقرأ نافع وحده (هذا يومَ) نصبًا .

(١١) [المائدة : ١١٩] .

غير أبي عمرو وابن كثير ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ ﴾ [1] بالفتح ، وقال :

٧٦١ – إذَا قُلْت هذَا حِينَ أسْلُو يَهِيجُنِي ... نَسِيمُ الصَّبَا مِن حَيثُ يَطَّلِع الفَجْرُ [2]

وقال آخر :

٧٦٢ – ألمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرَكِ اللَّهُ أنَّنِي ... كرِيمٌ عَلَى حِينَ الكِرَامُ قَلِيلُ [3]

وأنّيَ لَا أخزَى إذَا قِيلَ مُمْلِقٌ ... سَخِيٌّ وَأخزَى أنْ يُقَالَ بَخِيل

رويا بالفتح .

ويحكى أن ابن الأخضر سُئل بحضرة ابن الأبرش عن وجه النصب في قول النابغة :

٧٦٣ – أتَانِي أبَيت اللَّعْنَ أنَّكَ لُمْتَنِي ... وَتِلْكَ الَّتِي تَسْتَكُّ مِنْهَا المَسَامِع

مَقَالَةَ أنْ قَدْ قُلْتَ سَوفَ أنَالُهُ ... وَذَلِكَ مِن تِلْقَاءِ مِثْلِكَ رَائِعُ [4]

فقال :

٧٦٤ – * وَلاَ تَصْحَبِ الأرْدَى فَتَرْدَى مَعَ الرَّدِي *

فقيل له : الجواب ، فقال ابن الأبرش : قد أجاب ، يريد أنه لما أضيف إلى المبني اكتسب منه البناء ، فهو مفتوح لا منصوب ، ومحله الرفع بدلًا من « أنك لمتني » وقد روي بالرفع ، وهذا الجواب عندي غير جيد [5] ، لعدم إبهام المضاف ، ولو صحّ لصح البناء في نحو : « غُلَامك ، وفَرَسه » ونحو هذا مما لا قائل به ، وقد مضى أن ابن مالك منع البناء في « مثل » مع إبهامها لكونها تثنى وتجمع ، فما ظنك بهذا ، وإنما هو منصوب على إسقاط الباء ، أو بإضمار أعني ، أو على المصدرية ، وفي البيت إشكال لو سأل السائل عنه لكان أولى ، وهو إضافة « مَقَالة » إلى « أنْ قَدْ قلت » فإنه في التقدير : مقالة قولك ، ولا يضاف الشيء إلى نفسه ، وجوابه أن الأصل

---

(١) [الانفطار : ١٩] وانظر السبعة (٦٧٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿ يومُ ﴾ بالضمة ، وقرأ الباقون ﴿ يومَ ﴾ بفتح الميم .

(٢) البيت لأبي صخر الهذلي من الطويل ، وبنى حين فيه على الفتح مع إضافته إلى معرب وانظر البغدادي (١٢٥/٧) والسيوطي (٨٨٣) .

(٣) البيتان لمبشر بن الهذيل الفزاري ، وجيء بهما على أن « حينًا » بني على الفتح كالذي قبله والمملق : (الفقير) .

(٤) البيتان للنابغة من الطويل ، في ديوانه (٤٧) وجيء بمقالة مفتوحة فسأل ابن الأخضر : وهو أبو الحسن علي بن عبد الرحمن الأشبيلي التنوخي – وكان مقدمًا في اللغة العربية والأدب (ت : ٥١٤هـ) وكان بحضرته – ابن الأبرش وهو خلف بن يوسف الشنتريسي (٥٣٢هـ) عالم بالنحو والأدب والحديث والفقه مات بغرناطة (٥٣١هـ) فأجابه ، وقال : إذا كنت في قوم فصاحب خيارهم : وهو آخر بيت في معلقة طرفة بن العبد ، وليس فيه شاهد نحوي ، ولكنه إشارة إلى الجواب .

(٥) لأنه يرى الواجب فيه النصب ، ووجهه على ذلك النصب .

مقالَةٌ ، فحذف التنوين للضرورة لا للإضافة ، وأنْ وصلتها بَدَل من مقالة [١] ، أو من « أنك لمتني » أو خبرٌ لمحذوف ، وقد يكون الشاعر إنما قال « مَقَالَةٌ أن » بإثبات التنوين وَنَقْل حركة الهمزة ، فأنشده الناسُ بتحقيقها ، فاضطروا إلى حذف التنوين [٢] ، ويروى « ملامة » وهو مصدر لِلْمُتَتِبي المذكورة ، أو لأخرى محذوفة .

الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرًا

وهي عشرون :

[فعُل بالضم نعم إن كسرت وفتحت شرط لديهما ثبت
وهو إذا الوصف أتى على فعيل مثل قوي وذل في هذا ذليل]

أحدها : كونه على فَعُل بالضم ، كظَرُف وشَرُفَ ؛ لأنه وَقْفٌ على أفعال السجايا وما أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه ، ولهذا يتحوَّلُ المتعدِّي قاصرًا ، إذا حُوِّل وزنُهُ إلى فَعُلَ لغرض المبالغة والتعجب ، نحو ضَرُبَ الرجلُ ، وَفَهُمَ ، بمعنى ما أَضْرَبَه وأفهَمَهُ ، وسُمع « رَحُبَتْكُمُ الطَّاعَة » [٣] و « أن بشرًا طَلُعَ اليَمَن » ولا ثالث لهما ، ووجههما أنهما ضُمِّنا معنى وَسِعَ وبَلَغَ .

والثاني والثالث : كونه على فَعَلَ بالفتح ، أو فَعِلَ بالكسر ، وَوَصْفُهما على فَعِيل ، نحو : ذَلَّ وَقَوِيَ .

[كذا إذا أفعل معناها بذا صار ووزن لأفعلَلَّ قيدا]

والرابع : كونه على أَفْعَلَ بمعنى صار ذا كذا ، نحو : « أَغَدَّ البعيرُ ، وأَحْصَدَ الزرع » أي صارا [٤] ذَوَي غُدَّة وحَصاد .

والخامس : كونه على افعَلَلَّ ، كاقْشَعَرَّ واشْمَأَزَّ .

[واستَفْعل انفَعَلَ وافعنْلَا قل وافعنْلَلَ افوعلَّ فلتبتهل]

والسادس : كونه على افْوَعَلَّ ، كاكْوَهَدَّ الفرخُ إذا ارتعد .

السابع : كونه على افْعَنْلَلَ بأصالة اللامين ، كاحْرَنْجَمَ بمعنى اجتمع .

الثامن : كونه على افْعَنْلَلَ بزيادة إحدى اللامين ، كاقْعَنْسَس الجملُ إذا أبى أن ينقاد .

(١) فهي في محل نصب على أن مقالة نصب بنزع الخافض أو مفعول لأعني ، أو على أنه مصدر ، أو بدل من مقالة .
(٢) لأن الشاعر لما خالف القواعد النحوية في كلامه احتاج إلى هذا التخريج فلا عجب في ذلك .
(٣) سمع رحبتكم الطاعة من نصر بن سيار ، أي وسعتكم فلا تخرجوا منها ، والثاني سمع من علي بن أبي طالب ﷺ .
(٤) في نسخة من المخطوطين إذا صار .

التاسع : كونه على افْعَنْلى ، كاحرَنْبى الديكُ إذا انتفش ، وشذ قوله :

٧٦٥ – قَدْ جَعَلَ النُّعَاس يَغْرَنْدِينِي أطْرُدُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِينِي [1]

ولا ثالث لهما ، ويغرنديني – بالغين المعجمة – يَعْلُوني ويغلبني ، وبمعناه يَسْرَنْدِينِي .

العاشر : كونه على استفعل وهو دال على التحوُّل ، كاسْتَحْجَرَ الطينُ ، وقولهم :

٧٦٦ – * إن البِغَاثَ بأرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ [2] *

الحادي عشر : كونه على وزن انْفَعَلَ ، نحو : انْطَلَقَ وانْكَسَرَ .

[كذا المطاوع لواحد وما أتى على وزن الرباعي فاعلما]

الثاني عشر : كونه مُطَاوِعًا لمتَعَدٍّ إلى واحد ، نحو : كَسرْتُهُ فانْكَسَرَ ، وَأزْعَجْتُهُ فانْزَعَجَ .

فإن قلت : قد مضى عَدُّ انْفَعَل ؟

قلت : نعم لكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية ، وأيضًا فالمطاوعُ لا يلزم وَزْنَ انفعل ، تقول : ضاعفت الحسنات فتضاعَفَتْ ، وعلمته فتعلَّم ، وثَلَمته فتثلم ، وأصله أن المطاوِع ينقص عن المطاوَع درجةً كألْبَسْتُهُ الثوبَ فَلَبِسَه ، وأقمته فقام ، وزعم ابن بري أن الفعل ومطاوعه قد يَتفقان في التعدِّي لاثنين نحو : اسْتَخْبَرْتُهُ الخَبَرَ فأخْبَرَنِي الخَبَر ، واستفهمته الحديثَ فأَفْهَمَنِي الحديثَ ، واسْتَعْطَيْتُه دِرْهمًا فأعطاني درهمًا ، وفي التعدي لواحد نحو : اسْتَفْتَيْتُهُ فَأَفْتَانِي ، واسْتَنْصَحْتُهُ فَنَصَحَنِي ، والصواب ما قدمته لك ، وهو قولُ النحويين ، وما ذكره ليس من باب المطاوعة ، بل من باب الطلب والإجابة [3] ، وإنما حقيقة المطاوعة أن يدل أحَدُ الفعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير .

[قد زيد فيه وكذا إن ضمنا فعلًا كذا القصور فيما استحسنا]

الثالث عشر : أن يكون رباعيًّا مَزيدًا فيه ، نحو تَدَحْرَجَ ، واحْرَنْجَمَ ، واقْشَعَرَّ ، واطْمَأنَّ .

الرابع عشر : أن يُضَمَّن معنى فِعْلٍ قاصر ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ [4] ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ [5] ﴿ أَذَاعُواْ بِهِۦ ﴾ [6] ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ ﴾ [7]

---

(١) البيت من الرجز ، ولا يعرف قائله ، وجيء به على أنه شذ تعدي أفعنلى ، مثل : اغرندى واسرندى أي غلب عليَّ النوم ، وانظر البغدادي (٧/١٣١) والخصائص (٢/٢٥٨) والأشموني (٢/٨٨) والتصريح (١/٣١١) والمنصف (١/٨٦ ، ٣/١١) .

(٢) هذا مثل نصيحة للرجل الضعيف ثم يقوى ، والبغاث : ضعاف الطير ، والنسر أقوى ، قال البغدادي : ولم أقف على تتمة له ، ولا قائله . انظر البغدادي (٧/١٣٢) ومجمع الأمثال (١/١٠) .

(٣) في نسخة الإباحة بدل الإجابة . (٤) [الكهف : ٢٨] .

(٥) [النور : ٦٣] . (٦) [النساء : ٨٣] . (٧) [الأحقاف : ١٥] .

﴿لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى ٱلْمَلَإِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ (١) وقولهم : « سَمِعَ اللَّه لِمَنْ حَمده » ، (٢) وقوله :

٧٦٧ - * يَجْرَحْ في عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي (٣) *

فإنها ضُمِّنت معنى ولا تَنْبُ ويَخْرُجون ، وتحدثوا ، وبارِكْ ، ولا يُصْغُون ، واستجاب ، ويَعِثْ أو يفسد .

[ثم التي إلى السجايا نسبت عن الجميع ستة كما ثبت
وقد حكى الأصل هنا ما قد ورد فاشدد يديك ولتطب نفسا تفد]

والستة الباقية : أن يدل على سَجِية : كلؤُمَ ، وجَبن ، وشَجُعَ ، أو على عَرَض : كَفرِح وبَطِرَ وأَشِرَ وَحَزِنَ وَكَسِلَ ، أو على نظافة : كطَهُر وَوَضُؤَ ، أو دنَس : كَنَجِسَ ورَجس وأَجْنَبَ ، أو على لون : كاحْمَرَّ ، واخْضَرَّ ، وأَدِمَ ، واحمَارَّ ، واسْوَادَّ ، أو حِلْية : كدَعِجَ وكَحِلَ وَشَنِبَ وَسَمِنَ وَهَزِلَ .

تنبيه : في فصيح ثعلب (٤) في باب المشدَّد : فُلاَنٌ يَتَعَهَّدُ ضَيعَته ، قال ابن دُرُسْتَوَيهِ : ولا يجوز عنده متعاهد ؛ لأنه لا يكون عند أصحابه إلا من اثنين ، ولا يكون مُتَعَدِّيًا ، ويرده قولهُ :

* تَجَاوَزْتُ أحرَاسًا إِلَيهَا وَمعْشَرًا (٥) *

وأجاز الخليلُ يتعاهد ، وهو قليل ، وسأل الحكم بن قنْبَر أبا زيد عنها فمنعها ، وسأل يونُسَ فأجازها ، فجمع بينهما ، وكان عنده ستة من فصحاء العرب ، فسُئِلُوا عنها فامتنعوا من يتعاهد ، فقال يونس : يا أبا زيد كم مِنْ علم استفدناه كنت أنْتَ سَبَبَه (٦) ، ونقل ابن عصفور عن ابن السِّيد أنه قال في قول أبي ذؤيب :

بَينَا تَعَانُقِهِ الكُمَاة وَرَوغِهِ يَومًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ (٧)

أن من رواه بجر التعانق مُخْطِئ ؛ لأن تفاعل لا يتعدى ، ثم رد عليه بأنه إن كان قبل دخول التاء متعديًا إلى اثنين ؛ فإنه يبقى بعد دخولها متعديًا إلى واحد ، نحو : عَاطَيته الدراهم ، وتَعَاطَينا الدراهم ، وإن كان متعديًا إلى واحد ؛ فإنه يصير قاصرًا ، نحو : تَضَارَبَ زَيدٌ وعَمْرٌو ، إلا قليلًا

---

(١) [الصافات : ٨] .

(٢) انظر صحيح مسلم : كتاب الصلاة ، باب رفع اليدين فيها .

(٣) هذا عجز بيت من الطويل لذي الرمة في ديوانه (٤٩٠) ، وانظر البغدادي (١٣٢/٧) والخزانة (٢٨٤/١ ، ٢٩٠/٤) وابن يعيش (٣٩/٢) والمحل : شدة الجرب ، وضمن يجرح معنى ولا تنب أو يعقر .

(٤) كتاب ألفه ثعلب جمع فيه فصيح العرب مما يجري في كلام الناس .

(٥) تقدم الحديث عنه .

(٦) والحكم بن محمد بن قنبر شاعر بصري ، انظر أخبار النحويين البصريين (٤٢) .

(٧) تقدم الحديث عنه .

نحو : جاوَزْتُ زَيدًا وتجاوزته ، وعانقته وتعانقته ، اهـ . وإنما ذكر ابن السيد أن تعانق لا يتعدى ، ولم يذكر أن تفاعل لا يكون متعديًا ، وأيضًا فلم يخصّ الرد برواية الجر ، ولا معنى لذلك .

الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر

وهي سبعة :

[وعدّه بالهمز والمفاعله أعني بهذا ألف قد نقله
كذا إذا دل على المبالغه أو صوغه استفعل فيما حرره]

أحدها : همزة أفعَلَ [1] : نحو : ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ ﴾ [2] و ﴿ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ ﴾ [3] ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ۝ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾ [4] وقد ينقل المتعدِّي إلى واحد بالهمزة إلى التعدي إلى اثنين نحو : « أَلْبَسْتُ زيدًا ثَوبًا ، وأَعْطَيتُهُ دينارًا » ولم ينقل متعد إلى اثنين بالهمزة إلى التعدي إلى ثلاثة إلا في « رأى ، وعلم » وقاسه الأخفشُ [5] في أخواتهما الثلاثة القلبية نحو : ظن ، وحسب وزعم ، وقيل : النقل بالهمزة كله سماعي ، وقيل : قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد ، والحقُّ أنه قياسي في القاصر ، سماعي في غيره ، وهو ظاهر مذهب سيبويه .

الثاني : ألف المفاعلة ، تقول في جَلَسَ زيد ومشى وسار : « جالَسْتُ زَيدًا ، وَمَاشَيْتُهُ ، وسَايَرْتُهُ » .

الثالث : صَوغه على فَعَلْتُ بالفتح أفعلُ بالضم لإفادة الغَلَبة ، تقول : « كَرَمْت زَيدًا » بالفتح – أي غلبته في الكرم .

الرابع : صَوغه على استفعل للطلب أو النسبة إلى الشيء ، « كاسْتَخْرَجْتُ المالَ ، واستحسنْتُ زيدًا ، واستقبحت الظلم » وقد ينقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين ، نحو : « اسْتَكْتَبْتُهُ الكِتَابَ ، واسْتَغْفَرْتُ اللّه الذنْبَ » ، وإنما جاز « استغفرت اللّه من الذنب » لتضمنه معنى اسْتَتَبْتُ ، ولو استعمل على أصله لم يجز فيه [6] ذلك ، وهذا قولُ ابن الطراوة وابن عصفور ، وأما قول أكثرهم إن استغفر من باب اختار فمردود [7] .

---

(١) وهي همزة النقل .
(٢) [الأحقاف : ٢٠] .
(٣) [غافر : ١١] .
(٤) [نوح : ١٧، ١٨] .
(٥) أي قاس التعدي بالهمزة في ظن ، وحسب ، زعم .
(٦) أي التعدي ، وإنما يبقى قاصرًا لازمًا .
(٧) لأن صيغة استفعل الناقلة للمتعدي لواحد إلى اثنين وجدت ؛ فلا وجه لجعله من باب اختار ، واستغفر من باب التضمين .

[أو ضعفت عين له أو ردًّا أسئلة كثيرة فقيدا]

الخامس : تضعيف العين ، تقول في فَرِحَ زيد : « **فَرَّحْتُهُ** » ومنه ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ (١) ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ ﴾ (٢) وزعم أبو علي أن التضعيف في هذا للمبالغة لا للتعدية لقولهم : « سِرْتُ زَيدًا » وقوله :

٧٦٨ - * فأوَّلُ رَاضٍ سُنَّةً مَنْ يَسِيرُهَا (٣) *

وفيه نظر (٤) ؛ لأن « سِرْتهُ » قليل ، وسَيَّرته كثير ، بل قيل : إنه لا يجوز « سرته » وإنه في البيت على إسقاط الباء توسعًا ، وقد اجتمعت التعدية بالباء والتضعيف في قوله تعالى : ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ﴾ (٥) وزعم الزمخشري أن بين التعديتين (٦) فرقًا ، فقال : لما نُزِّل القرآنُ منجمًا والكتابان جملة واحدة جيء بنَزَّل في الأول وأنزل في الثاني ، وإنما قال هو في خطبة الكشاف « الحمد للَّه الذي أنزَلَ القرآن كلامًا مؤلفًا منظمًا ، ونَزَّله بحسب المصالح منجمًا » لأنه أراد بالأول إنزاله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا ، وهو الإنزال المذكور في ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ (٧) وفي قوله تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ ﴾ (٨) وأما قول القفال : إن المعنى الذي أنزل في وجوب صومه أو الذي أنزل في شأنه فتكلُّفٌ لا داعي إليه (٩) ، وبالثاني تنزيلُهُ من السماء الدنيا إلى رسول اللَّه ﷺ نجومًا في ثلاث وعشرين سنة .

ويشكل على الزمخشري قولُهُ تعالى : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ﴾ (١٠) فقرن نزل بجملة واحدة ، وقوله تعالى : ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا ﴾ (١١) وذلك إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا ﴾ (١٢) الآية ، وهي آية واحدة .

---

(١) [الشمس : ٩] . (٢) [يونس : ٢٢] .

(٣) البيت من الطويل لخالد بن زهير ، في ديوان الهذليين (١٥٦/١) وجيء به على أن سار متعد بنفسه ، فالتضعيف في « سيرته » ليس للتعدية ، وانظر : الخصائص (٢١٢/٢) والبغدادي (١٣٤/٧) .

(٤) لأنه للتعدية لا للمبالغة ، وإن جاءت في المعنى فمن التضعيف ، فالأصل : أنه متعد .

(٥) [آل عمران : ٣، ٤] يقول ابن هشام : التعدية بالباء كما في المخطوطة ، وهذا سهو منه وصحتها التعدية بالهمزة والتضعيف .

(٦) أي التعدية بالهمزة والتعدية بالتضعيف فرقًا في المعنى وذكر ذلك . في خطبة الكشاف (٢/١) .

(٧) [القدر : ١] . (٨) [البقرة : ١٨٥] .

(٩) هو عالم لغوي فقيه محدث معتزلي . (ت : ٣٦٥هـ) وهو محمد بن علي بن إسماعيل .

(١٠) [الفرقان : ٣٢] حيث قرن ﴿ نُزِّلَ ﴾ المضعف ؛ فقوله جملة واحدة فكيف تفيد التدرج في النزول .

(١١) [النساء : ١٤٠] . (١٢) [الأنعام : ٦٨] .

والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثلنا ، وفي المتعدي لواحد نحو : « عَلَّمْتُهُ الحِسَابَ ، وَفَهَّمْتُه المسألة » ولم يسمع في المتعدي لاثنين ، وزعم الحريري (١) أنه يجوز في علم المتعدية لاثنين أن ينقل بالتضعيف إلى ثلاثة ، ولا يشهد له سماع ولا قياس ، وظاهِر قول سيبويه أنه سماعي مطلقًا ، وقيل : قياسي (٢) في القاصر والمتعدي إلى واحد .

[وإن يصغ فعل تعديه أتى ... لواحد كما ذكرنا مثبتا
ينقله قطعًا إلى اثنين وما ... أتى تعديه بمن من ذا نمى
له التضمن وأصلًا قد عمل ... بغيرها وحظل جر من نقل]

السادس : التضمين ؛ فلذلك عدي رَحُبَ وَطَلُعَ إلى مفعول ، لَـمَّا تضمنا معنى وَسِع وَبَلَغَ ، وقالوا : فَرِقْتُ زيدًا ، و ﴿ سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ (٣) لتضمنها معنى خاف وامتهن أو أهلك .

ويختص التضمين عن غيره من المعدِّيات بأنه قد يَنْقُلُ الفعل إلى أكثر من درجة ، ولذلك عدى أَلَوتُ بقصر الهمزة بمعنى قَصرت إلى مفعولين بعد ما كان قاصرًا ، وذلك في قولهم : « لا آلوكَ نُصْحًا ، ولا آلُوكَ جَهْدًا » لما ضمن معنى لا أمنعُكَ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ﴾ (٤) وعدى أخبَرَ وخَبَّرَ وحَدَّث وأنبأ ونَبَّأ إلى ثلاثة ، لما ضمنت معنى أعلم وأرى بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها وإلى آخر بالجار ، نحو : ﴿ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ﴾ (٥) ﴿ نَبِّـُٔونِى بِعِلْمٍ ﴾ (٦) .

السابع : إسقاط الجار توسعًا ، نحو : ﴿ وَلَـٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ (٧) أي على سر ، أي نكاح ، ﴿ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ۖ ﴾ (٨) أي عن أمره ﴿ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ۚ ﴾ (٩) أي عليه ، وقول الزجاج إنه ظرف ردَّه الفارسيُّ بأنه مختص بالمكان الذي يرصد فيه (١٠) فليس مبهمًا ، وقوله :

* كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ (١١) *

(١) انظر درة الغواص (٢١٦) .
(٢) هذا مفهوم من كلام سيبويه ، وليس فيه تصريح بالمراد الوقوف عليه .
(٣) [البقرة : ١٣] .
(٤) [آل عمران : ١١٨] .
(٥) [البقرة : ٣٣] .
(٦) [الأنعام : ١٤٣] .
(٧) [البقرة : ٢٣٥] .
(٨) [الأعراف : ١٥٠] .
(٩) [التوبة : ٥] .
(١٠) وهذا مختص والظرف مبهم ، فلا يدخل مع الظرف لأجل ذلك .
(١١) تقدم الحديث عنه وسيتكرر بعد ذلك .

أي في الطريق ، وقول ابن الطراوة أنه ظرف مردود أيضًا بأنه غير مبهم ، وقوله : أنه اسم لكل ما يَقْبَل الاستطراق ؛ فهو مُبهمٌ لصلاحيته لكل موضع منَازَع فيه ، بل هو اسم لما هو مستطرق .

ولا يحذف الجار قياسًا إلا مع أنَّ وأن ، وأهمل النحويون هنا ذكر كَي مع تجويزهم في نحو : « جِئْتُ كَي تُكْرِمَني » أن تكون كي مصدرية واللام مقدرة ، والمعْنَى : لكي تكرمني ، وأجازوا أيضًا كونها تعليلية وأن مضمرة بعدها ، ولا يحذف مع كي إلا لام العلة ؛ لأنها لا يدخل عليها جار غيرها ، بخلاف أختيها ، قال اللَّه تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّـٰتٍ ﴾ [1] ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [2] أي بأن لهم ، وبأنه ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ [3] أي في أن ، أو عن أن على خلاف في ذلك بين المفسرين ، ومما يحتملهما قوله :

٧٦٩ – ويَرْغَبُ أن يَبْنِي المَعَالِيَ خَالِدٌ ويَرْغَبُ أنْ يرضى صنيعَ الألائِم [4]

أنشدُهُ ابن السِّيد ، فإن قدر « في » أولًا و « عن » ثانيًا فَمَدْحٌ ، وإن عكس [5] فذم ، ولا يجوز أن يقدَّرَ فيهما معًا في أو عن ، للتناقض [6] . ومحل أنَّ وأنْ وصلتهما بعد حذف الجار نصبٌ عند الخليل وأكثر النحويين حملًا على الغالب ؛ فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه [7] ، وجَوَّزَ سيبويه أن يكون المحلُّ جرًّا ، فقال بعد ما حكى قولَ الخليل : ولو قال إنسان إنه جر لكان قولًا قويًّا ، وله نظائر نحو قولهم : « لَاهِ أَبُوك » [8] وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جر وأن سيبويه يرى أنه نصب ؛ فسهو [9] .

ومما يشهد لمدعي الجر قولُهُ تعالى : ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَـٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴾ [10] و ﴿ إِنَّ هَـٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [11] أصلهما لا تدعوا مع اللَّه أحدًا ؛ لأن

---

(١) [البقرة : ٢٥] . (٢) [آل عمران : ١٨] .

(٣) [النساء : ٢٧] .

(٤) البيت من الطويل ولا يعرف قائله ، وجيء به على أنه سكَّن يبني المنصوب بأن للضرورة ، وحسنها مشاكلة ، وانظر البغدادي (١٣٦/٧) والألائم : الألأم : جمع لئيم فهي جمع الجمع ، والاحتمال في التقدير في هذا البيت وارد كالآية .

(٥) إن قدر في البيت في أولًا ، وعن ثانيًا فهو مدح له أي يرغب في أن يبني المعالي ويرغب عن صنيع الألائم ، وإن قدر عن أولًا ، وفي ثانيًا فذم .

(٦) لأن كلًّا منهما مضاد للآخر فلا يقدران معًا .

(٧) ومحل ما سبق نصب ؛ لأن هذا هو الغالب أنه منصوب على نزع الخافض وهذا رأي الخليل .

(٨) أما سيبويه ، فهو يجوز مع النصب الجر ، ونظر لذلك بقول العرب « لاهِ أبوك » والأصل للَّه در أبيك ، فقد حذف الجار أي اللام وأبقى الاسم مجرورًا على حاله ، وحذف معه المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

(٩) بل المنقول عكس هذا الكلام كما وضح ابن هشام . (١٠) [الجن : ١٨] .

(١١) الواو هنا في الآية زائدة فتكون « إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون » وإنَّ بكسر الهمزة ، الأنبياء =

المساجد لله ، وفاعبدون لأن هذه .

ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان أنَّ وصلتها ، لا تقول : « أنك فاضل عرفت » وقوله :

٧٧٠ – وَمَازُرْتُ لَيلَى أن تَكُونَ حَبِيبَةً إليَّ ولا دَينٍ بِهَا أنا طَالِبُهْ [1]

رَوَوهُ بخفض « دين » عطفًا على محل « أن تكون » ، إذ أصله : لأن تكون ، وقد يجاب بأنه عطفٌ على توهُّم دخول اللام ، وقد يعترض بأنَّ الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم [2] ، ويجاب بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات .

وهنا مُعَدٌّ ثامن ذكره الكوفيون ، وهو تحويل حركة العين ، يقال : كَسِيَ زيد ، بوزن فرح ، فيكون قاصرًا ، قال :

٧٧١ – وَأن يَعْرَينَ إنْ كَسِيَ الجَوَارِي فَتَنْبُو العَيْنُ عَنْ كَرَمٍ عِجَافِ [3]

فإذا فتحتَ السين صار بمعنى سَتَرَ وَغَطَّى ، وتعدَّى إلى واحد ، كقوله :

٧٧٢ – وَأركَبُ في الرَّوعِ خَيفَانَةً كَسَا وَجْهَهَا سَعَفٌ مُنْتَشِرْ [4]

أو بمعنى : أعطى كسوة وهو الغالب ، فيتعدى إلى اثنين ، نحو : كَسَوتُ زَيدًا جُبَّةً ، قالوا : وكذلك شَتِرَتْ عَينُهُ بكسر التاءِ قاصر بمعنى انقلب جفنها ، وَشَتَرَ اللّه عَينَه بفتحها مُتَعَد بمعنى ، قَلَبها ، وهذا عندنا من باب المطاوعة ، يقال : شَتَرَه فَشَتِر ، كما يقال : ثَرَمَهُ فَثَرِم ، وثَلَمَه فثَلِمَ ، ومنه : كَسَوته الثوب فكَسِيَه ، ومنه البيت ، ولكن حذف فيه المفعول .

* * *

= (٩٢) ، أما [المؤمنون : ٥٢] فهي ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱتَّقُونِ ﴾ ويكون صحف في زيادة الواو وفتح همزة أن ويصح بها الاستشهاد .

(١) البيت للفرزدق (٩٣/١) وانظر الإنصاف (٣٩٥/١) والبغدادي (١٣٦/٧) وقال سيبويه : كأنه قال : لأن (٤١٨/١) .

(٢) لأن لا تبنى الحقائق عليه .

(٣) البيت لأبي خالد القفائي من الوافر ، وكسي فيه فعل لازم أي صرن ذوات كسوة ، وانظر البغدادي (١٣٨/٧) والسيوطي (٨٨٦) والكامل (٨٩٤) . وكسي بفتح الكاف وكسر السين .

(٤) البيت لامرئ القيس في ديوانه (١٦٣) من الطويل ، وجاء بكسي بمعنى ستر وغطى وتعدى إلى واحد ، وانظر البغدادي (١٤٠/٧) والسيوطي (١٨٨) والخيفانة : الطويلة القوائم ، وشبه فرسه بالجرادة ، والسعف ناصيتها وهذا عيب في الفرس .



الباب الخامس
من الكتاب
في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها [1] [٧٧٣ - ٧٩١]

وهي عشرة :

[وارع الذي يطلبه معنى الكلام ... لتجري الحكم على ما قد يرام
أن كثيرًا غلطوا فيما نسب ... فزلت الأقدام لما لم تصب
فواجب علم الذي سأذكر ... على الذي يعرب ما قد سطروا
مفردًا أو مركبًا وقد ذكر ... منعا لإعراب فواتح السور
من أجل ذا قد غلط اللذ اعربا ... بيت المفصل بشيء اغربا]

الجهة الأولى : أن يراعي ما يقتضيه ظاهرُ الصناعة ولا يراعي المعنى ، وكثيرًا ما تزل الأقدام بسبب ذلك [2] .

وأولُ واجبٍ على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه ، مفردًا أو مركبًا ؛ ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر اللّٰه تعالى بعِلْمه .

ولقد حكي لي أن بعض مشايخ الإقراءِ أعرب لتلميذٍ له بيتَ المُفَصَّلَ [3] .

٧٧٣ - لا يبْعِدِ اللّٰه التلبُّبَ والـ ... ـغارات إذ قال الخميس نَعَمْ [4]

فقال : نعم حرف جواب ، ثم طلبا محل الشاهد في البيت ، فلم يجداه ، فظهر لي حينئذٍ حسنُ لغة كنانة في نَعَمْ الجوابية ، وهي نَعِم بكسر العين ، وإنما نعم هنا واحد الأنعام ، وهو خبر لمحذوف ، أي هذه نَعَمَ ، وهو محل الشاهد .

---

(١) هذه الأمور التي توجب الاعتراض على المعرب بسببها ، وهي عشرة .

(٢) وذلك أنه يراعي ظاهر الصناعة النحوية ، ولا ينظر إلى المعنى ، ومن هنا يأتي الفساد ؛ لأن الأعراب فرع المعنى فلابد أن يراعي المعنى ، ويراعي الصناعة حتى تتحقق الفائدة .

(٣) وهم الأشياخ الذين يقولون قراءة الناس ، وبيت المفصل في جواز حذف المبتدأ وإبقاء خبره ، فأعربه هذا الشيخ ، وقال : نعم ، حرف جواب ، فبقي المبتدأ بلا خبر ، وضاع محل الاستشهاد .

(٤) البيت للمرقش الأكبر ، وهو عمرو بن سعد بن مالك ، وهو جاهلي ، وجيء به على أن مراعاة ظاهر صناعة النحو دون مراعاة المعنى مفسد للإعراب مذل للأقدام ، مثل : اعتبار الشيخ المقرئ نعم حرف جواب ، وبقي المبتدأ وهو الخميس بلا خبر ، والتلبب : لبس السلاح كله ، الخميس : الجيش ، النعم : الإبل . أي إذا قال الجيش : هذا نعم ، فأغيروا عليها ، والغارة هي على أموال الناس ، وانظر البغدادي (١٤٢/٧) والسيوطي (٨٨٩) وابن يعيش (٩٤/١) وشرح المفضليات (٤٩٣) ، وهذا دليل على أن المقرئ لو عرف المعنى ما غلط .

[والأصل قال وقع اجتماع من غير قصد فارع ما يذاع
بعالم غضنفر رباني أعني بذا البحر أبا حيان
فوقع السؤال منه لي على بيت زهير فأجبت عجلا
لا يقع الجواب إلا إن وقع منك لمعنى اللفظ فافهم تتبع
فبين المسئول عنه فأجيب بالحق والأمر بذا غير معيب
لكن ما قرره الأصل هنا عندي بعيد نهجه قد وهنا]

وسألني أبو حيَّان – وقد عَرَض اجتماعُنا – عَلَامَ عُطف « بحقلَّدِ » من قول زهير :

٧٧٤ – تَقِيٌّ نَقِيٌّ لَمْ يُكَثِّرْ غَنِيمَةً بِنَهْكَةِ ذِي قُرْبى وَلَابِحَقَلَّدِ [١]

فقلت : حتى أعرف ما الحقَلَّد ، فنظرناه فإذا هو السيئ الخلق ، فقلت : هو معطوف على شيء متوهم ؛ إذ المعنى ليست بمكثر غنيمة ، فاستعظم ذلك [٢] .

[والبعض عن كلالة قد سئلا بمثل ذا أجاب هكذا جلا
وبعده أجاب بالتمييز ووجهه أبدى لذي التمييز
فأصله يرثه فحذفا فاعله والفعل ينبي فاعرفا
فارتفع الضمير ثم جئ بها لتمييز كذا قد رئ
والأصل قال ذا السؤال حسنًا وما به أجاب عنه خشنا
فإن تمييزًا بفاعل وقد حذف ذا الفعل لديهم ما ورد
فما أتى ضُرِب قل أخوكا رجلًا أو زيدًا وما يأتيكا
تعني بما بعيد فعل نائبًا ما بعده التمييز فيما أعربا
إن قلت في يسبح الذي ورد حذف لفاعل وذكر معتمد
ذكر وحذف متنافيان وما هما يا صاحبي سيّان
بحذفه بجملة وذكره بجملة أخرى أجيب انتبه]

وقال الشلوبين : حكي لي أن نحويًّا من كبار طلبة الْجُزُولي سُئل عن إعراب ﴿ كَلَٰلَةً ﴾

(١) البيت لزهير من الطويل ، في ديوانه (٢٣٤) وجيء به على أن مراعاة المعنى قبل النظر النحوي ، فقد ردَّ على أبي حيان بالسؤال عن معنى الحقلد فلما عرف أنه سيء الخلق ، قال : هو معطوف على شيء متوهم .

(٢) فهو من عطف التوهم : والمراد به أن تتوهم أن المعطوف عليه على حاله يصح اتصاله بها دون تأويل في الكلام كما هنا : أما العطف على المعنى ؛ فهو تأويل الكلام المعطوف على بعضه بكلام آخر يصح معه العطف . كتأويل لن ترى ، بلست براء ، ولم يكثر ، بليس بكثر ، وانظر البغدادي (١٤٦/٧) .

من قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ ﴾ [1] فقال : أخبروني ما الكلالة ، فقالوا له : الورثة إذا لم يكن فيهم أبٌ فما علا ولا ابنٌ فما سفل ، فقال : فهي إذًا تمييز ، وتوجيه قوله أن يكون الأصل : وإن كان رجل يرثه كلالة ، ثم حذف الفاعل وبني الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر ، ثم جيء بكلالة تمييزًا ، ولقد أصاب هذا النحويُّ في سؤاله ، وأخطأ في جوابه [2]، فإن التمييز بالفاعل بعد حَذْفِهِ نَقْضٌ للغرض الذي حذف لأجله ، وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طيِّ ذكر الفاعل فيها ، ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل : ضُرِبَ أخوك رجلًا ، وأما قراءة مَنْ قرأ ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝ رِجَالٌ ﴾ [3] بفتح الباء – فالذي سَوَّغَ فيها أن يذكر الفاعل بعد ما حذف أنه إنما ذكر في جملة أخرى غير التي حذف فيها .

[ومثل ما أعرب هذا المعرب	إعراب بيت قد أتي يستغرب
إن قلت ما بها وفي إعرابها	قلت يقدر مضاف فعها
بكونها حالًا وكان ناقصه	أو هي تامة وذا الفعل صفه
أو الكلالة لديهم خبر	والفعل قبل صفة قد قرروا
وإن تفسرها بمَيتٍ فهيَ في	ذاك كذا ولا مضاف فاقتفي
أو القرابة فمفعول له	وذاك ظاهر كما حرره
والبيت خرِّج على القلب كما	يعرفُ ذا في مهيع لهم سما]

وكإعراب هذا المعربِ كلالة تمييزًا قولُ بعضهم في هذا البيت :

٧٧٥ – يَبْسُطُ لِلأَضْيافِ وَجْهًا رحْبَا   بَسْطَ ذِرَاعيهِ لِعَظْم كَلْبَا [4]

إن الأصل كما بَسَطَ كلبٌ ذراعيه ، ثم جيء بالمصدر وأُسْنِدَ للمفعول فرفع ، ثم أضيف إليه ، ثم جيء بالفاعل تمييزًا .

والصوابُ في الآية أنَّ ﴿ كَلَٰلَةً ﴾ بتقدير مضاف [5] ، أي ذا كلالة ، وهو إمَّا حال من

(١) [النساء: ١٢] .   (٢) حيث أجاب بأنه تمييز .

(٣) [النور: ٣٦، ٣٧] وانظر السبعة (٤٥٦) حيث قال ابن مجاهد : وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية بكسر : يُسبَّحُ بفتح الباء .

(٤) البيت من الرجز نسبه الأزهري للقعقاع اليشكري الجاهلي ، على أن الأصل : كما بسط كلب ذراعه ، وأعرب ابن الحاجب كلبًا : تمييزًا . وانظر البغدادي (١٥١/٧) والتهذيب (٢٥٦/٤ ، ٢٩٢/٨) برواية :

يصفح للقِنة وجهًا جأبا   صفح ذراعية لعظم كلبا

والسيوطي (٨٩٠) .

(٥) صحة الإعراب أن يقدر المعرب مضافًا أي صاحب كلالة حتى يلتئم المعنى .

ضمير ﴿ يُورَثُ ﴾ فكان ناقصة ، ويورث خبر ، أو تامة فيورث صفة ، وإما خبر فيورث صفة ، ومن فَسَّر الكلالة بالميت الذي لم يترك ولدًا ولا والدًا فهي أيضًا حال أو خبر ، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف ، ومن فسرها بالقَرَابة فهي مفعول لأجله .

أما البيت فتخريجهُ على القلب [1] ، وأصله : كما بَسَطَ ذِرَاعاه كَلْبًا ، ثم جيء بالمصدر ، وأضيف للفاعل المقلوب عن المفعول ، وانتصب كلبًا على المفعول المقلوب عن الفاعل .

[والأصل قال إنني سأذكر — أمثلة لها علوم تكثر
مهما بنيتها على ظاهرها — قطعًا أتاك النقص فادر مالها
إن لم ترد البال يا ذا مرتين — لفهم معناها حجبت دون مين
من ذاك أن تفعل معطوفا على — أن نترك اللذ جا بظاهر جلا]

وها أنا مُورِدٌ بعون الله أمثلة متى بُني فيها على ظاهر اللفظ ، ولم ينظر في مُوجَب المعنى حصل الفساد ، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهْمٌ [2] بهذا السبب ، وسترى ذلك مبينًا .

فأحدها : قوله تعالى : ﴿ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَـٰٓؤُا۟ ﴾ [3] فإنه يتبادر إلى الذهن عطف ﴿ أَن نَّفْعَلَ ﴾ على ﴿ أَن نَّتْرُكَ ﴾ ، وذلك باطل ؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون ، وإنما هو عطف على ما فهو مَعْمُول للتَّرْك [4] ، والمعنى : أن نترك أن نفعل ، نعم مَنْ قرأ تفعل وتشاء - بالتاء وبالنون - فالعطف على ﴿ أَن نَّتْرُكَ ﴾ ومُوجِب الوهم المذكور أن المعرب يرى أنْ والفعلَ مرتبين ، وبينهما حرف العطف .

[وبيت شاعر وقول اللّه — لا تسأموا بالواو قبل الناهي]

ونظيرُ هذا سواء أن يتوهم في قوله :

لَنْ مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا — أَدَعَ القِتَالَ وَأَشْهَدَ الهَيجَاءَ [5]

أن الفعلين متعاطفان ، حين يَرَى فعلين مضارعين منصوبين ، وقد بينت في فصل لَمَّا أن ذلك خطأ [6] ، وأنَّ « أدع » منصوب بلَن ، وأشهد معطوف على القتال .

---

(١) أي صفح كلب ذراعه لعظيم ، فقلب وأعرب بهذا .
(٢) خطأ وفساد لعدم مراعاة المعنى . (٣) [هود : ٨٧] .
(٤) أي ما مفعول به لنترك قبلها ، والذي قرأ بالتاء ابن أبي عبلة فهما أي ما كان يأمرهم به من ترك التطفيف والبخس ، فهو معطوف على أن نترك ، والمعنى متسق بالعطف ، انظر الكشاف (٢/ ٢٣٠) .
(٥) تقدم الحديث عنه وسيتكرر .
(٦) لأنه إذا كان الفعلان متعاطفين كان كل من الفعلين منفيًا بلن فيكون المعنى لا أدع القتال وأحضر الهيجاء . وهذا تناقض .

الثاني : قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِى ﴾ (١) فإن المتبادر تعلُّقُ من بخفت ، وهو فاسد في المعنى ، والصوابُ تعلقه بالمَوَالي ، لما فيه من معنى الولاية ، أي خفت ولايَتَهم من بعدي وسُوءَ خِلَافتهم ، أو بمحذوف هو حال من الموالي أو مضافٍ إليهم ، أي كائِنِينَ من ورائي ، أو فِعْلَ الموالي من ورائي ، وأما مَنْ قرأ (٢) (خَفَّتْ) بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء فمن متعلقة بالفعل المذكور .

الثالث : قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ ﴾ (٣) فإن المتبادر تعلُّقُ إلى بتكتبوه ، وهو فاسد ، (٤) لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدَّين ، وإنما هو حالٌ ، أي مستقرًا في الذمة إلى أجله . ونظيره قوله تعالى : ﴿ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ﴾ (٥) فإن المتبادر انتصاب مائة بأماتهُ ، وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي ، لأن الإماتة سَلْب الحياة وهي لا تمتد ، والصواب أن يضمنَ أماتَهُ معنى ألبثه ، فكأنه قيل : فألبثه اللّٰه بالموت مائة عام ، وحينئذ يتعلق به الظرفُ بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين ، أي معنى اللبث لا معنى الإلباث ؛ لأنه كالإماتة في عدم الامتداد ، فلو صح ذلك لَعَلَّقناه بما فيه من معناه الوضعي ، ويصير هذا التعلق بمنزلته في قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ ﴾ (٦) .

وفائدة التضمين : أن يُدَلَّ بكلمة واحدة على معنى كلمتين ، يدلك على ذلك أسماء الشرط والاستفهام (٧) .

ونظيرُهُ أيضًا قولُهُ عليه الصلاة والسلام : « كُلُّ مَولُودٍ يُولَدُ على الفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ أو ينصرانه » (٨) لا يجوز أن يعلق حتى بيولد ؛ لأن الولادة لا تستمر إلى

(١) [مريم : ٥] .

(٢) ذكرها العكبري في كتابه إملاء ما منَّ به الرحمن (١١٠) حيث قال « ويقرأ (خفَّتْ) بالتشديد وسكون التاء ، وفي المحتسب (٣٦/٢) هذه القراءة (خَفَّتِ) ونسبها إلى عثمان ، وزيد بن ثابت ، وابن عباس ، وسعيد بن العاص ، وابن يعمر ، وسعيد بن جبير ، وعلي بن الحسن ، ومحمد بن علي ، وشبيل بن عزرة ، وهي القراءة التي نقلها ابن هشام في المغني .

(٣) [البقرة : ٢٨٢] .

(٤) لأن المعنى عليه أن تكتبوه كتابة مستمرة إلى أجله ، وهذا لا يصح ؛ لأن الكتابة نفع في زمن يسير ولا تمتد حتى حلول الدين .

(٥ ، ٦) [البقرة : ٢٥٩] وتمامها ﴿ أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ... ﴾ .

(٧) أي على كون الكلمة بعد التضمين تدل على كلمتين ، أسماء الشرط . فمن معناها العاقل وتدل مع ذلك على إن ، والاستفهام ككيف تدل على معنى طلب الفهم ، وعلى معنى الاسم وهو الحالة ؛ لأن الكيف حالة . دسوقي (١٦٩/٢) .

(٨) الحديث الشريف سبق وانظر : صحيح مسلم : باب القدر مع اختلاف يسير في الرواية .

هذه الغاية ، بل الذي يستمر إليها كونُه على الفطرة ، فالصواب تعليقُها بما تعلقت به على ، وأن على متعلقة بكائنٍ محذوفٍ منصوب على الحال من الضمير في يُولَد ، ويُولَد خبر كل .

[كذاك بيتٌ قد أتي محتويا ثلج بكرمان على ما رويا]

الرابع : قولُ الشاعر :

٧٧٦ – تَرَكْتِ بِنَا لَوحًا وَلَو شِئْتِ جَادَنَا بُعَيدَ الكَرَى ثَلْجٌ بِكِرْمَانَ نَاصِحُ (١)

فإن المتبادر تعلقُ بُعَيدَ الكَرَى بجاد ، والصوابُ تعلقُهُ بما في « ثلج » من معنى « بارد » ، إذ المراد وَصْفُهَا بأن ريقها يوجد عقب الكرى باردًا ، فما الظن به في غير ذلك الوقت ، لا أنه يتمنَّى أن تجود له [به بعيد] (٢) الكرى دون ما عداه من الأوقات ، واللَّوحُ – بفتح اللام – العطش .

[كذا فلما بلغ الذي ورد بقصة الخليل فيما يعتمد]

الخامس : قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ ﴾ (٣) فإن المتبادر تعلق مَعَ ببلَغَ ، قال الزمخشري (٤) : أي فلما بلغ أن يَسْعَى مع أبيه في أشغاله وحوائجه ، قال : ولا يتعلق مَعَ ببلغ ، لاقتضائه أنهما [بلغا] معًا حد السعي ، ولا بالسعي ؛ لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه ، وإنما هي متعلقة بمحذوف على أن يكون بيانًا ، كأنه قيل : فلما بلغ الحدَّ الذي يقدر فيه على السعي ، فقيل : مَعَ مَنْ ؟ فقيل : مع أَعْطَفِ الناس عليه وهو أبوه ، أي أنه لم يستحكم قوته بحيث يسعى مع غير مُشْفِق (٥) .

[وحيث يجعل كذا صرهنّا يحسبهم للفقراء عنا]

السادس : قوله تعالى ﴿ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رسالاته ﴾ (٦) فإن المتبادر أن حيث ظرفُ مكانٍ ؛ لأنه المعروف في استعمالها ، ويردُّهُ أن المراد أنه تعالى يعلم المكان المستحقَّ للرسالة ، لا أن علمه في المكان فهو مفعول به ، لا مفعول فيه ، وحينئذٍ لا ينتصب بأعلم إلا على قول بعضهم بشرط تأويله بعالم ، والصواب انتصابُهُ بيعلم محذوفًا (٧) دلَّ عليه أعلم .

---

(١) البيت لجرير في ديوانه ، (١/٢٦٥ ، ٢٦٦) ، وفي البغدادي (٧/١٥٣) ، والتهذيب (١١/٢٢٩) ، والسيوطي (٨٩٠) قال أبو علي : لا يتعلق الظرف بالفعل جاد لضعفه في المعنى ، ولكن التأويل : لو شئت جادنا ثلج بعيد الكرى ، فالعامل في الظرف ثلج : واللوح : العطش : جاءنا ، المطر الغزير ، وكرمان من أرض فارس يكثر ثلجها ، شبه ريقها بأنه بارد كالثلج عقب النوم بلا فاصلة .

(٢) فالمعنى الأول هو المراد ، والتعلق هو الذي يحدد المعنى .

(٣) [الصافات : ١٠٢] . (٤) انظر الكشاف (٣/٣٠٦) .

(٥) إنه صغير السن وبلغ حد السعي مع والده العطوف عليه ، والسعي جاء مع والده وهو في كنفه .

(٦) [الأنعام : ١٢٤] .

(٧) لأن أفعل التفضيل لا ينصب ظاهرًا لضعفه عن ذلك ، فيقدر يعلم المحذوفة من أعلم .

السابع : قوله تعالى : ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾ (١) فإن المتبادر تعلق إلى بصرهُنَّ ، وهذا لا يصح إذا فُسِّر صرهُنَّ بقَطِّعهن ، وإنما تعلقه بخذ ، وأما إن فسر بأَمِلْهُنَّ فالتعلق به ، وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف ، أي إلى نفسك ؛ لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظن نحو : ﴿ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴾ (٢) ﴿ فَلَا يَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ ﴾ (٣) فيمن ضم الباء ، ويجب تقدير هذا المضاف في نحو : ﴿ وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾ (٤) ﴿ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ ﴾ (٥) ﴿ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ ﴾ (٦) وقوله :

هَـوِّنْ عَـلَـيـكَ فَـإِنَّ الأُمُـورَ بِـكَـفِّ الإلـهِ مُـقَـادِيـرهَـا (٧)

وقوله :

* ودَعْ عَنْكَ نَهْبًا صِيحَ في حَجَرَاتِهِ (٨) *

قوله « حجراته » بفتحتين أي نواحيه ، وقول ابن عصفور : إن عن وعلى في ذلك اسمان كما في قوله :

* غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُها (٩) *

وقوله :

فَـلَـقَـدْ أَرَانِـي لِـلـرِّمَـاحِ دَرِيـئَـةً مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمامِي (١٠)

دفعًا للمحذور المذكور وهم (١١) ؛ لأن معنى على الاسمية فَوقُ ، ومعنى عن الاسمية جانب ، ولا يَتَأَتَّيان هنا ؛ ولأن ذلك لا يَتَأَتى مع إلى ، لأنها لا تكون اسمًا .

الثامن : قوله تعالى : ﴿ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾ (١٢) فإن المتبادر تعلق

---

(١) [البقرة : ٢٦٠] .
(٢) [العلق : ٦ ، ٧] وقبلها ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴾ .
(٣) [آل عمران : ١٨٨] فمن ضم الباء (يحسبُنَّهم) قال في الكشاف (٢٣٦/١) : « قال أبو عمرو : بالياء وفتح الباء في الأول وضمها في الثاني » .
(٤) [مريم : ٢٥] .
(٥) [القصص : ٣٢] .
(٦) [القصص : ٣٧] .
(٧) تقدم الحديث عنه .
(٨) تقدم الحديث عنه .
(٩) تقدم الحديث عنه وعليه اسم لتقدم حرف الجر عليها من .
(١٠) تقدم البيت الحديث عنه وعن اسم لتقدم حرف الجر عليها من .
(١١) خبر عن قول ابن عصفور ، وهذا الرد لأبي حيان ولم ينسبه له المصنف ؛ لأنه حيثما يمر له أدنى غلط يصرح بالرد عليه ويبالغ فيه ، وإذا ذكر له كلامًا حسنًا فيورده له غير منسوب إليه .. انتهى دماميني . دسوقي (١٧٠/٢) .
(١٢) [البقرة : ٢٧٣] .

من بأغنياء لمجاورته له ، ويُفسِده أنهم متى ظَنَّهُمْ ظانٌّ قد استغنوا من تعففهم علم أنهم فقراء من المال ، فلا يكون جاهلًا بحالهم ، وإنما هي متعلقة بيحسب ، وهي للتعليل [١] .

التاسع : قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُوا۟ ﴾ [٢] فإن المتبادر تعلقُ إذ بفعل الرؤية ، ويفسده أنه لم ينته علمه أو نظره إليهم في ذلك الوقت ، وإنما العامل مضاف محذوف ، أي ألم تر إلى قصتهم أو خَبَرِهم ؛ إذ التعجب إنما هو من ذلك ، لا من ذواتهم .

[كذا فمن شرب منه وردا وآية الوضوء فيما قيدا]

العاشر : قوله تعالى : ﴿ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ ﴾ [٣] فإن المتبادر تعلقُ الاستثناء بالجملة الثانية ، وذلك فاسد [٤] ، لاقتضائه أن مَنِ اغترف غرفة بيده ليس منه ، وليس كذلك ، بل ذلك مُباح لهم ، وإنما هو مستثنى من الأولى ، ووهم أبو البقاء [٥] في تجويزه كونه مسشتنى من الثانية ، وإنما سَهُل الفَصْلُ بالجملة الثانية ؛ لأنها مفهومة من الأولى المفصولة ، لأنه إذا ذكر أن الشارب ليس منه اقتضى مفهومُهُ أن مَنْ لم يطعمه منه ، فكان الفصلُ به كلا فَصْلٍ .

الحادي عشر : قوله تعالى : ﴿ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ [٦] فإن المتبادر تعلق إلى باغسلوا ، وقد ردَّه بعضُهم [٧] بأن ما قبل الغاية لا بدَّ أن يتكرر قبل الوصول إليها ، تقول : «ضَرَبْتُهُ إلى أن مات » ويمتنع قَتَلْتُهُ إلى أن مات . وغَسْلُ اليدِ لا يتكرر قبل الوصول إلى المرفق ، لأن اليد شاملة لرؤوس الأنامل والمناكب وما بينهما ، قال : فالصواب تعلقُ إلى بأَسْقِطُوا محذوفًا ، ويستفاد من ذلك دخولُ المرافق في الغسل ؛ لأن الإسقاط قام الإجماعُ على أنه ليس من الأنامل ، بل من المناكب ، وقد انتهى إلى المرافق ، والغالب أن ما بعد إلى يكون غير داخلٍ ، بخلاف [٨]

---

(١) فهي متعلقة بالفعل يحسب ، لأن المعنى على ذلك .

(٢) [البقرة : ٢٤٦] فإذا قيل : معمولة لترى . هذا فاسد ؛ لأن المعنى ليس عليه وإنما الكل مضاف محذوف قصتهم أو خبرهم لا ذاتهم .

(٣) [البقرة : ٢٤٩] .

(٤) فالغرفة مباحة لهم لا ممنوعة عليهم فهو مستثنى من الأولى .

(٥) يقول أبو البقاء (١/١٠٤) وأنت بالخيار في الاستثناء إما ان تجعله من مَنْ الأولى أو من الثانية . ومنع ابن هشام الاستثناء من الثانية ؛ لأنه يترتب عليه الفساد وهو منع الغرفة بيدهم وهذا جائز لهم .

(٦) [المائدة : ٦] .

(٧) رد بعضهم تعلق إلى المرافق باغسلوا وهذا فاسد ؛ لأنه يؤدي إلى التناقض ؛ لأن غسل اليد شامل بصدق بغسلها من طرف الأصابع إلى المنكب ، فقوله : إلى المرفق مناف لذلك ، قال الدسوقي : والأجدر بابن هشام أن يعلل ذلك بالتناقض لا بعدم التكرار ، لأن التكرار حاصل باعتبار الأجزاء وهو كاف في غاية القسم (٢/١٧١) .

(٨) فما بعدها داخل فيما قبلها نحو : أكلت الطعام حتى آخره ، فآخره مأكول .

حتى ، وإذا لم يدخل في الإسقاط بقي داخلًا في المأمور بغَسْله ، وقال بعضهم : الأيدي في عُرْف الشرع اسم للأكفّ فقط ، بدليل آية السرقة (١) ، وقد صح الخبر باقتصاره ﷺ في التيمم على مَسْح الكفين ، فكان ذلك تفسيرًا للمراد بالأيدي في آية التيمم . قال : وعلى هذا (٢) فإلى غاية للغَسْل ، لا للإسقاط ، قلت : وهذا إن سُلّم فلا بد من تقدير محذوفٍ أيضًا ، أي ومُدُّوا الغَسْل إلى المرافق ؛ إذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف .

[كذاك بيت ابن دريد قد أتى منهما على مالام فيما ثبتا]

الثاني عشر : قول ابن دُرَيدٍ :

٧٧٧ – إنَ امْرَأَ القَيسِ جَرَى إلَى مَدَى فَاعْتَاقَهُ حِمَامُهُ دونَ المَدَى (٣)

فإن المتبادر تعلقُ إلى بجَرَى ، ولو كان كذلك لكان الجريُ قد انتهى إلى ذلك المَدَى ، وذلك مناقض لقوله :

* فاعْتَاقَهُ حِمَامُهُ دُونَ المَدَى (٤) *

وإنما « إلى مدى » متعلقٌ بكونٍ خاصٍّ منصوب على الحال ، أي طالبًا إلى مدى ، ونظير قولُهُ أيضًا يصف الحاج .

٧٧٨ – يَنْوِي الَّتِي فَضَّلَهَا رَبُّ العُلَى لَمَّا دَحَا تُرْبَتَهَا عَلَى البِنَى (٥)

فإن قوله : « على البِنَى » متعلق بأبعد الفعلين ، وهو فَضَّل ، لا بأقربهما ، وهو دَحَا بمعنى بَسَطَ ، لفساد المعنى (٦) .

[وقَيِّمًا بعيد لفظ عوجا وقد حكى أعجوبة فازعجا]

الثالث عشر : ما حكاه بعضُهم من أنه سمع شيخًا يُعْرِبُ لتلميذه ﴿ قَيِّمًا ﴾ من قوله تعالى :

---

(١) [المائدة : ٣٨] .

(٢) أي على كون اليد في الشرع اسمًا للأكف فقط ، وغاية الغسل تكرر ما قبل الغاية بحسب الأجزاء .

(٣ ، ٤) البيت من مقصورة ابن دريد المشهورة (٣٤ ، ٥٤) ومدى الغاية وهي طلب الملك في رحلته المشهورة ، واعتاقه : حبسه ، حمامه : الموت ، دون المدى : بدون أن يحقق غرضه في الملك ، وانظر البغدادي (١٥٥/٧) . وهما من الرجز .

(٥) هذا البيت أيضًا من المقصورة (٨٩) ، ينوي : يقصد أي مكة المكرمة . دحا : بسط ، التربة : التراب ،البِنَى : جمع بنية . و (إلى مدى) متعلق بكون مخصوص حال ، (وعلى البنى) متعلق بفضَّل لا بدحا لنا والمعنى وهو الشاهد فيها ، وانظر البغدادي (١٥٦/٧) .

(٦) أي لإفادته أن الله بسط ترابها على البنى جمع بنيه وهي الحيطان ، وإنما الله بسطها على الأرض .

﴿ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝ قَيِّمًا ﴾ [١] صفة لعوجًا ، قال : فقلت له : يا هذا كيف يكون العِوَجُ قيما وترَحَّمتُ على مَنْ وقف من القُرَّاء على ألف التنوين في ﴿ عِوَجَاۜ ﴾ وَقْفَةً لطيفة دَفْعًا لهذا التوهم[٢] ، وإنما ﴿ قَيِّمًا ﴾ حالٌ : إما من اسم محذوف هو وعامله ، أي أنزله قيمًا ، وإمَّا من الكتاب ، وجملة النفي معطوفة على الأول ومعترضة على الثاني ، قالوا : ولا تكون معطوفة ، لئلا يلزم العطفُ على الصلة قبل كمالها [٣] ، وإما من الضمير المجرور باللام إذا أعيد إلى الكتاب لا إلى مجرور على ، أو جملة النفي ، وقيما حالان من الكتاب . على أن الحال يتعدَّدُ ، وقياسُ قول الفارسي في الخبر أنه لا يتعدد مختلفًا بالإفراد ، والجملة أن يكون الحال كذلك ، لا يقال : قد صح ذلك في النعت نحو : ﴿ وَهَٰذَا ذِكۡرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلۡنَٰهُۚ ﴾ [٤] بل قد ثبت في الحال في نحو : ﴿ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ ﴾ [٥] ثم قال سبحانه : ﴿ وَلَا جُنُبًا ﴾ لأن الحال بالخبر أشبه ومن ثمَّ اختلف في تعددهما ، واتفق على تعدد النعت ، وأما ﴿ جُنُبًا ﴾ فعطفٌ على الحال ، لا حال ، وقيل : المنفية حال ، و ﴿ قَيِّمًا ﴾ بدل منها ، عكسُ « عَرَفْتُ زَيدًا أبو مَنْ هُوَ » .

[كذاك ما ورد في أحوى وما أتى بأخرجنا على ما علما]

الرابع عشر : قول بعضهم في ﴿ أَحۡوَىٰ ﴾ [٦] إنه صفة لغُثَاء ، وهذا ليس بصحيح على الإطلاق ، بل إذا فسر الأحوى بالأسود من الجفاف واليبس ، وأما إذا فسر بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الريِّ كما فُسِّر ﴿ مُدۡهَآمَّتَانِ ﴾ [٧] فجعله صفة لغثاء كجعل قيمًا صفة لعوجًا[٨] ، وإنما الواجب أن تكون حالًا من المَرْعَى وأخر لتناسب الفواصل .

الخامس عشر : قول بعضهم في قوله تعالى : ﴿ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَيۡءٖ فَأَخۡرَجۡنَا مِنۡهُ خَضِرٗا نُّخۡرِجُ مِنۡهُ حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا وَمِنَ ٱلنَّخۡلِ مِن طَلۡعِهَا قِنۡوَانٞ دَانِيَةٞ وَجَنَّٰتٖ مِّنۡ أَعۡنَابٖ ﴾ [٩] فيمن رفع جنات : إنه عطفٌ على قِنْوان ، وهذا يقتضي أن جنات الأعناب تخرج من طلع النخل ، وإنما هو مبتدأ بتقدير : وهناك جنات ، أو ولهم جنات ، ونظيره قراءة مَنْ قرأ ﴿ وَحُورٌ عِينٞ ﴾ [١٠] بالرفع

---

(١) [الكهف : ١، ٢] .

(٢) وهو حفص ، لأن هذه الوقفة تفصل بين عوجًا ، وقيمًا ، والمعنى بها يستقيم ، وجمع بينهما للتأكيد ، فهو مستقيم وليس فيه أدنى عوج .

(٣) ففصل العطف « ولم يجعل له عوجًا » بين قيمًا والكتاب صاحب الحال وهو من الصلة .

(٤) [الأنبياء : ٥٠] .

(٥) [النساء : ٤٣] .

(٦) [الأعلى : ٥] .

(٧) [الرحمن : ٦٤] .

(٨) [الكهف : ١، ٢] .

(٩) [الأنعام : ٩٩] .

(١٠) [الواقعة : ٢٠ - ٢٢] وقبلها ﴿ وَفَٰكِهَةٖ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ۝ وَلَحۡمِ طَيۡرٖ مِّمَّا يَشۡتَهُونَ وَحُورٌ ... ﴾ وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم ، كما روى عاصم (وحورٍ عينٍ) بالخفص ، وقرأ حمزة والكسائي بخفضها انظر السبعة (٦٢٢) والكشاف (٤/٥٨) .

بعد قوله تعالى : ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴾ [١] أي ولهم حور ، وأما قراءة السبعة [٢] ﴿ وَجَنَّتٍ ﴾ بالنصب فبالعطف على ﴿ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ وهو من باب : « وملائكته [٣] ورسله وجبريل وميكال » .

[كذا من استطاع ثم ما ورد أيضًا بقربانا لما قد يعتقد]

السادس عشر : قول ابن السِّيد في قوله تعالى : ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [٤] إن (مَنْ) فاعل بالمصدر ، ويردُّه أن المعنى حينئذ : ولله على الناس أن يحجَّ المستطيع ، فيلزم تأثيمُ جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج ، وفيه مع فساد المعنى ضَعْفٌ من جهة الصناعة [٥] ؛ لأنَ الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ ، حتى قيل : إنه ضرورة كقوله :

٧٧٩ – أفنَى تِلَادِي وَمَا جَمَّعْتُ مِن نَشَبِ قَرْعُ القَوَاقِيزِ أفْوَاهُ الأبَارِيقِ [٦]

فيمن رواه برفع أفواه ، والحق جواز ذلك في النثر ، إلا أنه قليل ، ودليل الجواز هذا البيت ، فإنه روي بالرفع مع التمكن من النصب وهي الرواية الأخرى ، وذلك على أن القواقيز الفاعل ، والأفواه مفعول ، وصح الوجهان ؛ لأن كلًّا منهما قارع ومقروع ، ومن مجيئه في النثر الحديثُ « وَحَجُّ البَيتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إليه سَبِيلًا » [٧] ولا يتأتى فيه ذلك الإشكال [٨] ؛ لأنه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس ، والمشهور في (منْ) في الآية أنها بدلٌ من الناس بدلَ بعضٍ ، وجوز الكسائي كونَهَا مبتدأ ، فإن كانت موصولة فخبرها محذوف ، أو شرطية فالمحذوف جوابها ، والتقدير عليهما : من استطاع فليحج ، وعليهن فالعموم مُخَصَّص إما بالبدل أو بالجملة .

السابع عشر : قول الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا

---

(١) هذا غير سديد من ابن هشام والأولى ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ﴾ [الواقعة : ١٧] وأما هذه الآية يطاف عليهم فمن الصافات (٤٥) وسبحان من تنزه عن الخطإ والنسيان .

(٢) انظر الكشاف (٣١/٢) فقال : قرئ بالوجهين رفعًا ونصبًا .

(٣) [الآية : ٩٨] من البقرة وهي من باب عطف الخاص على العام .

(٤) [آل عمران : ٩٧] .

(٥) أي صناعة النحو ، فمجيء الفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ كما في البيت .

(٦) البيت من البسيط للأقيشر الأسدي على أن أفواه بالرفع فاعل المصدر وهو« قرع» المضاف إلى مفعوله ، والتلاد المال القديم ، النشب : العقار . القواقيز : الكؤوس الصغار ، وانظر البغدادي (١٥٧/٧) والمقتضب (٢١/١) والإنصاف (٢٣٣/١) والعيني (٥٠٨/٣) .

(٧) انظر صحيح مسلم : كتاب الإيمان ، أركان الإسلام .

(٨) وهو الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول .

ٱلْغُرَابِ فَأُوَٰرِيَ سَوْءَةَ أَخِى ﴾ (١) أن انتصاب ﴿ فَأُوَٰرِيَ ﴾ في جواب الاستفهام ، ووجهُ فساده : أن جواب الشيء مُسَبَّب عنه ، والمواراة لا تتسبب عن العجز وإنما انتصابه بالعطف على ﴿ أَكُونَ ﴾ ومن هنا امتنع نصب تصبح (٢) في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ (٣) لأن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبَّبُ عن رؤية إنزال المطر ، بل من الإنزال نفسه ، وقيل : إنما لم ينصب لأن ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ في معنى قَدْ رأيت ، أي أنه استفهام تقريري مثل : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ (٤) وقيل : النصبُ جائز كما في قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ ﴾ (٥) ولكن قصد هنا إلى العطف على ﴿ أَنزَلَ ﴾ على تأويل تصبح بأصبحت ، والصوابُ القولُ الأول ، وليس ﴿ أَلَمْ تَرَ ﴾ مثل ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ ﴾ لما بيناه .

الثامن عشر : قولُ بعضهم في ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةًۢ ﴾ (٦) هو أن الأصل اتخذوهم قربانًا ، وأن الضمير وقربانًا مفعولان ، و ﴿ ءَالِهَةًۢ ﴾ بدل من ﴿ قُرْبَانًا ﴾ ، وقال الزمخشري : إن ذلك فاسد في المعنى (٧) ، وإن الصواب أن ﴿ ءَالِهَةًۢ ﴾ هو المفعول الثاني ، وأن ﴿ قُرْبَانًا ﴾ حال ، ولم يبين وجه فساد المعنى . ووجهُهُ : أنهم إذ ذمُّوا على اتخاذهم قربانًا من دون اللّه اقتضى مفهومُهُ الحثَّ على أن يتَّخذوا اللّه سبحانه قربانًا ، كما أنك إذا قلت : « أتتَّخِذُ فلانًا معلِّمًا دوني » كنت آمرًا له أن يتخذك معلمًا له دونه ، واللّه تعالى يَتَقَرب إليه بغيره ، ولا يتقرب به إلى غيره ، سبحانه .

[كـذاك مـا أثـبـتـه المبـرد في آيـتـين ضـعـفـه يعـتـقـد]

التاسع عشر : قول المبرد في قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (٨) : أن جملة ﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ جملة دعائية ، وردَّه الفارسيُّ (٩) بأنه لاَ يُدْعَى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم ، ولك أن تجيب بأن المراد الدعاء عليهم بأن يُسْلَبوا أهليَّةَ القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحدًا البتة .

متمم العشرين : قول أبي الحسن في قوله تعالى : ﴿ وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ

---

(١) [المائدة : ٣١] .
(٢) لأنها جواب للرؤية ، والرؤية لا تسبب عنها المطر ، ومن هنا وجب الرفع ، والاستفهام ليس حقيقيًا .
(٣) [الحج : ٦٣] .
(٤) الشرح الآية الأولى .
(٥) [الحج : ٤٦] وتمامها ﴿ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ ... ﴾ .
(٦) [الأحقاف : ٢٨] .
(٧) انظر الكشاف (٣/٤٥٠) وكلامه نقله ابن هشام .
(٨) [النساء : ٩٠] وقبلها ﴿ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ ... ﴾ .
(٩) رد الفارسي : كلام المبرد بأن مقصود الدعاء لا يتحقق بهذه الصورة وهو قتال الكافرين .

﴿سِنِينَ﴾[1] فيمن نون مائة : أنه يجوز كون ﴿سِنِينَ﴾ منصوبًا بدلًا من ثلاث ، أو مجرورًا بدلًا من مائة ، والثاني مردود [2] ، فإنه إذا أقيم مقام مائة فسد المعنى .

الحادي والعشرون : قول المبرد في ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [3] : إن اسم اللَّه تعالى بدل من آلهة ، ويردُّه أن البدل في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم ، أما الأول : فلأن الاستثناء إخراج ، و « ما قام أحد إلا زيد » مفيدٌ لإخراج زيد ، وأما الثاني : فلأنه كلما صدق « مَا قام أحد إلا زيد » صدق « قام زيد » واسم اللَّه تعالى هنا ليس بمستثنى ولا موجب له الحكم [4] . أما الأول [5] : فلأن الجمع المُنَكَّر لا عموم له فيستثنى منه ، ولأن المعنى حينئذ : لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم اللَّه لفسدتا ، وذلك يقتضي أنه لو كان فيهما آلهة فيهم اللَّه لم يَفْسُدَا ، وإنما المراد أن الفساد يترتَّبُ على تقدير التعدد مطلقًا ، وأما أنه ليس بموجب له الحُكْمُ : فلأنه لو قيل : لو كان فيهما اللَّه لفسدتا لم يستقم . وهذا البحث يأتي [6] في مثال سيبويه « لَو كان مَعَنَا رجل إلا زيد لغلبنا » لأن رجلًا ليس بعام فيستثنى منه ، ولأنه لو قيل : لو كان معنا جماعة مستثنى منهم زيد لغلبنا ، اقتضى أنه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلبوا ، وهذا وإن كان معنى صحيحًا إلا أن المراد إنما هو أن زيدًا وحده كافٍ .

فإن قيل : لا نسلم أن الجمع في الآية والمفرد في المثال غير عامين [7] لأنهما واقعان في سياق لو ، وهي للامتناع ، والامتناع انتفاء .

قلت : لو صح ذلك لصح أن يقال : لو كان فيهما من أحد ، ولوجاءني دَيَّار ، ولو جاءني فأكرمه ، بالنصب لكان كذا وكذا ، واللازم ممتنع [8] .

[وما عن الأخفش من ذا أيضا وعدله البيت فيه يُقضَى]

---

(١) الآية من [الكهف : ٢٥] .

(٢) رد ابن هشام البدل في الآية ؛ لأن المبدل منه على نية الطرح وهذا يفسد المعنى ؛ لأنه يصير : ولبثوا في كهفهم ثلاث سنين .

(٣) [الأنبياء : ٢٢] .

(٤) أي ليس بثابت له الحكم أي الفساد للكون بتعدد الآلهة .

(٥) وهو آلهة فهو جمع نكرة .

(٦) أي بحث الاستثناء ، يأتي في مثال سيبويه ويصح فيه التقدير ؛ لأن رجلًا ليس بعام حتي يستثنى منه ، ويكون المعنى لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلبوا ، بخلاف هذا التقدير في الآية ؛ لأن المراد بها نفي التعدد مطلقًا لعدم الفساد .

(٧) فإن قيل بأن لو ما يقع في سياقها يدل على النفي المطلق نكرة أو معرفة .

(٨) هذا التقدير بعموم النفي مع لو ممتنع ؛ لأنهم صرحوا بأنه لابد من النفي الصريح ، وديار وأحد لا تقع إلا بعد النفي الصريح ، ونفي ما بعد لو ليس منها بل من خارج وهو عدم وجود المعلق عليه .

الثاني والعشرون : قول أبي الحسن الأخفش في « كلَّمْتهُ فاه إلى فيّ » (١) إن انتصاب فاه على إسقاط الخافض ، أي من فيه ، وردَّه المبرد فقال (٢) : إنما يتكلم الإنسان مِنْ في نفسه لا مِنْ في غيره ، وقد يكون أبو الحسن إنما قال ذلك في : « كلمني فاه إلى فيّ » أو قاله في ذلك وَحَمَلَه على القلب ؛ لفهم المعنى ، فلا يرد عليه سؤال أبي العباس ، فلنعدل إلى مثال غير هذا .

حكي عن اليزيدي أنه قال في قول العَرْجِي :

٧٨٠ – **أظلُومُ إنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا ... رَدَّ السَّلَامَ تَحِيةً ظُلْمُ** (٣)

إن الصواب رَجُل بالرفع خبرًا لإنَّ ، وعلى هذا الإعراب يفسد المعنى المراد في البيت ، ولا يتحصل له معنى البتة ، وله حكاية مشهورة بين أهل الأدب :

رَوَوا عن أبي عثمان المازني أن بعض أهل الذمة بَذَلَ له مائةَ دينارٍ ، على أن يُقْرِئه كتاب سيبويه ، فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة احتياج ، فلَامَه تلميذُهُ المبرد ، فأجابه بأن الكتابَ مشتملٌ على ثلثمائة وكذا كذا آية من كتاب اللّه تعالى ، فلا ينبغي تمكينُ ذِميّ من قراءتها ، ثم قدِّر أن غَنَّتْ جارية بحضرة الواثق بهذا البيت ، فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه ، وأصَرَّتِ الجاريةُ على النصب ، وزعمت أنها قرأته على أبي عثمان كذلك ، فأمر الواثق بإشخاصه من البصرة ، فلما حضر أوجَبَ النصب ، وشَرَحه بأن مُصَابكم بمعنى إصابتكم ، ورجلًا مفعوله ، وظُلْم الخبر ، ولهذا لا يتم المعنى بدونه (٤) ، قال : فأخذ اليزيديُّ في معارضتي ، فقلت له : هو كقولك : « إن ضَرْبَكَ زيدًا ظلم » فاستحسنه الواثق ، ثم أمر له بألف دينار ، وردَّه مكرمًا ، فقال للمبرد : تركنا للّه مائة دينار فعوضَنَا ألفًا .

[مثْلها كثيرة لا تحصرُ ... لكن ذهنك أخي يفسر]

الجهة الثانية : أن يراعي المعرِبُ معنى صحيحًا ، ولا ينظر في صحته في الصناعة (٥) ، وها أنا مُوردٌ لك أمثلة من ذلك :

(١ ، ٢) مثل يجري في أن الكلام مشافهة ، وفاه منصوب على نزع الخافض أي من فيه ، وعدل عن ذلك .

(٣) قيل البيت للعرجي وهو ابن عم عثمان بن عفان ، نسبه إلى منزل بطريق مكة ، والصحيح أنه للحارث المخزومي ، والرواية الصحيحة : أظليم وجيء به لحكاية مشهورة بين أهل الأدب في درة الغواص (٧٣) فمن رفع (رجلٌ) أفسد المعنى وإنما هو مفعول لمصابكم ، والخبر ظلم : وانظر البغدادي (١٥٨/٧) والهمع (٩٤/٢) والخزانة (٢١٨/١) مجالس ثعلب (٢٢٤) .

(٤) فرفع رجلٌ لايتم به المعنى ، ونصبه إعمال المصدر الميمي ، مصابكم في رجلًا على أنه مفعول به ، والخبر آخر البيت وهو ظلم ، وهو من الكامل .

(٥) بمعنى يبحث عن المعنى فقط ومهمل الصناعة النحوية فيأتي الخطأ .

أحدها : قول بعضهم في ﴿ وَثَمُودَا فَمَآ أَبْقَىٰ ﴾ (١) أن ثمودًا مفعول مقدم ، وهذا ممتنع (٢) ؛ لأن لما النافية الصَّدْرَ ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإنما هو معطوف على ﴿ عَادًا ﴾ أو هو بتقدير وأهلك ثمودًا ، وإنما جاء :

* وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا (٣) *

لأنه شعر ، مع أن المعمول ظرف ، وأما قراءة (٤) عمرو بن فائد ﴿ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ (٥) بتنوين شر ، فما بدلٌ من شر ، بتقدير مضاف ، أي ومن شر شر ما خلق ، وحذف الثاني لدلالة الأول .

الثاني : قول بعضهم في إذ من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ ﴾ (٦) إنها ظرف للمَقْتِ الأول ، أو للثاني ، وكلاهما ممنوع (٧) ، أما امتناع تعليقه بالثاني ؛ فلفساد المعنى ؛ لأنهم لم يمقتوا أنفسهم ذلك الوقت ، وإنما يمقتونها في الآخرة ، ونظيره قول مَنْ زعم في ﴿ يَوْمَ تَجِدُ ﴾ (٨) إنه ظرف ليحذركم ، حكاه مكي ، قال : وفيه نظر ، والصوابُ الجزمُ بأنه خطأ ؛ لأن التحذير في الدنيا لا في الآخرة ، ولا يكون مفعولًا به (٩) ليحذركم كما في ﴿ وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْءَازِفَةِ ﴾ (١٠) لأن يحذر قد استوفى مفعوليه ، وإنما هو نصب بمحذوف تقديره اذكروا أو احذروا ، وأما امتناع تعليقه بالأول – وهو رأي جماعة منهم الزمخشري (١١) – فلاستلزامه الفَصْل بين المصدر ومعموله بالأجنبي ، ولهذا قالوا في قوله :

٧٨١ – وَهُنَّ وُقُوف يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ ... بِضَاحي غداة أمره وَهْوَ ضَامِزُ (١٢)

---

(١) [النجم ٥٠ ، ٥١] وقبلها ﴿ وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ۝ وَثَمُودَا فَمَآ أَبْقَىٰ ﴾ .
(٢) ممتنع لأن ما بعد ما النافية لا يعمل فيما قبلها ، وإنما ثمودًا مفعول لفعل محذوف .
(٣) تقدم قبل ذلك وسيتكرر .
(٤) انظر إملاء ما منَّ به الرحمن (٢/٢٩٧) .
(٥) [الفلق : ٢] . (٦) [غافر : ١٠] .
(٧) هذا من الجهة الأولى لمراعاة المعرب الصناعة دون المعنى ، وأما تعلقه بالمقت الأول الذي فيه المعنى فصحيح إلا أنه مخالف للصناعة ، وهو الذي من هذه الجهة ، فهذا هو المقصود بالذات .
(٨) [آل عمران : ٣٠] .
(٩) لا يكون ظرفًا ليحذركم لاختلاف الزمن فالتحذير في الدنيا ولا تحذير في الآخرة .
(١٠) [غافر : ١٨] .
(١١) وهو ﴿ لَمَقْتُ ٱللَّهِ ﴾ فلا يتعلق به ﴿ مِن مَّقْتِكُمْ ﴾ ، لأنه يلزم عليه الفصل بين المصدر وهو نعت ، ومعموله وهو أنفسكم ، بالأجنبي عنه ، وهو أكبر من مقتكم .
(١٢) البيت من قصيدة للشماخ في ديوانه (١٧٧) وهو من الطويل ، وجيء به على أن الباء متعلقة بـ « قضاءه » =

إن الباء متعلقة بقضائه ، لا بوقوف ولا بينتظرن ، لئلا يفصل بين قضائه وأمره بالأجنبي ، ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره أمره معمولًا لقضى محذوفًا لوجود ما يعمل ، ونظير ما لزم الزمخشريَ هنا ما لزمه ؛ إذ علق ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ (١) بالرجع من قوله تعالى : ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ﴾ (٢) وإذ علق أيامًا بالصيام من قوله تعالى : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ۝ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ (٣) فإن في الأولى الفَصلَ بخبر إنَّ وهو ﴿لَقَادِرٌ﴾ وفي الثاني الفصل بمعمول ﴿كُتِبَ﴾ وهو ﴿كَمَا كُتِبَ﴾ .

فإن قيل : لعله يقدر ﴿كَمَا كُتِبَ﴾ صفة للصيام ، فلا يكون متعلقًا بكتب .

قلنا : يلزم محذور آخر ، وهو إتباع المصدر قبل (٤) أن يكمل معموله ، ونظيرُ اللازم له على هذا التقدير ما لزمه ؛ إذ قال في قوله تعالى : ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ (٥) : إن المسجد عطف على سبيل الله ، وإنه حينئذٍ من جملة معمول المصدر ، وقد عطف ﴿وَكُفْرٌ﴾ على المصدر قبل مجيئه .

والصواب أن الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف ، أي مَقْتكم إذْ تُدْعون ، وصوموا أيامًا ، ويَرْجِعُه يوم تبلى السرائر ، ولا ينتصب يوم بقادر ، لأن قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره ، ونظيرُهُ في التعلق بمحذوف ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ (٦) ألا ترى أن اليوم لو عُلِّق ببشرى لم يصح من وجهين : أنه مصدر ، وأنه اسمٌ للا ، وأما ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (٧) فعلى الخلاف في جواز تقدم منصوب ليس عليها .

والصوابُ أن خفض ﴿وَٱلْمَسْجِدِ﴾ بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها ، لا بالعطف ، ومجموعُ الجار والمجرور عطف على « به» ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض .

ومن أمثلة ذلك قول المتنبي :

= قضاءه أمره ، الضاحي : الظاهر من الأرض ، الغداة : الأرض الطيبة التربة ، الضامز : الرجل الساكت ، وينتظرن : إناث الوحشي وأراد بالضامز الحمار الذي لا ينهق وانظر البغدادي (١٦٤/٧) قال : وفي البيت فصل بالظرف الأجنبي بين المصدر ومعموله ، والمقتضب (١٥/١) والمقرب (٢٥) .

(١ ، ٢) [الطارق : ٨، ٩] .

(٣) [البقرة : ١٨٣، ١٨٤] .

(٤) المصدر هو الصيام وأتبع بكما كتب ومعموله الذي لم يكمل (على الذين ...) .

(٥) [البقرة : ٢١٧] . (٦) [الفرقان : ٢٢] .

(٧) [هود : ٨] .

٧٨٢ – وَفَاؤُكمَا كَالرَّبْعِ أَشْجَاهُ طَاسِمُهْ بِأَنْ تسْعِدَا وَالدَّمْعُ أَشْفَاهُ سَاجِمُهْ [١]

وقد سأل أبو الفتح المتنبي عنه ، فأعرب « وفاؤكما كالربع » مبتدأ وخبره ، وعلق الباء بوفاؤكما ، فقال له : كيف تخبر عن اسم لم يتم ؟ فأنشده قول الشاعر :

٧٨٣ – لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيَادِ دَارَهَا تَكْرِيتَ تَمْنَعُ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَدَا [٢]

أي أن « إياد » بدل من مَنْ قبل مجيء معمول جعلت وهو دارها ، والصواب تعليق دارها وبأن تسعدا بمحذوف ، أي جَعَلَتْ ووفيتما ، ومعنى البيت : وفاؤكما يا صاحبيَّ بما وعدتماني به من الإسعاد بالبكاء عند ربع الأحبة إنما يُسَليني إذا كان بدمع ساجم ، أي هاملٍ ، كما أن الربع إنما يكون أبْعَثَ على الحزن إذا كان دارسًا [٣] .

الثالث : تعليق جماعةٍ الظروفَ من قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾ [٤] ﴿ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ﴾ [٥] ومن قوله عليه الصلاة والسلام : « لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ » [٦] باسم لا ، وذلك باطل عند البصريين ؛ لأن اسم لا حينئذٍ مطول ، فيجب نصبه وتنوينه ، وإنما التعليق في ذلك بمحذوف إلا عند البغداديين [٧] ، وقد مضى .

الرابع : وهو عكس ذلك : تعليقُ بعضهم الظرفَ من قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [٨] بمحذوف : أي كائن عليكم ، وذلك ممتنع عند الجمهور ، وإنما هو متعلق بالمذكور وهو الفَضْل ؛ لأن خبر المبتدأ بعد لولا واجبُ الحذف ، ولهذا لحن المعري في قوله :

* فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا [٩] *

---

(١) البيت من الطويل ، ديوانه (٢/٢٣٢) ، وبأن تسعدا متعلق في المعنى بالوفاء ، وأشجاه : أحزنه ، وساجم : هامل . وانظر البغدادي (٧/١٦٧) والخصائص (٢/٤٠٣) ودلائل الإعجاز (٦٦) وابن الشجري (١/١٩٣) .

(٢) البيت من الطويل لأعشى ميمون ، وأورده ابن جني في باب شجاعة العربية ، وقد شرحه ابن هشام ، إياد : قبيلة ، وتكريت : بلد بشاطئ الفرات ، وانظر البغدادي في (٧/١٧٠) وأمالي ابن الشجري (١/١٩٤) ، وفي ديوانه (٢٣٩) . وهو تنظير من المتنبي جيد .

(٣) هذا بيان للمعنى التشبيهي في البيتين ، ودارها معمول لجعلت المقدرة حتى لا يتم الإبدال من الموصول قبل كمال صلته . دسوقي (١٧٨) .

(٤) [هود : ٤٣] ﴿ إِلَّا مَن رَّحِمَ وَحَالَ بَيْنَهُمَا ٱلْمَوْجُ ... ﴾ .

(٥) [يوسف : ٩٢] .

(٦) تقدم الحديث عنه ، وأنه في صحيح البخاري : كتاب الأذان .

(٧) لأنه أجري مجري المضاف كما أجرى مجراه في الإعراب .

(٨) [النساء : ٨٣] وبعدها ﴿ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ وفي سور أخرى غير النساء .

(٩) تقدم الحديث عنه .

الخامس : قول بعضهم في : ﴿ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾ (١) : إن الظرف كان صفة لأمة ، ثم قدم عليه فانتصب على الحال ، وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال ، وأبو علي لا يُجيزه بالظرف ، فما الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به ، ومثلُهُ قول أبي حيان في ﴿ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ (٢) إن ﴿ أَشَدَّ ﴾ حال كان في الأصل صفة لذكرًا .

السادس : قول الحوفي : إن الباء من قوله تعالى : ﴿ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴾ (٣) متعلقة بناظرة ، ويردُّه أن الاستفهام له الصَّدْر ، ومثله قول ابن عطية في : ﴿ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ (٤) : إنَّ أنى ظرفٌ لقاتلهم اللَّه ، وأيضًا فيلزم كون يؤفكون لا موقع لها حينئذٍ ، والصوابُ تعلقهما بما بعدهما .

ونظيرهما قول المفسرين في ﴿ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴾ (٥) : إن المعنى إذا أنتم تخرجون من الأرض ، فعلَّقُوا ما قبل إذا بما بعدها ، حكى ذلك عنهم أبو حاتم في كتاب الوقف والابتداء ، وهذا لا يصح في العربية .

وقول بعضهم في ﴿ مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا ﴾ (٦) : إن ﴿ مَّلْعُونِينَ ﴾ حال من معمول ﴿ ثُقِفُوا ﴾ أو ﴿ أُخِذُوا ﴾ ويردُّه أن الشرط له الصَّدْر . والصواب أنه منصوب على الذم ، وأما قول أبي البقاء أنه حال من فاعل ﴿ يُجَاوِرُونَكَ ﴾ فمردود (٧) ؛ لأن الصحيح أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطفٍ شيئان .

وقول آخر في ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ (٨) : إن في متعلقة بزاهدين المذكور ، وهذا ممتنع إذا قدرت أل موصولة وهو الظاهر ؛ لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول ، فيجب حينئذ تعلُّقها بأعني محذوفة ، أو بزاهدين محذوفًا مدلولًا عليه بالمذكور ، أو بالكون المحذوف الذي تعلق به من الزاهدين ، وأما إن قدرت أل للتعريف فواضح .

السابع : قول بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشيب :

---

(١) [البقرة : ١٢٨] .
(٢) [البقرة : ٢٠٠] . (٣) [النمل : ٣٥] .
(٤) [التوبة : ٣٠] ، [والمنافقون : ٤] . (٥) [الروم : ٢٥] .
(٦) [الأحزاب : ٦١] وتمامها ﴿ أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا ﴾ .
(٧) [الأحزاب : ٦٠] وقبلها ﴿ لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ﴾ . وانظر إملاء ما منَّ به الرحمن (٢/١٩٤) .
(٨) [يوسف : ٢٠] .

٧٨٤ – ابْعَد بَعِدْتَ بَيَاضًا لَابَيَاضَ لَهُ   لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ (١)

إن من متعلقة بأسْوَد ، وهذا يقتضي كونَه اسم تفضيل ، وذلك ممتنع في الألوان ، والصحيح أن « من الظلم » صفة لأسود ، أي أسود كائن من جملة الظلم ، وكذا قولهم :

٧٨٥ – يَلْقَاكَ مُرْتَدِيًا بأحْمَرَ مِنْ دَمٍ   ذَهَبَتْ بِخُضْرَتِهِ الطُّلَى وَالأَكْبُدِ (٢)

« من دم » إما تعليل ؛ أي أحمر من أجل التباسه بالدم ، أو صفة كأن السيف لكثرة التباسه بالدم صار دمًا .

الثامن : قول بعضهم في « سَقْيًا لك » : إن اللام متعلقة بسقيًا ، ولو كان كذا لقيل : سقيًا إياك ، فإن سَقَى يتعدى بنفسه (٣) .

فإن قيل : اللام للتقوية مثل : ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ (٤) .

فلام التقوية لا تلزم ، ومن هنا امتنع في ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ ﴾ (٥) كون الذين نصبًا على الاشتغال ؛ لأن لهم ليس متعلقًا بالمصدر .

التاسع : قول الزمخشري في ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ ﴾ (٦) : إنه من اللف والنشر ، وإن المعنى : منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار ، وهذا يقتضي أن يكون النهار معمولًا للابتغاء مع تقديمه عليه ، وعطفه على معمول منامكم وهو الليل ، وهذا لا يجوز في الشعر ، فكيف في أفصح الكلام ؟

وزعم عصري (٧) في تفسير له على سورتي البقرة وآل عمران في قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ

---

(١) البيت من البسيط ، وجيء به للتعييب في المتنبي أنه جعل أسود من قبيل الوصف ، ومن الظلم صفة لأسود وليست متعلقة بأسود وانظر البغدادي (٣٧٤/٣) ودرة الغواص (٣١) و والبغدادي (١٧٢/٧) وهو في ديوانه بشرح العكبري (٣٥/٤) بعد : ذل وهلك ، وبياضًا : الشيب ، والظلم : الليالي الثلاث في آخر الشهر التي يقال لها ثلاث ظلم ، والمعنى بياض الشيب ليس ببياض نور سرور ، وهو أشد سوادًا من الظلم ؛ لأنه قرب نهاية الأجل ، وقطع الأمل .

(٢) البيت للمتنبي من الكامل ، وأضمر الظاهر أنه أفعل تفضيل ، ومن دم صفة له ، أو للتعليل وهو في ديوانه (٣٢٧/١) بشرح العكبري ، والطلى : جمع طلية . مقدم العنق ، والأكبد : جمع كبد ، قال البغدادي (١٧٥/٧) وهذا الجمع غير معهود ، والمعهود أكباد وكبود ، والمعنى : يلقاك بسيوف حمراء من الدماء ، وزالت خضرة جوهر بدماء الأعناق والأكباد .

(٣) أي تتعلق بمحذوف أي دعائي لك وابن الحاجب يميز سقيًا إياك ، وهذا يلزم عليه محذوف وهو اشتمال الجملة على خطابين .

(٤) [البقرة : ٩١] .

(٥) [محمد : ٨] ﴿ فَتَعْسًا لَّهُمْ ﴾ فالجار والمجرور يتعلق بغير تعسا ، ولا تنصب الذين على الاشتغال .

(٦) [الروم : ٢٣] .

(٧) وهو الإمام ابن عقيل .

أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ (١) أن (من) متعلقة بحذر أو بالموت ، وفيهما تقديم معمول المصدر ، وفي الثاني أيضًا تقديمُ معمول المضاف إليه على المضاف ، وحامله على ذلك أنه لو عَلَّقه بيجعلون وهو في موضع المفعول له ؛ لزم تعدد المفعول له من غير عطف ؛ إذ كان ﴿ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ مفعولًا له ، وقد أجيب بأن الأول تعليلٌ للجَعْل مطلقًا ، والثاني تعليل له مقيدًا بالأول ، والمطلق والمقيد غَيرَانِ ، فالمعلل متعدد في المعنى ، وإن اتحد في اللفظ ، والصواب أن يحمل على أن المنام في الزمانين (٢) والابتغاء فيهما .

العاشر : قول بعضهم في ﴿ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ (٣) أن ما بمعنى مَنْ ، ولو كان كذلك لرفع قليل على أنه خبر .

الحادي عشر : قول بعضهم في ﴿ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ﴾ (٤) أن هو ضمير الشأن ، وأن يعمر : مبتدأ ، وبمزحزحه : خبر ، ولو كان كذلك لم يدخل الباء في الخبر .

ونظيرُهُ قول آخر في حديث بَدْء الوحي : « ما أنا بقارئ » (٥) : إن ما استفهامية مفعولة لقارئ ، ودخول الباء في الخبر يأبى ذلك (٦) .

الثاني عشر : قول الزمخشري في ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ (٧) فيمن رفع يدرك أنه يجوز كون الشرط متصلًا بما قبله ، أي ولا تظلمون فتيلًا أينما تكونوا ، يعني فيكون الجواب محذوفًا مدلولًا عليه بما قبله ، ثم يبتدئ ﴿ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾ وهذا مردود (٨) بأن سيبويه وغيره من الأئمة نصوا على أنه لا يحذف الجواب إلا وفِعْلُ الشرط ماضٍ ، تقول : « أنت ظالم إن فَعَلْتَ » ولا تقول : « أنت ظالم إن لم تفعل » إلا في الشعر ، وأما قول أبي بكر في كتاب الأصول : إنه يقال : « آتيك إنْ تَأْتِينِي » فنقَلَه من كتب الكوفيين ، وهم يجيزون ذلك ، لا على الحذف ، بل على أن المتقدم هو الجواب ، وهو خطأ عند أصحابنا ؛ لأن الشرط له الصَّدْر (٩) .

---

(١) [البقرة : ١٩] .

(٢) أي منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم بالليل والنهار كذلك ، فالمعلل متعدد في المعنى .

(٣) [البقرة : ٨٨] . (٤) [البقرة : ٩٦] .

(٥) انظر صحيح البخاري : كتاب بدء الوحي .

(٦) أي أن تكون استفهامية ، وتتعين أن تكون ما نافية ؛ لأن الباء تدخل في خبرها ، فما نافية ، أنا مبتدأ ، وقارئ خبر ، والباء حرف جر زائد .

(٧) [النساء : ٧٨] وهي قراءة طلحة بن سليمان .

(٨) على أنه جملة مستأنفة ، وهذا مردود وحينئذ فيخرج على إضمار الفاء ، أي يدرككم ، أي فهو يدرككم الموت .

(٩) البصريون يمنعون تقدم الجواب ، أما الكوفيون فيجيزون تقدم الجواب ، وأبو بكر بن السراج ينقل من كتب الكوفيين =

الثالث عشر : قول بعضهم في ﴿ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾ [1] : إن ﴿ أَعْمَٰلًا ﴾ مفعول به ، وردهُ ابن خروف بأن خَسِرَ لا يتعدَّى كنقيضه ربح ، ووافقه الصفار مستدلًا بقوله تعالى : ﴿ كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ ﴾ [2] إذ لم يرد أنها خسرت شيئًا ، وثلاثتهم ساهون ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به ، ولأن خسر متعد ، ففي التنزيل ﴿ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ﴾ [3] ﴿ خَسِرَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةَ ﴾ [4] وأما ﴿ خَاسِرَةٌ ﴾ فكأنه على النسب أي ذات خُسْر ، وربح أيضًا يتعدَّى فيقال : ربح دينارًا ، وقال سيبويه : أعمالًا مشبه بالمفعول به ، ويردُّه أن اسم التفضيل [5] لا يشبه باسم الفاعل ، لأنه لا تَلْحقه علامات الفروع إلا بشرط ، والصوابُ أنه تمييز .

[إياك والقيس على ما لم يرد   نص به فإنه الجهل اجتهد
منها كما أخرك اللذي وردا   بسورة الأنفال فلتقيدا]

الجهة الثالثة : أن يخرج على ما لم يثبت [6] في العربية ، وذلك إنما يقع عن جهل أو غفلة ، فلنذكر منه أمثلة :

(أحدها) : قول أبي عبيدة في ﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [7] إن الكاف حرف قسم ، وأن المعنى : الأنفال لله والرسول والذي أخرجك ، وقد شَنَّع ابن الشجري على مكي في حكايته هذا القولَ وسكوتِهِ عنه قال : ولو أن قائلًا قال « كاللَّه لأفعَلَنَّ » لاستحق أن يصفق في وجهه .

ويبطل هذه المقالة أربعة أمور : أن الكاف لم تجئ بمعنى واو القسم ، وإطلاق ما على اللَّه سبحانه وتعالى ، وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل أخرج وباب ذلك الشعر كقوله :

= هذه المقولة انظر (٢/١٦٢) من كتابة الأصول .

(١) [الكهف : ١٠٣] .

(٢) [النازعات : ١٢] .

(٣) [الأنعام : ٢٠] [وهود : ٢١] ، [والمؤمنون : ١٠٣] ، [والزمر : ١٥] ، [والشورى : ٤٥] .

(٤) [الحج : ١١] .

(٥) لا يشبه اسم التفضيل باسم الفاعل ، فلا يكون منصوبه مشابهًا لمنصوبه بخلاف الصفة المشبهة ، ولا تلحق علامات الفروع من التثنية والجمع إلا إذا خلا عن (مِن) فإذا خلا منها لحقته العلامات ، وأعمالًا تمييز نسبة من الضمير المستتر في الآخرين .

(٦) هذا الفصل متعدد للتخريجات النحوية التي لم تثبت عربية ، وإنما يعتمد فيها على الاجتهاد البعيد عن القواعد النحوية الثابتة عند العلماء جهلًا أو غفلة منهم .

(٧) [الأنفال : ٥] قال مكي : إن الكاف للقسم ، وشنَّع عليه ابن الشجري وعابه في هذه المقولة الشائنة ، وقال عبارة ما ينبغي ذكرها من عالم .

* وأنت في رحمة الله أطمع [1] *

ووصله بأول السورة مع تباعد ما بينهما [2] ، وقد يجاب عن الثاني بأنه قد جاء نحو : ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ﴾ [3] وعنه أنه قال الجواب ﴿ يُجَٰدِلُونَكَ ﴾ [4] ويرده عدم توكيده ، وفي الآية أقوال أخر .

ثانيها : أن الكاف مبتدأ ، وخبره : ﴿ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾ ويفسده اقترانه بالفاء [5] ، وخلوه من رابط ، وتباعد ما بينهما .

وثالثها : أنها نعت مصدر محذوف ؛ أي يجادلونك في الحق الذي هو إخراجك من بيتك جدالًا مثل جدال إخراجك ، وهذا فيه تشبيه الشيء بنفسه .

ورابعها : وهو أقرب مما قبله : أنها نعت مصدر أيضًا ، ولكن التقدير : قل الأنفال ثابتة للّه والرسول مع كراهيتهم ثبوتا مثل ثبوت إخراج ربك إياك من بيتك وهم كارهون .

وخامسها : وهو أقرب من الرابع : أنها نعت لحقًّا ، أي أولئك هم المؤمنون حقًّا كما أخرجك ، والذي سهل هذا تقاربهما ووصف الإخراج بالحق في الآية .

وسادسها : وهو أقرب من الخامس : أنها خبر لمحذوف ، أي هذه الحال كحال إخراجك ؛ أي أن حالهم في كراهية ما رأيت من تنفيلك الغزاة مثل حالهم في كراهية خروجك من بيتك [6] للحرب ، وفي الآية أقوال أخر منتشرة .

(**المثال الثاني**) قول ابن مهران [7] في كتاب الشواذ فيمن قرأ ﴿ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تشابهت ﴾ [8] بتشديد التاء أن العرب تزيد تاء على التاء الزائدة في أول الماضي وأنشد :

٧٨٦ - * تقطعت بي دونك الأسباب [9] *

---

(١) تقدم الحديث عن هذا البيت والاسم الظاهر هنا ﴿ ٱللَّهَ ﴾ وفي الآية ﴿ رَبُّكَ ﴾ .

(٢) أبطل رأى مكي ، بأن الكاف لم تثبت عند أحد ، وإخلاق ما على الله ، والرابط ظاهر ، والذي أخرجك جواب القسم محذوف وله عليه السابق أي الأنفال للّه والرسول . (٣) [الشمس : ٥] .

(٤) [الأنفال : ٦] أي ﴿ يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ ﴾ .

(٥) أي اقتران الخبر بالفاء ولم يتقدم ما يدل على العموم كالشرط وغيره .

(٦) وقد أعربت الكاف نعتًا لمصدر محذوف أو نعتًا لمصدر أو نعتًا لحقًّا ، أو خبر لمبتدأ محذوف وقدره ابن هشام بهذا التشبيه المناسب للآية ، وهذا ما أميل إليه .

(٧) هو شيخ القراء في عصره ، وله غرائب وشواذ القراءات ، وهو أحمد بن الحسيني بن مهران النيسابوري (ت : ٣٨١هـ) .

(٨) [البقرة : ٧٠] ويكون أصل الآية : « تتشابهت » بزيادة تاء في أوله متحركة ، وتاء في آخره ساكنة في الماضي .

(٩) هذا عجز بيت من الكامل وصدره [طلبٌ لعُرفك يا ابن يحيى بعدما] وجيء به على زيادة حرف في الكلمة على طريق التوهم وانظر البغدادي (١٧٥/٧) والهمع (١٥٧/٢) والدرر (٢١٥/٢) والعرف : المعروف والإحسان ، =

ولا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة ، وإنما أصل القراءة « أن البقرة » بتاء الوحدة ، ثم أدغمت في تاء تشابهت ، فهو إدغام من كلمتين .

(**الثالث**) قول بعضهم في ﴿ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (١) أن الأصل : وما لنا وأن لا نقاتل ؛ أي مالنا وترك القتال ، كما تقول : مالك وزيدًا ، ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه .

(**الرابع**) قول محمد بن مسعود الزكي في كتابة البديع وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين في أمور كثيرة إن الذي وأن المصدرية يتقارضان فيقع الذي مصدرية كقوله :

٧٨٧ - أتقرح أكباد المحبين كالذي أري كبدي من حب مية يقرح (٢)

وتقع أن بمعنى الذي كقولهم : زيد أعقل من أن يكذب ؛ أي من الذي يكذب .. انتهى .

فأما وقوع الذي مصدرية ، فقال به يونس والفراء والفارسي ، وارتضاه ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه ﴿ ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ ﴾ (٣) ﴿ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ ﴾ (٤) وأما عكسه ؛ فلم أعرف له قائلًا ، والذي جرأه عليه إشكال هذا الكلام ؛ فإن ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب ، وهذا لا معنى له ، ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال ، وقل من يتنبه لإشكالها . **وظهر لي فيها ، توجيهان** :

أحدهما : أن يكون في الكلام تأويل على تأويل ، فيؤول أن والفعل بالمصدر ، ويؤوَّلُ المصدر بالوصف ، فَيُؤَول إلى المعنى الذي أراده ولكن بتوجيه (٥) يقبله العلماء ، ألا ترى أنه قيل في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾ (٦) أن التقدير : ما كان افتراء ، ومعنى هذا ما كان مُفْتَرى ، وقال أبو الحسن في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ ﴾ (٧) : إن المعنى : ثم يعودون للقول ، والقول في تأويل المَقُول : أي يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار ، وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء : إنَّ العَودَ الموجب للكفارة العود إلى المرأة لا العَودُ إلى القول نفسه

= ويجيء : هو ابن خالد مكي وابنه ، والبيت من الكامل ولا يعرف له قائل ، وانظر الضرائر الشعرية (٥٥) .

(١) [البقرة : ٢٤٦] .

(٢) البيت من الطويل ، لجميل في ديوانه (٤٧) برواية : من حب بثنة تقرح : وقد زعم فيه أن الذي في البيت مصدرية بمعنى أن وأن . أتقرح : أتضعف كالذي كأن ، وانظر البغدادي (١٧٥/٧) والخزانة (٧٤/٤ ، ٧٥) والسيوطي (٨٩٦) .

(٣) [الشورى : ٢٣] .

(٤) [التوبة : ٦٩] والذي في الآيتين السابقتين مصدرية . وغير هؤلاء يقولون بأنها اسم موصول اسمي .

(٥) بمعنى أن تقول : زيد أعقل من الشخص الكاذب ونحو ذلك من التأويلات المقبولة عند العلماء .

(٦) [يونس : ٣٧] .

(٧) [المجادلة : ٣] فالآية يراها جمهور العلماء بأن العود المراد به العود إلى المقول أي المرأة .

كما يقول أهل الظاهر (١) ، وبعدُ فهذا الوجهُ عندي ضعيف ؛ لأن التفضيل على الناقص لا فضل فيه ، وعليه قوله :

٧٨٨ – إِذَا أنتَ فَضَّلْتَ امْرَأً ذَا بَرَاعَةٍ   عَلَى نَاقِصٍ كَانَ المَدِيحِ مِنَ النَّقْصِ (٢)

التوجيه الثاني : أن « أعقل » ضمن معنى أبعد فمعنى المثال : زيد أبعد الناس من الكذب لفضله من غيره ، فمن المذكورة ليست الجارة للمفضول ، بل متعلقة بأفعل ، لما تضمنه من معنى البعد ، لا لما فيه من المعنى الوضعي (٣) ، والمفضل عليه متروك أبدًا مع أفعل هذا لقصد التعميم ، ولولا خشية الإسهاب لأوردت لك أمثلة كثيرة من هذا الباب لتقف منها على العجب العجاب .

[أما إلى الأمر البعيد أن خرج   والوجه ذي الضعفِ ففي ذاك عوج
لأنـه قـد تـرك الـقـريـبـا   وتـرك الـقـويّ فـلـتـعـيـبـا
ولا لـعـذر واضـح فـإنـه   يسوغ إلا في الكتاب ردُّه]

الجهة الرابعة : أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة ، ويترك الوجه القريب والقوي ، فإن كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذر ، وإن ذكر الجميع فإن قَصَدَ بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسن ، إلا في ألفاظ التنزيل (٤) ؛ فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظن إرادته ، فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تَعَسُّف ، وإن أراد مجرد الإغراب على الناس وتكثير الأوجه فصعبٌ شديد ، وسأضرب لك أمثلة مما خَرَّجُوه على الأمور المستبعدة لتجنبها وأمثالها .

أحدها : قول جماعة في ﴿ وَقِيلِهِۦ ﴾ (٥) فإنه عطفٌ على لفظ ﴿ ٱلسَّاعَةِ ﴾ (٦) فيمن خَفَضَ ، وعلى محلها فيمن نَصَبَ ، مع ما بينهما من التباعد ، وأبْعَدُ منه قولُ أبي عمرو في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ ﴾ (٧) إن خبره ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٍ ﴾ (٨) و أبْعَدُ من هذا قولُ الكوفيين والزجاج في قوله تعالى : ﴿ صٓۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِي ٱلذِّكْرِ ﴾ (٩) : إن

---

(١) أهل الظاهر يرون اتباعًا للفظ العود إلى القول نفسه لا إلى المرأة .

(٢) البيت من الطويل ، يقول البغدادي (١٧٨/٧) : لم أقف على تتمته ولا على قائله ، ولم يأت لشاهد نحو وإنما جاء تنظيرًا وتأييدًا لمقولة ابن هشام ، التفضيل على الناقص لا فضل فيه وهو المراد من البيت .

(٣) المعنى الوضعي هو التفضيل ، وهو عقد صلة بين المفضل والمفضل عليه ، وإنما المراد أنه ضمن التفضيل معنى أبعد فصار معنى زيد أعقل من الكذب أي أبعد من الكذب والمعنى صحيح .

(٤) أي ألفاظ القرآن فلا تخريج لها إلا على ما يغلب على الظن إرادته .

(٥) [الزخرف : ٨٨] وتمامها ﴿ وَقِيلِهِۦ يَٰرَبِّ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ .

(٦) [الزخرف : ٨٥] وتمامها ﴿ وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ .

(٧) [فصلت : ٤١] .

(٨) [فصلت : ٤٤] وفيه بعد كبير للخبر عن المبتدأ .   (٩) [ص : ١] .

جوابه ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ ﴾ [١] وقول بعضهم في ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ ﴾ [٢] : إنه عطف على ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ ﴾ [٣] وقولُ الزمخشري في ﴿ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ ﴾ [٤] فيمن جر ﴿ مُّسْتَقِرٌّ ﴾ : إن كلا عطف على ﴿ ٱلسَّاعَةُ ﴾ [٥] وأبْعَدُ منه قوله في ﴿ وَفِى مُوسَىٰٓ إِذْ أَرْسَلْنَٰهُ ﴾ [٦] : إنه عطف على ﴿ وَفِى ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ ﴾ [٧] وأبْعَد من هذا قولهُ : ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ ٱلْبَنَاتُ ﴾ [٨] : إنه عطف على ﴿ فَٱسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا ﴾ [٩] قال : هو معطوف على مثله في أول السورة وإنْ تباعَدَتْ بينهما المسافة ، انتهى .

والصواب خلاف ذلك كله .

فأما ﴿ وَقِيلِهِۦ ﴾ فيمن خفض ، فقيل : الواو للقسم وما بعده الجواب ، واختاره الزمخشري ، وأما من نصب ، فقيل : عطف على ﴿ سِرَّهُمْ ﴾ أو على مفعول محذوف معمول ليكتبون ، أو ليعلمون ، أي يكتبون ذلك ، أو يعلمون الحق .

أو أنه مصدر لقال محذوفًا ، أو نصب على إسقاط حرف القسم ، واختاره الزمخشري [١٠] .

وأما ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِٱلذِّكْرِ ﴾ فقيل : الذين بدل من الذين في ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ ﴾ والخبر ﴿ لَا يَخْفَوْنَ ﴾ واختاره الزمخشري [١١] ، وقيل : مبتدأ خبره مذكور ، ولكن حذف رابطه ، ثم اختلف في تعيينه فقيل : هو مَا يُقَالُ لَكَ أي في شأنهم ، وقيل : هو ﴿ لَمَّا جَآءَهُمْ ﴾ أي كفروا به ، وقيل : ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ ﴾ [١٢] أي لا يأتيه منهم ، وهو بعيد لأن الظاهر أن ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ﴾ من جملة خبر إنه .

وأما ﴿ صٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ﴾ [١٣] الآية ، فقيل : الجواب محذوف ، أي إنه لَمُعْجِز ، بدليل الثناء عليه بقوله : ﴿ ذِى ٱلذِّكْرِ ﴾ أو ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ بدليل ﴿ وَعَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ﴾ [١٤] أو ما الأمْرُ كما زعموا ، بدليل ﴿ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ﴾ [١٥] وقيل : مذكور ، فقال الأخفش : ﴿ إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ ﴾ [١٦] وقال الفراء وثعلب ﴿ صٓ ﴾ لأن معناه

---

(١) [ص : ٦٤] وهذا بعد كبير .
(٢) [الأنعام : ١٥٤] .
(٣) [الأنعام : ٨٤] .
(٤) [القمر : ٣] .
(٥) [القمر : ١] .
(٦) [الذاريات : ٣٨] .
(٧) [الذاريات : ٢٠] .
(٨) [الصافات : ١٤٩] .
(٩) [الصافات : ١١] .
(١٠) الكشاف (٤٢٨/٣) .
(١١) الكشاف (٣٩٣/٣) .
(١٢) [فصلت : ٤٣] .
(١٣) [ص : ١] .
(١٤) [ص : ٤] .
(١٥) [ص : ٤] .
(١٦) [ص : ١٤] .

صَدَقَ اللَّه ، ويردُّهُ أن الجواب لا يتقدم [١] ، فإن أريد أنه دليل الجواب فقريبٌ ، وقيل : ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ [٢] الآيَةَ ، وحذفت اللام للطول .

وأما ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا ﴾ [٣] فعطف على ﴿ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ ﴾ [٤] وثم لترتيب الأخبار ، لا لترتيب الزمان ، أي : ثم أخبركم بأنا آتينا موسى الكتاب .

وأما ﴿ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌّ ﴾ ، فمبتدأ حُذِفَ خبره ، أي وكل أمر مستقر عند اللَّه واقعٌ ، أو ذكر ، وهو ﴿ حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ ﴾ وما بينهما اعتراض ، وقولُ بعضهم : الخبر مستقر ، وخفض على الجِوَارِ حملٌ على ما لم يثبت في الخبر .

وأما ﴿ وَفِي مُوسَىٰٓ ﴾ فعطفٌ على ﴿ فِيهَآ ﴾ من ﴿ وَتَرَكْنَا فِيهَآ ءَايَةً لِّلَّذِينَ يَخَافُونَ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴾ [٥] .

الثاني : قولُ بعضهم في ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [٦] إن الوقف على ﴿ فَلَا جُنَاحَ ﴾ وإنَّ ما بعده إغراء ليفيد صريحًا مطلوبيَّةَ التطوف بالصفا والمروة ، ويرده أن إغراء الغائب ضعيف كقول بعضهم وقد بلغه أن إنسانًا يُهَدِّدُهُ : « عَلَيهِ رَجلًا لَيسَنِي » أي ليلزم [غيري] ، والذي فسرَتْ به عائشةُ رضي الله عنها خلافُ ذلك [٧] ، وقصتها مع عروة بن الزبير رضي اللَّه تعالى عنهما مسطورة في صحيح البخاري ، ثم الإيجاب لا يتوقَّفُ على كون (عليه) إغراء ، بل كلمة على تقتضي ذلك مطلقًا .

وأما قولُ بعضهم في ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾ [٨] : إن الوقف قبل ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ وأن ﴿ عَلَيْكُمْ ﴾ إغراء فحسنٌ ، وبه يتخلص من إشكال ظاهر في الآية مُحْوِجٍ للتأويل [٩] .

---

(١) لأن الجواب لابد أن يكون بعد الشرط ، ولا يصح تقدمه عند البصريين .

(٢) [ص : ٣] . (٣) [الأنعام : ١٥٤] .

(٤) [الأنعام : ١٥٢] .

(٥) الآية (٣٨) من سورة الذاريات فعطفت على فيها في الآية (٣٧) .

(٦) [البقرة : ١٥٨] .

(٧) حيث قال : « البخاري » تفسير البقرة : حيث فهم عروة بن الزبير بن أختها أسماء جواز الطواف وعدمه ، فقالت له : كلَّا ، وإلا لقال : فلا جناح عليه ألا يطوف بهما أي إن قوله تعالى (فلا جناح) نفي للإثم الذي عرفه الأنصار إذا طافوا بهما بعد أن كانا صنمين في الجاهلية ، وليس نفيًا لوجوب الطواف .

(٨) [الأنعام : ١٥١] .

(٩) الإشكال هو أن (ما موصولة) ، ولا تشركوا بدل أو خبر لمبتدأ محذوف وكلاهما مشكل ؛ لأن المحرم الإشراك لا عدمه ، وفيه عطف الإنشاء على الخبر ثم المعاني المأمور بها محرفة ، فجعل لا زائدة لا نافية ، والمعنى على الإغراء أبعد ذلك .

الثالث : قولُ بعضهم في ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾ (١) إن ﴿ أَهْلَ ﴾ منصوبٌ على الاختصاص ، وهذا ضعيف ، لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل « بك اللّٰه نَرْجُو (٢) الفَضْلَ » وإنما الأكثر أن يقع بعد ضمير التكلم كالحديث : « نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ » (٣) والصواب أنه مُنَادَى .

الرابع : قولُ الزمخشري في ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا ﴾ (٤) وإذ يجوز كونُ ﴿ تَجْعَلُوا ﴾ منصوبًا في جواب الترجي ، أعني ﴿ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (٥) على النصب في قراءة حفص ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾ (٦) هذا لا يجيزه بصري ، ويتأولون قراءة حفص : إما على أنه جواب للأمر وهو ﴿ ٱبْنِ لِي صَرْحًا ﴾ (٧) أو على العطف على الأسباب ، على حد قوله :

* ولُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَينِي (٨) *

أو على معنى ما يقع موقع أبلغ ، وهو أنَّ أبلغ ، على حد قوله :

* ولَا سَابِقٍ (٩) *

ثم إن ثبت قول الفراء إن جواب الترجّي منصوب كجواب التمني ، فهو قليل ، فكيف تخرج عليه القراءة المجمع عليها ؟ .

وهذا كتخريجه قوله تعالى : ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ (١٠) على أن الاستثناء منقطع ، وأنه جاء على البدل الواقع في اللغة التميمية ، وقد مضى البحث فيها .

ونظيرُ هذا على العكس قول الكرماني في ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ (١١) : إن « مَنْ » نصب على الاستثناء و ﴿ نَفْسَهُۥ ﴾ توكيد ، فحَمَلَ قراءة السبعة على النصب في مثل « ما قام أحد إلا زيدًا » كما حمل الزمخشري قراءتهم (١٢) على البدل في مثل « ما فيها أحَدٌ إلا حمارًا » وإنما تأتي قراءة الجماعة على أفصح الوجهين (١٣) ، ألا ترى إلى إجماعهم على الرفع في ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ ﴾ ، (١٤) وأن أكثرهم قرأ به في ﴿ مَّا

---

(١) [الأحزاب : ٣٣] .
(٢) اللّٰه منصوب على الاختصاص بعد ضمير المخاطب .
(٣) مسند أحمد (٤٦٢/٢) .
(٤) [البقرة : ٢٢] .
(٥) [البقرة : ٢١] .
(٦) [غافر : ٣٧] .
(٧) [غافر : ٣٦] .
(٨) تقدم كثيرًا .
(٩) تقدم كثيرًا . وسيتكرر .
(١٠) [النمل : ٦٥] .
(١١) [البقرة : ١٣٠] .
(١٢) انظر الكشاف (١٥٠/٣) .
(١٣) من الاستثناء المنقطع وهو أفصح بين البدل .
(١٤) [النور : ٦] الرفع هنا على البدل لتقدم النفي وهو أفضل من النصب على الاستثناء . وقد ذكر ذلك سيبويه في =

﴿ فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ (١) وأنه لم يقرأ أحد بالبدل في ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۞ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ (٢) لأنه منقطع . وقد قيل : إن بعضهم قرأ به في ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ (٣) وإجماع الجماعة على خلافه .

ونظير حمل الكرماني النفس على التوكيد في موضع لم يحسن فيه ذلك قول بعضهم في قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ (٤) أن الباء زائدة ، و أنفسهنَّ توكيد للنون ، وإنما لغة الأكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو « قُمْتُمْ أَنْتُمْ أَنْفسُكُمْ » .

الخامس : قول بعضهم في ﴿ لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾ (٥) : إن اللام للأمْر ، والفعل مجزوم ، والصواب أنها لام العلة والفعل منصوب لضعف أمر المخاطب باللام كقوله :

لِتَقمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيرِ قُرَيشٍ فَلِتَقْضِي حَوَائِجَ المُسْلِمِينَا (٦)

السادس : قول التبريزي في قراءة يحيى بن يعمر ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾ (٧) بالرفع : إن أصله أحْسَنُوا ، فحذفت الواو اجتزاء عنها بالضمة ، كما قال :

٧٨٩ – إذَا مَا شَاءُ ضَرُّوا مَنْ أرادو وَلاَ يـألُوهُـمُ أحـدٌ ضِـرَارًا (٨)

واجتماع حذف الواو وإطلاق الذي على الجماعة كقوله :

* وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ (٩) *

ليس بالسهل ، والأولى قولُ الجماعة أنه بتقدير مبتدأ ، أي هو أحسن ، وقد جاءت منه مواضع حتى إن أهل الكوفة يقيسونه ، والاتفاقُ على أنه قياس مع أيٍّ كقوله :

= الآية (٣٦٠/١) بولاق .

(١) [النساء : ٦٦] والقراءة بالرفع على البدل .

(٢) [الليل : ١٩، ٢٠] .

(٣) [النساء : ١٥٧] فالاستثناء منقطع ، والمستثنى منصوب .

(٤) [البقرة : ٢٢٨] وجعل أنفسهن توكيدًا للضمير المتصل «نون النسوة »بدون التوكيد بضمير منفصل ، فيه حمل القرآن على وجه ضعيف .

(٥) [الزخرف : ١٣] .

(٦) تقدم الحديث عن البيت .

(٧) قرأ يحيى بن يعمر ، وهو قارئ بصري تعلم النحو على أبي الأسود ، وتولى قضاء خُراسان (ت : ١٢٩هـ) والآية من سورة [الأنعام : ١٥٤] .

(٨) البيت من الوافر ولا يعرف قائله ، وأصله : شاءوا حذفت الواو واكتفي بالضمة ؛ لأنها تدل عليها ، وانظر البغدادي (١٧٨/٧) والإنصاف (٣٨٦) والهمع (٥٨/١) والدرر (٣٤/١) والخزانة (٣٨٥/٢) ولا يألو : لا يستطيع . هم أقوياء لا يضرهم أحد .

(٩) تقدم الحديث عنه .

* فَسَلِّمْ عَلَى أيهُمْ أفْضَلُ [١] *

وأما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن (لمن أراد أن يُتِمُّ الرضاعة) [٢] : أن الأصل أن يُتِمّوا بالجمع فحسن ؛ لأن الجمع على معنى مَنْ ، مثل : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ ﴾ [٣] ولكن أظهر منه قول الجماعة : إنه قد جاء على إهمال أن الناصبة حملًا على أختها ما المصدرية .

السابع : قولُ بعضهم في قوله تعالى : ﴿ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا ﴾ [٤] فيمن قرأ بتشديد الراء وضمها : إنه على حد قوله :

٧٩٠ - * إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخوكَ تُصْرَعُ [٥] *

فخرج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز إلا في الشعر [٦] ، والصواب أنه مجزوم ، وأن الضمة إتباع كالضمة في قولك : لم يَشُدُّ ولم يَرُدُّ . وقوله تعالى : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ﴾ [٧] إذا قدر ﴿ لَا يَضُرُّكُم ﴾ جوابًا لاسم الفعل ، فإن قدر استئنافًا فالضمة إعراب ، بل قد امتنع الزمخشري من تخريج التنزيل على رفع الجواب [٨] مع مضي فعل الشرط ، فقال في قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ ﴾ : لا يجوز أن تكون ما شرطية لرفع ﴿ تَوَدُّ ﴾ ، هذا مع تصريحه في المفصل بجواز الوجهين في نحو : « إنْ قَامَ زَيدٌ أَقُومُ » ولكنه لما رأى الرفع مرجوحًا لم يستسهل تخريج القراءة المتفق عليها عليه ، يوضح لك هذا أنه جوز ذلك في قراءة شاذة مع كون فعل الشرط مضارعًا ، وذلك على تأويله بالماضي ، فقال : قرئ (أينما تكونوا يدرِكُكُم الموت) [٩] برفع يدرك ، فقيل : هو على حذف الفاء ، ويجوز أن يقال : إنه محمول على ما يقع موقعه ، وهو أينما كنتم ، كما حمل « ولا ناعب » في قوله :

* ولا نـــــاعـــــب *

---

(١) تقدم قبل ذلك . (٢) [البقرة : ٢٣٣] .

(٣) [يونس : ٤٢] وقد راعى المعنى في من فيهما فجمع يتموا ، ويستمعون .

(٤) [آل عمران : ٢٠] والمضارع رفع لأنه جواب على حد بيت الشاعر الآتي .

(٥) البيت من الرجز لعمرو بن خثارم البجلي وصدره : (يا أقرع بن حابس يا أقرع) وجيء به على أنه كان ينبغي أن يجزم (تصرع) لأنه جواب الشرط لكنه رفعه ، وجعله مع مرفوعة خبرًا لأنك ، والجملة دليل جواب الشرط ، وانظر البغدادي (١٨٠/٧) والكتاب (٤٣٦/١) والمقتضب (٧٢/٢) والإنصاف (٦٢٣) والأقرع كان عالم العرب في زمانه ، وكانوا يرجعون إليه في منافرتهم .

(٦) وهو رفع الجواب مع كون فعل الشرط مضارعًا قال ابن مالك : « ورفعه بعد مضارع وهن » .

(٧) [المائدة : ١٠٥] .

(٨) [آل عمران : ٣٠] وانظر الكشاف (١٨٤/١) فقد منع ذلك ، وفي المفصل (٣٢١) قال : ففيه الجزم والرفع فجوز الأمرين .

(٩) والآية رقم (٧٨) من النساء وهي قراءة شاذة .

البيت [١] .

على ما يقع موقع « ليسوا مصلحين » وهو ليسوا بمصلحين ، وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع متناقضًا ، والصوابُ ما بينت [٢] لك ، قال :

ويجوز أن يتصل بقوله : ﴿ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ اهـ . وقد مضى رده [٣] .

الثامن : قول ابن حبيب : إن ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ﴾ خبر ، و ﴿ ٱلْحَمْدُ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ لِلَّهِ ﴾ حال ، والصوابُ أن ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ مبتدأ وخبر ، وبسم اللّه على ما تقدم في إعرابها [٤] .

التاسع : قول بعضهم : إن أصل ﴿ بِسْمِ ﴾ كسر السين أو ضمها على لغة من قال : سِمٌ أو سُمٌ ، ثم سكنت السين لئلا يتوالى كسرات [٥] ، أو لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم ، والأولى قولُ الجماعة : إن السكون أصل ، وهي لغة الأكثرين ، وهم الذين يبتدئون اسمًا بهمز الوصل .

العاشر : قولُ بعضهم في ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ من البسملة أنه وصْلٌ بنية الوقف ، فالتقى ساكنان الميم ولام ﴿ ٱلْحَمْدُ ﴾ ، فكسرت الميم لالتقائهما ، وممن جوز ذلك ابن عطية ، ونظيرُ هذا قولُ جماعة منهم المبرد أن حركة راء « أكبر » من قول المؤذن : « اللّه أكبر ، اللّه أكبر » فتحة ، وأنه وصل بنية الوقف [٦] ، ثم اختلفوا ، فقيل : هي حركة الساكنين ، وإنما لم يكسروا حفظًا لتفخيم اللام كما في ﴿ الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ ﴾ [٧] وقيل : هي حركة الهمزة نقلت ، وكل هذا خروج عن الظاهر لغير داع ، والصوابُ أن كسرة الميم إعرابية ، وأن حركة الراء ضمة إعرابية ، وليس لهمزة الوصل ثبوت في الدَّرْج فتنقل حركتها إلا في ندور .

الحادي عشر : قولُ الجماعة في قوله تعالى : ﴿ تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُوا۟ فِى ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴾ [٨] : إن فيه حذف مضافين ، والمعنى : علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤساؤهم ، وهذا معنى حسن ، إلا أن فيه دعوى حذف مضافين [٩] لم يظهر الدليلُ عليهما ، والأولى أنَّ « تبين »

---

(١) تقدم برقم (٨٦٣) وهو [مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة .:. ولا ناعب إلا ببين غرابها] .

(٢) تجويز الوجهين عند الزمخشري لا يجعله متناقضًا ، فالرفع على الاستئناف ، والجزم على الجواب ولا شيء في ذلك .

(٣) [النساء : ٧٧] ﴿ وَٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ ٱتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ فلا تظلمون دليل الجواب ، وقد مضى رد ذلك بأن جواب الشرط لا يحذف إذا كان فعل الشرط مضارعًا بل ماضيًا .

(٤) بأن الجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره ، ابتدائي أو ابتدئ .

(٥) كسرات الباء والسين والميم وهذا ثقيل على اللسان .

(٦) فنطقه بسكون الراء .

(٧) [آل عمران : ١، ٢] .

(٨) [سبأ : ١٤] .

(٩) وهما : ضعفاء الجن أن لو كان رؤساؤهم .

بمعنى وضح ، وأنْ وصلتها بدلُ اشتمال من الجن ، أي وضح للناس أن الجن لو كانوا إلخ .

الثاني عشر : قولُ بعضهم في : ﴿ عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ ﴾ (١) أن الوقف على ﴿ تُسَمَّىٰ ﴾ هنا ، أي عينًا مسماة معروفة ، وإن ﴿ سَلْسَبِيلًا ﴾ جملة أمرية أي : اسأل طريقًا موصِّلة إليها ، ودون هذا في البعد **قول آخر** : إنه عَلَم مركب كتأبطَ شرًّا ، والأظهر أنه اسم مفردٌ مبالغة في السلسال ، كما أن السلسال مبالغة في السَّلِس ، ثم يحتمل أنه نكرة ، ويحتمل أنه علم منقول وصُرِف لأنه اسم لماء ، وتقدمُ ذكر العين لا يوجبُ تأنيثه كما تقول : « هذِهِ وَاسِطٌ » بالصَّرْف ، ويبعد (٢) أن يقال : صرف للتناسب (٣) كقوارير لاتفاقهم على صرفه .

الثالث عشر : قول مكي وغيره في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ (٤) : إن ﴿ زَهْرَةَ ﴾ حال من الهاء في ﴿ بِهِۦ ﴾ ، أو من ما ، وإن التنوين حذف للساكنين مثل قوله :

٧٩١ - * وَلَا ذَاكِرًا اللَّه إِلَّا قَلِيلًا (٥) *

وإن جر الحياة على أنه بدل من ما ، والصواب أن ﴿ زَهْرَةَ ﴾ مفعول بتقدير جعلنا لهم أو آتيناهم ، ودليل ذلك ذكر التمتيع ، أو بتقدير أذمُّ ؛ لأن المقام يقتضيه ، أو بتقدير أعني بيانًا لما أو للضمير ، أو بدل من أزواج ، إما بتقدير ذوي زهرة ، أو على أنهم جُعِلوا نفس الزهرة مجازًا للمبالغة ، وقال الفراء : هو تمييز لما أو للهاء ، وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز ، وقيل : بدل من ما (٦) ، ورُدَّ بأن ﴿ لِنَفْتِنَهُمْ ﴾ (٧) من صلة ﴿ مَتَّعْنَا ﴾ فيلزم الفصل بين أبعاض الصِّلَة بأجنبي ، وبأن الموصول لا يتبع قبل كمال صلته ، وبأنه لا يقال : « مررت بزيد أخاك » على البدل ؛ لأن العامل في المبدل منه لا يتوجَّه إليه بنفسه ، وقيل : من الهاء ، وفيه ما ذكر ، وزيادةُ الإبدالِ من العائد ، وبعضهم يمنعه بناء على أن المبدل منه في نية الطَّرْحِ ، فيبقى الموصول

---

(١) [الإنسان : ١٧، ١٨] ﴿ وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنجَبِيلًا ۝ عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا ﴾ .

(٢) في قوله تعالى : ﴿ عَيْنًا فِيهَا ﴾ . وهذا اسم للعين فيجوز تذكيره ، وتأنيثه ، لواسط : اسم للبلد فيذكر ، أو للبقعة فيؤنث .

(٣) أي مراعاة نهاية الفواصل ؛ لأن العلماء اتفقوا على صرفه ؛ لأنه مذكر .

(٤) [طه : ١٣١] .

(٥) البيت من شعر لأبي الأسود الدؤلي وصدره (فألفيته غير مستعتب) وجيء به على أن التنوين قد حذف من ذاكر المنصوب لالتقاء الساكنين وحذف التنوين لضرورة الشعر ، وانظر الكتاب (١/٨٥) والمقتضب (١/١٩ ، ٢/٣١٣) والمنصف (٢/٢٣١) وابن يعيش (٢/٩ ، ٦/٢٤) والبغدادي (٧/١٨٢) وهو من المتقارب .

(٦) زهرة الحياة الدنيا ، قيل : بدل بعد الأقوال السابقة .

(٧) وهذا ضعيف [طه : ١٣١] ﴿ لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ﴾ متعلقة بمتعنا فهي تكملة لصلة ما ، وهذا ما يترتب عليه الفصل بين أجزاء الصلة ، كما أن الموصول لا يتبع قبل كمال صلته .

بلا عائد في التقدير ، وقد مرَّ أن الزمخشري مَنَعَ في ﴿ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ ﴾ أن يكون بدلًا من الهاء [١] في ﴿ أَمَرْتَنِى بِهِۦ ﴾ ورددناه عليه ، ولو لزم إعطاء منويِّ الطَّرْح حكمَ المطروح ؛ لزم إعطاء منويِّ التأخير حكم المؤخر ، فكان يمتنع « ضَرَبَ زَيْدًا غُلَامُهُ » ويرد ذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ [٢] والإجماع على جوازه .

تنبيه : وقد يكون الموضع لا يتخرج إلا على وجه مرجوح ، فلا حرج على مخرجه ، كقراءة ابن عامر وعاصم ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُجِّى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [٣] فقيل : الفعل ماض مبني للمفعول ، وفيه ضعف من جهات : إسكان آخر الماضي ، وإنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل ، وإنابة غير المفعول به مع وجوده ، وقيل : مضارع أصله نُنْجِي بسكون ثانيه ، وفيه ضعف ؛ لأن النون عند الجيم تخفى ولا تدغم . وقد زعم قوم أنها أدغمت فيها قليلًا وأن منه أترج وإجَّاصة وإجَّانة [٤] ، وقيل : مضارع وأصله نُنَجِّي بفتح ثانيه وتشديد ثالثه ثم حذفت النون الثانية ، ويضعفه أنه لا يجوز في مضارع نَبَّأْتُ ونَقَبْتُ وَنَزَلْتُ ونحوهن إذا ابتدئت بالنون أن تحذف النون الثانية إلا في ندور كقراءة بعضهم (ونُزِّلَ الملائكة تنزيلًا) [٥] .

[من أوجه الفساد ترك بعض ما   يحتمل اللفظ بوجه كالسما]

الجهة الخامسة : أن يترك بعضَ ما يحتمله اللفظ من الأوجهِ الظاهرة . ولنورد مسائل من ذلك ليتمرن بها الطلاب مرتبة على الأبواب ليسهل كَشْفُها .

باب المبتدأ [٧٩٢ - ٧٩٤]

[في أنت من إنك أنت الفاضل   ثلاث أقوال أيا مفاضل
الفصل والتوكيد ثم الابتدا   وغير هذا خطأ فقيدا]

مسألة : يجوز في الضمير المنفصل من نحو : ﴿ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [٦] ، ثلاثةُ

(١) بأن المضمر بدل من الموصول فلا عائد في اللفظ ، وأما بقاؤه بلا عائد في التقدير فلا ضرر فيه .
(٢) [البقرة : ١٢٤] لأن الضمير عائد على متأخر رتبة متقدم لفظًا وهذا لايضر .
(٣) [الأنبياء : ٨٨] وتمامها ﴿ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ قال في السبعة (٤٣٠) : قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحده (نُجِّي المؤمنين) بنون واحدة مشددة الجيم على ما لم يُسمَّ فاعله والياء ساكنة ، وروى حفص ﴿ نُـۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ بنونين الأولى مضمومة والثانية ساكنة والجيم خفيفة ، وكذلك قرأ حمزة والباقون ؛ لأن النون الأولى متحركة والثانية ساكنة والنون لا تدغم في الجيم .
(٤) وإجَّانة : هي حريم النخلة ، وأترج : الرمان ، وإجاصة : التفاح .
(٥) [الفرقان : ٢٥] وهذه هي قراءة أهل مكة ، انظر الكشاف (٣/٩٥) .
(٦) [البقرة : ١٢٧] ، [وآل عمران : ٣٥] .

أوجُهٍ : الفصلُ وهو أرجَحُهَا ، والابتداء وهو أضعفها (١) ، ويختصُّ بلغة تميم ، والتوكيد .

[في نحو ذا أكرمته قد صرحوا فالابتدا المفعول فيما وضحوا]

مسالة : يجوز في الاسم المفتتح به من نحو قوله : « هذَا أكْرَمْتهُ » الابتداءُ والمفعولية ، ومثله : « كَمْ رَجُلٍ لقيته » و « مَنْ أكرمته » لكن في هاتين يقدر الفعل مؤخرًا (٢) ، ومثلهما « رُبَّ رَجُلٍ صَالحٍ لَقيته » .

[وإن يجي نفي أو استفهام من قبل مجرور لهم أحكام
فيما بعيده له الرفع بدا أعرب على الفاعل أو بالابتدا
وإن يجي مبتدا وبعده فعل ومجرور كذا أتى له
اسم له الرفع أتى فأعربا مبتدأ أو فاعلًا واقتربا]

مسالة : يجوز في المرفوع من نحو : ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ و « مَا في الدَّارِ زَيد » الابتدائية والفاعليةُ ، وهي أرْجَحُ ؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير (٣) . ومثله كلمتا ﴿ غُرَفٌ ﴾ (٤) في سورة الزمر ؛ لأن الظرف الأول معتمد على المخبر عنه ، والثاني على الموصوف ؛ إذ الغرف الأولى موصوفة بما بعدها ، وكذا « نار » في قول الخنساء :

وإن صخرًا لتأتم الهداه به كأنَّهُ عَلَم فِي رَأسِهِ نَارُ (٥)

ومثلُة الاسمُ الثاني للوصف في نحو : « زَيدٌ قَائمٌ أبُوهُ » و « أقَائِم زَيدٌ » لما ذكرنا ، ولأن الأب إذا قدر فاعلًا كان خبر زيد مفردًا ، وهو الأصل في الخبر ، ومثله ﴿ ظُلُمَٰتٌ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ ﴾ (٦) لأن الأصل في الصفة الإفراد ، فإن قلت : « أقائم أنت » فكذلك عند البصريين ، وأوجب الكوفيون في ذلك الابتدائية ، ووافقهم ابن الحاجب (٧) ، ووهم ؛ إذ نقل في أماليه الإجماع على ذلك ، وحجتهم أن المضمر المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلًا عنه (٨) ، لا يقال : « قام أنا » . والواجب أنه إنما انفصل مع الوصف لئلا

(١) وذلك إذا تعين فيه الفصل ، وإلا سلم من الضعف .
(٢) لأنهما لهما الصدارة فلا يتقدم عليهما بشيء وهما . كم ، ومن .
(٣) اتساعًا لأصل الأسلوب بالبعد عن التقديم والتأخير ، واعتمادهما على الاستفهام أو النفي .
(٤) قال تعالى : ﴿ لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ لَهُمۡ غُرَفٌ ﴾ [الزمر : ٢٠] وذلك في جواز الأمرين والأرجح الفاعلية .
(٥) هذا عجز بيت للخنساء وصدره « وإن صخرًا لتأتم الهداة به » في ديوانها (٢٧) وهو من البسيط ، وقد ذكره ابن هشام على أن كلمة « نار » يجوز فيها الأمران والأرجح الفاعلية .
(٦) [البقرة : ١٩] .
(٧) أي إعراب أقائم مبتدأ وزيد الخبر ، وجوز البصريون الوجهين ، والأرجح الفاعلية .
(٨) اعتمد الكوفيون في إعرابهم على أن الضمير المتصل لا يقع بعد عامله فيتيقن الابتدائية في الوصف ، وما بعده الخبر حتى لا يقع ضمير الفصل بعده .

يجهل معناه ؛ لأن يكون معه مستترًا ، بخلافه مع الفعل فإنه يكون بارزًا كقمتُ أو قمتَ ، ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل ؛ فلذلك احتمل معه الفَصْلَ ، ولأن المرفوع بالوصف سَدَّ في اللفظ مَسَدَّ واجب الفصل وهو الخبر ، بخلاف فاعلِ الفعل [(١)] ، ومما يقْطَع به على بُطْلَان مذهبهم قوله تعالى : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ [(٢)] وقولُ الشاعر :

٧٩٢ - * خِلِيلي مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا [(٣)] *

فإن القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري [(٤)] في الآية ، مؤدٍّ إلى فَصْلِ العامل من معموله بالأجنبي ، والقول بذلك في البيت مؤدٍّ إلى الإخبار عن الاثنين [(٥)] بالواحد ، ويجوز في نحو : « ما في الدار زَيدٌ » وجه ثالث عند ابن عصفور ، ونقله عن أكثر البصريين ، وهو أن يكون المرفوع اسمًا لما الحجازية ، والظرف في موضع نصب على الخبرية ، والمشهورُ وجوبُ بطلانِ العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفًا [(٦)] .

[كذاك نائب على تقدير خلوّ لفعلهم من الضمير]

مسألة : يجوز في نحو : « أخوه » من قولك : « زَيدٌ ضُرِبَ في الدار أُخُوهُ » أن يكون فاعلًا بالظرف ، لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير زيد المقدر في ضُرِبَ ، وأن يكون نائبًا عن فاعل ضُرِبَ على تقديره خاليًا من الضمير ، وأن يكون مبتدأ خبره الظرفُ والجملة حال ، والفراء والزمخشري يَرَيَانِ هذا الوجه شاذًّا رديًا [(٧)] ، لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو ، ويوجبان الفاعلية في نحو : «زيدٌ عليه جُبَّة » وليس كما زعما ، والأَوجُهُ الثلاثة في قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ ﴾ [(٨)] قيل : وإذا قرئ بتشديد ﴿ قُتِّلَ ﴾ لزم ارتفاع ﴿ رِبِّيُّونَ ﴾ بالفعل ، يعني لأن التكثير لا ينصرف إلى الواحد ، وليس بشيء لأن النبي هنا متعدد لا واحد ، بدليل كأين ، وإنما أفرد الضمير بحسب لفظها .

(١) فإنه ليس واجب الفصل .
(٢) [مريم : ٤٦] ﴿ أَرَاغِبٌ ﴾ مبتدأ و ﴿ أَنتَ ﴾ فاعل و ﴿ عَنْ ءَالِهَتِى ﴾ متعلق براغب ، ولا يجوز أن نعرب ﴿ أَرَاغِبٌ ﴾ مبتدأ و ﴿ أَنتَ ﴾ خبره حتى لا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي وهو الخبر ، بخلاف الفاعل فليس أجنبيًا عنه وانظر الزمخشري (٤١٣/٢) والمفصل (٢٣) وما بعدها .
(٣) البيت من الطويل مجهول القائل ، ووافٍ اسم فاعل مبتدأ ، وأنتما فاعله وسد مسد خبره ، وانظر البغدادي (١٨٥/٧) والشذور (١٨٠) والعيني (٥١٦/١) والتصريح (١٥٧/١) ، والهمع (٩٤/١) وعجزه : إذا لم تكونا لي على من أقاطع .
(٤) هذا قول للزمخشري تابع فيه الكوفيين وهو ضعيف .
(٥) لأن وافٍ مبتدأ على قول الكوفيين وأنتما خبره فيلزم المحذور المذكور وهو الإخبار عن الاثنين بالواحد .
(٦) إعراب ابن عصفور فاسد ؛ لأن تقدم خبر ما على الاسم مفسد لعملها .
(٧) لأن الجملة الحالية (زيد ضرب) قد خلت من الرابط وهو الواو .
(٨) [آل عمران : ١٤٦] .

[وزيد نعم الرجل الذي أتى ... مبتدأ زيد على ما ثبتا
وإن تؤخره فقيل مثل ما ... قدم أو خبره قد حتما]
[حذف له ونحو حبذا بدا ... من بعده زيد على ما عهدا]

مسالة : « زَيدٌ نِعْم الرجُل » يتعين في زيد الابتداء [١] ، و « نعم الرجل زيد » قيل : كذلك ، وعليهما فالرابط العموم ، أو إعادة المبتدأ بمعناه ، على الخلاف في الألف واللام ألِلجنس هي أم للعهد ؟ وقيل : يجوز أيضًا أن يكون خبرًا لمحذوفٍ وجوبًا ، أي الممدوحُ زيدٌ ، وقال ابن عصفور : يجوز فيه وجه ثالث وهو أن يكون [٢] مبتدأ حذف خَبَرُهُ وجوبًا ، أي زيد الممدوح ، ورُدَّ بأنه لم يسدَّ شيء مَسَدَّه .

[فالفعل حب ذا هو الفاعل قل ... وما بعيد مبتدا كما عقل]

مسالة : « حبذا زيد » يحتمل زيد - على القول بأن حَبَّ فعلٌ ماض وذا فاعل - أن يكون مبتدأ مخبرًا عنه بحبذا ، والرابط الإشارة ، وأن يكون خبرًا لمحذوف ، ويجوز على قول ابن عصفور السابق أن يكون مبتدأ حذف خبره ، ولم يقل به هنا [٣] لأنه يرى أن حبذا اسم ، وقيل : بدل من ذا ، ويرده أنه لا يحل محل الأول ، وأنه لا يجوز الاستغناء عنه ، وقيل : عطف بيان ، ويرده قوله :

٧٩٣ - * وَحَبَّذَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ [٤] *

ولا تُبَيَّنُ المعرفة بالنكرة باتفاق ، وإذا قيل : حبذا اسم للمحبوب فهو مبتدأ ، وزيد خبر ، أو بالعكس ، عند مَنْ يجيز في قولك : « زيدٌ الفاضِلُ » وجهين ، [٥] وإذا قيل بأن حبذا كله فعل فزيد فاعل ، وهذا أضعف ما قيل ، لجواز حذف المخصوص كقوله :

٧٩٤ - أَلَاحَبَّذَا لَوْلَا الحَيَاءُ وَرُبَّمَا ... مَنَحْتُ الهَوَى مَا لَيسَ بِالمُتَقَارِبِ [٦]

---

(١) أي يعرب مبتدأ ، أو الجملة بعده في محل رفع خبر عنه .

(٢) أعربه ابن عصفور مبتدأ حذف خبره وجوبًا أي زيد الممدوح ، وهذا إعراب غير سليم ، لأنه لا يوجد ما يسد مسد الخبر المحذوف .

(٣) ابن عصفور لم يذكره ، وإنما كلام ابن هشام بالقياس على كلامه في نعم الرجل زيد ويرد بما سبق .

(٤) هذا صدر بيت لجرير ، في ديوانه (٥٩٦) وعجزه

تأتيك من قبل الريان أحيانا

وهو من البسيط ، وجيء به على أن الاسم الذي بعد حبذا بيان لذا ، وانظر البغدادي (١٨٥/٧) والهمع (٨٨/٣) والدرر (١١٦/٢) والسيوطي (٨٩٨) .

(٥) الابتدائية أو الخبرية .

(٦) البيت من الطويل لمرادس بن همام الطائي وقيل مرداس بن همّاس ، وجيء به على جواز حذف المخصوص مثل : نعم العبد أي أيوب ، والمحذوف المقصودُ بذكر المحبة . وانظر الأشموني (٤١/٣) والسيوطي (٨٩٨) والبغدادي (١٨٨/٧) =

والفاعل لا يحذف .

[وجوزوا لدى مثال اشتهر كلاهما مبتدأ لدى الخبر]

مسالة : يجوز في نحو : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ (١) ابتدائية كل منهما وخبرية الآخر ، أي شأني صبر جميل ، أو صبرٌ جميلٌ أمْثَل من غيره .

باب كان وما جرى مجراها [٧٩٥]

[في مثُل قد جوزوا لكانا زيدا ونقصانًا على ما بانا
كذا تمامها وذا قد وقعا في أختها عسى على ما سمعا
أعني تمامها ونقصها نعم في جعل الاسم آخرًا حكم أتم]

مسالة : يجوز في كان من نحو : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ ﴾ (٢) ونحو : « زَيدٌ كانَ لَهُ مَالٌ » نقصان كان ، وتمامها ، وزيادتها وهو أضعفها ، قال ابن عصفور : باب زيادتها الشِّعْرُ، والظرفُ متعلقٌ بها على التمام ، وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة ، ومنصوب على النقصان ، إلا إن قدرت الناقصة شأنية فالاستقرار مرفوع (٣) لأنه خبر المبتدأ .

مسالة : ﴿ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ ﴾ (٤) يحتمل في كان الأوجه الثلاثة (٥) ، إلا أن الناقصة لا تكون شأنية ؛ لأجل الاستفهام ، ولتقدم الخبر ، وكيف : حال على التمام ، وخبر لكان على النقصان ، وللمبتدأ على الزيادة .

مسالة : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ (٦) تحتمل كان الأوجه الثلاثة (٧) فعلى الناقصة الخبرُ إما لبشر ، ووحيًا استثناء مفرغ من الأحوال ؛ فمعناه موحيًا أو مُوحًى ، أو من وراء حجاب ، بتقدير : أو موصِّلًا ذلك من وراء حجاب ، و﴿ أَوْ يُرْسِلَ ﴾ بتقدير أو إرسالًا . أي أو ذا إرسال ، وإما وحيًا والتفريغُ في الأخبار ، أي ما

= والعيني (٢٤/٤) والهمع (٨٩/٢) .

(١) أي حذف المبتدأ أي أمري أو الخبر أحسن أو أجمل .

(٢) [ق : ٣٧] يجوز في ﴿ كَانَ ﴾ في الآية أن تكون ناقصة و﴿ قَلْبٌ ﴾ اسمها و﴿ لَهُۥ ﴾ في محل نصب خبرها ، أو تامة : فـ ﴿ قَلْبٌ ﴾ فاعل بها ، أو زائدة ، و﴿ لَهُۥ قَلْبٌ ﴾ صلة ﴿ مَنْ ﴾ لا محل لها من الإعراب .

(٣) فإن قدرت كان شأنية فاسمها ضمير الشأن مستترًا ، وجملة « له قلب » في محل نصب خبر كان .

(٤) [النمل : ٥١] .

(٥) أي النقصان ، والتمام والزيادة والتفصيل وضحه ابن هشام .

(٦) [الشورى : ٥١] .

(٧) وكان فيها الأوجه الثلاثة السابقة أيضًا.

كان تكليمهم إلا إيحاء أو إيصالًا من وراء حجاب أو إرسالًا ، وجُعل ذلك تكليمًا على حذف مضاف ، ولبشر على هذا تبيين ، وعلى التمام والزيادة فالتفريغُ في الأحوال المقدرة في الضمير المستتر لبشر .

مسالة : « أينَ كَانَ زَيدٌ قائمًا » يحتمل الأوجه الثلاثة [١] ، وعلى النقصان ، فالخبر إما قائمًا وأين ظرف له ، أو أين فيتعلق بمحذوف وقائمًا حال ، وعلى الزيادة والتمام فقائمًا حال ، وأين ظرف له ، ويجوز كونه ظرفًا لكان إن قدرت تامة .

مسالة : يجوز في نحو : « زيد عسى أن يقوم » نقصانُ عسى فاسمها مستتر ، وتمامها فأنْ والفعلُ مرفوعُ المحل بها [٢] .

مسالة : يجوز الوجهان في « عَسَى أن يقوم زيدٌ » [٣] فعلى النقصان زيد اسمها ، وفي يقوم ضميره ، وعلى التمام لا إضمار ، وكل شيء في محله ، ويتعين التمام في نحو : « عَسَى أن يقوم زيد في الدار » و ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ [٤] لئلا يلزم فصل صلة أنْ من معمولها بالأجنبي وهو اسم عَسى .

[في نحو ما ربك فيما وردا بغافل حكمان عند من شدا]

مسالة : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ ﴾ [٥] تحتمل ما الحجازية والتميمية ، وأوجب الفارسيُّ والزمخشريُّ الحجازية ظنًّا أن المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر ، وإنما المقتضي [٦] نفيه لامتناع الباء في « كان زيد قائمًا » وجوازها في :

٧٩٥ - * لم أكن بأعجلهم *

البيت [٧] .

---

(١) في (كان) النقصان فزيدٌ قائمًا اسمها وخبرها ، ويجوز أن تكون زائدة فلا إسناد فيها ، أو تامة فالمرفوع فاعلها وقائمًا حال فيها .

(٢) يجوز أن يكون عسى ناقصة ، واسمها ضمير مستتر ، والجملة بعدها خبرها ، أو كان وما بعدها في محل رفع فاعلها .

(٣) يجوز أن يكون عسى ناقصة ، وزيد اسمها ، ويقوم في نصب خبرها أو تامة ، فالجملة بعدها في محل رفع فاعلها .

(٤) [الإسراء : ٧٩] .

(٥) [الأنعام : ١٣٢] ووجدت كثيرًا في القرآن الكريم .

(٦) يجوز أن تكون (ما) في المثال تميمية مهملة ، أو حجازية رافعة للمبتدأ ناصبة للخبر ، وزيادة الباء للنفي لا لكونها عاملة عمل ما خلافًا لمن ادعى ذلك .

(٧) البيت للشنفرى من لامية العرب من الطويل وكما له :

وإن مُدّت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

وزيدت الباء فيه في خبر كان المنفية ، والجشع : شدة الحرص على الأكل بدون قناعة ، وانظر البغدادي (٨٩/٧) =

وفي « ما إنْ زَيدٌ بقائم » .

[في نحو لا رجل قل ولا امرأة	في الدار أوجه لدى من قرأه
فالابتدا في رفع الاسمين كذا	قيل هما اسمان لِلا كذا خذا
وإن لها أتبعت زيدًا فاعربا	مبتدأ لا غير فيما نسبا
إن لم تكرر لفظ لا فيما ظهر	في آية الحج كلام اشتهر]

مسالة : « لا رَجُل ولا امرأة في الدار » إن رفعت الاسمين فهما مبتدآن (١) على الأرجح ، أو اسمان للا الحجازية ، فإن قلت : « لَا زَيدٌ وَلَا عَمْرٌو في الدار » تعين (٢) الأول ؛ لأن لا إنما تعمل في النكرات ، فإن قلت : « لا رجل في الدار » تعين (٣) الثاني ؛ لأن لا إذا لم تتكرر يجب أن تعمل ، ونحو : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ (٤) إن فَتَحْتَ الثلاثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه (٥) ، ولواحد عند غيره ، ونقدر للآخرين ظرفان ؛ لأن لا المركبة عند غيره عاملة في الخبر ، ولا يتوارد عاملان على معمول واحد ، فكيف عوامل (٦) . وإن رَفَعْتَ الأولين فإن قدرت لا معهما حجازية تعين عند الجميع إضمار خبرين .

إن قدرت لا الثانية كالأولى . وخبرًا واحدًا إن قدرتها مؤكدة لها (٧) وقدرت الرفع بالعطف ، وإنما وجب التقدير في الوجهين ؛ لاختلاف خَبَرَي الحجازية والتبرئة (٨) ، بالنصب والرفع فلا يكون خبرٌ واحدٌ لهما ، وإن قدرت الرفع بالابتداء فيهما - على أنهما مهملتان - قدرت عند غير سيبويه خبرًا واحدًا للأولين أو للثالث كما تقدر في « زَيدٌ وعمرو قائم » خبرًا للأول أو للثاني ، ولم يحتج لذلك عند سيبويه .

* * *

= والسيوطي (٨٩٩) والأشموني (٢٥١/١ ، ٥١/٣) والهمع (١٢٧/١) والتصريح (٢٠٢/١) .

(١) رفعهما على أنهما مبتدآن أو اسمان للا الحجازية والخبر « في الدار » ، وهما نكرتان .

(٢) فإن كانا معرفتين تعين كونهما مبتدأين ؛ لأن لا الحجازية لا تعملُ في المعارف .

(٣) « لا رجل في الدار » فرجل اسم لا النافية للجنس وجوبًا ؛ لأنها لم تكرر وإلا جاز عملها .

(٤) [البقرة : ١٩٧] .

(٥) فلا عاملة في الثلاثة والخبر عن الجميع في الحج عند سيبويه ، ولا يقدر للباقي .

(٦) الذين يقدرون الخبر لكل واحدة يقولون حتى لا يتوارد عوامل على معمول واحد .

(٧) فإن رفعت في لا رجل ولا امرأة في الدار على أن لا حجازية في كل واحدة ؛ فلابد من تقدير خبر لكل واحدة ، أو قدرت العمل للأولى والثانية توكيد لها فيكفي خبرًا واحدًا .

(٨) أي تبرئة الجنس كله بنفيه وهي المسماة بلا النافية للجنس .

باب المنصوبات المتشابهة [٧٩٦ - ٧٩٧]

[بمُثل قد جوزوا النصب على مفعول أو بمصدر قد نقلا]

ما يحتمل المصدرية والمفعولية – من ذلك نحو : ﴿ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ (١) ﴿ وَلَا تُظلمون نَقِيرًا ﴾ (٢) أي ظلمًا ما أو خيرًا ما ، أي لا تُنْقَصُونه مثل : ﴿ وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْئًا ﴾ (٣) ومن ذلك ﴿ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْئًا ﴾ (٤) أي نقصًا أو خيرًا ، وأما ﴿ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا ﴾ (٥) فمصدر ، لاستيفاء ضَرَّ مفعوله ، وأما ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ (٦) فشيء قبل ارتفاعه مصدر أيضًا ، لا مفعول به ، لأن عفا لا يتعدَّى .

[من ذاك قد سرت طويلًا وردا وأزلفت من ذا على ما قيّدا]

ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية – من ذلك « سِرْتُ طويلًا » أي سيرًا طويلًا ، أو زمنًا طويلًا ، أو سِرْتُه طويلًا ، ومنه ﴿ وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ (٧) أي إزلافًا غير بعيد ، أو زمنًا غير بعيد ، أو أزلفته الجنة – أي الإزلاف – في حالة كونه غير بعيد ، إلا أن هذه الحال مؤكدة ، وقد يجعل حالًا من الجنة فالأصل غير بعيدة ، وهي أيضًا حال مؤكدة ، ويكون التذكير على هذا مثله في ﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ (٨) .

[في جاء زيد بعد هذا ركضا عامله جاء بذاك يقضى]

ما يحتمل المصدرية والحالية – « جاء زيد رَكْضًا » أي يَرْكُضُ ركضًا ، أو عاملُهُ « جاء » على حد « قعدت جلوسًا » أو التقدير جاء راكضًا ، وهو قول سيبويه (٩) ، ويؤيده قوله تعالى : ﴿ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ (١٠) فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره .

[خوفًا قبيله الذي يريكم لما ذكرت جامعًا يجيكم]

ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله – من ذلك ﴿ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ (١١) أي فتخافون خوفًا وتطمعون طمعًا ، وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر

---

(١) [النساء : ٧٧] .

(٢) [النساء : ١٢٤] .

(٣) [الكهف : ٣٣] .

(٤) [التوبة : ٤] فالسابق المنصوب يحتمل إعرابه مفعولًا مطلقًا أو مفعولًا به .

(٥) [التوبة : ٣٩] .

(٦) [البقرة : ١٧٨] .

(٧) [ق : ٣١] فتحتمل الأوجه الثلاثة مصدرًا ، أو ظرفًا ، أو حالًا .

(٨) [الشورى : ١٧] .

(٩) انظر الكتاب (٤٩/٢) .

(١٠) [فصلت : ١١] .

(١١) [الرعد : ١٢] .

المؤكد إلا فيما استثنى [١] ، أو خائِفِينَ وطامِعِينَ ، أو لأجل الخوف والطمع . فإن قلنا : « لا يشترط اتحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلَّلِ » وهو اختيار ابن خروف [٢] فواضح ، وإن قيل باشتراطه ؛ فوجهه أنَّ ﴿ يُرِيكُمُ ﴾ بمعنى يجعلكم ترون ، والتعليل باعتبار الرؤية لا الإراءة ، أو الأصل إخافة وإطماعًا ، وحذفت الزوائد .

وتقول : « جاء زيد رَغْبَةً » أي يرغَبُ رغبة ، أو يجيء رغبةٍ ، أو راغبًا ، أو للرغبة ، وابن مالك يمنع الأول لما مر ، وابن الحاجب يمنع الثاني [٣] ؛ لأنه يؤدي إلى إخراج الأبواب عن حقائقها ، إذ يصح في « ضَرَبْتُهُ يَومَ الجمعة » أنْ يقدر ضربَ يوم الجمعة ، قلت : وهو حذف بلا دليل ؛ إذ لم تَدْعُ إليه ضرورة ، وقال المتنبي :

٧٩٦ - • أبلَى الهَوَى أسَفًا يَومَ النَّوَى بَدَنِي [٤] •

والتقدير : آسَفُ أسَفًا ، ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به ، أو إبلاء أسَفٍ ، أو لأجل الأسف ، فمن لم يشترط اتحاد العامل فلا إشكال ، وأما من اشترطه ؛ فهو على إسقاط لام العلة توسُّعًا ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا ﴾ [٥] أو الاتحاد موجود تقديرًا : إما على أن الفعل المعلَّلَ مطاوع أبلى محذوفًا ، أي فَبَلِيتُ أسَفًا ، ولا تقدر فَبَلِيَ بَدَنِي ؛ لأن الاختلاف حاصل ؛ إذ الأسَفُ فعلُ النفسِ لا البدن ، أو لأن الهوى لما حصل بتسببه كان كأنه قال : أبليت بالهوى بدني .

[أكرمتكم وجعفرًا بعيده يحتمل الوجهين لا ترده]

ما يحتمل المفعول به والمفعول معه - نحو : « أكْرَمْتُكَ وَزَيدًا » يجوز كونُهُ عطفًا على المفعول وكونُهُ مفعولًا معه ، ونحو : « أكْرَمْتُكَ وهذا » يحتملهما ؛ وكونه معطوفًا على الفاعل ، لحصول الفَصْلِ بالمفعول ، وقد أجيز في « حَسْبُكَ وَزَيدًا دِرْهَم » [٦] كونُ « زيد »

---

(١) قال في الألفية :

والحذف حتم مع آت بدلاً من فعله كند لا اللذ كاند لا

فيجب عنده حذف عامل المؤكد إلا في أمور استثناها في الألفية .

(٢) ابن خروف يختار عدم اتحاد الفاعل والمصدر المعلَّل والآية ﴿ يُرِيكُمُ ﴾ إلخ تؤيده في اختياره .

(٣) أي يمنع تقدير المضاف فيها حتى لا تخرج الأبواب عن خصائها بذكر المضاف المقدر .

(٤) البيت للمتنبي من البسيط ، ولا يستشهد به ؛ لأنه مولد ، في ديوانه للواحدي (١/٥) وشرح العكبري (١٨٥/٤ ، ١٨٦) وجيء به على أن أسفًا مفعول لأجله ، والقياس يقتضي مجيء اللام فليس هو فاعل المعلل ، فيكون حذفها ؛ لضرورة الشعر ، والأسف : شدة الحزن ، والنوى : الفراق . والوسن : النوم . وانظر البغدادي (١٩٠/٧) .

(٥) [هود : ١٩] .

(٦) حسبك وزيدًا درهمٌ : يجوز أن يكون زيدًا مفعولًا معه أو مفعولًا به بتقدير الفعل : يحسب ، ويجوز رفع زيدٌ على أنه فاعل بحسب محذوفه .

مفعولًا معه . وكونُه مفعولًا به بإضمار يحسب ، وهو الصحيح ؛ لأنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به ، ويجوز جره ، فقيل : بالعطف ، وقيل : بإضمار حسب أخرى وهو الصواب ، ورفْعُهُ بتقدير حسب ؛ فحذفت وخَلَفَها المضاف إليه ، ورَوَوا بالأوجه الثلاثة قوله :

٧٩٧ – إذَا كَانَتِ الهَيجَاءُ وَانْشَقَّتِ العَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاك سَيفٌ مُهَنَّد [1]

باب الاستثناء [٧٩٨ - ٧٩٩]

[وما ضربت أحدًا يا صاح إلا عـميـرًا فـزت بـالـنـجـاح
فـأجـز الإبـدال في عـمـيـرا واستثن صف بذاك قل لا ضيرا]

يجوز في نحو : « مَا ضَرَبْت أحَدًا إلَّا زَيدًا » كونُ زيد بدَلًا من المستثنى منه ، وهو أرْجَحُها [2] ، وكونه منصوبًا على الاستثناء ، وكونُ إلا وما بعدها نعتًا [3] ، وهو أضعفها ، ومثله « لَيسَ زَيدٌ شَيئًا إلَّا شَيئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ » فإن جئت بما مكان ليس بطل كونُهُ بدلًا ، لأنها لا تعمل في الموجَب .

[في نحو حاشاه حشاك جوزوا نـصـبًـا وجـرًّا لـلـضـمـيـر يـبـرز
كذا حشاي وحشائي قد نقل نصب وجر هكذا عنهم عقل
ومثل ذا عدا خلا وقد جعل لدي مثال حكم ما لهم حظل]

مسألة : يجوز في نحو : « قامَ القومُ حَاشَاكَ ، وحَاشَاه » كون الضمير منصوبًا ، وكونه مجرورًا [4] ، فإن قلت « حَاشَاي » تعين الجر ، أو « حَاشَاني » تعين النصب ، وكذا القول في خَلَا وَعَدَا .

[إن قلت ما أحدهم يقول ذلـك إلا زيـد المفـضـول
جوز بزيد أن يجي بدل من أحـد او ضـمـيـره كـمـا زكـن

(١) البيت من الطويل ، قيل : لجرير ، وليس في ديوانه ، وقيل : مجهول القائل ، وجيء به على أنه روى الضحاك بالحركات الثلاث ؛ فالرفع على أن مقام مضاف محذوف ، أي وحسب الضحاك ، والنصب على أنه مفعول معه ، والجر عطفًا على الضمير ، وانظر ابن يعيش (٢/٤٨ ، ٥١) ، والبغدادي (٧/١٩١) والسيوطي (٩٠٠) ، والهيجاء : الحرب ، وانشقت العصا : اختلاف الأقوام وذهاب الجماعة .

(٢) يجوز بعد النفي النصب على الاستثناء والأرجح البدلية .

(٣) ويجوز أن يكون نعتًا وهو أضعف الوجوه ؛ لأنه جامد .

(٤) بعد حاشا يجوز النصب على أن حاشا فعل وما بعده مفعول به مستثنى ، والجر على أن حاشا حرف جر .

وعكس ذا فيما رأيت أحدا يقول ذا إلا زبيدٌ قد بدا]

مسالة : يجوز في نحو : « ما أحدٌ يَقُولُ ذَلِكَ إلَّا زَيد » كون زيد بدلًا من أحد وهو المختار ، وكونه بدلًا من ضميره ، وأن ينصب على الاستثناء ، فارتفاعُهُ من وجهين [1] ، وانتصابه من وجه ، فإن قلت : « ما رأيت أحدًا يقولُ ذلك إلا زيد » فبالعكس [2] ، ومن مجيئه مرفوعًا قوله :

فِي لَيلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أحدًا يَحْكِي عَلَينَا إلَّا كَوَاكِبُهَا [3]

و « على » هنا بمعنى عَنْ ، أوضُمِّن يحكي معنى يَنِمُّ أو يشنع .

[كرُم زيد بعد هذا ضيفا وافي لما ذكرت حرفا حرفا
إن يك ذا الضيف لهم قد حظلا كونه زيدًا الذي قبل جلا
وربما يحتمل الحال بأن وافى من المفعول مفعول علن]

ما يحتمل الحالية والتمييز – من ذلك « كَرمَ زَيدٌ ضَيفًا » [4] إن قدرت أن الضيفَ غير زيدٍ فهو تمييز محول عن الفاعل ، يمتنع أن يدخل عليه مِنْ ، وإن قُدر نَفْسَه احتمل الحال والتمييز . وعند قصد التمييز فالأحسن إدخالُ مِنْ ، ومن ذلك « هذَا خَاتَمٌ حَديدًا » والأرجح التمييز للسلامة به من جمود الحال ، ولزومها ، أي عدم انتقالها ، ووقوعها من نكرة ، وخَيرٌ منهما الخفض بالإضافة .

من الحال ما يحتمل كونُه من الفاعل وكونُهُ من المفعول – نحو : « ضَرَبْت زَيدًا ضَاحِكًا » ونحو : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴾ [5] وتجويز الزمخشري الوجهين في ﴿ ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً ﴾ [6] وَهْمٌ ؛ لأن ﴿ كَافَّةً ﴾ مختص بمن يعقل ، وَوَهَمُهُ في قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ [7] إذ قَدّر ﴿ كَافَّةً ﴾ نعتًا لمصدر محذوف – أي إرسالَه كافة – أشَدُّ ؛ لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجه عما الْتُزِم فيه من الحالية ، ووهمُهُ في خطبة المفصل إذ قال « محيطٌ بكافَّةِ الأبواب » [8] أشدُّ وأشدُّ لإخراجه إياه عن النصب ألبتة .

[وربما احتمل وجهين وذا أن تعتبر عامله يا حبذا]

من الحال ما يحتمل باعتبار عامِلِهِ وجهين – نحو : ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [9] يحتمل أن

(١) الرفع بدل من أحد ، أو من ضميره والنصب على الاستثناء .
(٢) الرفع بدل من فاعل يقول ، والنصب بدل من أحدًا أو على الاستثناء .
(٣) تقدم قبل ذلك وسيتكرر .
(٤) يجوز أن تعرب ضيفًا تمييزًا أو حالًا .
(٥) [التوبة : ٣٦] .
(٦) [البقرة : ٢٠٨] .
(٧) [سبأ : ٢٨] وانظر إلى الكشاف (١/ ١٢٧) ، و (٣/ ٢٦٠) فجعل ﴿ كَافَّةً ﴾ في البقرة لغير العاقل وفي سبأ أخرجها عن الحالية .
(٨) انظر المفصل للزمخشري (٥) .
(٩) [هود : ٧٢] .

عامله معنى التنبيه أو معنى الإشارة ، وعلى الأول فيجوز « قَائِمًا ذَا زَيْدٌ » قال :

٧٩٨ - * هَا بَيِّنًا ذَا صَرِيحُ النُّصْحِ فاصْغَ لَه [1] *

وعلى الثاني يمتنع ، وأما التقديم عليهما معًا فيمتنع على كل تقدير .

[وجاء زيد راكبًا وضاحكا	بدون واو ذا مثال سالكا
على التعدد فجاء عامل	وزيد الصاحب وهو الكامل
على التداخل فثانٍ قد أتى	من مضمر الا وقد جا مثبتا
أما لقيته يا صاح مصعدا	منحدرًا من التعدد بدا
مع خلف صاحبه قالوا قد يجب	من فضلة وقوع أولى وانتخب
ثانية من فاعل تقليلا	للفصل هكذا أخي قد قيلا
لكن ذا ضعفه الدسوقي	بقولة الرضي على التحقيق]

من الحال ما يحتمل التعدُّدَ والتداخل ، نحو : « جاء زيدٌ راكبًا ضاحكًا » فالتعدد على أن يكون عاملهما جاء ، وصاحبهما زيد ، والتداخل على أن الأولى من زيد وعاملها جاء ، والثانية من ضمير الأولى وهي العامل ، وذلك واجب عند من مَنَعَ تعدد الحال ، وأما « لقيتُهُ مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا » [2] فمن التعدد ، لكن مع اختلاف الصاحب ، ويستحيل التداخل ، ويجب كون الأولى من المفعول ، والثانية من الفاعل تقليلًا للفَصْلِ ، ولا يحمل على العكس إلا بدليل قوله :

٧٩٩ - * خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا [3] *

ومن الأول قولُهُ :

٨٠٠ - عَهِدْتُ سعُادَ ذَاتَ هَوًى مُعَنًّى   فَزِدْتُ وَعَادَ سُلْوَانًا هَوَاهَا [4]

---

(١) البيت من البسيط ولا يعرف قائله ، وعجزه

* وَطِعْ فطاعةُ مُهْدٍ نُصْحَهُ رَشَدُ *

والصريح : الخالص الذي لم يمازجه شيء ، وجيء به على أن الحال يتقدم على عامله المعنوي : إذا لوحظ فيه معنى التنبيه مثل هابيِّنا ، فتقدم « بينا » لأن عامله (ها) الدالة على التثنية ، فإن لوحظ معنى الإشارة ، امتنع ، ولا يجوز التقديم إذا قصد المعنيين معًا .

(٢) فمصعدًا حال من ضمير الغيبة في لقيته ، ومنحدرًا حال من الفاعل في لقيته .

(٣) البيت من معلقة امرئ القيس في ديوانه (١٤٩) وعجزه : على أثرينا ذيل مرط مرحل ، وجيء به على أن جملة أمشي حال من التاء في خرجت ، وجملة : تجر وراءنا حال من ضمير بها ، وانظر شرح شواهد الشافية (٢٨٦) والتصريح (٣٨٧/١) والهمع (٢٤٤/١) والبغدادي (١٩٤/٧) والمرط : كساء من خز ، والمرحل : الثوب الموشى .

(٤) البيت من الوافر مجهول القائل ، ذات هوى : حال من مفعول عهدت وهو سعاد ، ومعنًّى : حال من فاعل =

باب إعراب الفعل [٨٠١]

[قد جاءنا في لفظ ما تأتينا تحدث القوم بفا يقينا
رفع ونصب ثم جزم يا فتى على اختلاف في المعاني ثبتا]

مسالة : « ما تأتينا فتحدثنا » [١] لك رفع تحدث على العطف ، فيكون شريكًا في النفي ، أو الاستئناف ، فيكون مثبتًا ، أي فأنت تحدثنا الآن بدلًا عن ذلك ، ونصبه بإضمار أنْ ، وله معنيان : نفي السبب فينتفي المسبب ، ونفي الثاني فقط ؛ فإن جئت بلَنْ مكانَ ما : فللنصب وجهان : إضمار أنْ ، والعطف ، وللرفع وجه وهو القطع ، وإن جئت بلم : فللنصب وجه وهو إضمار أنْ ، وللرفع وجه وهوالاستئناف ولك الجزم بالعطف ، فإن قلت : « ما أنت آتٍ فتحدثنا » فلا جزم ولا رفع بالعطف ؛ لعدم تقدم الفعل ، وإنما هو على القطع [٢] .

[ونحو يا أخي هل تأتيني بعد فأكرمك خذ تبييني
رفع ونصب فيه قل بلا امترا كذا بما أشبهه إذا جرى]

مسالة : « هَلْ تأتيني فأكرمك » الرفع على وجهين ، والنصب [٣] على الإضمار ، و « هو زيد أخوك فتكرمه » لا يرفع على العطف ، بل على الاستئناف و « هل لك التفات إليه فتكرمه » الرفع على الاستئناف ، والنصب إما على الجواب ، أوعلى العطف على التفات ، وإضمارُ أنْ واجب على الأول ، وجائز على الثاني [٤] ، وكالمثال سواء ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ ﴾ [٥] إن سُلِّم كون « لو » للتمني .

[وليتني أصيب مالا منه بعد فاتفق أخي فصنه
وليت لي مالًا فأنفقَ امتنع رفع به والنصب لا فليتبع]

مسالة : « ليتني أجدُ مالًا فأنفق منه » الرفع على وجهين [٦] ، والنصب على إضمار أنْ ، و« ليت لي مالًا فأنفق منه » يمتنع الرفع على العطف [٧] .

= عهدت ، والمعنى هنا هو العاشق ، وانظر البغدادي (١٩٥/٧) والعيني (١٨٠/٣) .

(١) فتحدثنا : يجوز رفع تحدثنا على العطف فيشترك معه في النفي أو الاستئناف فتكون مثبتًا ، ونصبها بأن مضمرة ، ويكون على نفي السبب فينتفي المسبب أو نفي الثاني فقط .

(٢) أي الاستئناف .

(٣) بالعطف أو الاستئناف ، والنصب بإضمار أن .

(٤) لأنه عطف على اسم خالص من تأويل الفعلية التفات .

(٥) [الشعراء : ١٠٢] .

(٦) الرفع والنصب على ما ذكرنا سابقًا .

(٧) لعدم مرفوع يعطف عليه ، ويجوز الرفع على الاستئناف والنصب بإضمار أن .

[وليقم زيد فنكرمه قل ثلاثة بميمه كذا عقل
وبعد جازم أتى وجهان الجزم والنصب فخذ بياني
واعلم بأنّ أن إذا النصب أتى لعطفها فهو بأن قد ثبتا]

مسالة : « ليقمْ زَيدٌ فنكْرِمهُ » الرفعُ على القطع ، والجزم بالعطف ، والنصب على الإضمار .

مسالة : نحو : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ ﴾ (1) يحتمل الجزم بالعطف والنصب على الإضمار ، مثل : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ ﴾ (2) ونحو : ﴿ وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ ﴾ (3) يحتمل ﴿وَتَتَّقُواْ﴾ الجزم بالعطف ، وهو الراجح ، والنصب بإضمار أنْ على حد قوله :

٨٠١ - • وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ (4) •

باب الموصول

[ونحو ماذا بعدها صنعتا مفعول أو في اللفظ قد أتيتا]

مسالة : يجوز في نحو : « ماذا صَنَعْتَ ، وماذا صنعته » ما مضى شرحه ، وقولُه تعالى : ﴿ مَاذَآ أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ (5) ماذا : مفعول مطلق ، لا مفعول به ؛ لأن أجاب لا يتعدَّى إلى الثاني بنفسه ، بل بالباء ، وإسقاطُ الجار ليس بقياس ، ولا يكون « ماذا » مبتدأ وخبرًا ؛ لأن التقدير حينئذ : ما الذي أجبتم به ، ثم حذف العائد المجرور من غير شرط حذفه ، والأكْثَر في نحو « مَنْ ذَا لَقِيتَ » (6) كونُ ذا للإشارة خبرًا ، ولقيت : جملة حالية ، ويقلُّ كون ذا موصولة ، ولقيت صلة ، وبعضهم لا يجيزه ، ومن الكثير ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ ﴾ (7) إذ لا يدخل موصول على موصول إلا شاذًّا كقراءة زيد بن علي (وَالَّذِينَ مَنْ قَبْلَكُمْ) (8) بفتح الميم واللام .

[ونقلوا في قوله فاصدع بما موصولًا أو مصدرًا اعني ما انتمى]

مسالة : ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ (9) ما مصدرية : أي بالأمر ، أو موصول اسمي : أي بالذي تؤمره ، على حد قولهم :

---

(1) [يوسف : ١٠٩] . (2) [الحج : ٤٦] . (3) [محمد : ٣٦] .
(4) البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله ، وجيء به على أن يخضع منصوب بإضمار أنْ ، وعجزه [ولا يخش ظلمًا ما أقام ولاهضما] وانظر البغدادي (١٩٦/٧) والشذور (٣٥١) والعيني (٣٣٤/٤) والتصريح (٢٥١/٢) والأشموني (٢٥/٤) والسيوطي (٩٠١) .
(5) [القصص : ٦٥] .
(6) فمن مبتدأ ، وذا الإشارية خبر المبتدأ .
(7) [البقرة : ٢٥٥] .
(8) [البقرة : ٢١] .
(9) [الحجر : ٩٤] .

* أمَــرتُــكَ الــخَــيْــرَ (١) *

وأما من قال : « أمرتك بكذا » وهو الأكثر فيشكل ؛ لأن شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضًا بمثله معنى ، ومتعلقًا نحو ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ (٢) أي منه ، وقد يقال : إن ﴿ اصدع ﴾ بمعنى اؤمر ، وأما ﴿ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾ (٣) في الأعراف فيحتمل أن يكون الأصل بما كذبوه فلا إشكال ، أو بما كذبوا به ويؤيده التصريح به في سورة يونس (٤) ، وإنما جاز مع اختلاف المتعلق ؛ لأن ﴿ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾ بمنزلة كذبوا في المعنى ، وأما ﴿ ذَٰلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ ﴾ (٥) فقيل : الذي مصدرية ، أي ذلك تبشير الله ، وقيل : الأصل يبشر به ، ثم حذف الجار توسعًا فانتصب الضمير ثم حذف .

[وجوزوا في قوله تماما على الذي ما مر قل تماما
أو الذي نكرة موصوفه أحسن تفضيل به مردوفه]

مسالة : يجوز في نحو : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ (٦) كونُ الذي موصولًا اسميًا فيحتاج إلى تقدير عائد ، أي زيادة على العلم الذي أحسنه ، وكونهُ موصولًا حرفيًا ، فلا يحتاج لعائد ، أي تمامًا على إحسانه ، وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج إلى صلة ، ويكون أحسن حينئذ اسمَ تفضيلٍ ، لا فِعْلًا ماضيًا ، وفتحته إعراب لا بناء ، وهي علامة الجر ، وهذان الوجهان كوفيان ، وبعض البصريين يوافق [على] الثاني .

[أعجبني ما قد صنعت صححوا موصولة موصوفة قد وضحوا
كذاك ذا لدى مثال جاء فكل ما ذكرته وفاء]

مسالة : نحو : « أعَجَبَنِي ما صنعت » (٧) يجوز فيه كونُ ما بمعنى الذي ، وكونُها نكرة موصوفة ، وعليهما فالعائد محذوف ، وكونُها مصدرية فلا عائد ، ونحو : ﴿ حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ (٨) يحتمل الموصولة والموصوفة ، دون المصدرية ؛ لأن المعاني لا ينفق منها ، وكذا ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ (٩) فإن ذهبت إلى تأويل ﴿ مَّا تُحِبُّونَ ﴾ ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ ﴾ بالحب والرزق وتأويل هذين بالمحبوب والمرزوق فقد تعسَّفْتَ من غير محوجٍ إلى ذلك ، وقال

(١) البيت تقدم . (٢) [المؤمنون : ٣٣] .
(٣) [الأعراف : ١٠١] .
(٤) [يونس : ٧٤] وهو قوله ﴿ فَجَاءُوهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِن قَبْلُ ﴾ .
(٥) [الشورى : ٢٣] . (٦) [الأنعام : ١٥٤] .
(٧) (ما) تحتمل أن تكون موصولة ، أو تكون نكرة موصولة ، والعائد عليها محذوف ، أو مصدرية فلا عائد .
(٨) [آل عمران : ٩٢] . (٩) [البقرة : ٣ ، ٨] ، [وآل عمران : ٢٢] .

أبو حيان (١) : لم يثبت مجيء ما نكرة موصوفة ؛ ولا دليل في « مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٍ لك » لاحتمال الزيادة . ولو ثبت نحو : « لسَرني مَا مُعْجِب لك » لثبت ذلك ، اهـ . انتهى ولا أعلمهم زادوا ما بعد الباء إلا ومعناها السببية ، نحو : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ ﴾ (٢) ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾ (٣) .

مسالة : إذا قلت : « أَعْجَبَنِي مَنْ جَاءَكَ » احتمل كون مَنْ موصولة أو موصوفة ، وقد جوزوا في ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ﴾ (٤) وضعف أبو البقاء الموصولة (٥) ، لأنها تتناول قومًا بأعيانهم ، والمعنى على الإبهام ، وأجيب بأنها نزلت في عبد اللّٰه بن أُبَيٍّ وأصحابه .

باب التوابع

[وجوزوا في آية قد وردت   بدل كل عطفهم أيضا ثبت
وهي آمنَّا برب العالمين   رب لتحفظها فعيها يستبين]

مسالة : نحو : ﴿ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴾ (٦) يحتمل بدل الكل من الكل ، وعطف البيان ، ومثله : ﴿ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ ﴾ (٧) ﴿ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَٰهُمْ ﴾ (٨) فيمن فتح الهمزة ، ويحتمل هذا تقديرَ مبتدأ أيضًا ، أي هي أنَّا دمرناهم .

[في سبح اسم ربك الأعلى نقل   صفته للرب أو لاسم جعل]

مسالة : نحو : ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴾ (٩) يجوز فيه كونُ ﴿ ٱلْأَعْلَى ﴾ صفة للاسم أو صفة للرب ، وأما نحو : « جَاءَنِي غُلَامُ زيدٍ الظريف » فالصفة للمضاف ، ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل ؛ لأن المضاف إليه إنما جيء به لغرض التخصيص ، ولم يؤت به لذاته ، وعكسه :

* وَكُلُّ فَتًى يَتَّقِي فَائِزٌ (١٠) *

فالصفة للمضاف إليه ؛ لأن المضاف إنما جيء به لقصد التعميم ، لا الحكم عليه ؛ ولذلك

---

(١) يشك أبو حيان في مجيء (ما) نكرة موصوفة ؛ لأنه لم يثبت مجيء « مررت بما معجب لك » ولم يروها سماع فتكون زائدة .
(٢) [المائدة : ١٣] .
(٣) [آل عمران : ١٥٩] والآيتان رد لقول أبي حيان .
(٤) [البقرة : ٨] .
(٥) انظر الكشاف (١/ ٣٠) .
(٦) [الأعراف : ١٢١ ، ١٢٢] ، [والشعراء : ٤٦ ، ٤٧] .
(٧) [البقرة : ١٣٣] .
(٨) [النمل : ٥١] .
(٩) [الأعلى : ١] .
(١٠) هذا شطر بيت من المتقارب ، لم أقف على تتمة له ولا قائل ، وجيء به لإثبات الصفة للمضاف إليه مع أن المعهود أن الصفة للمضاف .

ضعف قولُهُ :

وَكُـلُّ أخٍ مُـفَـارِقُـه أخُـوهُ ... لَعَمْـرُ أبِيكَ إلَّا الفَـرْقَـدَانِ [(١)]

[وفي الذين قبله للمتقين ... أتى بذا الذين ما بعد يبين

كونه تابعًا وقيل اضمرا ... قبيله أعني على ما حررا]

مسالة : نحو : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۞ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ﴾ [(٢)] و « مررت بالرجل الذي فَعَلَ » يجوز في الموصول أن يكون تابعًا بإضمار أعني ، أو أمدح أو هو ، وعلى التبعية فهو نعت لا بدل إلا إذا تعذر ، نحو : ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۞ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا ﴾ [(٣)] لأن النكرة لا توصف بالمعرفة .

باب حروف الجر

[في نحو زيد جاءنا كعمرو ... فالكاف حرف أو سُمى لتدري

تعليقه في أول قد نقلا ... بلفظ الاستقرار فيما عقلا

وامنع تعلق الأخير عرفا ... بمثل عليك ليست تخفى

والواو من والليل والضحى أتى ... للعطف أو هو لليمين ثبتا]

مسالة : نحو : « زَيدٌ كَعَمْرو » [(٤)] تحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفيةَ فتتعلق باستقرار ، وقيل : لا تتعلق ، والاسميةَ فتكون مرفوعة المحل وما بعدها جرٌّ بالإضافة ، ولا تقدير بالاتفاق ، ونحو : « جَاءَ الذِي كَزَيدٍ » [(٥)] يتعين الحرفية ؛ لأن الوَصْلَ بالمتضايفين ممتنع .

مسالة : « زَيدٌ عَلَى السَّطْحِ » يحتمل على الوجهين [(٦)] ، وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف .

مسالة : قيل في نحو : ﴿ وَٱلضُّحَىٰ ۞ وَٱلَّيْلِ ﴾ [(٧)] : إن الواو الثانية تحتمل العاطفة والقَسَمية ، والصوابُ الأول ، وإلا لاحتاج كل إلى الجواب ، ومما يوضحه مجيء الفاء في أوائل

---

(١) هذا البيت تقدم قبل ذلك .

(٢) [البقرة : ٢ ، ٣] .

(٣) [الهمزة : ١ ، ٢] .

(٤) تحتمل الكاف في (كعمرو) للحرفية فهي للتشبيه والجار والمجرور في محل رفع خبر المبتدأ ، وهو الاستقرار المحذوف ، أو للاسمية فهي بمعنى : مثل وعمرو مضاف إليه .

(٥) يتعين أن تكون الكاف حرفًا والجار والمجرور صلة ، ولا صلة بالمفرد .

(٦) على يحتمل أن تكون حرف جر ، أو اسم بمعنى فوق وما بعدها مضاف إليه .

(٧) [الضحى : ١ ، ٢] .

سورتَي المرسلات [١] والنازعات [٢] .

باب في مسائل مفردة [٨٠٢ - ٨٤٢]

[أما يسبح بفتح الباء ... لدى قراءة بلا امتراء
وقوله من بعده رجال ... فهو الذي ينوب عنه قالوا]

مسألة : نحو : ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ﴾ [٣] فيمن فتح الباء يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الأول - وهو الأولى - أو الثاني أو الثالث ، ونحو : ﴿ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ ﴾ [٤] النائبُ الظرف أو الوصف ، وفي هذا ضعف ، لضعف قولهم : « سِيرَ عَلَيهِ طَوِيل » .

[لفظ تجلى الشمس ما من نقلا ... وقيل بل مضارع قد انجلى]

مسألة : « تَجَلَّى الشمْسُ » يحتمل كون « تجلى » ماضيًا تُركت التاء من آخره لمجازية التأنيث ، وكونه مضارعًا أصله « تتجلّى » ثم حذفت إحدى التاءين على حد قوله تعالى : ﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ [٥] ولا يجوز في هذا كونُهُ ماضيًا ، وإلا لقيل « تَلَظَّتْ » لأن التأنيث واجب مع المجازي [٦] إذا كان ضميرًا متصلًا ، وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الأول تعلم فساد قول من استدل على جواز نحو : «قَامَ هِنْدٌ » في الشعر بقوله [٧] :

٨٠٢ - * تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا [٨] *

لجواز أن يكون أصله تتَمَنَّى .

[وههنا أشياء قد أوردها ... يغلط فيها المعربون فادرها]

الجهة السادسة : أن لا يراعى الشروط المختلفة بحسب الأبواب ، فإن العرب يشترطون في بابٍ شيئًا ، ويشترطون في آخَرَ نقيضَ ذلك الشيء ؛ على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم ؛ فإذا لم يتأمل المعربُ اختلطت عليه الأبوابُ والشرائطُ .

---

(١) [المرسلات : ١، ٢] وذلك في قوله : ﴿ وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ۝ فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا ﴾ .
(٢) [النازعات : ١، ٤] وذلك في قوله : ﴿ وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا ۝ وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشْطًا ۝ وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبْحًا ۝ فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبْقًا ﴾ .
(٣) [النور : ٣٦] . (٤) [الزمر : ٦٨] .
(٥) [الليل : ١٤] والأصل تتلظى فحذف التاء الأولى .
(٦) إذا كان فاعله ضميرًا مستترًا تقديره هي عاد على مؤنث حقيقي أو مجازي .
(٧) لأن « قام هند » فاسد ويجب تأنيثه والبيت مخالف لحقيقة المثال .
(٨) البيت من الطويل للبيد ، في ديوانه (٢١٣) وفي الخزانة (٤٢٤/٤ ، ٢١٩/٢) وابن يعيش (٩٩/٨) والشذور (١٧٠) والبغدادي (١٩٧/٧) والسيوطي (٩٠٢) وجيء به للاستدلال على جواز : « قام هند » في الشعر كقوله : تمنى ابنتاي ، والواجب تمنت ابنتاي ، فظنه ماضيًا وهو خطأ ؛ والصواب أنه مضارع ، والأصل تتمنى ابنتاي .

فلنورد أنواعًا من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين :

النوع الأول : اشتراطهم الجمودَ لعطف البيان ، والاشتقاقَ للنعت : ومن الوَهَم في الأول : قول الزمخشري في ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ﴾ (١) أنهما عَطْفَا بيانٍ ، والصواب أنهما نعتان ، وقد يجاب بأنهما أُجْرِيَا مُجْرَى الجوامد ، إذ يستعملان غير جارين على موصوفٍ وتجري عليهما الصفاتُ ، نحو قولنا : « إلهٌ وَاحِد ، وَمَلِكٌ عَظِيم » .

ومن الخطأ في الثاني : قول كثير من النحويين في نحو : « مَرَرْتُ بِهذَا الرَّجُلِ » إن الرجل نعت ، قال ابن مالك : أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضًا في ذلك ، والحامل لهم عليه توهُّمهم أن عطف البيان لا يكون إلا أَخَصَّ من متبوعه ، وليس كذلك ؛ فإنه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ، ولا يمتنع كونُ المنعوت أَخَصَّ من النعت ، وقد هُدِيَ ابن السِّيد إلى الحق في المسألة ؛ فجعل ذلك عطفًا لا نعتًا ، وكذا ابن جني (٢) ، اهـ . قلت : وكذا الزجاج والسهيلي ، قال السهيلي : وأما تسمية سيبويه له نعتًا فتسامح ، كما سمي التوكيد وعطف البيان صفة ، وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازوا في ذلك الصفَةَ والبيان ، ثم استشكله بأن البيان أَعْرَفُ من المبين وهو جامد ، والنعت دون المنعوت أو مساوٍ له وهو مشتق ، أو في تأويله ، فكيف يجتمع (٣) في الشيء أن يكون بيانًا ونعتًا ، وأجاب بأنه إذا قدر نعتًا فاللام فيه للعهد .

والاسم مؤول بقولك : الحاضر أو المشار إليه ، وإذا قدر بيانًا فاللام لتعريف الحضور ؛ فيساوي الإشارة بذلك ويزيد عليها بإفادته الجنسَ المعيَّنَ فكان أخص ، قال : وهذا معنى قول سيبويه (٤) ، اهـ . وفيما قاله نظر (٥) ؛ لأن الذي يؤوله النحويون بالحاضر والمشار إليه إنما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتًا « كمررْتُ بزيدٍ هذَا » فأما نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه ، وإنما هو معنى ماقبله ، فكيف يجعل معنى ماقبله تفسيرًا له ؟ وقال الزمخشري في ﴿ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ﴾ (٦) : يجوز كونُ اسم اللَّه تعالى صفة للإشارة أو بيانًا ، وربكم الخبر ، فجوز في الشيء الواحد البيان والصفة ، وجوز كون العَلَم نعتًا ، وإنما العلم ينعت ولا ينعت به ، وجوز نعت الإشارة بما ليس

---

(١) [الناس : ٢، ٣] يقول الزمخشري في الكشاف (٢٤٥/٤) : إنهما عطف بيان ؛ والصواب أنهما نعتان .

(٢) جعل من النحويين من يعرب الجامد بعد اسم الإشارة نعت ، والنعت مشتق ، وابن السيد - وابن جني وغيرهما - هُدِي إلى أحسن الإعراب وأصوبه بأن ذلك عطف بيان لا نعت ، وهذا هو الحق .

(٣) هذا كلام ابن عصفور الذي جوز الوجهين باعتبارين ، فإن كانت اللام للعهد أعرب نعتًا والاسم مؤول بالحاضر أو المشار إليه ، وإن كانت اللام لتعريف الحضور فهو عطف بيان وادعى أن هذا قول سيبويه .

(٤) انظر نتائج الفكر (٢٣٠) .

(٥) رد ابن هشام بأن التأويل الذي ذكره السهيلي خاص باسم الإشارة إذا وقع نعتًا ، ونعت الإشارة لا يتأتى فيه هذا .

(٦) [الأنعام : ١٠٢] « والزمخشري أعربه إعرابًا باطلًا » انظر الكشاف (٣٢/٢) .

معرفًا بلام الجنس ، وذلك مما أجمعوا على بطلانه .

[في النعت والعطف وأن يعرفا عطف بيان في الذي قد ألفا
نعت معرف كذا والنكر للحال والتمييز مهما تعرو]

النوع الثاني : اشتراطهم التعريفَ لعطف البيان ولنعت المعرفة ، والتنكيرَ للحال ، والتمييز ، وأفعلَ مِن ، ونعتِ النكرة : ومن الوَهَم في الأول قولُ جماعة في صديد من ﴿ مَّآءٍ صَكِدِيدٍ ﴾ (١) و في طعام مساكِين من ﴿ كَفَّـٰرَةٌ طَعَـامُ مَسَـٰكِينَ ﴾ (٢) فيمن نون كفارة : إنهما عَطْفا بيان ، وهذا إنما هو معترض على قول البصريين ومَنْ وافقهم ، فيجب عندهم في ذلك أن يكون بدلًا ، وأما الكوفيون : فيرَونَ أن عطف البيان في الجوامِدِ ، كالنعت في المشتقّات ، فيكون في المعارف والنكرات . وقولُ بعضهم في « ناقع » من قول النابغة :

٨٠٣ - • مِنَ الرُّقْشِ في أنيابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ (٣) •

إنه نعت للسم ، والصواب أنه خبر للسم ، والظرف متعلق به ، أو خبر ثان .

وليس من ذلك قولُ الزمخشري في ﴿ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ (٤) أنه يجوز كونُهُ صفةً لاسم اللّٰه تعالى في أوائل سورة المؤمن ، وإن كان من باب الصفة المشبهة ، وإضافتُها لا تكون إلا في تقدير الانفصال ، ألا ترى أن ﴿ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ معناه شديد عِقَابُهُ ، ولهذا قالوا : كل شيء إضافته غيرُ محضة ؛ فإنه يجوز أن تصير إضافته محضة ، إلا الصفة المشبهة (٥) ؛ لأنه جَعَلَه على تقدير أل ، وجعل سبب حذفها إرادة الازدواج ؟ وأجاز وصْفِيَّتَهُ أيضًا أبو البقاء (٦) ، لكن على أن شديدًا بمعنى مشدد كما أن الأذِينَ في معنى المؤذِّن ، فأخرجه بالتأويل من باب الصفة المشبهة إلى باب اسم الفاعل ، والذي قَدَّمه الزمخشريُّ أنه وجميع ما قبله إبدال (٧) ، أما أنه بدل فلتنكيره ، وكذا المضافان قبله وإن كانا من باب اسم الفاعل ؛ لأن المراد بهما المستقبل ،

---

(١) [إبراهيم : ١٦] . (٢) [المائدة : ٩٥] .

(٣) البيت من الطويل للنابغة ، في ديوانه (١١٠) وانظر الكتاب (٢٦١/١) والعيني (٧٣/٤) والهمع (١١٧/٢) والبغدادي (١٩٨/٧) وجيء به على أن نافع خبر لقوله السم ، وصدر البيت :

• فبت كأنّي ساورتني ضئيلة •

وفي متعلقة بنافع أو خبر ثان للسم ، ساورتني : هاجمتني ، ضئيلة : حية صغيرة الحجم ، الرقش : المنقطة فهي من أخبث الحيات .

(٤) [غافر : ٣] وقبله ﴿ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ ﴾ الكشاف (٢٩٧/٢) .

(٥) فإضافتها : محضة دائمًا .

(٦) انظر إملاء ما منّ به الرحمن (٢١٧/٢) .

(٧) لاختلاف ما بينهما من التعريف والتنكير ، والمعرفة لا تتصف بالنكرة أو بالعكس بخلاف البدل فيختلف مع المبدل .

وأما البواقي فللتناسب ، ورَدَّ على الزجاج في جَعْله ﴿ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ بدلًا وما قبله صفات [(١)] ، وقال : في جعله بدلًا وحده من بين الصفات نُبُوّ ظاهر .

ومن ذلك : قولُ الجاحظِ في بيت الأعشى :

٨٠٤ - * وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى [(٢)] *

إنه يُبْطِلُ قول النحويين « لا تجتمع أل ومِنْ في اسم التفضيل » فجعل كلًّا من أل ومن معتدًّا به جاريًا على ظاهره ، والصواب أن تقدر أل زائدة ، أو معرفة ومن متصلة بأكثر منكرًا محذوفًا مبدلًا من المذكور أو بالمذكور على أنها بمنزلتها في قولك : « أَنْتَ مِنْهم الفَارِسُ البَطلُ » [(٣)] أي أنت من بينهم ، وقولُ بعضهم : « إنها متعلقة بليس » قد يُرَدُّ بأنها لا تدل على الحَدَثِ عند من قال في أخواتها أنها تدل عليه ، ولأن فيه فَصلًا بين أفعل وتمييزه بالأجنبي ، وقد يجاب بأن الظرف يتعلق بالوهم ، وفي ليس رائحة [(٤)] قولك انتفى ، وبأن فَصْلَ التمييز قد جاء في الضرورة في قوله :

٨٠٥ - عَلَى أنني بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُون لِلْهَجْرِ حَولًا كَمِيلَا [(٥)]

وأفعل أقْوَى في العمل من ثلاثون [(٦)] .

ومن الوهمَ في الثاني ؛ قولُ مكي في قراءة ابن أبي عَبْلة [(٧)] (فإنه آثمٌ قلبَهُ) بالنصب : إن (قلبَه) تمييز ؛ والصوابُ أنه مشبه بالمفعول به « كحسن وَجْهَه » ، أو بدَل من اسم إنَّ ، وقولُ الخليل والأخفش والمازني في « إياي ، وإيَّاكَ ، وإياهُ » : إن إيا ضمير أُضِيفَ إلى ضمير ، فحكموا

---

(١) والصفات لابد من توافقها مع الموصوف تعريفًا وتنكيرًا ، وجعل ﴿ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ مع أن إضافته غير محضة ؛ بدلًا وما قبله من ﴿ غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ﴾ صفات فرق ظاهر بينهما ، ولا موجب للتخالف ، والخلاصة : أن الصفات المذكورة قيل : إنها أبدال ، وقيل : صفات ، وقيل : الأول صفات ، والأخير بدل .

(٢) البيت للأعشى ، يهجو به علقمة بن عُلاثة ، وهو من السريع وجيء به على هذا الوهم الذي ذكره الجاحظ ، والصواب : أن أل زائدة أو متصلة بأكثر محذوفًا ، انظر البغدادي (١٩٩/٧) والخصائص (١٨٥/١ ، ٢٣٤/٣) والأشموني (٤٧/٣) وعجزه : وإنما العزة للكاثر ، حصى : عددًا . العزة : القوة والغلبة . الكاثر : الغالب بالكثرة .

(٣) فمن جارة لغير المفضول عليه .

(٤) والظرف يعمل فيه ما فيه رائحة الفعل كليس بمعنى انتفى .

(٥) البيت من المتقارب للعباس بن مرداس ، وقيل من الخمسين المجهولة ، وجيء به للفصل بين الثلاثين والحول بالمجرور ضرورة ، وانظر الكتاب (٢٩٢/١) والخزانة (٥٧٣/١ ، ١٦٩/٣) والمقتضب (٥/٣) والبغدادي (٢٠٣/٧) .

(٦) وأفعل أي أكثر أقوى في العمل من ثلاثون في التمييز في هذا البيت .

(٧) [البقرة : ٢٨٣] وهو إبراهيم بن شمر أبي عبلة وهو تابعي قارئ (ت : ١٥٢هـ) .

للضمير بالحكم الذي لا يكون إلا للنكراتِ وهو الإضافة ، وقول بعضهم في « لا إلهَ إلا اللّٰه » أن اسم اللّٰه تعالى خبر لا التبرئة ، ويردُّه أنها لا تعمل إلا في نكرة منفيَّة ، واسمُ اللّٰه تعالى معرفة مُوجبة ، نعم يصح أن يقال : إنه خبر للا مع اسمها فإنهما في موضع رفع بالابتداء [١] عند سيبويه ، وزعم أن المركبة لا تعمل في الخبر ؛ لضعفها بالتركيب عن أن تعمل فيما تباعَدَ منها وهو الخبر ، كذا قال ابن مالك . والذي عندي أن سيبويه يرى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضًا ؛ لأن جزء الشيء لا يعمل فيه ، وأما « لَا رَجُلَ ظَرِيفًا » بالنصب فإنه عند سيبويه [٢] مثل « يَا زَيدُ الفَاضِلُ » بالرفع ، وكذا البحث في « لا إلهَ إلا هو » للتعريف والإيجاب أيضًا ، وفي « لا إله إلا إله واحد » للإيجاب ، وإذا قيل : « لا مستحقًّا للعبادة إلا إلهٌ واحد ، أو إلا اللّٰه » لم يتجه الاعتذار المتقدم [٣] ؛ لأن لا في ذلك عاملة في الاسم والخبر لعدم التَّركيب ، وزعم الأكثرون أن المرتفع بعد « إلا » في ذلك كله بدل من محل [٤] اسم لا ، كما في قولك : « ما جاءَني مِنْ أحدٍ إلَّا زَيد » ويُشْكِل على ذلك أن البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الأول ، وقد يجاب بأنه بَدَل من الاسم مع لا ، فإنهما كالشيء الواحد ، ويصح أن يخلفهما ، ولكن يذكر الخبر حينئذ فيقال : « اللّٰه مَوجُود » وقيل : هو بدل من ضمير الخبر المحذوف [٥] ، ولم يتكلم الزمخشري في كَشَّافه على المسألة اكتفاء بتأليفٍ مفردٍ له فيها ، وزعم فيه أن الأصل « اللّٰه إلهٌ » المعرفَةُ مبتدأ ، والنكرةُ [٦] خبر ، على القاعدة ، ثم قُدِّم الخبر ، ثم أدخل النفيُ على الخبر والإيجاب على المبتدأ ، وركبت لا مع الخبر ، فيقال له : فما تقول في نحو : « لا طالِعًا جَبَلًا إلا زَيدٌ » لِمَ انتصب خبر المبتدأ ؟ فإن قال : إن لا عاملة عمل ليس ، فذلك ممتنع [٧] : لتقدم الخبر ، ولانتقاض النفي ، ولتعريف أحد الجزأين ، فأما قوله : « يجب كون المعرفة المبتدأ » فقد مر أن الإخبار عن النكرة المخَصَّصة المقدمة بالمعرفة جائز نحو : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ ﴾ [٨] اهـ .

ومن ذلك قولُ الفارسي في : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَا شِئْتَ مِنْ رَجلٍ » : إن ما مصدرية ، وإنها

---

(١) أي لا إله في موضع رفع مبتدأ ، واللّٰه خبرها .

(٢) أي صفة لاسم لا باعتبار المحل ، فمحله نصب ، وانظر الكتاب (٢/٢٨٨ ، ٢٩١) هارون .

(٣) لأن لا غير مركبة مع ما بعدها ؛ بدليل نصب اسمها .

(٤) أي قبل دخول لا ومحله الرفع بالابتداء .

(٥) أي موجود فيه ضمير هو ، وهو المبدل منه أي لا إله .. موجود .

(٦) فإله مبتدأ معرفة ، وما بعده نكرة هو الخبر .

(٧) لأن الخبر لا يتقدم مع لا ، فزيد بدل من الضمير المستتر في الخبر .

(٨) أي المبتدأ النكرة المخصصة جائز الابتداء مثل آية آل عمران وهي الآية (٩٦) .

وصلتها صفة لرجل ، وتبعه على ذلك صاحبُ الترشيح [١] ، قال : ومثلُهُ قولُهُ تعالى : ﴿ فِيٓ أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴾ [٢] أي في أي صُورة مشيئتهُ أي يشاؤها . وقول أبي البقاء في ﴿ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾ [٣] أنَّ أنْ وصلتَها بدلٌ من سواء ، وبدل الصفة صفة ، والحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة ، فلا يقع صفة للنكرة . وقول بعضهم في ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝ ٱلَّذِى جَمَعَ ﴾ [٤] : إن الذي صفة .

والصواب أن « ما » في المثال شرطية حُذِف جوابها ، أي فهو كذلك ، والصفة الجملتان معًا .

وأما الآية الأولى [٥] فقال أبو البقاء : ﴿ مَّا ﴾ شرطية أو زائدة ، وعليهما فالجملة صفَةٌ لصورة ، والعائد محذوف ، أي عليها ، وفي متعلقة ﴿ رَكَّبَكَ ﴾ ، انتهى كلامه .

وكان حقه إذْ عَلَّقَ في ﴿ رَكَّبَكَ ﴾ وقال : الجملة صفة أن يَقْطَعَ بأن ﴿ مَّا ﴾ [٦] زائدة ؛ إذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه ، ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة ، والصوابُ أن يقال : إنْ قدرت ﴿ مَّا ﴾ زائدة فالصفة جملة شاء وحدها ، والتقدير شاءها ، وفي متعلقة بركبك ، أو باستقرار محذوف هو حال من مفعوله ، أو بعَدَّلَكَ ، أي وَضَعَكَ في صورة أيِّ صورة ، وإن قدرت ما شرطيةً فالصفة مجموع الجملتين ، والعائد محذوف أيضًا ، وتقديره عليها ، وتكون (في) حينئذٍ متعلقةً (بعَدَلَكَ) ، أي عَدَلَكَ في صورة أيِّ صورة ، ثم استؤنف ما بعده [٧] .

والصوابُ في الآية الثانية [٨] أنها على تقدير مبتدأ . وفي الثالثة أن ﴿ ٱلَّذِى ﴾ بدل ، أو صفة مقطوعة بتقدير هو أو أذم أو أعني .

هذا هو الصواب ، خلافًا لمن أجاز وصف النكرة بالمعرفة [٩] مطلقًا ، ولمن أجازه بشرط وَصْفِ النكرة أولًا بنكرة ، وهو قول الأخفش ، زعم أن ﴿ ٱلْأَوْلَيَٰنِ ﴾ صفة لآخران في ﴿ فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا ﴾ [١٠] الآية ، لوصفهما بيقومان ، وكذا قال بعضهم في قوله تعالى :

---

(١) هو خطاب بن يوسف القرطبي ، وقد مضى الحديث عنه .

(٢) [الانفطار : ٨] .

(٣) [آل عمران : ٦٤] أجاز أبو البقاء (١٣٨/١) أن تكون بدلًا من سواء أو كلمة .

(٤) [الهمزة : ١، ٢] .

(٥) وهي ما شاء ركبك .

(٦) الأولى التعليل بأنه لا يتقدم معمول الجواب على أداة الشرط مما يلزم عليه تقدم ﴿ مَّا ﴾ في خبر الجزاء على الشرط وهو باطل .

(٧) اي أستأنف بعد ذلك (ما شاء ركبك) وهو جملة الشرط والجواب .

(٨) ﴿ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ ﴾ إلخ .

(٩) وهو الأخفش .

(١٠) [المائدة : ١٠٧] وتمامها ﴿ فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا ... ﴾ .

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ۝ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ ﴾ (١) .

ومن ذلك : قولُ الزمخشري في ﴿ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ ﴾ (٢) : إن ﴿ أَن تَقُومُواْ ﴾ عطف بيان على واحدة ، وفي ﴿ مَّقَامِ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ (٣) : إنه عطفُ بيان على ﴿ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ ﴾ مع اتفاق النحويين على أن البيان والمبين لا يتخالفان تعريفًا وتنكيرًا ، وقد يكون عبّر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما ، ويؤيده قوله تعالى : ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِّن وُجْدِكُمْ ﴾ (٤) : إن ﴿ مِّن وُجْدِكُمْ ﴾ عطفُ بيان لقوله تعالى : ﴿ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم ﴾ وتفسير له ، قال : ومِنْ تبعيضية حذف مبعضها ، أي أسكنوهن مكانًا من مَسَاكنكم مما تُطِيقون ، اهـ . وإنما يريد البدل ؛ لأن الخافض لا يُعاد إلا معه ، وهذا إمام الصناعة سيبويه يسمي التوكيد صفة ، وعطفَ البيان صفةً كما مر .

[وهكذا افعل من ونعت ما نكر أيضا ولذا فلتحكما]

النوع الثالث : اشتراطُهم في بعض (ما) التعريفُ شرطُه تعريفًا خاصًّا ، كمنع الصرف اشترطوا له تعريف العلمية أو شبهه ، كما في أَجْمَعَ ، وكنَعْتِ الإشارة وأيّ في النداء ، اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسية (٥) ، وكذا تعريف فاعلي نعم (٦) وبئس ، لكنها تكون مباشرة له أو لما أضيف إليه ، بخلاف ما تقدم فشرطها المباشرة له .

ومن الوهم في ذلك قولُ الزمخشري (٧) في قراءة ابن أبي عَبْلة (إن ذلك لحق تخاصمَ أهل النار) بنصب ﴿ تَخَاصُمُ ﴾ : إنه صفة للإشارة ، وقد مضى أن جماعة من المحققين اشترطوا في نعت الإشارة الاشتقاق كما اشترطوه في غيره (٨) من النعوت ، ولا يكون التخاصُم أيضًا عطف بيانٍ ؛ لأن البيان يُشْبِه الصفة ، فكما لا توصف الإشارة إلا بما فيه أل كذلك ما يُعْطَفُ عليها ، ولهذا منع أبو الفتح في ﴿ وهذا بعلى شيخٌ ﴾ (٩) في قراءة ابن مسعود برفع شيخ كَونَ ﴿ بَعْلِي ﴾ عطفَ بيان . وأوجب كونه خبرًا ، وشيخ : إما خبر ثانٍ ، أو خبر لمحذوف ، أو بدل من ﴿ بعلي ﴾ ، أو ﴿ بعلي ﴾ بدل ﴿ وشيخ ﴾ الخبر ، ونظير منع أبي الفتح ما ذكرنا منع ابن

---

(١) [النساء : ٣٦ ، ٣٧] وتمامها ﴿ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ ... ﴾
(٢) [سبأ : ٤٦] وانظر الكشاف (٢٦٣/٣) . (٣) [آل عمران : ٩٧] .
(٤) [الطلاق : ٦] وانظر الكشاف (١١١/٤) وفي [آل عمران : ٩٧] الكشاف (٢٠٤/١) .
(٥) أي جعلها معينة بعيدة عن الإبهام . (٦) تقول : نعم الرجل ، ونعم رجل العلم وهكذا .
(٧) انظر الكشاف (٣٣٣/٣) .
(٨) و ﴿ تخاصمَ ﴾ غير مشتق فلا يكون نعتًا ، كما لا يكون عطف بيان .
(٩) [هود : ٧٢] ومنع أبو الفتح أن يكون بعلي عطف بيان لخلوه من أل .

السِّيد في كتاب (١) المسائل والأجوبة وابن مالك في التسهيل (٢) كونَ عطف البيان تابعًا للمضمر ؛ لامتناع ذلك في النعت ، ولكن أجاز سيبويه (٣) « يا هذَانِ زَيدٌ وعمرٌو » على عطف البيان ، وتبعه الزيادي ، فأجاز « مَرَرْت بهذَين الطويلِ والقصيرِ » على البيان ، وأجازه على البدل أيضًا ، ولم يجزه على النعت ؛ لأن نعت الإشارة لا يكون إلا طِبْقَهَا في اللفظ ، وممن نص على منع النعت في هذا سيبويه والمبرد والزجاجُ ، وهو مقتضى القياس . ومَنْعُ سيبويه فيهما مخالفٌ لإجازته في النداء (٤) .

[وشرط الإبهام ببعض الكلمات كذا والاختصاص في المبتدآت]

النوع الرابع : اشتراط الإبهام في بعض الألفاظ كظروف المكان ، والاختصاص في بعضها كالمبتدآت وأصحاب الأحوال : ومن الوهم في الأول قولُ الزمخشري في ﴿ فَٱسْتَبَقُوا۟ ٱلصِّرَٰطَ ﴾ (٥) وفي ﴿ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ ﴾ (٦) وقول ابن الطراوة في قوله :

• كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَب (٧) •

وقول جماعة في « دَخَلْتُ الدار ، أو المسجد ، أو السُّوق » : إن هذه المنصوبات ظروف ، وإنما يكون ظرفًا مكانيًا ما كانَ مُبْهَمًا (٨) ، ويعرف بكونِهِ صالحًا لكل بقعة كمكان وناحية وجهة وجانب وأمام وخَلْف .

والصواب : أن هذه المواضعَ على إسقاط الجار توسعًا ، والجار المقدر « إلى » في ﴿ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ ﴾ و « في » في البيت ، وفي أو إلى في الباقي . ويحتمل أن ﴿فَٱسْتَبَقُوا۟﴾ ضُمِّنَ معنى تبادروا ، وقد أجيز الوجهان في ﴿ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ ويحتمل (٩) ﴿ سِيرَتَهَا ﴾ أن يكون بدلًا من ضمير المفعول بدلَ اشتمالٍ ، أي سنعيدها طَرِيقتها .

ومن ذلك : قول الزجاج في ﴿ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ (١٠) أن كلًّا ظرف ، ورده أبو

---

(١) وهو كتاب لابن السيد البطليوسي ؛ جعله إجابة لأسئلة دارت في النحو واللغة والأدب والتفسير والأصول .

(٢) انظر التسهيل (١٧١) .

(٣) انظر الكتاب (١٩٢/٢) ، والمثال منقول من الكتاب .

(٤) انظر الكتاب (١٩٢/٢ ، ١٨٨) .

(٥) [يس : ٦٦] وانظر الكشاف (٢٩١/٣) .

(٦) [طه : ٢١] وانظر الكشاف (٤٣١/٢) .

(٧) تقدم الحديث عنه .

(٨) الظرف ما كان مبهمًا وضمن معنى في .

(٩) ﴿ فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ ضمن معنى تبادروا ، أما ﴿ سِيرَتَهَا ﴾ فهي بدل اشتمال من ضمير المفعول في ﴿ سَنُعِيدُهَا ﴾ .

(١٠) [التوبة : ٥] .

علي في الأغفال [١] بما ذكرنا ، وأجاب أبو حيان بأن ﴿وَٱقْعُدُوا۟﴾ [٢] ليس على حقيقته ، بل معناه ارصدوهم كل مرصد ، ويصح ارصدوهم كل مرصد ، فكذا يصح قعدت كل مرصد ، قال : ويجوز قعدت مجلس زيد ، كما يجوز قعدت مقعده ، اهـ .

وهذا مخالف لكلامهم ؛ إذ اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله ، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر ، والفَرْقُ أن انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصًّا ، فينبغي أن لا يتجاوز به محل السماع [٣] ، وأما نحو : « قَعَدْتُ جلوسًا » فلا دافع له من القياس ، وقيل : التقدير اقعدوا لهم على كل مرصد ، فحذفت على ، كما قال :

* وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الأَسَى لَقَضَانِي [٤] *

أي لقضى عليَّ ، وقياسُ الزجاج أن يقول في ﴿ لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [٥] مثل قوله في : ﴿ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾ و الصواب في الموضعين أنهما على تقدير على ، كقولهم « ضُرِبَ زَيدٌ الظَّهْرَ والبطن » فيمن نصبهما ، أو أنّ لأقعدنَّ واقعدوا ضمنا معنى لألزَمَن والْزَمُوا [٦] .

ومن الوهم في الثاني : قول الحوفي في : ﴿ ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾ [٧] : إن ﴿ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ﴾ جملة مخبر بها عن ظلمات ، وظلمات غير مختص : فالصواب قول الجماعة إنه خبر لمحذوف ، أي تلك ظلمات ، نعم إن قدر أن المعنى ظلمات أيُّ ظلمات بمعنى ظلمات عِظام أو متكاثفة وتركت الصفة لدلالة المقام عليها كما قال :

٨٠٦ - * لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أمرٍ يَشِينُهُ [٨] *

---

(١) كتاب لأبي علي في تفسير القرآن ، ذكر فيه ما أغفله وتركه الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه .

(٢) ليس المراد الجلوس ، وإنما معناه مراقبتهم ورصدهم بكل دقة .

(٣) على عادة ابن هشام فإنه نقد كلام أبي حيان بأن ظرف المكان المشتق لابد أن تتفق مادته وعامله ، نحو : جلست مجلس ، واقصدوا مقاصد ، ويظهر أن أبا حيان يقصد المعنى لا الاشتقاق .

(٤) البيت تقدم برقم (٢٤٤) . (٥) [الأعراف : ١٦] .

(٦) فهو على نصب المفعولية .

(٧) الوهم الثاني وهو اشتراط الاختصاص في المبتدآت ، وأصحاب الأحوال والآية رقم (٤٠) من سورة النور .

(٨) هذا صدر بيت لمروان بن أبي السمط ، كما ذكر البغدادي (٢٠٥/٧) والقالي في (٢٣٦/١) وقال ابن السبكي : هو لمروان به أبي حفصة ، في عروس الأفراح (٣٤٩/١) والسيوطي (٩٠٩) وحاجب : مانع وجيء به على أن التنوين في حاجب الأولى للتعظيم ، وفي الثانية للتحقير : وعجزه [وليس له عن طالب العرف حاجب] .

صَحَّ ، وقول الفارسي في ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا ﴾ [١] : إنه من باب « زيدًا ضربته » واعترضه ابن الشجري بأن المنصوب في هذا الباب شرطُهُ أن يكون مختصًا ليصح رفعه بالابتداء ، والمشهورُ أنه عطف على ما قبله ، وابتدعوها : صفة ، ولا بدَّ من تقدير مضاف ، أي وحُب رهبانية ، وإنما لم يحمل أبو علي الآية على ذلك لاعتزاله ، فقال : لأن ما يبتدعونه لا يخلُقُهُ اللَّه ﷻ ، وقد يُتَخَيَّلُ ورودُ اعتراض ابن الشجري على أبي البقاء في تجويزه في ﴿ وَأُخْرَىٰ تُحِبُّونَهَا ﴾ [٢] كونَه كزيدًا ضربته ، ويجاب بأن الأصلَ « وَصِفَةَ أُخرَى » ويجوز كون ﴿ تُحِبُّونَهَا ﴾ صفة ، والخبر إما ﴿ نَصْرٌ ﴾ ، وإما محذوف ، أي ولكم نعمة أخرى ، و ﴿ نَصْرٌ ﴾ : بدل أو خبر لمحذوف [٣] ، وقول [ابن] مالك بدر الدين في قوله الحماسي :

٨٠٧ - * فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا [٤] *

إنه من باب الاشتغال كقول أبي علي في الآية ، والظاهر أنه نصب على المدح لما قدمنا ، وما في البيت زائدة ؛ ولهذا أمكن أن يُدَّعى أنه من باب الاشتغال .

[ومنه أن تضمر بعضًا ويفي لبعضها الإظهار في الذي اصطفي
أعني لمعمولاتها ذا اشتهرا كما بمفرد وجملة جرى]

النوع الخامس : اشتراطُهم الإضمارَ في بعض المعمولات ، والإظهارَ في بعض : فمن الأول مجرُور لولا ومجرور وَحْدَ ، ولا يختصَّانِ بضمير خطاب ولا غيره ، تقول : لَوْلَايَ ، ولَوْلَاكَ ، وَلَوْلَاه ، وَوَحْدِي ، وَوَحْدَكَ ، وَوَحْدَهُ ، ومجرور لَبَّي ، وَسَعْدَي ، وَحَنَانَي ، ويشترط لهن ضميرُ الخطاب [٥] ، وشذ نحو قوله :

٨٠٨ - * فَيَالَبَّيْ إذْ هَدَرَتْ لَهُم [٦] *

---

(١) [الحديد : ٢٧] أي جعل الفارسي ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ﴾ منصوب على الاختصاص ؛ وهذا وهم منه ، وإنما هو عطف على ما قبله ، فهو غير مختص .

(٢) [الصف : ١٢] أجاز العكبري إجازة الفارسي في سابقه بأن ﴿ وَأُخْرَىٰ ﴾ منصوب على الاختصاص ؛ على حذف مضاف أي وصفة أخرى .

(٣) أي هذا نصر من اللَّه .

(٤) البيت لعلقمة ، وقيل : لامرأة حارثية ، أورده بدر الدين على أنه من باب الاشتغال مثل : ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا ﴾ ، وقد نصب فارسًا بمضمر يفسره الظاهر ، والأولى أنه منصوب على المدح لعدم اختصاصه ، وانظر العيني (٥٣٩/٢) والأشموني (٨٢/٢) وابن الشجري (١٨٧/١) والبغدادي (٢٠٦/٧) وعجزه :

* غيرَ زُمَّيلٍ ولا نِكْسٍ وَكَلْ *

وزمَّيل : الجبان الضعيف ، النِّكس : الذي لا خير به ، الوكل : الذي يكل أمره إلى غيره ، الملحم : من أكلت الحرب لحمه .

(٥) أي لابد أن يتصل بلبَّي وسعدي ، وحناني ضمير الخطاب .

(٦) البيت من الطويل ، لا يعرف قائله وتكملته =

وقول آخر :

٨٠٩ - • لَقُلْتُ لَبَّيه لِمَنْ يَدْعوني [١] •

كما شذت إضافتها إلى الظاهر في قوله :

٨١٠ - • فَلَبَّي فَلَبَّي يَدَي مِسْوَرِ [٢] •

ومن ذلك مرفوع خبر كاد وأخواتها إلا عسى ؛ فتقول : كاد زَيدٌ يَمُوت ، ولا تقول : يَمُوتُ أبوه ، ويجوز « عَسَى زَيدٌ أَنْ يَقُومَ ، أو يَقُومَ أبُوه » فيرفع السببيَّ ، ولا يجوز رَفْعهُ الأجنبيَّ [٣] نحو : « عَسَى زَيدٌ أن يَقُومَ عَمْروٌ عِنْدَه » .

ومن ذلك مرفوع اسم التفضيل في غير مسألة الكُحْلِ ، وهذا شرطه مع الإضمار الاستتار ، وكذا مرفوع نحو : قُمْ وأَقُوم وَنَقُومُ وَتَقُومُ [٤] .

ومن الثاني : **تأكيدُ الاسم المُظْهر** ، **والنعت** ، **والمنعوت** ، **وعطف البيان** ، **والمبين** : ومن الوهم في الأول قولُ بعضهم في « لَولَايَ وَموسَى » : إن موسى يحتمل الجر ، وهذا خطأ [٥] ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، ولأن لولا لا تجر الظاهر فلو أعيدت لم تعمل الجر ، فكيف ولم تُعَدْ ؟ وهذه مسألة يُحَاجى [٦] بها فيقال : ضمير مجرور لا يصح أن يعطف عليه اسم مجرور أعدْتَ الجار أم لم تعده ، وقولي : مجرور ؛ لأنه يصح أن تعطف عليه اسمًا مرفوعًا ؛ لأن « لولا » محكوم لها بحكم الحروف الزائدة ، والزائد لا يَقْدَح في كون الاسم مجردًا من العوامل اللفظية ؛ فكذا ما أشبه الزائد ، وقول جماعة في قول هُدْبَةَ :

= دعوت فيالبَّي إذا هَدَرَتْ لَهُم شقاشق أقوام فأسكتها بدري

وانظر البغدادي (٢٠٧/٧) والشقاشق : كثرة الخطيب الكلام كأنه بعير يرغو بهدر ، وشذ لبّى بدون ضمير المخاطب .

(١) البيت لا يعرف قائله ، وهو من الرجز ، وشذَّ إضافتها إلى ضمير الغيبة ، وانظر البغدادي (٢٠٩/٧) والعيني (٣٨٣/٣) والهمع (١٩٠/١) والأشموني (٢٥٢/٢) وابن عقيل (٩/٢) .

(٢) هذا عجز بيت من المتقارب وصدره

• دعوت لما نابني مسورًا •

وقد أضاف لبّى إلى الظاهر وهو شاذ ، وانظر البغدادي (٢٠٩/٧) وابن يعيش (١١٩/١) والخزانة (٢٦٨/١) والعيني (٣٨١/٣) والهمع (١٩٠/١) والبيت لرجل من بني أسد والكتاب (١٧٦/١) .

(٣) الأجنبي إن رفع ظاهرًا ، والسببي : ما يرفع ضميره .

(٤) الفاعل في الأمثلة كلها ضمير مستتر وجوبًا أي أنت ، أنا ، نحن ، وأنت .

(٥) لأن العطف على الضمير المجرور لابد فيه من إعادة الجار مثل ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ .

(٦) أي تكون موضوعًا للغز نحوي تحتاج إلى كد ذهن ، وثقب فكر لتعرف نتيجته .

عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أمسَيتَ فِيهِ يـكـون وَرَاءَهُ فَـرَجٌ قَـرِيـبُ [١]

إن فرجًا اسم كان ، والصوابُ : أنه مبتدأ خبره الظرفُ والجملة خبر كان ، واسمها ضمير الكرب ، وأما قوله :

٨١١ – وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ [٢]

فثوبي : بدل اشتمال من تاء جَعَلْتُ ، لا فاعل يثقلني .

ومن الوهم في الثاني : قول أبي البقاء في ﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ﴾ [٣] : إنه يجوز كون هو توكيدًا وقد مضى ، وقولُ الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [٤] إذا قدرت أن مصدرية ، وأنها وصلَتَها عَطف بيان على الهاء ، وقول النحويين في نحو : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [٥] أن العَطْفَ على الضمير المستتر . وقد ردَّ ذلك ابنُ مالك وجعله من عطف الجمل ، والأصْلُ : وليسكن زوجك [٦] ، وكذا قال في ﴿ لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ ﴾ [٧] أن التقدير ولا تخلفه أنت لأنَّ مرفوعَ فعلِ الأمر لا يكون ظاهرًا ، ومرفوع الفعل المضارع ذي النون لا يكون غير ضمير المتكلم ، وجوز في قوله :

٨١٢ – نُطَوِّفُ مَا نُطَوِّفُ ثُمَّ نَأوِي ذَوُو الأمْـوَالِ مِـنَّـا وَالـعَـدِيمُ

إلَـى حُـفَـر أسافِـلـهـنَّ جُـوفٌ وَأعْـلَاهُـنَّ صُـفَّـاحٌ مُـقِـيـمُ [٨]

كون ذوو فاعلًا بفعل غيبة محذوف ، أي يأوي ذوو الأموال ، وكونه وما بعده توكيدًا على حد « ضُرِبَ زَيدٌ الظَّهْرُ وَالبَطْنُ » .

[من العوامل إذا ما سطرا يعمل في الظاهر قل والمضمرا]

---

(١) البيت تقدم الحديث عنه .

(٢) البيت من البسيط ، قيل : لعمرو بن أحمد الباهلي ، وقيل : لأبي حية النميري ، أو للحكم بن عبدل الأسدي ، وجيء به على أن ثوبي بدل اشتمال من تاء جعلت . وانظر العيني (١٧٣/٢) والأشموني (٢٦٣/١) والشذور (١٩٠ ، ٢٧٥) والبغدادي (٢١٣/٧) والثمل : السكران .

(٣) [الكوثر : ٣] وانظر إملاء ما منَّ به الرحمن (٢٩٥/٢) .

(٤) [المائدة : ١١٧] وقد مضى الحديث عنها غير مرة .

(٥) [البقرة : ٣٥] ، [والأعراف : ١٩] .

(٦) بمعنى أن (زوجك) فاعل لفعل محذوف وهو من عطف الجمل ، وليس عطفًا على الضمير المستتر حتى يكون من عطف المفردات .

(٧) [طه : ٥٨] .

(٨) البيتان من الوافر لابن مسهر الطائي ، وجيء بهما على أن تأوي لا يمكن أن يكون فاعِلُهُ ذوو ، فليؤول بفعل مقدر مبدوء بياء الغيبة يفسره نأوي أي يأوي ذوو الأموال ، والحفر : القبور ، والصفاح : الحجر العريض ، انظر الحماسة بشرح التبريزي (٢٣٩/٣) والخزانة (٢٣٤/٢) وشواهد البغدادي (٢١٥/٧) والسيوطي (٩١٢) .

تنبيه : من العوامل ما يعمل في الظاهر وفي المضمر بشرط استتاره (١) وهو نعم وبئس ، تقول « نِعْمَ الرَّجُلاَنِ الزَّيدَانِ ، ونِعْمَ رَجُلَيـنِ الزَّيدَانِ » ولا يقال : « نعمَا » إلا في لغَيَّةٍ ، أو بشرط إفراده وتذكيره وهو « رُبَّ » في الأصح .

[وشرطوا المفرد في بعض أتى ينمي لمعمولاتهم أيا فتى
وجملة أيضًا ببعضها ترى وكل ما ذكرته قد قررا]

النوع السادس : اشتراطُهُم المفردَ في بعض المعمولات . والجملَةَ في بعض : فمن **الأول** : الفاعلُ ونائبه وهو الصحيح ، فأما ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأَيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾ (٢) ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ (٣) فقد مرَّ البحث فيهما .

ومن **الثاني** : خبر أنَّ المفتوحة إذا خففت ، وخبرُ القول المحكي نحو : « قَولِي : لا إلهَ إلاّ اللّه » (٤) وخرج بذكر المحكي قولُكَ : « قَولِي حَق » وكذلك خبر ضمير الشأن (٥) ، وعلى هذا فقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ﴾ (٦) إذا قدر ضمير أنه للشأن لزم كونُ ﴿ ءَاثِمٌ ﴾ خبرًا مقدمًا و ﴿ قَلْبُهُۥ ﴾ مبتدأ مؤخرًا ، وإذا قدر راجعًا إلى اسم الشرط جاز ذلك ، وأن يكون ﴿ ءَاثِمٌ ﴾ الخبر و ﴿ قَلْبُهُۥ ﴾ فاعل به ، وخبر أفعالِ المقارَبَةِ .

ومن الوهم قول بعضهم في ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴾ (٧) إن ﴿ مَسْحًۢا ﴾ خبرُ طفق ، والصوابُ أنه مصدر لخبرٍ محذوف أي يمسح مسحًا ، وجوابُ الشرط ، وجوابُ القسم ومن الوهم قولُ الكسائي وأبي حاتم في نحو : ﴿ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ ﴾ (٨) إن اللامَ وما بعدها جواب ، وقد مر البحث في ذلك ، وقولُ بدر الدين بن مالك في قوله تعالى : ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ﴾ (٩) إن جواب الشرط محذوف ، وإن تقديرَه : ذهبَتْ نفسُكَ عليهم حسرة ، بدليل ﴿ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ ﴾ (١٠) أو كمن هداه اللّه ، بدليل ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ (١١) والتقدير الثاني باطل ، ويجب عليه كونُ مَن موصولة ، وقد يتوهم أنَّ مثلَ هذا قولُ صاحب اللوامحِ – وهو أبو الفضل الرازي (١٢) –

(١) أي يكون فاعلهما اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا مستترًا مفسرًا بنكرة .
(٢) [يوسف : ٣٥] . (٣) [البقرة : ١١] .
(٤) أي مما اشترطوا فيه جملة القول المحكي نحو : قولي لا إله إلا اللّه .
(٥) وخبر ضمير الشأن لابد أن يكون جملة . (٦) [البقرة : ٢٨٣] .
(٧) [ص : ٣٣] . (٨) [التوبة : ٦٢] .
(٩ – ١١) [فاطر : ٨] .
(١٢) هو النحوي الأديب المقرئ الورع ، ألف في القراءات اللوامح ، وتلمذ له ابن الجزري وهو عبد الرحمن بن أحمد العجلي (ت : ٤٥٤هـ) .

فإنه قال في قوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ [١] لا بدَّ من إضمار جملة معادلة ، والتقدير كمن لا يخلق – اهـ . وإنما هذا مبني على تسمية جماعة منهم الزمخشري في مُفَصَّله الظرفَ من نحو : « زيد في الدار » جملة ظرفية ؛ لكونه عندهم خَلَفًا عن جملة مقدرة [٢] ، ولا يعتذر بمثل هذا عن ابن مالك ؛ فإن الظرف لا يكون جوابًا ، وإن قلنا أنه جملة .

[كذاك في بعض من المواضع فعلية اسمية فراجع]

النوع السابع : اشتراطُ الجملة الفعلية في بعض المواضع ، والاسمية في بعض :

ومن **الأول** : جملة الشرط غير لولا وجملة جواب لو ولولا ولَوما ، والجملتان بعد لما ، والجملُ التاليةُ أحرُف التحضيض ، وجملة أخبار أفعال المقاربة ، وخبر أن المفتوحة بعد لو عند الزمخشري ومتابعيه نحو : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ ﴾ [٣] .

ومن **الثاني** : الجملة بعد « إذا » الفجائية ، و « ليتما » على الصحيح فيهما .

ومن الوَهم في الأول أن يقول مَنْ لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيين في نحو : ﴿ وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ ﴾ [٤] ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [٥] و ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ [٦] : إن المرفوع مبتدأ ، وذلك خطأ ؛ لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم ، وإنما قاله سهوًا ، وأما إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفي فلا يُعَدُّ ذلك الإعراب خطأ [٧] ؛ لأن هذا مذهَبٌ ذَهبوا إليه ولم يقولوه سهوًا عن قاعدة ، نعم الصوابُ خلاف قولهم في أصل المسألة ، وأجازوا أن يكون المرفوع محمولًا على إضمار فعل كما يقول الجمهور [٨] ، وأجاز الكوفيون وجهًا ثالثًا ، وهو أن يكون فاعلًا بالفعل المذكور على التقديم والتأخير ، مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزباء :

٨١٣ – * مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدًا [٩] *

---

(١) [النمل : ٦٠] وتمامها ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ ... ﴾ .
(٢) انظر مفصل الزمخشري (٢٥) .
(٣) [البقرة : ١٠٣] وبعدها ﴿ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ... ﴾ .
(٤) [النساء : ١٢٨] وبعدها ﴿ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ... ﴾ .
(٥) [التوبة : ٦] وبعدها ﴿ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ﴾ .
(٦) [الانشقاق : ١] .
(٧) بأن أعرب الكوفي ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ ﴾ مبتدأ . فليس بخطأ ؛ لأن هذا مذهبهم .
(٨) جمهور البصريين يعربون ذلك فاعلًا بفعل محذوف يفسره ما بعده أي استجارك أحد استجارك .
(٩) الرجز للزباء بنت عمرو ملكة تدمر ، واستدل به الكوفيون على جواز تقدم الفاعل وهو مشْيُها بالوصف ، وئيدًا ، وروي بالنصب على أنه مفعول مطلق ، وبالخفض على أنه بدل اشتمال من الجمال ، وردَّ البصريون ذلك بأن مشيها مبتدأ ، ووئيدًا حال سد مسد الخبر ، والبيت يحكي قصة مشهورة ، وانظر الأمير (٢/١٤٥) والكامل (٢/٤٢٨) ومجمع =

فيمن رفع « مشيها » وذلك عند الجماعة مبتدأ حذف خبره وبقي معمول الخبر ، أي مشيُها يكون وئيدًا أو يوجد وئيدًا ، ولا يكون بدل بعضٍ من الضمير المستتر في الظرف كما كان فيمن جره بدل اشتمال من الجمال ؛ لأنه عائد على « ما » الاستفهامية ، ومتى أبدل اسمٌ من اسم استفهام وجب اقترانُ البدل بهمزة الاستفهام ، فكذلك حكم ضمير الاستفهام ، ولأنه لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه [1] .

ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب :

.... وَقَـــــلَّـــمَـــــا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُوم [2]

إن « وصالٌ » مبتدأ ، والصواب أنه فاعل بيدوم محذوفًا مفسرًا بالمذكور ، وقول آخر في نحو : « آتيك يوم زيدًا تلقاه » : إنه يجوز في زيد الرفع بالابتداء . وذلك خطأ عند سيبويه [3] ؛ لأن الزَّمَنَ المبهَمَ المستقبل يحمل على إذا في أنه لا يضاف إلى الجملة الاسمية ، وأما قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ ﴾ [4] فقد مضى أن الزمن هنا محمول على إذ ، لا على إذا ، وأنه لتحققه نزِّلَ منزلة الماضي ، وأما جواب ابن عصفور عن سيبويه بأنه إنما يوجب ذلك في الظروف ، واليوم هنا بدل من المفعول به وهو ﴿ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴾ في قوله تعالى : ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴾ [5] فمردود [6] ، وإنما ذلك في اسم الزمان ظرفًا كان أو غيره ، ثم هذا الجواب لا يتأتى في قوله :

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَومَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ [7]

ومن الوهم أيضًا قولُ بعضهم في قوله تعالى : ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ ﴾ [8] بعد ما جزم بأنَّ ﴿ مَنْ ﴾ شرطية : إنه يجوز كونُ الجملة الاسمية معطوفة على كان وما بعدها ، ويرده أن جملة الشرط لا تكون اسمية ، فكذا المعطوف عليها ، على أنه لو قدِّر ﴿ مَنْ ﴾ موصولة لم يصح قولُهُ أيضًا ؛ لأن الفاء لا تدخل في الخبر إذا كانت الصلة جملة اسمية ؛ لعدم

= الأمثال (١/٢٣٦) وشواهد البغدادي (٧/٢١٦) والعيني (٢/٤٤٨) .

(١) لأن البدل من المضمن للاستفهام ، يجب أن يقترن البدل بهمزة الاستفهام أيضًا .

(٢) البيت تقدم وسيتكرر .

(٣) لأن يوم زمن مبهم مستقبل بمعنى إذا ، وهي لا تضاف إلى جملة اسمية ؛ لذلك منعه سيبويه لهذا السبب .

(٤) [غافر : ١٦] . (٥) [غافر : ١٥] .

(٦) لأن ﴿ يَوْمَ ﴾ هنا ظرف قطعًا ، والإجابة عنه بأنه نزل منزلة الماضي ؛ لأنه مستقبل آت بلا شك ، فكأنه قد وقع وتحمل على إذ ويضاف للاسمية .

(٧) تقدم وقد نزل المستقبل المؤكد منزلة الماضي الواقع .

(٨) [البقرة : ١٩٦] .

شبهه حينئذ باسم الشرط [١] ، وقول ابن طاهر في قوله :

٨١٤ – فَإنْ لاَ مَالَ أُعْطِيهِ فَإنِّي صَدِيقٌ مِن غُدُوٍّ أو رَوَاحِ [٢]

وقول آخرين في قول الشاعر :

وَنُبِّئْتُ لَيلَى أرسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إليَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيلَى شفِيعُهَا [٣]

إن ما بعد إنْ لا وَهَلَّا جملةٌ اسمية نابت عن الجملة الفعلية ، والصوابُ أن التقدير في الأولى فإن أُكُنْ . وفي الثاني فَهَلَّا كان ، أي الأمر والشأن ، والجملة الاسمية بينهما خبر .

ومن الثاني : قولُ جماعة منهم الزمخشري في ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ﴾ [٤] : إن الجملة الاسمية جوابُ لو ، والأولى أن يقدر الجواب محذوفًا ، أي لكان خيرًا لهم ، أو أن يقدر « لو » بمنزلة ليت في إفادة التمني ؛ فلا تحتاج إلى جواب .

ومن ذلك : قول جماعة منهم ابن مالك في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ ﴾ [٥] : إن الجملة جوابُ لما ، والظاهرُ أن الجواب جملة فعلية محذوفة ، أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ، ويؤيد هذا أن جواب لمَّا لا يقترن بالفاء .

ومن الوهم في الثاني : تجويز كثير من النحويين الاشتغالَ في نحو : « خرجتُ فَإذَا زَيدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو » ومن العجب أن ابن الحاجب أجاز ذلك في كافيته [٦] مع قوله فيها في بحث الظروف : وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها ، وأجاز ابن أبي الربيع [٧] في « ليتما زَيدًا أضربه » أن يكون انتصابُ « زيدًا » على الاشتغال كالنصب في « إنما زيدًا أضربه » والصوابُ أن انتصابه بلَيتَ ؛ لأنه لم يسمع نحو : « لَيتَمَا قَامَ زَيدٌ » كما سمع « إنما قام زيد » .

[وقد أتى اعتراض رازيّ على زمخشريهم بآية جلا]

تنبيه : اعترض الرازي على الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ ﴾ [٨] : إن الجملة معطوفة على ﴿ وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ ﴾ [٩] بأن

---

(١) لأن لا يقرن بالفاء إلا إذا كانت صلة جملة فعلية ، والمبتدأ إذا كان موصولًا لا يشبه الشرط إلا إذا كانت صلته كذلك .

(٢) البيت من الوافر ، ولا يعرف قائله ، وجيء به على الأصل : فإن أكن ، ولا نافية للجنس ، وجملة أعطيه خبرها ، وجملة لا مال أعطيه خبر أكن المحذوفة ، وانظر البغدادي (٢٢٣/٧) والسيوطي (٩١٣) .

(٣) تقدم برقم (١١٧ ، ٤٧٧ ، ٥٧٢) .

(٤) [البقرة : ١٠٣] .

(٥) [لقمان : ٣٢] .

(٦) انظر شرح كافية ابن الحاجب (١٠٠) .

(٧) انظر شرح الجمل لابن أبي الربيع (٦٤٣) المجلد الثاني .

(٨) [الزمر : ٦٣] .

(٩) [الزمر : ٦١] وتمامها ﴿ وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ .

الاسمية لا تعطف على الفعلية ، وقد مر أن تخالف الجملتين في الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف ، وقال بعض المتأخرين في تجويز أبي البقاء في قوله تعالى : ﴿ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ﴾[1]: إنه يجوز كون الجملة الاسمية بدلًا من ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ : هذا مردود[2] ؛ لأن الاسمية لا تُبْدَلُ من الفعلية ، اهـ . ولم يقم دليلٌ على امتناع ذلك .

[كذا اشتراطهم ببعض الجمل الخبر الإنشا ببعضها قل]

النوع الثامن : اشتراطهم في بعض الجمل الخبريَّة ، وفي بعضها الإنشائية :

فالأول : كثير كالصلة ، والصفة ، والحال ، والجملة الواقعة خبرًا لكان ، أو خبرًا لإن أو لضمير الشأن ، قيل : أو خبرًا للمبتدأ ، أو جوابًا للقَسَم غير الاستعطافي [3] .

ومن الثاني : جوابُ القسم الاستعطافي كقوله :

٨١٥ - • **بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إليك لَيْلَى** [4] •

وقوله :

٨١٦ - • **بِعَيْشِكِ يَا سَلْمى ارْحَمِي ذَا صَبَابَةٍ** [5] •

وما ورد على خلاف ما ذكر مُؤَوَّلٌ ، فمن الأول : قولُه :

وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا [6]

وتخريجه على إضمار القول ، أي قِبَلَ التي أقول لعلي ، أو على أن الصلة أزورها وخبر لعل محذوف ، والجملة معترضة ، أي لعلِّي أفعل ذلك ، وقوله :

---

(١) [البقرة : ٢٥٣] وتمامها ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ ﴾ .

(٢) هذا كلام المتأخرين الذين منعوا تجويز إبدال الاسمية من الفعلية ، وليس هناك دليل على امتناع ذلك بل هو جائز .

(٣) هو تأكيد جملة القسم الإنشائية بأخرى خبرية فهو غير استعطافي وإن كانت إنشائية فهو قسم استعطافي ، وقيل : ما أشعر بحنو وعطف فهو استعطافي .

(٤) البيت من الوافر لمجنون ليلى في ديوانه (٢٨٦) وجيء به على أن القسم الاستعطافي يجب أن يكون جوابه جملة إنشائية كما هنا ، وانظر المنصف (٢١/٣) وابن يعيش (١٠٢/٦) والبغدادي (٢٢٣/٧) والخزانة (٢١٠/٤) وعجزه :

• وهل قبّلت قبل الصبح فاها •

(٥) هذا صدر بيت من الطويل ، ولم يعرف قائله ، وعجزه :

• أبي غير ما يرضيك في السر والجهر •

على أن جملة : ارحمي ذا صبابة جواب للقسم الاستعطافي ، وجملة النداء معترضة بين القسم وجوابه ، وانظر البغدادي (٢٢٥/٧) والهمع (٤١/٢) ، والدرر (٤٥/٢) .

(٦) تقدم الحديث عن هذا البيت وخرجه على إضمار القول ، أو غير ذلك من التأويلات .

* جاءوُا بِمَذْقٍ هَلْ رَأيتَ الذِّئْبَ قَطّ (١) *

وقوله :

٨١٧ - * فَإنَّمَا أنتَ أخٌ لَا نَعْدَمُهْ (٢) *

وتخريجهما على إضمار القول ، أي أخٌ مقول فيه لا جعلنا اللّٰه نعدمه ، وبمَذق مقول فيه عند رؤيته ذلك ، وقول أبي الدرداء ﷺ : « وَجَدْتُ النَّاسَ اخْبُرْ تَقْلُهْ (٣) » أي صادفت الناس مَقُولًا فيهم ذلك ، وقوله :

٨١٨ - وَكُونِي بِالمَكَارِمِ ذَكِّرِينِي وَدَلِّي دَلَّ مَاجِدَةٍ صَنَاعِ (٤)

والجملة في هذا مؤولة بالجملة الخبرية ، أي وكوني تذكرينني ، مثل قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ (٥) أي فيمد ، وقوله :

٨١٩ - * إنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أمسِ سَيِّدَهُمْ (٦) *

وقوله :

٨٢٠ - إنِّي إذَا مَا القَومُ كَانُوا أنْجِيَهْ واضطَرَبَ القَومِ اضطِرَابَ الأرْشِيَهْ

* هُنَاكَ أوصِنِي وَلَا توصِي بِيَهْ (٧) *

وينبغي أن يستثنى من مَنْعِ ذلك في خبري إنَّ وضمير الشأن خَبَرُ أن المفتوحة إذا خُففت ؛ فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية كقوله تعالى : ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ ﴾ (٨) في قراءة من قرأ أنْ بالتخفيف (٩) ، وغَضِبَ بالفعل ، واللّٰه فاعل ، وقولهم : « أما أنْ جَزَاك اللّٰه خيرًا »

---

(١) البيت تقدم وخرَّجه على إضمار القول كسابقه .

(٢) الرجز لأبي محمد الحنسلي ، وعجزه « فأبلنا منك بلاءً فعلمه » وخرجه على إضمار القول ؛ أي أخ مقول فيه لا جعلنا اللّٰه نعدمه ، ولم يذكره السيوطي .

(٣) هذا أثر عن أبي الدرداء يقول : وجدت الناس مقولًا فيهم بعد معرفة حقيقتهم اخبر تقله أي تنبض .

(٤) البيت من الوافر ، لرجل من بني نهشل ، والجملة فيه مؤولة بالجملة الخبرية . وكدت تذكرينني بالمكارم ، والصناع الماهرة بعمل اليدين ، دُلي مثل خجلت أخجل ، وانظر البغدادي (٢٢٧/٧) والسيوطي (٩١٤) والنوادر (٣٠) .

(٥) [مريم : ٧٥] .

(٦) البيت لأبي مُكْعِب أخي بني سعد بن مالك وعجزه :

* لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم نامًا *

وهو من البسيط وانظر البغدادي (٢٢٩/٧) وابن الشجري (٣٣٣/١) والتصريح (٢٩٨/١) والهمع (١٣٥/١) والدرر (١١٢/١) والسيوطي (٩١٤) وجيء به على أن جملة النهي وهي : لا تحسبوا وقعت خبرًا عن اسم إنَّ بتأويل .

(٧) هذا الرجز لا يعرف قائله ، وجيء به على أن خبر إن جملة إنشائية وهو جملة أوصني . أنجيه : فرقًا . الأرشيه : الحبال .

(٨) [النور : ٩] .

(٩) وهي قراءة نافع وحده انظر المحرر الوجيز (١٦٦/٤) .

فيمن فتح الهمزة ، وإذا لم نلتزم قولَ الجمهور في وجوب كون اسم [أن] ، هذه ضميرَ شأنٍ فَلا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشأن ؛ إذ يمكن أن يقدر والخامسة أنها ، وأمّا أنك ، وأما ﴿ نُودِىَ أَنۢ بُورِكَ مَن فِى ٱلنَّارِ ﴾ (١) فيجوز كون أن تفسيرية .

ومن الوهم في هذا الباب قولُ بعضهم في قوله تعالى : ﴿ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ﴾ (٢) : إن جملة الاستفهام حال من العظام ، والصوابُ أن كيف وحدها حال من مفعولي ننشز ، وأن الجملة بدل من العظام ، ولا يلزم من جواز كون [الحال] المفردة استفهامًا جوازُ ذلك في الجملة ؛ لأن الحال كالخبر . وقد جاز بالاتفاق نحو : « كَيفَ زَيدٌ » واختلف في نحو : « زَيدٌ كَيفَ هُوَ » وقول آخرين : إن جملة الاستفهام حال في نحو : « عَرَفْتُ زَيدًا أبُو مَنْ هُوَ » وقد مر (٣) .

واعلم أن النظر البَصَرِيَّ معلَّقٌ فعلُهُ كالنظر القلبي ، قال تعالى : ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾ (٤) ، كما قال سبحانه وتعالى : ﴿ ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ (٥) .

ومن ذلك : قولُ الأمين المحلي فيما رأيت بخطه : إن الجملة التي بعد الواو من قوله :

* اطْلُبْ وَلَا تَضْجَر مِنْ مَطْلَبِ (٦) *

حالية ، وإن « لا » ناهية ، والصوابُ أن الواو للعطف .

ثم الأصح أن الفتحة إعراب مثلها في « لا تأكلِ السمكَ وتَشْرَبَ اللبن » لا بناء لأجل نونْ توكيدٍ خفيفة محذوفة .

[كذلك الوصف لبعض الأسما وعدم الوصف لبعض ينمى]

النوع التاسع : اشتراطهم لبعض الأسماء أن توصف ، ولبعضها أن لا توصف : فمن الأول : مجرور « رُبَّ » إذا كان ظاهرًا ، وأي في النداء ، والجماء في قولهم : « جاءوُا الجَمَّاءِ الغَفِيرَ (٧) » وما وُطِّئ به من خبر أو صفة أو حال ، نحو : « زَيدٌ رَجُل صالح ، ومَرَرْت بزيدٍ الرجل الصالح » ومنه ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ ﴾ (٨) ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ ﴾ (٩) إلى قوله تعالى :

---

(١) [النمل : ٨] .
(٢) [البقرة : ٢٥٩] .
(٣) فزيدًا : مفعول ، وأبو : خبر مقدم ، ومن : مضاف إليه ، وهو مبتدأ مؤخر ، والجملة سدت مسد المفعول الثاني لا حال ؛ لأن الحال لا تكون إلا خبرية .
(٤) [الكهف : ١٩] .
(٥) [الإسراء : ٢١] .
(٦) هذا بيت تقدم وقال الأمين المحلي - وهو أبو بكر محمد بن علي ، نحوي من أهل مصر ، ومن أبناء المحلّة (ت : ٦٧٣هـ) . قال - : إن الجملة التي بعد الواو حالية في هذا البيت .
(٧) مثل يضرب على الكثرة التي تستر الأرض .
(٨) [النمل : ٤٧] .
(٩) [الزمر : ٢٧، ٢٨] وبعدها ﴿ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ۝ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ ... ﴾ .

﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ وقول الشاعر :

٨٢١ – أَأَكْرَمُ مِنْ لَيلَى عَلَيَّ فَتَبْتَغِي   بِهِ الجَاهَ أَمْ كُنْتُ امْرأً لَا أُطِيعُهَا (١)

ومن ثَمَّ أبطل أبو علي كَونَ الظرف من قول الأعشى :

٨٢٢ – رُب رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ اليَو   مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالِ (٢)

متعلقًا بأسرى ، لئلَّا يخلو ما عطف على مجرور رُبَّ من صفة ، قال : فأما قوله :

فَيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيلَةٍ   بِآنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ (٣)

فعلى أن صفة الثاني محذوفة مدلول عليها بصفة الأول ، ولا يتأتى ذلك هنا ، وقد يجوز ذلك هنا ؛ لأن الإراقة إتلاف ، فقد تجعل دليلًا عليه (٤) .

ومن الثاني : فاعلا نعم وبئس ؛ والأسماء المتوغلة في شبه الحرف إلا مَنْ وَما النكرتين ؛ فإنهما يوصفان نحو : « مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجب لَكَ ، وبِمَا مُعْجبٍ لَكَ » (٥) وأَلْحَقَ بهما الأخفش أيًّا نحو : « مَرَرْتُ بأيٍّ معْجب لك » وهو قويٌّ في القياس (٦) ؛ لأنها معربة ؛ ومن ذلك الضمير . وجوز الكسائي نَعْتَه إن كان لغائب والنعت لغير التوضيح (٧) ، نحو : ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ (٨) ونحو : ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴾ (٩) فقدر ﴿ عَلَّامُ ﴾ نعتًا للضمير المستتر في ﴿ يَقْذِفُ بِالْحَقِّ ﴾ و ﴿ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴾ نعتين لهو ، وأجاز – غيرُ الفارسي وابن السراج نعتَ فاعِلَي نعم وبئس تمسكًا بقوله :

٨٢٣ – نِعْمَ الفَتَى المُرِّيُّ أَنْتَ إِذَا هُمُ   حَضَرُوا لَدَى الحجرات نَارَ المُوقَدِ (١٠)

---

(١) البيت من الطويل وقيل لقيس ، وهو في ديوانه (١٩٥) أو لابن الدمينة (٢٠٧) ، أو للصمة العشيري ، وهو من أبيات النسيب في الحماسة (٢/١١٩ ، ١٢٠) وانظر البغدادي (٧/٢٣٣) والسيوطي (٩١٥) ، والجار والمجرور (من ليلى) في محل نصب حال .

(٢) البيت للأعشى (١٣) والرفد : القدح الضخم ، فأقيال : الملوك ، ومن معشر : صفة لأسرى ، وأسرى : معطوف على مجرور رب ، وانظر ابن يعيش (٨/٢٨) والعيني (٣/٢٥١) والهمع (١/٩) والدرر (١/٥) والبغدادي (٧/٢٣٣) وأساس البلاغة (رفد) .

(٣) تقدم الحديث عنه .

(٤) أي والمعنى وأسرى أتلفتهم أو قتلتهم . دسوقي (٢/٢٢٠) .

(٥) فمعجب وصف لمن أو ما .

(٦) فمعجب صفة لأي قياسًا على من وما لأنها معربة .

(٧) يجوز الكسائي نعت ضمير الغيبة ، والنعت لغير التوضيح بأن كان للمدح أو الذم أو الترحم ونحو ذلك .

(٨) [سبأ : ٤٨] .

(٩) [البقرة : ١٦٣] .

(١٠) البيت من الكامل لزهير ، في ديوانه (٢٧٥) وجيء به على أن ابن السراج منع أن يوصف فاعل نعم ، وجعل المري بدلًا من الفتى وتبعه أبو علي في ذلك ، وأجازه ابن جني وانظر البغدادي (٧/٢٣٥) ، والأشموني (٣/٣١)=

وحَمَلَه الفارسي وابن السراج على البدل ، وقال ابن مالك : يمتنع نعته إذا قصد بالنعت التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس ؛ لأن تخصيصه حينئذٍ منافٍ لذلك القَصْد ، فأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الخصال فلا مانع من نعته حينئذٍ ، لإمكان أن ينوي في النعت ما نوى في المنعوت ، وعلى هذا يحمل البيت (1) ، اهـ . وقال الزمخشري وأبو البقاء في ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ ﴾ (2) : إن الجملة بعد ﴿ وَكَمْ ﴾ صفة لها ، والصوابُ أنها صفة لقَرْنٍ ، وجمع الضمير حملًا على معناه ، كما جُمعَ وصف جميع في ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ (3) .

[كذاك تخصيص جواز الوصف لبعض الاسماء بدون خلف
بموضع ومنعه بموضع آخر يا أخي فلتتبع]

النوع العاشر : تخصيصُهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر ، كالعامل من وصف ومصدر ، فإنه لا يوصَفُ قبل العمل ويوصف بعده ، وكالموصول فإنه لا يوصف قبل تمام الصلة ويوصف بعد تمامها ، وتعميمهم الجوازَ في البعض ، وذلك هو الغالب .

ومن الوهم في الأول : قولُ بعضهم في قول الحطيئة :

٨٢٤ – أزمَعْتُ يَأسًا مُبِينًا مِنْ نَوَالِكُمُ وَلَنْ تَرَى طَارِدًا للحُرِّ كَالياسِ (4)

إن « من » متعلقة بيأسًا ، والصواب أن تعلقها بيئست محذوفًا ؛ لأن المصدر لا يوصف قبل أن يأتي معموله .

وقال أبو البقاء في ﴿ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا ﴾ (5) : لا يكون ﴿ يَبْتَغُونَ ﴾ نعتًا لآمّينَ لأن اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل في الاختيار ، بل هو حال من ﴿ ءَآمِّينَ ﴾ ، اهـ . وهذا قول ضعيف ، والصحيح جواز الوَصف بعد العمل (6) .

[كذا اقترانها بمنسوخ بما نسخه وعدمه قد علما]

النوع الحادي عشر : إجازتهم في بعض أخبار النواسخ أن يتصل بالناسخ نحو : « كَانَ قَائِمًا

= والخزانة (٤/١١٢) .
(1) على أنه نعت بتأويله بالجامع لأكمل الصفات .
(2) [مريم : ٧٤] . (3) [يس : ٣٢] .
(4) البيت من البسيط للحطيئة ، في ديوانه (٢٨٣) وانظر الكامل (٢/٥٣٧) والهمع (٢/٩٣) والدرر (٢/١٢٤) والبغدادي (٧/٢٣٦) وجيء به على أن من متعلقة بفعل محذوف تقديره : يئست من نوالكم لا بالمصدر ؛ لأنه لا يعمل بعد الوصف .
(5) [المائدة : ٢] وانظر إملاء ما منَّ به الرحمن (١/٢) وهذا الكلام بنصه نقله ابن هشام .
(6) لأن الوصف يزيل شبه الفعل أو يضعفه ، وعند الكوفيين يجوز عمله مطلقًا وفي المقرب المنع مطلقًا . دسوقي (٢/٢٢١) .

زيد » ومنع ذلك في البعض نحو : « إنَّ زَيْدًا قَائِم » .

ومن الوهم في هذا : قولُ المبرد في قولهم [١] : « إنَّ مِنْ أفضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا » : إنه لا يجب أن يُحْمَلَ على زيادة كان كما قال سيبويه ، بل يجوز أن تقدر كان ناقصة ، واسمها ضمير زيد ؛ لأنه متقدم رتبة ؛ إذ هو اسم إنَّ ، ومن أفضلهم : خبر كان ، وكان ومعمولاها خبر إنَّ ، فلزمه تقديم خبر إن على اسمها مع أنه ليس ظرفًا ولا مجرورًا ، وهذا لا يجيزه أحد .

[كذاك تقديم لمعمول على عامله وغيره كما جلا]

النوع الثاني عشر : إيجابُهُم لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتقدم كالاستفهام والشرط وكم الخبرية نحو : ﴿ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ [٢] ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [٣] ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾ [٤] ولهذا قدر ضمير الشأن في قوله :

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنِيسَةَ يومًا يَلْقَ فيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ [٥]

ولبعضها أن يتأخر إما لذاته كالفاعل ونائبه ومشبهه [٦] ، أو لضعف الفعل كمفعول التعجب نحو : « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » أو لعارض معنوي أو لفظي ، وذلك كالمفعول في نحو : «ضَرَبَ موسَى عِيسَى [٧] » فإن تقديمه يوهم أنه مبتدأ وأن الفعل مسند إلى ضميره ، وكالمفعول الذي هو « أيُّ » الموصول نحو : « سأكْرِمُ أيهُمْ جَاءَنِي » كأنهم قصدوا الفرق بينها وبين أي الشرطية والاستفهامية . والمفعول الذي هو أنَّ وصلتها نحو : « عَرَفْتُ أنَّكَ فَاضِلٌ » كرهوا الابتداء بأنَّ المفتوحة لئلا يلتبس [٨] بأن التي بمعنى لَعلَّ ، وإذا كان المبتدأ الذي أصْلُهُ التقديم يجب تأخره ؛ إذا كان أنَّ وصلتها نحو ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ [٩] فأنْ يجبَ تأخُّرُ المفعول الذي أصلُهُ التأخيرُ نحو ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم ﴾ [١٠] أحقُّ وأولى ، وكمعمول عاملٍ اقترَنَ بلام الابتداء أو القسم ، أو حرف الاستثناء ، أو ما النافية ، أولًا في جواب القسم [١١] .

---

(١) يرى المبرد أن الحكم بزيادة إذا وقعت بين كلامين متلازمين تبعًا لسيبويه ، وهنا ليس بهذه المثابة ، فالأولى جعلها ناقصة انظر المقتضب .

(٢) [غافر : ٨١] .

(٣) [الشعراء : ٢٢٧] .

(٤) [القصص : ٢٨] .

(٥) تقدم الحديث عنه .

(٦) وهو اسم كان وأخواتها .

(٧) لا يجوز أن يتقدم مفعوله المعرب بالحركة المقدرة وهي الفتحة فيوهم أنه مبتدأ ويدخل في الإلباس .

(٨) كرهوا أن يبدأ بأن المفتوحة حتى لا يلتبس بأنَّ التي بمعنى لعلَّ ووجب أن تتأخر .

(٩) [يس : ٤١] .

(١٠) [الأنعام : ٨١] .

(١١) كل ما سبق يجب فيه تأخير المفعول لاقترانه بما ذكره .

ومن الوهم في الأول : قولُ ابن عصفور في ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ [١] أنَّ ﴿ كَمْ ﴾ فاعل ﴿ يَهْدِ ﴾ ، فإن قلت : خرجه على لغة حكاها الأخفش ، وهي أن بعض العرب لا يلتزم صَدْرية كم الخبرية ، قلت : قد اعترف بِرَدَاءتها ، فتخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءة [٢] ، والصوابُ أن الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه وتعالى ، أي أو لم يبين الله لهم ، أو إلى الهدى ، والأول قول أبي البقاء ، والثاني قول الزجاج ، وقال الزمخشري : الفاعل الجملة [٣] . وقد مرّ أن الفاعل لا يكون جملة ، وكم مفعول أهلكنا ، والجملة مفعول يَهْدِ ، وهو معلّق عنها ، وكم الخبرية تعلق خلافًا لأكثرهم .

ومن الوهم في الثاني : قولُ بعضهم في بيت الكتاب :

.... وَقَلَّما وِصَالٌ عَلَى طولِ الصُّدُودِ يَدُوم [٤]

إن « وصال » فاعل بيدوم ، وفي بيت الكتاب أيضًا :

٨٢٥ * - أَظَبْيٌ كَانَ أُمكَ أم حِمَارُ [٥] *

إن « ظبي » اسم كان ، والصوابُ أن « وصال » فاعل يدوم محذوفًا مدلولًا عليه بالمذكور ، وأن « ظبي » اسم لكان محذوفة مفسرة بكان المذكورة ، أو مبتدأ ، والأولُ أولى ؛ لأن همزة الاستفهام بالجمل الفعلية أولى منها بالاسمية ، وعليهما فاسمُ كان ضميرٌ راجع إليه . وقول سيبويه : « إنه أخبر عن النكرة بالمعرفة [٦] » واضحٌ على الأول ؛ لأن « ظبيًا » المذكور اسم كان ، وخبره « أمَّكَ » ، وأما على الثاني فخبر (ظبي) إنما هو الجملة ، والجمل نكرات ، ولكن يكون

---

(١) هذا من الوهم في المعمولات التي أوجبوا تقديمها آية السجدة (٢٦) ، فقال ابن عصفور : إن كم فاعل يهدي وخرجها من صدارتها .

(٢) لا يصح حمل التنزيل على هذه اللغة التي حكاها الأخفش ؛ حيث أخرج كم عن صدراتها وهي رديئة ، وحمل القرآن عليها شيء أردأ .

(٣) هذا قول ضعيف فالمشهور أن الفاعل يكون مفردًا لا جملة ، وقد جوز ذلك مع جواز أن يكون الفاعل ضميرًا مستترًا (٣/٢٢٤) الكشاف .

(٤) تقدم الحديث عنه .

(٥) هذا عجز بيت من الوافر لخداش بن زهير وصدره :

* فإنك لا تبالي بعد حول *

وهو في الكتاب (١/٢٣) وفي الخزانة (٣/٢٣٠ ، ٤/٦٧) ونسبه لثروان العامري ، وجعل فيه اسم كان معرفة وخبرها نكرة ، ولذلك ينصب حمارًا ، ومن جعل أُمُّك اسم كان فخبر ظبي هو الجملة ، والبغدادي (٧/٢٤٢) والسيوطي (٩١٨) برفع ظبي وأمك وحمار .

(٦) أي كان ظبي أو حمارٌ أمك . فالخبر معرفة عن نكرة .

محل الاستشهاد قوله : « كان أمك » على أن ضمير النكرة عندهُ نكرة لا على أن الاسم مقدم (١) .

وقول بعضهم في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾ (٢) : إن ﴿ عَنْهُ ﴾ مرفوع المحل بمسؤولًا ، والصوابُ أن اسم كان ضمير المكلف وإن لم يَجْرِ له ذكر ، وأن المرفوع بمسؤولًا مستتر فيه راجع إليه أيضًا ، وأن ﴿ عَنْهُ ﴾ في موضع نصب (٣) .

وقولُ بعضهم في قوله :

* آلَيتَ حبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ (٤) *

إنه من باب الاشتغال ، لا على إسقاط على كما قال سيبويه ، وذلك مردود (٥) ؛ لأن «أطعمه» بتقدير لا أطعمه .

وقول الفراء في ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ (٦) فيمن خفف إنْ أنه أيضًا من باب الاشتغال مع قوله : إن اللام بمعنى إلا .

وإنْ نافية ولا يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد إلا فيما قبلها ، على أن هنا مانعًا آخر وهو لام القسم ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ (٧) فإن إذا ظرف لأخرج ، وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسُّعهم في الظرف ، ومنه قوله :

رَضِيعَي لِبَانِ ثَدْيِ أُمٍّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوض لاَ نَتَفَرَّقُ (٨)

أي لا نتفرق أبدًا ، ولا النافية لها الصَّدْر في جواب القسم ، وقيل : العامل محذوف ، أي أئذا ما مت أبعث لسوف أخرج (٩) .

[كذاك منع الحذف من بعض الكلم وبعضهم جوازه فيما علم]

النوع الثالث عشر : مَنْعُهم من حذف بعض الكلمات ، وإيجابهم حَذْفَ بعضها ، فمن

---

(١) ومن رفع أمُك فاسمها ضمير ، والجملة خبر له .

(٢) [الإسراء : ٣٦] .

(٣) وعنه في موضع نصب على أنه مفعول ثان لمسئولًا ؛ لأنه يتعدى لمفعولين ثانيهما بعن .

(٤) البيت تقدم وسيتكرر .

(٥) يرى سيبويه أن حب منصوبة على نزع الخافض على حب العراق ، وليس من الاشتغال ، فرد هذا الرأي ابن هشام وقال : البيت من الاشتغال وأطعمه على حذف حرف النفي ، فيكون فيه الاشتغال ، ولكن لا لها الصداره فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وتكون منصوبة على نزع الخافض ، ويتوسع في الظروف ما لايتوسع في غيرها فرأي سيبويه دقيق .

(٦) [هود : ١١١] . (٧) [مريم : ٦٦] .

(٨) تقدم الحديث عنه .

(٩) هذا قول يرى صاحبه أن إذا معمولة لعامل محذوف تقديره : أئذا ما مت أبعث .

الأول : الفاعل ، ونائبه ، والجار الباقي عمله .

إلا في مواضع نحو[(١)] قولهم : « اللّٰه لأَفْعَلَنَّ » و« بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيتَ » أي واللّٰه ، وبكم من درهم .

ومن الثاني : أحد معمولي « لات » .

ومن الوهم في الأول : قولُ ابن مالك في أفعال الاستثناء نحو : « قَامُوا لَيسَ زَيدًا[(٢)] ، ولا يَكُونُ زَيدًا ، وما خَلَا زَيدًا » : إن مرفوعهن محذوف ، وهو كلمة بعض مضافة إلى ضمير مَنْ تقدم ، والصوابُ أنه مضمر عائدٌ إما على بعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى : ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآءً ﴾[(٣)] على البنات المفهومة من الأولاد في ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ ﴾[(٤)] وإما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل ، أي لا يكون هو - أي القائم - زيدًا ، كما جاء « لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يشربها وهو مؤمن »[(٥)] وإما على المصدر المفهوم من الفعل ، وذلك في غير ليس ولا يكون ، تقول « قَامُوا خَلَا زيدًا » أي جانَبَ هو - أي قيامُهم - زيدًا .

ومن ذلك : قولُ كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السور أنه يجوز كونُهَا في موضع جر بإسقاط حرف القسم .

وهذا مردود[(٦)] بأن ذلك مختص عند البصريين باسم اللّٰه سبحانه وتعالى ، وبأنه لا أجوبة للقسم في سورة البقرة ، وآل عمران ، ويونس ، وهود ، ونحوهنَّ[(٧)] ، ولا يصحُّ أن يقال : قَدِّرْ ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ ﴾ في البقرة و ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ ﴾ في آل عمران[(٨)] جوابًا ، وحذفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها في قوله :

٨٢٦ - وَرَبِّ السَّمَوَاتِ العلَى وَبُرُوجِهَا ... وَالأَرْضِ وَمَا فِيهَا المُقَدَّرُ كَائِنُ[(٩)]

---

(١) أي ومن الوهم في الأول حذف بعض الكلمات ، وتركهم البعض كحذف واو الضم ومن الداخلة على التمييز بعدكم .

(٢) فيجب حذف اسم ليس في الاستثناء وما خلا ، فيكون ضميرًا عائدًا على البعض أو اسم الفاعل أو المصدر المفهوم من الفعل .

(٣) [النساء : ١١] واسم كان ضمير عائد على البعض المفهوم الكل .

(٤) [النساء : ١١] وهي ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ لِلذَّكَرِ مِثۡلُ حَظِّ ٱلۡأُنثَيَيۡنِۚ فَإِن كُنَّ نِسَآءٗ فَوۡقَ ٱثۡنَتَيۡنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَۖ ﴾ .

(٥) الحديث موجود في صحيح مسلم : كتاب الإيمان ، وقد تقدم .

(٦) حذف القسم لا يحذف إلا مع ما يقسم به وهو اللّٰه تعالى فلا حذف في غيره .

(٧) من السور المبدوءة بالحروف كالحواميم وغيرها .

(٨) لأنه لا حذف للام من الجملة الاسمية المجاب بها القسم دون استطالة ، وإلا كان الحذف قليلًا ومنه [واللّٰه أنا كنت أظلم منه] .

(٩) البيت من الطويل ولا يعرف قائله وجيء به على استطالة القسم وحذف اللام في جوابه حسن ، والتقدير : للمقدر كائن ، ورب : مجرور بواو القسم ، وانظر البغدادي (٧/٢٤٦) والهمع (٢/٤٢) والدرر (٢/٤٩) .

وقول ابن مسعود : « واللّه الذي لا إلهَ غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة [١] » لأن ذلك - على قلّته - مخصوصٌ باستطالة القسم .

ومن الوهم في الثاني قولُ ابن عصفور في قوله :

٨٢٧ - • حَنَّتْ نَوَارُ وَلاتَ هَنَّا حَنَّتِ [٢] •

إن هَنَّا اسم لات ، وحَنَّت خبرها بتقدير مضاف ، أي وَقْتَ حنت ، فاقتضى إعرابه الجمعَ بين معموليها ، وإخراج هَنَّا عن الظرفية ، وإعمال لات في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان وهو الجملة النائبة عن المضاف ، وحذف المضاف إلى الجملة ، والأولى قول الفارسي إن « لات » مُهْمَلة ، وهَنَّا خبر مقدم ، وحنت مبتدأ مؤخر بتقدير أنْ مثل : « تَسْمَعَ بِالْمُعَيدِيِّ خَير مِنْ أنْ تراه » [٣] .

[وجوزوا في الشعر ما قد حظلا   في النثر هكذا لديهم عقلا
ومنه آي قد أتت في الذكر   فاحفظ لما أبدي وحقق خبرى]

النوع الرابع عشر : تجويزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر ، وذلك كثير ، وقد أفرد بالتصنيف ، وعكسه ، وهو غريب جدًّا [٤] ، وذلك بدلا الغلطِ والنسيان ، زعم بعضُ القدماء أنه لا يجوز في الشعر ؛ لأنه يقع غالبًا عن تروٍّ وفكر .

النوع الخامس عشر : اشتراطهم وجودَ الرابط في بعض المواضع ، وفقده في بعض ، فالأول قد مضى مشروحًا . والثاني الجملة المضاف إليها نحو :

« يَومَ قام زيد » فأما قوله :

٨٢٨ - وَتَشْخَنُ لَيْلَةَ لَا يَسْتَطِيعُ   نباحًا بِهَا الكَلْبُ إلَّا هَرِيرًا [٥]

---

(١) انظر صحيح مسلم : كتاب الحج ، والرواية فيه (هذا واللّه لا إله غيره مقام الذي ...) .

(٢) هذا صدر بيت من الكامل ، وتمامه :

• وبدت الذي كانت نوارُ أجنَّت •

قيل : لشبيب التغلبي ، أو لحجل بن نضلة وهما جاهليان ، ونوار بنت عمرو بن كلثوم ، وانظر البغدادي (٢٤٧) والسيوطي (٩٢٠) والأشموني (١/١٤٥ ، ٢٥٦) والهمع (١/٧٨ ، ١٢٦) وابن يعيش (٣/١٥ ، ١٧) وقد وضح ابن هشام المراد منه في الشرح .

(٣) هذا المثل تقدم .

(٤) أي تجويزهم في النثر ما لا يجوز في الشعر ، وهو غريب ؛ لأن الشعر مقامه ضيق ، فالتجويز فيه جائز بخلاف النثر فلا ضرورة فيه مثل بدل الغلط والنسيان .

(٥) البيت للأعشى ، ميمون البكري في ديوانه (٩٣) وجيء به على أن رجوع الضمير الرابط من الجملة المضاف إليها إلى المضاف نادر ، وانظر البغدادي (٧/٢٤٩) والهمع (١/٢١٩) والدرر (١/١٨٩) والهرير : دون النباح .

وقوله :

٨٢٩ – **مَضَتْ سَنَةٌ لِعَامَ وُلِدْتُ فِيهِ وعَشْرٌ بَعْدَ ذَاكَ وَحِجَّتَانِ** (١)

فنادر ، وهذا الحكم خَفِيَ على أكثر النحويين (٢) ، والصواب في مثل قولك : « **أعجبني يوم ولدت فيه** » تنوين اليوم ، وجعل الجملة بعده صفة له . وكذلك « **أجمَع** » وما تصرف منه في باب التوكيد ، يجب تجريده من ضمير المؤكد ، وأما قولهم : « **جاء القومُ بأجْمَعِهِمْ** » فهو بضم الميم لا بفتحها ، وهو جمع لقولك جَمْع ، على حد قولهم فَلْس وأفْلُس ، والمعنى : جاءوا بجماعتهم ، ولو كان توكيدًا لكانت الباء زائدة مثلها في قوله :

٨٣٠ – * **هذَا وَجَدِّكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ** (٣) *

فكان يصح إسقاطها .

[ومع ذي الشروط عنها أغفلا بعض فقال بخلاف يجتلي]

النوع السادس عشر : اشتراطُهم لبناء بعض الأسماء أن تُقْطع عن الإضافة كقَبْل وبعد وغَير ، ولبناء بعضها أن تكون مضافة ، وذلك أي الموصولة ؛ فإنها لا تُبْنَى إلا إذا أضيفت ، وكان صَدْرُ صلتها ضميرًا محذوفًا نحو ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ (٤) .

ومن الوهم في ذلك : قولُ ابن الطراوة (هم أشد) مبتدأ وخبر ، وأيُّ مبنية مقطوعة عن الإضافة ، وهذا مخالف لرسْمِ المصحف ولإجماع النحويين (٥) .

الجهة السابعة : أن يَحْمِلَ كلامًا على شيء ، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه ، وله أمثلة :

---

(١) البيت من الوافر للنابغة الجعدي ، قال البغدادي : وصوابه : مضت مائة والتحريف دخله حينما كتبت منه فحرفت بسنة ، شواهد البغدادي (٢٥٣/٧) والسيوطي (٩٢٠) والأغاني (٦/٥) وأدب الكاتب (١٧٩) والشعر والشعراء (٢٩٤/١) وفي ديوان الجعدي (١٦٠ ، ١٦١) والشاهد فيه : كسابقه .

(٢) أي جعل الجملة فيما ذكر مضافًا إليها خفيت على أكثر النحويين ؛ لأن الجملة حينئذ أي حين احتوت على الرابط صفة ولا يضاف موصوف إلى صفته .

(٣) هذا البيت اختلف في نسبته اختلافًا كبيرًا لعامر بن جوين ، وقيل لغيره . وانظر البغدادي (٢٥٧/٧) والسيوطي (٩٢١) والكتاب (٣٥٢/١) والمقتضب (٣٧١/٤) والهمع (١٤٤/٢) وابن يعيش (١١٠/٢) والشذور (٨٦) والتصريح (٢٤١/١) وحماسة البحتري (١٠٩) وعجزه :

* لا أم لـــي إن كـــان ذاك ولا أب *

وهو من بحر الكامل .

(٤) [مريم : ٦٩] .

(٥) فرسم المصحف أيُّهم باتصال أي بـ « هم » ، وإجماع النحاة على أن أي متصلة بهم غير مفصولة عنها فهذا وهم منه .

أحدها : قول الزمخشري في ﴿وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ (١) إنه عطف على ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ ولم يجعله معطوفًا على ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ لأن عطف الاسم على الاسم أولى ، ولكن مجيء قوله تعالى : ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ (٢) بالفعل فيهما يدلّ على خلاف ذلك .

الثاني : قول مكي وغيره في قوله تعالى : ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا﴾ : إن جملة ﴿يُضِلُّ﴾ صفة لمثلًا أو مستأنفة ، والصواب الثاني لقوله تعالى في سورة المدثر : ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ﴾ (٣) .

الثالث : قول بعضهم في ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ﴾ (٤) : إن الوقف هنا على ﴿رَيْبَ﴾ ويبتدئ ﴿فِيهِ هُدًى﴾ ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة : ﴿الٓمٓ ۝ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (٥) .

الرابع : قول بعضهم في ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ (٦) : إن الرابط الإشارة ، وأن الصابر والغافر جُعلا من عَزْم الأمور مبالغةً ، والصوابُ أن الإشارة للصبر والغفران ، بدليل ﴿وَإِن تَصْبِرُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ (٧) ولم يقل إنكم .

الخامس : قولهم في ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ (٨) : إن التقدير تَزْعُمونهم شركاء ، والأولى أنْ يقدر تزعمون أنهم شركاء ، بدليل ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟﴾ (٩) ولأن الغالب على « زعم » أن لا يقع على المفعولين صريحًا ، بل على أنّ وصلتها ، ولم يقع في التنزيل إلا كذلك .

ومثله في هذا الحكم (تعلم) كقوله :

٨٣١ – • تَعَلَّمْ رَسُولَ اللّٰهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي (١٠) •

ومن القليل فيهما قوله :

---

(١) [الأنعام : ٩٥] وتمامها ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ .

(٢) [يونس : ٣١] وتمامها ﴿أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ﴾ .

(٣) [البقرة : ٢٦] وبعدها ﴿... وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ .

(٤) [البقرة : ١] .

(٥) [السجدة : ١ ، ٢] .

(٦) [الشورى : ٤٣] .

(٧) [آل عمران : ١٨٦] .

(٨) [القصص : ٦٢] .

(٩) [الأنعام : ٩٤] .

(١٠) البيت لأنس بن زنيم الديلي ، وانظر سيرة ابن هشام (٤٢٤/٢) وفي ديوانه (٥٢) وهو من بحر الطويل ، وجيء به شاهدًا على أن تعلَّم مثل زعم لا يقع على المفعولين صريحًا ، بل على أنَّ وصلتها ، والبيت من قصيدة لأنس يعتذر إلى رسول اللّٰه ﷺ وفيها أصدق بيت قالته العرب : =

٨٣٢ - • زَعَمَتْنِي شَيخًا وَلَسْتُ بِشَيخٍ (١) •

وقوله :

٨٣٣ - • تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا (٢) •

وعكسهما في ذلك هَبْ بمعنى ظن ؛ فالغالب تعدِّيه إلى صريح المفعولين كقوله :

٨٣٤ - فَقُلْت أجِرْنِي أبا خَالِدٍ وَإلَّا فَهَبْنِي امْرأً هَالِكًا (٣)

ووقوعُهُ على أنَّ وصلتها نادر ، حتى زعم الحريري أن قول الخواص « هَبْ أنَّ زيدًا قائم »(٤) لحنٌ ، وذُهِلَ عن قول القائل : « هَبْ أنَّ أبَانَا كَانَ حِمَارًا » ونحوه (٥) .

السادس : قولهم في ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (٦) أن ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ مستأنف ، أو خبر لإنَّ ، وما بينهما اعتراض ، والأولى الأول بدليل ﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (٧) .

السابع : قولهم في نحو : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ (٨) ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ ﴾ (٩) : إن المجرور في موضع نصب أو رفع على الحجازية والتميمية ، والصواب الأول ؛ لأن الخبر بعد « ما » لم يجئ في التنزيل مجردًا من الباء إلا وهو منصوب نحو : ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ (١٠)

= وما حملت من ناقة فوق رحلها أبر وأوفى ذمة من محمد

وانظر الروض الأنف (٧/١٥٣ ، ١٥٤) والبغدادي (٧/٢٥٩) وعجزه :

• وأن وعيدًا منك كالأخذ باليد •

(١) البيت لأبي أمية الحنفي ، واسمه أوس ، على أن وقوع زعم على المفعولين صريحًا من غير الغالب ، وانظر البغدادي (٧/٢٦٠) والشذور (٣٥٨) والعيني (٢/٣٧٩) والتصريح (١/٢٤٨) والأشموني (٢/٢٢) وعجزه :

• إنما الشيخ من يدب دبيبًا •

وهو من الخفيف .

(٢) هذا صدر بيت من الطويل ، لزياد بن يسار وعجزه :

• فبالغ بلطف في التحيل والمكر •

على أن وقوع زعم على المفعولين صريحًا من غير الغالب ، فشفاء وقهر مفعولًا تعلم بمعنى أعلم ، وقال البغدادي (٧/١٦١) : لا أعلم قائله ونسبته لزياد غلط من العيني ، وانظر الشذور (٣٦٢) والعيني (٢/٣٧٤) والهمع (١/١٤٩) والأشموني (٢/٢٤) .

(٣) البيت من المتقارب لعبد الله بن همام السلولي ، وجيء على أن هب بمعنى ظن الغالب على تعديتها إلى صريح المفعولين وانظر البغدادي (٧/٢٦٢) والشذور (٣٦١) والأشموني (٢/٢٤) والهمع (١/١٣٩) .

(٤) انظر ردة الغواص .

(٥) هذا من المسألة الحمارية في ميراث زوج وأم وأخوين شقيقين وأخوين لأم ، فحرم الشقيقين فقالوا : أشركنا بأمنا وهب أن أبانا حمارًا تعامل .

(٦) [البقرة : ٦] .

(٧) [يس : ١٠] .

(٨) [فصلت : ٤٦] .

(٩) [البقرة : ٧٤] .

(١٠) [المجادلة : ٢] .

﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ (١) .

الثامن : قول بعضهم في ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ (٢) : إن اسم اللّه سبحانه وتعالى مبتدأ أو فاعل ، أي اللّه خلقهم أو خلقهم اللّه .

والصوابُ الحمل على الثاني بدليل ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ (٣) .

التاسع : قول أبي البقاء في ﴿ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ ﴾ (٤) : إن الظرف حال أي على قَصْدِ تقوى ، أو مفعول أسس ، وهذا الوجه هو المعتمد عليه عندي لتعينه في ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ ﴾ (٥) .

تنبيه : وقد يحتمل الموضع أكثرَ من وجه ، ويوجد ما يرجح كلًّا منها فينظر في أولاها كقوله تعالى : ﴿ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا ﴾ (٦) فإنَّ الموعد محتمل للمصدر ، ويشهد له ﴿ لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ ﴾ وللزمان ويشهد له ﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ ﴾ (٧) وللمكان ويشهد له ﴿ مَكَانًا سُوًى ﴾ وإذا أُعْرب ﴿ مَكَانًا ﴾ بدلًا منه لا ظرفًا لتخلفه تعين ذلك (٨) .

[وربما احتمل موضع أتت وحدته فحققن ما ثبت
وجهين من ذلك آي قد نقل ومثل كثيرة فلا تمل]

الجهة الثامنة : أن يَحمل المعربُ على شيء ، وفي ذلك الموضع ما يدفعه (٩) . وهذا أصعب من الذي قبله ، وله أمثلة :

أحدها : قول بعضهم في ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ (١٠) : إنها إن واسمها ، أي إن القصة ، وذان : مبتدأ ، وهذا يدفعه رسمُ إنَّ منفصلة ، وهذان متصلة .

والثاني : قول الأخفش وتبعه أبو البقاء في ﴿ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ﴾ (١١) : إن اللام للابتداء ، والذين : مبتدأ ، والجملة بعده خبره ، ويدفعه أن الرسم (ولا) وذلك يقتضي أنه مجرور بالعطف على ﴿ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ (١٢) لا مرفوع بالابتداء . والذي حملهما

---

(١) [يوسف : ٣١] .
(٢) [الزخرف : ٨٧] .
(٣) [الزخرف : ٩] .
(٤) [التوبة : ١٠٩] .
(٥) [التوبة : ١٠٨] .
(٦) [طه : ٥٨] .
(٧) [طه : ٥٩] .
(٨) يجوز للمعرب أن يوجه ما يريد فتختلف حقائق الإعراب ؛ لأن المكان يحتمل ذلك ، فإذا خرج عن الاحتمال وتحلت إلى شيء آخر ؛ تعين ما خرج إليه ككلمة مكان فتحتمل الظرفية وغيرها .
(٩) أن يوجه إعرابه على موضع لا يتناسب له .
(١٠) [طه : ٦٣] .
(١١ ، ١٢) [النساء : ١٨] وانظر إملاءه (١/١٧٢) .

على الخروج عن ذلك الظاهر أن من الواضح أن الميت على الكفر لا تَوبَةَ له ؛ لفوات زمن التكليف ، ويمكن أن يُدَّعى لهما أن الألف في ﴿ لَا ﴾ ، زائدة كالألف في ﴿ لَأَاْذْبَحَنَّهُۥٓ ﴾ (١) فإنها زائدة في الرسم ، وكذا في ﴿وَلَأَوْضَعُواْ ﴾ (٢) والجواب : أن هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها بمجرده ، بل ليسوى بينها وبين ما قبلها ، أي أنه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين مَنْ أخرَها إلى حضور الموت وبين من مات على الكفر ، كما نفى الإثم عن المتأخر في ﴿ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ (٣) مع أن حكمه معلوم ؛ لأنه آخذ بالعزيمة ، بخلاف المتعجل فإنه آخذ بالرخصة ، على معنى يستوي في عدم الإثم من يتعجل ومن لم يتعجل ، وحَمْلُ الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غيرُ سديدٍ .

والثالث : قول ابن الطراوة في ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ (٤) هم أشد : مبتدأ وخبر ، وأي مضافة لمحذوف ، ويدفعه رسم أيهم متصلة ، وأن أيًّا إذا لم تُضَفْ أعربت باتفاق .

والرابع : قول بعضهم في ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ (٥) : إن هم الأولى ضمير رفع مؤكد للواو ، والثانية كذلك أو مبتدأ وما بعده خبره ، والصوابُ أن هم مفعول فيهما ؛ لرسم الواو بغير ألف بعدها ، ولأن الحديث في الفعل لا في الفاعل ؛ إذ المعنى إذا أخذوا من الناس استوفَوا ، وإذا أعطَوهُمْ أخسروا ، وإذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه إذا أخذوا استوفوا وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا ، وهو كلام متنافر ؛ لأن الحديث في الفعل لا في المباشر (٦) .

الخامس : قول مكي وغيره في قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ۝ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾ (٧) : إن جنات بدل من الفضل ، والأولى أنه مبتدأ ؛ لقراءة بعضهم بالنصب (٨) على حد «زَيدًا ضَرَبْتُهُ» .

السادس : قول كثير من النحويين في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ ﴾ (٩) : إنه دليل على جواز استثناء الأكثر من الأقل ، والصوابُ : أن المراد بالعباد

---

(١) [النمل : ٢٠، ٢١] وقبلها ﴿ مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ ٱلْغَآئِبِينَ ۝ لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا ﴾ .

(٢) [التوبة : ٤٧] وانظر الكشاف (٢١٧/٢) .

(٣) [البقرة : ٢٠٣] .

(٤) [مريم : ٦٩] .

(٥) [المطففين : ٣] .

(٦) الكلام خاص بفعلهم لا في المباشرة .

(٧) [فاطر : ٣٢، ٣٣] .

(٨) القراءة لم أجدها في الكشاف والمحتسب وإملاء ما من به الرحمن .

(٩) [الحجر : ٤٢] ﴿ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾ فالعباد والمراد بهم المخلصون والغاوون لما نوى كثيرون لذلك المبدل أكثر من المبدل منه فهو بدل الكل من البعض .

المخلصون لا عموم المملوكين ، وأن الاستثناء منقطع ؛ بدليل سقوطه في آية سبحان ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا ﴾ [1] ونظيره المثال الآتي .

السابع : قول الزمخشري في ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾ : إن من نصب قدر الاستثناء من ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ ﴾ [2] ومن رفع قدَّره من ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ ﴾ ويُرَدُّ باستلزامه تناقض القراءتين فإن المرأة تكون مُسْرى بها على قراءة الرفع ، وغيرَ مُسْرى بها على قراءة النصب [3] ، وفيه نظر [4] ؛ لأن إخراجها من جملة النهي لا يدل على أنها مُسْرًى بها ، بل على أنها معهم ، وقد روي أنها تبعتهم ، وأنها التفتت فرأت العذاب فصاحت فأصابها حَجَر فقتلها ، وبعد فقول الزمخشري في الآية خلاف الظاهر [5] ، وقد سبقه غيره إليه ، والذي حملهم على ذلك أن النصب قراءة الأكثرين ، فإذ قُدِّر الاستثناء من ﴿ أَحَدٌ ﴾ كانت قراءتهم على الوجه المرجوح ، وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الأكثر على ذلك ، مستدلًّا بقوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [6] فإن النصب فيها عند سيبويه على حد قولهم : « زيدًا ضربته » ولم يَرَ حذف إلباس المفسر بالصفة مرجحًا ؛ كما رآه بعض المتأخرين ، وذلك لأنه يرى في نحو : « خِفْتُ » بالكسر ، و« طُلْتُ » بالضم ، أنه محتمل لفعلي [7] الفاعل والمفعول ، ولا خلاف أن نحو : ﴿ تُضَآرَّ ﴾ محتمل لهما [8] ، وأن نحو : « مُخْتَار » [9] محتمل لوصفهما ، وكذلك نحو : « مشتري » في النسب ، وقال الزجاج في ﴿ فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَاهُمْ ﴾ [10] : إن النحويين يجيزون كون الأول اسمًا والثاني خبرًا والعكس ، وممن ذكر الجواز فيهما قال الزمخشري : قال ابن الحاج [11] : وكذا نحو : « ضَرَبَ مُوسى عِيسَى » كل من الاسمين محتمل للفاعلية والمفعولية ، والذي التزم فاعلية الأول إنما هو بعض المتأخرين ، والإلباس واقع في العربية ، بدليل أسماء الأجناس والمشتركات . اهـ .

والذي أجزم به أن قراءة الأكثرين لا تكون مرجوحة ، وأن الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين [12] ، بدليل سقوط ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ ﴾ في قراءة ابن مسعود ، وأن الاستثناء منقطع

---

(١) [الحجر : ٤٢] .
(٢) [هود : ٨١] وانظر الكشاف (٢/٢٢٧) .
(٣) لأن النصب استثناء فأخرجها والرفع بدل وهو المقصود بالحكم .
(٤) هي مخرجة على كلتا القراءتين نصبًا ورفعًا ؛ لأن كلًّا منهما إخراج .
(٥) والراجح أن يكون الاستثناء من أهلك .
(٦) [القمر : ٤٩] .
(٧) أي : يحتمل للبناء للمجهول أو الفاعل .
(٨) وتضار تحتمل البناء للمجهول أو للفاعل .
(٩) ومختار إما : مختير بكسرّ الياء فهو اسم فاعل أو بفتح الياء فيكون اسم مفعول .
(١٠) [الأنبياء : ١٥] .
(١١) انظر شرح الأشموني (١/١٧٨) .
(١٢) يرى ابن هشام أن الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين ، والاستثناء منقطع .

بدليل سقوطه في آية الحجر (١) ، ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته ، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين ، ويؤيده ما جاء في ابن نوح عليه السلام ﴿ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ ﴾ (٢) ووجه الرفع أنه على الابتداء ، وما بعده الخبر ، والمستثنى الجملة ، ونظيره ﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۝ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۝ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ﴾ (٣) واختار أبو شامة ما اخترتُه من أن الاستثناء منقطع ، ولكنه قال : وجاء النصب على اللغة الحجازية ، والرفع على التميمية ، وهذا يدل على أنه جعل (٤) الاستثناء من جملة النهي ، وما قدمْتُهُ أولى ، لضعف اللغة التميمية ، ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود حكاها أبو عبيدة وغيره .

[وقد أتى عند اشتباه للمثُل عدة أوهام وبعض ما قبل]

الجهة التاسعة : أن لا يتأمل عند وجود المشتبهات ، ولذلك أمثلة : أحدها : نحو « زَيْدٌ أَحْصَى ذِهْنًا ، وعَمْرٌو أَحْصَى مالًا » فإن الأول على أن أحصى اسمُ تفضيل ، والمنصوب تمييز مثل : « أَحْسَن وَجْهًا » والثاني على أن أحصى فعل ماضٍ ، والمنصوب مفعول مثل : ﴿ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ (٥) .

ومن الوهم : قول بعضهم في ﴿ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا ﴾ (٦) : إنه من الأول ، فإن الأمد ليس مُحْصيًا بل مُحْصًى ، وشرط التمييز المنصوب بعد أَفْعَلَ كونُهُ فاعلًا في المعنى كزيد أكثَر مَالًا » بخلاف « مال زَيدٍ أَكْثَرُ مال » .

الثاني : نحو : « زَيْدٌ كَاتِبٌ شَاعِرٌ » فإن الثاني خبر أو صفة للخبر ، ونحو : « زَيْدٌ رَجل صَالِحٌ » فإن الثاني صفة لا غير ؛ لأن الأول لا يكون خبرًا على انفراده لعدم الفائدة (٧) ، ومثلهما « زَيْدٌ عَالِمٌ يَفْعَلُ الخَيْرَ وَزَيْدٌ رَجُلٌ يَفْعَلُ الخَيْرَ » وزعم الفارسي أن الخبر لا يتعدد مختلفًا (٨) بالإفراد والجملة ؛ فيتعين عنده كون الجملة الفعلية صفة فيهما ، والمشهور فيهما الجواز ، كما أن ذلك جائز في الصفات ، وعليه قول بعضهم في ﴿ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴾ (٩) : إن

---

(١) [الحجر : ٦٥] . (٢) [هود : ٢٤] .

(٣) [الغاشية : ٢٢إلى ٢٤] .

(٤) والاستثناء من جملة النهي ، وجعله بالرفع على وفق لغة تميم ، والأولى اللغة الحجازية بالنصب ، وأبو شامة متفق في الأصل مع المصنف .

(٥) لا يمعن نظره عند وجود ما يشتبه عليه في الإعراب فيكثر التجويزات مثل آية [الجن : ٢٨] .

(٦) [الكهف : ١٢] فأحصى يحتمل أن تكون فعل ماض ، وأمدًا محصى ، وليس أفعل تفضيل .

(٧) من الأخبار بأنه رجلٌ فقط فلا من وصفه .

(٨) ذهب الفارسي وقد مضى أن الخبر يتعدد إفرادًا أو جملة ولا يجمع بينهما ، والمشهور الجواز بدليل الوارد .

(٩) [النمل : ٤٥] فتعدد الخبر هنا بين الإفراد والجملة ، ويجوز أن يكون (يختصمون) خبرًا أو صفة أو حالًا .

يختصمون خبر ثان أو صفة ، ويحتمل الحالية أيضًا ، أي فإذا هم مفترقون مختصمين ، وأوجَبَ الفارسيُّ في ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَٰسِئِينَ ﴾ (١) كَونَ خاسئين خبرًا ثانيًا لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل .

الثالث : « رأيتُ زَيدًا فَقيهًا ، ورأيتُ الهِلاَلَ طَالِعًا » فإن رأى في الأول عِلْمية ، وفقيهًا مفعول ثانٍ ، وفي الثاني بَصَرية ، وطالعًا حال ، وتقول : « تَرَكْت زَيدًا عالمًا » فإن فسرت تركت بصَيَّرت فعالِمًا مفعول ثان ، أو بخلفت فحال (٢) ، وإذا حمل قوله تعالى : ﴿ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴾ (٣) على الأول فالظرف ، ولا يبصرون مفعول ثان ، وتكرر كما يتكرر الخبر ، أو الظرف مفعول ثان ، والجملة بعده حال ، أو بالعكس ، وإن حمل على الثاني فحالان .

الرابع : ﴿ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِۦ ﴾ (٤) إن فتحت الغين فمفعول مطلق ، أو ضممتها فمفعول به ، ومثلهما : « حَسَوتُ حَسْوَةً ، وحُسْوَة » .

[وجوزوا الحذف إذا دل دليل حالي مقالي أو صناعي يا جميل]

الجهة العاشرة : أن يخرج على خلاف الأصل ، أو على (٥) خلاف الظاهر لغير مُقْتَضٍ : كقول مكي في : ﴿ لَا تُبْطِلُوا صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى ﴾ (٦) الآية : إن الكاف نعت لمصدر محذوف ، أي إبطالاً كالذي ، ويلزمه أن يقدر إبطالاً كإبطال إنفاق الذي ينفق ، والوجه أن يكون ﴿ كَٱلَّذِى ﴾ حالاً من الواو ، أي لا تبطلوا صدقاتكم مُشْبهين الذي ينفق ، فهذا الوجه لا حَذْفَ فيه .

وقول بعض العصريين (٧) في قول ابن الحاجب : « الكلمة لفظ » أصله الكلمة هي لفظ ، ومثله قول ابن عصفور في شرح الجُمَل : إنه يجوز في « زَيد هُوَ الفَاضِل » أن يحذف ، مع قوله

---

(١) [البقرة: ٦٥] والأعراف (٦٦/٧) وأوجب الفارسي أن تكون ﴿ خَٰسِئِينَ ﴾ خبرًا ثانيًا ؛ لأن جمع المذكر لا يكون صفة لما لا يعقل وهي ﴿ قِرَدَةً ﴾ هنا .

(٢) لأنها لا تنصب إلا مفعولاً واحدًا .

(٣) [البقرة: ١٧] فالفعل ﴿ وَتَرَكَهُمْ ﴾ مع مفعوله الأول ، وما بعده المفعول الثاني ، أو الظرف هو المفعول الثاني والجملة حال أو بالعكس .

(٤) لأن الغرفة بالفتح اسم للفعل ، وبالضم اسم للمغروف ، كذا القول في حسوة وهي [البقرة: ٢٤٩] .

(٥) أن يجتمع في حكمه الإعرابي إلى خلاف الأصل أو خلاف الظاهر بدون سبب وجيه .

(٦) [البقرة: ٢٦٤] وبعدها ﴿ يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ﴾ .

(٧) انظر شرح الكافية له (٥٩) والجمل (١٨٤/١) والعصريون هم ابن الأكناني الحكيم المشهور ، وأبو العباس تلميذ ابن هشام .

وقول غيره : إنه لا يجوز حذف العائد في نحو « جاء الَّذِي هُوَ في الدَّارِ » لأنه لا دليل حينئذٍ على المحذوف ، وردُّه على من قال في بيت الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد اللّه نعمتهم إذ هم قريش وَإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ [1]

إن بَشَر مبتدأ ، ومثلَهم : نعت لمكان محذوف خبره ، أي وإذ ما بشر مكانًا مثل مكانهم ، بأنَ مثلًا لا يختص بالمكان ؛ فلا دليل حينئذ ، وكقول الزمخشري في قوله :

* لا نَسَبَ اليَومَ وَلَا خُلَّةً [2] *

إن النصب بإضمار فعل ، أي ولا أرى ، وإنما النصبُ مثله في « لَا حَولَ وَلاَ قُوَّةَ » [3] . وقول الخليل في قوله :

* ألَا رَجلًا جَزَاهُ اللّه خَيرًا [4] *

إن التقدير : « ألا تُرُونِي رجلًا » مع إمكان أن يكون من [5] باب الاشتغال ، وهو أولى من تقدير فعل غير مذكور ، وقد يجاب عن هذا بثلاثة أمور :

أحدها : أن رجلًا نكرة ، وشرط المنصوب على الاشتغال أن يكون [6] قابلًا للرفع بالابتداء ، ويجاب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله :

* يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ [7] *

الثاني : أن نصبه على الاشتغال يستلزم الفَصْلَ بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة ، ويجاب بأن ذلك جائز كقوله تعالى : ﴿ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ ﴾ [8] .

الثالث : أن طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له ؛ فكان الحمل عليه أولى .

---

(١) تقدم الحديث عنه .

(٢) تقدم الحديث عنه .

(٣) تقدم الحديث عنه في باب لا .

(٤) تقدم الحديث عنه .

(٥) يرى الخليل أن (ألا) للتمني وأن (رجلًا) مفعول به ؛ لفعل محذوف أي : تروني رجلًا ، مع إمكان أن يكون من باب الاشتغال ، فرجل منصوب بالفعل « جزاه » وقد اشتغل بضميره فهو منصوب بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور ، وقد ارتكب خلاف الأصل وهو أن شرط المنصوب على الاشتغال لابد من صحة رفعه على الابتداء ، ورجل لا يصح رفعه على الابتداء ، على أن الشاعر لم يرد أن يدعو لرجل هذه صفته ، وإنما قصده طلبه ، وحينئذ فتقدير الخليل أولى من تقدير غيره .

(٦) يرد على اعتراض أن المفعول عنه نكرة ، ولكن النظر إلى عجز البيت يدل على أنه صفة .

(٧) تقدم الحديث عنه .

(٨) [النساء: ١٧٦] وبعدها ﴿ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ .

وأما قول سيبويه في قوله :

* آلَيتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُه (١) *

إن أصله : آليت على حب العراق ، مع إمكان جعله على الاشتغال وهو قياسي ، بخلاف حذف الجار ، فجوابه أن « أطعمه » بتقدير لا أطعمه ، ولا النافية في جواب القَسَم لها الصدْر ؛ لحلولها محل أدوات الصدور ، كَلَام الابتداء وما النافية ، وما له الصدر لا يعملُ ما بعده فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا (٢) .

وإنما قال في ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ (٣) : إنه على تقدير « يا » ، ولم يجعله صفة على المحل ؛ لأن عنده أن اسم اللّه سبحانه وتعالى لما اتصل به الميمُ المعوضة عن حرف النداء أشْبَهَ الأصوات ؛ فلم يجز نعته .

وإنما قال في قوله :

٨٣٥ – اعْتَادَ قَلْبَكَ مِن سَلْمى عَوَائِدُهُ وَهَاجَ أحْزَانَكَ المكْنُونَةَ الطَّلَلُ

رَبْعٌ قَوَاء أذاعَ المعْصِرَات بِهِ وَكُل حَيرَانَ سَارٍ مَاؤُهُ خَضِلُ (٤)

إن التقدير : هو ربع ، ولم يجعله على البدل من الطلل ؛ لأن الربع أكثر منه ، فكيف يبدل الأكثر من الأقل ؟ ولئلا يصير الشعر مَعيبًا لتعلق أحد البيتين بالآخر ؛ إذ البدل تابع للمُبْدَل منه ، ويسَمِّي ذلك علماء القَوَافِي تَضْمينًا (٥) ، ولأن أسماء الديار قد كثر فيها أن تحمل على عامل مضمر ، يقال : دار مية ، وديار الأحباب ، رفعًا بإضمار هي ، ونصبًا بإضمار اذكر ، فهذا موضع (٦) أُلِفَ فيه الحذف .

وإنما قال الأخفش في « ما أَحْسَنَ زَيدًا » : إن الخبر محذوف بناء على أن « ما » معرفة موصولة أو نكرة موصوفة ، وما بعدها صلة أو صفة ، مع أنه إذا قدر « ما » نكرة تامة والجملة

---

(١) تقدم الحديث عنه .

(٢) لأن التقدير : لا أطعمه ، وما بعد النفي لا يعمل فيما قبله ، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا .

(٣) [الزمر : ٤٦] فـ ﴿ فَاطِرَ ﴾ منادى حذف منه حرف النداء ، ولا يجوز جعله صفة ؛ لأن الميم المعوضة عن حرف النداء أشبه الأصوات ، فلم يجز نعته .

(٤) الشعر لعمر بن أبي ربيعة ، وليس في ديوانه وهو من البسيط ، وجيء به على أن قوله (رُبع بتقدير هو ربع) بدل من الطلل وهو من أبيات سيبويه ، هاج : حرّك ، المكنونة : المستوردة . الربع : المنزل ، القواء : القفر ، المعصرات : السحاب ذوات المطر ، حيران : سحاب تردد بمطره ، خضل : غزير . وانظر البغدادي (٢٦٦/٧) والخصائص (٢٩٦/١ ، ٢٦٦/٣) ودلائل الإعجاز (١١٢) وسيبويه (١٤٣/١) والسيوطي (٩٢٤) .

(٥) تعليق قافية البيت بصدر البيت الذي بعده . (٦) وهو البكاء على ديار الأحبة والطلل .

بعدها خبرًا – كما قال سيبويه – لم يحتج إلى تقدير (١) خبر ؛ لأنه رأى أن « ما » التامة غيرُ ثابتة أو غير فاشية ، وحَذْفُ الخبر فاش ؛ فترجَّح عنده الحملُ عليه .

وإنما أجاز كثير من النحويين في نحو قولك : « نعم الرجل زَيدٌ » كون زيد خبرًا لمحذوف مع إمكان تقديرِهِ مبتدأ والجملة قبله خبرًا ؛ لأن نعم وبئس موضوعان للمدح والذم العامَّين ، فناسَبَ مقامهما الإطناب بتكثير الجمل (٢) ، ولهذا يجيزون في نحو : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ﴾ (٣) أن يكون ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ نصبًا بتقدير أمدح ، أو رفعًا بتقدير هم ، مع إمكان كونه صفة تابعة ، على أن التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتدأ وما قبله خبر ، وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش ، وهو ظاهر قول سيبويه (٤) : وأما قولهم : « نِعْمَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّه » فهو بمنزلة « ذهب أخوه عبد اللَّه » ، مع قوله : وإذا قال : « عبد اللَّه نعم الرجل » فهو بمنزلة « عبدُ اللَّه ذهَبَ أخوه » فسوَّى بين تأخير المخصوص وتقديمه . والذي غرَّ أكثَر النحويين أنه قال : كأنه قال « نعم الرجل » فقيل له : مَنْ هو ؟ فقال : عبد اللَّه ، ويرد عليهم أنه قال أيضًا : وإذا قال : « عبد اللَّه » فكأنه قيل له : ما شأنه ؟ فقال : نعم الرجل ، فقال مثل ذلك (٥) مع تقدم المخصوص ، وإنما أراد أنَّ تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم ؛ فلا تحصل الفائدة إلا بالمجموع قَدَّمْتَ أو أخرت ، وجوز ابن عصفور في المخصوص المؤخَّر أن يكون مبتدأ حذف خبره ، ويردُّه : أن الخبر لا يحذف وجوبًا إلا إن سَدَّ شيءٌ مَسَدَّه ، وذلك واردٌ على الأخفش (٦) في « ما أَحْسَنَ زَيدًا » .

وأما قول الزمخشري في قول اللَّه ﷻ : ﴿ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ ﴾ (٧) : إنه يجوز أن يكون تقديره : هو في آذانهم وقر ؛ فحذف المبتدأ ، أو في آذانهم منه وقَر ، والجملة خبر الذين ، مع إمكان أن يكون لا حَذْفَ فيه ، فوجْهُهُ أنه لما رأى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثًا في القرآن .

قَدَّر ما بينهما كذلك ، ولا يمكن أن يكون حديثًا في القرآن إلا على ذلك ، اللَّهم إلا أن يقدر عطف الذين على الذين ، و ﴿ وَقْرٌ ﴾ على ﴿ هُدًى ﴾ فيلزم العطف على معمولي عاملين ، وسيبويه

---

(١) أي إن قدر (ما) نكرة تامة ، والجملة التي بعدها هي الخبر ، ولا يحتاج إلى تقدير خبر .

(٢) أي جعلهما جملتين على أن « زيدٌ » خبر لمبتدأ محذوف ، والأسلوب تكون من جملتين إنشائية وخبرية .

(٣) [البقرة : ١إلى ٣] وقبلها ﴿ الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ ﴾ .

(٤) انظر الكتاب (٢/١٧٧) هارون .

(٥) أي تقدم المخصوص قبل الجملة التي تعرب خبرًا عنه .

(٦) لأن الأخفش أعرب ما : موصولة أو نكرة موصوفة ، وقال : بأن الخبر محذوف ، مع أنه لا يوجد في الكلام ما يسد مسده .

(٧) [فصلت : ٤٤] .

لا يجيزه ، وعليه فيكون ﴿ فِيٓ ءَاذَانِهِمْ ﴾ نعتًا لِوَقْر قدم عليه فصار حالًا [(١)] .

وأما قول الفارسي في « أوَّلُ ما أقولُ إنِّي أحْمَدُ اللَّه » فيمن كسر الهمزة : إن الخبر محذوف تقديره ثابت ، فقد خولف فيه [(٢)] ، وجعلت الجملة خبرًا ، ولم يذكر سيبويه المسألة ، وذكرها أبو بكر في أصوله [(٣)] ، وقال : الكسر على الحكاية ، فتوهم الفارسي أنه أراد الحكاية بالقول المذكور ، فقدر الجملة منصوبة المحل ، فبقي له المبتدأ بلا خبر فقدَّره ، وإنما أراد أبو بكر أنه حكى لنا اللفظ الذي يَفْتَتِحُ به قوله .

خاتمة : وإذْ قد انجرَّ بنا القولُ إلى ذكر الحذف فلنوجه القولَ إليه ؛ فإنه من المهمات فنقول : **ذكر شروطه – وهي ثمانية** :

أحدها : وجود دليل حالي ، كقولك لمن رَفَعَ سوطًا « زيدًا » بإضمار اضرب ، ومنه ﴿ قَالُواْ سَلَٰمًاۖ ﴾ [(٤)] أي سَلَّمنا سلامًا ، أو مقاليّ كقولك لمن قال : مَنْ أضرب ؟ « زَيدًا » ومنه ﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ ﴾ [(٥)] وإنما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثلنا ، أو أحَدَ ركنيها نحو : ﴿ قَالَ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ ﴾ [(٦)] أي سلام عليكم أنتم قوم منكرون ، فحذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية ، أو لفظًا يُفيد معنًى فيها هي مبنية عليه نحو : ﴿ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ ﴾ [(٧)] أي لا تفتؤ . وأما إذا كان المحذوف فَضْلة فلا يشترط لحذفه وُجْدَان الدليل ، ولكن يشترط أن لا يكون في حذفه ضرر معنوي كما في قولك : « مَا ضَرَبْتُ إلاَّ زَيدًا » أو صناعي كما في قولك : « زَيدٌ ضَربته » وقولك : « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيد » وسيأتي شرحه [(٨)] .

ولاشتراط الدليل فيما تقدم [(٩)] امتنع حذفُ الموصوف في نحو : « رَأيتُ رَجُلًا أبْيَضَ » بخلاف «رأيت رَجُلًا كَاتبًا » .

وحذف المضاف في نحو : « جاءني غلام زيد » بخلاف نحو : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ وحذف العائد في نحو : « جاء الذي هو في الدار » بخلاف نحو : ﴿ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ

---

(١) لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالًا . (٢) أي والمعنى أول قولي هذا اللفظ .

(٣) انظر الأصول لابن السراج (٢٧٥/١) وأراد حكاية المتكلم بهذا الكلام اللفظ الذي يفتتح به قوله .

(٤) [هود : ٦٩] .

(٥) [النحل : ٣٠] والآية صحيحة للاستدلال المناسب لمقام ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ ﴾ ولكنه أدخلها في الآية (٢٤) وليست في الباب لأن ﴿ أَسَٰطِيرُ ﴾ مرفوعه وهي ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾ وهذا المزج موجود في النسخ ولم يتنبه لها شيخنا محيي الدين .

(٦) [الذاريات : ٢٥] . (٧) [يوسف : ٧٥] .

(٨) في باب التنازع .

(٩) إذا لو حذف لم يعلم من هو ، فالصفة تطلق على العامل وغيره بخلاف المثال الذي بعده .

أَيُّهُمْ ﴾ (١) وحذف المبتدأ إذا كان ضمير الشأن ؛ لأن ما بعده جملة تامة مستغنية عنه ، ومن ثم جاز حذفه في باب إنَّ نحو : « إنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُوذ » (٢) لأن عدم المنصوب دليل عليه . وحذف الجار في نحو : « رَغِبْتُ في أن تفعل » أو « عن أن تفعل » بخلاف « عجبت مِنْ أن تفعل » وأما ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ (٣) فإنما حذف الجار فيها لقرينة ، وإنما اختلف العلماء في المقدَّر من الحرفين في الآية (٤) لاختلافهم في سبب نزولها فالخلافُ في الحقيقة في القرينة .

وكان مردودًا قولُ أبي الفتح : إنه يجوز « جَلَسْت زَيْدًا » بتقدير مضاف ، أي جلوسَ زيد ، لاحتمال أن المقدر كلمة إلى (٥) ، وقوله جماعة : إن بني تميم لا يثبتون خبر لا التبرئة . وإنما ذلك عند وجود الدليل ، وأما نحو : « لَا أحدَ أَغْيَرُ مِن اللَّه » وقولك مبتدئًا من غير قرينة « لَا رَجلَ يَفْعَلُ كَذَا » فإثباتُ الخبر فيه إجماع (٦) ، وقول الأكثرين : إن الخبر بعد لولا واجب الحذف ، وإنما ذلك إذا كان كَونًا مطلقًا نحو : « لَولَا زَيدٌ لَكَانَ كَذَا » يريد لولا زيد موجود أو نحوه ، وأما الأَكْوَانُ الخاصة التي لا دليلَ عليها لو حذَفت فواجبة الذكر ، نحو : « لَولَا زَيدٌ سَالَمَنَا مَا سَلِمَ » ونحو قوله عليه الصلاة والسلام : « لَولاَ قَومُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِالإِسْلَامِ ؛ لأَسَّسْتُ البَيتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيم » (٧) . وقال الجمهور (٨) : لا يجوز « لَا تَدْن مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ » بالجزم ؛ « لأن الشرط المقدر إن قدر مثبتًا – أي فإن تَدنُ – لم يناسب فعلَ النهي الذي جعل دليلًا عليه ، وإن قدر مَنْفِيًّا – أي فلا تَدْن – فسد المعنى ، بخلاف « لَا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَم » فإن الشرط المقدر منفيٌ ، وذلك صحيح في المعنى والصناعة ، ولك أن تجيب عن الجمهور بأن الخبر إذا كان مجهولًا وجَبَ أن يجعل نَفْسَ المخبر عنه عند الجميع في باب لولا ، وعند تميم في باب لا ، فيقال : « لولا قيامُ زَيدٍ » و« لا قيامَ » أي موجود ، ولا يقال : « لولا زيد » ولا « لا رَجُلَ » ويراد قائم ؛ لئلا يلزم المحذور المذكور ، وأما « لَولَا قَومَكِ حَدِيثُو عَهْدٍ » فلعله مما يروى بالمعنى ، وعن الكسائي في إجازته الجزمَ (٩) بأنه يقدِّر الشرط مثبتًا مدلولًا عليه بالمعنى لا باللفظ ، ترجيحًا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية ، وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهومًا .

---

(١) [مريم : ٦٩] .
(٢) إذًا اسم إن ضمير شأن والجملة خبر لها .
(٣) [النساء : ١٢٧] .
(٤) وهي ﴿ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ ... ﴾ .
(٥) لأن المضاف غير متعين حتى يحذف والاحتمال يجعله مبهمًا .
(٦) خبر لا التبرئة وهي النافية للجنس لا يذكره التميميون عند وجود الدليل ، وعند عدم وجود الدليل ؛ يجب ذكره كالحديث المذكور في صحيح مسلم كتاب التبرئة وتكملته « ولذلك حرَّم الفواحش » .
(٧) انظر كتاب : العلم من البخاري .
(٨) لأنه قدر إن صار المعنى أن « لا تدن من الأسد يأكلك » . وهذا غير المراد .
(٩) والكسائي يقدر الشرط مثبتًا مدلولًا عليه بالمعنى لا باللفظ مثل : « لا تدن من الأسد تسلم » أي إن لا تدن ، فالمعنى صحيح .

[ثم دليل غير صنع قد أتى   حاليًا أو مقاليًا قد ثبتا]

تنبيهان : **أحدهما** : أن دليل الحذف نوعان ، أحدهما : غير صناعي ، وينقسم إلى حاليٍّ ومقاليٍّ كما تقدم . والثاني : صناعي ، وهذا يختص بمعرفته النحويون ؛ لأنه إنما عُرف من جهة الصناعة ، وذلك كقولهم في قوله تعالى : ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ (١) إن التقدير : لأنا أقسم ؛ وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين ، وفي « قُمْتُ وأَصُكُّ عَينَه » (٢) إن التقدير : وأنا أصك ؛ لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من قَدْ ؛ وفي « إنها لإبِلٌ أم شاء» : إن التقدير : أم هي شاء ؛ لأن أم المنقطعة لا تَعطف إلا الجمل ، وفي قوله :

٨٣٦ – **إنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسا   ن أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ فِي الخُطُوبِ** (٣)

أن التقدير : إنه أي الشأن ، لأن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله ، ومثلُهُ قولُ المتنبي :

وَمَا كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ العِشْقُ قَلْبَهُ   ولكِنَّ مِنْ يُبْصِرْ جفُونَكِ يعْشَقِ (٤)

وفي ﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾ (٥) إن التقدير : ولكن كان رسول اللّٰه ؛ لأن ما بعد لكن ليس معطوفًا بها لدخول الواو عليها ، ولا بالواو لأنه مثبت وما قبلها منفي ، ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكُهُ في النفي والإثبات فإذا قدر ما بعد الواو جملة صح تخالفهما كما تقول : « ما قام زيد وقام عمرو » وزعم سيبويه في قوله :

٨٣٧ – **وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلَاَلِ مَخَافَةً   وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ القَوْمُ أَرْفِدِ** (٦)

أن التقدير : ولكن أنا ، ووجَّهوه بأن لكن تشبه الفعل فلاَ تدخل عليه ؛ وبيان كونها داخلة عليه أن « متى » منصوبة بفعل الشرط ، فالفعل مُقَدَّم في الرتبة عليه . ورَدَّه الفارسي (٧) بأن المشبه للفعل هو لكن المشددة لا المخففة ، ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالأسماء ، وقيل : إنما

---

(١) [القيامة : ١] .

(٢) هذا مثال لجملة حالية فعلها مضارع اقترن بالواو فيقدر الضمير فتصير جملة اسمية .

(٣) البيت للأعشى في ديوانه (٣٣٥) وانظر الكتاب (٤٣٩/١) حيث قال : وقد جاء في الشعر : إن من يأتنا نأته مثل : من لام ألمه ، وانظر الخزانة (٦٥٤/٣ ، ٣٨/٤) ، والإنصاف (١٨٠) ، وابن يعيش (١١٥/٣) ، والبغدادي (٢٦٨/٧) ، وهو من بحر الوافر .

(٤) تقدم الحديث عنه .

(٥) [الأحزاب : ٤٠] وقبلها ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن ... ﴾ .

(٦) البيت لطرفة بن العبد ، في ديوانه (٢٨) ، وانظر البغدادي (٢٧٠/٧) ، والشذور (١٣٥) ، والعيني (٤٢٢/٤) والشاهد : أنه لا يجوز في معنى أن يكون الفعل وصلًا ، كما جاز في من فشرط جواز وقوع أداة الشرط بعد لكن تقدم الضمير فيها وحينئذ لا ضرورة فيه ، بل هو حسن للفعل ، والتلاع جمع تلعة : وهو مجرى الماء من رؤوس الجبال إلى الأودية ، والرفد : العطاء .

(٧) لأن لكنَّ هي التي تشبه بالفعل ولذلك عملت ، بخلاف المخففة فلابد من تقدير لكنَّ في البيت .

يحتاج إلى التقدير إذا دخلت عليها الواو ، ولأنها حينئذ تخلص لمعناها ، وتخرج عن العطف .

[ثم دليل اللفظ فيه يشترط ما حذفوا طبقًا لمحذوف فقط]

التنبيه الثاني : شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف (١) ، فلا يجوز « زَيد ضَارِبٌ وَعَمْرٌو » أي ضارب ، وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور : بأن يقدر أحدهما بمعنى السفر من قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ (٢) والآخر بمعنى الإيلام المعروف ، ومن ثَمَّ أجمعوا على جواز « زيدٌ قائم وعمرٌو ، وإن زيدًا قائم وعمرو » وعلى منع « ليت زيدًا قائم وعمرو » وكذا في لعل وكأنَّ ؛ لأن الخبر المذكور متَمَنىً أو مترجىً أو مشبهٌ به ، والخبر المحذوف ليس كذلك ؛ لأنه (٣) خبر المبتدأ .

فإن قلت : فكيف تصنع بقوله تعالى : (إن اللَّه وملائكتُهُ يصلون على النبي) (٤) في قراءة مَنْ رفع . وذلك محمول عند البصرين على الحذف من الأول لدلالة الثاني ، أي إن اللَّه يصلي وملائكتُهُ يصلون . وليس عطفًا على الموضع ويصلون خبرًا عنهما ، لئلا يتوارد عاملان (٥) على معمول واحد ، والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار ، والمحذوفة بمعنى الرحمة ، وقال الفراء في قوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾ (٦) : إن التقدير : بلى ليحسبنا قادرين ، والحسبان المذكور بمعنى الظن ، والمحذوف بمعنى العلم ، إذ التردد في الا دعاء كفر ، فلا يكون مأمورًا به ، وقال بعض العلماء في بيت الكتاب :

٨٣٨ – لَنْ تَرَاهَا وَلَو تَأَملْتَ إِلَّا ... وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيبَا (٧)

إن ترى المقدرة الناصبة لطيبًا قلبيَّةٌ لا بصرية ؛ لئلَّا يقتضي كونَ الموصوفة مكشوفة الرأس ، وإنما تُمْدَحُ النساء بالخفَر والتصوُّن ، لا بالتبذُّلِ ، مع أن رأى المذكور بصرية (٨) .

---

(١) وهذا على شريطة التفسير ؛ لأن الحذف يجب أن يتفق مع المذكور ليكون دليلًا على المحذوف في اللفظ .

(٢) [النساء : ١٠١] .

(٣) وقالوا : موافقة المحذوف للمذكور شرط في الحذف .

(٤) [الأحزاب : ٥٦] وهي قراءة أثبتها الكشاف (٢٤٥/٣) وهي دليل الكوفيين .

(٥) والعاملان هما : إن والمبتدأ ، والمعمول هو الخبر .

(٦) [القيامة : ٣، ٤] ﴿ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ﴾ .

(٧) البيت لعبد اللَّه بن قيس الرقيات وهو في ديوانه (١٧٦) وجيء به كما قال سيبويه في باب ما يحذف من الفعل لكثرته في كلامهم : وإنما نصب هذا لأنه حين قال وافقته ، وقال لن تراها فقد علم أن السباع والطيب قد دخلا في الرؤية والموافقة ، وأنهما قد اشتملا على ما بعدهما في المعنى (١٤٣/١) وفي المقتضب (٢٨٤/٣) ، وابن يعيش (١٢٥/١) ، والبغدادي (٢٧٢/٧) .

(٨) فهي تنصب مفعولًا واحدًا .

قلت : الصواب عندي : أن الصلاة لغة بمعنى واحد ، وهو العَطْفُ ، ثم العطف بالنسبة إلى الله تعالى الرحمة ، وإلى الملائكة الاستغفار ؛ وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض ، وأما قول الجماعة فبعيد [١] من جهات . إحداها : اقتضاؤك الاشتراك والأصل عدمُهُ لما فيه من الإلباس ، حتى إن قومًا نَفَوهُ ، ثم المثبتون له يقولون : متى عارضه غيره مما يخالف الأصل كالمجاز قُدِّم عليه ، الثانية : أنا لا نعرف في العربية فعلًا واحدًا يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الإسناد حقيقيًا ، والثالثة : أن الرحمة فعلُها مُتعدٍّ والصلاة فعلها قاصر ، ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدي ، والرابعة : أنه لو قيل مكان « صلى عليه » دَعَا عليه انعكس المعنى ، وحَقُّ المترادفين صحةُ حلول كل منهما محل الآخر .

وأما آية القيامة [٢] : فالصوابُ فيها قولُ سيبويه إن ﴿ قَٰدِرِينَ ﴾ حال ، أي بلى نجمعها قادرين ؛ لأن فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان ، ولأن بلى إيجابٌ المنفي وهو في الآية فعلُ الجمع ، ولو سلم قولُ الفراء فلا يسلم أن الحسبان في الآية ظن ، بل اعتقاد وَجَزْم ، وذلك لإفراط كفرهم .

وأما قول المعرب في البيت فمردود [٣] ، وأحوال الناس في اللباس والاحتشام مختلفة ، فحالُ أهل المدَر يخالف حال أهل الوبر ، وحال أهل الوَبر مختلف ، وبهذا أجاب الزمخشريُّ عن إرسال شعيب عليه الصلاة والسلام ابنتيه لِسَقْي الماشية ، وقال : العاداتُ في مثل ذلك متباينة ، وأحوال العرب خلاف أحوال العجم [٤] .

[والثاني إن لم يك ذا قد نزّلا منزلة الجزء على ما عملا]

الشرط الثاني : أن لا يكون ما يحذف كالجزء ، فلا يُحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشْبهه [٥] ، وقد مضى الردُّ على ابن مالك في مرفوع أفعال الاستثناء ، وقال الكسائي وهشام والسهيلي في نحو : « ضربني وضربت زيدًا » : إن الفاعل محذوف [٦] لا مضمر ، وقال ابن عطية في ﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ ﴾ [٧] : إن التقدير بئس المثل مثل القوم ، فإن أراد أن الفاعل لفظ المثل محذوفًا فمردود ، وإن أراد تفسير المعنى وأن في بئس ضمير المثل مستترًا فأين

---

(١) إن الصلاة معناها تختلف بالنسبة إلى الله وغيره .
(٢) [القيامة : ٣، ٤] .
(٣) إن طيبًا نصبت بترى المقدرة ، حتى لا تكون متبذلة مكشوفة الرأس ، ولكن ابن هشام لم يوافق لأن أحوال الناس في اللباس والطعام مختلفة .
(٤) وأجاب الزمخشري بمثل ما ذكره ابن هشام .
(٥) اسم كان وأخواتها .
(٦) الفاعل في المثال محذوف دلَّ عليه المذكور ، وهو كحذف أفعال الاستثناء .
(٧) [الجمعة : ٥] .

تفسيره ، وهذا لازم للزمخشري فإنه قال في تقديره [١] : بئس مثلًا . وقد نص سيبويه على أن تمييز فاعل نعم وبئس لا يُحذَف ، والصوابُ أن ﴿ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ﴾ فاعل ، وحذف المخصوص ، أي مثل هؤلاء ، أو مضاف : أي مثل الذين كذبوا ، ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله نحو : ﴿ قَالُواْ خَيْرًاۗ ﴾ [٢] و « يا عبد اللَّه » و « زَيدًا ضربته » .

[ثالثها خلف لتوكيد ظهر رابعها اختصار هذا المختصر]

الثالث : أن لا يكون مؤكّدًا ، وهذا الشرط أول مَنْ ذكره الأخفش ، منع في نحو « الذي رأيت زيد » أن يؤكد العائد المحذوف بقولك : « نفسه » لأن المؤكد مُريد للطول ، والحاذف مريد للاختصار ، وتبعه الفارسي [٣] ، فرد في كتاب الإغفال قولَ الزجاج في ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [٤] : إن التقدير : إن هذان لهما ساحران ، فقال : الحذف والتوكيد باللام متنافيان ، وتبع أبا علي أبو الفتح ، فقال في الخصائص [٥] : لا يجوز « الَّذِي ضَربْتُ نَفْسَه زيد » كما لا يجوز إدغام نحو : اقْعَنْسَسَ ، لما فيهما جميعًا من نقض الغرض [أو هو الإلحاق باحْرَنْجَمَ] ، وتبعهم ابنُ مالك فقال : لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد : كـ « ضَرَبْت [٦] ضربًا » لأن المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه ، والحذف منَافٍ لذلك ، وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه [٧] أيضًا ؛ فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو : « مَرَرْتُ بزيدٍ وأتاني أخوه أَنْفسُهُما » كيف ينطق بالتوكيد ؟ فأجابه : بأنه يرفع بتقدير : هما صاحباي أَنْفُسُهُمَا ، وينصب بتقدير : أعنيهما أنفُسَهما ، ووافقهما على ذلك جماعة ، واستدلوا بقول العرب :

* إنَّ مَـحَـلًّا وإن مـرتحـلًا [٨] *

و « إنَّ مَالًا وَإنَّ وَلَدًا » فحذفوا الخبر مع أنه مؤكد بإنَّ ، وفيه نظر [٩] فإن المؤكَّدَ نسبة الخبر إلى الاسم ، لا نفس الخبر . وقال الصفار : إنما فر الأخفشُ من حذف العائد في نحو : « الذي رأيته نفسه زيد » ؛ لأن المقتضي للحذف الطول ؛ ولهذا لا يحذف في نحو : الذي هو قائم زيد

(١) انظر الكشاف (٩٦/٤) فقدر : بئس مثلًا مثل القوم .
(٢) [النحل : ٣٠] . (٣) في منع توكيد المحذوف .
(٤) [طه : ٦٣] .
(٥) قال ابن جني : تبعًا لأستاذي الفارسي لا يجوز توكيد المحذوف فلا يجوز توكيد العائد المحذوف بنفسه في مثل : الذي ضربت نفسه زيدًا ، ولا يجوز الإدغام في (اقعنْسَسَ) لأن فيه نقضًا للعرض من التطويل وإلحاقه باحرنجم ، وإدغامه فيه إبعاد لأصله .
(٦) قال : وحذف عامل المؤكد امتنع ، لما بينهما من المنافاة بين الحذف والتوكيد .
(٧) فالخليل وسيبويه وافقا على الحذف وتوكيد المحذوف كما في المثال ، وانظر الكتاب (٢٨٤/١) بولاق ، و(٣٥١/١) هارون . (٨) تقدم وسيتكرر .
(٩) أي لنا لأنه بعيد عن الخبر ، وهو في نسبة الخبر إلى الاسم .

فإذا فروا من الطول فكيف يؤكدون [١] ؟ وأما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما ؛ لأن المحذوف لدليل كالثابت ، ولبدر الدين بن مالك مع والده في المسألة بحث أجاد فيه [٢] .

الرابع : أن لا يؤدِّيَ حذفه إلى اختصار المختصر ؛ فلا يحذف اسم الفعل دون معموله ؛ لأنه اختصار للفعل ، وأما قول سيبويه في « زَيدًا فاقتله » وفي « شَأْنَكَ والحجَّ » وقوله :

٨٣٩ - * يَا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا [٣] *

إن التقدير : عليك زيدًا ، وعليك الحج ، ودونك دلوي .

فقالوا : إنما أراد تفسير المعنى لا الإعراب ، وإنما التقدير : خُذْ دلوي ، والزم زيدًا ، والزم الحج ، ويجوز في دلوي أن يكون مبتدأ ودونك خبره .

[وعدم الضعف وأن لا يقعا عوض شيء ذا على ما سمعا]

الخامس : أن لا يكون عاملًا ضعيفًا [٤] ؛ فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل ، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ، ولا يجوز القياسُ عليها .

السادس : أن لا يكون عِوَضًا عن شيء ؛ فلا تحذف « ما » في [٥] « أمَّا أنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ » ولا كلمة « لا » من قولهم : « افْعَلْ هذَا إمَّا لا » ولا التاء من عِدَة وإقامة واستقامة ، فأما قوله تعالى : ﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [٦] فمما يجب الوقوفُ عنده ، ومن هنا لم يحذف خبر كان لأنه عوض أو كالعوض من مصدرها ، ومن ثم لا يجتمعان ، ومن هنا قال ابن مالك : إن العرب لم تقدر أحرف النداء عوضًا من أدعو وأنادي ؛ لإجازتهم حذفها .

[كذاك لا يكون في حذف ندا وقطعه عمل عامل غدا]

---

(١) أي بحذف الضمير ، فكيف يأتون بتوكيد أطول من الضمير ؟ .

(٢) في حذف فاعل المؤكد منع ذلك والده ، وأجازه بدر الدين نقلًا ، كما في أنت سيرًا ؛ أي تسير سيرًا وعقلًا ؛ لأن المحذوف أحوج للتأكيد ، وانظر شرحه (١٩٣) ، ومنع ابن عقيل أن يكون ذلك من باب المؤكد بل هو مصدر نائب مناب العامل وهو عوض عنه ولا يجوز الجمع بينهما ، انظر شرح ابن عقيل (٥٦٣/١ ، ٥٦٥) .

(٣) هذا رجز لجارية من الأنصار وبعده :

* إنـي رأيـت الـنـاس يـحـمـدونـكـا *

والمائح : من ينزل إلى البئر لقلة مائة ليملأ الدلو ، وانظر البغدادي (٢٧٥/٧) والقالي (٢٤٤/٢) ، والهمع (١٠٥/٢) والأشموني (٢٠٦/٣) والإنصاف (٢٢٨) وابن يعيش (١١٧/١) وجيء به على أن دلوي لا يجوز أن تكون معمولة لدونك محذوفة أو المذكورة .

(٤) لأن الحذف فيها ممتنع ولا يجوز فيها القياس .

(٥) لأنها جاءت عوضًا عن محذوف فلا يجوز حذفها .

(٦) فليست عوضًا وإلا ما جاز حذفها والآية من [النور : ٣٧] .

السابع والثامن : **أن لا يؤدي حَذْفُه إلى تَهْيئة العامل للعمل وقَطعِهِ عنه ، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي** ، وللأمر الأول منع البصريون حَذْفَ المفعول الثاني من نحو : « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُه زيد [١] » لئلا يتسلَّطَ على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول ، ولاجتماع الأمرين امتنع عند البصريين أيضًا حَذْفُ المفعول في نحو : « زَيدٌ ضَرَبْتُهُ » لأن في حذفه تسليط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه [٢] ، وإعمال الابتداء مع التمكن من إعمال الفعل ، ثم حملوا على ذلك « زيد ما ضربته ، أو هل ضربته » فمنعوا الحذف وإن لم يؤدِّ إلى ذلك [٣] ، وكذلك منعوا رفع رأسها [٤] في « أَكَلْتُ السمكة حَتىَّ رَأسَهَا » إلا أن يذكر الخبر ، فتقول : مأكول ، ولاجتماعهما مع الإلباس مَنَع الجميعُ تقديمَ الخبر في نحو : « زَيد قام » ولانتفاء الأمرين جاز عند البصريين وهشام تقديمُ معمول الخبر على المبتدأ [٥] في نحو « زَيد ضَرَبَ عَمْرًا » وإن لم يجز تقديمُ الخبر ، فأجازوا « زَيدًا أجلَه أحْرَزَ » وقال البصريون في قوله :

٨٤٠ - * بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوّدَا [٦] *

إن عطية مبتدأ ، وإياهم مفعول عَوَّد ، والجملة خبر كان ، واسمها ضمير الشأن ، وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور فقال : هَرَبُوا من محذور - وهو أن يفصلوا بين كان واسمها بمعمول خبرها - فوقعوا في محذور آخر ، وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدأ ، وقد بيَّنا أن امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنًى مفقود في تقديم معموله ، وهذا بخلاف علَّة امتناع تقديم المفعول على ما النافية في نحو : « ما ضَرَبْتُ زيدًا » فإنه لنفس العلة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها ، وهو وقوع ما النافية فيه حَشْوًا [٧] .

[وربما خولف ما ذكرنا لدى الضرورة كما نقلنا]

تنبيه - ربما خُولف مقتضى هذين الشرطين ، أو أحدهما في ضرورة أو قليل من الكلام .

(١ ، ٢) لأن فيه تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه .

(٣) لأن ما بعد « ما » وهل لا يعمل فيما قبلهما ؛ لأن لهما الصدارة في الكلام .

(٤) على أنها مبتدأ فلا تبقى بلا خبر ، فلابد من ذكره أي مأكول .

(٥) بانتفاء الأمرين من تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه ، أو إعمال الضعيف مع إمكان أعمال القوي اقتضاهم منع تقديم معمول الخبر على المبتدأ نحو : محمدٌ ضرب عليًا ، فيمتنع تقديم عليًا على المبتدأ وهو محمد .

(٦) وهذا عجز بيت للفرزدق في ديوانه (٢١٤) والمقتضب (١٠١/٤) والعيني (٢٤/٢) والهمع (١١٨/١) والخزانة (٥٧/٤) ، والأشموني (٢٣٧/١) وجيء به على أن كان في هذا البيت إما شأنية وإما زائدة ، وصدره « قنافذ هداجون حول بيوتهم » وعطية هو والد جرير الشاعر ، والقنفذ : حيوان معروف يضرب به المثل في سرى الليل ، والهدجان : مشية الشيخ .

(٧) فما تمنع تقديم المفعول عليها ، وكذلك تمنع تقديم الفعل عليها ؛ لأن لها الصدارة ، فلا تتأخر عن حقها .

فالأول : كقوله :

٨٤١ - * وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتِنَا (١) *

وقوله :

* كُـلُّـه لَــمْ أَصْـنَـعِ *

وقيل : هو في صيغ العموم أسهَلُ ، ومنه قراءة ابن عامر (وكلٌّ وعد اللّه الحسنى) .

والثاني كقوله :

٨٤٢ - بِعُكَاظَ يُعْشِي الناظِرِيـ ـنَ إذَا هُـمُ لَمحُوا شُـعَـاعـه (٢)

فإن فيه تهيئة « لمحوا » للعمل في « شعاعه » مع قطعه عن ذلك بإعمال « يُعْشي » فيه ، وليس فيه إعمال ضعيف دون قوي ، وذكر ابن مالك في قوله :

عَمَمْتَهُمْ بِالنَّدَى حَتَّى غوَاتَهُمُ فَكُنْتَ مَالِكَ ذِي غَيٍّ وَذِي رَشَدِ (٣)

إنه يروى في « غُوَاتهم » بالأوجه الثلاثة ؛ فإن ثبتت رواية الرفع فهو من الوارد في النوع الأول في الشذوذ ؛ إذ لا ضرورة تمنع من الجر والنصب ، وقد رُويا .

بيان أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف وليس منه

[والحذف للدليل جا اختصارا إن لم يكن له أتى اقتصارا
وربما لما ذكرنا نسبوا كلوا لذاك واشربوا ولتضربوا
ومنه يحيي ويميت وإذا رأيت ثَمَّ وكثير مثل ذا
فليس في شيء من الحذف لما تنزيله منزل فعل لزما]

جَرَتْ عادة النحويين أن يقولوا : يحذف المفعول اختصارًا واقتصارًا ، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل ، وبالاقتصار الحذف لغير دليل ، ويمثلونه بنحو : ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا ﴾ (٤) أي أوقعوا

---

(١) البيت للأسود بن يعفر ، وهو من السريع وجيء به على حذف الضمير الرابط للجملة الواقعة خبرًا للمخبر عنه ، إذا كان حذفه يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ، وخالد : مبتدأ ، وخبره : يحمد ساداتنا ، انظر البغدادي (٢٨٠/٧) والمقرب (٨٤/١) والبيت خولف فيه مقتضى الشرطين السابقين .

(٢) البيت لعاتكة بنت عبد المطلب ، وهو من مجزوء الكامل ، وجيء به تهيئة لـ (لمحوا) للعمل في شعاعه مع قطعه عن ذلك بإعمال يعشي فيه ، وليس فيه إعمال ضعيف دون قوي ، وانظر البغدادي (٢٨٣/٧) والمقرب (٢٥١/١) والشذور (٤٢٤) والهمع (١٠٩/٢) وشعاعه : لمعانه .

(٣) تقدم ذكره .

(٤) [البقرة : ٦٠] .

هذين الفعلين ، وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين « مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ » (١) أي تكن منه خيلة .

والتحقيق أن يقال : إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين مَنْ أوقعه أو من أوقع عليه ، فيُجاء بمصدره مُسْنَدًا إلى فعل كون عام ؛ فيقال : حَصَلَ حَرِيقٌ أو نَهْبٌ .

وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل ، فيقتصر عليهما ، ولا يذكر المفعول ، ولا ينوي إذ المنوي كالثابت ، ولا يسمى محذوفًا ؛ لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ، ومنه ﴿ رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ﴾ (٢) ﴿ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٣) ﴿ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ﴾ (٤) ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ ﴾ (٥) إذ المعنى : ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة ، وهل يستوي من يَتَّصِفُ بالعلم ومن ينتفي عنه العلم ، وأوقعوا الأكل والشرب ، وذَرُوا الإسراف ، وإذا حصلت منك رؤية هنالك . ومنه على الأصح ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ ﴾ (٦) الآية .

ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام إنما رحمهما إذ كانتا على صفة الذِّياد وقومهما على السقي ، لا لكون مَذُودهما غَنَمًا وَمَسقيهم إبلًا ؟ (٧) ، وكذلك المقصود من قولهما ﴿ لَا نَسْقِى ﴾ السقي ، لا المسقي . ومن لم يتأمل قَدَّر : يَسْقُون إبلهم ، ويذودان غَنَمهما ، ولا نَسْقِي غَنَمَنَا (٨) .

وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران نحو : ﴿ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ ﴾ (٩) ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ﴾ (١٠) وقولك : « ما أَحْسَنَ زَيْدًا » وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل : محذوف ، نحو : ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ (١١) وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره ، نحو : ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ (١٢) (وكلًّا وعد اللّه الحسنى (١٣)) :

---

(١) هذا مثل يقصد به أن من يسمع أخبار الناس يظن بهم السوء (٢/٢٥٥) مجمع الأمثال .

(٢) [البقرة : ٢٥٨] وتمامها ﴿ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ ﴾ .

(٣) [الزمر : ٩] . (٤) [الأعراف : ٣١] .

(٥) [الإنسان : ٢٠] وتمامها ﴿ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾ .

(٦) [القصص : ٢٣] وتمامها ﴿ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ .

(٧) القصد في حذف المفعولات هو تنزيل المتعدي منزلة اللازم ، والمسقي : هو مسقي الإبل .

(٨) يريد به السكاكي الذي قال في المفتاح : إن حذف المفعول للاختصار ، والأول أولى .

(٩) [آل عمران : ١٣٠] . (١٠) [الإسراء : ٣٢] .

(١١) [الضحى : ٣] والمفعول في الجميع هنا محذوف .

(١٢) [الفرقان : ٤١] . (١٣) [الحديد : ١٠] .

و :

* وَمَا شَيءٌ حَمَيتَ بِمُسْتَبَاحِ [١] *

بيان مكان المقدر [٨٤٣ - ٨٤٥]

[والشيء في محله يقدر فكن على بال لما قد سطروا
وأن يجي شرطان فالجواب لما تقدم وذا الصواب]

القياسُ أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي ، لئلا يخالف الأصل من وجهين : الحذف ، ووضع الشيء في غير محله .

فيجب أن يقدر المفسر في نحو : « زيدًا رأيته » مقدمًا عليه ، وجوز البيانيون تقديره مؤخَّرًا عنه ، وقالوا : لأنه يفيد الاختصاص حينئذٍ ، وليس كما توهموا [٢] ، وإنما يُرْتَكب ذلك عند تعذر الأصل ، أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك .

فالأول نحو : « أَيُّهمْ رَأيتَهُ » إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ، ونحو : ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾ [٣] فيمن نصب ؛ إذ لا يلي « أمّا » فعلٌ ، وكنا قَدَّمنا في نحو : « في الدار زيد » أن متعلق الظرف يقدر مؤخرًا عن زيد ؛ لأنه في الحقيقة الخبر [٤] ، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدمًا لمعارضة أصل آخر ، وهو أنه عاملٌ في الظرف ، وأصل العامل أن يتقدم على المعمول ، اللَّهم إلا أن يقدر المتعلق فعلًا فيجب التأخير ؛ لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا [٥] ، وإذا قلت : « إنَّ خَلْفَكَ زَيدًا » وجب تأخير المتعلق ، فعلًا كان أو اسمًا ؛ لأن مرفوع إنَّ لا يسبق منصوبها . وإذا قلت : « كَانَ خَلْفَكَ زَيدٌ » جاز الوجهان ، ولو قدرته فعلًا ؛ لأن خبر كان يتقدم مع كونه فعلًا على الصحيح ، إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية .

والثاني : نحومتعلق باء البسملة الشريفة [٦] ، فإن الزمخشري قدره مؤخَّرًا عنها ؛ لأن قريشًا

---

(١) البيت سبق وسيتكرر .

(٢) القضية ليست مشكلة التقديم والتأخير للمقدر وإنما بنظر إلى الغرض المعنوي ، وتقدر الأصل وهذا أمر مجمع عليه كما يقول الشمني عند اجتماع الأمرين . دسوقي (٢/٢٤٥) وليس هناك اعتراض على البيانين .

(٣) [فصلت : ١٧] وبعدها ﴿ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ .

(٤) أي المتعلق هو الخبر لا الجار والمجرور .

(٥) إن قدر المتعلق مفردًا يقدر مؤخرًا وإن فعلًا يقدر أولًا ؛ لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ .

(٦) أي بسم اللَّه ابتدائي أو ابتدئ . وانظر الكشاف (١/٥) .

كانت تقول : باسم اللات والعُزَّى نفعل كذا ، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودًا لهم تفخيمًا لشأنه بالتقديم ، فوجب على الموحِّد أن يعتقد ذلك في اسم اللَّه تعالى فإنه الحقيق بذلك (١) ، ثم اعترض بـ ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ﴾ (٢) وأجاب بأنها أول سورة أنزلت ، فكان تقديمُ الأمر بالقراءة فيها أهمَّ ، وأجاب عنه السكاكي بتقديرها متعلقة باقرأ الثاني (٣) ، واعترضه بعض العصريين باستلزامه الفَصْلَ بين المؤكد وتأكيده بمعمول المؤكد .

وهذا سهو منه (٤) ؛ إذ لا توكيد هنا ، بل أمرَ أولًا بإيجاد القراءة ، وثانيًا بقراءة مقيدة ، ونظيره ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ ﴾ (٥) ومثل هذا لا يسميه أحد توكيدًا . ثم هذا الإشكال لازم له على قوله : إن الباء متعلقة باقرأ الأولى ؛ لأن تقييد الثاني إذا منع من كونه توكيدًا فكذا تقييدُ الأول ، ثم لو سلم فَفَصْلُ الموصوف من صفته بمعمول الصفة جائز باتفاق ، « كمرَرْتُ برَجُلٍ عَمْرًا ضَارِبٍ » فكذا في التوكيد ، (٦) وقد جاء الفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد في ﴿ وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾ (٧) مع أنهما مفردان ، والجمل أحْمَلُ للفصل ، وقال الراجز :

٨٤٣ – * إذًا ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أبْكِي أجمَعَا (٨) *

تنبيه : ذكروا أنه إذا اعْتَرَضَ (٩) شرطٌ على آخَرَ نحو : « إنْ أكَلْتِ إنْ شرِبْتِ فَأنتِ طَالِقٌ » فإن الجواب المذكور للسابق منهما ، وجوابُ الثاني محذوف ؛ مدلولٌ عليه بالشرط الأول وجوابه ، كما قالوا في الجواب المتأخر عن القَسَمِ والشرط ، ولهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذكور :

---

(١) أي الجدير تنزيهه عن الشرك .

(٢) [العلق : ١] ﴿ ... ٱلَّذِى خَلَقَ ۝ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴾ .

(٣) أي تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعولية ، ودخول الباء دلالة على التكرار والدوام .

(٤) اعترض عليه بعض العصريين وهو شهاب الدين الحلبي المعروف بالسمين ، بأنه بذلك فصل بين المؤكد وتوكيده بمعمول المؤكد ، وهذا سهو من السمين ، فلا توكيد هنا حتى يعترض على السكاكي في رأيه ، والسمين له الدر المصون ، وشرح الشاطبية ، وهو أحمد بن يوسف الحلبي العالم بالعربية والقراءات والمفسر (ت : ٧٥٦هـ) .

(٥) [العلق : ٢ ، ٣] .

(٦ ، ٧) قد يأتي هذا الفصل بين التوكيد والمؤكد ولا ضرر كآية [الأحزاب : ٥١] .

(٨) البيت من الرجز ولا يعلم قائله ، وقد فصل فيه بين التوكيد ومؤكده وقبله :

يا ليتني كنت صبيًّا مرضعا
تحملني الذلفاء حولا أكتعا
إذا بكيت قبلتني أربعا

والذلفاء : المرأة ، والأكتع : التام ، وانظر الخزانة (٣٥٧/٢) والبغدادي (٢٨٥/٧) والعيني (٩٣/٤) والهمع (١٢٤/٢) .

(٩) أي دخول شرط على شرط قبل جواب الأول .

إنها لا تَطْلقُ حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم ؛ وذلك لأن التقدير حينئذ إن شربتِ فإن أكلت فأنت طالق ، وهذا كله حسن [١] ، ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ ﴾ [٢] وفيه نظر ؛ إذ لم يتوَالَ شرطان وبعدهما جواب كما في المثال ، وكما في قول الشاعر :

٨٤٤ – إنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا مِنَّا مَعَاقِلَ عِزٍّ زَانَهَا كَرَمُ [٣]

وقول ابن دُرَيد :

٨٤٥ – فإنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا إنْ وَأَلَتْ نَفْسِيَ مِنْ هَاتَا فَقُولَا لَا لَعَا [٤]

إذ الآية الكريمة لم يذكر فيها جواب ، وإنما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الأول ، فينبغي أن يُقَدَّر إلى جانبه ، ويكون الأصل : إن أردت أن أنْصَحَ لكم فلا ينفعكم نصحي إن كان اللّه يريد أن يغويكم ، وأما أنْ يقدَّرَ الجوابُ بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدمًا إلى جانب الشرط الأول فلا وَجْهَ له ، واللّه أعلم [٥] .

بيان مقدار المقدر [٨٤٦]

[وقللنّه لكي ما يحصلا عدم خلف الأصل فيما قد جلا

وائت به بلفظ ما قد ذكرا واحفظ لما ذكرته محررا]

ينبغي تقليلُه ما أمكن ، لتقِلَّ مخالفة الأصل .

ولذلك كان تقديرُ الأخفش في « ضَرْبِي زَيْدًا قائمًا » : ضَرْبُهُ قائمًا ، أولَى من تقدير باقي البصريين : حاصلٌ إذا كان – أو إذ كان – قائمًا ؛ لأنه قَدَّر اثنين وقدروا خمسة ، ولأن التقدير من اللفظ أولى [٦] .

وكان تقديره في « أنْتَ مِنِّي فرسخان » : بُعْدُكَ مني فرسخان ، أولى من تقدير الفارسي :

---

(١) لأنه قد وجد شرطان ، وليس فيهما ما يصلح للجواب إلا شيء واحد ، فتقديم المؤخر هو هدم له فيقع الطلاق .

(٢) [هود : ٣٤] .

(٣) البيت من البسيط ولا يعلم قائله ، ودخل فيه الشرط على الشرط وبعده الجواب ، وانظر العيني (٤/٤٥٢) ، التصريح (٢/٢٥٤) ، الأشموني (٤/٣١) والبغدادي (٧/٢٨٦) تذعروا : تفزعوا ، والمعقل : الملجأ .

(٤) البيت من مقصورة ابن دريد وهو من الرجز ، ودخل فيه الشرط على الشرط ، وألت : بخت ، لا لعا : دعاء عليه بعدم النجاة ، انظر المقصورة (٥٠ ، ٥٢) والخزانة (٤/٥٤٨) والبغدادي (٧/٢٨٧) .

(٥) أي يجعل ذلك الشرط وجوابه دليلًا على جواب الثاني ، والآية ليس فيها جواب فلا تدخل معنا ولا وجه له .

(٦) تقدير الأخفش (ضربه) تقدير من اللفظ ، وقليل ، فهو اثنان . أما البصريون فقدروا خمسة أي إذا كان ضربي وفاعل المصدر والفعل ، والأخفش المصدر ومعموله فقط .

أنت مني ذو مسافة فرسخين ؛ لأنه قدر مضافًا لا يحتاج معه إلى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرفُ ، والفارسيّ قدر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير ثالث (١) . وضعف قول بعضهم في ﴿ وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ (٢) أن التقدير : حبُّ عبادة العجل ، والأولى تقدير الحب فقط . وضعف قول الفارسي ومن وافقه في ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ ﴾ (٣) الآية : إن الأصل : واللاء لم يحضن فعدَّتُهن ثلاثة أشهر ، والأولى أن يكون الأصل : واللاء لم يحضن كذلك .

وكذلك ينبغي أن يقدر في نحو : « زَيد صَنَعَ بِعَمْرٍو جَمِيلًا وَبِخَالِدٍ سُوءًا وَبَكْر » أي كذلك ، ولا يقدر عين المذكور تقليلًا (٤) للمحذوف ، ولأن الأصل في الخبر الإفراد ، ولأنه لو صُرح بالخبر لم يحسن إعادة ذلك المتقدم لثقل التكرار .

ولك أن لا تقدر في الآية شيئًا البتة ، وذلك بأن تجعل الموصول معطوفًا على الموصول ، فيكون الخبر المذكور لهما معًا ، وكذا تصنع في نحو : « زَيدٌ في الدَّار وَعَمْرٌو » ، ولا يتأتّى ذلك في المثال السابق ؛ لأن إفراد فاعل الفعل يأباه ، نعم لك أن تَسْلَم فيه من الحذف ، بأن تقدرَ العطف على ضمير الفصل (٥) لحصول الفَصْل بينهما .

فإن قلت : لو صحّ ما ذكرته في الآية والمثال السابق لصح « زَيدٌ قائمان وعمْرو » بتقدير : زيد وعمرو قائمان .

قلت : إن سُلّم مَنْعُهُ فلقبح اللفظ (٦) ، وهو منتفٍ فيما نحن بصدَده ، ولكن يشهد للجواز قولُهُ :

٨٤٦ – وَلَسْتُ مُقِرًّا لِلرِّجَالِ ظُلَامَةً أبى ذَاكَ عَمِّي الأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا (٧)

وقد جوزوا في « أنْتَ أعلم وزيد » كَونَ زيد مبتدأ حذف خبره ، وكونه عطفًا على أنت ؛ فيكون خبرًا عنهما .

---

(١) أي يتعلق به الظرف وهو مني . (٢) [البقرة : ٩٣] .

(٣) [الطلاق : ٤] وبعدها ﴿ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ ۚ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ۚ ... ﴾ .

(٤) أي الآية والمثال ، فيكتفى بالقليل .

(٥) فيكون من عطف مفرد على مفرد ، أي عطف بكر على ضمير الفصل والشرط موجود وهو الفصل .

(٦) من حيث إن فيه الإخبار بالمثنى عن المفرد صورة .

(٧) البيت للفرزدق في ديوانه (٢/٨٥٠) وهو من الطويل ، وجيء به لتقديم النعت على المنعوت ، فالصفة : الأكرمان ، والموصوف : عمّي وخاليًا ، وانظر البغدادي (٧/٢٨٩) والعيني (٤/٧٣) والهمع (٢/١٢٠) والأشموني (٣/٥٨) والدرر (٢/١٥١) وهذا أمر نادر .

بيان كيفية التقدير [٨٤٧]

[ومهما جا تعدد المحذوف فقل على التدريج في المعروف
أعني بما ذكر في الإضافه ونحوها كصفة مضافه
وقبلها موصوفها المساعد كذلك المجرور فيه عائد]

إذا استدعى الكلامُ تقديرَ أسماء متضايفة ، أو موصوف وصفة مضافة أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط ، فلا تقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة [١] ، بل على التدريج .

فالأول : نحو : ﴿ كَالَّذِي يُغْشَىٰ عَلَيْهِ ﴾ [٢] أي كَدَوَرَان عين الذي .

والثاني : كقوله :

٨٤٧ – إذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ المِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيم الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ [٣]

أي تَضَوُّعًا مثل تَضَوُّعِ نسيم الصبا .

والثالث : كقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا ﴾ [٤] أي لا تجزي فيه ، ثم حذفت في فصار لا تجزيه ، ثم حذف الضمير منصوبًا لا مخفوضًا ، هذا قول الأخفش ، وعن سيبويه أنهما حُذِفا دفعة واحدة ، ونقل ابن الشجري القولَ الأول عن الكسائي ، واختاره ، قال : والثاني قول نحوي آخر ، وقال أكثر أهل العربية منهم سيبويه والأخفش : يجوز الأمرَان [٥] ، اهـ . وهو نقل غريب .

ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن [٨٤٩]

[وقدر المحذوف مهما أمكنا من لفظ مذكور أيا من اعتنى]

فيقدر في « ضَرْبِي زَيْدًا قَائمًا » : ضربُهُ قائمًا ، فإنه من لفظ المبتدأ وأقل تقديرًا ، دون « إذ كان ، أو إذا كان » ويقدر « اضْرِبْ » دون أهِنْ في « زَيْدًا اضْرِبْه » .

فإن مَنَعَ من تقدير المذكور معنى أو صناعة قُدِّر ما لا مانع له [٦] ، فالأول نحو : « زَيْدًا اضرب

---

(١) بل يحذف المضاف ، ثم المضاف إليه فصار تدور أعينهم .

(٢) [الأحزاب : ١٩] ﴿ ... يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ ... ﴾ .

(٣) البيت من معلقة امرئ القيس في ديوانه (١٤٥) وجيء به على أن فيه حذفًا تقديره تضوعًا مثل تضوع نسيم الصبا ، فحذف على التصريح ، وانظر البغدادي (٢٩٠/٧) والخزانة (٦٣/٢) والزوزني (٨٢) .

(٤) [البقرة : ٤٨] أي مجزي فيه ، فحذف فيه دفعة واحدة كما يرى سيبويه أو على التدريج عند غيره .

(٥) أي الحذف دفعة واحدة أو التدريج .

(٦) يراعى في التقدير سلامته من المانع المعنوي أو الصناعي حتى يكون التقدير سليمًا .

أخاه » يقدر فيه أهِنْ دون اضرب ، فإن قلت : « زَيدًا أهن أخاه » قدرت أهن . والثاني نحو : « زيدًا امرُرْ بِهِ » تقدر فيه جَاوِز دون امْرُرْ ؛ لأنه لا يتعدَّى بنفسه ، نعم إن كان العامل مما يَتَعَدَّى تارةً بنفسه وتارة بالجار نحو نصح في قولك : « زيدًا نَصَحْت له » جاز أن يقدر نصحت زيدًا بل هو أولى من تقدير [1] غير الملفوظ به . ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله :

* أيـهَـا المَائـحُ دَلْـوِي دُونَـكَـا [2] *

إذا قدر دلوي منصوبًا فالمقدر خُذْ ، لا دُونَكَ ، وقد مضى ، وقوله :

٨٤٨ - * وَأَضْرَبَ مِنَا بِالسُّيُوفِ القَوَانِسَا [3] *

الناصبُ فيه للقوانس فعلٌ محذوف ، لا اسمُ تفضيل محذوف ؛ لأنا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول . فكيف يعمل فيه المقدر [4] ؟ وقولك : « هذا مُعْطِي زَيدٍ أمسِ دِرْهمًا » التقديرُ أعطاه ، ولا يقدر اسم فاعل [5] ؛ لأنك إنما فررت بالتقدير من إعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من ال ، وقال بعضهم في قوله تعالى : ﴿ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلَّذِى فَطَرَنَا ﴾ [6] : إن الواو للقَسَم ، فعلى هذا دليلُ الجوابِ المحذوف جملةُ النفي السابقة ، ويجب أن يقدر : والذي فطرنا لا نؤثرك ، لأن القَسَم لا يجب بلَنْ إلا في الضرورة [7] كقول أبي طالب :

وَاللَّه لَنْ يَصِلُوا إلَيكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أوسَّدَ في التُّرَابِ دَفِيناَ [8]

وقال الفارسي ومتابعوه في ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ ﴾ [9] التقدير : فعدتهن ثلاثة أشهر ، وهذا لا يحسن وإن كان ممكنًا ، لأنه لو صُرِّحَ به اقتضت الفصاحة أن يقال : كذلك ، ولا تعاد الجملة الثانية .

---

(١) لأن المعنى عليه ، والصناعة تؤيده ؛ لأنه تارة يتعدى بنفسه وطورًا بحرف الجر فلا مانع من تقديره .

(٢) البيت تقدم ويقدر في البيت خذ ، ولا يصح أن يكون مفعولًا لدونكا المقدر ؛ لأنه لا يجوز حذف اسم الفعل وإبقاء عمله ؛ لأنه يلزم على الحذف اختصار المختصر ولا معمولًا لدونكا المذكور ؛ لأن اسم الفعل لا يتقدم على معموله .

(٣) هذا عجز بيت لعباس بن مرداس الصحابي ، قاله في الجاهلية ، وصدره :

* أكَرَّ وأحْمَى للحَقِيقَةِ مِنْهُمَا *

وجيء به على أنَّ القوانس منصوب لفعل دلَّ عليه أضرب ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به ، أي ضربنا أو نضرب ، والقوانس جمع قونس ، وهو ما بين أذني الفرس أو أعلى البيضة من الحديد أو مقدم رأس الرجل . وانظر البغدادي (٧/٢٩٢) والأصمعيات (٢٠٥) والأشموني (٣/٥٦) والتصريح (١/٢٣٩) وابن يعيش (٦/١٠٥ ، ١٠٦) .

(٤) فلا عمل لاسم التفضيل ظاهرًا أو مقدرًا .

(٥) لأنه لا يعمل وهو مقدر ؛ لأنه ضعيف حينئذ .

(٦) [طه : ٧٢] .

(٧) أي ضرورة الشعر .

(٨) تقدم قبل ذلك .

(٩) [الطلاق : ٤] .

إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرًا فأيهما أولى ؟

[إن دار الأمر بين حذف المبتدأ أو خبر فالخلف في الأولى بدا
أو بين مبتدا وفعل فالأحق مبتدأ بالحذف مالم يستحق
تقدير فعل بدليل نحو أن يظهر في النظير مثل ما استكن]

قال الواسطي [١] : الأولى كونُ المحذوف المبتدأ ؛ لأن الخبر محط الفائدة . وقال العبدي [٢] : الأولى كونُه الخبرَ ؛ لأن التجوز في أواخر الجملة أسهل ، نَقَلَ القولين ابنُ إياز [٣] .

ومثال المسألة ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ [٤] أي : شَأْنِي صبر جميل ، أو صبر جميل أَمْثَلُ من غيره، ومثلُهُ ﴿ طَاعَةٌ مَّعْرُوفَةٌ ﴾ [٥] أي الذي يطلب منكم طاعة معلومة لا يُرْتَابُ فيها ، لا إيمان باللسان لا يُوَاطئه القلبُ ، أو طَاعَتُكُم طاعةٌ معروفة ، أي عرف أنها بالقول دون الفعل ، أو طاعة معروفة أَمْثَلُ بكم من هذه الأيمان الكاذبة .

ولو عَرَضَ ما يوجب التعيين عُمل به [٦] ، كما في « نِعْمَ الرَّجُلُ زَيدٌ » على القول بأنهما جملتان ؛ إذ لا يحذف الخبر وجوبًا إلا إذا سدَّ شيء مَسَدَّه ، ومثله « حَبذا زَيدًا » إذ حمل على الحذف ، وجزم كثير من النحويين في نحو : « عَمْرَكَ لأَفْعَلَنَّ » و « ايمُنُ اللَّه لأَفْعَلَن » بأن المحذوف الخبر ، وجوز ابنُ عصفور كَونَه المبتدأ [٧] ، ولذلك لم يَعُدَّه فيما يجب فيه حذف الخبر ؛ لعدم تعينه عنده ؛ لذلك قال : والتقدير : إمَّا قَسَمِي ايمُنُ اللَّه ، أو ايمُنُ اللَّه قَسَم لي ، اهـ . ولو قدرت ايمنُ اللَّه قسمي ، لم يمتنع ، إذ المعرفة المتأخرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصَّحيح [٨] .

* * *

(١) الواسطي : عالم لغوي ، له شرح اللمع ، والتعريف الملوكي ، وهو أبو محمد القاسم بن القاسم . (ت : ٦٣٦هـ) .
(٢) العبدي : هو لغوي تلقى عن السيرافي والفارسي والرباني ، ورأى الخبر أولى .
(٣) ابن إياز : عالم في النحو والصرف له المحصول في شرح الفصول لابن مناص ، وهو أبو محمد الحسين بدر (ت : ٦٨١هـ) .
(٤) [يوسف : ٨٣] .
(٥) [النور : ٥٣] .
(٦) في أن المحذوف المناسب هو أحدهما فيتعين .
(٧) بأن جعل المحذوف هو المبتدأ وزيد الخبر ؛ أي نعم الرجل هو زيدٌ .
(٨) لأن المعرفة متعينة فإذا ذكر قبلها معرفة ، وجب أن تكون هذه المعرفة هي الخبر ، وقيل : لا منع من جعلها مبتدأ مؤخرًا .

إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلًا ، والباقي فاعلًا وكونه مبتدأ والباقي خبرًا ، فالثاني أولى [٨٤٩]

[أو بين حذف أول وثاني فالأحسن الحذف من الثواني]

لأن المبتدأ عين الخبر ؛ فالمحذوف عين الثابت ، فيكون الحذف كَلَا حذف ، فأما الفعل فإنه غير الفاعل .

اللّهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع ، أو بموضع آخر يُشْبِهه [1] ، أو بموضع آتٍ على طريقته .

فالأول : كقراءة شُعْبة ﴿ يسبَّح لَهُ فِيهَا ﴾ [2] بفتح الباء ، وكقراءة ابن كثير ﴿ كَذَٰلِكَ يوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [3] بفتح الحاء ، وكقراءة بعضهم ﴿ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾ [4] ببناء ﴿ زُيِّنَ ﴾ للمفعول ، ورفع القَتْل والشركاء ، وكقوله :

٨٤٩ - • لِيُبْكَ يَزِيدٌ ضَارِعٌ لِخُصُومَة [5] •

فيمن رواه مبنيًا للمفعول ، فإن التقدير : يُسَبِّحُهُ رجال ، ويُوحِيهِ اللَّه ، وزَيَّنه شركاؤُهم ، ويَبْكيه ضارع ، ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها ؛ لأن هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتُها في رواية مَنْ بَنَى الفعلَ فيهن للفاعل .

والثاني : كقوله تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [6] فلا يقدر ليقولن اللَّه خلقهم ، بل خلقهم اللَّه ؛ لمجيء ذلك في شِبْه هذا الموضع ، وهو : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴾ [7] وفي مواضع آتية على طريقته نحو :

---

(١) الأولى تقدير الخبر ؛ لأنه عين المبتدأ ، فيكون الحذف كلا حذف ، أما الفعل فهو أجنبي من الفاعل ، إلا إن جاء ما يؤيد تقدير الفعل برواية أخرى أو بشيء آخر يشبهه أو موضع على طريقة فيتعين الفعل .

(٢) [النور : ٣٦، ٣٧] . (٣) [الشورى : ٣] .

(٤) [الأنعام : ١٣٧] .

(٥) هذا صدر بيت من الطويل لنهشل بن حري ، واختلف في نسبته اختلافًا كبيرًا كما يقول البغدادي (٢٩٧/٧) وانظر الكتاب (١٤٥/١ ، ١٨٣) ، والشعر والشعراء (٩٩) والمقتضب (٢٨٢/٢) والخصائص (٣٥٣/٢) والهمع (١٦٠/١) وعجزه :

• ومختبط مما تطيح الطوائح •

الضارع : الذليل ، مختبط : طالب الحاجة ، تطيح : تهلك .

(٦) [الزخرف : ٨٧] . (٧) [الزخرف : ٩] .

﴿ قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَٰذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ (١) ﴿ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۞ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ ﴾ (٢) .

إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولًا أو ثانيًا فكونُه ثانيًا أولى [٨٥٠ - ٨٥٢]

وفيه مسائل :

[من ذاك نون الرفع مهما اتبعت بنون يا صاح وقاية ثبت

كذاك هذه مع النون التي أتت لأنثى فارعين للمثبت]

إحداها : نون الوقاية في نحو : ﴿ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى ﴾ (٣) و ﴿ تَأْمُرُوٓنِّىٓ ﴾ (٤) فيمن قرأ بنون واحدة ؛ وهو قول أبي العباس وأبي سعيد وأبي علي وأبي الفتح وأكثر المتأخرين ، وقال سيبويه واختاره ابن مالك ، إن المحذوف الأولى (٥) .

الثانية : نون الوقاية مع نون الإناث في نحو قوله :

٨٥٠ - • يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إذَا فَلَيْنِي (٦) •

هذا هو الصحيح ، وفي البسيط أنه مُجمَع عليه (٧) ؛ لأن نون الفاعل لا يليق بها الحَذْفُ ، ولكن في التسهيل أن المحذوف الأولى ، وأنه مذهب سيبويه .

[كذا تلظى ومقول ومبيع إقامة ونحو ذا البيت البديع]

الثالثة : تاء الماضي مع تاء المضارع في نحو :

---

(١) [التحريم : ٣] .

(٢) [يس : ٧٨ ، ٧٩] وقبلها ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ۞ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ .

(٣) [الأنعام : ٨١] وقبلها ﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ قَالَ ... ﴾ .

(٤) [الزمر : ٦٤] وتمامها ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾ .

(٥) أي النون الأولى لا النون الثانية .

(٦) هذا عجز بيت لعمرو بن معد يكرب وصدره :

• تـراه كـالـثـغـام يُـعـلُّ مـسـكًا •

وانظر البغدادي (٢٩٧/٧) والكتاب (١٥٤/٢) وابن يعيش (١٩/٣) والعيني (٢٧٩/١) والهمع (٩٥/١) والدرر (٤٣/١) وتراه : الضمير للشيب ، والثغام : نبت يبيض إذا يبس ، الفاليات : مخرجات القمل من الرأس ، وجيء به على أن أصله : فلينني بنونين ، والمحذوف نون الوقاية .

(٧) أي حذف نون الوقاية والباقي نون الإناث ، وقال صاحب البسيط : وهذا الحذف لنون الوقاية مجمع عليه ، وفي التسهيل المحذوف نون الإناث ، وانظر التسهيل (٢١٦ ، ٢١٧) .

﴿ نَارًا تَلَظَّى ﴾ [١] وقال أبو البقاء في قوله تعالى : ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ ﴾ [٢] يضعف كون ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ فعلًا مضارعًا ؛ لأن أحرُفَ المضارعة لا تحذف ، اهـ . وهذا فاسد [٣] ؛ لأن المحذوف الثانية ، وهو قول الجمهور ، والمخالفُ في ذلك هشام الكوفي [٤] ، ثم إن التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك لا شك فيها نحو : ﴿ نَارًا تَلَظَّى ﴾ ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ ﴾ [٥] .

الرابعة : نحو مَقُول وَمَبِيع ، المحذوفُ منهما واو مفعول ، والباقي عين الكلمة ، خلافًا للأخفش .

الخامسة : نحو : إِقَامَة وَاسْتِقَامَة ، المحذوفُ منهما ألف الإفعال والاستفعال ، والباقي عينُ الكلمة ، خلافًا للأخفش أيضًا [٦] .

السادسة : نحو :

[يا زيد زيد اليعملات الذُّبل تطاول الليل عليك فأنزل]

* يَا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ [٧] *

بفتحهما ، و :

* بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ [٨] *

وهذا هو الصحيح ، خلافًا للمبرد .

السابعة : نحو « زَيْدٌ وعمرو قائم » ومذهب سيبويه أن الحذف فيه من الأول لسلامته من الفَصْل ، ولأن فيه إعطاء الخبر للمجاور ، مع أن مذهبه [٩] في نحو :

---

(١) [الليل : ١٤] أي تتلظى .

(٢) [آل عمران : ٦٣] وانظر إملاء ما منَّ به الرحمن (١/١٣١) ، قال : تحتمل أن تكون فعلًا مضارعًا خطابًا فتكون التاء محذوفة أو للغيبة فيكون لفظه لفظ الماضي .

(٣) أي التاء الثانية ، وليست حرف مضارع .

(٤) وهو هشام الضرير .

(٥) [آل عمران : ١٤٣] وبعدها ﴿ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ .

(٦) الأخفش يرى أن المحذوف فيهما عين الكلمة في مقول ومبيع وإقامة واستقامة .

(٧) تقدم قبل ذلك .

(٨) تقدم قبل ذلك ، وقد حذف فيه المضاف إليه في الأول فيهما والأصل فيهما : بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد ، ويا زيد اليعملات زيد اليعملات ، فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه وهذا رأي للمبرد ، وغيره يرى أن الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه وهذا أرجح ، والمبرد يقول : حتى لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالأجنبي .

(٩) يرى أن الحذف هنا من الثاني لدلالة الأول ، والأصل : يا زيد اليعملات زيد اليعملات ، وذراعي الأسد وجبهته .

* يا زَيـدَ زَيـدَ اليَعْمَـلاَتِ [(١)] *

أن الحذف من الثاني ، قال ابن الحاجب : إنما اعترض بالمضَاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضًا مما ذهب ، وأما هنا فلو كان قائم خبرًا عن الأول لوقع في موضعه ؛ إذ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره ، إذا كان الخبرُ يحذف بلا عوض نحو : « زيد قائم وعمرو » من غير قبح في ذلك [(٢)] ، اهـ . وقيل أيضًا : كل من المبتدأين عامل في الخبر فالأولى إعمالُ الثاني لقربه ، ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك في مسألة الإضافة [(٣)] .

[واحكم بهذا إن يجى تردد   إن لم يكن في أول يعتمد]

تنبيه : الخلافُ إنما هو عند التردد ، وإلا فلا تردُّدَ في أن الحذف من الأول في قوله :

٨٥١ – نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا   عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرأْيُ مخْتَلِفُ [(٤)]

وقوله :

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ ؟ فإنِّي وَأَنْتُمَا   وَإنْ لَمْ تَبُوحَا بِالهَوَى دَنِفَانِ [(٥)]

ومن الثاني في قوله تعالى : ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ ﴾ [(٦)] إذ لو كان الجوابُ للثاني لجزم ، فقلنا بذلك في نحو : « إنْ أَكَلْتِ إنْ شَرِبْتِ فَأَنْتِ طَالِق » وفي ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝ فَرَوْحٌ ﴾ [(٧)] ونحو : ﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ ﴾ [(٨)] ثم قال تعالى : ﴿ لَوْ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبْنَا ﴾ وانبنى على ذلك المثال أنها لا تطلق حتى تؤخر المقدم وتقدم المؤخر ؛ إذ التقدير : إن أكلت فأنت طالق إن شربت ، وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الأول وجوابه ، كما أن الجواب من حيث المعنى في « أنتَ ظالمٌ إن فعلتَ » ما تقدم على اسم الشرط ، بل قال جماعة [(٩)] : إنه الجواب في الصناعة أيضًا .

---

(١) تقدم الحديث عنه والحذف فيه من الثاني .

(٢) انظر شرح كافيته (١٢١ ، ١٢٢) .

(٣) بأن يكون الحذف للثاني كجعل الخبر للثاني .

(٤) البيت لعمرو بن امرئ القيس الأنصاري الخزرجي وهو من المنسرح ، وقيل : لقيس بن الخطيم ، وجيء به على أن الحذف من الأول تقديره : نحن راضون ؛ لأن الحذف هنا متعين ، وانظر البغدادي (٢٩٩/٧) والإنصاف (٩٥) والعيني (٥٥٧/١) والهمع (١٠٩/٢) والأشموني (١٥٢/٣) والمقتضب (١١٢/٣ ، ٧٣/٤) والكتاب (٣٨/١٠) .

(٥) تقدم الحديث عنه .   (٦) [الإسراء : ٨٨] .

(٧) [الواقعة : ٨٨، ٨٩] ﴿ ... وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴾ .

(٨) [الفتح : ٢٥] وبعدها ﴿ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌۢ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِّيُدْخِلَ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ لَوْ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ .

(٩) لا يتقدم الجواب على الشرط وإنما التقدم دليل الجواب ، وهذا سهو وقع فيه ابن هشام ، وهو ثابت في نسختي المخطوط .

ومن ذلك قوله :

* فإنّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ (١) *

وقد تكلَّفَ بعضهم في البيت الأول ؟ فزعم أن « نحن » للمعظم نفسه ، وأنَّ « راضٍ » خبر عنه ، ولا يحفظ مثل « نَحْنُ قائم » بل يجب في الخبر المطابقة نحو : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ۝ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ ﴾ (٢) وأما ﴿ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾ (٣) فأفرد ثم جمع فلأن غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما .

ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب

[وحذفوا الاسم المضاف وكثير	في محكم الذكر على القول الشهير
واحدًا أو أكثر يا أخي	أتاك ذاك الحكم في المروي]

حَذْفُ الاسم المضاف : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ (٤) ﴿ فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم ﴾ (٥) أي أمره ، لاستحالة الحقيقي ، فأما ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ (٦) فالباء للتعدية ، أي أذهب الله نورهم .

ومن ذلك : ما نسب فيه حكم شرعي إلى ذاتٍ ؛ لأن الطلب لا يتعلق إلا بالأفعال نحو : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَـٰتُكُمْ ﴾ (٧) أي استمتاعهن ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ (٨) أي أكْلُهَا ﴿ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَـٰتٍ ﴾ (٩) أي تناولها ، لا أكلها ، ليتناول شرب ألبان الإبل ﴿ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا ﴾ (١٠) أي منافعها ، ليتناول الركوب والتحميل ، ومثله ﴿ وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْعَـٰمُ ﴾ (١١) .

ومن ذلك : ما علق فيه الطلبُ بما قد وقع نحو : ﴿ أَوْفُوا۟ بِٱلْعُقُودِ ﴾ (١٢) ﴿ وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ ﴾ (١٣) فإنهما قولان قد وَقَعَا فلا يتصور فيهما نَقْض ولا وفاء ، وإنما المراد الوفاء بمقتضاهما ، ومنه ﴿ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ﴾ (١٤) إذ الذوات لا يتعلق بها لوم ، والتقدير في حبه ، بدليل ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ (١٥) أو في مراودته ، بدليل ﴿ تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا ﴾ (١٦) وهو أولى ؛

---

(١) تقدم البيت برقم (٥٤) .
(٢) [الصافات : ١٦٥، ١٦٦] .
(٣) [المؤمنون : ٩٩، ١٠٠] وقبلها ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَـٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴾ .
(٤) [الفجر : ٢٢] .
(٥) [النحل : ٢٦] .
(٦) [البقرة : ١٧] .
(٧) [النساء : ٢٣] .
(٨) [المائدة : ٣] .
(٩) [النساء : ١٦٠] وقبلها ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ ... ﴾ .
(١٠) [الأنعام : ١٣٨] .
(١١) [الحج : ٣٠] .
(١٢) [المائدة : ١] .
(١٣) [النحل : ٩١] .
(١٤) [يوسف : ٣٢] .
(١٥ ، ١٦) [يوسف : ٣٠] .

لأنه فعلها بخلاف الحب ﴿ وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ [١] أي أهل القرية وأهل العير ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾ [٢] أي وإلى أهل مدين بدليل ﴿ أَخَاهُمْ ﴾ وقد ظهر في ﴿ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ ﴾ [٣] وأما ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا ﴾ [٤] فقدر النحويون الأهل بعد من وأهلكنا وجاء ، وخالفهم الزمخشري في الأولين [٥] ؛ لأن القرية تهلك ، ووافقهم في ﴿ فَجَآءَ ﴾ لأجل ﴿ أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾ [٦] ﴿ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ﴾ [٧] أي ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات ﴿ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [٨] أي رحمته ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم ﴾ [٩] أي عذابه ، بدليل ﴿ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ﴾ [١٠] ﴿ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [١١] أي يضاهي قولُهم قولَ الذين كفروا ، وقال الأعشى :

٨٥٢ - ٭ أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا [١٢] ٭

فحذف المضاف إلى ليلة والمضاف إليه ليلة وأقام صفته مقامه ، أي اغتماضَ ليلَةِ رجل أرْمَدَ ، وعكسه نيابة المصدر عن الزمان « جِئْتُكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ » [١٣] أي وقت طلوعها ، فناب المصدرُ عن الزمان ، وليس من ذلك « جِئْتُكَ مَقْدَمَ الحاج » خلافًا للزمخشري [١٤] ، بل المَقْدَمُ اسمٌ لزمنِ القدوم .

[وإن توقفت على المقدر بآخر الجزأين فلتقدر]

---

(١) [يوسف : ٨٢] . (٢) [الأعراف : ٨٥] .

(٣) [القصص : ٤٥] . (٤) [الأعراف : ٣] .

(٥ ، ٦) خالف الزمخشري النحويين في الآيتين الأولين ووافقهم في الثالثة ﴿ فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾ [الأعراف : ٣] .

(٧) [الإسراء : ٧٥] .

(٨) [الأحزاب : ٢١] وقبلها ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ ﴾ .

(٩) [النحل : ٥٠] وبعدها ﴿ مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ .

(١٠) [الإسراء : ٥٧] .

(١١) [التوبة : ٣٠] وبعدها ﴿ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ .

(١٢) هذا صدر بيت للأعشى مطلع قصيدة مدح فيها رسول الله ﷺ وعجزه :

٭ وبتَّ كما بات السليم مسهَّدَا ٭

في ديوانه (١٣٥) ، وجيء به على أن فيه حذفًا تقديره اغتماض ليلة رجل أرمد ، فحذف المضاف إلى ليلة وأقامه مقامه ، وانظر البغدادي (٣٠١/٧) والمحتسب (١٢١/٢) والخصائص (٣٢٣/٣) والمنصف (٨/٣) وابن يعيش (١٠٢/١٠) .

(١٣) فقد أناب المصدر (طلوع) مكان الزمان (الوقت) .

(١٤) لأنه جعل مقدم مصدر بمعنى القدوم وحينئذ فالأصل وقت مقدم الحاج ، والمقدم اسم زمان لا مصدر .

تنبيه : إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزأين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني أولى ، نحو : ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ ﴾ (١) ونحو : ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ ﴾ (٢) فيكون التقدير : الحج حجُّ أشهرٍ ، والبر برُّ مَنْ آمن ، أولى من أن يقدر : أَشْهُرُ الحج أشهر ، ولكن ذا البر من آمن ، لأنك في الأول قدرت عند الحاجة إلى التقدير ، ولأن الحذف من آخر الجملة أولى (٣) .

حذف المضاف إليه

[وفي المنادي أن يضف لما بدا ... له التكلم على ما اعتمدا
كذاك في الغايات بعد قبل ... وكل بعض ليس غير يجلو
وربما في غير هذا نقلا ... نحو فلا خوف بآية جلا]

يكثر في ياء المتكلم مضافًا إليها المنادى نحو : ﴿ رَبِّ ٱغْفِرْ لِي ﴾ (٤) وفي الغايات نحو : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ (٥) أي من قبل الغَلَب ومن بعده ، وفي أيٍّ وكُلٍّ وبَعْضٍ وغيرِ بعد لَيسَ ، وربما جاء في غيرهن ، نحو : (فَلاَ خَوفُ عَلَيهِمْ) (٦) فيمن ضم ولم ينون ، أي فلا خوف شيء عليهم ، وسمع « سَلاَمُ عَلَيكُمْ » (٧) فيحتمل ذلك ، أي سلام الله أو إضمار أل .

حذف اسمين مضافين [٨٥٣]

[من ذاك من تقوى القلوب وكذا ... من أثر الرسول يا صاح خذا]

﴿ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ ﴾ (٨) أي فإن تعظيمَهَا من أفعال ذوي تقوى القلوب ﴿ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾ (٩) أي من أثر حافر فرس الرسول ﴿ كَٱلَّذِي يُغْشَىٰ عَلَيْهِ ﴾ (١٠) أي كدوران عين الذي ، وقال رؤبة :

---

(١) [البقرة : ١٩٧] أي زمن الحج .
(٢) [البقرة : ١٧٧] ولكن أهل البر .
(٣) أي تقدر حذف المضاف من الثاني أولى ؛ لأنه آخر الجملة ، ولا مانع من تقديره في الأول .
(٤) [الأعراف : ١٥١] أي يا ربي .
(٥) [الروم : ٤] وهي الغايات ، وهي التي تصير غاية عند الحذف وتعني عند ملاحظة المعنى .
(٦) [الأنعام : ٤٨] .
(٧) أي بدون تنوين .
(٨) [الحج : ٣٢] .
(٩) [طه : ٩٦] .
(١٠) [الأحزاب : ١٩] .

٨٥٣ - * وَقَدْ جَعَلَتْنِي مِنْ حَزِيمَةَ إِصْبَعًا [١] *

أي ذا مَسَافَةِ إصبعٍ .

حذف ثلاثة متضايفات

[من ذا فكان قوسين ورد للقاب معنيان يا من يعتمد]

﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ ﴾ [٢] أي فكان مقدارُ مسافةِ قربِهِ مثلَ قابِ قوسين فَحُذِفَ ثلاثة من اسم كان ، وواحد من خبرها ، كذا قدره الزمخشري [٣] .

تنبيه : لِلْقَابِ معنيان : القَدْر ، وما بين مَقْبِضِ القوس وطرفيها ، وعلى تفسير الذي في الآية بالثاني فقيل : هي على القلب ، والتقدير قابَي قوسٍ ، ولو أُريد [٤] هذا لأغنى عنه ذكر القوس .

حذف الموصول الاسمي [٨٥٤ - ٨٥٥]

[وجوزوا الحذف إلى الموصول وقيل إن يعطف على المقبول]

ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته ، وتبعهم ابن مالك ، وشَرَطَ في بعض كتبه كونَهُ معطوفًا على موصول آخر ، ومن حججهم (آمنوا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم) [٥] وقول حسان :

٨٥٤ - أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ ؟ [٦]

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل ، للكلحبة العريني ، كما جزم البغدادي في شواهده (٣٠٣/٧) والنوادر (١٥٣) والخصائص (٥٣/٣) والخزانة (٢٤٥/٢) والمفضليات (٣٢) والعيني (٤٤٢/٣) وصدره :

* فَأَدْرَكَ إِبْقَاءَ الْعَرَادَةِ ظَلْعُهَا *

والعرادة : اسم فرس الكحلبة وكانت أنثى . الظلع : العرج اليسير ، وجيء به على أن حذف مضافين ؛ أي ذا مسافة إصبع وقد خطأ الدسوقي من قال : إن الشعر لرؤبة ؛ لأنه ليس برجز ، والمفصل الذي نسبه للأسود بن يعفر وهو خطأ أيضًا دسوقي (٢٥٦/٢) .

(٢) [النجم : ٨، ٩] ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴾ .

(٣) انظر الكشاف .

(٤) كيف ذلك والمراد تحديد القرب بقرب أحد الغائبين من الآخر لا تحديد القرب بالقوس ، وذكر القوس مجرورًا عن إضافة القابين إليه لا يفيد ذلك المراد .

(٥) [العنكبوت : ٤٦] والاستشهاد مستقيم بهذه الآية وفي الأمير والدسوقي (آمنوا بالذي أنزل) . فخطأ . وصحته ﴿ آمنا ﴾ ؛ لأن ﴿ آمنوا ﴾ إلخ هي الآية (٧٢) من آل عمران وكذلك في نسخة المخطوط .

(٦) البيت من الوافر لحسان في ديوانه ، والمقتضب (١٢٧/٢) والأشموني (١٧٤/١) والخزانة (٤٤/٤) والبغدادي (٣٠٥/٧) وجيء به على أن اسم الموصول حذف من المصراع الثاني لدلالة الأول عليه والتقدير : ومن يمدحه وينصره .

وقول آخر :

٨٥٥ – ما الذي دَأبهُ احتياط وَحَزمٌ   وَهَـوَاهُ أطَـاعَ يَـسْـتَـوِيـانِ (١)

أي والذي أنزل ، ومَنْ يمدحه ، والذي أطاع هواه .

حذف الصلة [٨٥٦ - ٨٥٧]

[وجوزوا للصلة الحذف إذا   دلّ دليل ظاهر عنها خذا]

يجوز قليلًا لِدَلَالَةِ صلة أخرى ، كقوله :

٨٥٦ – وَعِنْدَ الَّذِي وَاللاَّتِ عُدْنَكَ إحْنَةٌ   عَلَيْكَ فَلَا يَغْرُرْكَ كَيْدُ العَوَائِدِ (٢)

أي الذي عادك ، أو دلالة غيرها كقوله :

نَحْنُ الألى فَاجْمَعْ جُمُو   عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إلَينَا (٣)

أي نحن الألى عُرِفوا بالشجاعة ، وقال :

٨٥٧ – بَعْدَ اللَّتَيَّا واللتيا وَالَّتِي   إذَا عَلَـتْـهَـا أنـفُـسٌ تَـردت (٤)

فقيل : يقدر مع اللَّتَيَّا فيهما نظيرُ الجملة الشرطية المذكورة ، وقيل : يقدَّر اللتيا دَقت واللَّتيَّا دقت لأن التصغير يقتضي ذلك ، وصلة الثالثة الجملة الشرطية ، وقيل : يقدر مع اللتيا فيهما : عَظُمَتْ ، لا دقت ، وإنه تصغير تعظيم كقوله :

* دُوَيهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ (٥) *

حذف الموصوف [٨٥٨]

[من ذاك نحو قاصرات الطرف   وسابغات هكذا في العرف]

(١) البيت لبعض الطائيين ، وهو من الخفيف وجيء به على حذف الموصول أي والذي أطاع هواه ، والدأب الشأن ، الحزم : التيقظ ، وانظر البغدادي في شواهد المغني (٣٠٩/٧) وهواه : مفعول لأطاع .

(٢) البيت من الطويل لا يعرف قائله ، وحذف فيه الصلة أي الذي عدنك من العيادة وهي زيارة المريض ، الإحنة : الحقد ، وانظر البغدادي (٣١٠/٧) والهمع (٨٨/١) والدرر (٦٦/١) .

(٣) البيت تقدم ، وقد حذف فيه صلة الموصول ، لوجود دليل على المحذوف والتقدير : « عرفوا بالشجاعة » وهذا أمر ثابت عند الكوفيين ، وارتضاه ابن مالك في التسهيل (٣٨) وأبى ذلك البصريون إلا الأخفش .

(٤) هذا الرجز للعجاج في ديوانه (٤٢٠/١) والنوادر (١٢٢) والمقتضب (٢٨٩/٢) وابن يعيش (١٤٠/٥) والخزانة (٥٥٩/٢) والبغدادي (٣١٠/٧) وقد أنشده سيبويه في باب حذف المستثنى استخفافًا وذلك قولك ليس غير وليس إلا . وهنا حذف جملة الصلة أي دقَّت أو عظمت .

(٥) سبق قبل ذلك .

قوله تعالى : ﴿ وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ ﴾ [١] أي حُورٌ قاصرات ، ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ۝ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾ [٢] أي دُرُوعًا سابغات ﴿ فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا ﴾ [٣] أي ضحكًا قليلًا وبكاء كثيرًا ، كذا قيل ، وفيه بحث سيأتي ﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾ [٤] أي دين الملة القيمة ﴿ وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ ﴾ [٥] أي ولدار الساعة الآخرة ، قاله المبرد ، وقال ابن الشجري : الحياة الآخرة ، بدليل ﴿ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ ﴾ [٦] ومنه ﴿ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ﴾ [٧] أي حب النبت الحصيد ، وقال سُحَيم :

* أنَا ابْن جلا وَطَلّاعِ الثنَايَا [٨] *

قيل : تقديره أنا ابن رجل جلا الأمور ، وقيل : جلَا عَلَمٌ محكي على أنه منقول من نحو قولك : « زيد جلا » فيكون جملة ، لا من قولك جلا زيد ، ونظيره قوله :

٨٥٨ - نُبِّئْتُ أخوَالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْمًا عَلَينا لَهُمُ فَدِيدُ [٩]

فيزيد : منقول من نحو قولك : « المالُ يزيدُ » لا من قولك : يزيد المال ، وإلا لأعرب غيرَ منصرف ، فكان يفتح ؛ لأنه مضاف إليه .

واختلف في المقدر مع الجملة نحو : « مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أقام » فأصحابنا يقدرُون موصوفًا : أي فريقٌ ، والكوفيون يقدرون موصولًا [١٠] : أي الذي أو مَنْ ، وما قدرناه أقيَسُ ؛ لأن اتصال الموصول بصلته أشَدُّ من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما ، ومثلُهُ « ما مِنْهُمَا مَاتَ حَتَّى لَقِيتُهُ » تقديره بأحد ، ويقدرونه بمَنْ ﴿ وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ ﴾ [١١] أي إلا إنسان ، أو إلا منْ ، وحكى الفراء عن بعض قُدَمائهم أن الجملة القسمية لا تكون صلة ، ورده

---

(١) [الصافات : ٤٨] ، [ص : ٥٢] . (٢) [سبأ : ١٠، ١١] .

(٣) [التوبة : ٨٢] والبحث في الباب السادس وهو أن قليلًا نصب على الحال من ضمير مصدر الفعل وسيأتي .

(٤) [البينة : ٥] . (٥) [يوسف : ١٠٩] .

(٦) [آل عمران : ١٨٥] . (٧) [ق : ٩] .

(٨) تقدم الحديث عنه ، والبيت لسحيم بن وثيل الرياحي لا ابن سحيم (٦٠هـ) (وجلا) علم محكي منقول من الفعل رجل جلّا فهو معنى ؛ لأنه منقول من الجملة ، وجلا صيغة تشترك مع الفعل ومع الاسم فلا تمنع من الصرف خلافًا لعيسى بن عمر .

(٩) البيت من الرجز وهو مجهول القائل ، وقيل : لرؤبة ، وجيء به على أن يزيد علم محكي لكونه سمي بالفعل مع فاعله الضمير المستتر فيه ، ونبئت : خبرت ، فديد : تصويت ، وانظر البغدادي (٣١٣/٧) ومجالس ثعلب (١٧٦) وابن يعيش (٢٨/١) والعيني (٣٨٨/١ ، ٣٧٠/٤) والخزانة (١٣٠/١) .

(١٠) اتصال الموصول بصلة لازم لها فتقدير الذي أو من أولى من تقدير موصوف لهذه الصفة .

(١١) [النساء : ١٥٩] .

بقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ ﴾ (١) .

حذف الصفة [٨٥٩ - ٨٦٠]

[من ذاك آية السفينة التي أريد غصبها كما في المثبت]

﴿ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ (٢) أي صالحة ، بدليل أنه قرئ كذلك ، وأن تَعْيِيبَهَا لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذٍ ، ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ (٣) أي سلطت عليه ، بدليل ﴿ مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ ﴾ الآية (٤) ﴿ قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾ (٥) أي الواضح ، وإلا كان مفهومه كفرًا ﴿ وَمَا نُرِيهِم مِّنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ﴾ (٦) وقال :

٨٥٩ - * فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا ولَمْ أُمْنَعِ (٧) *

وقال :

٨٦٠ - * وَلَيسَتْ دَارُنَا هَاتَا بِدَارِ (٨) *

أي من أختها السابقة ، وبدار طائلة ، ولم أعط شيئًا طائلًا دَفْعًا للتناقض فيهن ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ ﴾ (٩) أي نافع ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ (١٠) أي ضعيفًا .

* * *

(١) [النساء : ٧٢] فهذه الآية تدل على أن الجملة القسمية تكون صلة لمن ، ومن ادعى المنع رد عليه بذلك .

(٢) [الكهف : ٧٩] . (٣) [الأحقاف : ٢٥] .

(٤) [الذاريات : ٤٢] وتمامها ﴿ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ ﴾ .

(٥) [البقرة : ٧١] . (٦) [الزخرف : ٤٨] .

(٧) هذا عجز بيت للعباس بن مرداس ، من الطويل وصدره :

* وقد كنت في الحرب ذا تدرأ *

أي فلم أعط شيئًا طائلًا ، فحذفت الصفة ، ولم أمنع من الإعطاء ، ، وقد عاتب النبي ﷺ في عطائه له في سبي حنين حيث أعطى غيره أكثر ، وانظر السيوطي (٩٢٥) والبغدادي (٣١٣/٧) والهمع (١٢٠/٢) والعيني (٦٩/٤) والتصريح (١٦٩/٢) والأشموني (٧١/٣) وذا تدرأ : ذو عدة وقوة في دفع الأعداء ، وكان من المؤلفة قلوبهم .

(٨) البيت من الوافر لعمران بن حطان الخارجي ، وجيء به على أن الصفة محذوفة أي بدار طائلة ، والمعنى ليس بدار إقامة وقرار وصدره :

* وليس لعيشنا هذا مهاه *

أنشده سيبويه (١٩٣/٢) على أن هاتا بمعنى هذه ، وتصغرها : هاتيا ، والمبرد : مهاه الكامل (٨٤٣/٣) والبغدادي (٣١٥/٧) . المقتضب (٢٨٨/٢ ، ٢٧٧/٤) وابن يعيش (١٣٦/٣) واللسان (مهه) .

(٩) [المائدة : ٦٨] . (١٠) [الجاثية : ٣٢] .

حذف المعطوف

[وحذفوا المعطوف لكن إن حذف تبعه العاطف ذا لهم عرف
لا يستوي أيضًا كذا مهما سمع والأستواء فهو باثنين تبع]

ويجب أن يتبعه العاطف نحو : ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ ﴾ (١) أي وَمَنْ أنفق مِن بعده ، دليلُ التقدير أن الاستواء إنما يكون بين شيئين ودليلُ المقدر ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ ﴾ (٢) ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ﴾ (٣) ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمْ يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ ﴾ (٤) أي بين أحدٍ وأحَدٍ منهم ، وقيل : أحد فيهما ليس بمعنى واحد مثله في ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾ (٥) بل هو الموضوع للعموم ، وهمزته أصلية لا مبدلة من الواو فلا تقدير ، ورُد بأنه يقتضي حينئذٍ أن المُعَرَّض بهم وهم الكافرون فرّقوا بين كل الرسل ، وإنما فرقوا بين محمد عليه الصلاة والسلام وبين غيره في النبوة ، وفي لزوم هذا نظر (٦) ، والذي يظهر لي وَجه التقدير ، وأن المقدر بين أحد وبين اللّه ، بدليل ﴿ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ﴾ (٧) ونحو : ﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾ (٨) أي والبرد ، وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله سبحانه وتعالى في أول السورة ﴿ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ ﴾ (٩) ﴿ وَلَهُۥ مَا سَكَنَ ﴾ (١٠) أي وما تحرك ، وإذا فسر سكن باستقرَّ لم يحتج إلى هذا ﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ (١١) أي فإن أحصرتم فحللتم ، ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ ﴾ (١٢) أي فَحلق ففدية ﴿ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا ﴾ (١٣) أي إيمانها وكسبها ، والآيةُ من اللفِّ والنشر وبهذا التقدير تندفع شبهة المعتزلة كالزمخشري (١٤) وغيره ؛ إذ قالوا : سَوَّى اللّه تعالى بين عَدَم الإيمان وبين الإيمان الذي لم يَقْتَرِنْ بالعمل الصالح في عدم الانتفاع به ، وهذا التأويل ذكره ابن عطية وابن الحاجب .

ومن القليل حذف « أم » ومعطوفها كقوله :

---

(١) [الحديد : ١٠] . (٢) [الحديد : ١٣] .
(٣) [البقرة : ٢٨٥] . (٤) [النساء : ١٥٢] .
(٥) [الإخلاص : ١] .
(٦) لأن اللازم من نفي التفريق بين الرسل على سبيل التعريض بالغير ليس تفريق المعرض بهم من كل الرسل .
(٧) [النساء : ١٤٩] . (٨) [النحل : ٨١] .
(٩) [النحل : ٥] . (١٠) [الأنعام : ١٣] .
(١١ ، ١٢) [البقرة : ١٩٦] . (١٣) [الأنعام : ١٥٨] .
(١٤) المعتزلة رأوا التسوية في الآية بين عدم الإيمان والإيمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح ولكن المراد التسوية بين عدم النفع بالإيمان وعدم النفع بالكسب .

* فَمَا أدْرِي أرُشْدٌ طِلَابُهَا [١] *

أي أم غي ، وقد مَر البحث فيه .

حذف المعطوف عليه

[فانفجرت منه وقيل غير ذا ولا تقولوا للأخير فخذا]

﴿ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ ﴾ [٢] أي فضرب انفجرت ، وزعم ابن عصفور أن الفاء في ﴿ فَانفَجَرَتْ ﴾ هي فاء فضرب ، وأن فاء ﴿ فَانفَجَرَتْ ﴾ حذفت ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه ، وليس بشيء ؛ لأن لفظ الفاءين واحد ، فكيف يحصل الدليل؟ وجوَّز الزمخشري ومَنْ تبعه أن تكون فاءَ الجواب [٣] ، أي : فإنْ ضَرَبْتَ فَقَد انفجرت ، ويردُّه أن ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب مثل ﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ ﴾ [٤] إلا إن قيل : المراد فقد حكمنا بترتُّب الانفجار على ضربك ، وقيل في ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾ [٥] : إن أم متصلة ، والتقدير : أعلمتم أن الجنة حُفّت بالمكاره أم حسبتم .

حذف المبدل منه

قيل في ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ ﴾ [٦] وفي ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ ﴾ [٧] : إن الكذب بدل من مفعول تصف المحذوف ، أي لما تصفه ، وكذلك في ﴿ رَسُولًا ﴾ بناء على أن ما في ﴿ كَمَا ﴾ موصول اسميّ ، ويردُّه أن فيه إطلاق « ما » على الواحد [٨] من أولي العلم ، والظاهرُ أن ما كافة ، وأظهر منه أنها مصدرية ، لإبقاء الكاف حينئذٍ على عمل الجر ، وقيل في ﴿ الْكَذِبَ ﴾ [٩] أنه مفعول إما لتقولوا والجملتان بعده بدل منه ، أي لا تقولوا الكذبَ لما تصفُهُ ألسنتكم من البهائم بالحل أو الحرمة ، وإما لمحذوف ، أي

---

(١) تقدم قبل ذلك .

(٢) [الأعراف : ١٦٠] وصحتها بدل فانفجرت : انبجست ، وهي موضع الشاهد ، ولكن ابن هشام خلطها بالآية (٦٠) من البقرة وهي ﴿ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ ﴾ وهذا الخلط موجود في الأصل .

(٣) وجوز الزمخشري أن تكون فاء الجواب ، انظر الكشاف (١) .

(٤) [يوسف : ٧٧] .

(٥) [آل عمران : ١٤٢] وتكملة الآية ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ والتقدير هنا واجب حتى تسبق أم بهمزة الاستفهام .

(٦) [النحل : ١١٦] وبعدها ﴿ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ ﴾ .

(٧) [البقرة : ١٥١] .

(٨) وهي لا تطلق إلا على المبهم .

(٩) الإخبار عن الله بالحل والحرمة بلا دليل شرعي .

فتقولون الكذب ، وإما لتصف على أن ما مصدرية والجملتان محكيتا القول ، أي لا تحللوا وتحرموا لمجرد قول تنطق به ألسنتكم . وقرئ بالجر بدلًا من (ما) (١) على أنها اسمٌ ، وبالرفع وضم الكاف والذال جمعًا لكَذُوب ، صفة للفاعل ، وقد مرَّ أنه قيل في « لا إلهَ إلا اللَّه » (٢) : إن اسم اللَّه تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف .

حذف المؤكد وبقاء توكيده

[حذف مؤكد وتوكيد بقا أجز وقيل لا على ما ينتقى]

قد مَرَّ أن سيبويه والخليل أجازاه ، وأن أبا الحسن ومَنْ تبعه منعوه (٣) .

حذف المبتدأ

[لدى جوابهم للاستفهام وبعد فا الجزاء في الكلام]

يكثر ذلك في جواب الاستفهام نحو : ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ ۝ نَارُ ٱللَّهِ ﴾ (٤) أي هي نار اللَّه ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝ نَارٌ حَامِيَةٌۢ ﴾ (٥) ﴿ مَآ أَصْحَـٰبُ ٱلْيَمِينِ ۝ فِى سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ﴾ (٦) الآيتين (هل أنبئكم بشر من ذلكم النارُ) (٧) .

وبعد فاء الجواب نحو : ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَـٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ ﴾ (٨) أي فعملُهُ لنفسه وإساءتُهُ عليها ﴿ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ ۚ ﴾ (٩) أي فهم إخوانكم ﴿ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ۗ ﴾ (١٠) ﴿ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ ﴾ (١١) ﴿ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ ﴾ (١٢) أي فالشاهد ، وقرأ ابن مسعود (إن تعذبهم فَعِبادُكَ) (١٣) .

[وبعد قول وكذا ما قد ورد خبرهم صفته في المعتمد]

---

(١) فالكذب بالكسر بدل من ما ، وانظر الكشاف (٢/٣٤٧) .

(٢) وهو موجود ، أي هو .

(٣) لأن المؤكد مؤيد للطول ، والحاذف مؤيد الاختصار ، ففيهما منافاة .

(٤) [الهمزة : ٥، ٦] .

(٥) [القارعة : ١٠، ١١] .

(٦) [الواقعة : ٢٧، ٢٨] . ﴿ وَأَصْحَـٰبُ ٱلشِّمَالِ مَآ أَصْحَـٰبُ ٱلشِّمَالِ ۝ فِى سَمُومٍ وَحَمِيمٍ ﴾

(٧) الآية صحتها ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ٱلنَّارُ ﴾ [الحج : ٧٢] ولكن ابن هشام خلطها بآية المائدة ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ ﴾ [المائدة : ٦٠] والمزج في النسختين أيضًا والاستشهاد بآية الحج .

(٨) [فصلت : ٤٦] .

(٩) [البقرة : ٢٢٠] .

(١٠) [البقرة : ٢٦٥] .

(١١) [فصلت : ٤٩] .

(١٢) [البقرة : ٢٨٢] .

(١٣) [المائدة : ١١٨] وانظر الكشاف .

وبعد القول نحو : ﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ (١) ﴿ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴾ (٢) ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ ﴾ (٣) الآيات ﴿ بَلْ قَالُوٓاْ أَضْغَٰثُ أَحْلَٰمٍ ﴾ (٤) .

وبعد ما الخبرُ صفةٌ له في المعنى نحو : ﴿ ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ﴾ (٥) ونحو : ﴿ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ ﴾ (٦) .

ووقع في غير ذلك أيضًا نحو : ﴿ لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِى ٱلْبِلَٰدِ ۞ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ ﴾ (٧) ﴿ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌ ﴾ (٨) ﴿ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ بَلَٰغٌ ﴾ (٩) : أي هذا بلاغ ، وقد صرح به في ﴿ هَٰذَا بَلَٰغٌ لِّلنَّاسِ ﴾ (١٠) ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا ﴾ (١١) أي هذه سورة ، ومثله قول العلماء « باب كذا » وسيبويه يصرح به (١٢) .

حذف الخبر [٨٦١ - ٨٦٢]

[وقد أتى حذف له في غير ما أي كثيرة على ما علما]

﴿ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ (١٣) أي حل لكم ﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ﴾ (١٤) أي دائم ، وأما ﴿ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ﴾ (١٥) فلا حاجة إلى دعوى الحذف كما قيل لصحة كون أعلم خبرًا عنهما ، وأما « أنْتَ أعلم وَمَالك » (١٦) فمشكل ؛ لأنه إن عُطِفَ على أنت لزم كون أعلم خبرًا عنهما ، أو على أعلم لزم كونُهُ شريكه في الخبرية ، أوعلى ضمير أعلم لزم أيضًا نسبةُ العلم إليه والعطفُ على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فَصْل ، وإعمالُ أفعل في الظاهر ، وإن قدر مبتدأ حذف خبره لزم كونُ المحذوف أعلم ، والوَجْهُ فيه أن الأصل بمالك . ثم أنيبت الواو مناب الباء قصدًا للتشاكل اللفظي ، لا للاشتراك المعنوي ، كما قصد بالعطف في نحو : ﴿ وأرجلكم ﴾ (١٧) فيمن خفض على القول بأن الخفض للجوار ، ونظيره « بِعْتُ الشَّاءَ شَاةً

---

(١) [الفرقان : ٥] .
(٢) [الذاريات : ٥٢] .
(٣) [الكهف : ٢٢] .
(٤) [الأنبياء : ٥] .
(٥) [التوبة : ١١٢] .
(٦) [البقرة : ١٨] .
(٧) [آل عمران : ١٩٧] .
(٨) [النساء : ١٧١] .
(٩) [الأحقاف : ٣٥] .
(١٠) [إبراهيم : ٥٢] .
(١١) [النور : ١] .
(١٢) الكتاب (١٧٠/٢) .
(١٣) [المائدة : ٥] .
(١٤) [الرعد : ٣٥] .
(١٥) [البقرة : ١٤٠] .
(١٦) هذا مثال ذكره ابن هشام ووضحه ببيان إشكاله ؛ لأن المعنى في الإعراب أولًا بصحته .
(١٧) من الآية (٦) من المائدة : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ... ﴾ .

وَدِرْهَمًا » والأصل شاة بدرهم ، وقالوا : « النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بأَعْمَالِهِمْ [١] ، إن خَيرٌ فَخَيرٌ » أي إن كان في عملهم خير ، فحذفت كان وخبرها ، وقال :

٨٦١ – لَهْفِي عَلَيكَ لِلَهْفَةٍ من خَائِفٍ   يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَيسَ مُجِيرُ [٢]

أي ليس له ، وقالوا : « مَنْ تأنَّى أَصَابَ أو كَادَ ، ومَن اسْتَعْجَلَ أَخْطَأَ أو كاد » وقالوا : « إنَّ مالًا وَإنَّ وَلَدًا » وقال الأعشى :

* إنَّ مَحَلًّا وَإنَّ مُرْتَحَلَا [٣] *

أي إن لنا حُلُولًا في الدنيا وإلَّا لنا ارتحالًا عنها ، وقد مرَّ البحث في ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [٤] ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ ﴾ [٥] مستوفى ، وقال تعالى : ﴿ قَالُواْ لَا ضَيْرَ ﴾ [٦] أي علينا ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ ﴾ [٧] أي لهم ، وقال الحماسي :

مَن صَدَّ عَن نِيرَانِهَا   فَأَنَا ابنُ قَيسٍ لَا بَرَاحُ [٨]

وقد كثر حذف خبر « لا » هذه حتى قيل : إنه لا يذكر ، وقال آخر :

٨٦٢ – إذَا قِيلَ سِيروا إنَّ لَيلَى لَعَلَّهَا   جَرَى دُونَ لَيلَى مَائِلُ القَرْنِ أعضَبُ [٩]

أي لعلها قريبة .

ما يحتمل النوعين [٨٦٣]

يكثر بعد الفاء نحو : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [١٠] ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [١١] ﴿ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ

(١) هذا مثل يدل على العدل الإلهي للبشر ، وانظر مجمع الأمثال (٣٠٣/٢) .
(٢) البيت للتيمي رثى به منصور بن زياد كما قال البغدادي (٣١٨/٧) ونسبه السيوطي إلى الشمردل بن شريك الليثي (٩٢٧) ، وانظر التصريح (٢٠٠/١) والهمع (١١٦/١) والعيني (١٠٣/٢) وجيء به على أن خبر ليس محذوف كما قدره أي حين ليس مجير في الدنيا .
(٣) تقدم الحديث عنه .
(٤) [الحج : ٢٥] .
(٥) [فصلت : ٤١] وقد سبق حديث ابن هشام عنهما بصورة وافية فارجع إليه في مكانه .
(٦) [الشعراء : ٥٠] .   (٧) [سبأ : ٥١] .
(٨) هذا البيت سبق الحديث عنه ، وقد حذف فيه خبر لا ، كما شاع في هذا الباب أي لا براح لي ، كما حذف الخبر في إن محلًّا أي لنا في الدنيا ، وارتحالًا عنها ، وآية الحج ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ... نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ، لا ضير : أي علينا ، فلا فوت : أي لهم ، وهكذا فالحذف في اللغة كثير مع السبب له ، والدليل عليه ، وإلا كان إلباسًا وإبهامًا .
(٩) البيت من الطويل ، ولا يعرف قائله وجيء به على أن خبر ليلى محذوف تقديره قريبة ، والأعضب : هو المكسور القرن ، والعرب تتشاءم به ، ورواه أبو حيان : إذا قلت سيروا ، انظر البغدادي (٣٢٠/٧) وابن الشجري (٣٦١/١) .
(١٠) [المجادلة : ٣] .   (١١) [البقرة : ١٨٥] .

مِنَ ٱلْهَدْيِ ﴾ (١) ﴿ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ (٢) أي فالواجبُ كذا ، أو فعَلَيه كذا ، أو فعليكم كذا .

ويأتي في غيره نحو : ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ (٣) أي أمري وأمثَلُ ، ومثله ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ (٤) أي أمرنا أو أمثَلُ ، ويدل للأول قوله :

٨٦٣ – • فقالت عَلَى اسم اللّٰه أمْرُكَ طَاعَةٌ (٥) •

وقد مرَّ تجويزُ ابن عصفور الوجهين في « لعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ ، وايْمُنُ اللّٰه لأفْعَلَنَّ وغيرُه جَزَم بأن ذلك من حذف الخبر ، وفي « نِعْمَ الرَّجُلُ زَيدٌ » وغيره جزم بأنه إذا جعل على الحذف كان من حذف المبتدأ (٦) .

حذف الفعل وحده أو مع مضمر مرفوع أو منصوب ، أو معهما [٨٦٤ - ٨٦٥]

[وحذفه منفردا في الاشتغال واحكم ندورًا بعد لو بكل حال
بعد جواب وكذا إن وقعا قولًا وذا كالبحر فيما سمعا]

يَطَّردُ حذفه مُفسرًا نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ (٧) ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾ (٨) ﴿ قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ ﴾ (٩) والأصلُ : لو تملكون تملكون ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، قاله الزمخشري وأبو البقاء وأهل البيان ، وعن البصريين أنه لا يجوز « لَو زَيدٌ قَامَ » إلا في الشعر أو الندور نحو : « لَو ذَات سِوَارٍ لَطَمَتْنِي » (١٠) وقيل : الأصل لو كنتم ، فحذفت كان دون اسمها ، وقيل : لوْ كنتم أنتم ، فحذفا مثل : « الْتَمِسْ وَلَو خَاتمًا مِن حَدِيدٍ » (١١) وبقي التوكيد .

---

(١) [البقرة : ١٩٦] .

(٢) [البقرة : ٢٨٠] فالمحذوف في الآيات السابقة الخبر ؛ أي فعليكم أو فعليه كذا .

(٣) [يوسف : ٨٣] فيحذف المبتدأ أي أمري أو الخبر أحسن أو أجمل وهكذا .

(٤) [محمد : ٢١] .

(٥) البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة ، وقد أظهر الشاعر المبتدأ المحذوف في الآية ، وانظر البغدادي (٣٢١/٧) والأغاني (١٨٥/١) والخزانة (١٥٠/٢) والسيوطي (٩٢٨) وسمى ابن جني في الخصاص (٣٦٢/٢) حذف الخبر : شجاعة العربية .

(٦) لعمرك ، وايمن اللّٰه ، ونعم الرجل زيد : جوز ابن عصفور فيها حذف المبتدأ والخبر ، وغيره جزم في المثالين الأولين حذف الخبر .

(٧) [التوبة : ٦] . (٨) [الانشقاق : ١] .

(٩) [الإسراء : ١٠٠] انظر أبا البقاء (٩٧/٢) والكشاف (٣٧٦/٢) .

(١٠) انظر مجمع الأمثال (١٢٢/٢ ، ١٥٢) . (١١) انظر كتاب النكاح من صحيح البخاري .

ويكثر في جواب الاستفهام نحو : ﴿ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ (١) أي ليقولن : خلقهن الله ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۙ قَالُوا۟ خَيْرًاۗ ﴾ (٢) .

وأكثر من ذلك كله حذف القول ، نحو : ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم ﴾ (٣) حتى قال أبو علي : حذف القول من حديث البحر قُل وَلَا حَرَج .

ويأتي حذف الفعل في غير ذلك نحو : ﴿ ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْۚ ﴾ (٤) أي وَأْتُوا خيرًا لكم ، وقال الكسائي : يكن الانتهاء خيرًا ، وقال الفراء : الكلام جملة واحدة ، وخيرًا : نعت لمصدر محذوف ، أي انتهاءً خيرًا ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ (٥) أي واعتقدوا الإيمان من قبل هجرتهم . وقال :

٨٦٤ - * عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا (٦) *

فقيل : التقدير وسقيتها ، وقيل : لا حذف ، بل ضمن علفتها معنى أنلتها وأعطيتها وأَلْزَمُوا صحة نحو : « علفتها ماء باردًا وتبنًا » فالتزموه مُحْتَجِّينَ بقول طرفة :

٨٦٥ - * لَهَا سَبَبٌ تَرْعى بِهِ المَاءَ والشَّجر (٧) *

وقالوا : « الحمدُ للَّه أَهْلِ الحَمْدِ » بإضمار أمدح ، وفي التنزيل ﴿ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴾ (٨) بإضمار أذم ، ونظائره كثيرة ، وقالوا : « أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ » أي لأن كنت منطلقًا انطلقت ، وقالوا : « لا أُكَلِّمُهُ مَا أَنَّ حِرَاء مَكَانَه (٩) ، وَمَا أَنَّ في السَّمَاءِ (١٠) نَجْمًا » أي ما ثَبَتَ ، ويروى « نجمٌ » بالرفع ، فأَنَّ : فعلٌ ماضٍ بمعنى عَرَض ، وأصله عَنَّ .

* * *

---

(١) [العنكبوت : ٦١] .

(٢) [النحل : ٣٠] مع حذف (إذا) لأنه لا مكان لها في هذه الآية وقد مزج ابن هشام هذا في أخرى وضحناها سابقًا .

(٣) [الرعد : ٢٤] . (٤) النساء : ١٧١] .

(٥) [الحشر : ٩] ﴿ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ ... ﴾ .

(٦) البيت من الرجز ، مجهول القائل ، وجيء به شاهدًا على حذف الفعل المناسب أي وسقيتها ماء ، وانظر البغدادي (٣٢٣/٧) والخصائص (٤٣١/٢) وأمالي المرتضي (٢٥٩/٢) والإنصاف (٦١٣) وابن يعيش (٨/٢٥) والشذور (٢٤٠) .

(٧) هذا عجز بيت لطرفة من الطويل ، في ديوانه (١٦٠) بشرح الأعلم ، والعيني (١٨١/٤) والخزانة (٤٩٩/١) وليس من شواهدها وصدره : « أعمرُ بنُ هند ما ترى رأي صِرْمَةٍ » والهمزة للنداء ، والصرمة : القطيع من الإبل والشاهد فيه : كسابقه . (٨) [المسد : ٥] .

(٩ ، ١٠) هذا مثل في المستقصى (٢٤٢/٢) والمراد استمرار القطيعة ودوامها .

حذف المفعول

[من بعد لو شئت ونفي وكذا إن يك عائدا لموصول خذا
وحذف عائد لموصوف أقل أما لمخبر فذا من ذين قل]

يكثر بعد « لو شئت » نحو : ﴿ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ (١) أي فلو شاء هدايتكم ، وبعد نفي العلم ونحوه ، نحو : ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴾ (٢) أي أنهم سفهاء ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴾ (٣) وعائدًا على الموصول نحو : ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ (٤) وحذف عائد الموصوف دون ذلك كقوله :

* وَمَا شَيءٌ حَمَيتَ بِمُسْتَبَاحِ (٥) *

وعائد المخبَرِ عنه دونهما كقوله :

* عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ (٦) *

وقوله :

* فثوبٌ لَبِسْت وثوبٌ أجُرّ (٧) *

[في غير ذا أتى من الغريب حذف مقول القول في المنسوب
مع بقا القول وهذا قد ورد في آية السحر وهذا لا يرد]

وجاء في غير ذلك ، نحو : ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ ﴾ (٨) ﴿ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴾ أي فمن لم يجد الرقبة ، فمن لم يستطع الصوم .

ومن غريبه (٩) حَذْفُ المقول وبقاء القول نحو : ﴿ قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَكُمْ ﴾ (١٠) أي هو سحر ، بدليل ﴿ أَسِحْرٌ هَٰذَا ﴾ (١١) ويكثر حذفُه في الفواصل نحو : ﴿ وَمَا قَلَىٰ ﴾ (١٢)

---

(١) [الأنعام : ١٤٩] وجاء في حاشية الأمير ونسخة محيي الدين شاء الله ، فالله : ليس لها وجود في الآية ، والدسوقي سليم .
(٢) [البقرة : ١٣] .
(٣) [الواقعة : ٨٥] .
(٤) [الفرقان : ٤١] .
(٥) البيت تقدم الحديث عنه وحذف فيه عائد الموصوف أي وما شيء حميته ، فحذف الضمير العائد على شيء الموصوف ، والخبر « بمستباح » .
(٦) البيت تقدم الحديث عنه وحذف فيه عائد المخبر عنه أي كله لم أصنعه .
(٧) تقدم الحديث عنه أي فثوب لبسته ، وثوب أجره فحذف العائد فيهما .
(٨) [المجادلة : ٤] وحذف فيها المفعول في غير الأمور الخمسة السابقة والمفعول الرقبة وكذلك الصوم .
(٩) أي غريب هذا المقول .
(١٠ ، ١١) [يونس : ٧٧] .
(١٢) [الضحى : ٣] أي قلاك .

﴿ وَلَا تَخْشَىٰ ﴾ (١) ويجوز حذف مفعولَي أعطى نحو : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ ﴾ (٢) وثانيهما فقط نحو : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ﴾ (٣) ، وأولهما فقط ، خلافًا للسهيليّ نحو : ﴿ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ ﴾ (٤) .

حذف الحال

[وحذف حال إن يكن قولًا ظهر إن يغن عنه لازم فيما اشتهر]

أكثر مايرد ذلك إذا كان قولًا أغْنى عنه المَقُولُ نحو : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝ سَلَامٌ عَلَيْكُم ﴾ (٥) أي قائلين ذلك ، ومثله : ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ﴾ (٦) ويحتمل أن الواو للحال وأن القول المحذوف خبر ، أي وإسماعيل يقول ، كما أن القول حذف خبرًا للموصول في ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا ﴾ (٧) ويحتمل أن الخبر هنا ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ (٨) فالقول المحذوف نصب ؛ على الحال أو رفع خبرًا أول هذا كله ، أو لا مَوضِع له ، لأنه بدل من الصلة ، هذا كله ، إن كان الذين للكفار ، والعائد الواو ، فإن كان للمعبودين عيسى والملائكة والأصنام والعائد محذوف - أي اتخذوهم - فالخبر ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ (٩) وجملة القول حال أو بدل .

حذف التمييز

[في نحو كم صمت لذا التمييز حذفٌ وفي نعم لدى التنجيز]

نحو : « كَمْ صُمْتَ » أي كم يومًا ، وقال تعالى : ﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ (١٠) ﴿ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ ﴾ (١١) وهو شاذ في باب نعم نحو : « مَنْ تَوَضَّأَ يومَ الجمعة (١٢) فبِهَا وَنعْمَتْ » أي فبالرخصة أخَذَ ونعمت رخصة .

* * *

(١) [طه : ٧٧] .

(٢) [الليل : ٥] أي أعطى الناس الخير والأولى أن يكون الفعل منزلًا منزلة اللازم ، فلا حذف ، وإنما يأتي الحذف بعد سؤال نحو : هل أعطيت محمدًا كتابًا فتقول : أعطيت .

(٣) [الضحى : ٥] أي الخير .

(٤) [التوبة : ٢٩] أي يعطوكم .

(٥) [الرعد : ٢٣] أي قائلين .

(٦) [البقرة : ١٢٧] أي قائلين .

(٧) [الزمر : ٣] والقول هنا حذف وهو خبر الذين ، ويحتمل أنه لا حذف ، وأن الخبر في نهاية الآية وهو : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ ، وهذا على أن الذين هم الكفار فإن كانوا غيرهم فالخبر ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ .

(٨ ، ٩) [الزمر : ٣] .

(١٠) [المدثر : ٣٠] وحذف التمييز أي ملكًا .

(١١) [الأنفال : ٦٥] أي رجلًا .

(١٢) ونعمت رخصة وهذا حديث سبق الحديث عنه .

حذف الاستثناء

[وبعد إلا غير مهما سبقا بليس قبل لم يكن أيضًا لقا]

وذلك بعد إلا وغير المسبوقَين بليس ، يقال : قبضْتُ عشرة لَيسَ إلا ، أو ليس غير ، وقد تقدم ، وأجاز بعضهم ذلك بعد لم يكن ، وليس بمسموع (١) .

حذف حرف العطف [٨٦٦]

[في الشعر حذف حرف عطف وارد والنثر لا وما أتى فشارد]

بابُه الشعر كقول الحطيئة :

٨٦٦ – إنَّ امْرَأً رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنْزِلُهُ برمل يَبْرِينَ جَارًا شَدَّ مَا اغْتَرَبَا (٢)

أي ومنزله برمل يبرين ، كذا قالوا ، ولك أن تقول : الجملة الثانية صفة ثانية ، لا معطوفة ، وحكى أبو زيد « أَكَلْتُ خبزًا لَحْمًا تَمْرًا » (٣) فقيل : على حذف الواو ، وقيل : على بدل الإضراب ، وحكى أبو الحسن « أَعْطِهِ دِرْهَمًا دِرْهَمَينِ ثَلَاثَةً » (٤) وخرج على إضمار أو ويحتمل البدل المذكور وقد خرج على ذلك آيات ؛ إحداها : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴾ (٥) أي ووجوه ، عطفًا على ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ﴾ (٦) . والثانية : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ (٧) فيمن فتح الهمزة ، أي وأنَّ الدِّين ، عَطْفًا على ﴿ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ (٨) ويبعده أن فيه فصلًا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب ، وبين المنصوبين بالمرفوع ، وقيل : بدل من أن وصلتها ، أو من القسط ، أو معمول للحكيم على أن أصله الحاكم ثم حول للمبالغة ، والثالثة : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ ﴾ (٩) أي وقلت ، وقيل : بل هو الجواب ، و﴿ تَوَلَّوا ﴾ (١٠) جواب سؤال مقدر ، كأنه قيل : فما حالهم إذ ذاك ؟ وقيل :

---

(١) أي في النثر فهذه أساليب لم ترد عند العرب .

(٢) البيت من البسيط للحطيئة ، في ديوانه (١٢٨) وجيء به على أن جملة (منزله برمل يبرين) معطوفة بواو محذوفة ، وانظر الشجري (٣٧١/١) والبغدادي (٣٢٦/٧) والرهط الجماعة ، ويبرين : مدينة بالجزيرة .

(٣) انظر نوادر أبي زيد (٥٨١) .

(٤) انظر حاشية الأمير (١٥٤/٢) .

(٥) [الغاشية : ٨] .

(٦) [الغاشية : ٢] .

(٧) [آل عمران : ١٩] .

(٨) [آل عمران : ١٨] وتمامها ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ وانظر في هذه الآية حاشية الدسوقي (٢٦٤/٢) .

(٩ ، ١٠) [التوبة : ٩١] وتمامها ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوا وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنفِقُونَ ﴾ .

﴿ تَوَلَّوا ﴾ حال على إضمار قد ، وأجاز الزمخشري أن يكون ﴿ قُلْتَ ﴾ [١] استئنافًا ، أي إذا ما أتوك لتحملهم تولوا ، ثم قدر أنه قيل : لم تولوا باكين ؟ فقيل : ﴿ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ ثم وسط بين الشرط والجزاء .

حذف فاء الجواب

[واختص فا الجواب بالضروره وواوُ حال مثله ندوره]

هو مُخْتَصٌّ بالضرورة ، كقوله :

* مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّه يَشْكُرهَا [٢] *

وقد مرَّ أن أبا الحسن خَرَّج عليه ﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ ﴾ [٣] .

حذف واو الحال

تقدم في قوله :

* نَصَفَ النَّهارَ الماء غامرهُ [٤] *

أي انتصف النهار والحالُ أن الماء غامر هذا الغائص .

حذف قد [٨٦٧]

[والفعل ماضيًا إذا حالًا يقع فاقرن بقد حتمًا له إذا وقع
لأنها حينًا لديهم تضمر وربما في حالة تقدر
والكوفيون حكموا بذا لما أتي لكان ماضيًا فلتعلما
وبعضهم جوز هذا في الخبر أعني الذي أتى لأن يستطر
والماضي إن يقع جوابًا للقسم ومثبتًا بها ولام انحتم
قيل بهذا في الذي قد وردا في نحو آيتين فلتقيدا]

زعم البصريون أن الفعل الماضي الواقع حالًا لا بدَّ معه من « قد » ظاهرة نحو : ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم ﴾ [٥] أو مضمرة نحو : ﴿ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ

---

(١) انظر الكشاف (٢/١٦٧) .

(٢) البيت تقدم كثيرًا ، وسيتكرر .

(٣) [البقرة : ١٨٠] .

(٤) تقدم الحديث عنه أي والماء غامره .

(٥) [الأنعام : ١١٩] .

ٱلْأَرْذَلُونَ ﴾ (١) ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (٢) وخالفهم الكوفيون ، واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبرًا لكان كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه : « أَلَيسَ قَدْ صَلَّيتَ مَعَنَا » (٣) ، وقول الشاعر :

٨٦٧ – وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيضَاءَ شَحْمَةً عَشِيَّةَ لاقَيْنَا جُذامًا وَحِمْيرًا (٤)

وخالفهم البصريون . وأجاز بعضهم « إن زَيدًا لقام » على إضمار قد ، وقال الجميع : حقُّ الماضي المثبت المجاب به القسم أن يقرن باللام وقد نحو : ﴿ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴾ (٥) وقتل في ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴾ (٦) أنه جواب للقَسَم على إضمار اللام وقد جميعًا للطول ، وقال :

حَلَفْتُ لَهَا باللَّه حَلْفة فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إنْ مِن حَدِيثٍ وَلا صَالِ (٧)

فأضمر « قد » وأما ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا۟ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ ﴾ (٨) فزعم قوم أنه من ذلك ، وهو سهو (٩) ، لأن ظلُّوا مستقبل ، لأنه مرتب على الشرط وسادٌّ مسد جوابه ، فلا سبيل فيه إلى قد ؛ إذ المعنى ليظلُّنَّ ، ولكن النون لا تدخل على الماضي .

حذف لا التبرئة

[وحذف لا تبرئة وحذف لا من غيرها نافية قد نقلا]

حكى الأخفش « لاَ رَجُلَ وامْرَأة » بالفتح ، وأصله ولا امرأة ، فحذفت لا وبقي البناء للتركيب بحالِهِ .

---

(١) [الشعراء : ١١١] .

(٢) [النساء : ٩٠] وتقدر (قد) في الآيتين .

(٣) انظر كتاب المحاربين في البخاري (قال : أليس قد صليت معنا ؟ قال : نعم) .

(٤) البيت من الطويل ، لزفر بن الحارث الكلابي ، وجيء به بالفعل وقد أضمرت فيه (قد) أي قد لاقينا ، وشحمة : دهن أبيض ، وجذام وحمير : قبيلتان من اليمن : وانظر البغدادي (٣٣٠/٧) والعيني (٣٨٢/٢) والتصريح (٢٤٩/١) ومنه المثل : ما كل بيضاء شحمة ، ولا كل سوداء تمرة . المستقصي (٣٢٨/٢) والسيوطي (٩٣٠) .

(٥) [يوسف : ٩١] .

(٦) [البروج : ٤] وهذه الجملة جواب لقسم أضمر فيه اللام وقد جميعًا ، للفصل الطويل بين القسم والمقسم عليه أي جواب القسم .

(٧) تقدم الحديث عنه وقد أضمر (قد) قبل فعل القسم ، أي : قد حلفت ، والواقع أنه قد حذف من كل ما تقدم من النصوص « قد » التي لم تذكر فيها ، ولكن الكوفيين لم يشترطوا ذكر قد مضمرة إلا في الماضي الواقع خبرًا لكان فقط ، وما عداه ليس بلازم ذكر قد .

(٨) [الروم : ٥١] والتقدير : لقد ظلوا ، اعتمادًا على أن الفعل جواب قسم ، واعتبر ابن هشام ذلك سهوًا .

(٩) لأن المستقبل لا تدخل عليه النون ، فكذلك قد ، والواقع أن هناك خلافًا فيهما ولا سهو ، ولا التبرئة : هي النافية للجنس ، والتقدير ولا امرأة .

حذف لا النافية وغيرها [٨٦٨ - ٨٧١]

[يطرد الذي جواب قسم منفيها مضارع فليعلم]

يطرد ذلك في جواب القسم إذا كان المنفي مضارعًا نحو : ﴿ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ ﴾ (١) وقوله :

٨٦٨ – • فَقُلْت يَمِينُ اللّٰه أبْرَحُ قَاعِدًا (٢) •

[وقل بالماضي وإن قدم لا على اليمين كان ذاك أسهلا]

ويقل مع الماضي كقوله :

٨٦٩ – فَإِنْ شِئْتِ آلَيتُ بَينَ المَقَا ... مِ وَالرُّكْنِ وَالحَجَرِ الأسود (٣)
نَسِيتُكِ مَادَامَ عَقْلِي مَعِي ... أمُدُّ بِه أمَدَ السَّرْمَدِ

ويسهله تقدم لا على القسم كقوله :

٨٧٠ – • فَلَا وَاللّٰه نَادَى الحَيَ قَومِي (٤) •

وسمع بدون القسم كقوله :

٨٧١ – وَقولِي إذا مَا أطْلَقُوا عَن بَعِيرِهِمْ ... يُلَاقُونَهُ حَتَّى يَؤُوبَ المُنَخَّلُ (٥)

وقد قيل به في ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ ﴾ (٦) أي : لئلا ، وقيل : المحذوف مضاف ،

---

(١) [يوسف : ٨٥] أي لا تفتأ وهي من الأفعال الملازمة للنفي .

(٢) البيت من الطويل ، لامرئ القيس ، وهو في ديوانه (٣١ ، ٣٢) وعجزه :

• ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي •

وكثر الحذف ، أي : لا أبرح ، باطراد مع جواب القسم . وانظر البغدادي (٣٣٢/٧) والخزانة (٢٠٩/٤ ، ٢٣١) والكتاب (١٤٢/١) ويمين : بالرفع مبتدأ والخبر محذوف .

(٣) البيتان من المتقارب ، لأمية بن عائذ الهذلي ، أشعار الهذليين (٤٩٣/٢) وأراد لا نسيتك ، فحذف لا ، لأن المعنى لا يصح إلا بتقديره ، وآليت : أقسمت ، والسرمد : الدائم ، وانظر البغدادي (٣٣٣/٧) والهمع (٤٢/٢) والدرر (٤٩/٢) والخزانة (٢٣١/٤) والأغاني (١٦٢/٢٣) .

(٤) هذا صدر بيت للمنخل الهذلي ، وعجزه – قال البغدادي (٣٣٥/٧) – « هدوًّا بالمساءة والعلاط » وفي حاشية الأمير (١٧١/٢) « طوال الدهر ما دُعي الهذيل » ، وروي مكان ، قومي : ضيفي ، والعلاط : الحديث بالسوء ، وقد حذف « قد » مع الماضي وسهلة تقدم لا مع القسم . وانظر الدسوقي (٢٦٦/٢) ، والبيت من الوافر .

(٥) البيت من الطويل للنمر بن تولب الصحابي ، وحذف فيه لا النافية بدون إضمار القسم ، المنخّل شاعر ، وانظر البغدادي (٣٣٧/٧) والعيني (٣٩٥/٢) والأغاني (٤/٢١) ويؤوب : يرجع ، ومنه المثل : حتى يؤوب القارظان .

(٦) [النساء : ١٧٦] .

أي كراهة أن تضلوا .

حذف ما النافية [٨٧٢]

[ذكر حذف ما بدون شرط ... أعني به إمامنا ابن معطي
وإن أتى الجواب منفيًّا بلا ... أو ما كقولي والسما ما فعلا
فإنه يجوز حذف الحرف ... إن أمن الإلباس حال الحذف
وبعضهم قال وحذفها حظل ... وما رأيته بنحوهم عقل
لكن ما قدم في المسالك ... أيده في كتبه ابن مالك
لكنه قدر ما موصوله ... حينًا وحينًا نافيًا أخي له]

ذكر ابن معطي [1] ذلك في جواب القسم ، فقال في ألفيته :

وَإنْ أَتَى الجَوَابُ مَنْفِيًّا بِلَا ... أو مَا كَقَولِي ، وَالسَّمَا مَا فَعَلَا
فَإنَّهُ يَجُوزُ حَذْف الحَرْف ... إنْ أمِنَ الإلْبَاس حَالَ الحَذْف

قال ابن الخباز : وما رأيت في كتب النحو إلا حذف لا [2] ، وقال لي شيخنا : لا يجوز حذف ما ، لأن التصرف في لا أكثر من التصرف في ما ، انتهى .

وأنشد ابن مالك :

٨٧٢ – فَوَاللَّه مَا نِلْتُمْ وَمَانِيلَ مِنْكُمْ ... بِمُعْتَدِل وَفْقٍ وَلَامُتَقَارِبِ [3]

وقال : أصله ما ما نلتم ، ثم في بعض كتبه قدر المحذوف « ما » النافية ، وفي بعضها قدره ما الموصولة .

---

(١) هو العلامة السابق بالفضل يحيى به معطي الزواوي ، له منظومة الدرة الألفية التي سبقت ألفية ابن مالك وشرح الجمل ، وشرح أبيات سيبويه ، ونظم القراءات السبع ، والجمهرة لابن دريد ، وغير ذلك (ت : ٦٢٨هـ) ويجوز في البيتين حذف حرف النفي مع جواب القسم إن أمن اللبس .

(٢) ابن الخباز ذكر أن حذفها كثير ، وأن شيخه منع الحذف مع ما .

(٣) وأنشد ابن مالك دليلًا على جواز حذف ما في جواب القسم قول الشاعر الآتي ، والبيت من الطويل لعبد اللّٰه بن رواحة الأنصاري ، كما يقول البغدادي (٣٤٦/٧) في ديوانه (٨٣) والهمع (٨٨/١ ، ٤٢/٢) والدرر (٦٨/١ ، ٤٩/٢) والخزانة (٢٣١/٤) وجيء به على أنه أراد : ما نلتم فحذف ما النافية وأبقى ما الموصولة ، والباء زائدة في الخبر ، ودل العطف على ذلك ، والكوفيون يرون أن المحذوفة الموصولة ، والباقية النافية ، وقال الدماميني (٢٦٦/٢) الدسوقي : بمعتدل : مفعول به ، والباء زائدة ، وما المذكورة نافية في الموضعين والمفعول تنازعا ، وحذف المفعول من أحدهما ، ولا تقدير لما . اهـ . وهذا جيد .

حذف ما المصدرية

[وحذف ما المصدر جا بشعر ورده الأصل بنقل يبرى
وما أتى ذكر لها وحكما يزيدها فمصدر فلتعلما]

قاله أبو الفتح في قوله :

* بآية تُقْدِمُونَ الخَيلَ شُعْثًا (1) *

والصوابُ أن آية مضافة إلى الجملة كما مر ، وعكسه قول سيبويه في قوله :

* بآية ما تُحِبونَ الطَعَامَا (2) *

إن ما زائدة ، والصواب أنها مصدرية .

حذف كي المصدرية

[وحذف كي أجازه السِّيرافي والجل قولهم له ينافي]

أجازهُ السيرافي نحو : « جئت لتكرمني » وإنما يقدر الجمهور هنا « أنْ » بعينها ، لأنها أمُّ الباب فهي أولى بالتجوز (3) .

حذف أداة الاستثناء

[وحذف إلا ذات الاستثناء أنكره الأصل بلا امتراء
ورده الغير وذا عجاب قال له والأول الصواب]

لا أعلم أن أحدًا أجازه ، إلا أن السهيلي (4) قال في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ ﴾ (5) الآية : لا يتعلق الاستثناء بفاعل ؛ إذ لم ينه عن أن يصل إلا أن يشاء اللَّه بقوله ذلك ، ولا بالنهي ؛ لأنك إذا قلت : أنت مَنْهِيٌّ عن أن تقوم إلا أن يشاء اللَّه فلستَ بمنهي ، فقد سَلَّطْته على أن يقوم ويقول : شاء اللَّه ذلك ، وتأويلُ ذلك أن الأصل إلا قائلًا : إلا أن يشاء اللَّه ،

---

(1) هذا بيت تقدم الحديث عنه وحذف فيه (ما) المصدرية ، وانظر الكتاب (١/ ٤٧٠) .
(2) تقدم الكلام عليه ، وانظر الكامل (١٤٧) .
(3) أجاز السيرافي حذف « كي » في المثال ، أي : لكي تكرمني وتسمى لام كي ، ولكن الجمهور يقدر (أنْ) وهي أولى ؛ لأنها أم الباب فهي أولى بالتقدير .
(4) قال الدماميني : هذا عجيب من ابن هشام والمسألة مذكورة في التسهيل ، وفي باب التنازع وصرح ابن الحاجب بها ، ولكن المصنف يقصد حذف إلا وحدها .
(5) [الكهف : ٢٣ ، ٢٤] .

وحذف القول كثير ، اهـ . فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعًا ، والصواب أن الاستثناء مُفَرغ (١) ، وأن المستثنى مصدر أو حال ، أي إلا قولًا مصحوبًا بأنْ يشاء اللَّه ، أو إلا ملتبسًا بأن يشاء اللَّه ، وقد علم أنه لا يكون القول مصحوبًا بذلك إلا مع حرف الاستثناء .

فطوى ذكره لذلك ، وعليهما فالباء محذوفة من أن ، وقال بعضهم : يجوز أن يكون ﴿ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ كلمة تأبيد ، أي لا تقولنه أبدًا ، كما قيل في : ﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ (٢) لأن عَودَهم في ملتهم مما لا يشاؤه اللَّه سبحانه . وجَوَّزَ الزمخشري أن يكون المعنى ولا تقولن ذلك إلا أن يشاء اللَّه أن تقوله بأن يأذن لك فيه ، ولما قاله مُبْعِد ، وهو أن ذلك معلوم في كل أمر ونهي ، ومُبْطِل ، وهو أنه يقتضي النهي عن قول : إني فاعل ذلك غدًا مطلقًا ، وبهذا يردُّ أيضًا قول مَنْ زعم أن الاستثناء منقطع ، وقول من زعم أن ﴿ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ﴾ (٣) كنايةٌ عن التأبيد (٤) .

حذف لام التوطئة

[وحذف لام ذات توطئة قد   وافى بإن وقسم بعد ورد]

﴿ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ﴾ (٥) ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ (٦) ﴿ وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ (٧) بخلاف ﴿ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ (٨) .

حذف الجار

[وحذف حرف الجر في اختار أمر	سمى وكنى وكذا يهدي استقر
وكلته وزنته نصحته	شكرته كثيرة مثله
يبغونها ثمت قدرناه	يخوف الشيطان أولياه
وربما يحذف ثم يبقى	عمله وابحث لهذا تلقي]

يكثر وَيَطَّرِد مع أنَّ وأنْ نحو : ﴿ يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُواْ ﴾ (٩) أي بأن ، ومثله ﴿ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ ﴾ (١٠) ﴿ وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي ﴾ (١١) ﴿ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا ﴾ (١٢)

---

(١) أي حذف المستثنى منه .
(٢) [الأعراف : ٨٩] .
(٣) انظر الكشاف (٣٨٦/٢) .
(٤) أي في معنى كلمة تأبيد ، وليست استثناء أصلًا ، أي لا تقوله أبدًا .
(٥) [المائدة : ٧٣] .
(٦) [الأنعام : ١٢١] .
(٧) [الأعراف : ٢٣] .
(٨) [هود : ٤٧] ، والتقدير ولئن لم ... فحذف اللام .
(٩) [الحجرات : ١٧] .
(١٠) [الحجرات : ١٧] .
(١١) [الشعراء : ٨٢] .
(١٢) [المائدة : ٨٤] .

﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَـٰجِدَ لِلَّهِ﴾ (١) أي : ولأن المساجد لله ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾ (٢) أي بأنكم .

وجاء في غيرهما نحو : ﴿قَدَّرْنَـٰهُ مَنَازِلَ﴾ (٣) أي قدرنا له ، ﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ (٤) أي يبغون لها ، ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَـٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ﴾ (٥) أي يخوفكم بأوليائه .

وقد يُحذف مع بقاء الجر كقول رؤبة – وقد قيل له : كيف أصبحت – : « خَيرٍ عَافَاكَ اللّه » وقولهم : « بكم درهم اشتريت » ويقال في القسم : « اللّه لأفعلنَّ » .

حذف أن الناصبة [٨٧٣]

[أن بعد لام كي جوازًا أضمرت وبعد غيرها وجوبًا حذفت]

هو مطرد في مواضع معروفة ، وشاذ في غيرها نحو « خذ اللص قبل يأخُذَك » و « مره يَحْفِرَها » و « لا بُدَّ من تتبعها » وقال به سيبويه في قوله :

٨٧٣ – • وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ (٦) •

وقال المبرد : الأصل أفْعَلُهَا ، ثم حذفت (٧) الألف ، ونقلت حركة الهاء إلى ما قبلها ، وهذا أولى من قول سيبويه ؛ لأنه أضمر أنْ في موضِع حَقهَا أن لا تدخل فيه صريحًا وهو خبر كاد ، واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملِها .

وإذا رفع الفعل بعد إضمار أن سَهُلَ الأمر ، ومع ذلك لا ينقاس ، ومنه ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّىٓ أَعْبُدُ﴾ (٨) ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ و « تَسْمَعُ بالمُعَيدِيِّ خَيرٌ مِنْ أن تَرَاه» (٩) وهو الأشهر في بيت طرفة :

ألَا أيهذَا الزَاجِري أحضُرُ الوَغَى وأن أشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أنْتَ مُخْلِدِي (١٠)

---

(١) [الجن : ١٨] .
(٢) [المؤمنون : ٣٥] .
(٣) [يس : ٣٩] .
(٤) [الأعراف : ٤٥] .
(٥) [آل عمران : ١٧٥] .
(٦) هذه المواضع تسعة يجب إضمار أن في خمسة جائز ، وأربعة جائز ، منها هذا البيت وعجزه : « فلم أر مثلها حباسة أوجد » . وحباسة : ظلامة : ويروى بالخاء ، وانظر الكتاب (١/١٥٥) والإنصاف (٥٦١) ، والعيني (٤/٤٠١) والبغدادي (٧/٣٤٧) وهو لعامر بن جوين الطائي من بحر الطويل : نهنهت : كففت .
(٧) يرى المبرد أنه لا إضمار لأن ، وبخاصة في خبر كان ، وأن الأصل أفعلها فحذف الألف والهاء ، وما ذكره شاذًّا ، أمثلة ذكرت في مجمع الأمثال (١/٢٧٢) والتمثيل والمحاضرة (٤٤) ، والمستطرف (١/٢٩) .
(٨) [الزمر : ٦٤] .
(٩) [الروم : ٢٤] (وتسمع بالمعيدي مثل تقدم) .
(١٠) هذا البيت تقدم الحديث عنه أي أن أحضر فحذف أنْ .

وقرئ (أعبُدَ) بالنصب كما روي « أحضُرَ » كذلك ، وانتصاب ﴿ غَيْرَ ﴾ في الآية على القراءتين لا يكون بأعبد [1] ؛ لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ، بل بتأمروني ، و ﴿ أَنْ [2] أَعْبُدَ ﴾ بدل اشتمال منه ، أي تأمروني بغير الله عبادتِهِ .

حذف لام الطلب

[وألحق حذف لام ذات الطلب بالشعر لا النثر على الذي اجتبي]

هو مطرد عند بعضهم في نحو : « قلْ لَهُ يَفْعَلْ » وجعل منه ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [3] ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ﴾ [4] وقيل : هو جواب لشرط محذوف ، أو جواب للطلب ، والحقُّ أن حذفها مختص بالشعر كقوله :

* مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ [5] *

حذف حرف النداء [٨٧٤ - ٨٧٦]

[وحذف حرف للندا إذا أتى بجنس أو إشارة شذ اثبتا]

نحو : ﴿ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴾ [6] ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ﴾ [7] ﴿ أَنْ أَدُّوٓاْ إِلَىَّ عِبَادَ ٱللَّهِ ﴾ [8] وشذ في اسمي الجنس والإشارة [9] في نحو : « أَصْبِحْ لَيْلُ » وقوله :

٨٧٤ - * بِمِثْلِكَ هذا لَوعَةٌ وَغَرَامُ [10] *

ولحنَّ بعضهم المتنبي في قوله :

٨٧٥ - * هذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسَا [11] *

---

(١) لأن أعبد منصوبة بأن المصدرية ، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، بل هي منصوبة بتأمروني .

(٢) أن أعبد مصدر مؤول بدل اشتمال من غير في محل نصب .

(٣) [إبراهيم : ٣١] . (٤) [الإسراء : ٥٣] .

(٥) تقدم قبل ذلك ، والمعنى : أي لتفد . (٦) [الرحمن : ٣١] .

(٧) [يوسف : ٢٩] . (٨) [الدخان : ١٨] .

(٩) من الشاذ النادر حذف حرف النداء مع اسم الجنس نحو (أصبح ليلُ) وهو مثل قالته أم جندب ضيقًا بزوجها امرئ القيس ، وانظر مجمع الأمثال : (٤١٦/١) .

(١٠) البيت لذي الرمة ، في ديوانه (٤١٦) وصدره : « إذا هملتْ يومًا لها قال صاحبي » . أي ياهذا ، وهملَتْ : بكت وجرى دمعها ، لوعة : حرقة القلب . وانظر البغدادي (٣٥٢/٧) والعيني (٢٣٥/٤) والهمع (١٧٤/١) والأشموني (١٣٦/٢) والتصريح (١٦٥/٢) وهو من بحر الطويل .

(١١) البيت من الكامل للمتنبي ، وهو من لحنه ؛ حيث حذف حرف النداء مع اسم الإشارة « يا هذي » وهذا شاذ . الرسيس : ما رسَّ في القلب من الهوى . برزت : ظهرت . في ديوانه (٣٥٩/٢) وانظر البغدادي (٣٥٣/٧) وابن يعيش =

وأجيب بأن هذي مفعول مطلق : أي برزْت هذه البَرْزَةَ ، ورَدَّه ابن مالك بأنه لا يُشَار إلى المصدر إلا منعوتًا بالمصدر المشار إليه كَضَرَبْتُهُ [١] ذَلِكَ الضربَ ، ويرده بَيت أنشده هو ، وهو قوله :

٨٧٦ – يَا عَمْرُو إِنّكَ قَدْ مَلِلْتَ صَحَابَتِي وَصَحَابتِيكَ إِخَالُ ذَاكَ قَلِيلُ [٢]

حذف همزة الاستفهام

قد ذكر في أول الباب الأول من هذا الكتاب .

حذف نون التوكيد [٨٧٧ - ٨٧٨]

[وحذف نون ذات توكيد بدت شديدة أو لا على ما قد ثبت
وذه إذا ما بعدها قد سكنا أو تبعت كسرة أو ضما عنا
وما لأجلهم لديهم حذفا فرده في نهجهم قد عرفا
وإن يجي الحذف بغير ما ذكر فقل ضرورة على ما قد شهر
وربما في النشر جاء ونقل من ذا ألم نشرح بالفتح عقل
وشذّ رفع بعد لم وقد زعم نصب بها وبطل ذا القول علم]

يجوز في نحو : « لأَفْعَلن » في الضرورة كقوله :

٨٧٧ – فَلَا وَأَبِي لَنَأْتِيهَا جَمِيعًا وَلَو كانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرُومُ [٣]

ويجب حذف الخفيفة إذا لَقِيَهَا ساكن نحو : « اضرِبَ الغُلَام » بفتح الباء ، والأصل اضْرِبَنْ ، وقوله :

لا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أنْ تَرْكَعَ يَومًا وَالدّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ [٤]

وإذا وقف عليها تالية ضمة أو كسرة ويعاد حينئذ ما كان حذف لأجلها ، فيقال في

= (١٦/٢) والمغرب (١٧٧/١) والأشموني (١٣٧/٣) والعيني (٢٣٣/٤) .

(١) وكقوله تعالى : ﴿ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابًا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [المائدة : ١١٥] .

(٢) البيت من الكامل ولا يعرف قائله ، وجيء به على أن ابن مالك أنشده شاهدًا على وقوع اسم الإشارة مصدرًا مؤكدًا للفعل من غير نعته بمصدر ، وانظر البغدادي (٣٥٤/٧) والمغرب (١١٨/١) أي : إخال ذاك الخيل .

(٣) البيت لعبد الله بن رواحة ، (١٠٣) وهو من الكامل ، وكان عليه أن يقول : لنأتينها باللام ، ونون التوكيد جميعًا ، فترك نون التوكيد ؛ لضرورة الشعر . وانظر البغدادي (٣٥٦/٧) ومعجم البلدان (١٥٦/٥) وتاريخ الطبري (٣٨/٣) والروض الأنف (٣١/٧) .

(٤) تقدم الحديث عنه ، وجيء به على أن نون التوكيد الخفيفة فيه قد حذفت ، والأصل : لا تهينَنْ .

« اضْرِبَنْ يَا قوم » : اضربوا ، وفي « اضربن يا هِنْدُ » : اضربي ، قيل : وحذفها في غير ذلك ضرورة كقوله :

٨٧٨ – اضْرِبَ عَنْكَ الهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيفِ قَوْنَسَ الفَرَسِ (١)

وقيل : ربما جاء في النثر ، وخَرَّجَ بعضهم عليه قراءة من قرأ ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ ﴾ (٢) بالفتح ، وقيل : إنَّ بعضهم ينصب بلم ويجزم بِلَنْ ، ولك أن تقول : لعل المحذوف فيهما الشديدة ؛ فيجاب بأن تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه أولى (٣) .

حذف نوني التثنية والجمع [٨٧٩ - ٨٨٠]

[والنون في تثنية والجمع أتى لها الحذف لتدر صنعي
لدى الإضافة وشبهها كما لقصر الصلة عند من سما
كذا للام سكنت أيضًا ورد بقلة فاحفظ لذا إذا شرد]

تحذفان للإضافة نحو : ﴿ تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ ﴾ (٤) و ﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا ٱلنَّاقَةِ ﴾ (٥) ولشبه الإضافة نحو : « لَاغُلَامَي لِزَيد » (٦) و « لَا مكْرِمِي لعَمْرو » إذا لم تقدر اللام مقْحَمَة ، ولتقصير الصلة نحو : « الضَّارِبَا زَيدًا ، والضَّارِبو عَمرًا » وللام الساكنة قليلًا نحو : ﴿ لَذَآئِقُوا ٱلْعَذَابَ ﴾ (٧) فيمن قرأه بالنصب ، وللضرورة نحو قوله :

٨٧٩ – هُمَا خطَّتَا إمَّا إسَارٌ وَمِنَّة وَإمَّا دَمٌ والقَتْلُ بِالحُرِّ أجدَرُ (٨)

فيمن رواه برفع « إسار ومنة » وأما من خفض فبالإضافة ، وفَصَلَ بين المتضايفين بأما ، فلم ينفكَّ البيت عن ضرورة ، واختلف في قوله :

٨٨٠ – * لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ القِبَابِ (٩) *

---

(١) قال البغدادي (٣٦٠/٧) البيت مصنوع ، ولا يعلم قائله ، فهو من المنسرح وحذف منه نون التوكيد ، والطارق الذي يأتي ليلًا ، القونس : مقدم البيضة ، وانظر الخصائص (١٢٦/١) والمحتسب (٣٦٧/٢) والإنصاف (٥٦٨) والهمع (٧٩/٢) .

(٢) [الشرح : ١] .

(٣) الأولى تقليل المحذوف وهذا يتحقق مع المخففة لا الثقيلة .

(٤) [المسد : ١] . (٥) [القمر : ٢٧] .

(٦) أي الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه .

(٧) [الصافات : ٣٨] .

(٨) البيت لتأبط شرًا ، وقد حذف فيه نون التثنية (خطتا) لغير إضافة ، وانظر الخصائص (٤٠٥/٢) والعيني (٤٨٦/٣) والتصريح (٥٨١) والأشموني (٢٢٧/٢) والبغدادي (٣٦٠/٧) وهو من الطويل .

(٩) هذا عجز بيت لعمرو بن الأيهم التغلبي وهو من بحر الخفيف ، وصدره : « رُبَّ حيٍّ عرندسٍ ذي شباب » . والعرندس : =

فقيل : الأصل : ضاربين ضاربي القباب ، وقيل : للقباب ، كقوله :

* أَشَارَتْ كُلَيب بِالأكُفِّ الأَصَابع [1] *

وقيل : ضاربين معرب إعراب مساكين ، فنصبه بالفتحة ، لا بالياء .

حذف التنوين [٨٨١]

[يحذف تنوين لدى الإضافه	أو شبهها أو أل ولا مخافة
أو لاتصال بالضمير وردا	وغير ذا ضرورة فاعتمدا
أو كان الاسم علمًا موصوفا	بابن وبنت ثم قد أضيفا]

يحذف لزومًا لدخول أل نحو : « الرَّجُل » وللإضافة نحو : « غلَامَك » ولشبهها [2] نحو : « لَا مَال لِزَيدٍ » إذا لم تُقَدر اللام مُقْحَمة ؟ فإن قدرت فهو مضاف ، ولمانع الصرف نحو « فَاطِمَة » وللوقف في غير النصب ، وللاتصال بالضمير نحو : « ضَارِبك » فيمن قال : إنه غير مضاف ، فأما قوله :

* أَمُسلِمُنِي إِلَى قَوم شَرَاحِ [3] *

فضرورة ، خلافًا لهشام ، ثم هو نون وقاية لا تنوين كقوله :

* وَلَيس المُوَافِينِي لِيرْفَدَ خَائِبًا [4] *

إذ لا يجتمع التنوين مع أل ، ولكون الاسم علمًا موصوفًا بما اتصل به وأضيف إلى علم ، من ابن وابنة اتفاقًا ، أو بنت عند قوم من العرب ، فأما قوله :

٨٨١ - * جَارِيَةٌ مِنْ قَيس بْنِ ثَعْلَبَة [5] *

فضرورة ، ويحذف لالتقاء الساكنين قليلًا كقوله :

= الشديد ، القباب : الخيام . وانظر البغدادي (٣٦٤/٧) والهمع (٤٧/١) والدرر (٢٠/١) والتصريح (٧٧/١) والأشموني (٨٧/١) . وقد استشهد به على أن من العرب من يجعل الإعراب على النون إجراء له مجرى المفرد .

(١) تقدم الحديث عن هذا البيت ، وجيء به على تقدير : ضاربين للقباب بحذف اللام ، وهنا حذف حرف الجر أي : إلى أشارت إلى : كليب ثم حذف الجار أي أشارت كليب .

(٢) أي شبه الإضافة لا مال لزيد . (٣) تقدم الحديث عن هذا البيت .

(٤) هذا صدر بيت تقدم الحديث عنه فالنون فيه للوقاية .

(٥) هذا الرجز للأغلب العجلي ، وجيء به على أن تنوين قيس على خلاف القياس ؛ لأن ابنًا وقع بين علمين مستجمع الشروط ؛ فكان ينبغي حذف التنوين ، إلا أنه نوّن للضرورة . وانظر البغدادي (٣٦٦/٧) والكتاب (١٨٤/٢) والمقتضب (٣١٥/٢) والخصائص (٤٩١/٢) وابن الشجري (٣٨٢/١) وابن يعيش (٦/٢) وبعده : « كريمة أخوالها والعصبة » .

فَأَلْفَيْتُهُ غَيرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلَ [١]

وإنما آثر ذلك على حذفه للإضافة لإرادة تماثل المتعاطفينَ في التنكير ، وقرئ ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدُ ۝ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾ [٢] ﴿ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ﴾ [٣] بترك تنوين أحد وسابق وبنصب النهار .

واختلف لم ترك التنوين [٤] في نحو : « قَبَضْتُ عَشَرَةً لَيسَ غَيرُ » فقيل : لأنه مبني لقَبْلُ وَبَعْدُ ، وقيل : لنية الإضافة وإن الضمة إعراب وغير متعينة ؛ لأنها اسمُ ليس ، لا محتملة لذلك وللخبرية ، ويردُّه [٥] أن هذا التركيبَ مطرد ، ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد ، إلا إنْ أَشْبَهَ في اللفظ المضاف نحو : « قَطَعَ اللَّه يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا » فإن الأول مضاف للمذكور ، والثاني لمجاورته له مع أنه المضاف إليه في المعنى كأنه مضاف إليه لفظًا [٦] .

حذف أل

[تحذف أل لدى الإضافة الندا وليس ذا بجمل تحكى بدا
كذا من اسم اللَّه أو ما أشبهه وغير ما مر السماع عادله]

تُحْذَفُ للإضافة المعنوية ، وللنداء نحو : « يا رَحْمنُ » إلا من اسم اللَّه تعالى ، والجمل المحكية ، قيل : والاسم المشبه به نحو : « يا الخَلِيفَةَ هَيبَةً [٧] » وسمع « سَلَامُ عَلَيكُمْ » بغير تنوين ؛ فقيل : على إضْمار أل ، ويحتمل عندي كونُهُ على تقدير المضاف إليه ، والأصل سلامُ اللَّه عليكم ، وقال الخليل في « مَا يَحسن بِالرَّجُل خَيرِ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ كَذا » هو على نية [٨] أل في خير ، ويرده أنها لا تجامع من الجارة للمفضول ، وقال الأخفش : اللام زائدة ، وليس هذا بقياس [٩] ، والتركيب

---

(١) تقدم الحديث عنه وأصله : ولا ذاكر اللَّه ، فحذف التنوين ؛ لالتقاء الساكنين ، وأضافه لما بعده : ذاكر اللَّه .

(٢) [الإخلاص : ١ ، ٢] .

(٣) [يس : ٤٠] وقراءة ترك تنوين أحد ، انظر إلى الكشاف (٢٤٢/٤) قال : وقرأ الأعمش (قل هو اللَّه الواحد) وقرئ (أحد اللَّه) بغير تنوين وأسقط لملاقاته لام التعريف وكذلك (٢٨٧/٣) .

(٤) في نسخة لم ترك تنوين غير في نحو .

(٥) هذا التركيب مطرد عند العرب ، وبني فيه غير على الضم ، لحذف المضاف إليه ونية معناه ، وهو غاية فيجب بناؤه على الضم .

(٦) وهنا في هذا المثال أضيف يد إلي من قالها ، وكذلك رجل إلى مثلها ، فكأن كلًّا منهما أضيفت إليه في اللفظ فأعربا .

(٧) هو مشبه به أي : يا مثل الخليفة في الهيبة .

(٨) أي الخير منك ، فأل منوية الدخول على خير ، لذلك صح أن تكون صفة للرجل .

(٩) يرى الأخفش أن اللام زائدة في أفعل التفضيل ، وليس ذلك قياسًا في كل أفعل تفضيل وإنما يكون ذلك إذا دخلت أل على أفعل التفضيل بعدها من نحو : ولت بالأكثر منهم حصى ، فأل زائدة .

قياسي ، وقال ابن مالك : خير بدل ، وإبدال المشتق ضعيف [1] .

وأولى عندي أن يخرج على قوله :

* وَلَقَدْ أمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي [2] *

حذف لام الجواب [٨٨٢]

[لام جواب لو كذا لو لم وقد أيضًا إذا طال الكلام يفتقد
لام لأفعلن بالضروره يختص في المقالة المشهوره]

وذلك ثلاثة : حذف لام جواب لو نحو : ﴿ لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا ﴾ [3] وحذف لام لقد ، يحسن مع طول الكلام نحو ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ [4] وحذف لامِ لأَفْعَلَنَّ يختص بالضرورة كقول عامر بن الطُّفَيل :

٨٨٢ - وَقَتِيلِ مُرةَ أثْأرَنَّ فَإنَّهُ فِـرْغٌ وَإنَّ أخَـاكُـمُ لَمْ يُثْأرِ [5]

حذف جملة القسم

[وشاع حذف جملة للقسم إلا مع الباء على المرتسم]

كثير جدًّا ، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم ، وحيث قيل : « لأفْعَلَنَّ » أو « لَقَدْ فَعَل » أو « لَئِنْ فَعَلَ » ولم يتقدم جملة قسم فَثَمَّ جملة قسم مقدرة ، نحو : ﴿ لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا ﴾ [6] الآية ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ ﴾ [7] ﴿ لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ [8] واختلف في نحو : « لَزَيْدٌ قائم » ونحو : « إنَّ زَيدًا قَائِم ، أو لقائم » هل يجب كونه جوابًا لقسم أو لا ؟

حذف جواب القسم

[يجب إن عليه قد تقدما ماعنه يغني وتوسط اعلما]

يجب إذا تقدم عليه أو اكْتَنَفَه ما يُغْنِي عن الجواب ؛ [9] فالأول نحو : «زَيد قائِم واللَّه »ومنه «إنْ

---

(١) لأن البدل في الجامد .
(٢) تقدم الحديث عنه .
(٣) [الواقعة : ٧٠] .
(٤) [الشمس : ٩] .
(٥) البيت من الكامل ، لعامر بن الطفيل ، أوردها شاهدًا على حذف اللام مع تأكيد المضارع بنون التوكيد الثقيلة أثأرنَّ ، وانظر البغدادي (٣/٨) والهمع (٤٢/٢) والخزانة (٢١٦/٤) وهي في ديوانه (٥٥) . مرة : قبيلة ، فرغ : هدر ، وفرع : شريف علي .
(٦) [النمل : ٢١] .
(٧) [آل عمران : ١٥٢] .
(٨) [الحشر : ١٢] .
(٩) فيحذف الجواب في هذه الحالة .

جاءني زيدٌ واللهِ أكرمته » والثاني نحو : « زَيدٌ واللهِ قائم » فإن قلت : « زيد والله إنه قائم ، أو لقائم » احتمل كون المتأخر عنه خبرًا عن المتقدم عليه ، واحتمل كونه جوابًا وجملة القسم وجوابه الخبر .

ويجوز في غير ذلك ، نحو : ﴿ وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقًا ﴾ الآيات (١) ، أي لتُبْعَثُنَّ ، بدليل ما بعده ، وهذا المقدر هو العامل في ﴿ يَوۡمَ تَرۡجُفُ ﴾ (٢) أو عامله اذكر ، وقيل : الجواب ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةً ﴾ (٣) وهو بعيد لبعده ، ومثله ﴿ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡمَجِيدِ ﴾ (٤) أي لتهلكن بدليل ﴿وَكَمۡ أَهۡلَكۡنَا﴾ (٥) أو إنك لمنذر ، بدليل ﴿ بَلۡ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ ﴾ (٦) وقيل : الجواب مذكور ، فقال الأخفش : ﴿ قَدۡ عَلِمۡنَا ﴾ (٧) وحذفت اللام للطول مثل ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ (٨) وقال ابن كيسان : ﴿ مَّا يَلۡفِظُ مِن قَوۡلٍ ﴾ (٩) الآية ، الكوفيون ﴿ بَلۡ عَجِبُوٓاْ ﴾ (١٠) والمعنى لقد عجبوا ، بعضهم ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكۡرَىٰ ﴾ (١١) ومثله ﴿ صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ﴾ (١٢) أي إنه لمعجز ، أو ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾ (١٣) أو ما الأمر كما يزعمون ، وقيل : مذكور ، فقال الكوفيون والزجاج : ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقّٞ ﴾ (١٤) وفيه بُعْدٌ ، الأخفش ﴿ إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ ﴾ (١٥) الفراء وثعلب ؛ لأن معناها صدق الله ، ويرده أن الجواب لا يتقدم ، وقيل : ﴿ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا ﴾ (١٦) وحذفت اللام للطول .

حذف جملة الشرط [٨٨٣]

[وحذفها اطرد من بعد الطلب ودونه فاحفظ لذا نلت الأرب]

هو مُطَّرد بعد الطلب نحو : ﴿ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ ﴾ (١٧) أي فإن تتبعوني يحببكم الله ﴿ فَٱتَّبِعۡنِيٓ أَهۡدِكَ ﴾ (١٨) ﴿ رَبَّنَآ أَخِّرۡنَآ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ نُّجِبۡ دَعۡوَتَكَ وَنَتَّبِعِ ٱلرُّسُلَۗ ﴾ (١٩) .

وجاء بدونه ، نحو : ﴿ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ ﴾ (٢٠) أي فإن لم يتأت إخلاص

---

(١) [النازعات : ١ – ٧] ﴿ وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقًا ﴾ الآيات إلى ﴿ تَتۡبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ ﴾ .
(٢) [النازعات : ٦] .
(٣) [النازعات : ٢٦] .
(٤) [ق : ١، ٢] .
(٥) [ق : ٣٦] .
(٦) [ق : ٢] .
(٧) [ق : ٤] .
(٨) [الشمس : ٩] .
(٩) [ق : ١٨] .
(١٠) [ق : ٢] .
(١١) [ق : ٣٧] .
(١٢) [ص : ١، ٢] .
(١٣) [يس : ٣] .
(١٤) [ص : ٦٤] .
(١٥) [ص : ١٤] .
(١٦) [الأنعام : ٦] .
(١٧) [آل عمران : ٣١] .
(١٨) [مريم : ٤٣] .
(١٩) [إبراهيم : ٤٤] .
(٢٠) [العنكبوت : ٥٦] .

العبادة لي في هذه البلدة فإياي فاعبدون في غيرها ﴿ أَمِ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۖ فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ ﴾ [١] أي إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولي ﴿ أَوْ تَقُولُواْ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ ۚ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ ۚ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾ [٢] أي إن صدقتم فيما كنتم تَعِدُونَ به من أنفسكم فقد جاءكم بينة وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم فمن أظلم ، وإنما جعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط فقط - وهي من حذفها وحذف جملة الجواب - لأنه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب ، وذلك يسمى جوابًا تجوزًا كما سيأتي [٣] .

وجعل منه الزمخشري وتبعه ابن مالك بدر الدين ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ ﴾ [٤] أي إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ، ويرده أن الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء .

وجعل منه أبو البقاء ﴿ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ﴾ [٥] أي إن أردت معرفته فبذلك ، وهو حسن .

وحذف جملة الشرط بدون الأداة كثير ، كقوله :

٨٨٣ - فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ [٦]

أي : وإلا تطلقها .

حذف جملة جواب الشرط

[إن يسبق الجواب أو يكتنفا فحذفها أتى على ما عرفا]

وذلك واجب إن تقدم عليه أو اكتنفه ما يدلُّ على الجواب : فالأول نحو : « هُوَ ظَالِمٌ إنْ فَعَلَ » والثاني نحو : « هو إن فعل ظالم » ﴿ وَإِنَّآ إِن شَآءَ ٱللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴾ [٧] ومنه « والله إن جاءني زيد لأكرمنه » وقولُ ابن معطي :

* اللَّفْظ إنْ يُفِدْ هوَ الكَلَامُ [٨] *

---

(١) [الشورى : ٩] . (٢) [الأعراف : ١٥٧] .

(٣) لأنه ليس الجواب حقيقة بل هو قائم مقامه .

(٤) [الأنفال : ١٧] .

(٥) [الماعون : ٢] وقد حذف فيما سبق جملة الشرط بالأداة كما ذكرنا .

(٦) البيت للأحوص وهو من الوافر ، ديوانه (١٨١) وجيء به على أن جملة الشرط فقط محذوفة أي وإلا تطلقها يعل وانظر الأغاني (٢٣٤/١٥ ، ٢٣٥) والخزانة (٢٩٤/١ ، ٢٩٥) والمفضليات (٧١٣) والبغدادي (٥/٨) .

(٧) [البقرة : ٧٠] . (٨) هذا من ألفيته ، وهذه ضرورة في الشعر .

[وإن يك الشرط مضارعًا حظل حذف له كما سمى فيما نقل
وجملة الشرط مع الجزا خبر ضعف لحذف فا ببيت اشتهر
من حذف ذا الجواب إن يك الجواب وقوعه بغير ذا الشرط صواب]

إما من ذلك ففيه ضرورة ، وهو حذف الجواب مع كون الشرط مضارعًا ، وإما الجوابُ الجملة الاسمية وجملتا الشرط والجواب خبر ففيه ضرورة أيضًا ، وهي حذف الفاء [1] كقوله :

* مَنْ يَفْعَل الحَسَنَاتِ اللَّه يَشْكُرُهَا [2] *

ووهم ابن الخباز إذ قطع بهذا الوجه [3] ، ويجوز حذف الجواب في غير ذلك نحو : ﴿ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [4] الآية ، أي فافعل ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾ [5] الآية ، أي لما آمنوا به ، بدليل ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ [6] والنحويون يقدرون : لكان هذا القرآن ، وما قدرته أظهر ﴿ لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ﴾ [7] أي لارتدعتم وما ألهاكم التكاثر ﴿ وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ ﴾ [8] أي ما تُقُبِّلَ منه ﴿ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾ [9] أي لأدرككم ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُوا۟ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [10] أي : أعرضوا ، بدليل ما بعده ﴿ أَئِن ذُكِّرْتُم ﴾ [11] أي : تطيرتم ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴾ [12] أي لنفد ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ ﴾ [13] أي لرأيت أمرًا عظيمًا ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ [14] أي : لهلكتم ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ ﴾ [15] قال الزمخشري [16] : تقديره ألستم ظالمين بدليل ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [17] ويرده أن جملة الاستفهام لا تكون جوابًا إلا بالفاء مؤخرة عن الهمزة نحو : « إن جِئْتكَ أَفَمَا تُحْسِنُ إليَّ » ومقدمة على غيرها نحو : « فهل تحسن إليَّ » .

---

(١) لأنه حذف جواب الشرط ؛ والشرط مضارع شاذ لا يأتي إلا في الشعر كما في كلام ابن معط ؛ لأنه إذا كان الجواب جملة اسمية وجب اقترانه بالفاء وتحذف في ضرورة الشعر .
(٢) تقدم ذكره كثيرًا والمبرد يعارض روايته ويقول الصحيح فالرحمن يشكرها .
(٣) وهي حذف الفاء من جملة الجواب لضرورة .
(٤) [الأنعام : ٣٥] أي ما آمنوا .
(٥) [الرعد : ٣١] أي لكان هذا القرآن .
(٦) [الرعد : ٣٠] .
(٧) [التكاثر : ٥] .
(٨) [آل عمران : ٩١] .
(٩) [النساء : ٧٨] .
(١٠) [يس : ٤٥] .
(١١) [يس : ١٩] .
(١٢) [الكهف : ١٠٩] .
(١٣) [السجدة : ١٢] .
(١٤) [النور : ١٠] .
(١٥) [الأحقاف : ١٠] .
(١٦) انظر الكشاف (١/٤٤٤) .
(١٧) [الأحقاف : ١٠] .

تنبيه : التحقيقُ أن من حذف الجواب مثل : ﴿ مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَآتٍ ﴾ (١) لأن الجواب مسبَّبٌ عن الشرط ، وأجل اللّٰه آتٍ سواء أوجد الرجاء أم لم يوجد ، وإنما الأصل فليبادر بالعمل فإن أجل اللّٰه لآت ، ومثله : ﴿ وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ ﴾ (٢) أي فاعلم أنه غني عن جهرك ﴿ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ ﴾ (٣) ﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ ﴾ (٤) أي : فتصبَّر ﴿ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾ (٥) ﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ ﴾ (٦) أي : فاصبروا ﴿ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ﴾ (٧) ﴿ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ﴾ (٨) أي : بفعل الفواحش والمنكرات ﴿ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ﴾ (٩) ﴿ وَمَن يَتَوَلَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ (١٠) أي : يَغْلِب ﴿ فَإِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ ﴾ (١١) ﴿ وَإِنْ عَزَمُواْ ٱلطَّلَٰقَ ﴾ (١٢) أي : فلا تؤذوهم بقول ولا فعل ؛ فإن اللّٰه يَسْمَعُ ذلك ويعلمه ﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ ﴾ (١٣) أي : فلا لوم عليَّ ﴿ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم ﴾ (١٤) .

حذف الكلام بجملته [٨٨٤ - ٨٨٧]

[من بعد أحرف الجواب يحذف	وفي الندا نعم وأن فلتعرفوا
كذاك من بعد مثال وردا	أعني وأما لا على ما اعتمدا]

يقع ذلك باطراد في مواضع :

أحدها : بعد حرف الجواب ، يقال : أقام زيد ؟ فتقول : نَعَمْ ، وألم يقم زيد ؟ فتقول : نعم . إن صَدَّقْت النفي ، وبَلَى ، إن أبطلته ، ومن ذلك قوله :

٨٨٤ – **قالوا أخفتَ فَقُلْتُ إنَّ وخِيفَتِي**	**مَا إنْ تَزَالُ مَنُوطَةٌ بِرَجَائِي** (١٥)

فإن إنَّ هنا بمعنى نعم ، وأما قوله :

وَيَـقُـلْـنَ شَـيـب قَـدْ عَـلَا	كَ وَقَدْ كبِرْتَ فَقلْتُ إنه (١٦)

فلا يلزم كونُهُ من ذلك ، خلافًا لأكثرهم ، لجواز أن لا تكون الهاء للسكت ، بل اسمًا لإنَّ

---

(١) [العنكبوت : ٥] . (٢ ، ٣) [طه : ٧] .
(٤ ، ٥) [فاطر : ٤] . (٦ ، ٧) [آل عمران : ١٤٠] .
(٨ ، ٩) [النور : ٢١] . (١٠ ، ١١) [المائدة : ٥٦] .
(١٢) [البقرة : ٢٢٧] . (١٣ ، ١٤) [هود : ٥٧] .
(١٥) البيت لبعض الطائيين وهو من البسيط ، وجيء به على قوله : أخفت للاستفهام ، وإن بمعنى نعم حذف جملة الكلام بعدها ، والتقدير : فقلت نعم خفت ، لكن خيفتي مقترنة بالرجاء ، والمنوطة : المتعلقة ، وانظر البغدادي (٧/٨) والسيوطي (٩٣٦) بدون نسبة .
(١٦) تقدم الحديث عنه ، وإنَّ فيه بمعنى نعم .

على أنها المؤكدة والخبر محذوف [1] ، أي إنه كذلك .

الثاني : بعد نعم وبئس إذا حذف المخصوص ، وقيل : إن الكلام جملتان نحو : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ ﴾ [2] .

والثالث : بعد حروف النداء في مثل : ﴿ يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾ [3] إذا قيل : إنه على حذف المنادى ، أي : يا هؤلاء .

الرابع : بعد إن الشرطية كقوله :

۸۸٥ – قَالَتْ بَنَاتُ العَمِ يَا سَلْمَى وإِن … كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ [4]

أي : وإن كان كذلك رضيته .

الخامس : في قولهم : « افْعَلْ هَذَا إِمَّا لا » أي إن كنت لا تفعل غيره فافعله .

حذف أكثر من جملة

[وحذفوا في غير ما قبل سبق … ومنه آي كلها به التحق]

في غير ما ذكر ، أنشد أبو الحسن :

۸۸٦ – إِنْ يَكن طِبُّكَ الدَّلَالَ فَلَو في … سَالِفِ الدَّهْرِ وَالسِّنِينَ الخَوَالِي [5]

أي إن كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناهُ منك ، وقالوا في قوله تعالى : ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَاۚ كَذَٰلِكَ يُحْيِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [6] : إن التقدير فضربوه فَحَيي ، فقلنا : كذلك يحيي اللّه ، وفي قوله تعالى : ﴿ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ ﴾ [7] الآية : إن التقدير : فأرسلونِ إلى يوسف لأستعبره الرؤيا فأرسلوه فأتاه وقال له : يا يوسف ؛ وفي قوله تعالى : ﴿ فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ ﴾ [8] إن التقدير فَأَتيَاهم فأبلغاهم

(١) يجوز في البيت أن تكون أن بمعنى نعم والهاء للسكت ، أو إنها المؤكدة وضمير الصفة اسمها ، والخبر محذوف ؛ أي كذلك .

(٢) [ص : ٤٤] .

(٣) [يس : ٢٧] .

(٤) هذا الرجز لرؤبة وليس في ديوانه ، والمعدم الذي لا يملك شيئًا ، وقد حذف الكلام بجملة بعد إنْ الشرطية ، وانظر المغرب (٢٧٧/١) والعيني (١٠٤/١ ، ٣٣٦/٤) والهمع (٦٢/٢) والأشموني (٣٣/١ ، ٢٦/٤) والخزانة (٦٣٠/٣) والبغدادي (٧/٨) .

(٥) البيت من الخفيف لعبيد بن الأبرص في ديوانه (١٠٤) وجيء به على أنه حذف فيه أكثر من جملة كما وضحه المصنف ، وانظر البغدادي (٨/٨) والعيني (٤٦١/٤) والسيوطي (٩٣٧) . والطب : العادة .

(٦) [البقرة : ٧٣] .

(٧) [يوسف : ٤٥] .

(٨) [الفرقان : ٣٦] .

الرسالة فكذبوهما فدمرناهم .

[ويلزم النحويُّ في الذي اشتهر نظره في المبتدأ أو الخبر
أو شرط او جواب او ما عطفا أو عاطف كما لديهم عرفا
كذاك معمول بدون عامل إن جاء حذف بعضها وذا جلي
وغير ذا مما لديهم وردا مثل الذي أذكر في نظم بدا
وحذفه للخوف والإبهام والوزن والتحقير والإعظام
والعلم والجهل والاختصار والسجع والوفاق والإيثار
فهو وظيفة البيانيّينا لأنهم بذاك يعتنونا
فتى المعاني عندهم أبكار وافتضها لديهم الأفكار
إذ أنفقوا نفائس الأعمار وبذلوا المجهود في الأعصار
حتى تبدت لذوي العيون كالشمس بعد حجبها المصون]

تنبيه : الحذف الذي يلزم النحويَّ النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة (١) ، وذلك بأن يجدَ خبرًا بدون مبتدأ ، أو بالعكس ، أو شرطًا بدون جزاء أو بالعكس ، أو معطوفًا بدون معطوف عليه ، أو معمولًا بدون عامل ، نحو : ﴿ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ (٢) ونحو : ﴿ قَالُوا۟ خَيْرًا ﴾ (٣) ونحو : « خَيرٍ عافاك اللّه » وأما قولهم في نحو : ﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾ (٤) إن التقدير : والبرد ، نحو : ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ (٥) إن التقدير ولم تعبّدني ، ففضولٌ (٦) في فن النحو ، وإنما ذلك للمفسر ، وكذا قولهم : يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه ونحو ذلك ، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان (٧) ، ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جَرْيًا على عادتهم ، وأُنْشِدُ متمثلًا :

٨٨٧ – وَهَلْ أَنَا إلَّا مِنْ غَزِيةَ إنْ غَوَتْ غَوَيتُ ، وإنْ تَرْشد غَزِيَّةُ أَرْشُدِ (٨)

---

(١) الصناعة النحوية المعتمدة على قوانين مستنبطة من كلام العرب الموثوق بهم .
(٢) [العنكبوت : ٦١] . (٣) [النحل : ٣٠] .
(٤) [النحل : ٨١] . (٥) [الشعراء : ٢٢] .
(٦) أي ليس ذلك من وظيفة النحو ، وإنما من عمل المفسر الذي يتحدث عن الأمور التي لا يستقيم المعنى إليها مثل هذه التقديرات والأمثلة ونحو ذلك ، وبحث النحوى فيها فضول وزيادة عن وظيفته .
(٧) هذا موضوع صناعة البيان عند البلاغي ، وهو بيان الأعراض والنكات البلاغية .
(٨) البيت ما جاء للاستشهاد على قاعدة نحوية ، وإنما هو تمثل على أن يسير على طريق النحويين لا يتخلى عنها ؛ فهم رهطه وجماعته . والبيت من الطويل ، لدريد بن الصِّمة وذكرته الخزانة (٥١٣/٤) والأغاني (٧/١٠) والأصمعيات =

[والأصل قال قد وضعت ذا الكتاب لكي أفيد من لتفسير أجاب
لأجل ذا لم أقتصر عما يراد من علما النحو على هذا المراد
بل قيل لي يوما لماذا لم ترى مفسرًا أو معربًا لما جرى
فقلت ذا المغني أراه يغني عما ذكرتم والبعيد يدني
قلت وقد نظمته ليسهلا ما رامه الشيخ به ويكملا]

بل لأني وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعًا [١] ، وأما قولهم في «رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانِ » إنه على حذف عاطف ومعطوف ، أي والناقة ، فلازمٌ لهم ؛ ليطابق الخبر المخبر عنه ، وقيل : هو على حذف مضاف ، أي أحَدُ طليحَينِ ، وهذا لا يتأتَّى في نحو : « غُلَامُ زَيدٍ [٢] ضَرَبْتُهُمَا » .

* * *

= (١٠٧) وقال البغدادي (٨/٩) : وهل هنا للاستفهام الصوري بمعنى النفي .

(١) ليستفيد من المعنى عالم التفسير والعربية ، وقال : لم أضع كتابًا في التفسير لأن المغني أغناني عن ذلك .

(٢) هذا : أي حذف المضاف في المثال لا يتأتى أو تقدير العطف فجائز ، والمعنى عليه صحيح كغلام زيد : وزيد ضربتها بخلاف حذف المضاف فيكون الإخبار فاسدًا بأن نقول : زيد وزيد ضربتهما .

الْبَابُ السَّادِسُ

من الكتاب في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافها [٨٨٨ - ٨٩٦]

وهي كثيرة ، والذي يحضرني الآن منها عشرون موضعًا .

[وذاك في تفسير لو معَ إذا   من أوجه فحققنَّ وخذا]

أحدها : قولهم في لَو « إنها حرف امتناع لامتناع » وقد بيَّنا الصواب [1] في ذلك في فصل لو ، وبَسَطْنَا القول فيه بما لم نُسْبَقْ إليه .

والثاني : قولهم في إذا غير الفجائية « إنها ظرف لما يستقبل من الزمان ، وفيها معنى الشرط غالبًا » وذلك مَعِيب من جهات [2] : **إحداها** : أنهم يذكرونه في كل موضع ، وإنما ذلك تفسير للأداة من حيث هي ، وعلى المعرب أن يبين في كل موضع : هل هي متضمنة لمعنى الشرط أم لا ؟ وأحسن مما قالوه أن يقال : إذا أريد تفسيرها من حيث هي : ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه صالح لغير ذلك .

والثانية : أن العبارة التي تُلْقَى للمتدرِّبين يطلب فيها الإيجاز لتخف على الألسنة ؛ إذ الحاجة داعية إلى تكرارها ، وكان أخصر من قولهم لما يستقبل من الزمان أن يقولوا : مستقبل .

والثالثة : أن المراد أنها ظرف موضوع للمستقبل [3] ، والعبارة موهمة أنها محل للمستقبل ، كما تقول : اليوم ظرف للسفر ؛ فإن الزمان قد يجعل ظرفًا للزمان مجازًا كما تقول : كَتَبْتُهُ في يوم الخميس في عام كذا . فإن الثاني حال من الأول ، فهو ظرف له على الاتساع [4] ، ولا يكون بدلًا منه ؛ إذ لا يبدل الأكثر من الأقل على الأصح ، ولو قالوا : « ظرف مستقبل » لسلموا من الإسهاب ، والإيهام المذكورين [5] .

والرابعة : أن قولهم : « غالبًا » راجع إلى قولهم : « فيه معنى الشرط » كذا يفسرونه ، وذلك يقتضي أن كونه ظرفًا وكونه للزمان وكونه للمستقبل لا يتخلَّفْنَ ، وقد بينا في بحث « إذا » أن الأمر بخلاف ذلك .

---

(١) وهو حرف يدل على انتفاء تال ؛ يلزم لثبوته ثبوت تاليه ؛ أي حرف يدل على انتفاء تاليه وهو الشرط يلزم من ثبوت الشرط ثبوت تاليه وهو الجواب .

(٢) من نواح مختلفة .

(٣) ظرف لما يستقبل من الزمان .

(٤) على الاتساع ؛ أي التجوز ، فهي ظرفية مجازية لا حقيقية ؛ لأنها لابد منها من كون الظرف له احتواء والمظروف له تحيز .

(٥) لسلموا من التطويل والإيهام بأنه محل للمستقبل .

[وقولهم في النعت يتبع نعم لديه أحكام حواها من نظم
النعت مدحٌ نسبٌ ذم صفه خصص بوصف صحب افصل عممه
وأكدن وأبهمن ورفعه واشتقها كفاطن من فطنه
وهو على قسمين فافهم تصبِ إما حقيقي وإما سببي
كجاد زيد الكريم تذكره وجاء زيد الكحيل شعره
أما الحقيقي لدى من فسره يتبعه في أربع من عشره
أفرد وثن اجمع ونكره عرف ذكر وأنث حركن فلتعرف
واثنين من خمس لدى الأسباب عرف ونكر وسمي الإعراب]

والثالث : قولُهم : « النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة » وإنما ذلك في النعت الحقيقي ، فأما السببي ؛ فإنما يتبع في اثنين من خمسة : واحد من أوجه الإعراب ، وواحد من التعريف والتنكير . وأما الإفراد والتذكير وأضدادهما : فهو فيها كالفعل تقول : مررت برجلين قائمٍ أبواهما ، وبرجالٍ قائم آباؤهم ، وبرجل قائمةٍ أمُّه ، وبامرأةٍ قائمٍ أبوها ، وإنما يقول : قَائِمَيْنِ أَبَوَاهُمَا ، وقَائِمِينَ آباؤهم ، مَنْ يَقول : أكلوني البراغيث [١] . وفي التنزيل ﴿ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ [٢] غير أن الصفة الرافعة للجمع يجوز فيها في الفصيح أن تُفْرَدَ ، وأن تكسَّرَ، وهو أرجح على الأصح كقوله :

٨٨٨ – **بَكَرْتُ عَلَيهِ بُكْرَةً فَوَجَدْتُهُ قُعُودًا عَلَيهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُه** [٣]

وصح الاستشهاد بالبيت ؛ لأن هذا الحكم ثابت أيضًا للخبر والحال .

والرابع : قولهم في نحو : ﴿ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾ [٤] « إن ﴿ رَغَدًا ﴾ نعت لمصدر محذوف » ومثله ﴿ وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا ﴾ [٥] وقول ابن دريد :

وَاشْتَعَلَ الْمُبْيَضُّ فِي مُسْوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الغَضَا [٦]

---

(١) وهي لغة طيئ التي تلحق بالفعل علامة التثنية والجمع عند إسناده إلى الاسم الظاهر فيهما .
(٢) [النساء: ٧٥] .
(٣) البيت لزهير والرواية في ديوانه : غدوة لديه ، مكان : بكرة ، والصريم : الصبح ، وجيء به على رفع الصفة السببية للمفرد وللجمع كما هنا : الصريم عوازله . وانظر البغدادي (٨/١٠) والسيوطي (٩٤٠) .
(٤) [البقرة: ٣٥] .
(٥) [آل عمران: ٤١] فكلاهما نعت لمصدر محذوف .
(٦) تقدم الحديث عنه .

أي أكْلًا رغدًا ، وذكرًا كثيرًا ، واشتعالًا مثل اشتعال النار .

قيل : ومذهب سيبويه والمحققين خلاف ذلك [(١)] ، وأن المنصوب حالٌ من ضمير مصدر الفعل ، والأصل فكلاه ، واشتعله ، أي فكلا الأكل واشتعل الاشتعال ودليل ذلك قولهم : « سِيرَ عَلَيهِ طَوِيلًا » ولا يقولون طويل [(٢)] ، ولو كان نعتًا للمصدر لجاز ، وبدليل أنه لا يحذف الموصوف إلا والصفة خاصة بجنسه ، تقول : « رأيت كَاتِبًا » ولا تقول : رأيت طويلًا ، لأن الكتابة خاصة بجنس الإنسان دون الطول [(٣)] .

وعندي فيما احتجوا به نظر [(٤)] ؛ **أما الأول** : فلجواز أن المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازَين : حذف الموصوف ، وتصيير الصفة مفعولًا على السَّعَةِ ؛ ولهذا يقولون : « دَخَلْتُ الدَّار » بحذف في توسعًا ، ومنعوا « دَخَلْت الأمْرَ » لأن تعلق الدخول بالمعاني مجاز ، وإسقاط الخافض مجاز ، وتوضيحه أنهم يفعلون ذلك في صفة الأحيان ؛ فيقولون : سير عليه زَمَنٌ طويل ، وإذا حذفوا الزمان قالوا : طويلًا ، بالنصب لما ذكرنا . **وأما الثاني** : فلأن التحقيق أن حذف الموصوف إنما يتوقف على وجدَان الدليل ، لا على الاختصاص ، بدليل ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ۝ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾ [(٥)] أي دروعًا سابِغَاتٍ ، ومما يقدح في قولهم مجيء نحو قولهم « اشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ » أي الشملة الصماء ، والحالية مُتَعَذِّرَة لتعريفه .

[وقولهم نصًّا لمصدر كما فاء جواب الشرط عنهم انتمى]

والخامس : قولهم : « **الفاء جواب الشرط** » والصواب أن يقال : رابطة لجواب الشرط ، وإنما جواب الشرط الجملة .

والسادس : قولهم : « **العطف على عاملين** » [(٦)] والصواب على معمولَي عاملين .

[كذاك بل قد وقعت للاضراب وقولهم جواب أمر لا ارتياب]

والسابع : قولهم : « **بل حرف إضراب** » والصواب حرف استدراك وإضراب ؛ فإنها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء [(٧)] .

---

(١) أي ليس صفة لمصدر محذوف بل هو حال .
(٢) لأن نائب الفاعل ضمير مستتر ، وطويلًا حال منه .
(٣) فلا يحذف الموصوف إلا إن كانت الصفة خاصة به ودالة عليه ، فإن كانت عامة فلا حذف .
(٤) وهم سيبويه والمحققون والمجازان هما مخالفة الأصل فيهما .
(٥) [سبأ : ١٠، ١١] والآيات السابقة ﴿رَغَدًا﴾ وما معه حال ، وليس بلازم ذلك بدليل مجيئ ذلك معرفة مثل : اشتمل الصماء .
(٦) الممنوع العطف على معمولي عاملين ، وأما العطف على العاملين فلا شيء في ذلك .
(٧) هذه دقة في تحديد وظيفة الحرف فـ (لكن) استدراك ، إضراب ، وبل إضراب .

[بل ذاك مجزوم بشرط ما ظهر ونحو ذا لدى المضارع بهر
أعني به ما قد بدا في الألسن من قولهم جرد في المبين]

والثامن : قولهم في نحو : « ائْتِنِي أُكْرِمْكَ » : إن الفعل مجزوم في جواب الأمر ، والصحيح أنه جواب لشرط مقدر ، وقد يكون إنما أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين .

والتاسع : قولهم في المضارع في مثل : « يَقومُ زَيد » : فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصب وجازم ، والصواب أن يقال : مرفوع لحلوله محل الاسم (١) ، وهو قول البصريين ، وكأن حامِلَهم على ما فعلوا إرادة التقريب ، وإلا فما بالهم يبحثون على تصحيح قول البصريين في ذلك ، ثم إذا أعربوا أو عربوا قالوا خلاف ذلك (٢) .

[كذاك ما يقال في سكرانا عثمان أيضًا فخذ البيانا]

والعاشر : قولهم : « امتنع نحو : سَكْرَانَ من الصرف للصفة والزيادة ، ونحو : عثمان للعلمية والزيادة » وإنما هذا قولُ الكوفيين (٣) ، فأما البصريون : فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة (٤) لألفي التأنيث ، ولهذا قال الجرجاني : وينبغي أن تُعَدَّ موانع الصرف ثمانية لا تسعة ، وإنما شُرِطَت العلمية أو الصفة ؛ لأن الشبه لا يتقوم إلا بأحدهما ، ويلزم الكوفيين (٥) أن يمنعوا صرف نحو : عِفْرِيت – علمًا – فإن أجابوا بأن المعتبر إنما هو زيادتان بأعيانهما ، سألناهم عن علة الاختصاص ، ولا يجدون مصرفًا عن التعليل بمشابهة ألفي التأنيث ؛ فيرجعون (٦) إلى ما اعتبره البصريون .

[كذاك أو نائبة عن واو في فانكحوا أولى حكاه الراوي]

والحادي عشر : قولهم في نحو قوله تعالى : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ ﴾ (٧) « إن الواو نائبة عن أو » ولا يعرف ذلك في اللغة (٨) ، وإنما يقوله بعضُ ضعفاء

---

(١) فعندهم من يقوم قائمة مقام قائم ولذلك رفع بها ، وهذا ما أيده ابن هشام ، ولكن الحق هو قول حذاق الكوفيين مرفوع لتجرده من الناصب والجازم .

(٢) فهو معرب لحلوله محل الاسم ، فأعطى أسبق إعراب الاسم وأقواه وهو الرفع ، وذلك بوقوعه موقع الاسم في الجملة .

(٣) هذا مذهب الكوفيين حيث يجعلون الزيادة شيئين .

(٤) والبصريون يرون أن المانع الزيادة المشبهة لألفي التأنيث ، أي من جهة امتناع دخول تأنيث عليهما معًا .

(٥) عفريت لأن فيه سببين مانعين : العلمية ، وزيادة الياء والفاء .

(٦) أي يعودون إلى قول البصريين المحدد لمنع الصرف .

(٧) [النساء : ٣] .

(٨) أي جعل (الواو) بمعنى (أو) في هذا المقام بخاصة في العدد المعدول .

المعربين والمفسرين ، وأما الآية فقال أبو طاهر حمزة بن الحسين الأصفهاني في كتابه المسمى « بالرسالة المعْرِبة [١] عن شرف الإعراب » : القول فيها بأن الواو بمعنى أو عجز عن دَرْك الحق ، فاعلموا أن الأعداد التي تجمع قسمان : قسم يؤتى به ليضم بعضه إلى بعض ، وهو الأعداد الأصول [٢] ، نحو : ﴿ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [٣] ﴿ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [٤] وقسم يؤتى به لا ليضم بعضُهُ إلى بعض ، وإنما يراد به الانفراد ، لا الاجتماع ، وهو الأعداد المعدولة كهذه الآية وآية سورة فاطر [٥] ، وقال : أي منهم جماعة ذوو جناحين ، وجماعة ذوو ثلاثة ثلاثة ، وجماعة ذوو أربعة أربعة ؛ فكل جنس مفرد بعدد ، وقال الشاعر :

٨٨٩ – وَلَكِنَّمَا أهلِي بِوَادٍ أنيسُهُ ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوحَدَا [٦]

ولم يقولوا ثُلَاث وخُمَاس ويريدون ثمانية كما قال تعالى : ﴿ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ [٧] وللجهل بمواقع هذه الألفاظ استعملها المتنبي في غير موضع التقسيم ، فقال :

أُحَادٌ أَمْ سُدَاسٌ في أُحَادِ لُيَيْلَتُنَا المَنُوطَةُ بالتَّنَادِي [٨]

وقال الزمخشري [٩] : فإن قلت الذي أطلق للناكح في الجمع أن يجمع بين اثنين أو ثلاث أو أربع ، فما معنى التكرار في مَثْنَى وثُلَاث ورُبَاعَ ؟ قلت : الخطاب للجميع ، فوجب التكرار ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما أراده من العدد الذي أطلق له [١٠] ، كما تقول للجماعة : اقتسموا هذا المال درهمين درهمين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة ، ولو أفردت لم يكن له معنى .

فإن قلت : لم جاء العطفُ بالواو دون أو ؟

قلت : كما جاء بها في المثال المذكور ، ولو جئت فيه بأو لأَعْلَمْتَ أنه لا يسوغ لهم أن

---

(١) ألف أبو عبد الله هذه الرسالة التي تظهر شرف الإعراب أيام عضد الدولة البويهي ، كما كان له مؤلفات واسعة في التاريخ والأدب واللغة (ت : ٣٦٠) .

(٢) الأعداد الأصول هي : غير المعدولة .

(٣) [البقرة : ١٩٦] .

(٤) [الأعراف : ١٤٢] .

(٥) [فاطر : ١] وهي ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ يَزِيدُ فِي ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ ﴾ .

(٦) البيت من الطويل ، لساعدة بن جؤية يرثي ابنه ، وهو في ديوان الهذليين (٢٣٧/١) قال سيبويه (١٥/٢) : وسألته – يعني الخليل – وعن آحاد ومثنى وثلاث ورباع ، فقال : هو بمنزلة أخر إنما حده واحد واحد واثنين اثنين فجاء محدودًا عن وجهه فترك صرفه . والمقتضب (٣٨١/٣) وابن يعيش (٦٢/١ ، ٥٦/٨) والعيني (٣٥٠/٤) والبغدادي (١٤/٨) وأنيسه : سكانه يعيشون مع ذئاب .

(٧) [البقرة : ١٩٦] .

(٨) تقدم البيت برقم (٦٣) .

(٩) انظر الكشاف (٢٤٤/١) وهذا كلام نقله ابن هشام بالنص .

(١٠) أي ليأخذ ما أراد من العدد المناسب له اثنين أو ثلاثة أو أربعة .

يقتسموه إلا على أحد أنواع هذه القسمة [1] ، وليس لهم أن يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على تثنية ، وبعضها على تثليث ، وبعضها على تربيع ، وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الذي دلَّتْ عليه الواو [2] ، وتحريره أن الواو دلَّتْ على إطلاق أن يأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع ، إن شاءوا مختلفين في تلك الأعداد وإن شاءوا متفقين فيها ، محظورًا عليهم ما وراء ذلك [3] .

وأبلغ من هذه المقالة في الفساد قَولُ مَنْ أثبت [4] واوَ الثمانية ، وجعل منها ﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [5] وقد مضى في باب الواو أن ذلك لا حقيقة له ، واختلف فيها هنا فقيل : عاطفه خبر على جملة هو جملة على خبر مفرد ، والأصل هم سبعة وثامنهم كلبهم . وقيل : للاستئناف ، والوقف على سبعة ، وإن في الكلام تقريرًا لكونهم سبعة ، وكأنهم لما قيل : سبعة ، قيل : نعم وثامنهم كلبهم ، واتصل الكلامان ، ونظيره ﴿ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً ﴾ [6] الآية ، فإن ﴿ وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ ليس من كلامها ، ويؤيده أنه جاء في المقالتين الأولين ﴿ رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ ﴾ ولم يجئ مثله في هذه المقالة ؛ فدل على مخالفتها لهما فتكون صدقًا ، ولا يرد ذلك بقوله تعالى : ﴿ مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [7] لأنه يمكن أن يكون المراد ما يعلم عِدَّتهم أو قصتهم قبل أن نتلوها عليك إلا قليل من أهل الكتاب الذين عَرَفُوه من الكتب ، وكلام الزمخشري يقتضي أن القليل [8] هم الذين قالوا سبعة ، فيندفع الإشكال أيضًا ، ولكنه خلاف الظاهر ، وقيل : هي واو الحال . أو الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لُصُوق الاسم بالصفة كمررْتُ برَجُل وَمَعَه سَيف ، فأما الواو الأُولى فلا حقيقة لها ، وأما واو الحال فأين عامل الحال إن قدرت هم ثلاثة ، أو هؤلاء ثلاثة ، فإن قيل على التقدير الثاني : هو من باب ﴿ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [9] قلنا : العامل المَعنوي لا يحذف .

الثاني عشر : قولهم « المؤنثُ المجازيُّ يجوز معه التذكير والتأنيث » وهذا يتداوله الفقهاء في

(١ ، ٢) دلت على إطلاق أن يأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها من النساء على طريقة إن شاءوا مختلفين أو إن شاءوا متفقين .

(٣) وبذلك حظر ومنع عليهم أن يزيد عن هذا الجمع الذي حدد بأربع .

(٤) وهي الواو الداخلة على لفظ الثمانية إشارة إلى تكثير العدد ، فالمعدود قبل الثمانية خال فيها ، وأما الثمانية فهي داخلة عليها .

(٥) [الكهف : ٢٢] وتمامها ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّيٓ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ .

(٦) [النمل : ٣٤] وتمامها ﴿ قَالَتْ إِنَّ ٱلْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا۟ قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوٓا۟ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ .

(٧) انظر الكشاف (٢/٣٨٥) .

(٨) هو ما في ها التثنية من معنى الفعل .

(٩) [هود : ٧٢] فالحاصل أن الواو إما أن تكون عاطفة أو استئنافية أو واو الحال وليست واو الثمانية .

محاوراتهم ، والصواب تقييده بالمسند إلى المؤنث المجازي ، ويكون المسند فعلًا أو شبهه ، ويكون المؤنث ظاهرًا [١] ، وذلك نحو : « طَلَعَ الشَّمْسُ ، ويَطْلعُ الشَّمْسُ ، وأَطَالِعٌ الشَّمْسُ » ولا يجوز : هذا الشمس ، ولا هو الشمس ، ولا الشمس هذا ، أو هو ، ولا يجوز في غير ضرورة « الشَّمْسُ طَلَع » خلافًا لابن كَيسَان ، واحتج بقوله :

٨٩٠ - * وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا [٢] *

قال : وليس بضرورة لتمكنه من أن يكون « أَبْقَلَت أبْقَالَها » بالنقل ، ورَدَّ بأنا لا نسلم أن هذا الشاعر في لغته تخفيف الهمزة بنقل أو غيره [٣] .

الثالث عشر : قولهم : « يَنُوب بعضُ حروف الجر عن بعض » وهذا أيضًا مما يتداولونه ويستدلون به ، وتصحيحه بإدخال « قد » على قولهم [٤] ينوب ، وحينئذ فيتعذر استدلالهم به ؛ إذ كل موضع ادعَوا فيه ذلك يقال لهم فيه : لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة ، ولو صح قولهم لجاز أن يقال : مررت في زيد ، ودخلت من عمرو ، وكتبت إلى القلم ، على أن البصريين ومَنْ تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها النيابة أن الحرف [٥] باقٍ على معناه ، وأن العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف ؛ لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف .

[كذاك ما اشتهر أن النكره إذا أعيدت غير ما المكرره
والعرف إن أعيد فهو عينها أو نكرت كذاك في أغلبها]

الرابع عشر : قولهم : « إن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى ، وإذا أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كان الثاني عين الأول » وحملوا على ذلك ما روي « لَنْ يَغْلِبَ [٦] عُسْرٌ يُسْرَينِ » قال الزجاج : ذكر العسر مع الألف واللام ثم ثنى ذكره ؛ فصار المعنى : إن مع العسر يسرين ، اهـ . وتشهد الأوليين ، أنك تقول : اشتريت فرسًا ثم بعت فرسًا ، فيكون الثاني

---

(١) أي يكون المؤنث الظاهر فاعلًا حتى يجوز تذكير الفعل وتأنيثه .

(٢) البيت لعامر بن جوين الطائي ، على أنه كان يقال : ولا أرض أبقلت ، ولكنه حذف تاء التأنيث لضرورة الشعر ، وانظر البغدادي (١٧/٨) والكتاب (٢٤/١) والمحتسب (١١٢/٢) والخصائص (٤١١/٢) والأشموني (٥٣/٢) والهمع (١٧١/٢) وصدره (فلا مزنة ودقت ودقها) والمزنة : السحابة الممطرة ، الودق : المطر .

(٣) إذا كانت لغة الشاعر عدم التخفيف فعدوله ضرورة ، وإن كانت التخفيف ولم يخفف فضروره على أنها ما وقع في الشعر مطلقًا .

(٤) يقولون : قد ينوب ، وهذا على رأي الكوفيين المجوزين لنيابة حروف الجر بعضها عن بعض .

(٥) ويرى البصريون أن الحرف باق على معناه المحدد له ، والعامل ضمن ، والتجوز في الفعل أسهل منه في الحرف .

(٦) هذا الحديث في الموطأ في باب الترغيب وأنه مما كتبه عمر إلى أبي عبيدة ، ونسب ثعلب القول إلى ابن مسعود (٥٩٢) وفسره الزجاج بأن اليسر كررت مرتين نكرة ، والعسر مرتين معرفة فكانت واحدة والآية (٥ ، ٦) من الشرح .

غير الأول ، ولو قلت : ثم بعت الفرس ، لكان الثاني عين الأول ، وللرابع قول الحماسي :

٨٩١ – صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذهْلٍ ... وَقُلْنَـا القَـومُ إخْـوَانُ [1]
عَـسَـى الأَيَّـامُ أنْ يَـرْجِـعْـنَ ... قَـومًـا كـالَّـذِي كَـانُـوا

ويُشكِلُ على ذلك أمور ثلاثة : أحدها : أن الظاهر في آية ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ ﴾ [2] أن الجملة الثانية تكرار للجملة للأولى ، كما تقول : « إنَّ لزيدٍ دارًا إن لزيد دارًا » وعلى هذا فالثانية عَينُ الأولى .

والثاني : أن ابن مسعود قال : لو كان العسر في جُحْر لطلبه اليسر حتى يدخل [3] عليه ، إنه لن يغلب عسرٌ يسرين ، مع أن الآية في قراءته وفي مصحفه [4] مرة واحدة ؛ فدلَّ على ما ادعيناه من التأكيد ، وعلى أنه لم يستفد تكرر اليسر من تكرره ، بل هو من [5] غير ذلك كأن يكون فَهِمَه مما في التنكير من التفخيم فتأوله بيسر [6] الدارين .

والثالث : أن في التنزيل آيات تردُّ عليه هذه الأحكام الأربعة [7] ، فيشكل على الأول قولهُ تعالى : ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ﴾ [8] الآية ، ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾ [9] والله إلهٌ واحد سبحانه وتعالى ، وعلى الثاني قوله تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾ [10] فالصلح الأول خاص ، وهو الصلح بين الزوجين ، والثاني عام ، ولهذا يستدل بها على استحباب كل صلح جائز ، ومثله ﴿ زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ ﴾ [11] والشيء لا يكون فوق نفسه ، وعلى الثالث قولهُ تعالى : ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ ﴾ [12] فإن الملك الأول عام ، والثاني خاص ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾ [13] فإن الأول العمل والثاني الثواب ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾ [14] فإن الأولى القاتلة

---

(١) البيتان للفند الزماني ، من الهزج ، وقد أعاد المعرفة نكرة (القوم وقومًا) وذهل : قبيلة ، كالذي كانوا : أي عليه ، أو كانوه ، فالعائد محذوف ، وانظر البغدادي (١٨/٨) وأمالي القالي (٢٥٦/١) والخزانة (٥٧/٢) والعيني (١٢٢/٣) .

(٢) وهي [الشرح : ٥، ٦] ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ .

(٣) هذه رواية ثعلب في مجالسه (٥٩٢) .

(٤) أي لم تكرر ، فمن أين جاء بذلك ؟!

(٥) أي من غير مصحفه بل من غيره قرأه .

(٦) لعل ابن مسعود فهم من التنكير التفخيم لعظم اليسر ، وأن هذا فيه يسر الدنيا والآخرة .

(٧) والأحكام الأربعة وهي المذكورة في الرابع عشر من حكم عودة المعرفة معرفة أو نكرة والعكس ، وبدأ ابن هشام يرد هذه الأحكام بما يلي : أولًا : يشكل على الأول ، ثانيًا : يشكل على الثاني .

(٨) [الروم : ٥٤] وبعدها ﴿ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ﴾ .

(٩) [الزخرف : ٨٤] .

(١٠) [النساء : ١٢٨] .

(١١) [النحل : ٨٨] .

(١٢) ويشكل على الثالث قوله في [آل عمران : ٢٦] .

(١٣) [الرحمن : ٦٠] .

(١٤) [المائدة : ٤٥] وبعدها ﴿ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ .

والثانية المقتولة ، وكذلك بقية الآية . وعلى الرابع ﴿ يَسْئَلُكَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَٰبًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ (١) وقوله :

٨٩٢ – * إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالزَّمَانُ زَمَانُ (٢) *

فإن الثاني لو ساوى الأول في مفهومه ؛ لم يكن في الإخبار به عنه فائدة ، وإنما هذا من باب قوله :

* أَنَا أبو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي (٣) *

أي وشعري لم يتغير عن حالته .

فإذا ادُّعِيَ أن القاعدة فيهن إنما هي مستمرة مع عدم القرينة ، فأمَّا إن وجدت قرينة فالتعويل عليها سَهُلَ الأمْرُ .

وفي الكشاف « فإن قلت : ما معنى لن يغلب عسر (٤) يسرين ؟ قلت : هذا حمل على الظاهر ، وبناء على قوة الرجاء ، وأن وَعْدَ اللَّه لا يحمل إلا على أبلغ ما يحتمله اللفظ ، والقول فيه أن الجملة الثانية يحتمل أن تكون تكريرًا للأولى كتكرير ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ (٥) لتقرير معناها في النفوس ، وكتكرير (٦) المفرد في نحو : جاء زيد زيد ، وأن تكون الأولى عِدَة بأن العسر مردوف باليسر لا مَحَالَة . والثانية عِدَة مستأنفة بأن العسر متبوع باليسر لا محَالَة ، فهما يسران على تقدير (٧) الاستئناف . وإنما كان العسر واحدًا ؛ لأن اللام إن كانت فيه للعهد في العسر الذي كانوا فيه فهو هو ؛ لأن حكمه حكم زيد في قولك : « إنَّ مع زيد مالًا إن مع زيد مالًا » وإن كانت للجنس الذي يعلمه كلُّ أحدٍ ؛ فهو هو أيضًا (٨) ، وأما اليسر فمنكَّر متناوِلٌ لبعض الجنس ، فإذا كان الكلام الثاني مستأنَفًا فقد تناوَلَ بعضًا آخر ، ويكون الأول ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه عليه الصلاة والسلام ، والثاني ما تيسر في أيام الخلفاء ، ويحتمل أن المراد بهما

(١) ويشكل الرابع [النساء : ١٥٣] وقول الشاعر الآتي .

(٢) البيت أنشده في الحماسة بدون أن ينسبه إلى أحد ، وفي الأغاني لرجل من قوم عاد ، وانظر البغدادي (٢٠٨) وروي هكذا :

بلاد بها كنا وكنَّا نحبها إذ الناس ناس والبلاد بلادُ

وقد أعاد المعرفة نكرة مرتين ، وانظر الخصائص (٣٣٧/٣) والحماسة البصرية (١٢٩/٢) والأغاني (١٠٦/٢١) .

(٣) سبق الحديث عنه .

(٤) انظر الكشاف (٢٢١/٤) .

(٥) وهي آية كررت في سورة المرسلات عشر مرات .

(٦) زيدت الواو تبعًا للكشاف والأمير والدسوقي وهي غير موجودة في الأصل .

(٧) بمعنى أن الجملة الثانية في الآية مستأنفة بعد الجملة الأولى التي هي وعد من اللَّه بأن العسر واحد ، والمعنى إن مع العسر المعهود الذي أنتم فيه فدعا من اليسر ثم وعدهم ثانيًا بأن معه نوعًا ثانيًا من اليسر .

(٨) حيث أعيد العسر معرفة .

يُسْرُ الدنيا ويسر الآخرة مثل : ﴿ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَآ إِلَّآ إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ ﴾ (١) وهما الظَّفَرُ والثواب . اهـ . ملخصًا .

وقال بعضهم : الحقُّ أن في تعريف الأول ما يوجب الاتحاد ، وفي التنكير يقع الاحتمال ، والقرينة تعين ، وبيانها هنا أنه عليه الصلاة والسلام كان هو وأصحابه في عسر الدنيا ، فوسَّع اللَّه عليهم بالفتوح والغنائم ، ثم وُعِدَ عليه الصلاة والسلام بأن الآخرة خير له من الأولى ، فالتقدير : إن مع العسر في الدنيا يسرًا في الدنيا ، وإن مع العسر في الدُّنيا يسرًا في الآخرة ؛ للقطع بأنه لا عُسْرَ عليه في الآخرة ، فتحققنا اتحاد العسر ، وتيقنًا أن له يسرًا في الدنيا ويسرًا في الآخرة (٢) .

[وقولهم يعمل في الحال الذي يعمل في صاحبها فلينبذ]

الخامس عشر : قولهم : « يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها » وهذا مشهور في كتبهم وعلى ألسنتهم ، وليس بلازم عند سيبويه (٣) ، **ويشهد لذلك أمور :**

أحدها : قولك : « أَعْجَبَنِي وَجْهُ زَيدٍ متبسمًا ، وَصَوتُهُ قَارِئًا » فإن صاحب الحال معمول للمضاف أو لجار مقدر ، والحال منصوبة بالفعل .

والثاني قوله :

٨٩٣ - * لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ (٤) *

فإن صاحب الحال عند سيبويه النكرة (٥) ، وهو عنده مرفوع بالابتداء ، وليس فاعلًا كما يقول الأخفش والكوفيون (٦) ، والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرفُ .

والثالث : ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾ (٧) فإن ﴿ أُمَّةً ﴾ حال من معمول إن وهو ﴿ أُمَّتُكُمْ ﴾ وناصب الحال حرف التنبيه أو اسم الإشارة ، ومثله ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا ﴾ (٨) وقال :

---

(١) [التوبة : ٥٢] .

(٢) لأن اليسر قد أعيد نكرة فكان يسرين ؛ يسرًا في الدنيا ويسرًا في الآخرة .

(٣) أي أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وإن كان الرضي لم يحك عدم اللزوم عند سيبويه ، وإنما حكاه عن المالقي وهذا ما قرره الشمني (٢/٢٨٤) .

(٤) هذا البيت تقدم قبل ذلك .

(٥) وهو طلل .

(٦) فهم يرفعون (طلل) على أنه فاعل بالجار والمجرور المقدم عليه ، ولا يشترطون اعتماده على استفهام أو نفي .

(٧) [المؤمنون : ٥٢] . (٨) [الأنعام : ١٥٣] .

هَا بَيِّنًا ذَا صَرِيحُ النُّصْحِ فاصْغَ لَهُ   وطعْ فطاعةُ مهدٍ نُصحَهُ رَشدُ (١)

العامل حرف التنبيه ، ولك أن تقول : لا نسلم أن صاحب الحال طلل ، بل ضميرهُ المستتر في الظرف ؛ لأن الحال حينئذ حال من المعرفة (٢) ، وأما جواب ابن خروفٍ بأن الظرف إنما يتحمل الضمير إذا تأخر عن المبتدأ فمخالفٌ لإطلاقهم ، ولقول أبي الفتح في :

* عَلَيكِ وَرَحْمَةُ اللَّه السَّلَام (٣) *

إنَّ الأولى حملُهُ على العطف على ضمير الظرف ، لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، وقد اعترض عليه بأنه تخلّصٌ عن ضرورة بأخرى ، وهي العطف مع عدم الفَصْل ، ولم يعترض بعدم الضمير ، وجوابه أن عدم الفصل أسْهَلُ ، لوروده في النثر : « مررت برجلٍ سَوَاءٍ (٤) والعَدَمُ » حتى قيل : إنه قياس ، وأما جوابُ ابن مالك بأن الحمل على طلل أولى (٥) ؛ لأنه ظاهر ، فإنما يصح لو ساوى الظاهرُ الضميرَ في التعريف ، وأما البواقي فاتحادُ العاملِ فيها موجود تقديرًا ؛ إذ المعنى أشِيرُ إلى أمتكم وإلى صراطي ، وتنبه لصريح النصح بينًا ، وأما مسألتا المضاف إليه فَصَلَاحيةُ المضاف فيهما للسقوط جَعَل المضاف إليه كأنه معمول للفعل ، وعلى هذا فالشرط في المسألة اتحاد العامل تحقيقًا (٦) أو تقديرًا .

[كذاك ما نقل في ضبعانا   تاريخهم بالليل خذ بيانا]

السادس عشر : قولهم : « يُغَلَّب المؤنثُ على المذكر في مسألتين ؛ إحداهما ضُبُعان في تثنية ضَبُع للمؤنث ، وضِبْعان للمذكر ؛ إذ لم يقولوا ضِبْعانَانِ (٧) **، والثانية : التأريخ ؛ فإنهم أرَّخُوا بالليالي دون الأيام »** ذكر ذلك الجرجاني وجماعة ، وهو سَهْوٌ (٨) ، فإن حقيقة التغليب : أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر ، ولا يجتمع الليل والنهار ، ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ

(١) تقدم البيت قبل ذلك .

(٢) أي كما قال سيبويه ، بل ضميره المستتر ، وحينئذ فالعامل في الحال هو عامل في صاحبها ، وكون العامل حينئذ حال من المعرفة هو المرجح ؛ لكون موحشًا حال من الضمير المستتر .

(٣) كلام ابن خروف مخالف لكلام النحاة ومخالف لكلام ابن جني في البيت الذي تقدم ؛ فقد ذكر أبو الفتح أن الحال يجوز أن يكون من الضمير المستتر في المبتدأ المتأخر فيه .

(٤) هذا المثال مجوز للعطف على الضمير المستتر في سواء مع عدم الفصل ، فالعطف مع عدم الفصل أسهل عند ابن خروف .

(٥) يرى ابن مالك أن جعل صاحب اسمًا ظاهرًا وهو طلل أولى من جعله الضمير المستتر في الظرف ، وقال : إنما تثبت الأولوية لو كان الظاهر معرفة كالضمير .

(٦) أي شرط اتحاد العامل وصاحبه لابد منه حيث أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبه تحقيقًا أو تقديرًا .

(٧) وذلك لقلة الحروف .

(٨) هذا من باب التغليب ، وليس كما ادَّعى الجرجاني .

أحدهما على الآخر ، وإنما أرّختِ العربُ بالليالي لسَبْقها ؛ إذ كانت أشْهُرُهم قمرية ، والقمر إنما يطلع ليلًا ، وإنما المسألة الصحيحة قولك : كتبتهُ [١] لثلاث بين يوم وليلة ، وضابطها : أن يكون مَعَنَا عَدَد مميز بمذكر ومؤنث ، وكلاهما مما لا يعقل ، وفُصِلَا من العدد بكلمة بين ، قال :

٨٩٤ - * فَطَافَتْ ثَلاثًا بَيـنَ يَوم وَلَيلَةٍ [٢] *

[كذاك مفعول به لدى مثال وما بكاد وارد كما يقال]

السابع عشر : قولهم في نحو : ﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ ﴾ [٣] **: إن السموات مفعول به ،** والصواب أنه مفعول مطلق ؛ لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد ، نحو قولك : « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » والمفعول به ما لَا يقع عليه ذلك إلا مقيدًا قولك به ، كضربت زيدًا ، وأنت إذا قلت السّموَات مفعول كما تقول : الضّرْب مفعول كان صحيحًا ، ولو قلت : السموات مفعول به كما تقول : زيد مفعول به لم يصح [٤] .

وقد يعارَضُ هذا بأن يُصَاغ لنحو السموات في المثال اسم مفعول تام ، فيقال : فالسموات مخلوقة ، وذلك مختص بالمفعول به .

إيضاح آخر : المفعولُ به ما كان موجودًا قبل الفعل [٥] الذي عَمِلَ فيه ، ثم أوقَعَ الفاعلُ به فعلًا ، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعلُ إيجادِهِ ، والذي غر أكثر النحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون المفعولَ المطلَقَ بأفعال [٦] العباد ، وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات ، فتوهَّمُوا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حَدَثًا ، ولو مثلوا بأفعال اللّٰه تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك ؛ لأن اللّٰه تعالى مُوجِد للذوات والأفعال جميعًا ، لا مُوجِدَ لهما في الحقيقة سواه سبحانه وتعالى ، وممن قال بهذا الذي ذكرته : الجرجاني وابن الحاجب في أماليه .

---

(١) والصحيح في هذه المسألة عند اجتماعها أن نفصل فيها بكلمة (بين) .

(٢) البيت من الطويل للنابغة الجعدي الصحابي ، في ديوانه (٦٤) وأورده شاهدًا على تغليب المؤنث على المذكر في التأريخ أن يضيف كلمة (بين) بين يوم وليلة وانظر البغدادي (٢٣١٨) والكتاب (١٧٤/٢) والمقرب (٣١١/١) والخزانة (٣١٧/٣) والبيت يتحدث عن حال بقرة وحشية أكل السبع ولدها فطافت ثلاثة أيام وثلاث أيام تطلبه . تضيف : تشقق ، تجأر : ترفع صوتها .

(٣) [العنكبوت : ٤٤] .

(٤) بدعوى أن المفعول به ما يقع عليه اسم المفعول مقيدًا ، والسماوات ليس بهذه المثابه على قوله ، فهي بلا قيد في نظره كأنها مفعول مطلق ، ولكن الواقع أن المفعول به هو ما أخذ من العامل فيه اسم مفعول ويحمل على المفعول به وهنا يدخل السماوات في أنها مفعول به .

(٥) وضحه بأن السماوات لم تكن موجودة قبل النقل الذي وقع عليها .

(٦) نحو الضرب والقتل ونحو ذلك .

وكذا البحث في « أنشأت كتابًا » و « عمل فلانٌ خيرًا » و ﴿ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ (١) :

وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره أن المفعول المطلق يكون (٢) جملة ، وجعل من ذلك نحو « قال زيد : عمرو منطلق » وقد مضى رَدُّ ، وزعم أيضًا في « أنبأتُ زَيدًا عمرًا فاضِلا » أن الأول مفعول به ، والثاني والثالث مفعول مطلق ؛ لأنهما نفس (٣) النبأ ، قال : بخلاف الثاني والثالث في « أعلمتُ زيدًا عمرًا فاضلًا » فإنهما متعلقا العلم . لا نفسه ، وهذا خطأ (٤) ، بل هما أيضاً مُنْبَأ بهما ، لا نفس النبأ ، وهذا الذي قاله لم يقلهُ أحد ، ولا يقتضيه النظر الصحيح .

الثامن عشر : قولهم في كاد : إثباتُهَا نَفْي ، ونَفْيها إثبات ، فإذا قيل « كَادَ يَفْعَلُ » فمعناه أنه لم يفعل ، وإذا قيل « لم يَكَدْ يفعل » فمعناه أنه فعله ، دليل الأول ﴿ وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾ (٥) وقوله :

٨٩٥ - • كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيهِ (٦) •

ودليل الثاني ﴿ وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾ (٧) وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعرّيُّ لغزًا فقال :

٨٩٦ - أَنَحْوِيَّ هذا العَصْرِ مَا هِيَ لَفْظَةٌ ... جَرَتْ فِي لِسَانَي جُرْهُم وَثَمُودِ (٨)
إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الجَحْدِ أُثْبِتَتْ ... وإن أثبتت قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

والصواب أن حكمها حكم سائر الأفعال في أن نفيها نفي وإثباتها إثبات ، وبيانه : أن معناها المقاربة ، ولا شك أن معنى « كاد يفعل » قارَبَ الفعلَ ، وأن معنى « ما كَادَ يَفْعَلُ » ما قارب الفعلَ ، فخبرها منفي دائمًا ، أما إذا كانت منفية فواضح ؛ لأنه إذا انتفت مُقَارَبَةُ الفعلِ انتفى عقلًا حصولُ ذلك الفعل ، ودليلُهُ ﴿ إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾ (٩) ؛ ولهذا كان أبلغ من أن يقال : «لَمْ يَرَهَا » لأن من لم يَرَ قد يقارب الرؤية ، وأما إذا كانت المقاربة مُثْبتة ؛ فلأن الإخبار بقرب

---

(١) [آل عمران : ٥٧] . (٢) انظر (٨٥) .
(٣) أي الثاني والثالث هما نفس المدلول من الفعل : أنبأ .
(٤) أي مخبر بهما لا أنهما الخبر نفسه . (٥) [الإسراء : ٧٣] .
(٦) البيت لزبيد الطائي من الخفيف ، عجزه : «مذ غدا حشو ريطة وبرود » : ويروى تغيظ : تخرج ، وقد أدخل أن على خبر كاد ، وهذا قليل ، وانظر الشذور (٣/ ١٣٠) والتصريح (١/ ٢٠٧) والأشموني (١/ ٢٦١) والبغدادي (٨/ ٢٦) وابن عقيل (١/ ٢٨٣) .
(٧) [البقرة : ٧١] وجاء خبرها غير مقترن بأن وهو الكثير .
(٨) هذا شعر أبي العلاء المعري العالم البليغ الشاعر النحوي المتمكن جعل ذلك لغزًا يحتاج إلى حل ، وهو من بحر الطويل .
(٩) [النور : ٤٠] .

الشيء يقتضي عرفًا عدمَ حصوله ، وإلا لكان الإخبار حينئذٍ بحصوله ، لا بمقاربة حصوله ؛ إذ لا يحسن في العرف أن يقال لمن صلى : قارب الصلاة ، وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة ، ولا فرق فيما ذكرنا بين كاد ويكاد ، فإن أورد على ذلك ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ (١) مع أنهم قد فعلوا ، إذ المراد بالفعل : الذبح ، وقد قال تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾ (٢) فالجواب إنه إخبار عن حالهم في أول الأمر ؛ فإنهم كانوا أولًا بُعَدَاء من ذبحها ، بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم . ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أولًا ثم فعله بعد ذلك تَوَهَّم مَنْ توهم أن هذا الفعل بعينه هو الدالُّ على حصول ذلك الفعل بعينه ، وليس كذلك ، وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم في الآية من قوله تعالى : ﴿ فَذَبَحُوهَا ﴾ (٣) .

[وقولهم حرف له التنفيس ... السين سوف ذاك ما نقيس]

التاسع عشر : قولهم في السين وسوف : حرف تنفيس ، والأحسن حرف استقبال ؛ لأنه أوضَحُ ، ومعنى التنفيس التوسيع ، فإن هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق – وهو الحال – إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال (٤) .

[والشيخ محمود لسين أثبتا ... وجود رحمة على ما قد أتى]

[وبعضهم قال وجودها أتى ... في الفعل هكذا لديهم أثبتا]

وهنا تنبيهان : أحدهما : أن الزمخشري قال في ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ ﴾ (٥) : إن السين مفيدة وجودَ الرحمة لا مَحَالَة ، فهي مؤكدة للوعد ، واعترضه بعض الفضلاء بأن وجود الرحمة مستفاد من الفعل ، لا من السين ، وبأن الوجوب المشار إليه بقوله : لا مَحَالة لا إشعار للسين به ، وأجيب بأن السين موضوعة للدَّلالة على الوقوع مع التأخر ، فإن كان المقام ليس مقام تأخر لكونه بشَارَةً تمحَّضَتْ لإفادة الوقوع ، وبتحقق الوقوع يصل إلى درجة الوجوب (٦) .

[وبعضهم قال للاستمرار ... لدى مثال ضعف هذا جاري

ومثل ما ذكرته جلستا ... أمام زيد فإذا خفضتا

فقل على الإضافة المشهورة ... لا الظرف قط فإنها المنصوره]

الثاني : قال بعضهم في ﴿ سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ ﴾ (٧) : السين للاستمرار ، لا للاستقبال مثل :

(١ - ٣) [البقرة : ٧١] .
(٤) هذا تعبير نحوي ، والأولى في بيان معنى الأداة أن يكون واضحًا مناسبًا لمدلولها ، فالأولى أن يكونا حرفي استقبال .
(٥) [التوبة : ٧١] .
(٦) لأن الكلام والوعد من الله لا يتخلف ، فهو بلاشك واقع ويصل بالسين إلى درجة الوجوب .
(٧) [النساء : ٩١] .

﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ [1] فإنها نزلت بعد قولهم : ﴿ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ﴾ [2] الآية ، ولكن دخلت السين إشعارًا بالاستمرار ، اهـ .

والحق أنها للاستقبال ، وأنَّ (يقول) بمعنى يستمر على القول ، وذلك مستقبل ، فهذا في المضارع نظيرُ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ ﴾ [3] في الأمر ، هذا إن سلم أن قولهم سابق على النزول ، وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشري [4] ، فإنه سأل : ما الحكمة في الإعلام بذلك قبل وقوعه ؛ تمام العشرين : قولهم في نحو : « جلست أمام زيدٍ » : إن زيدًا مخفوض بالظرف ، والصواب أن يقال : مخفوض بالإضافة [5] ؛ فإنه لا مدخل في الخفض لخصوصية كون المضاف ظرفًا .

[واختصر اللفظ لدى العبارة	لترقى في الدنيا على المناره
إن قيل أعرب ضرب القوم فقل	الفعل مبني لنائب عقل
والقوم نائب عن الفاعل ذا	هو الصواب عندهم يا حبذا
وقد لتقليل زمان الماضي	وحدث الآتي فكن بالقاضي
وهي لتحقيق حديث ذين	فالصبح أبديت لذي عينين
أما بفتح الهمز والتشديد	للشرط والتفصيل والتوكيد
للنفي والجزم وقلب لفظ لم	كذاك لما أختها قد انحتم
متصل النفي بوقت الحال	منتظر الثبوت في المآل

(١ ، ٢) [البقرة : ١٤٢] ولفظها ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيْهَاۚ ... ﴾ والسين في الآيتين تفيد تجدد الفعل واستمراره وقتًا بعد وقت لا للاستقبال ؛ لأن ذلك إخبار عن ماض ، والواقع أن قول السفهاء ﴿ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ﴾ كان قبل نزول الآية فالسين ظاهرها الاستقبال ، وتقيد مع ذلك الاستمرار .

(٣) [النساء : ١٣٦] والمعنى : استمروا على الإيمان .

(٤) انظر الكشاف (٩٨/١ ، ٩٩) فلقد أجاب عن هذا السؤال بقوله : « فائدته أن مفاجأة المكروه أشد ، والعلم به قبل وقوعه أبعد من الاضطراب إذا وقع لما يتقدمه من توطين النفس ، وأن الجواب المفيد قبل الحاجة إليه أقطع للخصم وأردُّ لشغبه ، وقيل : الرمي يرامش السهم » فكلامه يدل على أن قولهم بعد النزول لا قبله ، وأن هذا مفاجأة لهم لردهم عن شغبهم .

(٥) كلام ابن هشام يرد على إيهام أن لخصوصيته الظرف ، وليس كذلك ، فينبغي الاحتراز عنه ، والصواب أن يقال إنه مخفوض بالإضافة لأن المضاف عامل الجر في المضاف إليه أو الجار المقرر ، ولكن الدسوقي يرد على دعوى ابن هشام في تخطئته للجماعة بأن (زيد) مخفوض بالظرف (٢٨٨/٢) « بأنهم يقصدون أن العامل في المضاف إليه هو المضاف ، وأمام مضاف ، فهو خافض لزيد فالتعبير حينئذ بقولهم : مخفوض بالظرف صحيح ، ولم يريدوا الخفض به من حيث هو ظرف بل من حيث هو المضاف » .

وواو عطف قل لجمع مطلق أو عكسه فاحفظ لذا المحقق
وقل بحتى فا وثم ما عهد أن تختصر فالاختصار قد فقد
فقل بذاك عاطف ومعطوف وناصب منصوب أيضًا مألوف
وجـازم مـجـزوم ثـم جـار مجرور أيضا إن فعلت بار]

خاتمة : ينبغي للمُعْرِب أن يتخير من العبارات (١) أوجَزَهَا وأجْمَعَهَا للمعنى المراد ؛ **فيقول في** نحو ضُرِبَ : فعلٌ ماضٍ لم يسم فاعله ، ولا يقول : مبني (٢) لما لم يسم فاعله ، لطول ذلك وخفائه ، وأن يقول في المرفوع به : نائب (٣) عن الفاعل ، ولا يقول مفعول ما لم يسم فاعله ، لذلك ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو : « أعطِيَ زَيدٌ دِينَارًا » ألا ترى أنه مفعول لأعطي ، وأعطي لم يسم فاعلهُ ؛ وأما النائب عن الفاعل فلا يصدق إلا على المرفوع : **وأن يقول في قد** : حرف (٤) لتقليل زمن الماضي وَحَدَث الآتي ولتحقيق حدثها ، **وفي أما** : حرف شرط وتفصيل وتوكيد ، **وفي لم** : حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيًا ، ويزيد في لمَّا الجازمة متصلًا نَفْيُهُ متوقعًا ثبوتُهُ ، **وفي الواو** : حرف عطف لمجرد الجمع ، أو لمطلق الجمع ، ولا تقول : للجمع المطلق ، **وفي حتى** : حرف عطف للجمع والغاية ، **وفي ثم** : حرفا عطف للترتيب والمُهْلة ، **وفي الفاء** : حرف عطف للترتيب والتعقيب ، وإذا اختصرت فيهن **فقل** : عاطف ومعطوف ، وناصب ومنصوب ، وجازم ومجزوم ، كما تقول : جار ومجرور (٥) . اهـ .

* * *

(١) هذه الخاتمة اعترض عليها الدماميني ، فليس فيها تحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها ، وكان المناسب لها إثباتها في الباب السابع . دسوقي (٢/٢٨٨) .

(٢) يقصد بالعبارة التي يجب أن يؤثرها المعرب في إعرابه أن تشتمل على بيان المعنى المراد في إيجاز حتى يسهل حفظها وتداولها ، فمن ذلك قول المعرب في « ضُرب » : إنه مبني لما لم يسمَّ فاعله ، وهي عبارة فيها طول وخفاء ، ومبني أي مسند ، ولما ، أي للمفعول ، والأولى القول بأنه فعل ماض لم يسم فاعله ، فيفيد المقصود بأخصر عبارة .

(٣) ثم يأتي بقضية أخرى وهي مرفوع الفعل المبني للمجهول ، فيقول عنه : إنه نائب عن الفاعل . وهذا أولى من قولهم مفعول ما لم يسم فاعله ، لأن هذه العبارة تصدق على المنصوب من نحو : « أعطي زيد دينارًا ، فزيدٌ مع أنه مرفوع إلا أنه مفعول لأعطي ، ولم يسم فاعله ، وأما قولهم : النائب عن الفاعل فلا يصدق إلا على المرفوع ، لذلك كانت عبارة . النائب عن الفاعل أولى وأحسن .

(٤) قد : تفيد تقليل زمن الماضي ، وتقليل حدث المضارع نحو : قام محمد ، وقد يصدق الكذوب ، وقد تفيد معهما تحقيق حدثه نحو : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ ، وقد يعلم ما أنتم عليه ، فجمع هذه المعاني في عبارة (قد) أحسن وأولى .

(٥) هذه عبارات أوردها ابن هشام على سبيل الاختصار ، ولا داعي إلى التطويل كما ذكر .

الباب السابع

من الكتاب في كيفية الإعراب
بمعظم هذا الباب المبتدئون [٨٩٧ - ٨٩٨]

[واللفظ إن أتاك حرفًا واحدا عبر عليه باسمه يا واحدا
فقل بنحو قد بلغت المعتقد التاء فاعل على ما يعتقد
واستثن من هذا الذي قد نسبت للاسم كافهم على ما قد ثبت]

اعلم أن اللفظ المعبر عنه إن كان حرفًا واحدًا عبر عنه باسمه الخاص به (١) أو المشترك فيقال في المتصل بالفعل من نحو : « ضَرَبْتُ » : التاء فاعل ، أو الضمير فاعل ، ولا يقال : ت فاعل ، كما بلغني عن بعض المعلمين ؛ إذ لا يكون اسم [ظاهر] (٢) هكذا فأما الكاف الاسمية فإنها ملازمة للإضافة ، فاعتمدت على المضاف إليه ، ولهذا إذا تكلمت على إعرابها جئت باسمها فقلت في نحو قوله :

٨٩٧ - * وَمَا هَدَاكَ إلى أرْضٍ كَعَالِمِهَا (٣) *

[ونحو قه وش وعه فانطقا بلفظها فهكذا قد حققا
ونحو بالجر واو عطف فباسمها فعبرن بلطف
وإن يكن كهل وقد وحتى فإنه باللفظ فيها بتا
وإن نسبت لأداة حكما فاحك وأعرب واجعلنها اسما
وامنع وقوع فاعل لما ذكر لدى مثال تدرما عنهم أثر
لأنهم قد دخلوا عليه حرفًا له الجر أتي لديه
وههنا الأصل أخي قد وردا أسئلة ثم اعتراض قد بدا
وبين الإعراب إن جا مبتدا أو خبرًا أو فاعلًا فقيدا
ولا تقل أيضًا لدى الإعراب موصولٌ او إشارة بباب
لأن ذا ليس بإعراب يرى وقس على هذا الذي قد سطرا

(١) المراد ما ليس بعض كلمة والمشترك ولا يعبر عنه بلفظه .
(٢) في نسخة زيادة كلمة « ظاهر » .
(٣) البيت لعمرو بن براقة وتمامه : « ولا أعانك في عَزْمٍ كعزّام » وانظر البغدادي (٣٠/٨) والأغاني (١٩٧/٢١) والأمالي (١١٨/٢) والإصابة (١١٣/٣) وجيء به على أن الكاف فيه فاعل وتسمى باسمها ولا تقول ك فاعل .

في مبحث المفعول عين ما تريد وبينن محل فعل يا مُريد]

الكاف فاعل ، ولاتقول : ك فاعل ؛ لزوال ما تعتمد عليه ، ويجوز في نحو : « مُ اللَّه » و « قِ نَفَسَكَ » و « شِ الثوبَ » و « لِ هذَا الأمْرَ » أن تنطق بلفظها فتقول : مُ مبتدأ ، وذلك على القول بأنها بعض أيمن ، وتقول : قِ فعل أمر ؛ لأن الحذف فيهن عارض ، فاعتبر فيهن الأصل ، وتقول : الباء حرف جر ، والواوحرف عطف ، ولا تنطق بلفظها [1] .

وإن كان اللفظ على حرفين نطق به ؛ فقيل : قد حرف تحقيق ، وهل حرف استفهام ، ونا فاعل أو مفعول ، والأحسن أن تعبر عنه بقولك : الضمير ؛ لئلا تنطق بالمتصل مستقبلًا . ولا يجوز أن ينطق باسم شيء من ذلك كراهيَةَ الإطالة ، وعلى هذا فقولهم [2] : « ألْ » أقيَسُ من قولهم : الألف واللام ، وقد استعملَ التعبيرَ بهما الخليلُ وسيبويه .

وإن كان أكْثَر من ذلك نطق به أيضًا ؛ فقيل : سوف حرف استقبال ، وضرب فعل ماض ، وضَرَبَ هذا اسمٌ ؛ ولهذا أخبر عنها بقولك فعل ماض ، وإنما فتحت على الحكاية [3] ، يدلُّكَ على ما ذكرنا أن الفعل ما دلَّ على حدث وزمان ، وضرب هنا لا تدل على ذلك ، وأن الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب ، وهذا لا يصح أن يكون له فاعل [4] ، ومما يوضِّحُ لك ذلك أنك تقول في زيد من « ضرب زيد » : زيد مرفوع بضرب ، أو فاعل بضرب ، فتدخل الجار عليه ، وقال لي بعضهم : لا دليل في ذلك ؛ لأن المعنى بكلمة ضرب [5] ، فقلت له : وكيف وقع ضَرَبَ مضافًا إليه مع أنه في ذلك ليس باسم في زعمك ؟ ، فإن قلت : فإذا كان اسمًا فكيف أخبرت عنه [6] بأنه فعل ؟ ، قلت : هو نظير الإخبار في قولك : « زيد قائم » ألا ترى أنك أخبرت عن زيد باعتبار مُسَمَّاه [7] ، لا باعتبار لفظه ؟ وكذلك أخبرت عن ضرب باعتبار مسمَّاه ، وهو ضرب الذي يدل على الحدث والزمان ، فهذا في أنه لفظٌ مسماه لفظ كأسماء السُّوَر وأسماءِ حروف المعجم [8] ، **ومن هنا قلت** : حرف التعريف أل ، فقطعت الهمزة ؛ وذلك لأنك لما نقلت اللفظ من الحرفية إلى الاسمية أجْرَيتَ عليه قياس همزات

---

(١) يعبر عنه باسمه الخاص به فتقول : الواو حرف عطف .

(٢) فتقول أل بدلًا من الألف واللام لأنهما على حرفين ، وانظر الكتاب (٩٧/٢) .

(٣) أي حكاية بناء الفعل الماضي على الفتح .

(٤) أي فالمقصود هو اللفظ ، وخرج بذلك عن الحدث والزمن .

(٥) المقصود بها أنها على واسم وما بعدها في المثال فعل ماضي خبر .

(٦) أي جعلت ما بعده خبرًا عنه وحكمت عليه بالاسمية فكان محكومًا عليه ، وخرج عن الفعلية .

(٧) فمسمى الفعل لفظ ضرب المسند إلى الفاعل ، ويقصد به الأخبار عنه باعتبار مسماه أي لفظه .

(٨) قصد لفظها فتكون أسماء يخبر عنها مثل « من » حرف جر ، و « ق » سورة من القرآن الكريم ، وهكذا .

الأسماء ، كما أنك إذا سميت باضْرِبْ قطعت همزته [١] ، وأما قول ابن مالك : إن الإسناد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف ، وإن الذي يختص به الاسمُ هو الإسناد المعنوي ؛ فلا تحقيق فيه [٢] .

وقال لي بعضهم : كيف تتوهَّم أن ابن مالك اشتبه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف ، ؟ فقلت : كيف تَوَهَّم ابن مالك أن النحويين كافة غلطوا في قولهم : إن الفعل يخبر به ولا يخبر عنه ، وإن الحرفَ لا يخبر به ولا عنه ؟ وممن قَلد ابن مالك في هذا الوهم أبو حيان [٣] .

[وبين المفعول فيه مابه ... تعلق الظرف أخي فانتبه
كالجر والمفعول إن تعددا ... الأول الأول يا منتقدا]

ولا بدَّ للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضي وَجْهَ إعرابه كقولك : مبتدأ ، خبر ، فاعل ، مضاف إليه . وأما قول كثير من المعربين مضاف أو موصول أو اسم إشارة فليس بشيء [٤] ؛ لأن هذه الأشياء لا تستحقُّ إعرابًا مخصوصًا ، فالاقتصار في الكلام عليها على هذا القدر لا يُعْلَم به موقعُهَا من الإعراب ، وإن كان المبحوث فيه مفعولًا عين نوعه ، فقيل : مفعول مطلق ، أو مفعول به ، أو لأجله ، أو معه ، أو فيه ، وجرى اصطلاحُهُم على أنه إذا قيل : مفعول وأطلق لم يرد إلا المفعول به ، لما كان أكْثَرَ المفاعيل دَورًا في الكلام خففوا اسمه ، وإنما كان حق ذلك أن لا يصدق إلا على المفعول المطلق [٥] ، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مقيدًا بقيد الإطلاق ، وإن عين المفعول فيه – فقيل : ظرف زمان أو مكان – فحسنٌ ولابد من بيان متعلقه كما في الجار والمجرور الذي له متعلق ، وإن كان المفعول به متعددًا عينت كل واحد فقلت : مفعول أول ، أو ثان ، أو ثالث .

[والفعل عينه فقل ذا ماض ... مضارع أمر بلا إعراض
وقل لدى الماضي على الفتح بني ... والأمر عن مضارع قد ينبني
كذا المضارع إذا تجردا ... من نوني النسوة أو ما وكدا

(١) لأنه الآن صار اسمًا صرفًا ، ولا وجود لهمزة الوصل في شيء من الأسماء الصرفة إلا إذا كان من الأسماء العشرة وليس منها ، فيجب قطع همزته .
(٢) لأن التحقيق أن الإسناد اللفظي كالمعنوي خاص بالاسم ؛ لأن الكلمة متى أريد لفظها كانت اسمًا .
(٣) سار أبو حيان على طريق ابن مالك في قوله السابق ، وأن كلامهم ينبغي أن يحمل على ما عدا الإسناد اللفظي المسند إليه لفظ سواء ، وهذا ما ذكره الشمني .
(٤) لأنه لابد من بيان موقعها الإعرابي ولا يكتفى بذلك .
(٥) لأنه هو المفعول حقيقة وحدوثه مع الفعل .

وإن يك المعرب في غير محل له فعين هكذا عنهم نقل]

وينبغي أن تعين للمبتدئ نوع الفعل ، فتقول : فعل ماض ، أو فعل مضارع أو فعل أمر ، وتقول في نحو ﴿ تَلَظَّىٰ ﴾ : فعل مضارع أصله تتلظّى ، وتقول في الماضي : مبني على الفتح ، وفي الأمر : مبني على ما يجزم به مضارعه ، وفي نحو ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [1] مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث ، وفي نحو ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ ﴾ [2] مبني على الفتح لمباشرته لنون التوكيد ، وتقول في المضارع المعرب : مرفوع لحلوله محل الاسم [3] ، وتقول : منصوب بكذا ، أو بإضمار أنْ ، ومجزوم بكذا . ويبين علامة الرفع والنصب والجزم ، وإن كان الفعل ناقصًا نَصَّ عليه فقال مثلًا : كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وإن كان المعرب حالًا في غير محله عين ذلك : فقيلَ في قائم مثلًا من نحو : « قائم زيد » : خبر مقدم ، ليعلم أنه فارَقَ موضعه الأصلي [4] ، وليتطلب مبتدأه ، وفي نحو : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾ [5] : الذين مفعول مقدَّم ، ليتطلب فاعله ، وإن كان الخبر مثلًا غير مقصود لذاته قيل : خَبر موطئ [6] ؛ ليعلم أن المقصود ما بعده كقوله تعالى : ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ [7] وقوله :

٨٩٨ – كَفَى بِجِسْمِي نحُولًا أنَّني رَجُلٌ لَولَا مُخَاطَبَتِي إياكَ لَمْ تَرَنِي [8]

ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل إلى ما قبلهما ، لا إليهما ، ومثله الحال الموطئة في نحو : ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾ [9] .

[وإن يك المبحوث فيه حرفا فعملًا والنوع بيِّن صرفا]

وإن كان المبحوث فيه حرفًا بين نوعه [10] ومعناه وعمله إن كان عاملًا ، فقال مثلًا إن حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر ، لن : حرف نفي ونصب واستقبال ، أن : حرف مصدريّ ينصب الفعل المضارع ، لم : حرف نفي يجزم المضارع ويقلبه ماضيًا ، ثم بعد الكلام

---

(١) [البقرة : ٢٢٨] وتمامها ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾

(٢) [الهمزة : ٤] وتمامها ﴿ كَلَّا ۖ لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ ﴾ .

(٣) هذا رأي البصريين في سبب رفع المضارع سار عليه ابن هشام وأيده ، وليس بالأرجح في المسألة .

(٤) لأن المبتدأ أصل موضعه أول الجملة والخبر بعده ، فإذا فارق موضعه منه على ذلك .

(٥) [الأنفال : ٥٠] .

(٦) أي يمهد لما بعده ، وهو المقصود في الكلام .

(٧) [النمل : ٥٥] فالقصد ما بعد قوم وهو الحكم عليهم بالجهالة .

(٨) تقدم الحديث عنه والباء زائدة ، وجسمي : فاعل كفى ، ونحولًا تميز ، وأنني : رجل مصدر مؤول مفعول .

(٩) [يوسف : ٢] ومواطئة : ممهدة لما بعدها وهي الموصوفة .

(١٠) وضح في هذا الحرف ببيان نوعه ومعناه وعمله حتى تتضح معنى الأداة والغرض منه ووظيفته .

على المفردات يتكلم عن الجمل ، أَلَهَا محلٌّ من الإعراب أم لا ؟

فصل [٨٩٩ - ٩٠٣]

[إياك يا أخي أن يلتبسا	أصل بزائد فكن مؤسسا
فلا تقل يا صاح في ألفيت	أل حرف تعريف كذا ألهيت
والواو في وعظ ثم وهبا	ليست لعطف أبدًا فاجتنبا
واللام في لهو كذا في لعب	ليست لحرف الجر فلتجتنب
لأجل ذا قد خطأ الأصل الذي	أعرب ذا بعكس ما قلت خذي]

وأول ما يحترز منه المبتدئ في صناعة الإعراب (١) **ثلاثة أمور :**

أحدها : أن يلتبس عليه الأصلي بالزائد ، ومثاله أنه إذا سمع أنّ (أل) من علامات الاسم ، وأن أحرف نأيت من علامات المضارع ، وأن تاء الخطاب من علامات الماضي ، وأن الواو والفاء من أحرف العطف ، وأن الباءَ واللام من أحرف الجر ، وأن فعل ما لم يُسَمَّ فاعله مضموم الأول ، سَبَقَ وَهْمُهُ إلى أن (٢) ألفيت وألهيت اسمان ، وأن أكرمت وتعلمت مضارعان ، وأن وعظ وفسخ عاطفان ومعطوفان ، وأن نحو بيت وبين ولهو ولعب كل منهما جار ومجرور ، وأن نحو : أُدَحْرِج مبنِيٌّ لما لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، وقد سمعت مَنْ يُعْرِب ﴿ أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ﴾ (٣) مبتدأً وخبرًا ، فظنهما مثل قولك : « المنطلقُ زيد » . ونظير هذا الوهم قراءة كثير (٤) من العوام ﴿ نَارٌ حَامِيَةٌ ﴾ ﴿ أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ﴾ بحذف الألف كما تحذف في أول السورة في الوصل فيقال (لَخَبِيرٌ القَارِعَةَ) (٥) وذكر لي عن رجل كبير من الفقهاء ممن يقرأ علم العربية أنه استشكل قول الشريف المرتضي (٦) :

---

(١) أي في معرفة أمور الإعراب من الأدوات والعامل والحركات الإعرابية ونحو ذلك .

(٢) أي لابد من أن يتروى في معرفة كل كلمة يعبر بها فألفيت وألهيت بدئت بأل ، فلا يظن أنها أداة تعريف ، وإنما أل أصلية ، وأل المعرفة زائدة ، فلا يسبق إلى وهمه أنهما اسمان بل فعلان .

(٣) [التكاثر : ١] .

(٤) هما آيتان آخر القارعة وأول التكاثر .

(٥) آخر سورة [العاديات : ١١] ، [القارعة : ١] وهي ﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾ ﴿ ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ .

(٦) هذا الشعر ليس للشريف المرتضي ، بل هو للشريف الرضي ، وما قاله ابن هشام هو من تحريف الكتاب كما قال البغدادي في (٣٣/٨) وذكر العقيدة كلها ، وهو أبو الحسن محمد بن الظاهر به أحمد الحسين ، وينتهي نسبه إلى الحسين بن علي ﷺ ، أشعر قريش والطالبين ألف كتاب في معاني القرآن ، ومجازات القرآن (ت : ٤٠٦هـ) وأخوه الشريف المرتضى .

[ومن لبيت شعرهم فيما سبق حصل منه عجب ليس بحق
قيل لشخص ذا بكم فقالا بدرهمان كان ذا مقالا]
٨٩٩ – أتبيتُ رَيَّانَ الجُفُونِ مِنَ الكَرَى وَأَبِيتَ مِنكَ بِلَيلَةِ المَلْسُوعِ [١]

وقال : كيف ضَمَّ التاء من « تَبِيتُ » وهي للمخاطب لا للمتكلم ، وفتحها من أَبِيتَ وهو للمتكلم لا للمخاطب ، فبينت للحاكي أن الفعلين [٢] مضارعان ، وأن التاء فيهما لام الكلمة ، وأن الخطاب في الأول مستفاد من تاء المضارعة ، والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة ، والأول مرفوع لحلوله محل الاسم ، والثاني منصوب بأنْ مضمرةً بعد واو المصاحبة على حد قول الحطيئة :

٩٠٠ – أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ [٣]

وحكى العسكري في كتاب التصحيف [٤] أنه قيل لبعضهم : ما فَعَلَ أبوك بحمارِهِ ؟ فقال : باعِهِ ، فقيل له : لم قلت بَاعِهِ ؟ قال : فلم قلت أنت بحمارِهِ ؟ فقال : أنا جررته بالباء ، فقال : فَلِم تجرُّ باؤك وبائي لا تجر [٥] ؟

[لسيبويه قائلًا سمعته يقول درهمان ذا ثمنه]

ومثلُهُ من القياس الفاسد ما حكاه أبو بكر التاريخي [٦] في كتاب « أخبار النحويين » : أن رجلًا قال لسَمَّاكٍ بالبصرة : بكم هذه السمَكَة ؟ فقال : بدرهمان ، فضحك الرجل ، فقال السماك : أنت أحْمَقُ ، سمعت سيبويه يقول : ثمنُهَا درهمان .

وقلت يومًا : تَرِدُ الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام ، خلافًا [٧] للزمخشري ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ﴾ [٨] فقال بعض مَنْ حضر : هذه الواو في أولها .

---

(١) البيت للشريف الرضي من الكامل في ديوانه (٦٥٢/١) والهمع (١٣/٢) والدرر (١٠/٢) والأشموني (٣٠٧/٣) . والشاهد فيه : أتيتُ ردًّا على الاستشكال الوارد لابن هشام .

(٢) الفعل تبيت وأبيت مضارعان ، والتاء فيهما لام الكلمة ، والخطاب من تاء المضارعة ، والتكلم من الهمزة .

(٣) البيت للحطئية من الوافر ، وقد نصب المضارع بعد الواو بإضمار أن ، وانظر البغدادي (٣٤/٨) والمقتضب (٧٢/٢) والعيني (٤١٧/٤) والأشموني (٣٠٧/٣) .

(٤) هو كتاب لأبي أحمد الحسن بن عبد اللّه العسكري خال وأستاذ أبي هلال العسكري (ت : ٣٨٢) وشرح ما يقع فيه التضعيف والتحريف .

(٥) فقاس الجر على الجر قياسًا فاسدًا .

(٦) هو محمد بن عبد الملك السراج ، تتلمذ وحدث عن المبرد وثعلب وغيرهما .

(٧) انظر الكشاف (٣٥٤/٣) .

(٨) [الزمر : ٦٠] .

[ومثل ذا للمعربين وقعا والطبري في مثله قد أوقعا
وربما أشبه في أشياء ماض مضارعًا ولا امتراء]

وقلت يومًا : الفُقَهاء يلحنون في قولهم : « البايع » بغير همز ، فقال قائل : فقد قال اللّٰه تعالى : ﴿ فَبَايِعْهُنَّ ﴾ (١) .

وقال الطبري في قوله تعالى : ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ (٢) : إن ثم بمعنى هنالك .

وقال جماعة من المعربين في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُجِّي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٣) في قراءة ابن عامر وأبي بكر بنونٍ واحدة : إن الفعل ماضٍ ، ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحًا ، والمؤمنين مرفوعًا .

فإن قيل : سكنت الياء للتخفيف كقوله :

٩٠١ - * هوَ الخَلِيفَةُ فَارْضُوا مَا رَضِي لَكُم (٤) *

وأقيم ضمير المصدر مقام الفاعل . قلنا : الإسكان ضرورة ، وإقامة غير المفعول به مقامه مع وجوده ممتنعة ، بل إقامة ضمير المصدر ممتنعة ، ولو كان وَحْدَه ؛ لأنه مبهم .

[فإن تولوا منه قل قد صححوا مع غيرها بآية قد وضحوا
كذا تلظى وتعاونوا وما روي عن بعضهم فيما أنتمي]

ومما يشتبه نحو : ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ بعد الجازم والناصب ، والقرائنُ تبين فهو في نحو : ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ ٱللَّهُ ﴾ (٥) ماض ، وفي نحو : ﴿ وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ ﴾ (٦) ﴿ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ ﴾ (٧) مضارع ، وقولُه تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾ (٨) الأول أمر ، والثاني مضارع ؛ لأن النهي لا يدخل على الأمر ، و ﴿ تَلَظَّىٰ ﴾ في ﴿ فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ (٩) مضارع ، وإلا لقيل : تَلَظَّت ، وكذا تَمَنّى من قوله :

(١) [الممتحنة : ١٢] وبعده ﴿ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُنَّ ٱللَّهَ ... ﴾ .
(٢) [يونس : ٥١] وبعده ﴿ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ ﴾ .
(٣) [الأنبياء : ٨٨] وقبله ﴿ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ وَكَذَٰلِكَ ... ﴾ .
(٤) هذا صدر بيت لجرير ، في ديوانه (٣٩٠) وعجزه : « ماضي العزيمة ما في حكمِهِ جنفُ » . وانظر المحتسب (١٤١/١) والبغدادي (٢٦/٨) والكشاف (٢٤٦/١) والجنف : الميل عن الحق ، وروي : بالحق يصدع ما في قوله جنف .
(٥) [التوبة : ١٢٩] . (٦) [هود : ٣] .
(٧) [النور : ٥٤] . (٨) [المائدة : ٢] .
(٩) [الليل : ١٤] .

* تمنّى ابْنَتَايَ أن يَعِيشَ أَبُوهُمَا [١] *

ووهم ابن مالك فجعله ماضيا من باب .

* وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا [٢] *

وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة [٣] .

[ولا تقل يا صاحبي بقاض ... كسرته ظاهرة يا راضي
وقدر الفتح إذا عن كسر ... ناب كما بآية في الفجر
لأجل ذا حذف واو عرفا ... لدى المضارع على ما ألفا
في قولهم يهب عكس ما ألف ... في قولهم يوجل نص قد عرف]

ومما يلتبس على المبتدئ [٤] أن يقول في نحو : « مَرَرْتُ بِقَاضٍ » إن الكسرة علامة الجر ، حتى إن بعضهم يستشكل قوله تعالى : ﴿ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾ [٥] و قد سألني بعضهم عن ذلك فقال : كيف عطف المرفوع على المجرور ، فقلت : فهلا استشكلت ورود الفاعل مجرورًا ، وبينت له أن الأصل [٦] زَانِيٌ بياء مضمومة ، ثم حذفت الضمة للاستثقال ، ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة هي والتنوين ، فيقال فيه : فاعل ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة ، ويقال في نحو : « مَرَرْتُ بِقَاضٍ » : جار ومجرور ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة ، وفي نحو : ﴿ وَٱلْفَجْرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴾ [٧] : ﴿ وَٱلْفَجْرِ ﴾ جار ومجرور ، ﴿ وَلَيَالٍ ﴾ عاطف ومعطوف ، وعلامة جرِّه فتحة مقدرة على الياء المحذوفة ، وإنما قدرت الفتحة مع خفتها لنيابتها عن الكسرة ، ونائب الثقيل ثقيل ؛ ولهذا حذفت الواو في يَهَبُ كما حذفت في يَعِدُ ، ولم تحذف في يَوجَلُ ؛ لأن فتحته ليست نائبة عن الكسرة [٨] ؛ لأن ماضيه وَجِلَ بالكسر فقياس مضارعه الفتح ، وماضيهما فَعَلَ بالفتح فقياس مضارعهما

---

(١) البيت تقدم والأصل تتلظى ، تتمنوا فحذفت التاء الأولى .

(٢ ، ٣) تقدم الحديث عنه ، وقد جعل ابن مالك تمنى ماضيًا من باب حذف التاء ؛ أي تمنت وأبقلت ، فالفعل مسند لضمير مؤنث مجازي وهذا ما يجب تأنيثه ، وحذف التاء لضرورة الشعر ، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك ، فالأولى جعل تمنى مضارعًا حذفت إحدى تائيه ، فحمل بيتًا على الضرورة بلا ضرورة .

(٤) أي من يبتدئ معرفة صناعة العربية ، فيستشكل عليه أمور فيها مسألة المنقوص فيقول إنه مجرور ، وهو في الحقيقة مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة .

(٥) [النور : ٣] .

(٦) أن هذه الصورة اللفظية هي آخر ما انتهت إليه بعد التصريف والتغيير الذي حدث ، حيث أعل أعلال ماضٍ .

(٧) [الفجر : ١، ٢] .

(٨) لأن مضارعه مفتوح العين ، ولا حذف إلا في مكسورها كيعد .

الكسر ، وقد جاء يَعِدُ على ذلك ، وأما يَهَبُ فإن الفتحة فيه عارضة لحرف الحلق (١) .

[لأجل ذا قد روي عن أبي الحسن   في نحو يا غلام ما هو الحسن]

ومن هنا أيضًا قال أبو الحسن في يا غلامًا : يا غُلَامَ (٢) ، بحذف الألف وإن كانت أخف الحروف ؛ لأن أصلها الياء .

[والمصطفين البعض فيها يغلط   لأن فيها قل شروطًا شرطوا
بفتحة النون ووصفها أتى   بالجمع زد لفظة من إذا ثبتا]

ومن ذلك : أن يبادر في نحو المُصْطَفَيـنَ والأعْلَيـنَ إلى الحكم بأنه مثنى والصواب أن ينظر أولًا في نونه ، فإن وجدها مفتوحة كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴾ (٣) حكم بأنه جمع ، وفي الآية دليل ثانٍ ، وهو وصفه (٤) بالجمع ، وثالث وهو دخول من التبعيضية عليه بعد ﴿ وَإِنَّهُمْ ﴾ ومحالٌ أن يكون الجمع من الاثنين ، وقال الأحنف ابن قيس :

٩٠٢ – تَحَلَّمْ عَنِ الأدنَيـنَ وَاسْتَبْقِ وُدَّهُمْ   وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّما (٥)

[دليل جمعها كذا قد حرروا   في يا وكاف هاك ما قد سطروا
والهاء والكاف إذا ما اتصلا   بالفعل مفعول تقول حصلا
وإن بالاسم قد أتت إحداهما   فالحكم في الإعراب أن تضفهما
والهاء والكاف إذا ما اتصلا   بالحرف مجرور ومنصوب جلا
وقد مضى ما الكاف فيه حرف   ليس لتى المحل هذا العرف
والهاء في ضاربه محلها   نصب لدى عمرو فحققها
نحو رويدك عمرا إن ذهب   بله كذا في كل ما قد يجتلب]

ومن ذلك : أن يُعْرِبَ الياء والكاف والهاء في نحو : « غلَامِي أكرمني ، وغلامك أكرمك ، وغلامه أكرمه » إعرابًا واحدًا ، أو بعكس الصواب (٦) ، فليعلم أنهن إذا اتصلن بالفعل كن

(١) وهب يهب ، أصلها كسر العين ، ولكنها فتحت لمناسبة حرف الحلق الذي يقتضي الفتح .
(٢) حذف الألف المنقلبة عن الياء ؛ لأن الفتحة تدل عليها بعد حذفها .
(٣ ، ٤) [ص : ٤٧] و ﴿ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ﴾ جمع لأن نونه مفتوحة ، وأما نون المثنى فهي مكسورة ، وفي الآية كان الوصف جمعًا ﴿ ٱلْأَخْيَارِ ﴾ ، ودخول من التبعيضية فكل ذلك يؤيد أنه جمع مع وإنهم .
(٥) البيت لحاتم الطائي ، في ديوانه (٨١ ، ٨٢) وقيل : للأحنف ، وهو من الطويل ، وجيء به على جمع الأدنى على الأدنين بمعنى أقرب . وانظر البغدادي (٣٩/٨) والكتاب (٢٤٠/٢) .
(٦) بأن يجعلها عند اتصالها بالفعل مضاف إليها وعند اتصالها بالاسم مفعولات .

مفعولات ، وإن اتصلن بالاسم كن مضافًا إليهن ، ويستثنى من الأول ، نحو : « أرأيتَكَ زَيدًا مَا صَنَعَ ، وأبصرك زيدًا » فإن الكاف فيهما حرف خطاب ، ومن الثاني نوعان [1] : نوع لا محل فيه لهذه الألفاظ ، وذلك نحو قولهم : « ذلك ، وتلك ، وإيَّايَ ، وإيَّاكَ ، وإيَّاه » فإنهن أحرف تكلم وخطاب وغيبة ، ونوع هي فيه في محل نصب ، وذلك نحو : « الضَّاربكَ ، والضَّاربه » ، على قول سيبويه [2] ؛ لأنه لا يضاف الوَصْفُ الذي بأل إلى عار منها ، ونحو قولهم : « لَا عَهْدَ لِي بالأَم قَفًّا مِنْهُ وَلاَ أوضَعَه » [3] بفتح العين ، فالهاء في موضع نصب كالهاء في « الضاربه » إلا أن ذلك مفعول ، وهذا مشبه بالمفعول ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول إجماعًا ، وليست مضافًا إليها وإلا لخفض « أوضَع » بالكسرة ، وعلى ذلك فإذا قلت : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أبيضَ الوَجْهِ لَا أحْمَره » فإن فتحت الراء فالهاء منصوبة المحل ، وإن كسرتها فهي مجرورته ، ومن ذلك قوله :

٩٠٣ - * فَإنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٍ حَرَامُ [4] *

فيمن رواه بجر مطر ؛ فالضمير منصوب على المفعولية ، وهو فاصل بين المتضايفين .

[فإن بمصدر لها حكمتا ... فالكاف منها اسم متى ذكرتا
محله رفع وإلا فاحكما ... بأنه حرف خطاب علما]

تنبيه : إذا قلت : « رُوَيدَكَ زَيد » فإن قدرت رُويدًا اسمَ فعلٍ فالكاف حرف خطاب ، وإن قدرته مصدرًا فهو اسم مضاف إليه ، ومحله الرفع ؛ لأنه فاعل [5] .

[واحذر لسانك لئلا تغلطا ... في كنت كانوا ثم في ما ارتبطا]

والثاني : أن يجري لسانه إلى عبارة اعتادها فيستعملها في غير محلها ، كأن يقول في « كنت ، وكانوا » في الناقصة : فعل وفاعل ؛ لما ألف من قول ذلك في نحو : فعلت وفعلوا ، وأما تسمية الأقدمين الاسم فاعلًا والخبر مفعولًا فهو اصطلاح غير مألوف ، وهو

---

(١) أي حرف خطاب مع الإشارة والضمير أو في محل نصب مع غيرهما .

(٢) الكتاب : (٤٢٥/١) .

(٣) فالهاء في أوضعه في محل نصب على أنه مشبه بالمفعول به ؛ لأنه اسم تفضيل .

(٤) البيت للأحوص الأنصاري وهو من الوافر ، وروي برفع مطر ونصبه وجره ، فالرفع على أنه فاعل نكاحها وهو مضاف إلى مفعوله ، والنصب على أنه مفعول المصدر ، وهو مضاف إلى فاعله ، والجر على أنه يضاف إليه ، وفصل بين المتضايفين بضمير الفاعل أو المفعول في ديوانه (١٨٤) والعيني (٤٦٦/٣) والتصريح (٥٩/٢) والأشموني (٢٧٩/١) والبغدادي (٤١/٨) وصدره : « لئن كان النكاح أحلَّ شيء » .

(٥) فاعل مضاف إلى رويد .

مجاز ، كتسميتهم الصورةَ الجميلة دُمْيَة ، والمبتدئ إنما يقوله على سبيل الغلط ؛ فلذلك يُعَاب عليه (١) .

[إياك أن تعرب شيئا طالبا ... لشيء آخر على ما انتخبا
وتهمل النظر في المطلوب ... فإن ذلك من المعيب
وهنا الأصل لذا قد أوردا ... أشيا جزاه الله خيرًا أبدا]

والثالث : أن يعرب شيئًا طالبًا لشيء ، ويهمل النظر في ذلك المطلوب ، كأن يعرب فعلًا ولا يتطلب فاعله ، أو مبتدأ ولا يتعرض لخبره ، بل ربما مر به فأعربه بما لا يستحقه ونسي ما تقدم له .

فإن قلت : فهل من ذلك قول الزمخشري في قوله تعالى (٢) : ﴿ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ الآية : قد أهمتهم : صفة لطائفة ، ويظنون : صفة أخرى ، أو حال بمعنى قد أهمتهم أنفسُهُم ظانين ، أو استئناف على وجه البيان للجملة قبلها ، ويقولون : بدل من يظنون ، فكأنه نسي المبتدأ ؟ فلم يجعل شيئًا من هذه الجمل خبرًا له (٣) .

قلت : لعله رأى أن خبره محذوف ، أي ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت ، والظاهر أن الجملة الأولى خبر ، وأن الذي سوَّغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة ، أي وطائفة من غيركم ، مثل : « السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَم » أي منه ، أو اعتماده على واو الحال كما جاء في الحديث : « دَخَلَ عَلَيهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَبرْمَةٌ عَلَى النَّارِ » (٤) .

وسألت كثيرًا من الطلبة عن إعراب « أَحَقُّ مَا سَأَلَ العَبْدُ مَوْلَاه » (٥) فيقولون : مولاه مفعول ، فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر ، والصوابُ أنه الخبر ، والمفعول العائدُ المحذوف : أي سأله ، وعلى هذا فيقال : أَحَقُّ ما سأل العبدُ رَبُّه ، بالرفع ، وعَكْسُهُ « إِنَّ مُصَابَكَ المَولى قَبِيحٌ » يذهب الوَهْمُ فيه إلى أن المولى خبر . بناء على أن المصاب اسم مفعول ، وإنما هو مفعول ، والمصاب مصدر بمعنى الإصابة ، بدليل مجيء الخَبَرِ بعده (٦) ، ومن هنا أخطأ مَنْ قال في مجلس الواثق بالله في قوله :

---

(١) قد تجري بعض اصطلاحات على الألسنة ، وهي غير مألوفة ولا معروفة في النحو فيحكم عليها بالغلط والعيب .
(٢) انظر الكشاف (٢٢٤/١) وهي الآية (١٥٤) من سورة آل عمران .
(٣) الواقع أن هذه مسألة لا تخفى على عالم جليل مثل الزمخشري ، والخبر فيها واضح وهو جملة قد أهمتهم أنفسهم .
(٤) انظر : كتاب النكاح من صحيح البخاري .
(٥) هذه أمور قد تخفى وتخفى على الطلبة المبتدئين ، حيث ينسون الخبر وقد يكون ظاهرًا كما في المثال ، فأحق خبر لمبتدأ محذوف هو أمن .
(٦) وهو قوله : « ظلم » مما يدل على أن مصابكم مصدر ميمي ، ورجلًا : مفعوله ، وظلم : خبر مصابكم .

أظلُومُ إنَّ مُصابكُمْ رَجُلًا ... أهدَى السَّلَامَ تَحيَّةً ظُلْمُ (١)

إنه برفع رجل ، وقد مضت الحكاية .

[وقد يجي للشيء إعراب إذا ... ما كان وحده على ما يحتذى
فإن به اتصل شيء آخر ... تغير الإعراب فليفاخر
وسأل الأصل إذا ما ذكرت ... كان بما أحسن زيدًا وعرت
فقال زائد ولم يفصل ... هل بعد ما أو بعد فعل ينجلي
فأنكر الأصل لذا الجواب ... ورد ذا بقوله الصواب]

تنبيه : قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده ، فإذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه ؛ فينبغي التحرز في ذلك .

من ذلك : « مَا أَنْتَ ، وَمَا شَأْنكَ » (٢) فإنهما مبتدأ وخبر ، إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك : « وزيدًا » فإن جئت به فأَنْتَ مرفوع بفعل محذوف ، والأصل : ما تصنع ، أو ما تكون ، فلما حُذِفَ الفعل برز الضمير وانفصل ، وارتفاعه بالفاعلية ، أو على أنه اسم لكان ، وشأنك بتقدير ما يكون ، وما فيهما في موضع نصب خبرًا ليكون . أو مفعولًا لتصنع (٣) ، ومثل ذلك : « كَيفَ أَنْتَ وَزَيدًا » إلا أنك إذا قدرت تصنع كان « كيف » حالًا ؛ إذ لا تقع مفعولًا به (٤) وكذلك يختلف إعراب الشيء باعتبار المحل الذي يحل فيه ، وسألت طالبًا : ما حقيقة كان إذا ذكرت في قولك : « مَا أَحسَنَ زَيدًا » فقال : زائدة ، بناء منه على أن المثال المسؤول عنه « مَا كَانَ أَحسَنَ زَيدًا » (٥) وليس في السؤال تعيين ذلك ، والصوابُ الاستفصال ، فإنها في هذا الموضع زائدة كما ذكر ، وليس لها اسم ولا خبر ؛ لأنها قد ، جَرَتْ (٦) مَجْرَى الحروف ، كما أن « قَلَّ » في « قَلَّمَا يَقومُ زَيدٌ » ؛ لما استعملت (٧) استعمال ما النافية لم تحتج

(١) تقدم الحديث عنه .

(٢ ، ٣) يعرب الضمير المنفصل المرفوع مبتدأ ، وما : خبر مقدم أو العكس ، وشأن : معطوف على أنت وهي مرفوعة ، فإن كان المعطوف منصوبًا مثل : وزيدًا ، أعرب أنت : فاعل بفعل محذوف ما تصنع أنت ونحو ذلك ، وما : مفعولًا لتصنع ، وإن قدرت تكون كانت خبرًا لها .

(٤) وفي كيف أنت وزيدًا . فأنت فاعل لفعل محذوف تقديره تصنع ، وكيف في محل نصب حال وزيدًا ، مفعول معه ، أو كتب خبرًا لتكون إن قدرها .

(٥) ما كان أحسن زيدًا . وكان زائدة لا اسم لها ولا خبر .

(٦) في أنها قد جرت من الإسناد فهي كالحرف .

(٧) (فقلما) فعل لا يحتاج إلى فاعل وقد جرى مجرى حرف النفي (ما) .

لفاعل، هذا قول الفارسي والمحققين، وعند أبي سعيد [١] [هي] تامة وفاعلها ضمير الكون ، وعند بعضهم هي ناقصة ، واسمها ضمير ما ، والجملة بعدها خبرها . وإن ذكرت بعد فِعْل التعجب وجب الإتيان قبلها بما المصدرية ، وقيل : « مَا أَحْسَنَ مَا كَانَ زَيدٌ » وكان تامة ، وأجاز بعضهم أنها ناقصة على تقدير : ما اسمًا موصولًا ، وأن ينصَب زيد على أنه الخبر ، أي أنه الخبر : أي ما أحسن الذي كان زيدًا [٢] ، ورُدَّ بأن «مَا أَحْسَنَ زَيدًا » مُغْنٍ عنه [٣] . اهـ .

* * *

(١) أبو سعيد يرى أن كان تامة تحتاج إلى فاعل فقط وهو ضمير الكون أي ضمير يعود على مصدر أي ما أحسن أكوان زيد .
(٢) وأجاز بعضهم أن تكون ناقصة ، واسمها ، ضميرها ، وزيدًا : خبرها .
(٣) وردَّ بأن المثال ما ينبغي أن يغير ، ولا تزداد فيه كان ويبقى على أسلوب التعجب وهو مُغنٍ في غرضه .



الباب الثامن
من الكتاب في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية [٩٠٤ - ٩٤٧]

وهي إحدى عَشَرَةَ قاعدةً :

القاعدة الأولى

[وربما حكم للشيء بما أشبه لفظًا ثم معنى أو هما
وقد أتى لكل ما قد ذكرا لدى الجميع صور فحررا
من ذاك ما وقع من با أشبهت للزيد في خبر أنَّ وثبت
دخولها في فاعل جا لكفى وحذفك الخبر ما بدا خفا]

قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه : في معناه ، أو في لفظه ، أو فيهما .

فأما الأول [١] **فله صور كثيرة** : إحداها : دخول الباء في خبر أن في قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ ﴾ [٢] لأنه في معنى أو ليس الله بقادر ، والذي سهل ذلك التقدير تباعد ما بينهما ، ولهذا لم تدخل في ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ ﴾ [٣] .

ومثله : إدخال الباء في ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [٤] لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدًا ، بخلاف قوله :

* قليلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي ولكن [٥] *

وفي قوله :

* سُود المَحَاجِرِ لَا يَقْرأنَ بالسُّوَرِ [٦] *

لما دخله من معنى لا يتقربن بقراءة السور ، ولهذا قال السهيلي : لا يجوز أن تقول : «وصل

---

(١) فهو إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في معناه .
(٢) [الأحقاف : ٣٣] وتباعد الخبر سهل دخول الباء عليه ﴿ بِقَٰدِرٍ ﴾ .
(٣) [الإسراء : ٩٩] ولم تدخل الباء في الخبر هنا ؛ لأنها ليست بعيدة عنه .
(٤) [الرعد : ٤٣] . والباء زائدة في فاعل كفى ؛ لأن كفى بمعنى فعل التعجب أي اكتف بشهادة الله .
(٥) البيت تقدم قبل ذلك ، وعديت كفى بنفسها « يكفيني » على أصلها ولم تضمن فعلًا آخر .
(٦) تقدم قبل ذلك ، وعدى يقرأ بالباء لأنها ضمنت معنى يتبركن ، وهي في الأصل تعدي بنفسها .

إليّ كتابكَ فقرأت به [1] » على حد قوله :

* لا يــقـــــرأن بالســــــور [2] *

لأنه عارٍ عن معنى التقرب .

والثانية : جواز حذف خبر المبتدأ ، في نحو « إنَّ زَيدًا قائمٌ وَعَمْرٌو » اكتفاء بخبر إن ، لما كان « إن زيدًا قائم » في معنى زيد قائم ؛ ولهذا لم يجز « لَيت زَيدًا قائم وعمرو » [3] .

[كذا أنا عبدك غير ضارب ولا من المحتوم غير هارب]

والثالثة : جواز « أنا زَيدًا غَيرُ ضَارِب » لما كان في معنى أنا زيدًا لا أضرب ، ولولا ذلك لم يجز [4] ؛ إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف ، فكذا لا يتقدم معموله ، لا تقول : « أنا زَيدًا أوَّل ضاربٍ أو مثل ضارب » ودليل المسألة قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾ [5] وقول الشاعر :

٩٠٤ – فَتًى هُوَ حَقًّا غَيرُ مُلغٍ تَوَلُّهُ وَلَاتَتَّخِذْ يَومًا سِوَاهُ خَلِيلا [6]

وقوله :

٩٠٥ – إنَّ امْرَأً خَصَّنِي يَومًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائي لَعِنْدِي غَيرُ مَكْفُورِ [7]

ويحتمل أن يكون منه ﴿ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ۝ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴾ [8] ويحتمل تعلق (على) بعسير ، أو بمحذوف هو نعت له ، أو حال من ضميره .

---

(١) منع السهيلي أن يعدى قرأ بالباء في المثال ؛ لأنه لا يجوز تضمين معنى يتبركن ، فتعديه بالباء خطأ ؛ لأنه خال من معنى التقرب .

(٢) مر الحديث عنه وليس معدودًا من الشواهد في هذا الموضع .

(٣) أي وعمرو قائم بخلاف ليت ؛ لأن ليت ليست في معنى إن ؛ والجملة معها لا تحتمل الصدق والكذب بخلافها مع إن فهي تحتملها .

(٤) قال الدسوقي (٢٩٧/٢) قال السيرافي والزمخشريُ : ابن مالك يجَوِّز تقديم معمول ما أضيف إليه غير مطلقًا ، وقال ابن السراج : يمتنع مطلقًا ، وقيل : إن كان المعمول ظرفًا جاز وإلا امتنع .

(٥) [الزخرف : ١٨] وهنا تقدم معمول ما أضيف إليه (غير) عليها وهو ظرف وهذا جائز بالنص الكريم .

(٦) البيت من الطويل ولا يعلم قائله ، وقد تقدم معمول ما أضيف إليه غير ، وهو غير ظرف فنصب حقًّا بملغ ، وفتى مفعول به لتولَّه ، وهو مبتدأ ، وغير : خبره . وانظر البغدادي (٤٢/٨) والهمع (٤٩/٢) والدرر (٥٩/٢) والسيوطي (٩٥٣) .

(٧) البيت لأبي زبيد الطائي ، والشاهد : إلغاء الظرف مع دخول لام التأكيد عليه والتقدير : لغير مكفور عندي كما قال الأعلم في الكتاب (٢٨١/١) والبغدادي والسيوطي (٩٥٣) والأشموني (٣٦٨/٢) والإنصاف (٤٤/١) وابن يعيش (٦٥/٨) والدرر (١١٦/١ ، ٥٩/٢) والهمع (١٣٩/١ ، ٤٩/٢) وهو من بحر البسيط .

(٨) [المدثر : ٩، ١٠] ويحتمل أن تكون من تقديم معمول ما أضيف إليه (غير) عليها أي فعلى متعلق يسير .

ولو قلت : « جاءني غَير ضاربٍ زيدًا » لم يجز التقديم ؛ لأن النافي هنا لا يحل مكان غيره [١] .

[كذا إذا تسبق غير في الكلام ... ما بعدها فاعل أغنى بالتمام]

والرابعة : جواز « غَيرُ قائم الزَّيدَانِ » لما كان في معنى ما قَائم الزيدان ، ولولا ذلك لم يجز ؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر ، أو ذا مرفوع يغني عن الخبر ، ودليل المسألة قوله :

٩٠٦ – **غَيرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْـ ... ـوَ ، وَلَا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ** [٢]

وهو أحسن ما قيل في بيت أبي نُوَاس :

غَـيـرُ مَـأْسُـوفٍ عَـلَـى زَمَـنٍ ... يَـنْـقَـضِـي بِـالْـهَـم وَالحزنِ [٣]

[كذاك ما به لضارب حكوا ... إن قيل الآن أو غدا فيما رووا]

والخامسة : إعطاؤهم « ضَاربَ زَيدٍ الآنَ أو غَدًا » حكم « ضاربٌ زيدًا » في التنكير ؛ لأنه في معناه ، ولهذا وصفوا به النكرة ، ونصبوه على الحال ، وخفضوه برُبَّ ، وأدخلوا عليه أل [٤] ، وأجاز بعضهم تقديم حال مجروره عليه ، نحو : « هذَا مَلْتُوتًا شَارِبُ السَّوِيقِ » [٥] كما يتقدم عليه حال منصوبة ، ولا يجوز شيء من ذلك إذا أريد المضيُّ ؛ لأنه حينئذٍ ليس في معنى الناصب .

[كذا جواز كون الاستثناء ... مفرغا في موجب يا رائي]

السادسة : وقع الاستثناء المُفَرَّغُ في الإيجاب في نحو : ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾ [٦] ﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ ﴾ [٧] لما كان المعنى وإنها لا تسهل إلا على الخاشعين ، ولا يريد الله إلا أن يتم نوره .

[كذا ولا بعيده يا صاح ... فاحفظه تظفرنَّ بالفلاح]

السابعة : العطف بـ « ولا » بعد الإيجاب في نحو :

---

(١) لأنك لو قلت جاءني لا أضرب زيد لم يجز ، فالنافي هنا لا يحل محل غير .

(٢) البيت من الخفيف وهو مدرج ، ولا يعرف قائله ، وجيء به على أن غير إذا أضيفت إلى الموصف تكون غير مبتدأ ، ويرفع ما بعدها كما لو كان بعد نفي صريح ، وسد مسد خبر المبتدأ ، وانظر البغدادي (٤٤/٨) والأشموني (١٩١/١) وابن عقيل (٩٥/١) والاغترار : الغفلة . السِّلم : الصلح .

(٣) هذا البيت تقدم الحديث عنه ، ولابن جنى إجابة على ولده عالى حين سأله عن إعراب البيت .

(٤) والجمهور مع ذلك يشترطون دخول أل في المضاف إليه .

(٥) هنا تقدم الحال على الوصف العامل .

(٦) [البقرة : ٤٥] .

(٧) [التوبة : ٣٢] نظرًا إلى المبني فيهما على النفي .

٩٠٧ - * أبى اللّه أن أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أب [١] *

لما كان معناه قال اللّه لي لا تسم بأم ولا أب .

[وزيد في آية السجود مؤول من كبره المعهود]

الثامنة : زيادة لا في قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ [٢] قال ابن السيد : المانع من الشيء آمر للممنوع أن لا يفعل ، فكأنه قيل : ما الذي قال لك لا تسجد [٣] ، والأقرب عندي أن يقدر في الأول : لم يرد اللّه لي ، وفي الثاني : ما الذي أمرك ، يُوَضِّحه في هذا أن الناهية لا تصاحب الناصبة ، بخلاف النافية [٤] .

[تعدية للفعل فيما علما بحرف جر هكذا قد حكما]

التاسعة : تَعَدِّي رضي بعلى كقوله :

* إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيرِ [٥] *

لما كان رضي عنه بمعنى : أقبل عليه بوجه وُدِّه ، وقال الكسائي : إنما جاز هذا حملًا على نقيضه وهو سَخِطَ .

العاشرة : رفع المستثنى على إبداله من الموجب في قراءة بعضهم (فشربوا منه إلا قليل) [٦] لما كان معناه فلم يكونوا منه ، بدليل ﴿ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي ﴾ [٧] وقيل : إلا وما بعدها صفة ، فقيل : إن الضمير يوصف هنا في هذا الباب [٨] ، وقيل : مرادهم بالصفة عطف البيان ، وهذا لا يخلص من الاعتراض إن كان لازمًا ؛ لأن عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير [٩] ، وقيل : قليلٌ مبتدأ حذف خبره ، أي لم يشربوا .

[كذاك تذكير الإشارة التي أتت لأنثي صاح في قضية]

---

(١) البيت لعامر بن الطفيل وهو من الطويل ، وجيء به عطفًا بعد الإيجاب بـ « ولا » وفي ديوانه (١٣) وصدره : « وما سوَّدتني عامرٌ عن وراثة » أي لا تسم بأمٍّ ولا أب ، وانظر البغدادي (٤٦/٨) والمحتسب (١٢٧/١) والخصائص (٣٤٢/٢) والكامل (١٤٠/١) والخزانة (٥٢٧/٣) والعيني (٢٤٢/١) والأشموني (١٠١/١) وابن يعيش (١٠٠/١٠ ، ١٠١) .

(٢) [الأعراف : ١٢] .

(٣) هو تعليل للنفي ، أي ما الذي قال لك لا تسجد .

(٤) أو تعليل للأمر أي ما الذي أمرك بالسجود ، فالأمر بالشيء نهي عن ضميره .

(٥) تقدم قبل ذلك وهو من باب التضمين .

(٦ ، ٧) [البقرة : ٢٤٩] ، لأن المعنى على النفي أي فلم يكونوا منه .

(٨) وهو واو الجماعة يوصف لأنه من الغيبة ، وجاز وصفه بإلا لأنها بمعنى غير .

(٩) أي لأن البيان في الجوامد كالعطف في المشتقات فلا ينصب كالضمير .

الحادية عشرة : تذكير الإشارة في قوله تعالى : ﴿ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ ﴾ (١) مع أن المشار إليه اليدُ والعَصَا وهما مؤنثان ، ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر ، ومثله ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا ﴾ (٢) فيمن نصب الفتنة ؛ وأنَّث الفعل .

[ورفع زيد من علمت زيد من   هو أجزه يا أخي فاعلمن]

الثانية عشرة : قولهم « عَلِمْتُ زَيْدٌ مَنْ هُوَ » برفع زيد جوازًا ؛ لأنه نفس مَنْ في المعنى .

[ونزلوا اللفظ الذي قد صلحا   منزل ما أتى على ما صححا

لا يلزم الشيء بأن يعطى الذي   هو بمعناه كذا فلتحتذي]

الثالثة عشرة : قولهم : إنَّ أحدًا لا يقول ذلك « فأوقع أحدًا » في الإثبات لأنه نفس الضمير المستتر في يقول ، والضمير في سياق النفي فكان « أحدًا » كذلك (٣) ، وقال :

فِي لَيلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحدًا   يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا (٤)

فرفع كواكبها بدلًا من ضمير وحكي ؛ لأنه راجع إلى « أحدًا » ، وهو واقع في سياق غير الإيجاب ، فكان الضمير كذلك .

وهذا الباب واسع ، ولقد حكى أبو عمرو بن العَلَاء أنه سمع شخصًا من أهل اليمن يقول : فلانٌ لَغُوبٌ أتته كتابي (٥) فاحتقرها ، فقال له : كيف قلت أتته كتابي ؟ فقال : أليس الكتاب في معنى الصحيفة ؟ .

وقال أبو عبيدة لرؤبة بن العجاج لما أنشد :

٩٠٨ – فِيهَا خطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقْ   كأَنَّهُ فِي الجِلْدِ تَولِيعُ البَهَقْ (٦)

إن أردت الخطوط فقل : كأنها ، أو السواد والبلق فقل : كأنهما ، فقال : أردت ذلك وتلك .

---

(١) [القصص : ٣٢] وبعدها ﴿ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦٓ ﴾ .

(٢) [الأنعام : ٢٣] وبعدها ﴿ وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ .

(٣) مع أن أحدًا لا تقع إلا في سياق النفي ، وهي نفس الضمير المستتر ، وهو في سياق النفي فجاز ذلك .

(٤) تقدم الحديث عنه ، وفيه جاء (أحدًا) في سياق النفي ، والضمير كذلك .

(٥) أي أنث الفعل مع أن الفاعل وهو كتابي مذكر ؛ لأنه لاحظ في الكتاب معنى الصحيفة .

(٦) هذا رجز لرؤبة في ديوانه (١٠٤) يصف الأتن ، والبلق : البياض ، والتوليع في البقر وغيرها : خطوط من بياض ، والبهق : نوع من البرص أخف منه ، وحد الضمير : لأنه حملة على الخبش ، وروى الأصمعي : كأنها ؛ أي الخطوط ، فالتأويل في البيت جائز كما في كتابي ، وانظر البغدادي (٤٧/٨) والمحتسب (١٥٤/٢) ومجالس ثعلب (٣٧٥) والخزانة (٣٨/١) والمعنى : بعض الخطوط من سواد بحت ، وبعضها من سواد يخالطه بياض . فهذا وصف للحمر الوحشية .

وقالوا : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبِي عَشْرَةٍ نَفْسُهُ [١] ، وبقوم عَرَبٍ كلُّهم ، وبقاع عَرْفَجٍ كُلُّهُ » برفع التوكيد فيهنّ ، فرفعُوا الفاعل بالأسماء الجامدةِ ، وأكدوه لما لحظوا فيها المعنى ؛ إذ كان العرب بمعنى الفصحاء ، والعَرْفَج بمعنى الخشن ، والأب بمعنى الوالد .

تنبيهان : الأول : أنه وقع في كلامهم أبلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظًا موجودًا منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه ، وهو تنزيلهم اللفظ المعدوم ، الصالح للوجود بمنزلة الموجود [٢] كما في قوله :

بَدَا لِيَ أَني لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا [٣]

وقد مضى ذلك .

والثاني : أنه ليس بلازم أن يُعْطَى الشيء حُكْمَ ما هو في معناه ، ألا ترى أن المصدر قد لا يُعْطَى حكم أنَّ أو أنْ وصلتهما [٤] ، وبالعكس ؟ دليلُ الأول : أنهم لم يُعْطُوهُ حكمهما في جواز حذف الجار ، ولا في سَدِّهما مَسَدّ جزأي الإسناد ، ثم إنهم شركوا بين أنَّ وأنْ في هذه المسألة في باب ظن [٥] ، وخَصُّوا أن الخفيفة وصلتها بسدها مسدهما [٦] في باب عسى ، وخصوا الشديدة بذلك في باب لو [٧] ، ودليلُ الثاني : أنهما لا يُعْطَيَان حكمه في النيابة عن ظرف الزمان [٨] ، تقول : عجبت من قيامك ، وعجبت أن تقوم ، وأنك قائم ، ولا يجوز : عجبت قيامَكَ ، وشذ قوله :

٩٠٩ - فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ المِرَاءَ فَإِنَّهُ ... إِلى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ [٩]

فأجري المصدر مجرى أن يَفْعَلَ في حذف الجار ، وتقول : « حسبت أنه قائم ، أو أن قَامَ » ولا تقول : « حسبت قيامك » حتى تذكر الخبر ، وتقول : « عسى أن تقوم » ويمتنع : عسى

---

(١) رفعوا الضمير : في أبي ، وفي عرب ، وفي عرفج . بالأسماء الجامدة وهي أبي والعرب والعرفج ، لأنها بمعنى الوالد ، والفصحاء ، والخشن ، ولما لحظوا في الجوامد معنى المشتق فأعطوها حكمها من تحملها للضمير ورفعها له على الفاعلية .

(٢) أي تنزيلهم خبر ليس غير المقترن بحرف الجر منزلة المقترن بها ، ويخفضون المعطوف على هذا الاعتبار والتنزيل .

(٣) تقدم قبل ذلك .

(٤ - ٨) ليس بلازم أن يعطى الشيء حكم ما هو في معناه دائمًا ، فالمصدر الصريح وهو بمعنى المصدر المؤول من أنْ وأنَّ وصلتهما أو العكس قد لا يعطى الحكم نفسه ، فلا حذف للجار مع المصدر الصريح ، وإنما مع المصدر المؤول ولا يسد المصدر الصريح مسد المؤول في باب ظن ، ونجد أنهم جعلوا المصدر المؤول بأنْ المصدرية تسد مسدهما في باب عسى ، وخصوا الشديدة بباب لو ، كما لا يعطى المصدر المؤول النيابة عن ظرف الزمان ، وإنما ذلك خاص بالمصدر الصريح .

(٩) البيت للفضل بن عبد الرحمن القرشي ، وأجري المصدر وهو المراء مجرى أن يفعل في حذف الجار تشبيهًا بأن وما عملت فيه ، أي إياك أعطك أن تماري ثم وضع المراد موضعه ، وانظر البغدادي (٥٠/٨) والمقتضب (٢١٣/٣) والكتاب (١٤١/١) والخصائص (١٠٢/٣) وابن يعيش (٢٥/٢) والعيني (١١٣/٤ ، ٣٠٨) والخزانة (٤٦٥/١) . والمراد : المخالفة في الكلام والـمُلَاجّة فيه ، وفيه النصب على التحذير .

أنك قائم [١] . ومثلها في ذلك لعل ، وتقول : لو أنَّكَ تقومُ ، ولا تقول : لو أنْ تقوم ، وتقول : جئتك صَلَاةَ العَصرِ ، ولا يجوز : « جئتك [٢] أن تُصَلي العصر » خلافًا لابن جني والزمخشري .

[ثان له مسائل فقد أتت   من ذاك إن من بعد ما قد ثبتت
أعني به المصدر أو ما وردت   موصولة فارع أصولًا قد أتت]

والثاني : وهو ما أعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه – له صور كثيرة أيضًا :

إحداها : زيادة إنْ بعد (ما) المصدرية الظرفية ، وبعد (ما) التي بمعنى الذي ؛ لأنهما بلفظ (ما) النافية كقوله :

وَرَجِّ الفَتَى لِلخَيرِ مَا إنْ رَأيتَهُ   عَلَى السِّن خَيرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ [٣]

وقوله :

يُـرَجِّـي المَرْءُ مَـا إنْ لَا يَـرَاهُ   وَتَعْرِضُ دُونَ أدْنَاهُ الخُطُوبُ [٤]

فهذان محمولان على نحو قوله :

٩١٠ – مَا إنْ رَأيتُ وَلَا سَمِعتُ بِمِثْلِهِ   كـاليَـوم هَـانِئَ أينُـقٍ جُـرْبِ [٥]

[دخول لام الابتدا من لفظ ما   نـافية لـشـبـهـه فيمـا سـمـا
مـوصـولـة كـذاك إن يـؤكـدا   مضارع من بعد لا فلتشددا]

الثانية : دخول لام الابتداء على (ما) النافية ، حملًا لها في اللفظ على (ما) الموصولة الواقعة مبتدأ ، كقوله :

٩١١ – لَمَا أغفَلْتُ شُكْرَكَ فاصطَنِعْنِي   فَكَيفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي [٦]

---

(١) لأن الذي يسد مسدهما هو المصدر المؤول من الفعل وأن الخفيفة .
(٢) لأن المصدر المؤول لا ينوب عن ظرف الزمان .
(٣) تقدم الحديث عنه . وزيدت وفيه إن بعد ما المصدرية الظرفية أو الموصولة .
(٤) تقدم الحديث عنه وفيه زيدت (إن) بعد ما كسابقه .
(٥) البيت لدريد بن الصِّمة من الكامل ، وجيء به على أن ما نافية ، وإن زائدة ، وما التي في قوله : ورج الفتى ، مصدرية ، وما السابقة موصولة ، وهما جائزان ، وأينق : جمع ناقة ، هانئ : أي طلا البعير بالقطران ، وانظر ابن يعيش (٨٢/٥ ، ١٢٨/٨ ، ١٨٩) ، والسيوطي (٩٥٥) والبغدادي (٥١/٨) .
(٦) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه (١٢٨) ، وجيء به على أن لام الابتداء دخلت على ما النافية لشبهها صورة لما الموصولة ، وانظر البغدادي (٥٦/٨) والسيوطي (٩٥٦) واصطنعني : أي اجعلني في موضع الصنيعة لك ، وهي =

فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك : « لَمَّا تصنعه حَسَنٌ » [١] .

الثالثة : توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حَمْلًا لها في اللفظ على لا الناهية نحو : ﴿ ٱدْخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ ﴾ [٢] ونحو : ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾ [٣] فهذا محمول في اللفظ على نحو : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا ﴾ [٤] ومَنْ أَوَّلَهَا على النهي لم يحتج إلى هذا .

[كذاك حذف فاعل وقد بدا دخول لام نصبت للابتدا]

الرابعة : حذف الفاعل في نحو قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [٥] لما كان « أَحْسِنْ بِزَيد » مشبهًا في اللفظ لقولك : « امْرُرْ بِزَيدٍ » .

[من ذاك إنَّ إنْ أتى معنى نعم لها ومن ذا حكم آية أتم]

الخامسة : دخول لام الابتداء بعد إنَّ التي بمعنى نعم ، لشبهها في اللفظ بإنَّ المؤكدة ، قاله بعضهم في قراءة من قرأ ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [٦] وقد مضى البحث فيها .

[كذاك حذف يا وضم الياء بـأي أو بـأيـة أو تـاء

ورفع موصوف وكان يجب نصب لهم فيما لديهم يعرب]

السادسة : قولهم : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أيتهَا العِصَابَةُ » [٧] بضم أية ورفْع صفتها كما يقال : «يا أيتهَا العِصابَةُ » وإنما كان ، حقهما وجوب النصب ، كقولهم : « نَحْنُ العُرْبَ أقرَى النَّاسِ [٨] لِلضَّيفِ » ولكنها لما كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة في النداء أعطيت حكمها وإن انتفى موجب البناء ، وأما « نحن العُرْبَ » في المثال فإنه لا يكون منادى ؛ لكونه بأل [٩] ، فأعطي الحكم الذي يستحقه في نفسه ، وأما نحو : « نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لا نُورَثُ » [١٠]

= الفعل الجميل ، وكيف : ظرف على رأي سيبويه . وجل : معظم الشيء .

(١) على أن (ما) موصولة ودخل عليها لام الابتداء ؛ لأنها أشبهت (ما) النافية لفظًا .

(٢) [النحل : ١٨] . (٣) [الأنفال : ٢٥] .

(٤) [إبراهيم : ٤٢] وبعدها ﴿ عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ .

(٥) [مريم : ٣٨] .

(٦) [طه : ٦٣] وهي قراءة مشهورة وهي لغة للحارث بن كعب . انظر الكشاف (٢/٤٣٩) .

(٧) فأيتها منصوبة على الاختصاص بعد ضمير المتكلمين لنا .

(٨) هذا مثل ، والعرب : منصوب بأخص بعد ضمير المتكلمين .

(٩) أي العرب لا يكون منادى ؛ لأن نداء ما فيه أل غير جائز إلا في صور ليس هذا فيها .

(١٠) انظر مسند الإمام أحمد (٢/٤٦٣) .

فواجب النصب ، سواء اعتبر حاله أو حال ما يشبهه وهو المنادى .

[كذا بنا شبه حذام كسرا لشبهه قل بنزال ذكرا
وذاك في معارف مشهور وربما في غيرها مذكور]

السابعة : بناء باب حَذَامِ في لغة الحجاز على الكسر (١) ، تشبيها لها بدراكِ ونزالِ ، وذلك مشهور في المعارف ، وربما جاء في غيرها ، وعليه وُجِّهَ قوله :

٩١٢ – يَالَيتَ حَظِّي مِنْ جَدَاكَ الصَّافي وَالفَضلِ أن تَترُكَنِي كَفَافِ (٢)

فالأصل كفافًا ، فهو حال ، أو تركَ كفافٍ ، فمصدر ، ومنه عند أبي حاتم قوله :

٩١٣ – جَاءَتْ لِتَصْرَعَنِي فَقُلْتُ لَهَا اقْصِري إنِّي امْرُؤٌ صَرْعِي عَلَيكِ حَرَام (٣)

وليس كذلك ؛ إذ ليس لفِعْلِهِ فاعل أو فاعلة ، فالأولى قول الفارسي : إن أصله «حَرَامِيٌّ» كقوله :

* وَالدَّهْرُ بِالإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ (٤) *

ثم خفف ، ولو أَقْوَى لكان أولى ، وأما قوله :

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ فأجبْنَا أنْ لَيسَ حِينَ بَقَاءِ (٥)

فعلَّةُ بنائه قَطْعه عن الإضافة ، ولكن علة كسرِهِ وكونِهِ لم يُسْلَك به في الضم مَسْلَكَ قبل وبعد شَبَهُهُ بنزال .

الثامنة : بناء حاشا في ﴿ وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾ (٦) لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية ، والدليل على اسميتها قراءة بعضهم (حاشًا) (٧) بالتنوين على إعرابها كما تقول : « تنزيهًا لله » وإنما

---

(١) أي تشبيهًا لها باسم الفعل القياسي الذي على وزن فَعَال . في أربعة أمور : الوزن ، والعدل والتعريف والتأنيث في المعارف والنكرات .

(٢) هذا الرجز لرؤبة في ديوانه (١٠١/٩٩) وانظر البغدادي (٥٨/٨) والخزانة (٢٤٥/١) وابن الشجري (٢٨/١) والشاهد فيه: كفاف فهو اسم فعل جاء على بابه ، ، ومعناه : كفَّ عني وأكفُّ عنك . والضافي : الشامل ، وفي رواية : الصافي أي من المن والأذى .

(٣) البيت لامرئ القيس ، في ديوانه (٢٠٢) يصف ناقة مسرعة وجيء به على إخراج حرام مخرج حذام ، والبدل فيها متعسف ، وتحمل على أنه ألحقها ياء النسب للمبالغة من حيث كان وصفًا كأحمرِي ودوَّاري ، وانظر البغدادي (٦٤/٨) ويقول السيوطي (٩٥٩) : هذا من قصيدة قوافيها كلها مجرورة سوى هذا البيت فإنه وقع فيه الإقواء .

(٤) هذا رجز تقدم والياء غير ياء النسب للمبالغة .

(٥) تقدم البيت .

(٦) [يوسف : ٣١] وبعدها ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ .

(٧) وهي قراءة أبي السمال . انظر الكشاف (٢٥٤/٢) .

قلنا : إنها ليست حرفًا لدخولها على الحرف ، ولا فعلًا إذ ليس بعدَها اسم منصوب [١] بها ، وزعم بعضهم أنها فعل حُذِفَ مفعولُهُ ، أي جَانَبَ يوسفُ [٢] المعصيَةَ لأجل اللّٰه وهذا التأويل لا يتأتى في كل موضع ، يقال لك : أتفعل كذا ؟ أو أفعلت كذا ؟ فتقول : « حَاشَا لله » فإنما هذه بمعنى تبرأت لله براءة من هذا الفعل ، ومَنْ نوَّنها أعربها على إلغاء هذا الشبه ، كما أن بني تميم [٣] أعربوا باب حذام لذلك .

[وقط بعد ما وذات مصدر أعـنـي أجـز لأثـر مـحـرر]

التاسعة : قولُ بعض الصحابة رضي اللّٰه تعالى عنهم : « قَصَرنَا الصلاة مع رسول اللّٰه ﷺ أَكْثَرَ مَا كُنَّا قَطُّ وآمَنَهُ » [٤] فأوقع قَطُّ بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما النافية [٥] .

[كذاك إعطاؤه حرفًا حكم ما قـارنـه لـذا أتـى ذا مـدغـمـا
مع اشـتـراطـهـم لـدى الإدغـام وقـوع مـثـلـين بـلا كـلام]

العاشرة : إعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى أدغم فيه ، نحو : ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ و﴿لَكَ قُصُورًا﴾ [٦] وحتى اجتمعا رويَّين كقوله :

٩١٤ - بُنَيَّ إنَّ البِرَّ شَيءٌ هَيِّنْ المَنْطِقُ الطَّيِّبُ وَالطُّعَيِّمْ [٧]

وقول أبي جهل :

مَا تَنْقِمُ الحَرْبُ العَوَانُ مِنِّي بَاذِلُ عَامَيـنِ حَدِيثٌ سِنِّي [٨]
* لِمِثْـلِ هـــذَا وَلَـــدَتْنِـــي أُمِّـــي *

وقول آخر :

---

(١) لأنه لم يقع بعدها اسم منصوب بها حتى يحكم عليه بالفعلية .

(٢) وزعم بعض النحويين أن (حاشا) فعل ، وحذف : مفعوله ، والتقدير على ذلك : جانب يوسف المعصية لأجل اللّٰه . وهو تأويل حسن ، ولكنه لا يأتي في كل موضع حتى تكون فعلًا متعديًا .

(٣) من نوَّن حاشا ألغى شبهًا بحاشا الحرفية ، لذلك أعربها ، وأعرب بني تميم باب حذام ؛ لإلغاء الشبه بنزال .

(٤) انظر كتاب الحج باب الصلاة في صحيح البخاري .

(٥) قط : ظرف مستغرق لزمان ما مضى ، وهي مختصة بأن تقع بعد ما النافية ، وقد تقع بعد ما المصدرية كما في الحديث هنا لشبهها بها لفظًا ، شبه الشيء قد يعطى حكمه .

(٦) ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام : ١٠١] ﴿لَكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان : ١٠] والآيتان أبدل منهما الأول من الثاني ، ثم أدغم المتماثلين لتقاربهما في المخرج ولذلك اجتمع الحرفان المتقاربان في المخرج .

(٧) البيت رجز قالته امرأة لابنها كما في النوادر (١٣٤) وأدب الدنيا والدين (٢٠١) والبغدادي (٦٧/٨) والخزانة (٥٣٣/٤) واجتمعا في البيت رويين متقاربين في المخرج في شعر واحد ، والإدغام جائز فيهما .

(٨) هذا رجز لأبي جهل بن هشام وجمع بين الميم والنون كسابقه لتقاربهما مخرجًا .

٩١٥ - إذَا رَكِبْت فَاجْعَلُونِي وَسَطَا إنِّي كَبِيرٌ لَا أُطِيقُ العُنَّدَا [١]

ويسمى ذلك إكْفَاء [٢] .

[كذاك ما أعطي حكم الشيء أي لشبه لفظًا ومعنىً يا أخي]

والثالث : وهو ما أعطي حكم الشيء لمشابهته له لفظًا ومعنى - نحو اسم التفضيل [٣] وأفعل في التعجب ، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأَفْعَلَ في التعجب وَزْنًا وأصلًا وإفادةً للمبالغة ، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا ، قال :

٩١٦ - * يَامَا أُمَيلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا [٤] *

ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح ، ذكره الجوهري ، ولكن النحويين مع هذا قَاسُوه ، ولم يحك ابن مالك اقتباسه إلا عن ابن كيسان ، وليس كذلك [٥] ، قال أبو بكر بن الأنباري : ولا يقال إلا لمن صغر سنه .

القاعدة الثانية

[وربما أعطي شيء حكم ما جاوره كجحر ضب فاعلما]

إن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره كقول بعضهم : « هذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » [٦] بالجر ، والأكثر الرفع ، وقال :

---

(١) هذا البيت من الرجز ولا يعرف قائله ، وقد جمع الشاعر بين الطاء والدال لتقاربهما والعنَّد : جمع عنود وهي التي لا تستقيم في سيرها وهو ما يسمى في عيوب القوافي بالإكفاء ، وانظر أمالي ابن الشجري (٢/٢٧٩) والمقتضب (١/٢١٨) والبغدادي (٨/٦٩) والموشح (١٤) .

(٢) الإكفاء : اختلاف القوافي من الكسر إلى الفتح . (٣) فكل منهما يشبه الآخر في اللفظ وفي المعنى .

(٤) البيت لبدوي يسمى كامل الثقفي ، وقيل لبعض الأعراب ، وجيء به على أن صغر فعل التعجب تشبيهًا له بأفعل التفضيل أميلح ، والملاحة البهجة وحسن المنظر ، وشدن قوي الغزال وطلع قرناه من هؤلاياكن : تصغير هؤلاء ، والفعال والشجر : شجر شائك كبير وانظر البغدادي (٨/٧١) والإنصاف (١/١٢٧) والأشموني (٣/١٨ ، ٢٦) والكتاب (٢/١٣٥) .

(٥) قاس النحويون تصغير التعجب قياسًا على ما ورد ، وابن مالك ما حكى قيامه إلا عن ابن كيسان مع أنه ثابت عن الكوفيين والبصريين وهو أمر مشهور ، ولا يصغر أفعل في التعجب إلا لمن صغر سنه .

(٦) المجاورة تنقل حكم المجاور إلى جاره كهذا المثال : وخرب : صفة لجحر ، فكان حقه الرفع ، لكنه جر لمجاورة المجرور ، وهو مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة المجاورة التي اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين فلا تحتاج لعامل ، وجاءت لمجرد أمر استحساني لفظي لا تعلق له بالمعنى .

* كَبِيرُ أُنَاسٍ فِي بِجَادٍ مُزَمَّلِ [١] *

وقيل به في ﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ [٢] فيمن جرهما ، فإن العطف على ﴿ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ﴾ لا على ﴿ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ ﴾ إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالحور ، وقيل : العطف على ﴿ جَنَّـٰتِ ﴾ وكأنه قيل : المقربون في جناتٍ وفاكهةٍ ولحم طير وحورٍ ، وقيل : على ﴿ وَأَكْوَابٍ ﴾ باعتبار المعنى ، إذ معنى ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ۝ بِأَكْوَابٍ ﴾ ينعمون بأكواب ، وقيل في ﴿ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [٣] بالخفض : إنه عطف على ﴿ أَيْدِيَكُمْ ﴾ لا على ﴿ رُءُوسِكُمْ ﴾ ، إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة ، ولكنه خفض لمجاورة ﴿ رُءُوسِكُمْ ﴾ والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلًا كما مثلنا ، وفي التوكيد نادرًا كقوله :

٩١٧ – يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ أَنْ لَيسَ وَصْلٌ إِذَا انحلَّت عُرَى الذَّنَبِ [٤]

قال الفراء : أنشَدَنيه أبو الجراح بخفض كلهم ، فقلت له : هلا قلت كلَّهم – يعني بالنصب – فقال : هو خير مما قلتُهُ أنا ، ثم استنشدته إياه ، فأنشدنيه بالخفض ، ولا يكون في النسق [٥] ؛ لأن العاطف يمنع من التجاور ، وقال الزمخشري [٦] : لما كانت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصبِّ الماء عليها كانت مظنة الإسراف المذموم شرعًا ، فعطفت على الممسوح لا لتمسح ، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صَبِّ الماء عليها ، وقيل ﴿ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ فجيء بالغاية إماطةً لظن من يظن أنها ممسوحة ؛ لأن المسح لم تضْرَبْ له غاية في الشريعة ، انتهى .

[وبعضهم أنكر ذا وجعلا ما بعد ضب صفة له جلا]

تنبيه : أنكر السيرافي وابن جني الـخَفْض على الجوار [٧] ، وتأولا قولهم ، « خَرِبٍ » بالجر على أنه صفة لضب .

---

(١) تقدم قبل ذلك .

(٢) [الواقعة : ١٧، ٢٢] ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ ۝ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۝ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ۝ وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ۝ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ۝ وَحُورٌ عِينٌ ... ﴾ .

(٣) [المائدة : ٥، ٦] ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ... ﴾ .

(٤) البيت لأبي القريب الأعرابي ، وجيء به على أن المجاورة للمجرور ينظر إليها ؛ فكلهم توكيد لذوي ولكنه جرها لمجاورة الزوجات ، وانظر الشذور (٢٣٠) والهمع (٥٥/٢) والدرر (٧٠/٢) والبغدادي (٧٤/٨) .

(٥) لا تأتي المجاورة في عطف النسق .

(٦) انظر الكشاف (٣٢٥/١ ، ٣٢٦) .

(٧) أي في الوصف والتوكيد وغيرهما .

ثم قال السيرافي : الأصل خَرِبِ الجُحْرُ منه ، بتنوين خرب ورفع الجحر ، ثم حذف الضمير للعلم به ، وحُوِّلَ الإسناد إلى ضمير الضب ، وخفض الجحر كما تقول : « مَرَرْتُ برجلٍ حسن الوَجْهِ » بالإضافة ، والأصل حسنٍ الوَجْهُ مَنه ، ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر [١] .

وقال ابن جني : الأصل خَرِبِ جُحْرُهُ ، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر .

ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير مَنْ هي له [٢] ، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أَمِنَ اللبس ، وقول السيرافي : إن هذا مثل : « مَرَرْتُ برجُلٍ قائم أبَوَاهُ لا قَاعِدَينِ » مردود [٣] ؛ لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأول على ما سيأتي .

ومن ذلك قولُهم : « هَنَأني ومَرَأني » والأصل أمرأني ، وقولهم [٤] : « هُوَ رِجْسٌ نِجْسٌ » بكسر النون وسكون الجيم ، والأصل نَجِس بفتحة فكسرة ، كذا قالوا ، وإنما يتم هذا أن لو كانوا لا يقولون هذا نَجِسٌ بفتحة فكسرة ، وحينئذ فيكون محل الاستشهاد إنما هو الالتزام [٥] للتناسب ، وأما إذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس ؛ إذ يقال فِعْلٌ بكسرة فسكون في كل فَعِلٍ بفتحة فكسرة ، نحو : كَتِفٍ وَلَبِنٍ وَنَبِقٍ ، وقولُهم : « أَخَذَهُ مَا قَدُمَ [٦] وَمَا حَدُثَ » بضم دال حَدُثَ ، وقراءة جماعة ﴿ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا ﴾ [٧] بصرف سلاسل ، وفي الحديث : « ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيرَ مَأجُورَاتٍ » [٨] والأصل مَوزُورات بالواو لأنه من الوِزْرِ ، وقراءة أبي حبة (يُؤْقِنون) [٩] بالهمزة ، وقوله :

٩١٨ - أَحَبُّ المُؤْقِدِينَ إلَيَّ مؤسَى وَجَعْدَةُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الوَقودُ [١٠]

---

(١) فقد تحمل خرب ضميرين ضمير جحر وضمير الموصوف الذي استتر أولًا ، وعند المصنف يجوز تحمل الوصف لضميرين .

(٢) وذلك لأن الصفة إنما هي للنصب وأجريت على الجحر .

(٣) لأن جعل الوصف الجاري على غير من هو غير محتو على الضمير إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأول وسيأتي في القاعدة الثامنة .

(٤) فالمتابعة بين الاثنين للتناسب وللمشاكلة اللفظية .

(٥) وهذا التناسب في اللفظ هو الذي جعلهم يوافقون في حركاتهم .

(٦) فضم الدال في حدُث والأصل فتحها قصدًا لمناسبة الازدواج .

(٧) ليناسب ما بعده وهو ﴿وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴾ وهي [الإنسان : ٤] .

(٨) هذا الحديث موجود في سنن ابن ماجه كتاب الجنائز .

(٩) [البقرة : ٤] ﴿وَبِٱلْأَخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ وهي قراءة الجمهور ، وقرأ أبو حبة النمري يؤقنون بالهمزة وانظر الكشاف (٢٤/١) مستدلًّا بالبيت .

(١٠) البيت لجرير ، ومؤسى . ابنه ، وجعدة : ابنته ، وقد أبدل الواو فيهما همزة وانظر البغدادي (٧٦/٨) وبشواهد الشافية (٤٢٩) والحجة (١٧٩/١) .

بهمز « المؤقدين ومُؤْسَى » على إعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة ، فهمزت كما قيل في وجوه : أوجه ، وفي [1] وقتت : أُقِّتْ ، . ومن ذلك قولُهُم في صوَّم ، صُيم ، حملًا على قولهم في عُصُوٌّ عُصِيٌّ ، وكان أبو علي ينشد في مثل ذلك :

٩١٩ – * قَدْ يُؤْخَذُ الجَارُ بِجُرْمِ الـجَارِ [2] *

القاعدة الثالثة

[واللفظ إن يشرب لمعنى ظهرا	لغيره فاحكم به فيما جرى
وسمينه إن يجي تضمينا	لعلة بينة أمينا
وهو على قسمين في نهج العرب	نحوي أو بياني نلت الأرب
فأول جعلك ما قد تركا	حالًا من الفعل الذي قد سلكا
إلحاق مادة بأخرى فاعرفا	إذًا تناسب لشانٍ ألفا
وقد أتى لما ذكرنا في الكلام	عدة أقسام من آي ونظام
إذا علمت ذا فقول الفقها	من زوجة إلى قبيح نبها
وهو كثير قيل ليس يحصر	ومنه ما روى فيما سطروا
كيف تراني قاليًا مجني	قد قتل اللّه زيادًا عني]

قد يُشْرِبُون لفظًا معنى لفظ فيعطونه حكمه ، ويسمى ذلك تضمينًا .

وفائدته : أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين [3] ، قال الزمخشري : ألا ترى كيف رجع معنى ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ [4] إلى قولك : ولا تقتحم عيناك مجاوزين إلى غيرهم ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ [5] أي ولا تضموها إليها آكلين ، اهـ .

ومن مثلِ ذلك أيضًا قولُهُ تعالى : ﴿ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾ [6] ضمن الرفث معنى الإِفْضَاء ،

(١) حيث قلبت الواو المضمومة همزة أجوه ووجوه ، أقتت ، وقتت .

(٢) هذا مثل إسلامي جاء في شعر الحكمي ، وهو في مجمع الأمثال (١٠٩/٢) وانظر البغدادي في شواهده على المصنف (٨٠/٨) ففيه وصفه من شعر العرب والخصائص (٢١٩/٣) .

(٣) والأولى أنه إلحاق مادة بأخرى لتضمنها معناها ولو في الجملة باتحاد أو تناسب .

(٤) [الكهف : ٢٨] وانظر الكشاف (٢٨٨/٢) وبين أن غرض التضمين إعطاء مجموع معنيين وذلك أقوى من إعطاء معنى واحد .

(٥) [النساء : ٢] .

(٦) [البقرة : ١٨٧] ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾ .

فعدي بإلى مثل : ﴿ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [١] وإنما أصل الرفث أن يتعدى بالباء : أَرْفَثَ فُلَان بامرأته ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَفْعلوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفروه ﴾ [٢] أي فلن تحرموه ، أي فلن تحرموا ثوابه . ولهذا عُدِّي إلى اثنين لا إلى واحد ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾ [٣] أي لا تنووا ، ولهذا عدي بنفسه لا بعلى ، وقوله تعالى : ﴿ لَّا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَىٰ ﴾ [٤] أي لا يُصْغون ، وقولُهم : « سَمِعَ اللّٰه لمن حَمِدَه » [٥] أي استجاب ، فعدي يسمع في الأول بإلى وفي الثاني باللام ، وإنما أصله أن يتعدى بنفسه مثل : ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ ﴾ [٦] وقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾ [٧] أي يميز ، ولهذا عدي بمن لا بنفسه ، وقوله تعالى : ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ﴾ [٨] أي يمتنعون من وطء نسائهم بالحَلَفِ ؛ فلهذا عدي بمن ، ولما خفي التضمين على بعضهم في الآية ، ورأى أنه لا يقال : « حلف من كذا » بل حلف عليه – قال : من متعلقة بمعنى للذين ، كما تقول لي [٩] منك مَبَرَّةٌ ، قال وأما قول الفقهاء : « آلى من امْرَأته » فغلط [١٠] أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق في الآية ، وقال أبو كبير الهذلي :

٩٢٠ – حَمَلَتْ بِهِ في لَيْلَةٍ مَزْؤُدَةٍ ... كَرْهًا وعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحْلَلِ [١١]

وقال قبله :

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدُ ... حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غيرَ مُهَبَّلِ

مَزْؤُدة : أي مذعورة ، ويُرْوَى بالجر صفة لليلة مثل ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾ [١٢] وبالنصب حالًا من المرأة ، وليس بقويّ ، مع أنه الحقيقة ؛ لأن ذكر الليلة [١٣] حينئذ لا كبير فائدة فيه . والشاهد

---

(١) [النساء : ٢١] .
(٢) [آل عمران : ١١٥] .
(٣) [البقرة : ٢٣٥] ﴿ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ .
(٤) [الصافات : ٨] .
(٥) انظر صحيح مسلم كتاب الصلاة باب استحباب رفع اليدين .
(٦) [ق : ٤٢] .
(٧) [البقرة : ٢٢٠] .
(٨) [البقرة : ٢٢٦] ﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ... ﴾ .
(٩) بأن قالوا المراد من الإيلاء هو الحلف واستعماله في الامتناع من الوطء إنما هو بطريق المجاز من باب إطلاق السبب على المسبب ؛ فالفعل المذكور مستعمل في معناه الحقيقي مع حذف مأخوذ من الفعل الآخر ، كما تقول : لي منه مبرة ، أي مبرة كائنة منك وكائنة لي ، فالمتعلق : هو الذي يبين الحقيقة .
(١٠) أي عدم فهمه فهمًا صحيحًا إذا فهموا أن قوله ﴿ مِن نِّسَائِهِمْ ﴾ متعلق بـ ﴿ يُؤْلُونَ ﴾ ، ومن هنا جاء الخطأ .
(١١) البيت من الكامل وهو في ديوان الهذليين (٩٢/٢) وانظر البغدادي (٨٣/٨) والكتاب (٥٦/١) والخزانة (٤٦٦/٣) مزؤدةِ : مذعورة ، وانظر الكامل (١٨/١) ، وعدى حمل بالباء وهو متعد بنفسه لأنه ضمنه معنى حملت حبك النطاق : غير حاله لثيابها وهي مستعدة للهرب ، فهي فزعة فيشب الغلام نجيب .
(١٢) [الفجر : ٤] .
(١٣) لأن الجماع بالفزع للمرأة قد يأتي في الليل وفي النهار فليس في الليل كبير فائدة .

فيهما أنه ضمن حَمَلَ معنى عَلِقَ ، ولولا ذلك لعدي بنفسه مثل : ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا ﴾ (١) ، وقال الفرزدق :

٩٢١ - كَيفَ تَرَانِي قَالِيًا مِجَنِّي ‏ قَدْ قَتَلَ اللَّه زِيَادًا عَنِّي (٢)

أي صَرَفَهُ عني بالقتل .

وهو كثير ، قال أبو الفتح في كتاب التمام : أحسَبُ لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مِئِينَ أوراقًا (٣) اهـ .

القاعدة الرابعة

[وغلّبوا شيئين مهما وردا ‏ بالاختلاط أو تناسب بدا

كالمشرقين المغربين الأبوين ‏ والقمرين العمرين الخافقين]

أنهم يغلبون على الشيء ما لغيره ، لتناسب بينهما ، أو اختلاط .

فلهذا قالوا : « الأبوين » في الأب والأم ، ومنه ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ﴾ (٤) وفي الأب والخالة ، ومنه ﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ (٥) و « المشرقين ، والمغربين » ومثله «الخافقان » في المشرق والمغرب ، وإنما الخافِق المغربُ ، ثم إنما سمي خافقًا مجازًا ، وإنما هو مَخْفُوقٌ فيه ، و « القمرين » في الشمس والقمر ؛ قال المتنبي :

٩٢٢ - وَاسْتَقْبَلَتْ قَمَرَ السَّمَاءِ بِوَجْهِهَا ‏ فَأَرَتْنِيَ القَمَرَيْنِ فِي وَقْتٍ مَعَا (٦)

أي الشمس وهو وجهها وقمر السماء . وقال التبريزي : يجوز أنه أراد قمرًا وقمرًا ؛ لأنه لا يجتمع قمران في ليلة ، كما أنه لا تجتمع الشمس والقمر ، اهـ . وما ذكرناه أمدح (٧) ، و «القمران » في العرف الشمسُ والقمرُ ، وقيل : إن منه قول الفرزدق :

---

(١) [الأحقاف : ١٥] .

(٢) البيت من الرجز ، وضمن قتل معنى صرف ولذلك عداه بعض في ديوانه ٨٨١ والمجن : الترس ، وزياد : والي الكوفة وقد أماته اللّه فصرفه عني وانظر شواهد البغدادي (٨٦/٨) والأشموني (٩٥/٢) والمحتسب (٥٢/١) برواية قاليًا .

(٣) يريد ابن جني في كتاب التمام النحوي أنه لو أحصى وجمع ما جاء منه عن العرب لعد أوراقًا تحسب بالمئين ، وذلك لكثرة هذا الباب عند العرب وهذا يؤيد قياسه .

(٤) [النساء : ١١] . (٥) [يوسف : ١٠٠] .

(٦) البيت من الكامل ، في ديوانه (٥١٩) وانظر البغدادي (٨٧/٨) وابن الشجري (١٤/١) وأسرار البلاغة (٢٧٤) وأراد بالقمرين الشمس وهو وجهها وقمر السماء على سبيل التغليب .

(٧) أمدح لأنه جعل وجهها مشمسًا أبلغ وأعظم ، ولأن القمرين في العرب للشمس والقمر ، فالمصنف ذكر وجهًا واحدًا للأمدحية .

٩٢٣ - أَخَذْنَا بِآفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمُ لَنَا قَمَرَاهَا وَالنُّجومُ الطَّوالِعُ (١)

وقيل : إنما أراد محمدًا والخليل عليهما الصلاة والسلام (٢) ، لأن نسبه راجع إليهما بوجه ، وإن المراد بالنجوم الصحابة ، وقالوا : « العُمَرَين » في أبي بكر وعمر ، وقيل : المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز ، فلا تغليب ، ويُرَدُّ بأنه قيل لعثمان ﷺ : نسألك سيرة العمرين ، قال : نعم ، قال قتادة : اعتَقَ العُمَرَانِ فمن بينهما من الخلفاء أمهات الأولاد ، وهذا المراد به عمر وعمر ، وقالوا : « العَجَّاجَين : في رؤبة والعجاج » و « المَرْوَتين » في الصَّفَا والمَرْوَة .

[ثم مثال الاختلاط فاتئد فمنهم من ونظيرها اعتمد]

ولأجل الاختلاط أطلقت مَنْ على ما لا يعقل في نحو : ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍۚ ﴾ (٣) فإن الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى : ﴿ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍۖ ﴾ وفي ﴿ مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ ﴾ اختلاط آخر في عبارة التفصيل ؛ فإنه يعم الإنسان والطائر ، واسمُ المخاطبين على الغائبين في قوله تعالى : ﴿ اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (٤) لأن « لعل » متعلقة بخلقكم لا باعبدوا ، والمذكرين على المؤنث حتى عُدَّت منهم في ﴿ وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ ﴾ (٥) والملائكة على إبليس حتى استثنى منهم في ﴿ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾ (٦) قال الزمخشري : والاستثناء متصل ؛ لأنه واحد من بين أظهر الألوف من الملائكة ، فغلبوا عليه في ﴿ فَسَجَدُوٓاْ ﴾ ثم استثنى منهم استثناء أحدهم ، ثم قال : ويجوز أن يكون منقطعًا .

[ومنه تغليب لحاضر على ما غاب قل كما بآية جلا
كذاك يذرؤكم قد حرروا في آية خلف على ما سطروا]

ومن التغليب ﴿ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَاۚ ﴾ (٧) بعد ﴿ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ ﴾ (٨) فإنه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملتهم قط ، بخلاف الذين آمنوا معه . ومثله ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِۚ ﴾ (٩) فإن الخطاب فيه شامل

---

(١) البيت من الطويل ، وجاء بقمريها وهما الشمس والقمر على سبيل التغليب في ديوانه (٦٩٦/٢) والبغدادي (٨٨/٨) والمقتضب (٣٢٦/٤) وأسرار البلاغة (٢٧٤) والخزانة (٢٤٠/٢) والكامل (١٢٤/١) .

(٢) أي أراد الفرزدق بالقمرين : محمدًا والخليل ﷺ .

(٣) [النور : ٤٥] ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍۚ ... ﴾ .

(٤) [البقرة : ٢١] . (٥) [التحريم : ١٢] .

(٦) [البقرة : ٣٤] ﴿ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ وانظر الكشاف (٦٢/١) .

(٧ ، ٨) [الأعراف : ٨٨] .

(٩) [الشورى : ١١] .

للعقلاء والأنعام ، فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والأنعام ، ومعنى ﴿ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ﴾ يبثكم ويكثركم في هذا التدبير ، وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجا حتى حصل بينهم التوالد ، فجعل هذا التدبير كالمنبع للبثّ والتكثير ؛ فلهذا جيء بفي [1] دون الباء ، ونظيره ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ ﴾ [2] وزعم جماعة أن منه ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ [3] ونحو : ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ [4] وإنما هذا من مراعاة المعنى . والأول من مراعاة اللفظ .

القاعدة الخامسة

[وعبروا بالفعل عن أمور وقوعه الإشراف في المشهور]

أنهم يعبرون بالفعل عن أمور .

أحدها : وقوعه وهو الأصل .

والثاني : مُشَارفته [5] ، نحو : ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ ﴾ [6] أي فشارفن انقضاء العدة ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم ﴾ [7] أي والذين يشارفون الموت وتَرْكَ الأزواج يوصون وصية ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ﴾ [8] أي لو شارفوا أن يتركوا ، وقد مضت في فصل لو ونظائرها ، ومما لم يتقدم ذكره قوله :

٩٢٤ - إِلَى مَلِكٍ كَادَ الجِبَالُ لِفَقْدِهِ تَزُولُ وَزَالَ الراسِيَاتُ مِنَ الصَّخْر [9]

[إرادة لـه وقـدرة نـعـم بثالث من بعد شرط ملتزم]

الثالث : إرادته ، وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ﴾ [10] ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ ﴾ [11] ﴿ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ

---

(١) إنما آثر التعبير بفي لأنه جعل التدبير كالمنبع للبث والتكثير .

(٢) [البقرة : ١٧٩] وعبر بفي لأنه لما كان مشروعية القصاص يترتب عليه الحياة بولغ فيه حتى جعل كالحياة ، ولذلك عبر بفي دون الباء .

(٣) هذا الأسلوب استعمل كثيرا في القرآن الكريم منها ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ ﴾ [المائدة : ١٠٦] .

(٤) [النمل : ٥٥] ﴿ أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ... ﴾ .

(٥) أي مقاربة الوقوع . (٦) [البقرة : ٢٣١] .

(٧) [البقرة : ٢٤٠] .

(٨) [النساء : ٩] ﴿ ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُواْ ٱللَّهَ ... ﴾ .

(٩) البيت للفرزدق من الطويل في ديوانه (٢٦٨/١) وجيء به على أن زال الراسيات شارفت وقاربت الزوال ، والراسي : الثابت الذي لا يتحرك وانظر البغدادي (٩٠/٨) .

(١٠) [النحل : ٩٨] أي أردت . (١١) [المائدة : ٦] .

لَهُۥ كُن ﴾ (١) ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ ﴾ (٢) ﴿ وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا۟ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ ﴾ (٣) ﴿ إِذَا تَنَٰجَيْتُمْ فَلَا تَتَنَٰجَوْا۟ بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾ (٤) ﴿ إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُوا۟ ﴾ (٥) الآية ﴿ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ (٦) وفي الصحيح « إذَا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل » (٧) .

ومنه في غيره ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٣٥ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ (٨) أي فأردنا الإخراج ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ ﴾ (٩) لأن ثم للترتيب ، ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر ؛ فإذا حمل خلقنا وصورنا على إرادة الخلق والتصوير لم يشكل (١٠) . وقيل : هما على حذف مضافين ؛ أي خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم. ومثله ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا ﴾ (١١) أي أردنا إهلاكها ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴾ (١٢) أي أراد الدنو من محمد عليه الصلاة والسلام ، فتدلَّى فتعلَّق في الهواء ، وهذا أولى من قول من ادعى القلب في هاتين الآيتين وأن التقدير : وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها ، ثم تدلى فدنى وقال :

٩٢٥ – فارَقَنا قَبْلَ أنْ نُفارِقَهُ   لَمَّا قَضَى مِنْ جِمَاعِنا وَطَرَا (١٣)

أي أراد فراقنا .

وفي كلامهم عكس هذا ، وهو التعبير بإرادة الفعل عن إيجاده ، نحو : ﴿ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ ﴾ (١٤) بدليل أنه قوبل بقوله سبحانه وتعالى : ﴿ وَلَمْ يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ ﴾ (١٥) .

والرابع : القدرة عليه ، نحو : ﴿ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾ (١٦) أي قادرين على

---

(١) [آل عمران : ٤٧] .
(٢) [المائدة : ٤٢] .
(٣) [النحل : ١٢٦] .
(٤) [المجادلة : ٩] .
(٥) [المجادلة : ١٢] ﴿ فَقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ ... ﴾ .
(٦) [الطلاق : ١] .
(٧) انظر كتاب الجمعة في صحيح البخاري .
(٨) [الذاريات : ٣٥، ٣٦] .
(٩) [الأعراف : ١١] .
(١٠) فالقصد من الفعل إرادته ، وبذلك يصح المعنى .
(١١) [الأعراف : ٤] .
(١٢) [النجم : ٤] وكل ما سبق يحمل على إرادة الفعل .
(١٣) البيت للربيع بن ضبع الفزاري ، وانظر البغدادي (٩٠/٨) والمحتسب (١٦٧/١) والخصائص (١٧٣/٣) والنوادر (١٥٨) وهو من المنسرح وجيء به بمعنى أردنا مفارقته ، وإلا أدى إلى التناقض لو أراد الفعل .
(١٤) [النساء : ١٥٠] ﴿ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ ﴾ .
(١٥) [النساء : ١٥٢] .
(١٦) [الأنبياء : ١٠٤] .

الإعادة . وأصل ذلك أن الفعل يتسبَّبُ عن الإرَادة والقدرة ، وهم يقيمون السبب مُقَامَ المسبب وبالعكس ، فالأول نحو : ﴿ وَنَبْلُوَا أَخْبَارَكُمْ ﴾ (١) أي ونعلم أخباركم ، لأن الابتلاء الاختبار ، وبالاختبار يحصل العلم ، وقوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾ (٢) الآية في قراءة غير الكسائي يستطيع بالغيبة وربك بالرفع ، معناه هل يفعل ربك ، فعبر عن الفعل بالاستطاعة لأنها شرطه ، أي هل يُنْزِل علينا ربك مائدة إن دَعَوتَه . ومثله ﴿ فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾ (٣) أي لن نؤاخذه ، فعبر عن المؤاخذة بشرطها ، وهو القدرة عليها . وأما قراءة الكسائي فتقديرها هل تستطيع سُؤَال ربك ، فحذف (٤) المضاف ، أو هل تطلب طاعة ربك في إنزال المائدة أي استجابته ، ومن الثاني ﴿ فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ (٥) أي فاتقوا العِنَادَ الموجب للنار .

القاعدة السادسة

[وعبروا عما مضى والآتي	بحاضر في مهيع الثبات
لأجل ذا رُد على الكسائي	بقولة مشهورة للرائي
إذ أعمل اسم فاعل للماضي	وقوله بذاك غير راض
أجيب عنه بالحكاية وذي	أعني بها الحال التي مضت خذ]

أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر (٦) قَصْدًا لإحضاره في الذهن حتى كأنه مُشَاهَدٌ حالَةَ الإخبار ، نحو : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ (٧) لأن لام الابتداء للحال ، ونحو : ﴿ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ (٨) إذ ليس المراد تقريب الرجلين من النبي عليه الصلاة والسلام ، كما تقول : هذا كتابُكَ فخذه ، وإنما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت فحكيت ، ومثله ﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا ﴾ (٩) قصد بقوله

---

(١) [محمد : ٣١] .

(٢) [المائدة : ١١٢] ﴿ أَنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ .

(٣) [الأنبياء : ٨٧] ﴿ فَنَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ أَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ .

(٤) انظر الكشاف (٣٨٢/١) فهذه القراءة بهذين التوجهين ثابتة .

(٥) [البقرة : ٢٤] ﴿ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ .

(٦) قد يعبرون عن الأمر الماضي والأمر الآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر بعبارة مماثلة لما يعبر بها عن الشيء الحاضر قصد لإحضاره أي الأمر الماضي أو الآتي في الذهن كأنه مشاهد .

(٧) [النحل : ١٢٤] ﴿ لَيَحْكُمُ ﴾ لام الابتداء للحال فإذا دخلت على مضارع صيرته نصًّا في الحال ، وقصد به استحضار الصورة .

(٨) [القصص : ١٥] ﴿ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ... ﴾ .

(٩) [فاطر : ٩] وعبَّر المضارع لاستحضار الصورة العجبة في إنزال المطر .

سبحانه وتعالى : ﴿ فَتُثِيرُ ﴾ إحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب ، تبْدُو أولًا قِطَعًا ثم تتضامُّ متقلبة بين أطوار حتى تصير رُكَامًا . ومنه ﴿ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [1] أي فكان . قال : ﴿ وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ ﴾ [2] ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ [3] إلى قوله تعالى : ﴿ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ ﴾ [4] ومنه عند الجمهور ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾ [5] أي يبْسطُ ذراعيه ، بدليل ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾ ولم يقل وقلبناهم ، وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام : إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي [6] يعمل ، ومثله ﴿ وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾ [7] إلا أن هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارؤ ، وفي الآية الأولى حكيت الحال الماضية ، ومثلُهَا قوله :

٩٢٦ – جَارِيَةٌ فِي رَمَضَانَ المَاضِي ... تـقَـطِّـعُ الحَدِيـثَ بِـالإيمَـاضِ [8]

ولولا حكاية الحالة في قوله حسان :

يُـغْـشَـونَ حـتَّـى لَاتَـهِـرُّ كِـلَابُـهـمْ [9]

لم يصح الرفع ؛ لأنه لا يرفع إلا وهو للحال ، ومنه قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ [10] بالرفع .

القاعدة السابعة

[وربما لـفـظ يـجـي مـقـدرا ... وجـعـلـوا الـتـقـديـر فـيـمـا قـدرا

ومـنـه آيـة بـرد الافـتـرا ... وآيـة الـظـاهـر فـيـمـا حـررا]

أن اللفظ قد يكون على تقدير ، وذلك المقدَّرُ على تقدير آخر ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا الْقُرْآنُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾ [11] فإن يُفْتَرى مؤول بالافتراء ، والافتراء مؤول بمفترى ، وقال :

---

(١) [آل عمران : ٥٩] ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ... ﴾ .

(٢) [الحج : ٣١] .	(٣) [القصص : ٥] .

(٤) [القصص : ٦] ﴿ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا يَحْذَرُونَ ﴾ .

(٥) [الكهف : ١٨] .	(٦) انظر شرح الأشموني (٣٤٠/٢) .

(٧) [البقرة : ٧٢] .

(٨) هذا الرجز لرؤبة ، قال البغدادي ولم أره في ديوانه (٩٤/٨) من شواهد البغدادي ، والإنصاف (١٤٩/١) وأنشد ابن جني ذلك في ملحقات ديوانه (١٧٦) والإيماض . النظر أو التبسم وانظر الخزانة (٤٨٣/٣) .

(٩) هذا البيت تقدم الحديث عنه برقم (٢٠٩) .	(١٠) [البقرة : ٢١٤] .

(١١) [يونس : ٣٧] والشاهد في النص الكريم (يفتري) وهو بمعنى المصدر وهو الافتراء ، وقصد من المصدر اسم المفعول أي مفترى ، فتقديره يحتاج إلى آخر .

٩٢٧ – لَعَمْرُكَ مَا الفِتْيَانُ أَنْ تَنْبُتَ اللِّحَى وَلَكِنَّمَا الفِتْيَانُ كُل فَتًى نَدِي [(١)]

وقالوا : « عَسَى زيدٌ أن يقومَ » فقيل : هو على ذلك [(٢)] ، وقيل : على حذف مضاف ، أي عسى أمْرُ زيدٍ ، أو عسى زيدٌ صاحبَ القيامِ ، وقيل : أنْ زائدة ، ويرده عدم صلاحيتها للسقوط في الأكثر ، وأنها قد عملت ، والزائد لا يعمل ، خلافًا لأبي الحسن ، وأما قولُ أبي الفتح في بيت الحماسة :

٩٢٨ – حَتى يَكُون عَزِيزًا فِي نُفُوسِهِم أو أن يَبِينَ جَمِيعًا وهْوَ مُخْتَارُ [(٣)]

يجوز كون أنْ زائدة ؛ فلأن النصب هنا يكون بالعطف لا بأنْ ، وقيل في ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ ﴾ [(٤)] إن (ما قالوا) بمعنى القول ، والقول بتأويل المَقُول ، أي يعودون للمقول فيهن لفظَ الظهار وهُنَّ الزوجات ، وقال أبو البقاء في ﴿ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ ﴾ [(٥)] : يجوز عند أبي علي كونُ ما مصدرية ، والمصدر في تأويل اسم المفعول ، اهـ . وهذا يقتضي أن غير أبي علي لا يجيز ذلك [(٦)] . وقال السيرافي : إذا قيل : « قاموا ما خلا زيدًا ، وما عدا زيدًا » فما مصدرية ، وهي وصلتها حال ، وفيه معنى الاستثناء [(٧)] ، قال ابن مالك : فوقعت الحال معرفة لتأولها بالنكرة . اهـ . والتأويل خَالِيينَ عن زيد ، ومُتَجَاوزين زيدًا ، وأما قول ابن خروف والشلوبين : « إن ما وصلتها نصب على الاستثناء » فغلَط [(٨)] ؛ لأن معنى الاستثناء قائم بما بعدهما لا بهما ، والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره .

* * *

---

(١) البيت لابن بيض ملفق من مصراعين ، وهو من الطويل ، وجيء به على أن تنبت تؤول بمصدر ، ثم يؤول المصدر باسم الفاعل ، وانظر البغدادي (٩٦/٨) وآمالي المرتضي (٢٠١/١) والمراد بالفتى : الكامل الجزل من الرجال ، والبيتان هما :

لعمرك ما الفتيان أن تنبُت اللحي وتعظم أبدانُ الرجال من الهبْر
ولكنما الفتيان كل فتى ندٍ صبور على الآفات في العُسر واليسر

(٢) أي تقدير شيء ، وهذا الشيء يقدر بغيره كما سبق في (أن يفترى) .

(٣) البيت من البسيط ، ليزيد بن حمار السكوني ، يوم ذي قار ، في ديوان الحماسة (٢٨٩/١) ونسبه القالي (٤٠/١) لبعض الأعراب ، وانظر البغدادي (٩٨/٨) والهمع (٩/٢) والدرر (٦/٢) وحماسة المرزوقي (٣٠١) وأصله أن أن يبين مجتمعة أسبابه ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فارتفع الضمير الذي كان مجرورًا لوقوعه موقع المضاف المحذوف الذي كان مرفوعًا فلما ارتفع استتر في جميع .

(٤) [المجادلة : ٣] .

(٥) [آل عمران : ٩٢] وانظر إملاء (١٤٣/١) .

(٦) وأما أبي علي فيرى أن (ما) اسم موصول والجملة بعد ما صلة أو نكرة موصوفة .

(٧) لأن المصدر المؤول في تقدير المعرفة ثم يؤول المعرفة بالنكرة أي متجازين زيدًا وخالين عن زيد .

(٨) لأن معنى الاستثناء وهو الإخراج قائم بما بعدهما ، فكيف يقال إن ما وصلتها نصب على الاستثناء .

القاعدة الثامنة

[واغتفروا لدي الأواخر ولم   يغتفروا في أول كما انحتم
ككل شاة قل وسخلتيها   ورب صالح وما عليها]

كثيرًا ما يغتفر في الثوَاني ما لا يغتفر في الأوائل ، فمن ذلك « كُل شَاةٍ وسخلتها بِدِرْهَم »(١) و :

٩٢٩ – « أيُّ فتًى هَيجاء أنت وَجَارِهَا (٢) »

و « رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيه » ﴿ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ ﴾ (٣) ولا يجوز : أكل سخلتها ، ولا أي جارها ، ولا رُبَّ أخيه ، ولا يجوز « إنْ يَقُمْ زيد قام عمرو » في الأصح ، إلا في الشعر كقوله :

٩٣٠ – إنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا   عَنِّي وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا (٤)

إذ لا تضاف كل وأيّ إلى معرفة مفردة ، كما أن اسم التفضيل (٥) كذلك ، ولا تجرُ رُبَّ إلا النكرات ، ولا يكون في النثر فعلُ الشرطِ مضارعًا والجواب (٦) ماضيًا ، وقال الشاعر :

٩٣١ – إنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الخَيْلِ عَادَتُنَا   أو تَنْزِلونَ فَإنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ (٧)

[عطف يا أخي من ذي معرفه   فهكذا روي عن ذي معرفه]

---

(١) الشاة ولدها السخلة ذكرًا كان أو أنثى ، وهو عطف على شاة ، فيلزم تسلط كل عليها مع أن كلًّا لا تضاف لمعرفة . مفردة فيجاب بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع .

(٢) هذا صدر بيت من الخمسين ، من الطويل ، وتمامه : « إذا ما رجالٌ بالرجال استقلّت » والشاهد فيه . عطف جارها على فتى هيجاء ، والتقدير : أي فتى هيجاء ، وانظر الكتاب (١/٢٤٤) والبغدادي (٨/١٠٠) .

(٣) [الشعراء: ٤] وعطف ظلت الماضي على جواب الشرط المضارع .

(٤) البيت لقضيب ابن أم صاحب ، من البسيط ، قال ابن جني : تصح أن يجزم حرف الشرط جزمًا مظهرًا إلى اللفظ ، ثم لا يكون جوابه مجزومًا أو بالفاء ، ولكن هذا يجوز في الشعر ، وانظر المحتسب (١/٢٠٦) والأشموني (٤/١٧) وحماسة المرزوقي (١٤٥٠) والبغدادي (٨/١٠١) .

(٥) لا تضاف كل وأي إلى معرفة مفردة ، قال الدسوقي (٢/٣١٣) : هذا مسلم في أي ، وأما كل : فغير مسلم ؛ لأن « كل » إذا أضيفت للمعرفة فتكون لاستغراق الأجزاء نحو : كل زيد حسن أي كل جزء حسن ، ويجاب لا تضاف كل ، أي إذا أريد منهما استغراق الأفراد ، واسم التفضيل لا يجوز إضافته لمعرفة مفردة فلا يجوز زيدًا أفضل عمرو .

(٦) نحو : من يصم غفر له ؛ فهذا نادر ولا فائدة فيه .

(٧) البيت للأعشى في ديوانه (٦٣) وانظر المحتسب (١/١٩٥) وابن الشجري (٢/٣٠) والخزانة (٣/٦١٢) والهمع (٢/٦٠) والكتاب (١/٤٢٩) يقول سيبويه : إن قد عطف جملة ، فركوب الخيل إلخ والاسمية عطفها على الفعلية ؛ لأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل .

فقال يونس : أراد أو أنتم تنزلون ، فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط ، وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهم [١] ، قال : فكأنه قال : أتركبون فذلك عادتنا أو تنزلون فنحن معروفون بذلك ، ويقولون : « مررْتُ برجل قائم أبَوَاهُ لا قاعِدَينِ » ويمتنع قائِمَيـنِ لا قاعد أبواه ، على إعمال الثاني وَرَبْطِ الأول بالمعنى [٢] .

القاعدة التاسعة

[توسعوا في الظرف والمجرور	لأجل ذا قد قيل في المسطور
فصل لفعل ناقص قد ذكرا	عن اسمه خبره قد سطرا
كذا تعجب وما تعجبا	منه وحرف ناسخ قد صوبا
أي مع منسوخ والاستفهام	وبين قول الظن في الكلام]

أنهم يَتسِعُون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما ؛ فلذلك فَصَلُوا بهما الفعلَ الناقصَ من معموله نحو : « كَانَ فِي الدَّار – أو عِنْدَكَ [٣] – زَيدٌ جَالِسًا » وفعلَ التعجب من المتعجَّبِ منه نحو : « مَا أَحْسَنَ فِي الهَيجَاءِ لِقَاءَ زَيدٍ ، وَمَا أَثْبَتَ عِنْدَ الحَرْبِ زَيدًا » وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قوله :

٩٣٢ – فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا ... أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ [٤]

وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله :

٩٣٣ – * أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً [٥] *

[بين مضاف ثم حرف الجر	مع الذي جر فخذه وادري

(١) وأما يونس فقال في أتنزلون : إنه خبر لمبتدأ محذوف أي أنتم تنزلون ، والخليل جعلها من باب عطف التوهم .

(٢) وإنما امتنع ذلك لأنه عطف على قائم الذي هو صفة فيلزم أن يكون الآخر أيضًا ، وكيف يوصف الواحد بالمثنى ويجاب بأنه يغتفر في الثاني .

(٣) هذا مذهب جمهور البصريين ، وأجاز ابن السراج والفارسي الفصل بغيرها إذا اتصل بعامله نحو : كان طعامك يأكل زيد ، وأجاز الكوفيون المتصل بغيرها مطلقًا . دسوقي (٣١٣/٢) .

(٤) البيت لا يعرف قائله من الطويل ، والشاهد : كما قال الأعلم على الكتاب (٢٨٠/١) رفع مصاب على الخبر ، والفاء المجرور ؛ لأنه صلة الخبر ، ومن تمامه ، ولا يكون مستقرًا للأخ ولا خبرًا عنه ، وانظر الخزانة (٥٧٢/٣) ، والعيني (٣٠٩/٢) والهمع (١٣٠/١) والأشموني (٢٧٢/١) .

(٥) البيت من البسيط ولا يعرف قائله ، وجيء به على أن الهمزة للاستفهام ، وبعد ظرف لتقول تقدم عليه ففصل بينه وبين الهمزة ، وذلك مغتفر في الظرف ، وتقول بمعنى تظن ، وانظر البغدادي (١٠٧/٨) والشذور (٣٨٠) والعيني (٤٣٨/٢) والهمع (١٥٧/١) والأشموني (٣٦/٢) والدرر (١٤٠/١) « وتمامه : شملى بهم أم تقول البُعدَ محتومًا .

[بين إذًا ولن ومنصوبين لديهما وذا بدون مين]

وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما ، وبين إذَنْ ولَنْ ومنصوبهما نحو « هذَا غُلَام واللَّه زيدٍ ، واشتريته بوَاللَّه درهمٍ » وقوله :

٩٣٤ - * إذَنْ وَاللَّه نَرْمِيهمْ بِحَرْبٍ [١] *

وقوله :

لَنْ مَا رَأيتُ أبَا يَزِيد مُقَاتِلًا أدَعَ القِتَالَ وأشْهَدَ الهَيجَاءَ [٢]

[وقدموهما على اسم إنا كعمل الخبر فيما عنا

وإن يك المعمول غير ما ذكر عملها بطل فيما قدر شهر]

وقدموهما خبرين على الاسم في باب إنَّ نحو : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ [٣] ومعمولين للخبر في باب ما نحو : « مَا فِي الدار زَيدٌ جالسًا » وقوله [٤] :

٩٣٥ - * فَمَا كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوَاتِي مُوَاتِيا [٥] *

فإن كان المعمول غيرهما بطل عملُهَا كقوله :

٩٣٦ - * وما كل من وَافَى مِنًى أنَا عَارِفُ [٦] *

[وقدموهما إذا ما أتيا صلة أل عن فعلهم قد رويا

كذاك عن لفظ لأن إن يرد للخبر المعمول فيما قد عهد

---

(١) البيت لحسان بن ثابت في زيادات ديوانه (١/٤٤٦) وهو من الوافر ، وتمامه : « تُشيب الطفل من قبل المشيب » وقد فصل بين إذن ونرميهم المنصوب به القسم . وانظر الشذور (٢٦١) والعيني (٤/٤٠٦) والبغدادي (٨/١٠٨) والتصريح (٢/٢٣٥) والهمع (٢/٧) والأشموني (٣/٢٧٩) .

(٢) تقدم الحديث عنه .

(٣) [آل عمران : ١٣] .

(٤) فالجار والمجرور معمول لجالسًا وتقدم عليه ، وهو معمول للخبر .

(٥) هذا عجز بيت من الطويل ، لم يعرف قائله وصدره : « بأُهْبةِ حزم لُذْ وإن كنت آمنًا » . وتقدم معمول الخبر هنا . وهو ظرف « كلَّ حين » أو ما عملت عمل ليس وانظر البغدادي (٨/١٠٨) والعيني (٢/١٠١) والتصريح (١/١٩٩) والأشموني (١/٢٤٩) ولذ اعتصم .

(٦) البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي ، وهو من شواهد الكتاب (١/١٨٤) ، يروى بنصب كل ورفعه ، فمن رفع جعلها اسم ما الحجازية وجعل (أنا عارف) في موضع الخبر ، ومن نصبها فقد جعل ما تميمية وأبطل عملها ، ونصب كل بعارف ، والبيت من الطويل وصدره : « وقالوا تعرفها المنازل من منى » ، وانظر البغدادي (٨/١٠٩) والعيني (٢/٩٨) والتصريح (١/١٩٨) والأشموني (١/٢٤٩) والشذور (١٩٥) .

عن عامل كذا معنوي أما بحكم قد أتى مروي]

ومعمولين لصلة أل نحو ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ (١) في قول ، وعلى الفعل المنفي بما في نحو قوله :

* وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا (٢) *

وقيل : وعلى إن ومعمولًا لخبرها في نحو : أما بعد فإني أفعل كذا وكذا ، وقوله :

أبا خُرَاشَةَ أما أنتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَومِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُع (٣)

وعلى العامل المعنوي في نحو قولهم : « أَكُل يَومٍ لَكَ ثَوبٌ » (٤) .

[إذا تلاها الظرف والفا لم يل ما امتنع السبق لمعمول جلي

فالظرف جاز كونه معمولا لما بعيد الفا وأما قيلا

فإن تلا الفاء الذي يمتنع تقدم المعمول عنه فدعوا

وفيه تفصيل أتى مشهور قرره الأصل أيا نحرير]

وأقول : **أما مسألة أما** : فاعلم أنه إذا تَلَاهَا ظرف ، ولم يَلِ الفاء ما يمتنع تقدم معمولِهِ عليه نحو : « أمَّا في الدَّارِ - أو عندك - فزيدٌ جالس (٥) » جاز كونه معمولًا لأما أو لما بعد الفاء ، فإن تلا الفاء ما لا يتقدم معموله عليه نحو : « أما زَيدًا - أو اليوم - فإني ضارب » فالعامل فيه عند المازني « أما » فتصحُّ مسألة الظرف فقط (٦) ؛ لأن الحروف لا تنصب المفعول به ، وعند المبرد تجوز مسألة الظرف من وجهين ، ومسألة المفعول به من جهة إعمال ما بعد الفاء ، واحتج بأن « أما » وضعت على أن ما بعد فاء جوابها يتقدم بعضه فاصلًا بينها وبين أما .

وجَوَّزه بعضهم في الظرف دون المفعول به (٧) ، وأما قوله : « أما أنتَ ذَا نَفَرٍ » ، فليس المعنى على تعلُّقِهِ بما بعد الفاء ، بل هو متعلق تعلق المفعول لأجله بفعل محذوف (٨) ، والتقدير : ألهذا فخرت عليّ .

---

(١) [يوسف : ٢٠] والثاني يقدر للظرف عاملًا أي زاهدين فيه .

(٢) تقدم الحديث عنه . (٣) تقدم الحديث عنه .

(٤) فكل يوم تقدم على عامله وهو ثوب وهو عامل معنوي وهو الابتداء .

(٥) كما في المثال ؛ لأنه ليس بعد الفاء ما يمنع عمل ما بعده فيما قبله مما له الصدارة في الكلام .

(٦) المازني يرى أن العامل هو (أما) لا ما بعد الفاء ، وبهذا تعمل أما لأنها نائبة عن فعل الشرط في الظرف فقط دون غيره .

(٧) لأن الظرف يعمل فيه ما فيه رائحة الفعل .

(٨) فهو متعلق بفعل محذوف تعلق المفعول لأجله بفعله المحذوف .

وأما المسألة الأخيرة : فمن أجاز « زيد جالسًا في الدار » لم يكن ذلك عنده مختصًّا [1] بالظرف .

القاعدة العاشرة

[والقلب في شعرهم كثير ومنه بيت شعرهم مشهور
ومهمهٍ مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه]

من فنون كلامهم القلْب . وأكثر وقوعه في الشعر ، كقول حسان رضي الله تعالى عنه :

كأن سَبِيئَةً مِنْ بَيتِ رَأسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَل وماءَ [2]

فمن نصب المزاج ، فجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم ، وتأوّله الفارسي على أن انتصاب المزاج على الظرفية المجازية [3] ، والأولى رفع المزاج ونصب العسل . وقد روي كذلك أيضًا ؛ فارتفاع ماء بتقدير وخالطها ماء ، ويروى برفعهن على إضمار الشأن ، وأما قول ابن أسد إن (كان) زائدة فخطأ ؛ لأنها لا تزاد بلفظ المضارع بقياس ، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك [4] هنا ، وقول رؤبة :

٩٣٧ – وَمَهْمَهٍ مُغْبَرةٍ أرْجَاؤهُ كَأنَّ لَونَ أرْضِهِ سَمَاؤهُ [5]

أي كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه ، فعكس التشبيه مبالغة ، وحذف المضاف ، وقال آخر :

٩٣٨ – فَإنْ أنْتَ لَاقَيتَ في نَجْدَةٍ فَلَا يَتَهَيَّبْكَ أنْ تَقْدِمَا [6]

أي فلا تتهيبْها ، وقال ابن مقبل :

٩٣٩ – وَلاَ تَهَيَّبُنِي المَوْمَاةُ أرْكَبُهَا إذَا تَجَاوَبَتِ الأصْدَاءُ بِالسَّحَرِ [7]

---

(١) بل مثل الظرف الحال . (٢) تقدم الحديث عنه .

(٣) والمعنى أي يكون في مزاجها .

(٤) ابن أسد هو : الحسن بن أسد الفارقي النحوي اللغوي المتمكن ، وله شرح الأبيات المشكلة الإعراب (ت : ٤٨٧هـ) ، ويقول : إن كان ثابتة ولا يجوز أن تكون زائدة ؛ لأنها لا ترد بلفظ المضارع ، ولا ضرورة تدعوا إلى اعتبارها زائدة .

(٥) هذا رجز لرؤبة بن العجاج ، في ديوانه (٣) ، وهذا من المقلوب ، وفيه حذف مضاف ، وإنما أراد : كأن لون سمائه لون أرضه ، والقلب فيه مبالغة ، لإشعاره بأن لون السماء قد بلغ من الغبرة إلى حيث يشبه به لون الأرض في الغبرة . والمهمه : المفازة والقفر ، ومغبرة : ذات غيره وهو لون يشبه الغبار ، والأرجاء : جمع رجا بالقصر ، وهو الطرف والناحية ، قال البغدادي (١١٢/٨) وهذا البيت اشتهر لرؤبة وليس في ديوانه ، وفي الشذور (٣٢٠) والعيني (٥٥٧/٤) والتصريح (٣٣٩/٢) وشرح قصيدة بانت سعاد (٦٣) وابن عقيل رقم (٢١٩) .

(٦) البيت من قصيدة للنمر بن تولب الصحابي ، وجيء به على أن فيه قلبًا ، والأصل : فلا تتهيبها . وانظر البغدادي (١١٣/٨) وابن الشجري (٢٦٧/١) والنجدة : الشجاعة والبأس والقوة ، وحذف مفعول لاقيت : أي قومًا .

(٧) البيت لابن مقبل ، شاعر مخضرم (ت : ٢٥هـ) في ديوانه (٧٩٢) والحيوان (٥٩/٧) والمعاني الكبير =

أي ولا أتهيبها ، وقال كعب :

٩٤٠ – كَأنَّ أوبَ ذِرَاعَيهَا إذَا عَرِقَتْ وَقَدْ تَلَفَّعَ بِالقُورِ العَسَاقِيلُ [1]

القور : جمع قارة ، وهي الجبل الصغير ، والعساقيل : اسم لأوائل السراب ، ولا واحد له ، والتلفع : الاشتمال . وقال عُرْوَة بن الوَرْدِ :

٩٤١ – فَدَيتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي وَمَـا آلُـوكَ إلَّا مـا أُطِـيـقُ [2]

وقال القُطَامي :

٩٤٢ – فَلَمَّا أنْ جَرَى سِمَن عَلَيهَا كَمَا طَيَّنْتَ بِالفَدَنِ السِّيَاعَا [3]

الفَدَن : القَصْر ، والسياع : الطين ، ومنه في الكلام « أدْخَلْتُ القلنسوة في رأسي » و« عرضت الناقة على الحوض » و « عرضتها على الماء » قاله الجوهري وجماعة منهم السكاكي والزمخشري [4] ، وجعل منه ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [5] وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن إسحاق [6] السكيت : إن « عرضت الحوضَ على الناقة » مقلوب ، وقال آخر : لا قلب في واحد منهما ، واختاره أبو حيان ، ورد على قول الزمخشري [7] في الآية ، وزعم بعضهم في قول المتنبي :

= (١٢٦٤) والاقتصاب (٣٦٣) والبغدادي (١١٥/٨) تهبيني ، أصله : تتهبيني ، فهو من باب ما قلب الكلام فيه على الحد الذي ينبغي أن يكون عليه مثل : انتصب العود في الحرباء ، وعرضت الناقة على الحوض ، وعرضتها على الماء . والموماة : الصحراء الواسعة لا أخاف الصحراء عند تجازب الأطيار ولا سيما في الليل وقت السحر . وهو من البسيط .

(١) البيت لكعب ، من قصيدته : بانت سعاد ، وهو من البسيط في ديوانه (١٦) وشرح القصيدة (٦٠) والأوب : الرجع . عرقت كناية عن وقت الهاجرة وشدة الحر ، تلفع : اشتمل . الغور : الجبال الصغيرة : العساقيل : اسم لأوائل السراب ، وخبر كأن في البيت بعده : شدَّ النهار ذراعًا عيطل نصف ، وانظر ابن الشجري (٣٦٧/١) والبغدادي (١١٩/٨) .

(٢) البيت من الوافر لعروة بن الورد العبسي ، كان مقدمًا في الصعاليك ، لا آلوك : لا أعطيك ، آلوت في حاجتك اجتهدت فيها ، والمعنى : الجود بالنفس والمال مما أطيقه ، والصحة والعافية ودفع الموت مما لا أطيقه ، وانظر البغدادي (١٢٠/٨) وتهذيب اللغة (٣٣٦/٩ ، ١٥ ، ٤٣١) وهو من القلب في الكلام .

(٣) البيت للقطامي عمير بن شبيم ، والبيت وصف للناقة (ت : ١٣٠هـ) ، ثم ذكر أنه استنتج من ناقة ناقة رباها إلى أن قويت واشتدت ، وفي الكلام قلب ، وانظر ديوانه (٣١) والخزانة (٣٩٢/١) والغرائر (٢٦٨) والبغدادي (١٢١/٨) والحماسة للمرزوقي (١٦٢٧/٤) والتبريزي (١٧٢/٤) والسيوطي (٩) .

(٤) انظر شواهد البغدادي على المغني (١١٥/٨) .

(٥) [الأحقاف : ٢٠] .

(٦) أي التوسعة في لغة العرب وقد مضى الحديث عنه .

(٧) انظر البحر المحيط (٦٣/٨) .

٩٤٣ – وَعَذَلْتُ أَهْلَ العِشْقِ حَتَى ذُقْتُهُ فَعَجِبْتُ كَيفَ يَمُوتُ مَنْ لَا يَعْشَقُ (١)

أن أصله : كيف لا يموت مَنْ يعشق ، والصواب خلافه ، وأن المراد أنه صار يرى أن لا سبب للموت سوى العشق ، ويقال : إذا طلعت الجوزاء انتصب العُودُ (٢) في الحرباء ، أي انتصب الحِرْباء في العود . وقال ثعلب في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ ﴾ (٣) : إن المعنى اسلكوا فيه سلسلة ، وقيل : إن منه ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا ﴾ (٤) ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴾ (٥) وقد مضى تأويلهما ، ونقل الجوهري في ﴿ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ ﴾ (٦) أن أصله قَابَي قوس ، فقلبت التثنية بالإفراد ، وهو حسن إن فُسِّر القابُ بما بين مقبض القوس وَسِيَتِهَا أي طرفها ، ولها طرفان ، فله قَابَانِ ، ونظير هذا إنشاد ابن الأعرابي :

٩٤٤ – إِذَا أَحْسَنَ ابْنُ العَمِّ بَعْدَ إِسَاءَةٍ فَلَسْتُ لِشَرِّي فِعْلِهِ بِحَمُولِ (٧)

أي فلست لشر فعلَيهِ .

قيل : ومن القلب : ﴿ اذْهَب بِّكِتَابِي هَٰذَا ﴾ (٨) الآية ؛ وأجيب بأن المعنى : ثم تَوَل عنهم إلى مكان يقرب منهم ؛ ليكون ما يقولونه بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون ، وقيل في ﴿ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ (٩) : إن المعنى فعميتم عنها ، وفي ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَّا أَقُولَ ﴾ (١٠) الآية فيمن جرَّ بعلى بعد أن وصلتها على أن المعنى : حقيق عليَّ ، بإدخالها على ياء المتكلم ، كما قرأ نافع (١١) ، وقيل : ضمن حقيق معنى حريص ، وفي ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ ﴾ (١٢) : إن المعنى : لتنوء العصبة بها أي تنهض بها متثاقلة ، وقيل : الباء للتعدية ، كالهمزة ، أي لَتُنيءُ العصبةَ ، أي تجعلها تنهض متثاقلة (١٣) .

---

(١) البيت للمتنبي من الكامل وهو في ديوانه (٣٣٣/٣) بشرح العكبري ، وجيء به على أنه من المقلوب على تقدير : كيف لا يموت من يعشق ؟ يعني : أن العشق يوجب الموت لشدته ، وإنما يتعجب ممن يعشق ، ثم لا يموت ، وانظر البغدادي (١٢٣/٨) .

(٢) هذا مثل ، انظر شواهد المغني للبغدادي (١١٣/٨) .

(٣) [الحاقة : ٣٢] . (٤) [الأعراف : ٤] .

(٥ ، ٦) [النجم : ٨ ، ٩] .

(٧) البيت من الطويل ، قيل لكعب بن سعد الغنوي ، أراد لشر فعليه فقلب ، وفي طبع هذا الشاعر غلظة وقسوة ، وكلامه بخلاف قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّاكِرِينَ ﴾ [هود : ١١٤] وهذا البيت كما قال البغدادي (١٢٤/٨) رأيته مفردًا في نوادر ابن الأعرابي : وهو رواية مجيد في الأنساب واللغة والأدب ، كوفي تتلمذ عن المفضل ، ثم لازمه ثعلب وأخذ عنه وهو أبو محمد عبد الله بن زياد الكلابي صاحب النوادر (ت : ٢٣١هـ) .

(٨) [النمل : ٢٨] وبعده ﴿ فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾ .

(٩) [هود : ٢٨] .

(١٠) [الأعراف : ١٠٥] وبعده ﴿ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ .

(١١) انظر السبعة (٢٨٧) . (١٢) [القصص : ٧٦] .

(١٣) الباء للتعدية فهي تنصب العصبة ، وتجعلها تقوم بها متثاقلة .

القاعدة الحادية عشرة

[وربما أعطى لفظ حكم ما شابهه وذا لديهم ينتمي
من ذاك غير أقرضوها حكما إلا وإلا حكم غيرٍ ينمَي]

من مُلَح كلامهم تقَارُض اللفظين في الأحكام ، ولذلك أمثلة :

أحدها : إعطاء « غير » حكم [إلا] في الاستثناء بها نحو : ﴿ لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غيرَ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ ﴾ [1] فيمن نصب غير ، أو إعطاء « إلا » حكم غير في الوصف [2] بها نحو : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ .

[وأهملوا أن مصدرًا حملًا على ما أختها حيث استحقت عملا
وأهملت لفظة ما حملًا على أن ذات مصدر كما قد انجلي]

الثاني : إعطاء أن المصدرية حكم « ما » المصدرية في الإهمال ، كقوله :

أنْ تَقْرَآنِ عَلَى أسْمَاءَ ويحَكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأن لَاتُشْعِرَا أحَدًا [3]

والشاهد في « أن » الأولى ، وليست مخففة من الثقيلة ، بدليل أن المعطوفة عليها ، وإعمال « ما » حَملًا على أنْ كما روي [4] من قوله عليه الصلاة والسلام : « كَمَا تَكُونُوا يُوَلَّى [5] عَلَيكم » ذكره ابن الحاجب ، والمعروف في الرواية : كما تكونون .

[وأهملوا إن إن أداة شرط حملا على لو إن أداة ربط]

والثالث : إعطاء إن الشرطية حكم لَو في الإهمال كما روي في الحديث « فإنْ [6] لَا تَرَاهُ فإنَّهُ يَرَاك » وإعطاء لَو حكم إنْ في الجزم كقوله :

* لَو يَشأْ طَارَ بِهَا ذُو مَيعَةٍ [7] *

---

(١) ما يستملح ويستحسن من الكلام تقارض اللفظين بأن تلبس أحد اللفظين بحكم الآخر كأنه السلف منها : إعطاء غير حكم إلا في الاستثناء أي في الإخراج بها لما بعدها كما قبلها ، وإن كانت غير تنصب بخلاف إلا ، والدليل على ذلك الآية برقم (٩٥) من النساء .

(٢) تعطى إلا حكم غير في الوصف بها ، وليس المراد بها الاستثناء مثل الآية رقم (٢٢) من الأنبياء ، فالمراد غير الله أي موصوفون بكونهم غير الله ، وليس المراد الاستثناء وإلا لورد لو كان هناك آلهة منهم الله لفسدتا .

(٣) تقدم الحديث عنه .

(٤ ، ٥) انظر المقاصد الحسنة للسخاوي (٣٢٦) والرواية كما تكونون ، أما رواية حذف النون فقد ذكرها ابن الحاجب في الكافية .

(٦) هذا حديث في البخاري عن عمر وفي صحيح مسلم كتاب الإيمان .

(٧) تقدم الحديث عنه .

ذكر الثاني ابنُ الشجري ، وخرَّجه غيره على أنه جاء ، على لغة من يقول شَايَشَا [١] – بالألف – ثم أبدلت الألف همزة على قول بعضهم العَأْلَم والخأتم – بالهمزة – ويؤيده أنه لا يجوز مجيء إن الشرطية في هذا الموضع ؛ لأنه إخبار عما مضى ، فالمعنى لو شاء ، وبهذا يقدح أيضًا في تخريج الحديث السابق على ما ذكر [٢] ، وهو تخريج ابن مالك ، والظاهر أنه يتخرج على إجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قُنْبُل (إنه من يتقى ويصبرْ [٣] فإن اللَّه) بإثبات ياء (يتقي) وجزم (يصبر) .

[وأقرضوا لفظ إذا حكم متى وعكسوا وذا لديهم ثبتا]

والرابع : إعطاء (إذا) حكم (متى) في الجزم بها كقوله :

* وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَحمَّلِ [٤] *

وإهمال متى حكمًا لها بحكم [٥] إذا ، كقول عائشة ﵂ : « وأنه مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لا يُسْمِع [٦] الناس » .

والخامس : إعطاء لم حكم لَنْ في عمل النصب ، ذكر بعضُهم مستشهدًا بقراءة بعضهم (أَلَمْ نَشْرَحَ) [٧] بفتح الحاء ؛ وفيه نظر ؛ إذ لا تحل لَنْ هنا ، وإنما يصح – أو يحسن – حمل الشيء على ما يحل محله كما قدمنا ، وقيل : أصله « نَشْرَحَنْ » ثم حذفت النون الخفيفة وبقي الفتح دليلًا عليها ، وفي هذا شذوذان : توكيد [٨] المنفي بلم مع أنه كالفعل الماضي في المعنى ، وحذف النون لغير مقتضٍ مع أن المؤكد لا يليق به الحذف ، وإعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله :

لَنْ يَخِبِ الآن مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّك مِنْ دُونِ بَابِكَ الحَلَقَه [٩]

الرواية بكسر الباء .

---

(١) أي بإبدال الألف همزة ، مثل الخأتم والعألم .

(٢) وجه القدح أن لو تفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط ، والمعنى : انتفى رؤية المولى لك عند امتناع عدم رؤيتك ؛ أي عند رؤيتك وهذا لا صحة له ، وأيضًا لولا تدخل على لا النافية فلا تحل له في الحديث حتى تحمل عليها أن .

(٣) [يوسف : ٩٠] .

(٤) تقدم الحديث عنه ، وانظر إملاء ما من به الرحمن (٢/٥٨) في جزمه بحذف الحركة .

(٥) إهمال متى فلا تجزم حملا لها على إذا المهملة .

(٦) انظر صحيح البخاري كتاب الصلاة وهو مشهور .

(٧) [الشرح : ١] .

(٨) هما : توكيد المضارع المنفي ، وحذف نون التوكيد لغير مقتض .

(٩) تقدم الحديث عنه .

[كذاك فيما أعطيت حكمًا لذا قد أعملت كليس واعكس فخذا]

والسادس : إعطاء ما النافية حكم ليس في الإعمال ، وهي لغة أهل الحجاز نحو ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [1] وإعطاء ليس حكم ما في الإهمال عند انتقاض النفي بإلّا كقولهم : « لَيسَ الطِّيبُ إلَّا المِسْكُ » [2] وهي لغة بني تميم .

[ومنه أن يعطى لعل حكم ما أتى إلى عسى وعكس فاعلما]

والسابع : إعطاء عسى حكم لعل في العمل كقوله :

* يَا ابتَا علَّكَ أو عَسَاكَا [3] *

وإعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بأنْ [4] ، ومنه الحديث « فلَعَل بَعْضَكُمْ أنْ يَكُونَ أَلحَنَ بحُجتِهِ [5] مِنْ بَعْض » .

[كذاك أن يعطى لمفعول بما حكم للفاعل والعكس انتمى]

والثامن : إعطاء الفاعل إعرابَ المفعول وعكسه عند أمن [6] اللبس ، كقولهم : خَرَق الثوبُ المِسْمَارَ ، وَكَسَرَ الزجَاجُ الحَجَرَ ، وقال الشاعر :

٩٤٥ – مِثْل القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَت نَجْرَانُ أو بَلَغَتْ سَوآتِهِمْ هَجَرُ [7]

[وربما نصبهما قد وردا ومنه شعر فارو ذا وقيدا

قد سالم الحيات منه القدما الأفعوان والشجاع الشجعما]

وسمع أيضًا نصبهما كقوله :

٩٤٦ – * قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتِ مِنْهُ القَدَمَا [8] *

---

(١) [يوسف : ٣١] فقد أعمل ما النافية حكم ليس .

(٢) هذا المثال أهمل فيه ليس بعد انتقاض النفي بإلّا ، وقد مضى الحديث عنه سابقًا .

(٣) تقدم الحديث عنه .

(٤) أخذت لعل حكم عسى في اقتران خبرها بأن فصار مثلها في ذلك .

(٥) انظر صحيح البخاري كتاب الأحكام .

(٦) قد يأخذ الفاعل حركة المفعول نصبًا ، ويأخذ المفعول به حركة الفاعل رفعًا ، كهذه الأمثلة خرق الثوبُ المسمار وغيرها .

(٧) البيت من البسيط للأخطل يهجو جريرًا ، وانظر ابن الشجري (٣٦٧/١) والهمع (١٦٥/١) ، والدرر (١٤٤/١) والأشموني (٧١/٢) والبغدادي (١٢٥/٨) وفي ديوانه (٢٠٨/١) ونجران وهجر بلدان باليمن ، وجيء به على رفع المفعول هجرُ ، ونصب الفاعل ، والهداج : مشي مع ارتعاش .

(٨) البيت من الرجز ، لمساور بن هذر العيسي ، وقيل : للعجاج ، وقيل : لغيره وفي الكتاب (١٤٥/١) لعبد بني عبس ، وفي الخزانة (٢٩٣/٤ ، ٥٧٠) ، والعيني (٨٠/٤) والأشموني (٦٧/٣) والخصائص (٤٣٠/٢) والمقتضب (٢٨٣/٣) =

في رواية من نصب الحيات ، وقيل : القدما تثنية حذفت نونه للضرورة كقوله :

* هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ (١) *

فيمن رواه برفع إسار ومنة ، وسمع أيضًا رفعهما كقوله :

٩٤٧ – إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمَشومُ ... كَيفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ (٢)

[وأقرضوا الحسن حكم الضارب ... وعكسوا وكم له من صاحب]

التاسع : إعطاء « الحَسَن الوَجْهَ » حكم « الضارب الرجل (٣) » في النصب ، وإعطاء « الضارب الرجل » حكم « الحسن الوجه » في الجر .

[وحكموا لأفعل التعجب ... بحكم تفضيل وعكس فانسب
أعني به جواز تصغير كما ... رفع له الظاهر فيما ارتسما]

والعاشر : إعطاء أَفْعَل في التعجب حكم أَفْعَل التفضيل (٤) ، في جواز التصغير ، وإعطاء أفعَل التفضيل حكم أفْعَل في التعجب في أنه لا يرفع الظاهر ، وقد مر ذلك .

[أما دخول أحرف الجر على ... بعض بمعناه فشيء قد علا
ولو تتبعنا الشواهد التي ... أتت لها لطال أمر المثبت]

ولو ذكرت أحرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة (٥) .

[وفي الذي ذكرته كفايه ... فاعن به فإن ذاك غايه
قد تم ما رمت بحمد طيب ... تفضلًا من ربنا للمذنب
قد انتهى بعون ذي الجلال ... ما رمته من نظم تي الأقوال

= والهمع (١٦٥/١) والبغدادي (١٢٦/٨) وجيء به برفع الحيات على أنها فاعل سالمت ، والقدم مفعوله ، والأفعوان مفعول به لفعل محذوف تقديره : وسالمت القدم الأفعوان ، والفراء يرويه بالعكس بنصب الحيات على أنه المفعول ، والقدما : فاعل ، الأفعوان : الذكر من الأفاعي ، والشجاع : الذكر من الحيات .

(١) تقدم الحديث عنه .

(٢) البيت لم يعرف قائله ، وجيء به على أن المفعول يكون مرفوعًا ، فإن عقعقان مفعول صاد ، وبوم : معطوف على المفعول ، وهو مرفوع بالضمة . والعقعق : طائر معروف أبلق بسواد وبياض أذنب يتعقعق بصوته ، يشبه صوته العين والقاف ، وانظر البغدادي (١٢٨/٨) وقد طعن في روايته لاحتمال أنه من شعر المولدين ، والهمع (١٦٥/١) والدرر (١٤٤/١) وشرح بانت سعاد (٩٠) .

(٣) الصفة المشبهة قد تنصب الاسم بعدها تشبيهًا لها بنصب الاسم بعد اسم الفاعل .

(٤) قد يصغر التعجب شذوذًا في كلمات محددة قياسًا على تصغير اسم التفضيل .

(٥) وقد مضى ذلك في حينه .

وأسأل الذي لهذا نظرا … أن يستر الزلات فيما سطرا
ويمعن النظر أن لا يعجلا … بالعيب فيه وكذا لا يجهلا
إذ قيل كم مزيف صحيحا … لأجل كون فهمه قبيحا
لا سيما الدهر شديد المحن … وكثرة الجهل ونزر المعتني
مع فشوّ الفسق والتراضي … وكثرة الأغراض في الأعراض
هذا الذي قد شوش الأفكارا … وأشغل الأحوال والأنظارا
فالخير قلَّ ضده قد كثرا … والجهل شاع غيره قد سترا
والحلمُ غاض غيره قد بلجا … والفضل سار ضده قد أخرجا
لم يبق من دين النبي غير الأثر … وسنة الشفيع ردت بالخور
تظاهروا بالزور والطغيان … والكذب والبهتان والعدوان
فإن يكن زمن من مضى فسد … فما تقول في الذي بعد ورد
وإن يك العلم خبا فيما سبق … فما تقولُ في الذي بعد التحق
وإن يك الندا الذي تأصلا … قدما فها هو اليوم قد تعطلا
وإن يك الورع ما قد ذكروا … فها هو اليوم لديهم يهجر
ذا زمن قرّت به الفجار … صلاحه الإلباس والإضرار
فالعاقل اللبيب من تباعدا … عن الورى بجبل فصاعدا
إن أمكنتك عزلة يا صاح … فافعل هداك اللّه للنجاح
لكنني أطلب ممن قدرا … وقوعَ ذا أجرًا على ما قد جرى
وأن يعمنا بلطفه الخفي … بحرمة المختار خير من قفي
فإن لطف اللّه إن يك صلح … لكل موجود أتت له المنح
ولست من فرسان هذا الشأن … ولا تجارى خيلي ذا الميدان
لكنني سايرتهم لكي أنال … دعاء خير لا يؤولُ لزوال
والمرءُ ما عاش حديثًا وقعا … فاختر حديثا حسنًا لمن وعى
ثم صلاةٌ وسلامٌ سرمدا … على رسول عم فضلًا وندا
محمد وآله وشيعته … وتابع ومخلص من أمته]

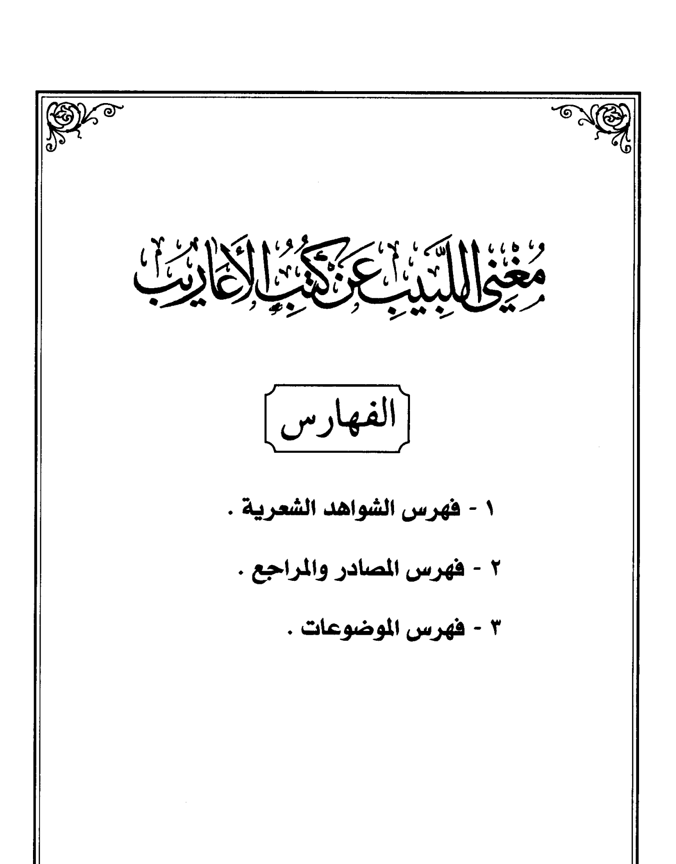
وهذا آخر ما تيسر إيراده في هذا التأليف (1) ، وأسأل اللّه الذي مَنَّ عليَّ بإنشائه وإتمامه في البلد الحرام ، في شهر ذي القعْدة الحرام ، ويَسَّر عليَّ إتمام ما ألحقت به من الزوائد في شهر

(1) هذا آخر ما كتبه في مكة في ذي القعدة .

رجب الحرام : أن يُحَرِّم وَجْهي على النار ، وأن يتجاوز عما تحمَّلْتُهُ من الأوزَار ، وأن يُوقِظَني من رَقْدَةِ [1] الغفلة قبل الفَوت ، وأن يَلْطُفَ بي عند مُعَالجة سَكَرَاتِ الموت ، وأن يفعل ذلك بأهلي وأحبابي ، وجميع المسلمين ، وأن يهْدِيَ أشرفَ صلواته وأزكى تحياته إلى أشرف العالَمِينَ ، وإمام العامِلِينَ : محمد نبي الرَّحمة ، الكاشف في يوم الحشر بشفاعته الغُمَّة ، وعلى آله الهادين ، وأصحابه الذين شَادوا لنا قَوَاعِدِ الإسلام ، ومَهَّدُوا الدين ، وأن يسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين ، والحمد للّه رب العالمين ، اللهم صل وَسَلِّم وبارك على حبيبنا محمد عَدَدَ الرمل والدقيق وعَدَدَ الموج الدفيق ، وسلم تسليمًا .

* * *

(١) أي الغفلة الشبيه بالرقدة فأضاف المشبه إلى المشبه به رحم اللّه ابن هشام وجزاه عن اللغة والدين خير الجزاء .



مغني اللبيب عن كتب الأعاريب



الفهارس





فهرس الشواهد

الهمزة

حرف الباء الموحدة

حرف التاء المثناة

حرف الجيم

حرف الحاء المهملة

حرف الدال المهملة

حرف الراء المهملة

حرف الزاي

حرف السين المهملة

حرف الصاد المهملة

حرف الضاد المعجمة

حرف الطاء المهملة

حرف العين المهملة

حرف الفاء

حرف الميم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

حرف الألف اللينة

ثبت المصادر والمراجع

١ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطي البنا . ط حنفي بمصر ١٣٥٩ هـ .

٢ - الإتقان في علوم القرآن للسيوطي . ط دار المعرفة بيروت بدون تاريخ .

٣ - أدب الكاتب لابن قتيبة . ط القاهرة ١٣٠٠ هـ .

٤ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ت د. النحاس ط١ الخانجي ١٩٨٩م .

٥ - أساس البلاغة للزمخشري ط١ الشعب القاهرة ١٩٦٠م .

٦ - أسد الغابة في معرفة الصحابة ط١ الهيئة العامة المصرية ١٩٦٠م .

٧ - أسرار العربية للأنباري ت محمد بهجة العطار . دمشق ١٩٥٧م .

٨ - الأشباه والنظائر للسيوطي ت طه عبد الرؤوف سعد . الكليات الأزهرية .

٩ - إصلاح المنطق لابن السكيت ت أحمد شاكر وهارون . دار المعارف بمصر ١٩٥٦م .

١٠ - الأصمعيات ت شاكر وهارون . دار المعارف بمصر بلا تاريخ .

١١ - الأصول في النحو لابن السراج ت د / عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة . ط ١ ١٩٨٥م .

١٢ - الأضداد لابن الأنباري ت محمد أبو الفضل . ط المكتبة العصرية بيروت ١٩٩١م .

١٣ - إعراب القرآن للعكبري : إملاء ما منَّ به الرحمن . ط الشرقية ١٣٠٣هـ .

١٤ - إعراب القرآن للنحاس ت د . زهير غازي زاهد . النهضة المصرية ط٢ ١٩٨٥م .

١٥ - الأعلام للزركلي . ط ثالثة بيروت ١٩٦٩م .

١٦ - الأغاني لأبي فرج الأصبهاني . ط الهيئة العامة بمصر ت محمد أبي الفضل ١٩٧٠م .

١٧ - الاقتضاب في أدب الكتاب لابن السيد البطليوس . دار الجيل بيروت ١٩٧٣م .

١٨ - أمالي السهيلي ت د. محمد البنا . ط السعادة بالقاهرة ١٩٧٠م .

١٩ - الأمالي الشجرية لابن الشجري . ط المعرفة بيروت بدون تاريخ .

٢٠ - أمالي القالي . ط التجارية بمصر ١٩٥٣م .

٢١ - إنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي ت . أبي الفضل دار الكتب المصرية .

٢٢ - الانتصار لابن ولاد التميمي ت د/ زهير عبد المحسن سلطان . مؤسسة الرسالة بيروت ط١ . ١٩٩٦م .

٢٣ - الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري . ط السعادة ١٩٦٠م .

٢٤ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . ط المكتبة العصرية صيدا . بيروت بدون تاريخ .

٢٥ - الإيضاح في علل النحو للزجاجي ت مازن المبارك . دار العروبة بمصر ١٩٥٩م .

٢٦ - ابن كيسان النحوي ت محمد البنا . ط الأولى ١٩٧٥م . دار الاعتصام .

٢٧ - ابن هشام وجهوده النحوية ت الشيخ يوسف الصنيع . ط١ دار الحديث القاهرة١٩٩٨م .

٢٨ - البحر المحيط لأبي حيان . ط دار الفكر ١٩٨٣م .

٢٩ - البخلاء للجاحظ ت طه الحاجري . ط٦ . دار المعارف . ١٩٨١م .

٣٠ - البغداديات للفارسي . ط العاني بغداد . وزارة الأوقاف بالعراق .

٣١ - بغية الوعاة في طبقات النحويين واللغويين للسيوطي . ط٢ دار الفكر سنة ١٩٧٩م .

٣٢ - البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ت د/طه عبد الحميد ، والأستاذ مصطفى السقا . طبع الهيئة العامة ١٩٨٠م .

٣٣ - البيان والتبيين للجاحظ ت حسن السندوني . ط التجارية بمصر ١٩٣٢م .

٣٤ - تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ت السيد أحمد صقر ط٢ . دار التراث ١٩٧٣م .

٣٥ - تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ت عباس الصالحي . المكتبة العربية بيروت . ١٩٨٦م .

٣٦ - تذكرة النحاة لابن حيان الأندلسي ت د/ عفيف عبد الرحمن مؤسسة الرسالة جامعة اليرموك ١٩٨٦م .

٣٧ - التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي ت د/ حسن هنداوي . دار القلم دمشق ط١ ١٩٩٧م .

٣٨ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ت محمد كامل بركات . ط دار الكتاب العربي ١٩٦٨م .

٣٩ - التعليقة للفارسي ت أحمد الفوزي . ط الأمانة بمصر . ط ١ ١٩٩٠م .

٤٠ - تفسير القرآن للأخفش ت د/ فائز فارسي . ط المطبعة المصرية بالكويت .

٤١ - تفسير القرآن للزجاج ت د/ إبراهيم الإبياري ط٣ ١٩٨٦م .
٤٢ - التلخيص للقزويني ت عبد المتعال الصعيدي . المطبعة النموذجية ١٩٥٨م .
٤٣ - التنوير في شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري . ط الأميرية ١٣٢٣هـ .
٤٤ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي . ط دار الريان للتراث بالقاهرة بدون تاريخ .
٤٥ - الجامع الصحيح للترمذي ت أحمد شاكر . البابي الحلبي مصر ١٩٣٧م .
٤٦ - الجامع الصغير للسيوطي في أحاديث البشير النذير طبع البابي الحلبي بمصر .
٤٧ - الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي دار الآفاق ط٢ ١٩٧٣م .
٤٨ - حاشية الأمير على مغني اللبيب . ط المطبعة الشرقية بمصر سنة ١٣٢٨هـ .
٤٩ - حاشية ابن ملكون الإشبيني مخطوط .
٥٠ - حاشية الخضري على ابن عقيل . ط الأزهرية المصرية ١٩١٤م .
٥١ - حاشية الدسوقي على المغني . الناشر عبد الحميد حنفي شارع المشهد الحسيني ١٨ الغورية نسخة مصورة .
٥٢ - حاشية الشمني . المنصف من الكلام على مغني ابن هشام . ط ١ محمد أفندي مصطفى المطبعة البهية بمصر .
٥٣ - حاشية الصبان على شرح الأشموني . ط صبيح بدون تاريخ .
٥٤ - حاشية الفاكهي على يس . ط المطبعة الحلبية بالقاهرة ١٩٧١م .
٥٥ - الحدود النحوية للفاكهي ت د/ محمد الطيب دار النفائس . ط أولى ١٩٩٦م .
٥٦ - الحروف العاملة وظيفتها في اللغة د/ صلاح عبد العزيز علي السيد طبع الرضا بطلخا ١٩٨٩م .
٥٧ - الحروف الهاملة . ط السعادة ت د/ صلاح عبد العزيز علي السيد ١٩٨٦م .
٥٨ - الحلبيات للفارسي مخطوط برقم ٥ نحو من آثار الأستاذ الشنقيطي .
٥٩ - حماسة البحتري ، الوليد بن عبيد ت لويس شيخو بيروت .
٦٠ - الحماسة البصرية : علي بن الحسن البصري . ت مختار الدين أحمد . عالم الكتب بيروت ١٩٨٣م .
٦١ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي . ط الهيئة .

٦٢ - الخصائص لابن جني ت محمد علي النجار . ط دار الكتب المصرية .
٦٣ - دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عضيمة . ط دار الحديث القاهرة ١٩٨١م .
٦٤ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي . ط دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٤م .
٦٥ - ديوان إبراهيم بن هرمة . دمشق بدون تاريخ .
٦٦ - ديوان الأخطل التغلبي : بشرح إيلية سليم الحاوي . دار الثقافة لبنان .
٦٧ - ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي ت محمد عبده عزام . دار المعارف بمصر ١٩٧٦م .
٦٨ - ديوان أعشى ميمون ت د/ محمد محمد حسن . ط دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٤م .
٦٩ - ديوان الأعشى دار صادر بيروت .
٧٠ - ديوان امرئ القيس . ت محمد أبي الفضل . ط دار المعارف ١٩٨٤م .
٧١ - ديوان أمية بن أبي الصلت ، بشير عون . ط الأهلية بيروت ١٩٣٤م .
٧٢ - ديوان أوس بن حجر ت د/ محمد يوسف نجم دار صادر بيروت ١٩٧٩م .
٧٣ - ديوان جرير . ت د/ نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف ، مصر ١٩٨٤م .
٧٤ - ديوان جميل بثينة ت د/ حسين نصار . ط مصر بلا تاريخ .
٧٥ - ديوان حاتم الطائي ت كرم البستاني . ط دار المسيرة بيروت ١٩٨٢م .
٧٦ - ديوان حسان بن ثابت ت د/ سيد حنفي حسين . الهيئة المصرية . ط ١٩٧٤م .
٧٧ - ديوان الحطيئة : شرح أبي سعيد السكري . دار صادر بيروت .
٧٨ - ديوان الخنساء ت د/ إبراهيم عوضين . ط السعادة بالقاهرة ١٩٨٦م .
٧٩ - ديوان ابن ذريح : قيس لبنى ت حسين نصار مكتبة مصر . القاهرة .
٨٠ - ديوان ذي الرمة : ت عبد القدوس أبي صالح مؤسسة الإيمان لبنان ، . ط ١ ١٩٨٢م .
٨١ - ديوان سحيم ت عبد العزيز الميمني الدار القومية القاهرة ١٩٦٥م .
٨٢ - ديوان طرفة بن العبد ت د/ طه الحاوه دار صادر بيروت .

٨٣ - ديوان عبيد بن الأبرص ت د. حسن نصار . ط البابي الحلبي بمصر ١٩٧٥م .
٨٤ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ت د/ نجم دار صادر بيروت ١٩٦١م .
٨٥ - ديوان العجاج تحقيق د / عزة حسن دار الشرق لبنان ١٩٧١م .
٨٦ - ديوان عروة بن الورد والسموأل دار صادر بيروت ١٩٦٤م .
٨٧ - ديوان عمر بن أبي ربيعة . ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨م .
٨٨ - ديوان علي بن طالب ت د / محمد عبد المنعم خفاجي . ط مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٨٦م .
٨٩ - ديوان قيس بن الخطيم ت د/ الأسد . دار العروبة بمصر ١٩٦٢م .
٩٠ - ديوان ابن مقبل ت د/ عزة حسن نشر وزارة الثقافة السورية .
٩١ - ديوان النابغة الجعدي – دمشق ١٩٦٤م .
٩٢ - ديوان النابغة الذبياني ت محمد أبي الفضل . ط دار المعارف ١٩٧٧م .
٩٣ - ديوان أبي نواس ت الغزالي . ط مصر ١٩٥٣م .
٩٤ - ديوان الهذليين : نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب . الدار القومية بالقاهرة ١٩٦٥م .
٩٥ - رصف المباني في حروف المعاني للمالقي ت أحمد محمد الخراط من مطبوعات مجمع اللغة بدمشق .
٩٦ - الرماني النحوي ت مازن المبارك . ط دار الكتاب اللبناني ١٩٧٤م .
٩٧ - رياض الصالحين للإمام النووي . ط المكتبة التجارية القاهرة بدون تاريخ .
٩٨ - زهر الآداب للحصري ت البيجاوي – البابي الحلبي بمصر ١٩٥٣م .
٩٩ - السبعة لابن مجاهد ت د/ شوقي ضيف دار المعارف ١٩٨٠م .
١٠٠ - سر صناعة الإعراب لابن جني ت حسن هنداوي دار القلم دمشق ١٩٨٥م .
١٠١ - سفر السعادة للسخاوي ت الدالي دمشق ١٩٨٣م .
١٠٢ - سنن ابن ماجه . ط الرياض ١٩٩٠م .
١٠٣ - سنن أبي داود . ط دار الريان للتراث القاهرة ١٩٨٨م .
١٠٤ - سنن النسائي . ط دار الريان للتراث القاهرة ١٩٨٧م .

١٠٥ - السيرة النبوية لابن هشام ت طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية .

١٠٦ - الشاطبية في القراءات السبع للشاطبي . ط البابي الحلبي بمصر ١٣٢٩هـ .

١٠٧ - شرح الأبيات المشكلة للفارسي ت حسن هنداوي . ط دار القلم دمشق ١٩٨٧م .

١٠٨ - شرح درة الغواص للخفاجي . ط المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٣٠٠هـ برخصة نظارة المعارف .

١٠٩ - شرح الدماميني على المغني على هامش المنصف . ط المطبعة الوهبية بمصر .

١١٠ - شرح ديوان امرئ القيس بتحقيق محمد أبي الفضل ط٤ دار المعارف بمصر ١٩٨٤م .

١١١ - شرح ديوان جرير دار الآفاق الجديدة بيروت ١٩٨٢م .

١١٢ - شرح ديوان زهير دار الكتب المصرية ١٩٤٤م .

١١٣ - شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة - انظر الكتاب المطبوع في الهيئة المصرية ١٩٧٨م .

١١٤ - شرح ديوان عنترة : ط المكتبة الثقافية بيروت لبنان .

١١٥ - شرح ديوان الفرزدق . ط دار صادر بيروت .

١١٦ - شرح ديوان كثير عزة الجزائر ١٩٣٠م .

١١٧ - شرح ديوان كعب بن زهير دار الكتب المصرية ١٩٥٠م .

١١٨ - شرح ديوان لبيد : ت د/ يحيى الجبوري . ط دار الغد بالكويت ١٩٨٣م .

١١٩ - شرح ديوان المتنبي . ط دار صادر بيروت ت البرقوقي ، د/ محمد رضوان .

الشروح النحوية فيها :

١٢٠ - شرح الأشموني ت محيي الدين . ط النهضة المصرية ط١ ١٩٥٥م .

١٢١ - شرح ابن عقيل : ت محيي الدين . ط السعادة بمصر ط٨ ١٩٥٤م .

١٢٢ - شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ت محمد باسل . ط دار الكتب العلمية بيروت . الأولى ٢٠٠٠م .

١٢٣ - شرح ألفية ابن معط لابن الخباز الأربيلي مخطوط بجامعة الدول العربية برقم ١١٧ ، ١١٨ نحو .

١٢٤ - شرح الجمل لابن أبي الربيع ت عياد العتبي . ط دار الغرب الإسلامي ١٩٨٦م .

١٢٥ - شرح الجمل لابن خروف ت د/ سلوى محمد عرب . ط جامعة أم القرى ١٤١٩هـ .
١٢٦ - شرح الجمل لابن عصفور ت د/ صاحب أبو جناح .
١٢٧ - شرح الجمل في النحو للخليل ط٥ . ١٩٩٥م .
١٢٨ - شرح الحماسة للمرزوقي نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون القاهرة ١٩٥٣م .
١٢٩ - شرح شذور الذهب لابن هشام ت محيي الدين . ط التجارية بمصر ط٥ ١٩٥١م .
١٣٠ - شرح شواهد المغني للبغدادي ت عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف دقاق . ط دار المأمون بدمشق ١٩٧٨م .
١٣١ - شرح شواهد المغني للسيوطي ت الإمام الشنقيطي . ط لجنة التراث العربي .
١٣٢ - شرح الكافية لابن جماعة د/ محمد عبد النبي عبد المجيد . ط دار البيان بمصر ١٩٨٧م .
١٣٣ - شرح الكافية لابن الحاجب ت د/ طارق نجم عبد الله – دار الوفاء – جدة ط١ ١٩٨٦م .
١٣٤ - شرح الكافية للرضى ت أميل بديع يعقوب . ط الكتب العلمية بيروت ١٩٩٧م .
١٣٥ - شرح الكافية الشافية لابن مالك ت علي محمد عوض ، وعادل أحمد . ط دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠٠م .
١٣٦ - شرح اللمع لابن جني ت د/ حسين محمد شرف ط١ عالم الكتب . الأولى ١٩٧٩م .
١٣٧ - شرح المعلقات العشر للخطيب التبريزي ت د/ فخر الدين قباوة دار الآفاق الجديدة لبنان ١٩٨٠م .
١٣٨ - شرح المفصل للزمخشري . ط دار الجيل بيروت بدون تاريخ .
١٣٩ - شرح المفصل لابن يعيش . ط عالم الكتب بيروت ، مكتبة المتنبي القاهرة .
١٤٠ - شرح المغرب لابن عصفور ت أحمد الجواري ، عبد الله الجبوري . ط العاني بغداد ١٩٧٢م .
١٤١ - الشعر والشعراء لابن قتيبة . ط الأولى الفتوح الأدبية بالقاهرة ١٣٣٢هـ .
١٤٢ - الصحاح للجوهري تحقيق العطار . ط الشربتلي مصر ١٣٧٧هـ .
١٤٣ - صحيح البخاري ت د/ مصطفى البغا ، دار القلم . دمشق ١٩٨١م .
١٤٤ - صحيح مسلم ت محمد فؤاد عبد الباقي . القاهرة .

١٤٥ - الضرائر للألوسي المطبعة السلفية القاهرة ١٣٤١هـ .
١٤٦ - الضرائر الشعرية لابن عصفور ت السيد إبراهيم محمد . ط دار الأندلس بيروت بدون تاريخ .
١٤٧ - الضرورة الشعرية عند سيبويه ت د. إبراهيم حسن . الأولى ١٩٨٣م .
١٤٨ - طبقات الشعراء لابن المعتز ت عبد الستار فرج . ط دار المعارف ١٩٨١م .
١٤٩ - طبقات فحول الشعراء لابن سلام ت محمود محمد شاكر . ط الخانجي ١٩٧٤م .
١٥٠ - طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ت محمد أبو الفضل . ط دار المعارف ١٩٨٤م .
١٥١ - طراز المجالس للشهاب الخفاجي . ط المطبعة الوهبية بالقاهرة ١٢٨٤هـ .
١٥٢ - عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ محمد محيي الدين . ط المطبعة العصرية صيدا بيروت بدون تاريخ .
١٥٣ - العقد الفريد لابن عبد ربه ت أحمد أمين وآخرين - دار الكتاب العربي بيروت ١٩٨٣م .
١٥٤ - عناية القاضي وكفاية الراضي للخفاجي . ط دار صادر بيروت .
١٥٥ - العين للخليل بن أحمد ت د/ أحمد درويش . ط مطبعة العاني بغداد ١٩٦٧م .
١٥٦ - فتح الباري بشرح البخاري لابن حجر . المطبعة السلفية .
١٥٧ - فهرس شواهد العربية لهارون . ط الخانجي الأولى ١٩٧٢م .
١٥٨ - الفوائد الضيائية للحامي ت د/ أسامة طه الرفاعي . ط العراق ١٩٨٣م .
١٥٩ - القاموس المحيط لمجد الدين الفيروزبادي . ط الهيئة ١٩٧٨م .
١٦٠ - القصائد الهاشميات للكميت شرح محمد الرافعي ط٢ القاهرة .
١٦١ - الكامل للمبرد . ط الخيرية بمصر الأولى ١٣٠٨هـ .
١٦٢ - كتاب سيبويه ت هارون . طبع الهيئة العامة ١٩٧٣م + ط بولاق .
١٦٣ - الكشاف للزمخشري . ط دار المعرفة بيروت بدون تاريخ .
١٦٤ - كشف الظنون عن أسامي الكتب لحاجي خليفة . ط استانبول ١٩٤١م .
١٦٥ - لسان العرب لابن منظور . ط دار المعارف بمصر ١٩٧٩م .

١٦٦ - لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني ت د/ عبد الصبور شاهين والشيخ عامر عثمان ١٩٧٢م .
١٦٧ - المؤتلف والمختلف للآمدي . ط الكتب العلمية لبنان ١٩٨٣م .
١٦٨ - مجالس ثعلب ت هارون . ط دار المعارف ١٩٨٠م .
١٦٩ - مجالس العلماء للزجاجي ت عبد السلام هارون - الكويت ١٩٦٢م .
١٧٠ - مجمع الأمثال للميداني ت أبي الفضل . ط الحلبي ١٩٧٨م .
١٧١ - المحلى في وجوه النصب لأبي بكر البغدادي ت فائز فارس . ط دار الأمل ١٩٨٧م .
١٧٢ - المرتجل لابن الخشاب ت علي حيدر دمشق ١٩٧٢م .
١٧٣ - المزهر في علوم اللغة للسيوطي ت محمد جاد المولى وآخرين . ط الحلبي بدون تاريخ .
١٧٤ - المسائل العسكرية للفارسي . ط ١ ١٩٨٢م مطبعة المدني .
١٧٥ - المسائل المنثورة للفارس ت مصطفى الحدري . ط مجمع اللغة بدمشق .
١٧٦ - المستطرف للأبشيهي المكتب العالمي للبحوث . دار مكتبة الحياة لبنان ١٩٨٦م .
١٧٧ - مسند أحمد بن حنبل ت أحمد محمد شاكر . ط دار المعارف بمصر ١٩٧١م .
١٧٨ - مشكل إعراب القرآن للقيسي - دار المأمون - دمشق . ط الثانية .
١٧٩ - المصباح المنير للفيومي . ط وزارة المعارف الأميرية القاهرة ١٩٢٢م .
١٨٠ - معاني القرآن للفراء ت محمد علي النجار وآخرين . ط الهيئة العامة بمصر ، ١٩٨٠م .
١٨١ - معجم الأدباء لياقوت الحموي . ط دار الكتب العلمية لبنان ١٩٩١م .
١٨٢ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث د/ وستك مطبعة بريل . ليدن ١٩٦٢م .
١٨٣ - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي . ط بيروت ١٩٩٧م .
١٨٤ - مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير للرازي . ط دار الغد العربي القاهرة ١٩٩١م .
١٨٥ - مفتاح السعادة للسخاوي المسمى بسفر السعادة ت الدالي مجمع اللغة بدمشق ١٩٨٣م .
١٨٦ - المفضليات للضبي ت أحمد شاكر وهارون ط٣ دار المعارف مصر ١٩٦٤م .
١٨٧ - المقامات الأدبية للحريري . ط المطبعة الحسينية المصرية ١٩٢١م .
١٨٨ - المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني .

١٨٩ - المقتضب للمبرد ت الشيخ عضيمة . ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر ١٩٦٣م .

١٩٠ - منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل . ط السعادة .

١٩١ - المنصف لابن جني ت إبراهيم مصطفى . ط وزارة الثقافة بمصر ١٩٦٠م .

١٩٢ - الموطأ للإمام مالك ت عبد الوهاب عبد اللطيف . ط المكتبة العلمية بدون تاريخ .

١٩٣ - النحو قبل التدوين ت د/ صلاح عبد العزيز علي السيد . ط دار النيل بالمنصورة ٢٠٠٢م .

١٩٤ - النحو الوافي لعباس حسن . ط دار المعارف بمصر ١٩٦٠م .

١٩٥ - النشر في القراءات العشر . للجزري ت محمد محيسن . ط مكتبة القاهرة بدون تاريخ .

١٩٦ - النوادر لأبي زيد . ط دار الشروق ١٩٨١م .

١٩٧ - همع الهوامع للسيوطي ت أحمد شمس الدين . ط بيروت ١٩٩٨م .

١٩٨ - الوحشيات لأبي تمام ت عبد العزيز الميمني . دار المعارف .

وكتب نحوية ، ومعاجم ، وتراجم كثيرة مختلفة .

* * *

فهرس موضوعات المجلد الثاني

الباب الثالث من الكتاب
في ذكر أحكام ما يشبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور

الباب الرابع من الكتاب
في ذكر أحكام يكثر دورها

الباب الخامس من الكتاب
في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

* * *

رقم الإيداع
2001/11883
الترقيم الدولي I.S.B.N
977-342-017-5